بين الخرافة والواقع

دليل إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

بقلم ميتشال ج. بارد

بين الخرافة والواقع
دليل إلى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني

بقلم ميتشل ج. بارد

إدخال الصفحة الأمامية للكتاب ـ تجاهل أرقام الصفحات في المحتويات – ضرورة التحديث عند إنجاز النسخة.

حقوق النشر © مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي، ٢٠٢٢

جميع الحقوق محفوظة. لا يمكن نسخ أي جزء من هذا الكتاب من دون موافقة المؤسسة الخطية.

مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي

٢٨١٠ بلاين د.

شيفي تشايس، ميريلاند ٢٠٨١٥

هاتف: ٣٠١-٥٦٥-٣٩١٨

فاكس: ٣٠١-٥٨٧-٩٠٥٦

بريد إلكتروني: aiceresearch3@gmail.com

http://www.JewishVirtualLibrary.org

الإنتاج، غلاف جديد من تصميم شركة كرييت سبايس

تصميم شعار الكتاب الأصلي ومفهوم الغلاف والطباعة ورسم الخريطة: *دانا كارما/نيك موسكوفيتز/مدينة نيويورك.*

خرائط إضافية من إعداد شركة "نورث ماركت ستريت غرافيكس" وكذلك قسم الإعلام والشؤون العامة في وزارة الخارجية الإسرائيلية.

جدول المحتويات

١-	*تمهيد*	٥
٢-	*جذور إسرائيل*	٧
٣-	*فترة الانتداب البريطاني*	١٨
٤-	*حرب ١٩٤٨*	٣٧
٥-	*"حرب السويس" عام ١٩٥٦ و "حرب الأيام الستة" عام ١٩٦٧*	٤٤
٦-	*حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠) وحرب يوم الغفران عام ١٩٧٣*	٥٩
٧-	*الحدود المادية والحدود المعنوية*	٦٦
٨-	*إسرائيل ولبنان*	٨١
٩-	*الإرهاب*	٩٣
١٠-	*الأمم المتحدة*	١٠٤
١١-	*اللاجئون*	١١٢
١٢-	*حقوق الإنسان*	١٣٤
١٣-	*القدس*	١٥٢
١٤-	*غزة*	١٦٦
١٥-	*سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط*	١٨٤

١٦- عملية السلام ١٩١
١٧- المستوطنات ٢١٠
١٨- إيران ٢٢٠
١٩- وسائل الإعلام ٢٣٥
حملة تجريد إسرائيل من شرعيتها ٢٤٩
نبذة عن مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي ٢٥٦
عن الكاتب ٢٥٧

الجداول

الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين ٢٠
عدد اليهود في العالم العربي ١١٤
اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الأونروا (٢٠٢١) ١٢٤
سكان القدس ١٥٢
مستوطنات "الإجماع" ٢١٥

الخرائط

١- تقسيم بريطانيا العظمى للمنطقة المنتدبة، ١٩٢١-١٩٢٣ ١٩
٢- إعلان بلفور: وعد بريطانيا لليهود ٢٢
٣- خطة التقسيم – ١٩٤٧ – قرار الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة رقم ١٨١ ٣٠
٤- خطة تقسيم لجنة بيل، تموز/يوليو ١٩٣٧ ٣٤
٥- الاجتياح العربي، ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨ ٣٨
٦- خطوط الهدنة، ١٩٤٩ ٤٠
٧- الهجمات الإرهابية، ١٩٥١-١٩٥٦ ٤٥
٨- حملة سيناء، ١٩٥٦ ٤٥
٩- هضبة الجولان قبل حرب عام ١٩٦٧: المسافات والارتفاعات ٤٨
١٠- إسرائيل قبل حزيران/يونيو ١٩٦٧ ٥٠
١١- الأحداث التي أدت إلى حرب الأيام الستة، ٢٥-٣٠ أيار/مايو، ١٩٦٧ ٥٢

١٢ - الجبهة المصرية، ٥-٨ حزيران/يونيو ١٩٦٧ ٥٤
١٣ - المعركة على القدس، ٥-٧ حزيران/يونيو ١٩٦٧ ٥٦
١٤ - إسرائيل بعد حرب الأيام الستة، ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ ٦٠
١٥ - الهجمات المصرية والسورية، ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ ٦٤
١٦ - السلام مع مصر ٦٨
١٧ - خط قمم هضبة الجولان ٧٠
١٨ - مساحة الجولان مقارنة بالمناطق الأخرى ٧٢
١٩ - مدى النيران بين يهودا والسامرة (الضفة الغربية) ٧٤
٢٠ - الاتفاقيات المؤقتة بين إسرائيل – منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام ١٩٩٣ ٧٦
٢١ - مدة الرحلة الجوية إلى إسرائيل ٧٨
٢٢ - الحرب الثانية في لبنان ٨٣
٢٣ - الحدود الإسرائيلية مع لبنان (عام ٢٠٠٠) ٨٥
٢٤ - مسافة مرمى الصواريخ من لبنان ٨٧
٢٥ - اللاجئون اليهود من الدول العربية، ١٩٤٨-١٩٧٢ ١١٣
٢٦ - القدس مقسمة، ١٩٤٨-١٩٦٧ ١٥٦
٢٧ - المسافات بين مراكز التجمعات السكانية الإسرائيلية وخطوط الهدنة القائمة قبل ١٩٦٧ ١٩٧
٢٨ - مدى النيران من غزة ١٩٩
٢٩ - خارطة فلسطين التي وضعتها السلطة الفلسطينية ٢٠٦
٣٠ - الموارد المائية ٢١٤
٣١ - الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين ٢٣٥
٣٢ - إسرائيل: مساحتها وأبعادها ٢٣٨

تمهيد

"إن العدو الأكبر للحقيقة في كثير من الأحيان ليس الكذبة - المتعمّدة والمفتعلة وغير النزيهة – وإنما الوهم - الدائم والمقنع والمتكرر".

- الرئيس جون كينيدي[1]

"يحق لكل شخص أن يكوّن رأيه الخاص، لكنه ليس مخولاً برواية حقائقه الخاصة بنفسه"

- دانيال باتريك موينيهان[2]

حين نُشر كتاب *الحرب العربية-الإسرائيلية: أساطير وحقائق* للمرة الأولى منذ أكثر من ٥٠ سنة، كانت إسرائيل قد خاضت بالفعل أربع حروب مع الدول العربية. آنذاك، بدا أن العالم العربي لن يتقبّل أبدًا وجود دولة يهودية في وسطه، وبدت آفاق إحلال السلام قاتمة.

في عام ١٩٤٧، كانت الأمم المتحدة تستعد للتصويت على ما إذا كانت ستقسم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية. وكانت النتيجة تتوقف على تصويت كل من الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على القرار. في ذلك الوقت، لم يتوقّع أحد أن توافق الدولتان على خطوة مماثلة – لكنهما فعلتا.

وعلى نحو مماثل، اعتبر المشككون أنه ما من زعيمٍ عربي أو مسلمٍ واحد مستعد لإبرام سلام مع إسرائيل. وصحيح أن الأمر استغرق ٣٠ عامًا، لكن الرئيس المصري أنور السادات وقع معاهدة مع إسرائيل. وبعد مرور ١٥ عامًا على هذا الحدث، حذا العاهل الأردني الملك حسين حذوه.

لم يعتقد أحد أن دول الخليج قد تقبل بالسلام مع إسرائيل ما لم يتمّ حل القضية الفلسطينية. وبعد مرور ما يقرب من ٢٥ سنة على معاهدة السلام التي أبرمها الأردن، طبّعت كل من البحرين والإمارات العربية المتحدة العلاقات مع إسرائيل في إطار ما أصبح يُعرف بـ"اتفاقيات إبراهيم". وبعد فترة قصيرة، أقام المغرب والسودان روابط رسمية مع إسرائيل. وفي حين لم تتبع الدول الخليجية الأخرى المسار نفسه بعد، لكنها تتعامل مع إسرائيل بشكل غير رسمي. فقد شكّل الاهتمام المشترك المتمثل بمنع إيران من امتلاك سلاح نووي وتهديد المنطقة به المحفز وراء هذا التعاون.

واليوم، لم يعد الصراع العربي-الإسرائيلي قائمًا. فثلاث من أكثر الدول عدائية لإسرائيل، أي العراق وسوريا وليبيا، استنزفتها الاضطرابات المحلية. أما لبنان، فهو لعبة بيد إيران التي تمنع تحسين علاقاته مع إسرائيل، علمًا أن "حزب الله" هو الداخل في حالة حرب مع إسرائيل وليس الحكومة اللبنانية أو الجيش اللبناني.

والآن، أصبح الإسلاميون الرافضون لحكم اليهود على المسلمين هم المحرضون على الصراع. ويتمثل مصدر التهديد الأولي لإسرائيل في المسلمين المتطرفين من غزة والضفة الغربية ولبنان والملالي الذين يحكمون إيران. تجدر الملاحظة أن هؤلاء المسلمين، على عكس الأغلبية التي تعيش في الشرق الأوسط، غير مهتمين بأي اتفاق سياسي وجلّ ما يسعون إليه هو إزالة الدولة اليهودية من الوجود.

هذا وأصبح حلّ الصراع الفلسطيني-الإسرائيلي، الذي وُصف تاريخيًا بأنه نزاع بين شعبين على أرض واحدة، أكثر صعوبةً بسبب أسلمته. فحركة "حماس" تصف نفسها بالمدافعة عن أرض المسلمين وبالجماعة التي ستحرر "فلسطين". وأكثر من ذلك، تبنّى قادة "منظمة التحرير الفلسطينية" الذين يُفترض أنهم علمانيون الخطاب الإسلامي لتحريض الشعب الفلسطيني.

وفي حين أن وجهات النظر المتطرفة هذه ليست شائعة في أوساط كل المسلمين، لكن قسمًا كبيرًا منهم يؤمن بأن دولة يهودية لا يمكن أن تقوم في الأراضي المسلمة، ما يؤكد أن إسرائيل ستواجه تهديدات متواصلة حتى وإن تمّ إبرام اتفاقات سياسية إضافية.

في غضون ذلك، ينخرط منتقدو إسرائيل خارج المنطقة في حملة عالمية لتجريد إسرائيل من شرعيتها من خلال المقاطعة وسحب

---

[1] الرئيس جون كينيدي، خطاب حفل تخرج في جامعة يال (١١ حزيران/يونيو، ١٩٦٢)

[2] دانيال باتريك موينيهان، ستيفن وايزمان، محرر *دانيال باتريك موينيهان: رسم بالأرقام لحالم أمريكي (Daniel Patrick Moynihan: A Portrait in Letters of an American Visionary)* (الشؤون الخارجية، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، ٢٠١٠)، ٢

الاستثمارات وفرض العقوبات المعادية للسامية. وعلى الرغم من اتصافها في غالب الأحيان كحركة حقوقيّة لمساعدة الفلسطينيين، إلا أنها تخدم الهدف الإسلامي المتطرف نفسه ألا وهو تدمير إسرائيل.

غالبًا ما يُطلب مني تحديد الخرافة الأكثر انتشارًا بشأن الشرق الأوسط، والإجابة هي التلميح بأن الإسرائيليين لا يريدون السلام.

في الحقيقة، لا أحد يتوق إلى السلام أكثر من الإسرائيليين. فقد عاشوا سبع حروب وهجمات متواصلة من الإرهابيين لأكثر من ستة عقود. وفي حين يلتحق خريجو المدارس الثانوية في الولايات المتحدة وإنكلترا ودول أخرى بالجامعات، يؤدي معظم الإسرائيليين الخدمة العسكرية لسنتين أو أكثر. ويمضي الآباء لياليهم من دون نوم قلقين على مصير أبنائهم وبناتهم. يمكنكم التأكد أن الآباء يفضلون أن يقصد أولادهم الجامعات بدلًا من أن يكونوا مضطرين إلى الدفاع عن بلدهم. وفي كل مرة يتمّ فيها إطلاق مبادرة سلام جديدة، ترتفع الآمال بإلغاء الخدمة العسكرية الإلزامية.

كما نأمل ألا يكون إصدار طبعة أخرى من *الخرافات والحقائق* ضروريًا. لكن في الوقت الراهن، يتطلب التعصب الإسلامي والتعنّت الفلسطيني ومساعي إعادة كتابة التاريخ وشيطنة إسرائيل إنتاج هذه الطبعة من أجل الحؤول دون تكرار الأوهام والافتراءات الجديدة.

صحيح أن إسرائيل ليست مثالية، لكن غايتنا ليست تعداد عيوب إسرائيل، فالنقاد لا يقصرون في هذا الصدد وهدفنا هو توفير سياق يساعد القراء على فهم التعقيدات التي يتخبّط فيها الشرق الأوسط.

إن الهدف من هذا الكتاب هو ببساطة التعريف بالمشاكل المذكورة. نشجعكم على دراسة مختلف وجهات النظر من أجل التوصل إلى استنتاجاتكم الخاصة. يمكنكم إيجاد النص الكامل لهذا الكتاب والكثير من المعلومات الإضافية في **المكتبة اليهودية الافتراضية** (**www.JewishVirtualLibrary.org**). نقوم بتحديث النسخة الإلكترونية للخرافات على نحو متواصل وننشر مواد لم نتمكن من إدراجها في الكتاب. فضلًا عن ذلك، تُرسل مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي بريدًا إلكترونيًا أسبوعيًا يتضمن حقائق جديدة ومحدّثة. لتسجيل الدخول، يرجى زيارة موقع المكتبة.

وتتوجه المؤسسة بشكر خاص إلى الجهات الراعية لهذه الطبعة: إيفلين ودكتور شموئيل كاتز من بال هاربور، فلوريدا، لتوصيتهما بتقديم منحة كبيرة إلى المؤسسة تخليدًا لذكرى أفراد عائلة أيخ وكاتز الذين قضوا خلال الإبادة في أوروبا. فلتكن عظمتهما مصدر إلهام لكل أصحاب النوايا الحسنة.

"الحقائق هي أشياء واضحة"، يقول جون أدامز، "ومهما كانت أمنياتنا أو ميولنا أو إملاءات شغفنا، لا يمكنها تغيير حالة الوقائع والأدلة".[٣]

تعرض الصفحات التالية الحقائق الثابتة حول الصراع بين إسرائيل وأعدائها. فالحقائق هي السلاح الأفضل لضمان انتصار الحقيقة على الخيال.

دكتور ميتشل بارد

تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢

[٣] جون أدامز، "حجج دفاعًا عن الجنود في محاكمة مذبحة بوسطن" (Argument in Defense of the Soldiers in Boston Massacre Trial) (كانون الأول/ديسمبر ١٧٧٠).

الفصل ١

جذور إسرائيل

لا يحق لليهود المطالبة بالأرض التي يسمونها إسرائيل.

لطالما كانت فلسطين دولة عربية.

الفلسطينيون من نسل الكنعانيين.

للفلسطينيين حقوق السكان الأصليين في فلسطين.

البريطانيون وعدوا العرب بالاستقلال في فلسطين.

"وعد بلفور" لم يمنح اليهود الحق في وطن في فلسطين.

العرب عانوا في فلسطين بسبب الاستيطان اليهودي.

الصهيونية عنصرية.

كان بإمكان الصهاينة اختيار دولة أخرى غير فلسطين.

كان الصهاينة أدوات استعمارية للإمبريالية الغربية.

إسرائيل دولة "استعمارية استيطانية".

خرافة

لا يحق لليهود المطالبة بالأرض التي يسمونها إسرائيل.

واقع

هناك تصور خاطئ شائع مفاده أن الرومان أجبروا جميع اليهود على الذهاب إلى الشتات بعد تدمير الهيكل الثاني في القدس في عام ٧٠ م، ومن ثم بعد ١٨٠٠ عام، عاد اليهود فجأة إلى فلسطين مطالبين باستعادة بلادهم. وفي الواقع، حافظ الشعب اليهودي على روابط مع وطنه التاريخي لأكثر من ٣٧٠٠ عام.

يبني الشعب اليهودي مطالبته بأرض إسرائيل على أربعة أسس على الأقل: ١) الشعب اليهودي استقر في الأرض وطوّرها، ٢) المجتمع الدولي منح السيادة السياسية في فلسطين للشعب اليهودي، ٣) تم الاستيلاء على الأرض في حروب دفاعية، ٤) الله وعد الأرض لسيّدنا ابراهيم.

وحتى بعد تدمير الهيكل الثاني في القدس، وبدء السبي، استمرت الحياة اليهودية في أرض إسرائيل وازدهرت في الكثير من الأحيان. فقد أعيد تأسيس مجتمعات كبيرة في القدس وطبريا بحلول القرن التاسع. وفي القرن الحادي عشر، نمت المجتمعات اليهودية في رفح وغزة وعسقلان ويافا وقيصرية. وذبح الصليبيون العديد من اليهود خلال القرن الثاني عشر، لكن المجتمع [اليهودي] انتعش في القرنين التاليين حيث هاجرت أعداد كبيرة من الحاخامات والحجاج اليهود إلى القدس والجليل. وأسس حاخامات بارزون مجتمعات في صفد والقدس ومدن أخرى خلال السنوات الثلاثمائة التالية.

وبحلول أوائل القرن التاسع عشر - وقبل سنوات من ولادة الحركة الصهيونية الحديثة - كان أكثر من عشرة آلاف يهودي يعيشون في جميع أنحاء ما يعرف اليوم بإسرائيل.[1] وتُوجت السنوات الثماني والسبعون من بناء الأمة، التي بدأت عام ١٨٧٠، بإعادة تأسيس الدولة اليهودية.

وتم التصديق على "شهادة الميلاد" الدولية لإسرائيل بوعد الكتاب المقدس؛ والاستيطان اليهودي المستمر منذ زمن يهوشوّع (يشوع/جوشوا) فصاعداً؛ و "وعد بلفور" لعام ١٩١٧؛ وانتداب "عصبة الأمم"، الذي تضمن "وعد بلفور"؛ وقرار التقسيم

الصادر عن "الأمم المتحدة" عام ١٩٤٧؛ وقبول إسرائيل في "الأمم المتحدة" عام ١٩٤٩؛ واعتراف معظم الدول الأخرى بإسرائيل؛ والأهم من ذلك كله - المجتمع الذي أنشأه شعب إسرائيل على مدى عقود من الوجود القومي المزدهر والحيوي.

خرافة

لطالما كانت فلسطين دولة عربية.

واقع

دخل العبرانيون أرض إسرائيل حوالي عام ١٣٠٠ ق.م.، وعاشوا في ظل اتحاد قبلي إلى أن توحدوا تحت قيادة الملك الأول، الملك شاؤول. وأسس الملك الثاني، داود، القدس كعاصمة حوالي عام ١٠٠٠ ق.م. وبنى سليمان ابن داود الهيكل بعد ذلك بوقت قصير وقام بتعزيز المهام العسكرية والإدارية والدينية للمملكة. وتم تقسيم الأمة في عهد ابن سليمان، حيث استمرت المملكة الشمالية (إسرائيل) حتى عام ٧٢٢ ق.م.، عندما دمرها الآشوريون، وظلت المملكة الجنوبية (يهوذا) قائمة حتى الفتح البابلي عام ٥٨٦ ق.م. وتمتع الشعب اليهودي بفترات وجيزة من السيادة بعد ذلك إلى أن طُرد معظم اليهود أخيراً من وطنهم عام ١٣٥ م.

واستمر الاستقلال اليهودي في أرض إسرائيل لأكثر من أربعمائة عام. وهذه فترة أطول بكثير من فترة تمتع الأمريكيين بالاستقلال فيما أصبح يُعرف بالولايات المتحدة.[٢] وفي الواقع، لولا الغزاة الأجانب، لكان عمر إسرائيل اليوم أكثر من ثلاثة آلاف عام.

وعلى الرغم من أن الأصول المحددة لكلمة فلسطين قد نوقشت لسنوات وما زالت غير معروفة على وجه اليقين، إلّا أنه يُعتقد بأن الاسم مشتق من الكلمة المصرية والعبرية "بيليشيت"، والتي تظهر في "التناخ" [الكتاب المقدس اليهودي] ما لا يقل عن ٢٥٠ مرة. واستخدم هذا المصطلح، الذي تُرجم على نحو تقريبي ليعني "المُتدحرج" أو "المهاجر"، لوصف سكان الأرض الواقعة إلى الشمال الشرقي من مصر - الفلستيين أو الفلستينيين. وكان الفلستيون من شعب بحر إيجة ولا علاقة لهم عرقياً أو لغوياً أو تاريخياً بشبه الجزيرة العربية.

ولا تظهر كلمة "فلسطين" في القرآن. وكذلك لم يرد ذكر "فلسطين" في العهد القديم أو الجديد. لكنها ترد ثماني مرات على الأقل في ثماني آيات من التوافق العبري للكتاب المقدس للملك جيمس.

وفي وقت يعود إلى عام ٣٠٠ ق.م.، ظهر مصطلح يهودا، على الأرجح لوصف المنطقة التي كانت أغلبية سكانها من اليهود. وفي القرن الثاني الميلادي، سحق الرومان تمرد شمعون بار كوخبا (١٣٢ م)، حيث تم خلاله احتلال القدس ويهودا وتم تغيير اسم منطقة يهودا إلى فلستينا *Palaestina* لتقليل التماهي اليهودي مع أرض إسرائيل. والكلمة العربية "فلسطين" مشتقة من هذا الاسم اللاتيني.[٣]

ووفقاً للويس فيلدمان (Lewis Feldman)، وثّق الحاخام عكيفا في القرن الثاني بأن يهود الشتات أشاروا إلى الأرض باسم أرض إسرائيل. ولم يشر إليها الحاخامات مطلقاً على أنها فلسطين.[٤]

وبعد الفتح الإسلامي، استمر استخدام أسماء الأماكن التي كانت مستخدمة من قبل الإدارة البيزنطية باللغة العربية بشكل عام وأصبح استخدام اسم "فلسطين" شائعاً في بدايات "اللغة الإنكليزية الحديثة المبكرة". فقد استُخدم، على سبيل المثال، من قبل الصليبيين في العصور الوسطى.

وفي عهد الإمبراطورية العثمانية (١٥١٧-١٩١٧)، استُخدمت كلمة فلسطين كمصطلح عام لوصف الأرض الواقعة جنوب سوريا. وأشار العديد من العثمانيين والعرب الذين كانوا يعيشون في فلسطين خلال تلك الفترة إلى المنطقة باسم جنوب سوريا وليس فلسطين.

ولم تكن فلسطين قط دولة عربية حصراً، بالرغم من أن اللغة العربية أصبحت تدريجياً لغة معظم السكان بعد الغزوات الإسلامية خلال القرن السابع. ولم تكن هناك أبداً دولة عربية أو فلسطينية مستقلة في المنطقة.

وعندما اجتمع "المؤتمر الأول للجمعيات الإسلامية - المسيحية" في القدس في شباط/فبراير ١٩١٩ لاختيار ممثلين فلسطينيين في "مؤتمر باريس للسلام"، تبنى القرار التالي:

إننّا نعتبر فلسطين جزءاً من سوريا العربية إذ لم يحدث قط أن انفصلت عنها في أيّ وقت من الأوقات، ونحن مرتبطون بها بروابط قومية ودينية ولغوية وطبيعية واقتصادية وجغرافية.[٥]

وبالمثل، وجدت "لجنة كينغ - كراين" (King-Crane Commission) في ذلك العام أن العرب المسيحيين والمسلمين عارضوا أي خطة تقضي بإنشاء دولة تسمى "فلسطين"، لأنه كان يُنظر إليها على أنها اعتراف بالمزاعم الصهيونية.[٦]

وأشار المؤرخ برنارد لويس (Bernard Lewis) إلى ما يلي: "مع الغزو البريطاني للبلاد في الفترة ١٩١٧-١٩١٨ من الحرب العالمية الأولى، أصبحت فلسطين للمرة الأولى منذ العهود القديمة كياناً منفصلاً، وهذه المرة في ظل انتداب الإمبراطورية البريطانية الذي صادقت عليه 'عصبة الأمم'. وكان الإسم الذي تم اعتماده للإشارة إلى هذا الكيان هو 'فلسطين'، وقد أعيد إحياؤه من العصور القديمة شبه المنسية".[٧]

في عام ١٩٣٧، قال الزعيم العربي المحلي عوني بك عبد الهادي لـ "لجنة بيل" (Peel Commission)، التي اقترحت في النهاية تقسيم فلسطين: "لا يوجد مثل هذا البلد فلسطين! 'فلسطين' مصطلح اخترعه الصهاينة! لا توجد فلسطين في الكتاب المقدس. لقرون كانت بلادنا جزءاً من سوريا".[٨]

وعندما شهد المؤرخ العربي الأمريكي البارز، الأستاذ في جامعة برينستون، فيليب حتي، ضد التقسيم أمام "لجنة التحقيق الأنجلو - أمريكية" عام ١٩٤٦، قال: "ليس هناك إطلاقاً شيء اسمه 'فلسطين'".[٩]

وبالمثل، ردد ممثل "اللجنة العربية العليا" لدى "الأمم المتحدة" هذا الرأي في بيان أمام "الجمعية العامة" في أيار/مايو ١٩٤٧، قائلاً إن فلسطين جزء من "ولاية سوريا" وإن عرب فلسطين لا يشكلون كياناً سياسياً منفصلاً. وبعد سنوات قليلة، أخبر أحمد الشقيري، رئيس "منظمة التحرير الفلسطينية" لاحقاً، 'مجلس الأمن الدولي': "من المعروف أن فلسطين ليست سوى جنوب سوريا".[١٠]

خرافة

الفلسطينيون من نسل الكنعانيين.

واقع

تشكل الادعاءات الفلسطينية بصلات مع الكنعانيين ظاهرة حديثة ومخالفة للأدلة التاريخية. فقد تلاشى وجود الكنعانيين منذ ثلاثة آلاف عام، ولا أحد يعرف ما إذا كان أي من نسلهم قد نجا أو، في هذه الحالة، مَن يكونون.

وشهدت الأعوام الألفين الماضية غزوات ضخمة (مثل الحروب الصليبية) والهجرات والطاعون وغيرها من الكوارث من صنع الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو المفتعلة التي قضت على معظم السكان المحليين. وتغيرت أجيال السكان المحليين بالكامل عدة مرات. وخلال الانتداب البريطاني وحده، هاجر أكثر من مائة ألف عربي من الدول المجاورة وهم يُعتبرون اليوم فلسطينيين.

وقال الشريف حسين، الوصي على "الأماكن الإسلامية المقدسة" في شبه الجزيرة العربية، إن أسلاف الفلسطينيين كانوا في المنطقة منذ ألف عام فقط.[١١] حتى أن الفلسطينيين أنفسهم اعترفوا بأن ارتباطهم بالمنطقة جاء بعد اليهود بوقت طويل. وفي شهادتهم أمام "اللجنة الأنجلو - أمريكية" في عام ١٩٤٦، على سبيل المثال، زعموا وجود صلة بفلسطين منذ أكثر من ألف عام، بحيث يعود تاريخها إلى ما لا يتجاوز فترة غزو أتباع محمد في القرن السابع.[١٢]

وفي المقابل، لا يشكك أي مؤرخ جاد في الارتباط اليهودي بأرض إسرائيل الذي يزيد عمره عن ثلاثة آلاف عام، أو علاقة الشعب اليهودي الحديث بالعبرانيين القدماء.

> نعلم أن بعض الذين يعيشون في قرانا هم من اليهود الذين اعتنقوا الإسلام بعد الفتوحات الإسلامية التي بدأت في القرن السابع، ومعظمنا من أحفاد العمال الأجانب الذين قدِموا إلى فلسطين، التي كانت خاضعة للانتداب البريطاني، من مختلف الدول العربية في أعقاب المشروع الصهيوني. ومن خلال محاولة نسب "أسلافنا" إلى الكنعانيين، فإننا نكذب على أنفسنا ونظهر سخافتنا وخداع أنفسنا للعالم. وعندما نحاول أن ندّعي أن يسوع كان فلسطينياً، فإننا نجعل أنفسنا أضحوكة دولية.
>
> - بسام طويل[١٣]

خرافة

للفلسطينيين حقوق السكان الأصليين في فلسطين.

واقع

غالباً ما يُصوّر منتقدو إسرائيل اليهود على أنهم وافدون جدد إلى "فلسطين" يقومون بتشريد السكان العرب الأصليين. لكن الحقيقة مختلفة تماماً، لأن اليهود هم القبيلة من السكان الأصليين في الأرض استناداً إلى وجودهم في "الأرض المقدسة" لأكثر من ألفي عام. ومن بين جميع الشعوب التي عاشت في المنطقة في ذلك الوقت، مثل الفينيقيين والموآبيين والفلستيين، لم يبقَ اليوم سوى اليهود.

ومع ذلك، فإن العرب ليسوا من السكان الأصليين لـ "فلسطين"، إذ أنهم في الأصل من شبه الجزيرة العربية. "لقد نشأت اليهودية، واللغة العبرية، ونشأ الشعب اليهودي في 'الأرض المقدسة' لحوالي ألف عام" قبل ظهور الإسلام. إن "[أبناء] الشعب العربي" هم "المستوطنون المتطفلون الذين يسكنون ['الأرض المقدسة']، بما في ذلك الموجات الجديدة من الهجرة العربية في القرنين التاسع عشر والعشرين".[١٤]

خرافة

البريطانيون وعدوا العرب بالاستقلال في فلسطين.

واقع

كان حسين بن علي، شريف مكة عام ١٩٠٨، الشخصية المحورية في الحركة القومية العربية خلال الحرب العالمية الأولى. وكشريف كان حسين مسؤولاً عن رعاية مقامات الإسلام في الحجاز وكان أحد القادة الروحيين المسلمين.

في تموز/يوليو ١٩١٥، بعث حسين رسالة إلى السير هنري مكماهون، المفوض السامي في مصر، يبلغه فيها بشروط المشاركة العربية في الحرب ضد الأتراك. وحددت الرسائل التي أعقبت الرسالة الأولى بين حسين ومكماهون المناطق التي كانت بريطانيا مستعدة للتنازل عنها للعرب مقابل مساعدتهم.

من الواضح أن مراسلات حسين - مكماهون لم تأتِ على ذكر فلسطين. وقال البريطانيون إن الإغفال كان مقصوداً، مما يبرر رفضهم منح العرب الاستقلال في فلسطين بعد الحرب.[١٥] وأوضح مكماهون:

أشعر أنه من واجبي أن أصرّح، وأنا أفعل ذلك بشكل قاطع وحازم، بأنني لم أقصد إعطاء هذا التعهد للملك حسين بإدراج فلسطين في المنطقة التي وُعد فيها بالاستقلال العربي. كما كان لدي أيضاً كل الأسباب للاعتقاد في ذلك الوقت أن حقيقة عدم إدراج فلسطين في تعهّدي كان مفهوماً جيداً من قبل الملك حسين.[١٦]

خرافة

"وعد بلفور" لم يمنح اليهود الحق في وطن في فلسطين.

واقع

في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، أصدرت بريطانيا "وعد بلفور":

إن حكومة صاحب الجلالة تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل عظيم جهدها لتسهيل تحقيق هذه الغاية، على أن يكون مفهوماً بشكل واضح أنه لن يؤتى بعمل من شأنه أن ينتقص الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها الطوائف غير اليهودية المقيمة الآن في فلسطين، ولا الحقوق أو الوضع السياسي الذي يتمتع به اليهود في البلدان الأخرى.

ووقّع الأمير فيصل، نجل الشريف حسين، زعيم الثورة العربية ضد الأتراك، اتفاقية مع حاييم وايزمان وقادة صهاينة آخرين خلال "مؤتمر باريس للسلام" عام ١٩١٩ لدعم تنفيذ "وعد بلفور". وأقرّت [الاتفاقية] بـ "القرابة الجنسية والصلات القديمة القائمة بين العرب والشعب اليهودي" وخلصت إلى أن "أضمن الوسائل لبلوغ غاية أهدافهما الوطنية هو في اتخاذ أقصى ما يمكن من التعاون في سبيل تقدّم الدول العربية وفلسطين". بالإضافة إلى ذلك، دعت الاتفاقية إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة "... لتشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين على مدى واسع والحث عليها وبأقصى مايمكن من السرعة لاستقرار المهاجرين في الأرض عن طريق الاسكان الواسع والزراعة الكثيفة".[١٧]

واشترط فيصل قبوله لـ "وعد بلفور" بالوفاء بالوعود البريطانية في زمن الحرب باستقلال العرب. ولم يتم الوفاء بهذه الوعود.

ويصرف النقاد النظر عن اتفاقية وايزمان - فيصل لأنها لم تُنفَّذ قط. ولكن حقيقة أن زعيم الحركة القومية العربية والحركة الصهيونية تمكنا من التوصل إلى تفاهم هو مهم بما أنه أظهر أن التطلعات اليهودية والعربية لم تكن بالضرورة متعارضة.

وأشار المؤرخ مارتن كرامر إلى أن " 'وعد بلفور' لم يكن فعلاً منعزلاً أقدمت عليه أمة واحدة". فقد "تمت الموافقة عليه مسبقاً من قبل دول الحلفاء التي شكَّل إجماعها آنذاك المصدر الوحيد للشرعية الدولية". وقبل توقيع بلفور على إعلانه، وقّع قادة ورجال دولة من دول ديمقراطية أخرى أسماءهم على رسائل وتأكيدات مماثلة.

وأشار انتداب فلسطين، الذي حظي بموافقة ٥٢ حكومة في "عصبة الأمم" في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢، على وجه التحديد إلى "الروابط التاريخية للشعب اليهودي مع فلسطين" وإلى الأحقية الأخلاقية لـ "إعادة بناء وطنه القومي في ذلك البلد". ويُظهر مصطلح "إعادة البناء" اعترافاً بواقع أن فلسطين كانت موطن اليهود. فضلاً عن ذلك، صدرت تعليمات للبريطانيين بـ "استخدام مساعيهم الفضلى لتسهيل" الهجرة اليهودية، وتشجيع الاستيطان على الأرض، و"تأمين" الوطن القومي اليهودي. لم ترد كلمة "عربي" في قرار الانتداب.[١٨]

خرافة

العرب عانوا في فلسطين بسبب الاستيطان اليهودي.

واقع

لقرون عديدة، كانت أرض فلسطين قليلة السكان، ومزروعة بشكل سيئ، ومهملة على نطاق واسع، وكانت عبارة عن رقعة من التلال المتآكلة، والصحاري الرملية، والمستنقعات المليئة بطفيليات الملاريا. وفي فترة لا تتعدى عام ١٨٨٠، أفاد القنصل الأمريكي في القدس أن المنطقة تواصل تدهورها التاريخي، قائلاً: "لم يتزايد عدد سكان فلسطين وثرواتهم خلال الأربعين عاماً الماضية".[١٩]

ويستشهد "تقرير الهيئة الملكية الفلسطينية" بتقرير من "السهل البحري" (Maritime Plain) عام ١٩١٣:

لم يكن الطريق المؤدي من غزة إلى الشمال سوى مسار صيفي مناسب للنقل بواسطة الجمال والعربات... لم يكن من الممكن رؤية بساتين البرتقال أو البساتين أو كروم العنب قبل أن يصل المرء إلى [القرية اليهودية] يابنا [يافني]... كانت جميع المنازل طينية. لم تكن هناك نوافذ في أي مكان... كانت المحاريث المستخدمة من الخشب... كانت الغلات سيئة للغاية... كانت الظروف الصحية في القرية مروّعة. لم تكن هناك مدارس... كان الجزء الغربي باتجاه البحر شبه صحراوي... كانت القرى في هذه المنطقة قليلة وذات نسبة سكانية متدنية. كان العديد من أنقاض القرى منتشراً في المنطقة، بسبب انتشار الملاريا، وكان العديد من القرى قد هجرها سكانها.[٢٠]

وبينما عارض بعض العرب استيطان اليهود في فلسطين واعترضوا على "وعد بلفور"، أشار آخرون إلى أن اليهود سيحسّنون أوضاع العرب الفلسطينيين. وكتب داوود بركات، رئيس تحرير صحيفة الأهرام المصرية: "من الضروري تماماً تحقيق الوفاق بين الصهاينة والعرب، لأن الحرب الكلامية لا تؤدي إلا إلى الشر. الصهاينة ضروريون للبلاد: الأموال التي سيحضرونها، ومعرفتهم وذكائهم، والاجتهاد الذي يميزهم، ستساهم بلا شك في إعادة إحياء البلاد".[٢١]

حتى أن أحد القوميين العرب البارزين كان يؤمن بأن عودة اليهود إلى وطنهم ستساعد في إنعاش البلاد. ووفقاً للشريف حسين، الوصي على "الأماكن الإسلامية المقدسة" في شبه الجزيرة العربية:

لا تزال موارد البلاد تربة عذراء وسيطوّرها المهاجرون اليهود. ومن بين الأمور الأكثر مدعاة للدهشة حتى الآونة الأخيرة أن الفلسطيني كان يغادر بلده ويجول في أعالي البحار في كل اتجاه. ولم تستطع أرضه الأصلية الاحتفاظ به، على الرغم من أن أسلافه عاشوا فيها لمدة ١٠٠٠ عام. وفي الوقت نفسه، رأينا اليهود من الدول الأجنبية يتدفقون إلى فلسطين من روسيا وألمانيا والنمسا وإسبانيا وأمريكا. سبب الأسباب لا يمكن أن يفلت من أولئك الذين لديهم موهبة البصيرة الأعمق. كانوا يعلمون أن البلاد كانت لأبنائها الأصليين، على اختلاف اختلافاتهم، وطناً مقدساً ومحبوباً. وستكون عودة هؤلاء المنفيين (الجالية) إلى وطنهم مادياً وروحياً مدرسة تجريبية لإخوانهم الذين معهم في الحقول والمصانع والحرف وكل ما يتعلق بالأرض.[٢٢]

وكما توقع حسين، فإن إعادة إحياء فلسطين ونمو سكانها لم يتحققا إلا بعد عودة اليهود بأعداد هائلة.

> بلد مقفر تربته غنية بما فيه الكفاية، لكنها مُنحت بالكامل للأعشاب - مساحة صامتة حزينة... هنا الخراب الذي لا يستطيع حتى الخيال أن ينعم به بأبهة الحياة والعمل... لم نر قط إنساناً على الطريق بأكمله... لم تكن هناك شجرة أو شجيرة في أي مكان. حتى الزيتون والصبار، هؤلاء الأصدقاء السريعين للتربة التي لا قيمة لها، كادوا أن يهجروا البلاد.
>
> - وصْفْ مارك توين لفلسطين عام ١٨٦٧ [٢٣]

خرافة

الصهيونية عنصرية.

واقع

في عام ١٩٧٥، تبنت "الجمعية العامة للأمم المتحدة" قراراً يفتري على الصهيونية من خلال مساواتها بالعنصرية. والصهيونية هي حركة التحرر الوطني للشعب اليهودي، والتي تَعتبر أن اليهود، مثل أي أمة أخرى، لهم الحق في تقرير المصير في وطنهم - إسرائيل.

وأشار المؤلف هاورد جاكوبسون (Howard Jacobson) إلى أن الصهيونية بالنسبة للعديد من اليهود "كانت حركة تحرير، وهروباً من مذابح أوروبا الشرقية، ومن تفاقم المشاعر المعادية لليهود في أوروبا الغربية، ومن الوضع المهين للمواطنة من الدرجة الثانية التي كانت أفضل ما يمكن أن يتوقعوه في البلدان العربية، ومن حياة العبودية والخرافات المقيدة التي فرضتها عليهم قرون من الازدراء والقسوة".[٢٣] وبدلاً من العنصرية، كان الأمر بمثابة "هروب *من* العنصرية" (التشديد في النص الأصلي).[٢٤]

تدرك الصهيونية أن اليهودية تُعرّف من خلال الأصل والدين والتاريخ والثقافة المشتركة. ويتجسد تحقيق الحلم الصهيوني من قبل ما يقرب من سبعة ملايين يهودي من أكثر من مائة دولة هم من مواطني إسرائيل، بمن فيهم اليهود ذوي البشرة المُلوّنة من المغرب واليمن والهند.

إن وجود آلاف اليهود السود في إسرائيل هو أفضل دحض للافتراء على الصهيونية. ففي سلسلة من عمليات النقل الجوي التاريخية - المسماة "عملية موسى" (١٩٨٤) و"عملية جوشوا" (١٩٨٥) و"عملية سولومون" (١٩٩١)، أنقذت إسرائيل ما يقارب ٤٢٠٠٠ فرد من أفراد الجالية اليهودية الإثيوبية القديمة.

ويمنح "قانون العودة الإسرائيلي" الجنسية تلقائياً لليهود، ولكن يحق لغير اليهود أيضاً أن يصبحوا مواطنين بموجب إجراءات التجنس المماثلة لتلك المعتمدة في البلدان الأخرى. على سبيل المثال، يوجد في ألمانيا واليونان وأيرلندا وفنلندا فئات خاصة من الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الجنسية.

> للمرة الأولى في التاريخ، يتم إحضار آلاف السود إلى بلد ليس بسلاسل ولكن بكرامة، ليس كعبيد ولكن كمواطنين.
>
> **- كتابة ويليام سافير (William Safire) بعد أن أنقذت "عملية موسى" اليهود السود من إثيوبيا**[٢٥]

وتُحدِّد الدول العربية الجنسية بكل دقة من خلال النسب الأصلي. ويكاد يكون من المستحيل أن يصبح المرء مواطناً متجنساً في العديد من الدول العربية، وخاصة الجزائر والمملكة العربية السعودية والكويت. ولدى العديد من الدول العربية قوانين تُسهّل تجنيس الأجانب العرب، باستثناء الفلسطينيين على نحو خاص. من ناحية أخرى، أقر الأردن "قانون العودة" الخاص به في عام ١٩٥٤، ومنح الجنسية لجميع المقيمين السابقين في فلسطين، *باستثناء اليهود* وسكان غزة.[٢٥] ومع ذلك ففي عام ٢٠٠٤، بدأ الأردن في سحب الجنسية من الفلسطينيين الذين يفتقرون إلى تصاريح إسرائيلية للإقامة في الضفة الغربية.[٢٦]

ولا تميز الصهيونية ضد أي شخص. ويمثل سكان إسرائيل أكثر من مليون عربي من المسلمين والمسيحيين، والدروز، والبهائيين، والشركس، ومجموعات عرقية أخرى. وتحرص إسرائيل على حماية الحقوق الدينية والسياسية للمسيحيين والمسلمين. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لأي شخص - يهودي أو غير يهودي - إسرائيلي أو أمريكي أو صيني أو هندي أو أسود أو أبيض - أن يكون صهيونياً.

وكان قرار الأمم المتحدة لعام ١٩٧٥ جزءاً من الحملة السوفيتية العربية ضد إسرائيل خلال الحرب الباردة. وقد اعتذر جميع مؤيدي القرار السابقين من غير العرب تقريباً وغيروا مواقفهم. وعندما صوتت "الجمعية العامة" على إلغاء القرار في عام ١٩٩١، لم تعارضه سوى بعض الدول العربية والإسلامية، بالإضافة إلى كوبا وكوريا الشمالية وفيتنام.

عندما ينتقد الناس الصهاينة، فإنهم يقصدون اليهود. نتكلم هنا عن معاداة السامية.

- مارتن لوثر كينغ[٢٨]

خرافة

كان بإمكان الصهاينة اختيار دولة أخرى غير فلسطين.

واقع

في أواخر القرن التاسع عشر، أدى بروز معاداة السامية إلى عودة المذابح في روسيا وأوروبا الشرقية، مما أدى إلى تبديد الوعود بالمساواة والتسامح. وحفّز ذلك الهجرة اليهودية من أوروبا إلى فلسطين.

في الوقت نفسه، هاجرَتْ إلى فلسطين موجة من اليهود من اليمن والمغرب والعراق وتركيا. ولم يكن هؤلاء اليهود على دراية بالصهيونية السياسية لثيودور هرتزل أو بالمذابح الأوروبية. لقد كان حلم "العودة إلى صهيون" منذ قرون والخوف من عدم التسامح وراء اندفاعهم. وعند سماعهم بفتح أبواب فلسطين، تحدّوا مصاعب السفر وتوجهوا إلى "أرض إسرائيل".

و هناك جذور دينية عميقة للفكرة المثالية الصهيونية المتمثلة بالعودة إلى إسرائيل. وتشمل الكثير من الصلوات اليهودية: القدس وصهيون وأرض إسرائيل. إن الإلزام بعدم نسيان القدس، موقع الهيكل، هو عقيدة رئيسية في اليهودية. أما اللغة العبرية، والتوراة، والقوانين في التلمود، والتقويم اليهودي، والأعياد والمهرجانات اليهودية فقد نشأت كلها في إسرائيل وتتمحور حول مواسمها وظروفها. ويصلّي اليهود باتجاه القدس ويرددون عبارة "العام القادم في القدس" في كل عيد فصح يهودي. وتوضح الديانة والثقافة والتاريخ اليهودي أنه لا يمكن بناء الدولة اليهودية المستقلّة إلا في أرض إسرائيل.

في عام ١٨٩٧، نظّم القادة اليهود رسمياً الحركة السياسية الصهيونية، داعين إلى إحياء الوطن القومي اليهودي في فلسطين، حيث يمكن لليهود أن يجدوا ملاذاً آمناً ويقرروا مصيرهم، ويعملوا من أجل نهضة حضارتهم وثقافتهم.

خرافة

كان الصهاينة أدوات استعمارية للإمبريالية الغربية.

واقع

يُصوّر الفلسطينيون وبعض مؤيديهم الصراع مع إسرائيل والصهيونية على أنه نضال ضد الاستعمار وليس صراعاً بين الحركات القومية المتنافسة. ويعكس توصيف إسرائيل والصهيونية بهذه الطريقة سوء فهم أساسي للاستعمار، والذي يعني العيش من خلال استغلال الآخرين. وكتب البروفيسور يهوشافاط هركابي (Yehoshafat Harkabi): "ما الذي يمكن أن يكون أبعد عن الاستعمار من مثالية اليهود القاطنين في المدينة الذين يسعون جاهدين ليصبحوا مزارعين وعمالاً ويعيشون من أعمالهم الخاصة؟"[٢٨]

علاوةً على ذلك، وكما أشار المؤرخ البريطاني بول جونسون (Paul Johnson)، لا يمكن وصف الصهاينة بأدوات للإمبرياليين نظراً للمعارضة العامة من قبل القوى [العظمى] لقضيتهم. "في كل مكان في الغرب، كانت المكاتب الخارجية، ووزارات الدفاع والشركات الكبرى ضد الصهاينة".[٢٩]

كما رأى الأمير فيصل في الحركة الصهيونية رفيقاً للحركة القومية العربية، التي تحارب الإمبريالية، كما أوضح في رسالة إلى أستاذ القانون بجامعة هارفارد وقاضي "المحكمة العليا الأمريكية" المستقبلي فيليكس فرانكفورتر (Felix Frankfurter) في ٣ آذار/مارس ١٩١٩، بعد يوم واحد من عرض حاييم وايزمان "القضية" الصهيونية في مؤتمر باريس. وكتب فيصل:

نحن العرب، وخاصة المثقفين بيننا، ننظر بعين التعاطف العميق مع الحركة الصهيونية... نتمنى لليهود ترحيباً حاراً في بيتهم... إننا نعمل معاً من أجل إصلاح الشرق الأدنى وإعادة النظر فيه، وتُكمّل حركتانا كل منهما الأخرى. *الحركة اليهودية قومية وليست إمبريالية*. وهناك مُتّسع في سوريا لكلينا. وفي الواقع، أعتقد أنه لا يمكن لأي منهما أن تنجح نجاحاً حقيقياً دون الأخرى (التشديد مضاف).[٣٠]

في أربعينيات القرن الماضي، شنت الحركات اليهودية السرية حرباً *مناهضة للاستعمار* ضد البريطانيين. وفي غضون ذلك، كان العرب معنيين بالدرجة الأولى بمحاربة اليهود بدلاً من طرد الإمبرياليين البريطانيين.

> إن مستوطنينا لم يجيئوا إلى فلسطين كما يفعل المستعمرون الغربيون الذين يطلبون من أهالي البلاد أن يقوموا عنهم بكل الأعمال، بل إنهم يشدّون بأكتافهم المحراث ويبذلون قوتهم ودمهم من أجل أن تصبح الأرض مثمرة. ولكن ليس فقط لأنفسنا إننا نرغب في ثمارها. فقد بدأ المزارعون اليهود بتعليم إخوتهم، المزارعين العرب، بزراعة الأرض بشكل مكثف؛ نرغب في تعليمهم المزيد: معهم نريد أن نزرع الأرض - لكي "نخدمها"، كما يقال بالعبرية. فكلما زادت خصوبة هذه التربة، زادت المساحة المتوفرة لنا ولهم. ليس لدينا رغبة في طردهم: نريد العيش معهم.
>
> **- مارتن بوبر**[٣٢]

خرافة

إسرائيل دولة "استعمارية استيطانية".

واقع

تَحوَّل منتقدو إسرائيل إلى حد كبير من اتهام إسرائيل بأنها بؤرة استيطانية إلى التأكيد على أنها دولة "استعمارية استيطانية". ويتم تصوير اليهود على أنهم "المستوطنون البيض المستعمرون ويتم منح الفلسطينيين دَوْر السكان الأصليين 'السود' ".[٣٢] وأشارت دونا روبنسون ديفاين (Donna Robinson Divine) وآساف روميروسكي (Asaf Romirowsky) إلى أن هذا هو "المبرّر اللغوي لإدانة إسرائيل على خلفية حرمانها الفلسطينيين من الحرية والعدالة اللتين يُفترض أنهم يستحقانها".[٣٣]

"الاستعمار الاستيطاني هو نظام سلطة مستمر يديم الإبادة الجماعية وقمع الشعوب والثقافات الأصلية".[٣٤] ومع ذلك، فإن اقتراح هذا الوصف لإسرائيل يتجاهل الارتباط اليهودي بالأرض، وتاريخ إسرائيل والصهيونية، والدور الدولي في إقامة دولة يهودية.

وبخلاف المستعمرين المستوطنين، يشير ألان جونسون (Alan Johnson) إلى ما يلي: "كان اليهود عائدين إلى أرض كانت لهم، وُلدت فيها ديانتهم، وبُني هيكلهم، وسار آباؤهم وأمهاتهم الأولين. أرض كانت المركز الرئيسي لليهودية والشعب اليهودي. الأرض التي طردوا منها قسراً".[٣٥]

وعند عودتهم، اعترف المجتمع الدولي بأن أرض إسرائيل هي الوطن اليهودي. وأُدرج ذلك في "وعد بلفور" وصدَّقت عليه "عصبة الأمم". وبعد ذلك دعت "الأمم المتحدة" إلى تقسيم فلسطين إلى دولتين، دولة يهودية ودولة عربية. إن السبب الوحيد لعدم مشاركة الفلسطينيين الذكرى السنوية لقيام الدولة مع إسرائيل هو رفضهم عرض الاستقلال عام ١٩٤٧. وقد رفضوا منذ ذلك الوقت العديد من الفرص لإقامة الدولة.

بعد قيام دولة إسرائيل، قدِم مئات آلاف اليهود إلى إسرائيل من الدول العربية التي طردتهم. لم يكن ذلك غزواً من قبل الأوروبيين البيض الذين قاموا بتشريد الفلسطينيين. وإلى أن بدأت الهجرة الجماعية لليهود من الاتحاد السوفيتي السابق، كانت غالبية السكان الإسرائيليين من غير البيض. وحتى اليوم، حوالي ٣٠ بالمائة فقط من اليهود الإسرائيليين هم من أصل أوروبي.[٣٦]

ولم يكن آلاف الفلسطينيين من السكان الأصليين في تلك البقعة من الأرض. فقد قدِم العديد من العرب إلى فلسطين للاستفادة من الظروف التي هيأها اليهود في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي. بالإضافة إلى ذلك، بدلاً من طردهم، هناك ما يقرب من مليونين هم مواطنون إسرائيليون وحوالي خمسة ملايين يعيشون في الأراضي المتنازع عليها (٢٠٢١). وإذا أضفنا إلى ذلك الفلسطينيين في الأردن، الذي كان في الأصل جزءاً من فلسطين، فإن ما يقرب من ٧٥ بالمائة من الفلسطينيين في العالم يعيشون في "فلسطين".[٣٧]

بالإضافة إلى ذلك، أقدمت إسرائيل على خطوة لم يفعلها أي مستعمر من قبل، وهي الانسحاب من الأراضي التي احتلتها في حرب دفاعية. فقد أخْلَت إسرائيل قطاع غزة بأكمله وانسحبت من حوالي ٤٠ في المائة من الضفة الغربية. وفي مختلف خطط السلام التي رفضها الفلسطينيون، عرضت إسرائيل الانسحاب من أكثر من ٩٠ في المائة من الضفة الغربية. وفي غضون ذلك، يخضع حوالي ٩٨ في المائة من الفلسطينيين في الأراضي لحكم "السلطة الفلسطينية" أو "حماس".

وكانت النظرة إلى إسرائيل على أنها دولة مستعمرة قائمة قبل الاستيلاء على الأراضي المتنازع عليها في عام ١٩٦٧؛ لذلك، يُغذّي مؤيدو هذه الفكرة المخاوف الإسرائيلية من أن "الانسحاب من المناطق لن يؤدي إلّا إلى استمرار النضال ضد الاستعمار على بعد كيلومترات فقط من مطار بن غوريون".[٣٨]

---

[١] دان باهات Dan Bahat، محرر، عشرون قرناً من الحياة اليهودية في "الأرض المقدسة" *Twenty Centuries of Jewish Life in the Holy Land* (القدس: الإيكونوميست الإسرائيلي، The Israel Economist، ١٩٧٦)، ص ٦١-٦٣.

[٢] ماكس ديمونت Max Dimont، [اليهود، الله، والتاريخ *Jews, God, and History*] (نيويورك: سيغنيت، Signet، ١٩٦٢)، ص ٤٩-٥٣.

[٣] يهوشوّع بوراث Yehoshua Porath، [ظهور الحركة القومية العربية الفلسطينية، ١٩١٨-١٩٢٩ *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918–1929*] (لندن: فرانك كاس Frank Cass، ١٩٧٤)، ص ٤.

[٤] لويس إتش فيلدمان Louis H. Feldman، "بعض الملاحظات على اسم فلسطين" "Some Observations on the Name of Palestine,"، (مجلة) "كلية الاتحاد العبري السنوي" *Hebrew Union College Annual*، ١٩٩٠، المجلد ٦١، (١٩٩٠)، ص ١-٢٣.

[٥] راندل برايس Randall Price، حقائق سريعة عن الصراع في الشرق الأوسط [*Fast Facts on the Middle East Conflict*] (دار هارفست للنشر، Harvest House Publishers: ٢٠٠٣)، ص ٢٥.

[٦] ألين ز. هيرتز Allen Z. Hertz، "حقوق السكان الأصليين من الشعب اليهودي"، المفكر الأمريكي "Aboriginal Rights of the Jewish People,"، [*American Thinker*] (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

[٧] برنارد لويس Bernard Lewis مع بنتزي إيليس تشيرشل Buntzie Ellis Churchill، ملاحظات على قرن: تأملات مؤرخ الشرق الأوسط [*Notes on a Century: Reflections of a Middle East Historian*]، (نيويورك: دار بنجوين بوكس، Penguin Books، ٢٠١٢).

[٨] موشيه كون Moshe Kohn، "العرب 'كذبة' الأرض" "The Arabs' 'Lie' of the Land,"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post* (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١).

[٩] المرجع ذاته.

[١٠] أفنير يانيف Avner Yaniv، "منظمة التحرير الفلسطينية" *PLO* (القدس: مجموعة دراسة الجامعات الإسرائيلية لشؤون الشرق الأوسط Israel Universities Study Group of Middle Eastern Affairs، آب/أغسطس ١٩٧٤)، ص ٥.

[١١] القِبلة *Al-Qibla* (٢٣ آذار/مارس ١٩١٨)، نقلاً عن صموئيل كاتس Samuel Katz، [ساحة المعركة- الحقيقة والخيال في فلسطين Battleground-Fact and Fantasy in Palestine] (نيويورك: Bantam Books ، ١٩٧٧) ، ص ١٢٦.

[١٢] الحكومة البريطانية، "تقرير "لجنة التحقيق الأنجلو أمريكية، ١٩٤٦، الجزء السادس" "Report of the Anglo-American Committee of Enquiry, 1946, Part VI" (٢٠ نيسان/إبريل ١٩٤٦).

[١٣] بسام طويل Bassam Tawil، "دم المسلمين والأقصى" "Muslim Blood and Al-Aqsa,"، معهد جيتستون Gatestone Institute (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

[١٤] ألين ز. هيرتز Allen Z. Hertz، "حقوق السكان الأصليين من الشعب اليهودي" "Aboriginal Rights of the Jewish People,"، *American Thinker* (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١).

[١٥] جورج كيرك George Kirk، تاريخ قصير للشرق الأوسط *A Short History of the Middle East* (نيويورك: دار نشر فريدريك برايجر Frederick Praeger Publishers، ١٩٦٤)، ص ٣١٤.

[١٦] "تقرير لجنة معدة للنظر في مراسلات معينة بين السير هنري مكماهون وشريف مكة في عام ١٩١٥/١٩١٦" Report of a Committee Setup to Consider Certain Correspondence between Sir Henry McMahon and the Sharif of Mecca in 1915/1916,"، برلمان المملكة المتحدة (١٦ آذار/مارس ١٩٣٩) UK Parliament (March 16, 1939).

[١٧] هوارد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من بروز الصهيونية إلى عصرنا A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص ١٢٩.

[١٨] بن هالبيرن Ben Halpern، فكرة الدولة اليهودية *The Idea of a Jewish State* (MA: مطبعة جامعة هارفارد Harvard University Press، ١٩٦٩)، ص ١٠٨.

[١٩] ملفين أوروفسكي Melvin Urofsky، الصهيونية الأمريكية من هرتزل إلى الهولوكوست *American Zionism from Herzl to the Holocaust* (Bison Books: ١٩٩٥)، ص ٢٩.

[٢٠] تقرير الهيئة الملكية الفلسطينية، ص ٢٣٣. Palestine Royal Commission Report p233.

[٢١] نيفيل ماندل Neville Mandel، العرب والصهيونية قبل الحرب العالمية الأولى *The Arabs and Zionism before World War I* (مطبعة جامعة كاليفورنيا University of California Press: ١٩٧٦)، ص ٨.

[٢٢] القِبلة *Al-Qibla* (٢٣ آذار/مارس ١٩١٨)، نقلاً عن صموئيل كاتس Samuel Katz، ساحة المعركة - الحقيقة والخيال في فلسطين Battleground-Fact and Fantasy in Palestine (نيويورك: Bantam Books ، ١٩٧٧) ، ص ١٢٦.

[٢٣] مارك توين Mark Twain، الأبرياء في الخارج *The Innocents Abroad* (لندن، ١٨٨١).

[٢٤] هاورد جاكوبسون Howard Jacobson، "نصيحة إلى طالب يهودي في السنة الأولى في الجامعة"، سابير "Advice to a Jewish Freshman,"، *Sapir* (خريف ٢٠٢١).

[٢٥] قانون الجنسية الأردنية، المادة ٣(٢) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤، الجريدة الرسمية، عدد ١١٧١، (١ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤) Jordanian Nationality Law, Article 3(2) of Law No. 6 of 1954, Official Gazette, No. 1171, (January 1, 1954).

[٢٦] مايكل سلاكمان Michael Slackman، "بعض الأردنيين الفلسطينيين يفقدون الجنسية" "Some Palestinian Jordanians Lose Citizenship,"، نيويورك تايمز *New York Times* (١٣ آذار/مارس ٢٠١٠).

[٢٧] سيمور مارتن ليبسيت Seymour Martin Lipset، "اشتراكية الحمقى - اليساريون واليهود وإسرائيل"، "إنكاونتر" "The Socialism of Fools – The Left, the Jews and Israel,"، *Encounter* (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩)، ص ٢٤.

[٢٨] يهوشافاط هركابي Yehoshafat Harkabi، الفلسطينيون وإسرائيل *Palestinians and Israel* (القدس: "كيتير"، ١٩٧٤)، ص ٦.Keter_

[٢٩] بول جونسون Paul Johnson، العصور الحديثة: العالم من العشرينات إلى التسعينات *Modern Times: The World from the Twenties to the Nineties* (نيويورك: نيويورك: "هاربر و رو" Harper & Row، ١٩٨٣)، ص ٤٨٥.

[٣٠] نعومي كوماي Naomi Comay، العرب يتحدثون بصراحة عن الصراع العربي الإسرائيلي، ("برينتينج ميراكل ليمتد"، Printing Miracle Ltd.) *Arabs Speak Frankly on the Arab-Israeli Conflict* (٢٠٠٥، ٢٠٠٥)، ص ٨.

[٣١] من رسالة مفتوحة من مارتن بوبر إلى المهاتما غاندي في عام ١٩٣٩، يمكن النفاذ إليها عبر موقع GandhiServe.com.
From an open letter from Martin Buber to Mahatma Gandhi in 1939, accessed at GandhiServe.com.

[٣٢] ألان جونسون Alan Johnson، " 'ألا يمكنك رؤية أنه خدعكم جميعاً؟': "رسالة مفتوحة إلى بيتر غابرييل وآخرين تشرح لماذا إسرائيل ليست مجتمعاً 'استيطانياً مستعمراً' "، فاثوم (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١). Alan Johnson, "'Can't You See He's Fooled You All?': An Open Letter to Peter Gabriel et al explaining why Israel is not a 'Settler Colonial' society," *Fathom* (November 2021).

[٣٣] دونا روبنسون ديفاين وآساف روميروسكي، "الاستعمار الاستيطاني يأتي بنتائج عكسية"، "نقابة الأخبار اليهودية" (٢٣ تموز/يوليو ٢٠٢١). Donna Robinson Divine and Asaf Romirowsky, "Settler colonialism backfires," JNS (July 23, 2021)."

[٣٤] أليسيا كوكس، "الاستعمار الاستيطاني" ، أكسفورد ببليوغرافيا، (٢٦ تموز/يوليو ٢٠١٧). Alicia Cox, "Settler Colonialism," Oxford Bibliographies (July 26, 2017).

[٣٥] ألان جونسون، " 'ألا ترى أنه خدعكم جميعاً؟': "رسالة مفتوحة إلى بيتر غابرييل وآخرين تشرح لماذا إسرائيل ليست مجتمعاً 'استعمارياً استيطانياً' "، فاثوم، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١) Alan Johnson, "'Can't You See He's Fooled You All?': An Open Letter to Peter Gabriel et al explaining why Israel is not a 'Settler Colonial' society," *Fathom* (November 2021).

[٣٦] هين مازيغ، "افتتاحية: كلا، إسرائيل ليست دولة للأوروبيين البيض الأوفر حظاً والأقوياء"، لوس أنجلوس تايمز، (٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩) Hen Mazzig, "Op-Ed: No, Israel isn't a country of privileged and powerful white Europeans," *Los Angeles Times*, (May 20, 2019).

[٣٧] "الشتات الفلسطيني"، ويكيبيديا؛ فلسطين بالأرقام ٢٠٢٠، "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني" (آذار/مارس ٢٠٢١)؛ كتاب حقائق العالم، وكالة المخابرات المركزية (٢٠٢١)؛ عوفر أديريت، "في ليلة رأس السنة اليهودية الجديدة، يصل عدد سكان إسرائيل إلى ٩,٤ مليون" ، هآرتس، (٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢١).

"Palestinian diaspora," Wikipedia; Palestine in Figures 2020, Palestinian Central Bureau of Statistics (March 2021); *The World Fact Book*, CIA (2021); Ofer Aderet, "On Jewish New Year's Eve, Israel's Population Reaches 9.4 Million," *Haaretz* (September 5, 2021).

[٣٨] ألكسندر ياكوبسون، "لو كانت الصهيونية استعمارية لكانت قد انتهت منذ زمن بعيد"، هآرتس، (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

Alexander Yakobson, "If Zionism Were Colonial It Would Have Ended Long Ago," *Haaretz*, (October 20, 2018).

الفصل ٢

فترة الانتداب البريطاني

البريطانيون ساعدوا اليهود على تهجير السكان العرب الأصليين من فلسطين.

البريطانيون سمحوا لليهود بالاستقرار في فلسطين بأعداد كبرى بينما كانت الهجرة العربية الوافدة تخضع لرقابة مشددة.

البريطانيون غيروا سياستهم للسماح للناجين من المحرقة (الهولوكوست) بالاستقرار في فلسطين.

مع تزايد عدد السكان اليهود، تفاقمت محنة العرب الفلسطينيين.

اليهود سرقوا أراضٍ عربية.

البريطانيون ساعدوا الفلسطينيين على العيش بسلام مع اليهود.

لم يكن المفتي من المتعاونين مع النازيين.

خرافة

البريطانيون ساعدوا اليهود على تهجير السكان العرب الأصليين من فلسطين.

واقع

وضع هربرت صموئيل (Herbert Samuel)، وهو يهودي بريطاني شغل منصب "المفوض السامي الأول لفلسطين"، قيوداً على الهجرة اليهودية الوافدة "«لمصلحة السكان الحاليين» و«القدرة الاستيعابية» للبلاد".[١] وقيل إن تدفق المستوطنين اليهود أجبر الفلاحين العرب (الفلاحين الأصليين) على مغادرة أراضيهم. وكان ذلك في وقت كان يعيش فيه أقل من مليون شخص في منطقة أصبحت تضم اليوم أكثر من تسعة ملايين شخص.

وحد البريطانيون من القدرة الاستيعابية لفلسطين عندما قطع وزير المستعمرات ونستون تشرشل عام ١٩٢١ ما يقارب أربعة أخماس فلسطين - حوالي ٣٥٠٠٠ ميل مربع - لإنشاء كيان عربي جديد، هي إمارة شرق الأردن. وكجائزة ترضية لتقديم الحجاز وشبه الجزيرة العربية (وكلاهما اليوم جزء من المملكة العربية السعودية) لعائلة آل سعود، كافأ تشرشل نجل الشريف حسين عبد الله لمساهمته في الحرب ضد تركيا من خلال تنصيبه أميراً على شرق الأردن.

وذهب البريطانيون أبعد من ذلك وفرضوا قيوداً على مشتريات اليهود من الأراضي في ما تبقى من فلسطين، بما يتعارض مع بند الانتداب (المادة ٦) الذي ينص على أن "إدارة فلسطين... يجب أن تشجع، بالتعاون مع «الوكالة اليهودية»... الاستيطان الوثيق للأرض من قبل اليهود، بما في ذلك أراضي الدولة والأراضي المقفرة التي لم تتم حيازتها للأغراض العامة". وبحلول عام ١٩٤٩، خصص البريطانيون ٨٧٥٠٠ فدان من أصل ١٨٧٥٠٠ فدان من الأراضي الصالحة للزراعة للعرب و٤٢٥٠ فداناً فقط لليهود.[٢]

وفي النهاية، اعترف البريطانيون بأن الجدل حول القدرة الاستيعابية للبلاد كان مضلِلاً. فقد أفادت "لجنة بيل" (Peel Commission): "يبدو أن الهجرة الكثيفة في الأعوام ١٩٣٣-١٩٣٦ تظهر أن اليهود تمكنوا من توسيع القدرة الاستيعابية للبلاد لتشمل اليهود".[٣]

الخريطة 1 تقسيم بريطانيا العظمى للمنطقة المنتدبة 1921-1923

خرافة

البريطانيون سمحوا لليهود بالاستقرار في فلسطين بأعداد كبرى بينما كانت الهجرة العربية الوافدة تخضع لرقابة مشددة.

واقع

شكل الرد البريطاني على الهجرة اليهودية الوافدة سابقة في استرضاء العرب، استمرت طيلة فترة الانتداب. فقد فرض البريطانيون قيوداً على الهجرة اليهودية الوافدة بينما سمحوا للعرب بدخول البلاد بحرية. ولم تشعر لندن على ما يبدو أن تدفق المهاجرين الوافدين العرب سيؤثر على "القدرة الاستيعابية" للبلاد.

وخلال الحرب العالمية الأولى، انخفض عدد السكان اليهود في فلسطين بسبب الحرب والمجاعة والمرض والطرد من قبل الأتراك. وفي عام ١٩١٥، كان يعيش في فلسطين قرابة ثلاثة وثمانين ألف يهودي بين ٥٩٠٠٠٠ مسلم ومسيحي عربي. ووفقاً للإحصاء السكاني لعام ١٩٢٢، كان عدد السكان اليهود ثلاثة وثمانين ألفاً، بينما كان عدد العرب ٦٤٣٠٠٠.[٤] وهكذا، تزايد عدد السكان العرب أضعافاً مضاعفة فيما شهد عدد اليهود ركوداً.

وفي منتصف العشرينيات، زادت الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين بشكل أساسي بسبب التشريعات الاقتصادية المعادية لليهود في بولندا وفرض واشنطن حصصاً مقيدة.[٥]

وكان العدد القياسي للمهاجرين الوافدين عام ١٩٣٥ (راجع الجدول) رداً على الاضطهاد المتزايد لليهود في ألمانيا النازية. ولكن الإدارة البريطانية اعتبرت هذا الرقم كبيراً جداً، لذلك أُبلغت «الوكالة اليهودية» أن أقل من ثلث الحصة التي طلبتها ستتم الموافقة عليها في عام ١٩٣٦.[٦]

ورضخ البريطانيون للمطالب العربية بصورة أكثر من خلال إعلانهم في «الكتاب الأبيض» لعام ١٩٣٩ أنه سيتم إنشاء دولة عربية مستقلة في غضون عشر سنوات، وأنه سيتم تقييد الهجرة اليهودية الوافدة بخمسة وسبعين ألفاً في السنوات الخمس المقبلة، لتتوقف بعدها تماماً. كما منعوا بيع الأراضي لليهود في ٩٥٪ من أراضي فلسطين. وبالرغم من ذلك، رفض العرب الاقتراح.

الهجرة اليهودية الوافدة إلى فلسطين[٧]

1919	1,806	1931	4,075
1920	8,223	1932	12,533
1921	8,294	1933	37,337
1922	8,685	1934	45,267
1923	8,175	1935	66,472
1924	13,892	1936	29,595
1925	34,386	1937	10,629
1926	13,855	1938	14,675
1927	3,034	1939	31,195
1928	2,178	1940	10,643
1929	5,249	1941	4,592
1930	4,944		

وفي المقابل، طوال فترة الانتداب، كانت الهجرة العربية غير مقيدة. في عام ١٩٣٠، أفادت "لجنة هوب سيمبسون" (Hope Simpson Commission)، المرسلة من لندن للتحقيق في أعمال الشغب العربية عام ١٩٢٩، إن الممارسة البريطانية المتمثلة

في تجاهل الهجرة العربية الوافدة غير الشرعية وغير المنضبطة من مصر وشرق الأردن وسوريا أدت إلى تشريد المهاجرين الوافدين اليهود المحتملين.[٨]

وأشار الحاكم البريطاني لسيناء من عام ١٩٢٢ حتى عام ١٩٣٦ إلى ما يلي: "لا تأتي هذه الهجرة الوافدة غير الشرعية من سيناء فحسب، بل من شرق الأردن وسوريا أيضاً، ومن الصعب للغاية إثبات بؤس العرب إذا تعذر في الوقت نفسه منع رفاقهم العرب من الدول المجاورة من الدخول لمشاركتهم هذا البؤس".[٩]

وذكرت "لجنة بيل" (Peel Commission) عام ١٩٣٧ أن "النقص في الأراضي... لا يعود إلى مساحة الأرض التي حصل عليها اليهود بقدر ما يعود إلى الزيادة في عدد السكان العرب".[١٠]

خرافة

البريطانيون غيروا سياستهم للسماح للناجين من المحرقة (الهولوكوست) بالاستقرار في فلسطين.

واقع

ظلت أبواب فلسطين مغلقة طوال فترة الحرب، مما أدى إلى انحصار مئات آلاف اليهود في أوروبا، ووقع كثير منهم ضحية "الحل النهائي" لهتلر. وبعد الحرب، رفض البريطانيون السماح للناجين من الكابوس النازي باتخاذ فلسطين ملاذاً لهم. وفي ٦ حزيران/يونيو ١٩٤٦، حث الرئيس ترومان الحكومة البريطانية على تخفيف معاناة اليهود المحتجزين في معسكرات النازحين في أوروبا من خلال قبول ١٠٠٠٠٠ مهاجر يهودي وافد على الفور. فرد عليه وزير الخارجية البريطاني إرنست بيفين بتهكّم قائلاً إن الولايات المتحدة تريد أن يهاجر اليهود المشردين إلى فلسطين "لأنها لا تريد الكثير منهم في نيويورك".[١١]

ووصل بعض اليهود إلى فلسطين، إثر تهريب العديد منهم على متن سفن متصدعة أشرفت عليها "الهاغاناه". وبين آب/أغسطس ١٩٤٥ وإنشاء دولة إسرائيل في أيار/مايو ١٩٤٨، وصلت ٦٥ سفينة مهاجرين وافدين "غير شرعيين"، على متنها ٦٩٨٧٨ شخصاً، من الشواطئ الأوروبية. ولكن في آب/أغسطس ١٩٤٦، بدأ البريطانيون باعتقال أولئك الذين قبضوا عليهم ضمن معسكرات في قبرص. فاعتُقل قرابة ٥٠٠٠٠ شخص في المعسكرات، وكان ٢٨٠٠٠ منهم لا يزالون محتجزين عندما أعلنت إسرائيل استقلالها.[١٢]

الخريطة 2

إعلان بلفور
وعد بريطانيا لليهود

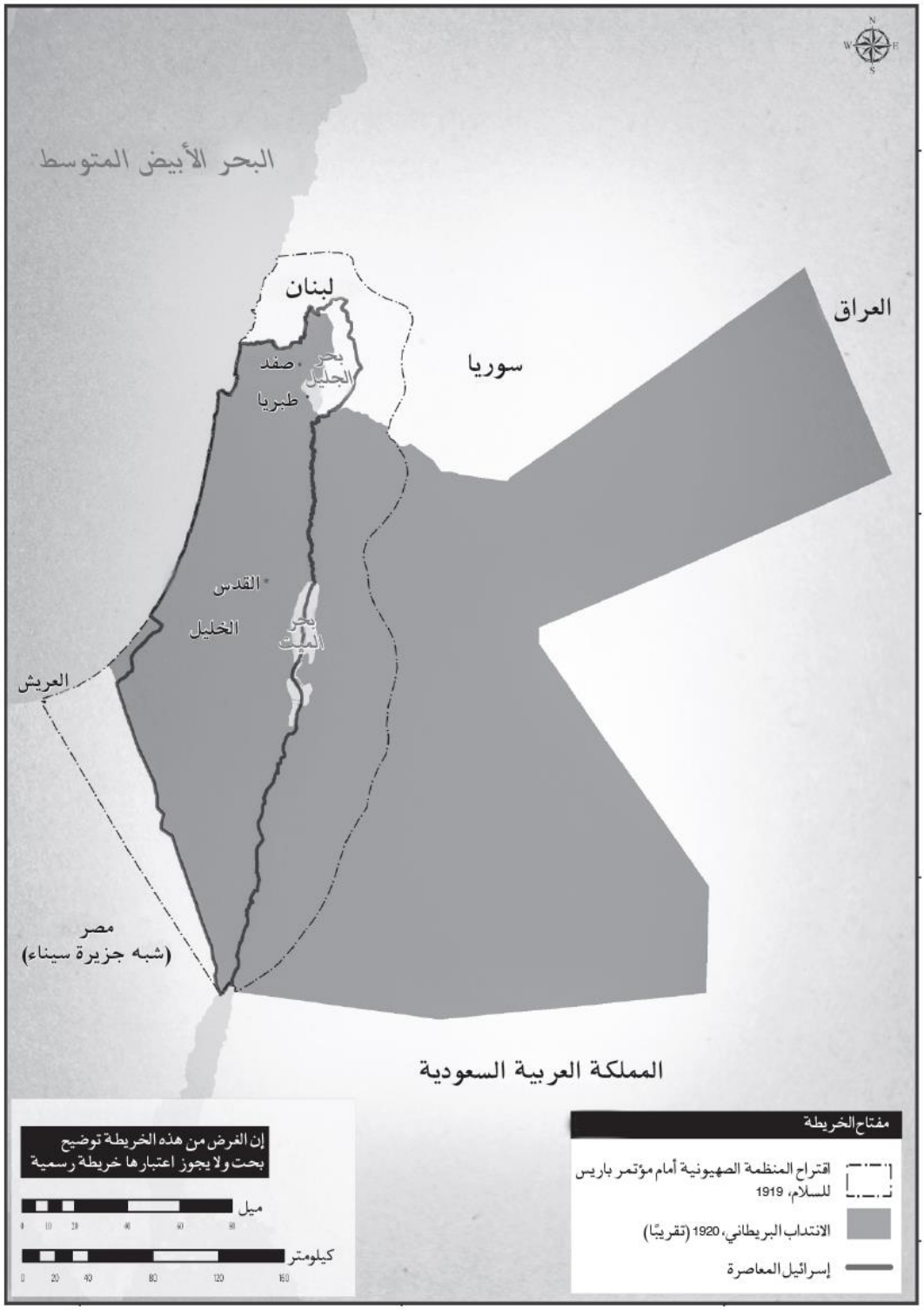

خرافة

مع تزايد عدد السكان اليهود، تفاقمت محنة العرب الفلسطينيين.

واقع

في تموز/يوليو ١٩٢١، أرسل حسن شكري، رئيس بلدية حيفا ورئيس "الجمعيات الوطنية الإسلامية"، برقية إلى الحكومة البريطانية رداً على وفد فلسطيني قصد لندن لمحاولة وقف تنفيذ وعد بلفور. كتب شكري:

نحن متأكدون أنه بدون الهجرة اليهودية الوافدة والمساعدة المالية، لن تشهد دولتنا تنمية مستقبلية كما يتضح من واقع أن المدن التي يسكنها جزئياً اليهود مثل القدس ويافا وحيفا وطبريا تحرز تقدماً منتظماً بينما تلك التي لا تضم يهوداً مثل نابلس وعكا والناصرة تشهد تراجعاً مستمراً.[١٣]

وزاد عدد السكان اليهود بمقدار ٤٧٠٠٠٠ بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، بينما ارتفع عدد السكان غير اليهود بمقدار ٥٨٨٠٠٠.[١٤] وفي الواقع، ازداد عدد السكان العرب الدائمين بنسبة ١٢٠٪ بين عامي ١٩٢٢ و١٩٤٧.[١٥]

ونتج هذا النمو السريع للسكان العرب عن عدة عوامل. كان أحدها الهجرة الوافدة من الدول المجاورة - التي شكلت ٣٧٪ من الهجرة الإجمالية الوافدة إلى إسرائيل قبل قيام الدولة - للعرب الذين أرادوا الاستفادة من مستوى المعيشة الأعلى الذي أتاحه اليهود.[١٦] كما نما عدد السكان العرب نظراً لتحسين اليهود للظروف المعيشية، بحيث قاموا بتجفيف المستنقعات المليئة بطفيليات الملاريا وتحسين الصرف الصحي والرعاية الصحية في المنطقة. وهكذا، على سبيل المثال، انخفض معدل وفيات الأطفال عند المسلمين من ٢٠١ بالألف عام ١٩٢٥ إلى أربعة وتسعين بالألف عام ١٩٤٥، وارتفع متوسط العمر المتوقع من ٣٧ عاماً عام ١٩٢٦ إلى ٤٩ عاماً عام ١٩٤٣.[١٧]

وازداد عدد السكان العرب بشكل أكبر في المدن التي خلق فيها عدد كبير من السكان اليهود فرصاً اقتصادية جديدة. ففي الفترة الممتدة من ١٩٢٢ حتى ١٩٤٧، ازداد عدد السكان غير اليهود بنسبة ٢٩٠٪ في حيفا، و١٣١٪ في القدس، و١٥٨٪ في يافا. أما النمو في البلدات العربية فكان أكثر تواضعاً: ٤٢٪ في نابلس، و٧٨٪ في جنين، و٣٧٪ في بيت لحم.[١٨]

خرافة

اليهود سرقوا أراضٍ عربية.

واقع

على الرغم من نمو أعدادهم، استمر العرب في التأكيد على تعرضهم للتهجير. ولكن منذ بداية الحرب العالمية الأولى، كان جزء من أراضي فلسطين مملوكاً لمالكي عقارات غائبين يعيشون في القاهرة ودمشق وبيروت. وكان حوالي ٨٠٪ من العرب الفلسطينيين فلاحين مثقلين بالديون وشبه رحل وبدو.[١٩]

وبذل اليهود فعلياً جهوداً حثيثة لتجنب شراء أراضٍ في المناطق التي قد تشهد تهجيراً للعرب. وسعوا للحصول على أراضٍ غير مزروعة بمعظمها، وتضم مستنقعات ورخيصة، والأهم من ذلك، بدون مستأجرين. وفي عام ١٩٢٠، أعرب أحد زعماء "حزب العمال الصهيوني" ديفيد بن غوريون عن قلقه بشأن الفلاحين العرب، الذين اعتبرهم "أهم كنز لدى السكان الأصليين". وأصر على ما يلي: "يجب ألا نلمس تحت أي ظرف من الظروف أراضٍ تعود للفلاحين أو يقومون بحراثتها". بدلاً من ذلك، دعا إلى المساعدة في تحريرهم من مضطهديهم. وأضاف بن غوريون: "إذا غادر فلاح مكان إقامته، فيجب أن نعرض شراء أرضه في هذه الحالة فقط، وبسعر مناسب".[٢٠]

لم يبدأ اليهود بشراء الأراضي المزروعة إلا بعد شرائهم جميع الأراضي غير المزروعة المتاحة. وكان العديد من العرب مستعدين لبيع الأراضي بسبب الهجرة إلى المدن الساحلية وحاجتهم إلى المال للاستثمار في صناعة الحمضيات.[٢١]

وعندما وصل جون هوب سيمبسون إلى فلسطين في أيار/مايو ١٩٣٠، قال: "لقد دفعوا [اليهود] أسعاراً باهظة مقابل الأراضي، وبالإضافة إلى ذلك، دفعوا لبعض سكان تلك الأراضي مبلغاً مالياً كبيراً لم يكونوا ملزمين بدفعه وفقاً للقانون".[٢٢]

وفي عام ١٩٣١، أجرى لويس فرينش (Lewis French) مسحاً عن الذين لا يملكون الأراضي لصالح الحكومة البريطانية وعرض قطع أراضٍ جديدة لأي عرب "تم حرمانهم من ممتلكاتهم". وتلقى المسؤولون البريطانيون أكثر من ثلاثة آلاف طلب، اعتبر المستشار القانوني للحكومة أن ٨٠٪ منها باطلة لأن مقدمي هذه الطلبات لم يكونوا من العرب الذين لا يملكون أرضاً. ولم يترك ذلك سوى حوالي ستمائة عربي لا يملكون أرضاً، وافق مائة منهم عرض الأرض الذي قدمته الحكومة.[٢٣]

وفي نيسان/إبريل ١٩٣٦، حرّض قادة فلسطينيون محليون على شن هجمات جديدة على اليهود. وبحلول تشرين الثاني/نوفمبر، عندما أرسل البريطانيون أخيراً لجنة جديدة برئاسة اللورد بيل للتحقيق، قُتل تسعة وثمانين يهودياً وجُرح أكثر من ثلاثمائة.[٢٤]

وخلص تقرير "لجنة بيل" إلى أن الشكاوى العربية بشأن استحواذ اليهود على الأراضي عارية عن الصحة. وأشار إلى أن "الكثير من الأراضي التي تحوي الآن بساتين برتقال كانت عبارة عن كثبان رملية أو مستنقعات وأراضٍ غير مزروعة عند شرائها... وكانت هناك القليل من الأدلة خلال المبيعات السابقة على أن المالكين يمتلكون إما الموارد أو التدريب اللازم لتطوير الأرض".[٢٥] علاوةً على ذلك، وجدت اللجنة أن النقص "لا يعود إلى مساحة الأرض التي حصل عليها اليهود بقدر ما يعود إلى الزيادة في عدد السكان العرب". وخلص التقرير إلى أن وجود اليهود في فلسطين، إلى جانب عمل الإدارة البريطانية، أدى إلى ارتفاع الأجور وتحسين مستوى المعيشة وتقديم فرص عمل وفيرة.[٢٦]

من الواضح للجميع، من خلال الخريطة التي وضعتها "لجنة سيمبسون" والخريطة التي أعدتها "لجنة بيل"، أن العرب يسرفون في بيع أراضيهم كما يفعلون في النحيب والبكاء غير المجديين (التشديد في النص الأصلي).

- ملك شرق الأردن عبد الله[٢٧]

وحتى في ذروة الثورة العربية عام ١٩٣٨، اعتقد المندوب السامي البريطاني في فلسطين أن مالكي الأراضي العرب يشكون من مبيعات الأراضي لليهود من أجل رفع أسعار الأراضي التي يرغبون في بيعها. وتعرض العديد من مالكي الأراضي العرب للترهيب من قبل المتمردين العرب لدرجة أنهم قرروا مغادرة فلسطين وبيع ممتلكاتهم لليهود.[٢٧]

وكان اليهود يدفعون أسعاراً باهظة لمالكي الأراضي الأثرياء مقابل قطع صغيرة من الأراضي القاحلة. "في عام ١٩٤٤، دفع اليهود ما بين ١٠٠٠ دولار و١١٠٠ دولار للفدان في فلسطين، معظمها [لشراء] أراضي قاحلة أو شبه قاحلة؛ وفي العام ذاته، كانت التربة السوداء الغنية في ولاية آيوا [الأمريكية] تباع بحوالي ١١٠ دولارات للفدان".[٢٨]

وبحلول عام ١٩٤٧، بلغت الحيازات اليهودية في فلسطين حوالي ٤٦٣٠٠٠ فدان. وتم الحصول على حوالي ٤٥٠٠٠ فدان من حكومة الانتداب، وتم شراء ٣٠٠٠٠ من الكنائس المختلفة و٣٨٧٥٠٠ من العرب. وتظهر تحليلات مشتريات الأراضي من عام ١٨٨٠ حتى عام ١٩٤٨ أن ٧٣ بالمائة من قطع الأراضي اليهودية تم شراؤها من كبار مالكي الأراضي، وليس من الفلاحين الفقراء.[٢٩] ومن بين أولئك الذين باعوا أراضٍ رؤساء بلديات غزة والقدس ويافا. وتلقى أسعد الشقيري، وهو عالم دين مسلم ووالد رئيس "منظمة التحرير الفلسطينية" أحمد الشقيري، أموالاً يهودية مقابل أرضه. وحتى الملك عبد الله قام بتأجير الأرض لليهود. وفي الواقع، قام العديد من قادة الحركة القومية العربية، بمن فيهم أعضاء في "المجلس الإسلامي الأعلى"، ببيع أراضٍ لليهود.[٣٠]

خرافة

البريطانيون ساعدوا الفلسطينيين على العيش بسلام مع اليهود.

واقع

في عام ١٩٢١، كان الحاج أمين الحسيني أول من بدأ بتنظيم "الفدائيين" لترهيب اليهود. وكان الحسيني يأمل في تكرار نجاح كمال أتاتورك في تركيا من خلال طرد اليهود من فلسطين مثلما طرد كمال الغزاة اليونانيين من بلاده.[٣١] وكان المتطرفون العرب قادرين على كسب النفوذ لأن الإدارة البريطانية كانت غير راغبة في اتخاذ إجراءات فعالة ضدهم إلى أن بدأوا ثورة ضد الحكم البريطاني.

وكتب العقيد ريتشارد ماينرتزهاجين (Richard Meinertzhagen)، الرئيس السابق للاستخبارات العسكرية البريطانية في القاهرة، ولاحقاً كبير المسؤولين السياسيين لفلسطين وسوريا، في مذكراته أن المسؤولين البريطانيين "يميلون إلى استبعاد الصهيونية في فلسطين". وفي الواقع، شجع البريطانيون الفلسطينيين على مهاجمة اليهود. ووفقاً لماينرتزهاجين، اجتمع العقيد بيرتي هاري ووترز تايلور (Bertie Harry Waters-Taylor) (المستشار المالي للإدارة العسكرية في فلسطين في الفترة ١٩١٩-١٩٢٣) مع الحسيني قبل أيام قليلة من «عيد الفصح»، في عام ١٩٢٠، وأخبره أنه "لديه فرصة عظيمة في «عيد الفصح»

ليُظهر للعالم... أن الصهيونية لا تحظى بشعبية ليس فقط لدى إدارة فلسطين ولكن أيضاً في «وايت هول» (الحكومة البريطانية)". وأضاف أنه "إذا حدثت اضطرابات فيها ما يكفي من العنف في القدس في «عيد الفصح»، سيدعو كل من الجنرالين [لويس] بولس [المسؤول الأول في فلسطين، ١٩١٩-١٩٢٠] و[إدموند] ألنبي [قائد القوة المصرية، ١٩١٧-١٩١٩، ثم المفوض السامي في مصر] إلى التخلي عن الوطن اليهودي. وأوضح ووترز تايلور أنه لا يمكن الحصول على الحرية إلا من خلال العنف".[٣٢]

وأخذ الحسيني بنصيحة العقيد وحرض على أعمال شغب. وسحب البريطانيون قواتهم والشرطة اليهودية من القدس، وسمحوا للغوغاء العرب بمهاجمة اليهود ونهب متاجرهم. ونظراً لدور الحسيني العلني في التحريض على المذبحة، قرر البريطانيون اعتقاله. ولكنه هرب وحُكم عليه غيابياً بالسجن عشر سنوات.

وبعد مرور عام، أقنع بعض المستعربين البريطانيين المفوض السامي هربرت صموئيل بالعفو عن الحسيني وتعيينه مفتياً.[٣٣]

وفي ١١ نيسان/إبريل ١٩٢١، اجتمع صموئيل مع الحسيني، الذي أكد له "أن تأثير عائلته وتأثيره الخاص سيكونان موجهين نحو الهدوء". وبعد ثلاثة أسابيع، أدت أعمال الشغب في يافا وأماكن أخرى إلى مقتل ٤٣ يهودياً.[٣٤]

وعزز الحسيني سلطته وسيطر على جميع الصناديق الدينية الإسلامية في فلسطين. واستغل سلطته للسيطرة على المساجد والمدارس والمحاكم، بحيث لم يكن ممكناً لأي عربي بلوغ منصب مؤثر بدون أن يكون موالياً للمفتي. وكان يتمتع بسلطة مطلقة لدرجة أنه "لم يكن ممكناً لأي مسلم في فلسطين أن يولد أو يموت بدون أن يكون مديناً للحاج أمين".[٣٥]

كما حرص أتباع المفتي على ألا يكون لديه أي معارضة من خلال القتل المنهجي للفلسطينيين من العشائر المعارِضة الذين كانوا يناقشون التعاون مع اليهود.

وكمتحدث باسم العرب الفلسطينيين، لم يطلب الحسيني أن تمنحهم بريطانيا الاستقلال. على العكس من ذلك، ففي رسالة إلى تشرشل عام ١٩٢١، طالب بإعادة توحيد فلسطين مع سوريا وشرق الأردن.[٣٦]

ووجد العرب أن أعمال الشغب أداة سياسية فعالة نظراً لرد الفعل البريطاني المتراخي تجاه العنف ضد اليهود. وفي تعاملهم مع كل عمل من أعمال الشغب، منع البريطانيون اليهود من حماية أنفسهم، إلا أنهم لم يبذلوا أي جهد يذكر لمنع العرب من مهاجمتهم. وبعد كل عمل من أعمال الشغب، كانت لجنة تحقيق بريطانية تحاول تحديد سبب العنف. وكان الاستنتاج دائماً هو ذاته: كان العرب يخشون من أن يتم تهجيرهم من قبل اليهود. ولوقف أعمال الشغب، كانت اللجان توصي بفرض قيود على الهجرة اليهودية الوافدة. وهكذا، أدرك العرب أن بإمكانهم دائماً وقف تدفق اليهود من خلال القيام بأعمال شغب.

وبدأت هذه الدورة بعد سلسلة من أعمال الشغب في أيار/مايو ١٩٢١. ففي أعقاب الفشل في حماية الجالية اليهودية من الغوغاء العرب، عين البريطانيون "لجنة هايكرافت" (Haycraft Commission) للتحقيق في أسباب العنف. وعلى الرغم من أن اللجنة خلصت إلى أن العرب كانوا هم المعتدون، إلا أنها قامت بتبرير الهجوم: "السبب الأساسي وراء أعمال الشغب كان شعور العرب بالسخط والعداء تجاه اليهود لأسباب سياسية واقتصادية، ومتعلقة بالهجرة اليهودية الوافدة وبمفهومهم للسياسة الصهيونية".[٣٧] وكانت إحدى نتائج العنف فرض حظر مؤقت على الهجرة اليهودية الوافدة.

واستُخدم الخوف العربي من التعرض لـ "التهجير" أو الخضوع لـ "الهيمنة" كذريعة لشنهم هجمات على المستوطنين اليهود. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن أعمال الشغب هذه لم تكن مستوحاة من الحماسة القومية - إذ كان القوميون سيثورون على أسيادهم البريطانيين - بل كانت مدفوعة بالاقتصاد، ووجهات النظر الإسلامية المتطرفة للمفتي، وسوء الفهم.

وفي عام ١٩٢٩، نجح المحرضون العرب في إقناع الجماهير بأن اليهود لديهم مخططات بشأن "جبل الهيكل" ("الحرم القدسي الشريف"). فقد شكل احتفال ديني يهودي عند "الحائط الغربي" ("حائط المبكى")، الذي يمثل جزءاً من "جبل الهيكل"، ذريعة للعرب لقيامهم بأعمال شغب ضد اليهود، تخطت حدود القدس لتشمل قرى وبلدات أخرى، بما فيها صفد والخليل.

ومجدداً، لم تبذل الإدارة البريطانية أي جهد لمنع العنف، وبعد أن بدأ، لم يفعل البريطانيون شيئاً لحماية السكان اليهود. وبعد ستة أيام من الفوضى، جلب البريطانيون أخيراً قوات لإخماد الاضطرابات. وبحلول ذلك الوقت، كان جميع السكان اليهود في الخليل تقريباً قد فروا أو لاقوا حتفهم. وفي المحصلة، قُتل ١٣٣ يهودياً وجُرح ٣٩٩ في المذابح.[٣٨]

وبعد انتهاء أعمال الشغب، أمر البريطانيون بإجراء تحقيق، أسفر عن "ورقة باسفيلد البيضاء"، التي أفادت أن "سياسات الهجرة الوافدة وشراء الأراضي والاستيطان التي تتبعها "المنظمة الصهيونية" كانت أساساً، أو من المحتمل أن تصبح، مضرة بالمصالح العربية. ووفقاً لما فهمته "المنظمة الصهيونية"، كان التزام حكومة الانتداب تجاه المجتمع غير اليهودي يعني أن موارد فلسطين يجب أن تكون محفوظة في المقام الأول للاقتصاد العربي المتنامي".[٣٩] ويعني ذلك أنه كان من الضروري فرض قيود على الهجرة اليهودية الوافدة وشراء الأراضي من قبل اليهود.

خرافة

لم يكن المفتي من المتعاونين مع النازيين.

واقع

في عام ١٩٤١، هرب مفتي القدس، الحاج أمين الحسيني، إلى ألمانيا واجتمع مع أدولف هتلر وهاينريش هيملر ويواخيم فون ريبنتروب وقادة نازيين آخرين. وأراد إقناعهم بتوسيع برنامج النازيين المعادي لليهود ليشمل العالم العربي.

وأرسل المفتي إلى هتلر خمس عشرة مسودة من التصريحات التي أراد من ألمانيا وإيطاليا إصدارها بشأن الشرق الأوسط. ودعا أحدها البلدين إلى إعلان عدم شرعية الوطن اليهودي في فلسطين. كما طالب المفتي دول المحور "بمنح فلسطين والدول العربية الأخرى حق حل مشكلة العناصر اليهودية في فلسطين والدول العربية الأخرى بما يتفق مع مصلحة العرب، وبالطريقة ذاتها المعتمدة حالياً لتسوية المسألة في دول المحور".[٤٠]

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، اجتمع المفتي مع هتلر، الذي أخبره أن اليهود هم العدو الأول له. ولكن الديكتاتور النازي رفض مطالب المفتي بإعلان مؤيد للعرب، قائلاً له إن الوقت ليس مناسباً. وأعرب المفتي لهتلر عن "شكره على التعاطف الذي لطالما أبداه مع القضية العربية وخاصة الفلسطينية، والذي عبر عنه بوضوح في خطاباته العلنية... كان العرب أصدقاء ألمانيا بطبيعة الحال نظراً لأعدائهم المشتركين، وبالتحديد... اليهود". وأخبر هتلر المفتي أنه يعارض إنشاء دولة يهودية وأن هدف ألمانيا هو تدمير العنصر اليهودي المقيم في الساحة العربية.[٤١]

وفي عام ١٩٤٥، سعت يوغوسلافيا إلى اتهام المفتي بأنه مجرم حرب لدوره في تجنيد عشرين ألف متطوع مسلم في "قوات الأمن الخاصة" النازية (SS)، الذين شاركوا في قتل اليهود في كرواتيا والمجر. إلا أنه هرب من الاعتقال الفرنسي عام ١٩٤٦، وواصل قتاله ضد اليهود من القاهرة ولاحقاً من بيروت، حيث توفي عام ١٩٧٤.

---

[١] أهارون كوهين Aharon Cohen، إسرائيل والعالم العربي*Israel and the Arab World* (نيويورك: Funk and Wagnalls، ١٩٧٠)، ص. ١٧٢؛ هوارد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من صعود الصهيونية إلى عصرنا *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (نيويورك: ألفرد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص. ١٤٦.

[٢] موشيه أومان Moshe Aumann، "ملكية الأراضي في فلسطين ١٨٨٠-١٩٤٨" "Land Ownership in Palestine 1880–1948"، في مايكل كورتيس وآخرون Michael Curtis, et al.، الفلسطينيون *The Palestinians* (نيو برونزويك، نيو جيرسي: Transaction Books، ١٩٧٥)، ص. ٢٥.

[٣] تقرير الهيئة الملكية الفلسطينية *Palestine Royal Commission Report* (تقرير بيل Peel Report)، (لندن: ١٩٣٧)، ص. ٣٠٠. من الآن فصاعداً، تقرير الهيئة الملكية الفلسطينية.

[٤] آرييه أفنيري Arieh Avneri، ادعاء نزع الملكية *The Claim of Dispossession* (تل أبيب: Hidekel Press، ١٩٨٤)، ص. ٢٨؛ يهوشوا بوراث Yehoshua Porath، ظهور الحركة القومية العربية الفلسطينية، ١٩١٨-١٩٢٩ *The Emergence of the Palestinian-Arab National Movement, 1918–1929*، ١٩١٨-١٩٢٩ (لندن: فرانك كاس Frank Cass، ١٩٧٤)، ص ١٧-١٨.

[٥] بوراث Porath (١٩٧٤)، ص. ١٨.

[٦] أ. كوهين A. Cohen، ص. ٥٣.

[٧] يهوشوا بوراث Yehoshua Porath، الحركة القومية العربية الفلسطينية، ١٩٢٩-١٩٣٩: من أعمال الشغب إلى التمرد *Palestinian Arab National Movement, 1929–1939: From Riots to Rebellion*، المجلد ٢ (لندن: فرانك كاس وشركاه المحدودة Frank Cass and Co., Ltd.، ١٩٧٧)، ص ١٧-١٨، ٣٩.

[٨] جون هوب سيمبسون John Hope Simpson، فلسطين: تقرير عن الهجرة الوافدة واستيطان الأراضي والتنمية Palestine: Report on Immigration, Land Settlement and Development، (لندن، ١٩٣٠)، ص. ١٢٦.

[٩] ك. س. جارفيس C. S. Jarvis، "فلسطين" "Palestine"، الإمبراطورية المتحدة *United Empire* (لندن)، المجلد. ٢٨ (١٩٣٧)، ص. ٦٣٣.

[١٠] تقرير الهيئة الملكية الفلسطينية *Palestine Royal Commission Report*، ص. ٢٤٢.

[١١] جورج لينكزوفسكي George Lenczowski، الرؤساء الأمريكيون والشرق الأوسط *American Presidents and the Middle East* (كارولاينا الشمالية: مطبعة جامعة ديوك Duke University Press، ١٩٩٠)، ص. ٢٣.

[١٢] أ. كوهين A. Cohen، ص. ١٧٤.

[١٣] هيليل كوهين Hillel Cohen، جيش الظل: التعاون الفلسطيني مع الصهيونية ١٩١٧-١٩٤٨ *Army of Shadow: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917–1948* (بيركلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا University of California Press، ٢٠٠٨)، ص. ١٥.

[١٤] دوف فريدلاندر Dov Friedlander وكالفن جولدشايدر Calvin Goldscheider، سكان إسرائيل *The Population of Israel* (نيويورك: دار نشر جامعة كولومبيا Columbia Press، ١٩٧٩)، ص. ٣٠.

[١٥] أفنيري Avneri، ص ٢٥٤.

[١٦] كورتيس Curtis، ص ٣٨.

[١٧] أفنيري Avneri، ص. ٢٦٤؛ أ. كوهين A. Cohen، ص. ٦٠.

[١٨] أفنيري Avneri، ص ٢٥٤-٥٥.

[١٩] موشيه أومان Moshe Aumann، ملكية الأراضي في فلسطين، ١٨٨٠-١٩٤٨ *Land Ownership in Palestine, 1880–1948*، (القدس: اللجنة الأكاديمية المعنية بالشرق الأوسط Academic Committee on the Middle East، ١٩٧٦)، ص ٨-٩.

[٢٠] شبتاي تيفث Shabtai Teveth، بن غوريون والعرب الفلسطينيين: من السلام إلى الحرب *Ben-Gurion and the Palestinian Arabs: From Peace to War* (لندن: دار نشر جامعة أكسفورد Oxford University Press، ١٩٨٥)، ص. ٣٢.

[٢١] بوراث Porath، ٨٠، ٨٤؛ مراجعة أيضاً هـ. كوهين H. Cohen.

[٢٢] تقرير هوب سيمبسون Hope Simpson Report، ص. ٥١.

[٢٣] أفنيري Avneri، ص ١٤٩-١٥٨؛ كوهين Cohen، ص. ٣٧؛ استناداً إلى تقرير التنمية الزراعية واستيطان الأراضي في فلسطين الذي أعده لويس فرينش Lewis French (كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١، تكميلي؛ تقرير، نيسان/إبريل ١٩٣٢) والمواد المقدمة إلى الهيئة الملكية الفلسطينية.

[٢٤] نتانيل لورش Netanel Lorch، حرب طويلة *One Long War*، (القدس: كيتر Keter، ١٩٧٦)، ص. ٢٧؛ ساشار Sachar، ص. ٢٠١.

[٢٥] تقرير الهيئة الملكية الفلسطينية *Palestine Royal Commission Report* (١٩٣٧)، ص. ٢٤٢.

[٢٦] الهيئة الملكية الفلسطينية *Palestine Royal Commission* (١٩٣٧)، ص ٢٤١-٤٢.

[٢٧] ه. كوهين H. Cohen، ص. ٩٥.

[٢٨] أومان Aumann، ص. ١٣.

[٢٩] أبراهام غرانوت Abraham Granott، نظام الأراضي في فلسطين The Land System in Palestine، (لندن: Eyre and Spottiswoode، ١٩٥٢)، ص. ٢٧٨.

[٣٠] أفنيري Avneri، ص ١٧٩-١٨٠، ٢٢٤-٢٥، ٢٣٢-٣٤؛ بوراث Porath (٧٧)، ص ٧٢-٧٣؛ مراجعة أيضاً هـ. كوهين H. Cohen.

[٣١] جون كيمشي Jon Kimche، كان يمكن أن يكون هناك سلام: القصة غير المروية عن سبب فشلنا مع فلسطين ومرة أخرى مع إسرائيل *There Could Have Been Peace: The Untold Story of Why We Failed with Palestine and Again with Israel*، (إنكلترا: Dial Press، ١٩٧٣)، ص ١٨٩.

[٣٢] ريتشارد ماينرتزهاجين Richard Meinertzhagen، مذكرات الشرق الأوسط ١٩١٧-١٩٥٦ *Middle East Diary 1917–1956*، (لندن: مطبعة كريسيت The Cresset Press، ١٩٥٩)، ص ٤٩، ٨٢، ٩٧.

[٣٣] صموئيل كاتس Samuel Katz، ساحة المعركة: الحقيقة والخيال في فلسطين *Battleground: Fact and Fantasy in Palestine*، (نيويورك: Bantam Books، ١٩٧٧)، ٦٣-٦٥؛ هوارد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من صعود الصهيونية إلى عصرنا *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص. ٩٧.

[٣٤] بول جونسون Paul Johnson، العصور الحديثة: العالم من العشرينات إلى التسعينات *Modern Times: The World from the Twenties to the Nineties* (نيويورك: Harper & Row، ١٩٨٣)، ص ٤٣٨.

[٣٥] لاري كولينز Larry Collins ودومينيك لابيير Dominique Lapierre، يا قدس! *O Jerusalem!* (نيويورك: سايمون وشوستر Simon and Schuster، ١٩٧٢)، ص. ٥٢.

[٣٦] كيمشي Kimche، ص. ٢١١.

[٣٧] بن هالبيرن Ben Halpern، فكرة الدولة اليهودية *The Idea of a Jewish State* (كامبريدج، ماساتشوستس: مطبعة جامعة هارفارد Harvard University Press، ١٩٦٩)، ص. ٣٢٣.

[٣٨] ساشار Sachar، ص. ١٧٤.

[٣٩] هالبيرن Halpern، ص. ٢٠١.

[٤٠] "المفتي الأكبر تآمر للتخلص من جميع اليهود في الشرق الأوسط" "Grand Mufti Plotted to Do Away with All Jews in Mideast"، الرد *Response* (خريف ١٩٩١)، ص ٢-٣.

[٤١] سجل المحادثة بين الفوهرر ومفتي القدس الأكبر في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤١، بحضور وزير خارجية الرايخ والوزير غروبا في برلين، وثائق حول السياسة الخارجية الألمانية *Documents on German Foreign Policy, 1918–1945*، السلسلة د، المجلد ١٣، لندن، ١٩٦٤، 881ff في وولتر لاكر Walter Lacquer وباري روبن Barry Rubin، القارئ العربي الإسرائيلي *The Israel-Arab Reader* (نيويورك: Penguin Books، ٢٠٠١)، ص ٥١-٥٥.

الفصل ٣

التقسيم

الأمم المتحدة قسّمت فلسطين بطريقة غير عادلة.

دولة إسرائيل أُنشئت لتعويض اليهود عن الهولوكوست.

خطة التقسيم أعطت اليهود معظم الأراضي، بما في ذلك جميع المناطق الخصبة.

إسرائيل اغتصبت كل فلسطين عام ١٩٤٨.

قبل عام ١٩٤٨، لم تُعرض على العرب الفلسطينيين دولة قط.

كان ينبغي على الأمم المتحدة إنشاء دولة فلسطينية موحدة.

كان القادة العرب على استعداد لتقديم تنازلات لتجنب إراقة الدماء.

خرافة

الأمم المتحدة قسّمت فلسطين بطريقة غير عادلة.

واقع

مع انتهاء الحرب العالمية الثانية، أصبح حجم الهولوكوست معروفاً. وأدى ذلك إلى تسريع المطالبة بحل قضية فلسطين لكي يجد المشردون، الناجون من الحل النهائي لهتلر، ملاذاً لهم في وطنهم الخاص. وكانت الجالية اليهودية الموجودة، "اليشوف"، تشهد ازدهاراً أيضاً ومستعدة للاستقلال.

حاول البريطانيون التوصل إلى اتفاق مقبول لدى العرب واليهود، لكن إصرارهم على موافقة العرب ضمّن الفشل لأن العرب لم يكونوا ليقدّموا أي تنازلات. ولاحقاً، سلم البريطانيون القضية إلى الأمم المتحدة في شباط/فبراير ١٩٤٧.

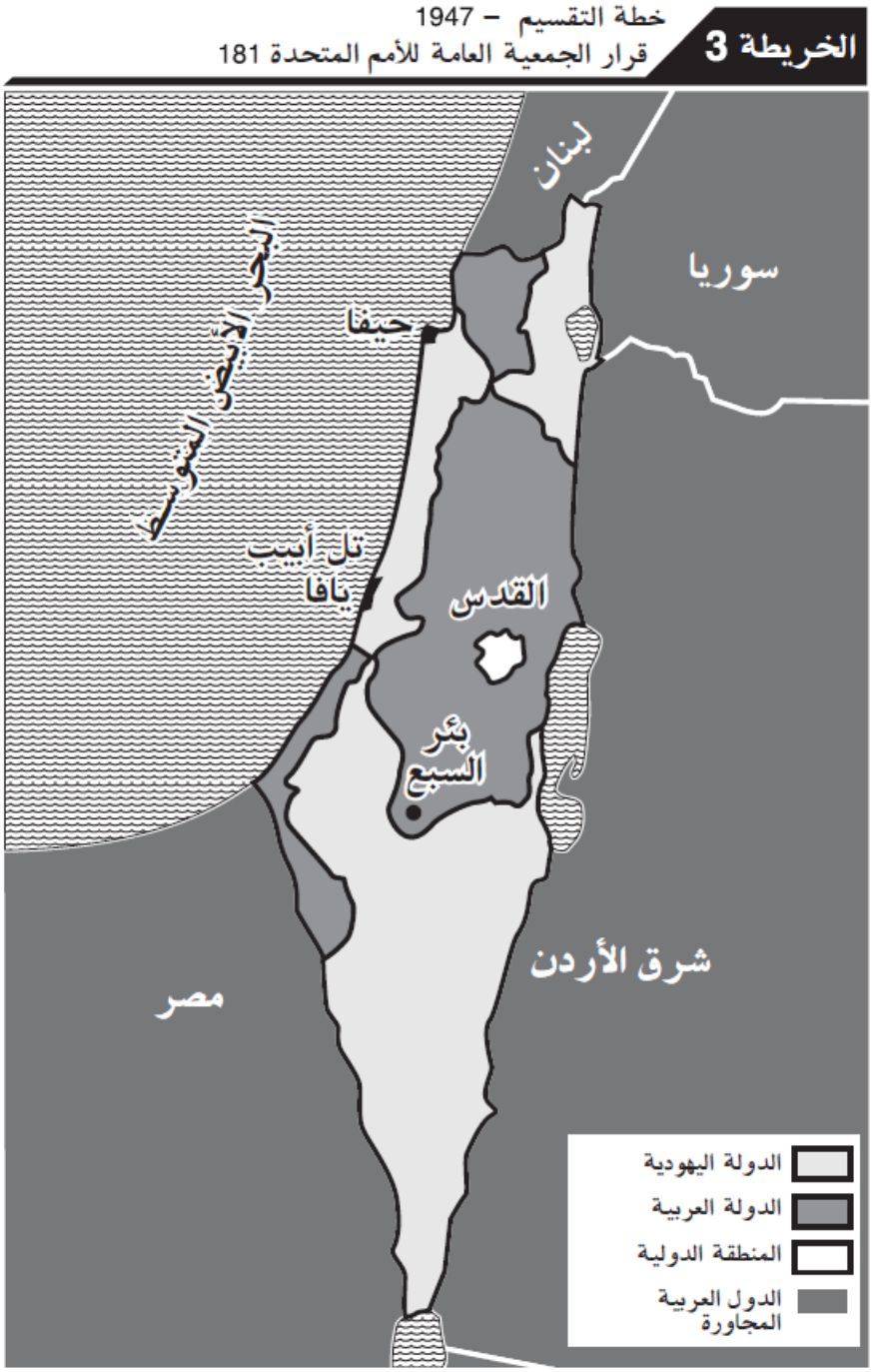

أنشأت الأمم المتحدة "لجنة خاصة بشأن فلسطين" (UNSCOP) لابتكار حل. وتوجه مندوبون من إحدى عشرة دولة إلى المنطقة ووجدوا ما كان واضحاً منذ فترة طويلة: لا يمكن التوفيق بين التطلعات الوطنية المتضاربة لليهود والعرب.[1]

وعند عودتهم، أوصى مندوبو سبع دول - كندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا وهولندا وبيرو والسويد والأوروغواي - بإنشاء دولتين منفصلتين، يهودية وعربية، ينضم إليهما اتحاد اقتصادي، وتكون القدس جيب مدوّل. وأوصت ثلاث دول - الهند وإيران ويوغوسلافيا – [بإقامة] دولة موحدة مع مقاطعات عربية ويهودية. وامتنعت أستراليا عن التصويت.

ولم يكتف يهود فلسطين بالأرض الصغيرة التي خصصتها لهم "اللجنة"، ولم يكونوا راضين عن فصل القدس عن الدولة اليهودية؛ ومع ذلك، رحبوا بالحل الوسط. ورفض العرب توصيات "اللجنة".

ورفضت اللجنة المخصصة للجمعية العامة للأمم المتحدة المطلب العربي بإنشاء دولة عربية موحدة. واعتُبرت توصية الأغلبية بالتقسيم حلاً أكثر عدلاً وتم تبنيها لاحقاً بأغلبية ثلاثة وثلاثين صوتاً مقابل ثلاثة عشر صوتاً وامتناع عشرة أعضاء عن التصويت، وذلك في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧.[٢]

من الصعب أن نرى كيف سيعاني العالم العربي، ناهيك عن عرب فلسطين، مما هو مجرد اعتراف بأمر واقع - وجود مجتمع يهودي متراص ومنظم جيداً وشبه مستقل في فلسطين.

- افتتاحية لندن تايمز *London Times*[٣]

خرافة

دولة إسرائيل أُنشئت لتعويض اليهود عن الهولوكوست.

واقع

أظهرت المحرقة (الهولوكوست) الحاجة إلى ملاذ يتحكم فيه اليهود في مصيرهم ولا يعتمدون على حسن نية الآخرين. كما أنها جعلت السعي إلى إقامة دولة أكثر إلحاحاً وولدت تعاطفاً مع الناجين في صفوف الجالية اليهودية الأمريكية وعامة الناس. وخلق ذلك قدراً معيناً من الضغط على إدارة ترومان لدعم التقسيم. وشرح ترومان موقفه في مذكراته: "كان هدفي حينها ولاحقاً المساعدة في الوفاء بـ «وعد بلفور» وإنقاذ بعض ضحايا النازية على الأقل". وقال إن سياسته لم تكن مؤيدة للعرب ولا للصهيونية، بل كانت أمريكية لأنها "تهدف إلى إيجاد حل سلمي لبؤرة اضطرابات عالمية" و"تقوم على الرغبة في الوفاء بالوعود وتخفيف البؤس الإنساني".[٤]

وفي غضون ذلك، كان من الواضح أن البريطانيين لم يتأثروا بالهولوكوست. فقد منعوا اليهود من الذهاب إلى فلسطين هرباً من النازيين وعارضوا قيام الدولة اليهودية.

وأشار وزير العدل والمدعي العام الكندي السابق إروين كوتلر (Irwin Cotler) إلى ما يلي: "ليست القضية أنه لو لم تكن هناك محرقة لما كانت هناك دولة إسرائيل". "فالعكس هو الصحيح، ويجب ألا ننسى ذلك قط: لو كانت هناك دولة إسرائيل - الموطن الأصلي لشعب يهودي أصلي، لما كانت هناك محرقة أو فظائع كثيرة في التاريخ اليهودي والإنساني".[٥]

علاوةً على ذلك، كما أشار البروفيسور دوف واكسمان (Dov Waxman):

أدّى التقارب الزمني بين الهولوكوست وتأسيس دولة إسرائيل إلى افتراض العديد من الناس بأن الحدثين مرتبطان سببياً وأن إسرائيل قد نشأت بسبب الهولوكوست. ولكن بخلاف هذا الاعتقاد الشائع، من المحتمل أن دولة يهودية كانت ستتأسس في فلسطين، عاجلاً أم آجلاً، مع الهولوكوست أو بدونه.[٦]

خرافة

خطة التقسيم أعطت اليهود معظم الأراضي، بما في ذلك جميع المناطق الخصبة.

واقع

اتخذت خطة التقسيم مظهر لوحة الشطرنج إلى حد كبير لأن البلدات والقرى اليهودية كانت منتشرة في جميع أنحاء فلسطين. ولم يعقّد ذلك الخطة بقدر ما عقّدها واقع أن مستويات المعيشة المرتفعة في المدن والبلدات اليهودية قد اجتذبت أعداداً كبيراً من السكان العرب، مما ضمن أن أي تقسيم قد يؤدي إلى قيام دولة يهودية تضم عدداً كبيراً من السكان العرب. وإدراكاً للحاجة إلى السماح باستيطان يهودي إضافي، خصص اقتراح الأغلبية أراضٍ لليهود في الجزء الشمالي من البلاد، والجليل، و"صحراء النقب" القاحلة الكبيرة في الجنوب. أما الجزء المتبقي من الأراضي فكان لتشكيل الدولة العربية.

وكانت هذه الحدود قائمة فقط على التركيبة السكانية. فقد تم ترتيب حدود الدولة اليهودية دون مراعاة الأمن. وبالتالي، كان يتعذر عملياً الدفاع عن حدود الدولة الجديدة.

وبصورة عامة، كان من المفترض أن تتكون الدولة اليهودية من حوالي ٥٥٠٠ ميل مربع (حوالي ٥٥ بالمائة من فلسطين)، وكان من المقرر أن يكون عدد سكانها ٥٣٨٠٠٠ يهودي و٣٩٧٠٠٠ عربي. وكان يعيش في طبريا وصفد وحيفا وبيت شآن حوالي ٩٢٠٠٠ عربي، وكان ٤٠٠٠٠ آخرون من البدو، يعيش معظمهم في الصحراء. أما باقي السكان العرب فكانوا منتشرين في جميع أنحاء الدولة اليهودية. وكان من المتوقع أن تبلغ مساحة الدولة العربية ٤٥٠٠ ميل مربع وعدد سكانها ٨٠٤٠٠٠ عربي و١٠٠٠٠ يهودي.[٧]

ويزعم النقاد أن الأمم المتحدة منحت اليهود أراضٍ خصبة بينما خُصصت للعرب أراضٍ جبلية قاحلة. ولكن على العكس من ذلك، كان من المتوقع أن تشكل صحراء النقب ما يقرب من ٦٠٪ من الدولة اليهودية، بينما سكن العرب معظم الأراضي الزراعية.[٨]

ومما زاد من تعقيد الموقف إصرار الأغلبية في الأمم المتحدة على إبقاء القدس منفصلة عن الدولتين وإدارتها كمنطقة دولية. وأدّى هذا الترتيب إلى عزل أكثر من مائة ألف يهودي في القدس عن بلادهم ومحاصرتهم من قبل الدولة العربية.

ووفقاً للإحصاءات البريطانية، كان أكثر من ٧٠ في المائة من الأراضي فيما سيصبح دولة إسرائيل مملوكاً لحكومة الانتداب. وعادت تلك الأراضي للسيطرة الإسرائيلية بعد رحيل البريطانيين. وكان اليهود يملكون ٩ في المائة أخرى من الأراضي؛ أما العرب الذين أصبحوا مواطنين في إسرائيل فكانوا يملكون حوالي ٣٪ من الأراضي، مما يعني أن حوالي ١٨٪ فقط من الأراضي كانت تعود إلى العرب الذين غادروا البلاد قبل الغزو العربي لإسرائيل وبعده.[٩]

خرافة

إسرائيل اغتصبت كل فلسطين عام ١٩٤٨.

واقع

إن ما يقارب ٨٠ في المائة مما كان يشكل الأرض التاريخية لفلسطين و "الوطن القومي اليهودي"، كما حددته "عصبة الأمم"، تم اقتطاعه من قبل البريطانيين عام ١٩٢١ وتخصيصه لما أصبح شرق الأردن. وتم منع الاستيطان اليهودي هناك. وقسمت الأمم المتحدة نسبة ٢٠٪ تقريباً المتبقية من فلسطين إلى دولتين. ومع ضم الضفة الغربية لشرق الأردن عام ١٩٥٠ واحتلال مصر لغزة، سيطر العرب على أكثر من ٨٠٪ من أراضي الانتداب بينما سيطرت الدولة اليهودية على ١٧,٥٪ فقط.[١٠]

خرافة

قبل عام ١٩٤٨، لم تُعرض على العرب الفلسطينيين دولة قط.

واقع

في عام ١٩٣٧ خلصت "لجنة بيل" إلى أن الحل المنطقي الوحيد لمعالجة التطلعات المتناقضة لليهود والعرب كان تقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين يهودية وعربية. وكان اليهود سيحصلون على ١٥ في المائة فقط من غرب فلسطين بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط. وكان من المقرر أن تظل منطقة صغيرة، بما فيها القدس، تحت السيطرة البريطانية، ولكن كان من المتوقع توحيد ٨٠ في المائة من الأراضي مع شرق الأردن ومنحها الاستقلال.

ورفض العرب الخطة لأنها أجبرتهم على قبول إقامة دولة يهودية، وتطلّبت من بعض الفلسطينيين العيش تحت "الهيمنة اليهودية". وقال زعماء دينيون مسلمون إن مؤيدي الخطة هراطقة بينما وصفتهم الآلية السياسية الخاضعة لسيطرة المفتي بالخونة.[١١]

وعارض الصهاينة حدود "خطة بيل" لأنها كانت ستحصرهم ضمن ١٩٠٠ ميل مربع من أصل ١٠٣١٠ أميال مربعة متبقية في فلسطين. ومع ذلك، قرر الصهاينة التفاوض مع البريطانيين، بينما رفض العرب التفكير في أي تنازلات.

وفي عام ١٩٣٩، دعا "الكتاب الأبيض" البريطاني إلى إنشاء دولة عربية في فلسطين في غضون عشر سنوات، والحد من الهجرة اليهودية الوافدة بحيث لا تتخطى ٧٥٠٠٠ شخص خلال السنوات الخمس التالية. وبعد ذلك، لن يُسمح لأي شخص بالدخول دون موافقة السكان العرب. وعلى الرغم من منح العرب امتيازاً بشأن الهجرة اليهودية الوافدة، ومنحهم الاستقلال - وهو هدف القوميين العرب – إلّا أنهم تنصّلوا من "الكتاب الأبيض".

ومع اتخاذ قرار التقسيم، حصل الفلسطينيون على دولة وفرصة لتقرير المصير. وهذا، أيضاً، تم رفضه.

الخريطة 4 خطة تقسيم لجنة بيل
تموز/يوليو 1937

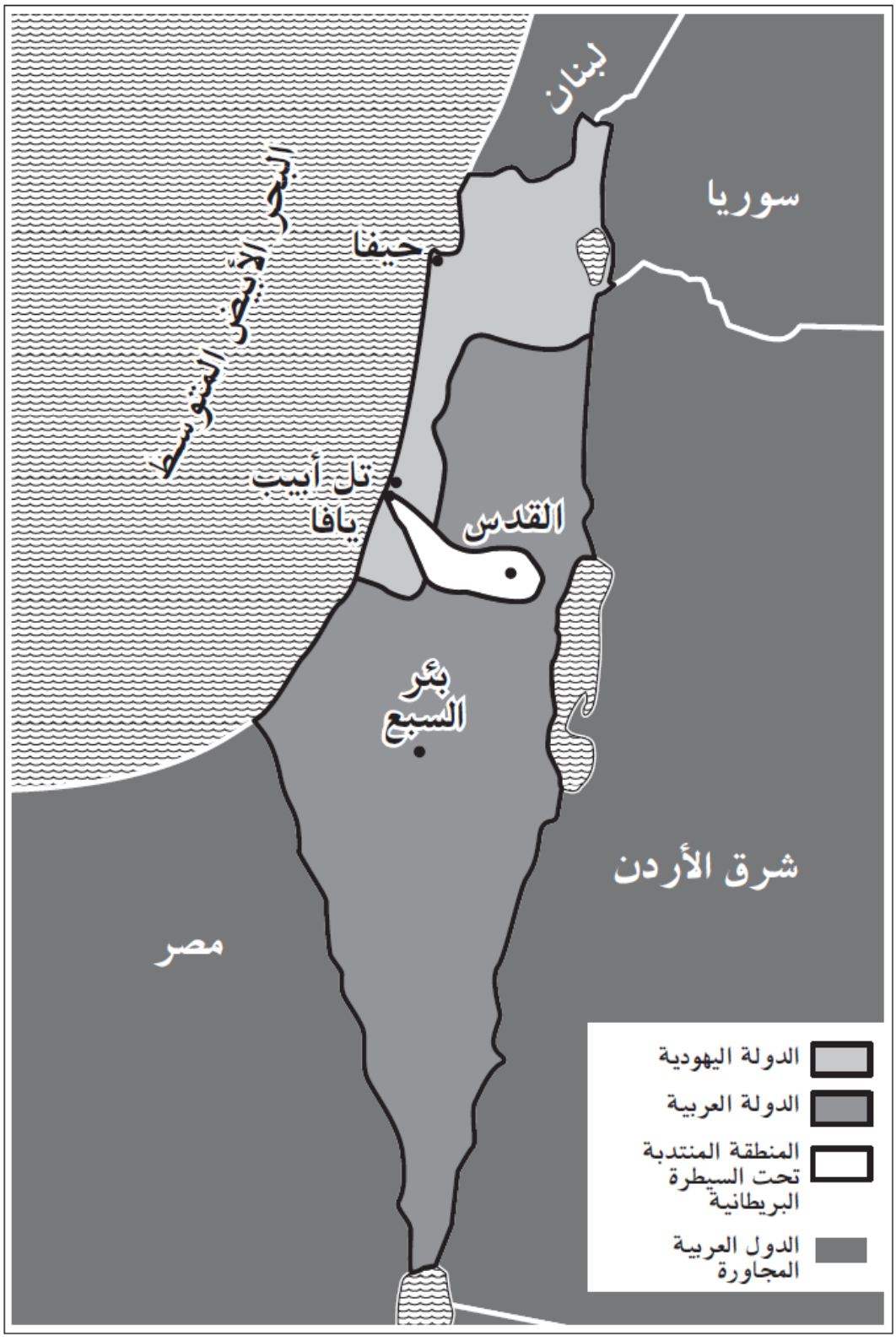

خرافة

كان ينبغي على الأمم المتحدة إنشاء دولة فلسطينية موحدة.

واقع

في فترة اتخاذ قرار التقسيم عام ١٩٤٧، كان للعرب فعلاً أغلبية في غرب فلسطين ككل - ١,٢ مليون عربي مقابل ستمائة ألف يهودي.[١٢] ولكن اليهود كانوا أغلبية *في المنطقة المخصصة لهم* بموجب القرار، وفي القدس.

ولم يحظَ اليهود قط بفرصة للوصول إلى الأغلبية في البلاد نظراً لسياسة الهجرة الوافدة التقييدية للبريطانيين. وفي المقابل، تزايد إلى حد كبير عدد السكان العرب في فلسطين، الذي كان يتناقص قبل الانتداب في عام ١٩٢٢، لأن العرب من جميع البلدان المجاورة كانوا يتمتعون بحرية القدوم – وقد قَدِم الآلاف - للاستفادة من التنمية الاقتصادية السريعة والظروف الصحية المحسنة التي حفزها الاستيطان الصهيوني.

ولم يتم تحديد قرار تقسيم فلسطين إلى التركيبة السكانية فحسب، بل استند أيضاً إلى الاستنتاج القائل إنه لا يمكن التوفيق بين المطالب الإقليمية لليهود والعرب، وأن الحل الوسط الأكثر منطقية هو إنشاء دولتين. ومن المفارقات أنه في العام ذاته، ١٩٤٧، أيد الأعضاء العرب في الأمم المتحدة تقسيم شبه القارة الهندية وإنشاء دولة باكستان الجديدة ذات الأغلبية المسلمة.

خرافة

كان القادة العرب على استعداد لتقديم تنازلات لتجنب إراقة الدماء.

واقع

مع اقتراب التصويت على قرار التقسيم، أصبح من الواضح أن الأمل ضئيل في إيجاد حل سياسي لمشكلة تتجاوز السياسة، وهي: عدم استعداد العرب لقبول دولة يهودية في فلسطين ورفض الصهاينة القبول بكل ما هو أقل من ذلك.

كان تعنت العرب واضحاً مع بذل ممثلَيْ "الوكالة اليهودية" ديفيد هورويتز (David Horowitz) وآبا إيبان (Abba Eban) جهداً أخيراً للتوصل إلى تسوية في اجتماع مع أمين عام "جامعة الدول العربية" عبد الرحمن عزام باشا في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٧. قال لهم باشا بصراحة:

العالم العربي ليس في جو مساومة. سيد هورويتز، قد تكون خطتك منطقية وعقلانية، لكن مصير الدول لا يقرره المنطق العقلاني. الأمم لا تتنازل مطلقاً؛ بل تُحارب. لن تحصل على أي شيء بالوسائل السلمية أو بالتوصل إلى حل وسط. ربما قد تحصل على شيء ما، ولكن فقط بقوة ساعديك. سنحاول هزيمتك. لستُ واثقاً من أننا سننجح، ولكننا سنحاول. تمكنا من طرد الصليبيين، ولكن من ناحية أخرى فقدنا إسبانيا وبلاد فارس. وقد نخسر فلسطين. ولكن قد فات الأوان للتحدث عن حلول سلمية.[١٣]

وفي غضون ذلك، حرص المفتي وأتباعه على إسكات مؤيدي التقسيم. ووفقاً لأحد مساعدي المفتي الذين كانوا يتجسسون لصالح "الهاغاناه"، فإن "المعارضة، التي كانت مستعدة للموافقة على التقسيم، كان عليها أن تجاري معارضي التقسيم بعد اطلاعها على القرار الذي يقضي بقتل كل من يؤيد هذا الرأي، حتى لو كان من بين أعظم [القادة]".[١٤]

---

[١] أستراليا وكندا وتشيكوسلوفاكيا وغواتيمالا والهند وإيران وهولندا وبيرو والسويد وأوروغواي ويوغوسلافيا. "لجنة الأمم المتحدة الخاصة بفلسطين" (١٥ أيار/مايو ١٩٤٧).

[٢] **الدول التي صوتت *لصالح* التقسيم**: أستراليا، بلجيكا، بوليفيا، البرازيل، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية، كندا، كوستاريكا، تشيكوسلوفاكيا، الدنمارك، جمهورية الدومينيكان، الإكوادور، فرنسا، غواتيمالا، هايتي، آيسلندا، ليبيريا، لوكسمبورغ، هولندا، نيوزيلندا، نيكاراغوا، النرويج، بنما، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، السويد، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية، اتحاد جنوب أفريقيا، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، وفنزويلا. **الدول التي صوتت *ضد* التقسيم**: أفغانستان، كوبا، مصر، اليونان، الهند، إيران، العراق، لبنان، باكستان، السعودية، سوريا، تركيا، واليمن. **الدول التي *امتنعت* عن التصويت:** الأرجنتين، تشيلي، الصين، كولومبيا، السلفادور، إثيوبيا، هندوراس،

المكسيك، المملكة المتحدة، ويوغوسلافيا. المصدر: "حولية الأمم المتحدة" *Yearbook of the United Nations*، ١٩٤٧-٤٨ (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٤٩)، ص ٢٤٦-٤٧.
[٣] لندن تايمز *London Times* (١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧).

[٤] هاري س. ترومان Harry S. Truman، سنوات التجربة والأمل *Years of Trial and Hope*، المجلد ٢ (نيويورك: دوبليداي وشركاه Doubleday and Co., Inc.، ١٩٥٦)، ص. ١٥٧.

[٥] إروين كوتلر Irwin Cotler، "أوشفيتز بعد ٧٥ عاماً: دروس عالمية" "Auschwitz 75 years later: Universal lessons,"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

[٦] دوف واكسمان Dov Waxman، "هل تم إنشاء إسرائيل بسبب الهولوكوست؟" "Was Israel created because of the Holocaust?" أكسفورد أكاديميك Oxford Academic، (١٨ أيار/مايو ٢٠١٩).

[٧] هوارد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من صعود الصهيونية إلى عصرنا *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٩٨)، ص. ٢٩٢.

[٨] أهارون كوهين Aharon Cohen، إسرائيل والعالم العربي *Israel and the Arab World* (بوسطن: مطبعة بيكون Beacon Press، ١٩٧٦)، ص. ٢٣٨.

[٩] موشيه أومان Moshe Aumann، ملكية الأراضي في فلسطين ١٨٨٠-١٩٤٨ *Land Ownership in Palestine 1880-1948* (اللجنة الأكاديمية للشرق الأوسط Academic Committee on the Middle East: إسرائيل، ١٩٧٤)، ص. ١٨.

[١٠] تضم فلسطين التاريخية ما يعرف اليوم بالأردن (حوالي ٣٥٦٤٠ ميلاً مربعاً) وإسرائيل (٨٠١٩ ميلاً مربعاً) وغزة (١٣٩ ميلاً مربعاً) والضفة الغربية (٢٢٦٣ ميلاً مربعاً).

[١١] هليل كوهين Hillel Cohen، جيش الظلال: التعاون الفلسطيني مع الصهيونية، ١٩١٧-١٩٤٨ *Army of Shadows: Palestinian Collaboration with Zionism, 1917-1948* (بيركيلي: مطبعة جامعة كاليفورنيا University of California Press، ٢٠٠٨)، ص ١٢٢-٢٣.

[١٢] أريه أفنيري Arieh Avneri، ادعاء نزع الملكية *The Claim of Dispossession* (نيو برونزويك، نيو جيرسي: Transaction Books، ١٩٨٤)، ص. ٢٥٢.

[١٣] ديفيد هوروويتز David Horowitz، دولة في طور التكوين *State in the Making* (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٥٣)، ص. ٢٣٣.

[١٤] هـ. كوهين H. Cohen، ص. ١٢٤.

الفصل ٤

حرب ١٩٤٨

اليهود بدأوا الحرب مع العرب عام ١٩٤٨.

الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي انتقدت الهجوم العربي على إسرائيل.

دعْم الغرب لإسرائيل سمح لليهود بغزو فلسطين.

المقاطعة الاقتصادية العربية كانت رداً على إنشاء دولة إسرائيل.

خرافة

اليهود بدأوا الحرب مع العرب عام ١٩٤٨.

واقع

أوضح العرب أنهم سيخوضون الحرب لمنع قيام دولة يهودية. وقال جمال الحسيني، المتحدث باسم "الهيئة العربية العليا لفلسطين"، للأمم المتحدة قبل التصويت على قرار التقسيم إن العرب سيغمرون "أرض بلدنا الحبيب بآخر قطرة من دمائنا".[١] وبعد التصويت، قال رئيس "الهيئة العربية العليا" إن العرب "سيقاتلون من أجل كل شبر من بلادهم".[٢] وبعد يومين، دعا رجال الدين في "جامعة الأزهر" في القاهرة العالم الإسلامي إلى إعلان الجهاد ضد اليهود.[٣]

وبدأت تنبؤات الحسيني تتحقق على الفور تقريباً بعد أن تبنت الأمم المتحدة قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧. فقد أعلن العرب إضراباً احتجاجياً وحرضوا على أعمال شغب أودت بحياة ٦٢ يهودياً و٣٢ عربياً. واستمر العنف بالتصاعد حتى نهاية ذلك العام.[٤]

بدأت الاعتداءات الأولى الواسعة النطاق في ٩ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، عندما هاجم ما يقرب من ألف عربي مجتمعات يهودية في شمال فلسطين. وبحلول شباط/فبراير، قال البريطانيون إن العرب قد تسللوا بأعداد كبيرة لدرجة أنهم (البريطانيين) كانوا يفتقرون إلى القوات اللازمة لإعادتهم.[٥]

وفي المرحلة الأولى من الحرب، التي استمرت من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ حتى ١ نيسان/إبريل ١٩٤٨، بدأ العرب الفلسطينيون بشن هجمات بمساعدة متطوعين من الدول المجاورة. وعانى اليهود من خسائر فادحة، وتعطلت حركة المرور على طول معظم طرقهم الرئيسية.

وفي ٢٦ نيسان/إبريل ١٩٤٨، قال ملك شرق الأردن عبد الله:

لقد فشلت كل جهودنا الرامية إلى إيجاد حل سلمي لمشكلة فلسطين. السبيل الوحيد المتبقي لنا هو الحرب. يسعدني ويشرفني أن أنقذ فلسطين.[٦]

في ٤ أيار/مايو ١٩٤٨، هاجم "الفيلق العربي" التابع للملك عبد الله كفار عتصيون. وقد ردهم المدافعون، إلا أن "الفيلق العربي" عاد بعد أسبوع. وبعد يومين، هُزم المستوطنون سيئو التجهيز والأقل عدداً من غيرهم. وتم ذبح العديد من المدافعين بعد استسلامهم.[٧] وكان ذلك قبل غزو الجيوش العربية النظامية الذي تلا إعلان استقلال إسرائيل.

وأفادت "لجنة الأمم المتحدة لفلسطين" - التي لم يسمح لها العرب أو البريطانيون قط بالذهاب إلى فلسطين لتنفيذ القرار - إلى "مجلس الأمن الدولي" في ١٦ شباط/فبراير ١٩٤٨، أن "مصالح عربية قوية، داخل فلسطين وخارجها، تتحدى قرار "الجمعية العامة للأمم المتحدة" وتنخرط بجهد متعمد لتغيير التسوية المتوخاة في القرار بالقوة".[٨]

الخريطة 5 الاجتياح العربي
15 أيار/مايو 1948

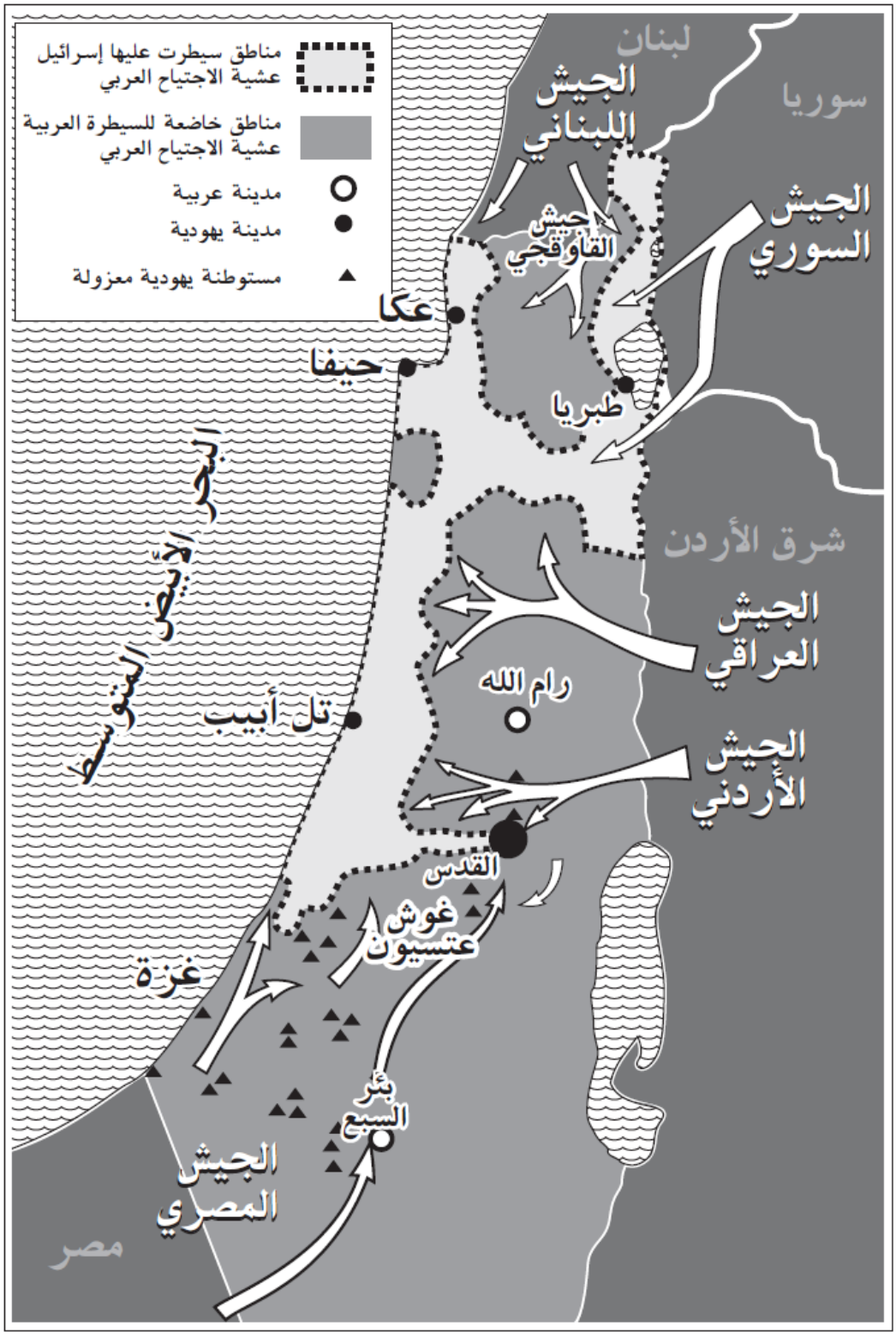

وكان العرب صريحين في تحمل مسؤولية الحرب. وفي ١٦ نيسان/إبريل ١٩٤٨، قال جمال الحسيني لـ "مجلس الأمن الدولي":

أمس قال لنا مندوب "الوكالة اليهودية" إنهم ليسوا المهاجمين وإن العرب هم من بدأوا القتال. نحن لم ننكر ذلك. فقد قلنا للعالم بأسره أننا سنقاتل.[٩]

واعترف القائد البريطاني لـ "الفيلق العربي" الأردني، جون باغوت غلوب (John Bagot Glubb)، بما يلي:

في أوائل كانون الثاني/يناير، بدأت الفصائل الأولى لـ "جيش الإنقاذ العربي" بالتسلل إلى فلسطين من سوريا. وقد جاء بعضها عن طريق الأردن وحتى عن طريق عمّان... وكانوا في الواقع هم الذين وجهوا الضربة الأولى التي أدت إلى هزيمة عرب فلسطين.[١٠]

وعلى الرغم من أوجه القصور في العدد والتنظيم والأسلحة، بدأ اليهود بأخذ زمام المبادرة في الأسابيع من ١ نيسان/إبريل حتى إعلان الاستقلال في ١٤ أيار/مايو. واستولت "الهاغاناه" على عدة مدن رئيسية، من بينها طبريا وحيفا، وفتحت الطريق مؤقتاً الى القدس.

ولم يتم تعليق قرار التقسيم أو إلغاؤه قط. وهكذا، وُلِدت إسرائيل، الدولة اليهودية في فلسطين، في ١٤ أيار/مايو، مع مغادرة البريطانيين البلاد أخيراً. وقامت خمسة جيوش عربية (مصر وسوريا وشرق الأردن ولبنان والعراق) بغزو إسرائيل على الفور. وأعلن عبد الرحمن عزام باشا، الأمين العام لـ "جامعة الدول العربية"، نوايا هذه الجيوش: "ستكون حرب إبادة. ستكون مجزرة مصيرية في التاريخ ستتناولها الألسنة مثل مذابح المغول أو الحروب الصليبية".[١١]

خرافة

الولايات المتحدة كانت الدولة الوحيدة التي انتقدت الهجوم العربي على إسرائيل.

واقع

اعترفت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ومعظم الدول الأخرى بإسرائيل بعد فترة وجيزة من إعلانها الاستقلال في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، وأدانت العرب على الفور على خلفية عدوانهم. وحثت الولايات المتحدة الدول الأخرى على إصدار قرار يتهم العرب بخرق السلام.

وفي ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨، أخبر المندوب السوفيتي أندريه غروميكو (Andrei Gromyko) مجلس الأمن الدولي قائلاً:

الخريطة 6 خطوط الهدنة 1949

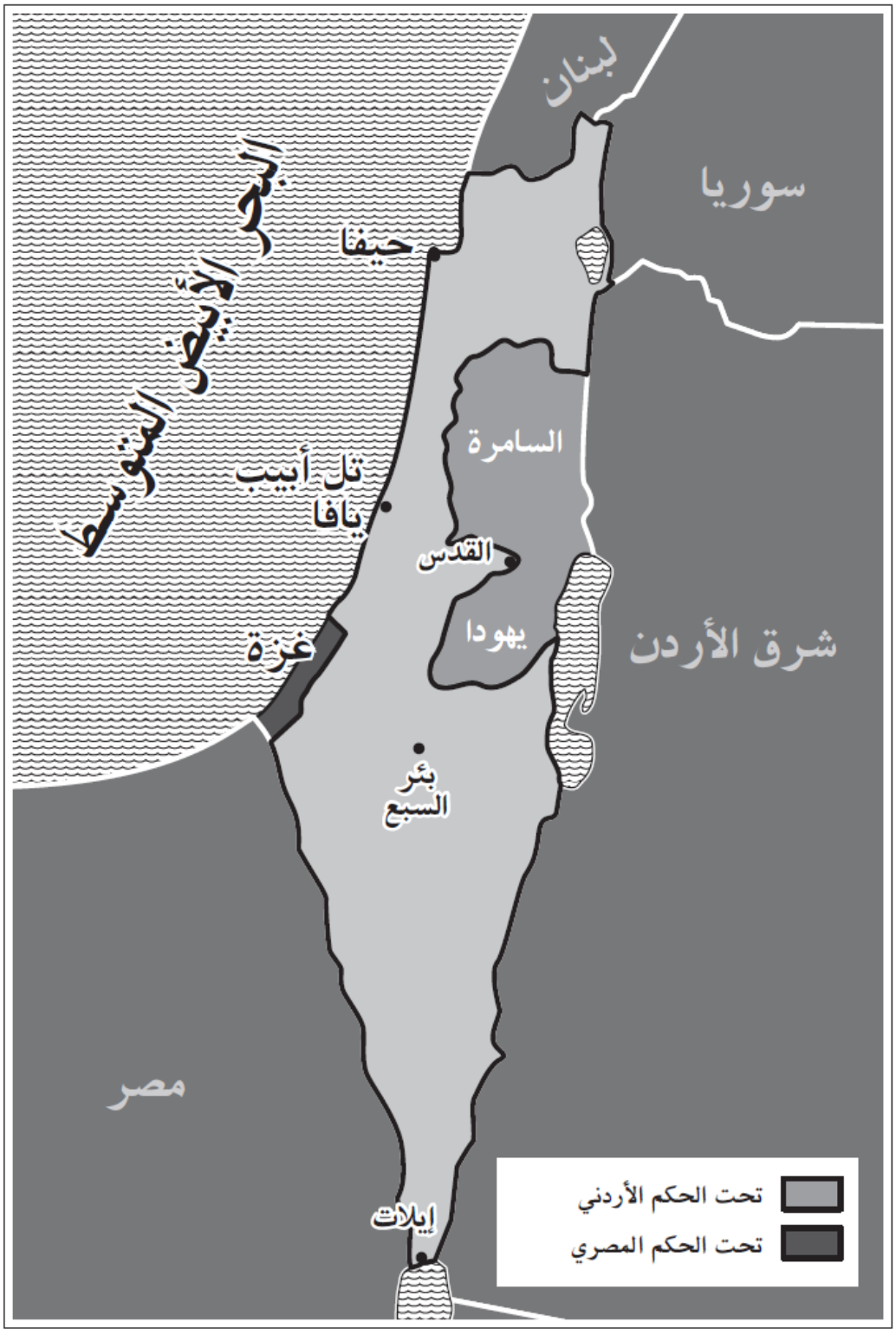

هذه ليست المرة الأولى التي تتجاهل فيها الدول العربية، التي نظمت غزو فلسطين، قراراً صادراً عن مجلس الأمن أو "الجمعية العامة للأمم المتحدة". ويرى وفد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية أنه من الضروري أن يُبدي المجلس رأيه بشكل أوضح وأكثر حزماً فيما يتعلق بموقف الدول العربية من قرارات مجلس الأمن.[١٢]

وفي ١٥ تموز/يوليو، هدد مجلس الأمن باتهام الحكومات العربية على خلفية العدوان بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وبحلول ذلك الوقت، نجح "جيش الدفاع الإسرائيلي" في وقف الهجوم العربي، وانتهت بذلك المرحلة الأولى من القتال.

خرافة

دعم الغرب لإسرائيل سمح لليهود بغزو فلسطين.

واقع

لقد انتصر اليهود في حرب الاستقلال بأقل قدر من المساعدة من الغرب. وفي الواقع، انتصروا على الرغم من الإجراءات التي قوضت قوتهم العسكرية.

وعلى الرغم من تأييد الرئيس هاري ترومان (Harry Truman) لقرار التقسيم، إلا أن العديد من المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية لم يؤيدوا ذلك القرار وحاولوا تخريب الخطة. وكان بعض أولئك المسؤولين - الذين يشار إليهم غالباً بـ "المستعربين" - معادين للسامية. وكان آخرون يخشون من أن يؤدي دعم قرار التقسيم إلى الإضرار بعلاقات الولايات المتحدة مع الدول العربية (خاصة المنتجة للنفط)، وكان "المحاربون الأوائل في الحرب الباردة" قلقين من أن تقف الدولة اليهودية الجديدة إلى جانب الشيوعيين أو تفسح مجالاً للاتحاد السوفيتي لنشر نفوذه في المنطقة.

وكانت إحدى الطرق تقوم على محاولة منع اليهود من الحصول على وسائل الدفاع عن أنفسهم. وقال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية روبرت لوفيت (Robert Lovett): "بخلاف ذلك، قد يستخدم العرب الأسلحة التي منشأها الولايات المتحدة ضد اليهود، أو قد يستخدمها اليهود ضد العرب".[١٣] وبالتالي، وفي ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، فرضت الولايات المتحدة حظراً على توريد الأسلحة إلى المنطقة.

لم يعتبر ترومان الحظر عائقاً أمام التقسيم وقام بمجاراته لأنه كان يأمل في أنه قد يُجنب إراقة الدماء. كان ذلك ينم عن سذاجة نظراً لرفض بريطانيا لطلب لوفيت تعليق شحنات الأسلحة إلى العرب والاتفاقيات اللاحقة لتوفير أسلحة إضافية إلى العراق وشرق الأردن.[١٤]

ولم يجد العرب صعوبة في الحصول على جميع الأسلحة التي احتاجوها. وفي الواقع، تم تسليح "الفيلق العربي" الأردني وتدريبه من قبل البريطانيين، وبقيادة ضابط بريطاني. وفي غضون ذلك، أُجبر اليهود على تهريب الأسلحة، ومن تشيكوسلوفاكيا بشكل رئيسي. وعندما أعلنت إسرائيل استقلالها في أيار/مايو ١٩٤٨، لم يكن لدى الجيش الإسرائيلي مدفعاً أو دبابة واحدة، وكان سلاحه الجوي يتألف من تسع طائرات عفا عليها الزمن.

وعلى الرغم من نقص الأسلحة لدى إسرائيل، إلا أنه لم يتم التفوق عليها عدداً، بصرف النظر عن الأعداد السكانية الأكبر بكثير للغزاة العرب. وكان لدى "الهاغاناه" ٦٠٠٠٠ مقاتل مدرب، لكن جيش الدفاع الإسرائيلي الذي تم تشكيله حديثاً لم يكن بإمكانه سوى تسليح وتعبئة ٣٢٥٠٠ مقاتل، وهو ما يعادل تقريباً حجم قوات العدو.[١٥] وعشية الحرب، قال "رئيس قسم العمليات"، يغائيل يادين (Yigael Yadin)، لديفيد بن غوريون (David Ben-Gurion): "أَفْضل ما يمكننا إخبارك به هو أن لدينا فرصة بنسبة ٥٠/٥٠ (أي ٥٠٪)".[١٦]

كانت عدم مشاركة الفلسطينيين في الحرب لافتة بشكل خاص. فعلى الرغم من أن الفلسطينيين يدّعون أنهم مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالأرض منذ قرون، ولهم رغبة قوية في الاستقلال، إلّا أن نسبة منخفضة على نحو مستغرب قاتلت في عام ١٩٤٨. ففي قرية بعد قرية، تحدى السكان العرب الدعوة إلى حمل السلاح، وأولئك الذين انضموا إلى القتال غالباً ما قاموا بذلك "للحصول على أسلحة مجانية لحمايتهم الشخصية ثم العودة إلى ديارهم". وكان العدد القليل من الذين انضموا إلى القتال يهجرونه في كثير من الأحيان؛ واشتكى أحد القادة من أن الفلسطينيين "غير موثوق بهم، وسريعو الانفعال، ومن الصعب السيطرة عليهم، ولا يمكن عملياً توظيفهم في الحرب المُنظمة".[١٧]

لقد فشلت الحرب العربية الهادفة إلى تدمير إسرائيل. وفي الواقع، بسبب العدوان الذي شنه العرب، انتهى الأمر بهم بالسيطرة على مساحة أقل مما لو قبلوا قرار التقسيم.

ولكن الثمن الذي تكبدته إسرائيل كان باهظاً. "كان العديد من أكثر حقولها إنتاجية مخرباً وملغوماً. وقد دُمرت إلى حد كبير بساتين الحمضيات فيها، التي كانت تشكل على مدى عقود أساس اقتصاد مجتمع المستوطنات اليهودي".[١٨] وبلغ مجموع النفقات العسكرية حوالي ٥٠٠ مليون دولار. والأسوأ من ذلك، قُتل ٦٣٧٣ إسرائيلياً، أي ما يقارب ١ في المائة من السكان اليهود البالغ عددهم ٦٥٠ ألفاً. وقُتل ما يقرب من ١٠٠٠٠ عربي - من فلسطين والدول المجاورة.

لو فرَض الغرب قرار التقسيم أو منَح اليهود القدرة على الدفاع عن أنفسهم، ربما كان من الممكن إنقاذ العديد من الأرواح.

وفي عام ١٩٤٩، وقعت الدول العربية اتفاقيات هدنة مع إسرائيل، بدءاً بمصر (٢٤ شباط/فبراير)، أعقبتها لبنان (٢٣ آذار/مارس)، والأردن (٣ نيسان/إبريل)، وسوريا (٢٠ تموز/يوليو). وكان العراق الدولة الوحيدة التي لم توقع اتفاقية مع إسرائيل، وبدلاً من ذلك اختارت تلك البلاد سحب قواتها وتسليم قطاعها إلى "الفيلق العربي" الأردني. ولم تتفاوض أي دولة عربية على اتفاقية سلام.

وفي غضون ذلك، اعترفت ٤٠ دولة من أصل ٥٩ دولة عضو في الأمم المتحدة بإسرائيل بحلول نهاية عام ١٩٤٩.

خرافة

المقاطعة الاقتصادية العربية كانت رداً على إنشاء دولة إسرائيل.

واقع

تم إعلان المقاطعة العربية رسمياً من قبل "مجلس جامعة الدول العربية" الذي تم تشكيله حديثاً في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٥: "تُعتبر المنتجات والسلع المصنعة اليهودية غير مرغوب فيها إلى الدول العربية". وتمت دعوة جميع "المؤسسات والمنظمات والتجار والوكلاء بالعمولة والأفراد" العرب إلى "رفض التعامل مع المنتجات الصهيونية أو السلع المصنعة أو توزيعها أو استهلاكها".[١٩] وكما هو واضح في هذا الإعلان، تم استخدام مصطلحي "يهودي" و"صهيوني" بشكل مترادف. وهكذا، حتى قبل قيام دولة إسرائيل، أعلنت الدول العربية مقاطعة اقتصادية ليهود فلسطين.

وكان الهدف من المقاطعة هو عزل إسرائيل عن جيرانها والمجتمع الدولي، وحرمانها من التجارة التي يمكن استخدامها لزيادة قوتها العسكرية والاقتصادية. وبينما أدت المقاطعة إلى عزل إسرائيل بلا شك وفصل الدولة اليهودية عن أسواقها الأكثر طبيعية، إلّا أن المقاطعة فشلت في تقويض اقتصاد إسرائيل إلى الدرجة المقصودة. وبدلاً من ذلك، شهدت إسرائيل ازدهاراً وتمتعت بأحد أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم لسنوات عديدة.

من الناحية الفنية، لا تزال مقاطعة جامعة الدول العربية سارية المفعول، لكنها انهارت تدريجياً. ونادراً ما تمتثل الدول خارج الشرق الأوسط للمقاطعة، وقد تصدعت المقاطعة الأولية التي تحظر العلاقات المباشرة بين الدول العربية وإسرائيل عندما وقعت مصر معاهدة سلام مع إسرائيل. وفي وقت لاحق، تفاوضت دول مثل قطر وعُمان والمغرب على اتفاقات مع إسرائيل، وفي عام ٢٠٢٠، أنهت "اتفاقيات إبراهيم" المقاطعة من قبل الإمارات العربية المتحدة والبحرين. كما انخرطت المملكة العربية السعودية في دبلوماسية هادئة مع إسرائيل رداً على القلق المشترك بشأن برنامج إيران النووي. ولم تُغير هذه المصلحة المشتركة التزام السعوديين الرسمي بالمقاطعة الاقتصادية.[٢٠]

وبمعزل عن مقاطعة جامعة الدول العربية، تسعى حملة عالمية من قبل أفراد ومنظمات وبعض الحكومات - "حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات" (BDS) - إلى عزل إسرائيل وتدميرها في نهاية المطاف.

---

[١] جي سي هوريويتز J. C. Hurewitz، النضال من أجل فلسطين *The Struggle for Palestine* (نيويورك: Shocken Books، ١٩٧٦)، ص. ٣٠٨.

[٢] نيويورك تايمز *New York Times* (١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧).

[٣] الكتاب السنوي لـ Facts on File *Facts on File Yearbook* (نيويورك: Facts on File, Inc.، ١٩٤٨)، ص. ٤٨.

[٤] فلسطين بوست *Palestine Post* (٢، ٧، ٢٧ كانون الثاني/يناير؛ ١ نيسان/إبريل؛ ١ أيار/مايو ١٩٤٨).

[٥] *Facts on File 1947*، ص. ٢٣١.

[٦] هوارد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من صعود الصهيونية إلى عصرنا *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time*، (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص. ٣٢٢.
[٧] نتانيل لورش Netanel Lorch، حرب طويلة *One Long War* (القدس: Keter Books، ١٩٧٦)، ص. ٤٧؛ رالف باتاي Ralph Patai، محرر، موسوعة الصهيونية وإسرائيل *Encyclopedia of Zionism and Israel* (نيويورك: McGraw Hill، ١٩٧١)، ص ٣٠٧-٣٠٨.
[٨] السجلات الرسمية لمجلس الأمن Security Council Official Records، الملحق الخاص Special Supplement (١٩٤٨)، ص. ٢٠.
[٩] السجلات الرسمية لمجلس الأمن Security Council Official Records، S/Agenda/58 (١٦ نيسان/إبريل ١٩٤٨)، ص. ١٩.
[١٠] جون باغوت غلوب John Bagot Glubb، جندي مع العرب *A Soldier with the Arabs* (لندن: Staughton and Hodder، ١٩٥٧)، ص. ٧٩.
[١١] "مقابلة مع عبد الرحمن عزام باشا"، أخبار اليوم (مصر) (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧)، ترجمة ر. غرين R. Green.
[١٢] السجلات الرسمية لمجلس الأمن Security Council Official Records، SA/Agenda/77 (٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨)، ص. ٢.
[١٣] العلاقات الخارجية للولايات المتحدة ١٩٤٧ *Foreign Relations of the United States 1947* (واشنطن العاصمة: GPO، ١٩٤٨)، ص. ١٢٤٩. من الآن فصاعداً، FRUS.

[١٤] ميتشل بارد Mitchell Bard، حافة المياه وما بعدها *The Water's Edge and Beyond* (نيو برونزويك، نيو جيرسي: Transaction Books، ١٩٩١)، ص ١٧١-١٧٥؛ *FRUS*، ص ٥٣٧-٣٩؛ روبرت سيلفربرغ Robert Silverberg، إذا نسيتك يا أورشليم: اليهود الأمريكيون ودولة إسرائيل *If I Forget Thee, O Jerusalem: American Jews and the State of Israel* (نيويورك: ويليام مورو وشركاه William Morrow and Co., Inc.، ١٩٧٠)، ص ٣٦٦، ٣٧٠؛ شلومو سلونيم Shlomo Slonim، "الحظر الأمريكي لعام ١٩٤٨ على الأسلحة لفلسطين" "The 1948 American Embargo on Arms to Palestine"، فصلية العلوم السياسية *Political Science Quarterly* (خريف ١٩٧٩)، ص. ٥٠٠.
[١٥] لاري كولينز Larry Collins ودومينيك لابيير Dominique Lapierre، يا قدس! *O Jerusalem!*، (نيويورك: سايمون وشوستر Simon and Schuster، ١٩٧٢)، ص. ٣٥٢؛ رسالة غير مؤرخة من البروفيسور ميرون ميدزيني (Meron Medzini) إلى المؤلف.
[١٦] جولدا مائير Golda Meir، حياتي *My Life* (نيويورك: Dell، ١٩٧٥)، ص ٢١٣، ٢٢٢، ٢٢٤.
[١٧] إفرايم كرش Efraim Karsh، "١٩٤٨، إسرائيل والفلسطينيون - القصة الحقيقية" "1948, Israel, and the Palestinians – The True Story"، تعليق على الإنترنت *Commentary online* (أيار/مايو ٢٠٠٨).
[١٨] ساشار Sachar، ص. ٤٥٢.

[١٩] تيرينس بريتي Terence Prittie ووالتر نيلسون Walter Nelson، الحرب الاقتصادية ضد اليهود *The Economic War against The Jews* (لندن: Corgi Books، ١٩٧٧)؛ دان تشيل Dan Chill، المقاطعة العربية لإسرائيل *The Arab Boycott of Israel* (نيويورك: Praeger، ١٩٧٦)، ص. ١٠.
[٢٠] "السعوديون يتجاهلون التعهد بإنهاء مقاطعة إسرائيل" "Saudis Flout Vow to End Israel Boycott"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post* (٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٦).

الفصل ٥

"حرب السويس" عام ١٩٥٦ و "حرب الأيام الستة" عام ١٩٦٧

الحكومات العربية كانت مستعدة لقبول إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨.

الضربة العسكرية الإسرائيلية عام ١٩٥٦ كانت غير مبررة.

دعم الولايات المتحدة الأعمى لإسرائيل تجلى خلال "حرب السويس".

الحكومات العربية اعترفت بإسرائيل بعد "حرب السويس".

الضربة العسكرية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ كانت غير مبررة.

الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل على هزيمة العرب في ستة أيام.

إسرائيل هاجمت الأردن للاستيلاء على القدس.

إسرائيل طردت القرويين الفلسطينيين المسالمين ومنعتهم من العودة.

خرافة

الحكومات العربية كانت مستعدة لقبول إسرائيل بعد حرب ١٩٤٨ .

واقع

في خريف عام ١٩٤٨، دعا مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إسرائيل والدول العربية إلى التفاوض على اتفاقيات الهدنة. وبفضل إصرار وسيط الأمم المتحدة رالف بانش (Ralph Bunche) على إجراء محادثات ثنائية مباشرة بين إسرائيل وكل دولة عربية، تم إبرام اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل ومصر والأردن ولبنان وسوريا بحلول صيف عام ١٩٤٩. ورفض العراق، الذي حارب إسرائيل أيضاً، أن يحذو حذو باقي الدول العربية الأربع.

في وقت لاحق، في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً يدعو الأطراف إلى التفاوض على السلام. وصوتت جميع الوفود العربية ضده. وبعد عام ١٩٤٩، أصر العرب على أن تقبل إسرائيل بالحدود الواردة في قرار التقسيم لعام ١٩٤٧ وأن تعيد اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم قبل أن يتفاوضوا على إنهاء الحرب التي بدأوها. وكان هذا نهجاً جديداً سيستخدمونه بعد الهزائم اللاحقة: عقيدة الحرب ذات المسؤولية المحدودة. وبموجب هذه النظرية، قد يرفض المعتدون تسوية توافقية ويقامرون على الحرب للفوز بكل شيء مع إدراكهم بارتياح أنه، حتى لو فشلوا، قد يصرون على إعادة الوضع إلى ما كان عليه سابقاً.

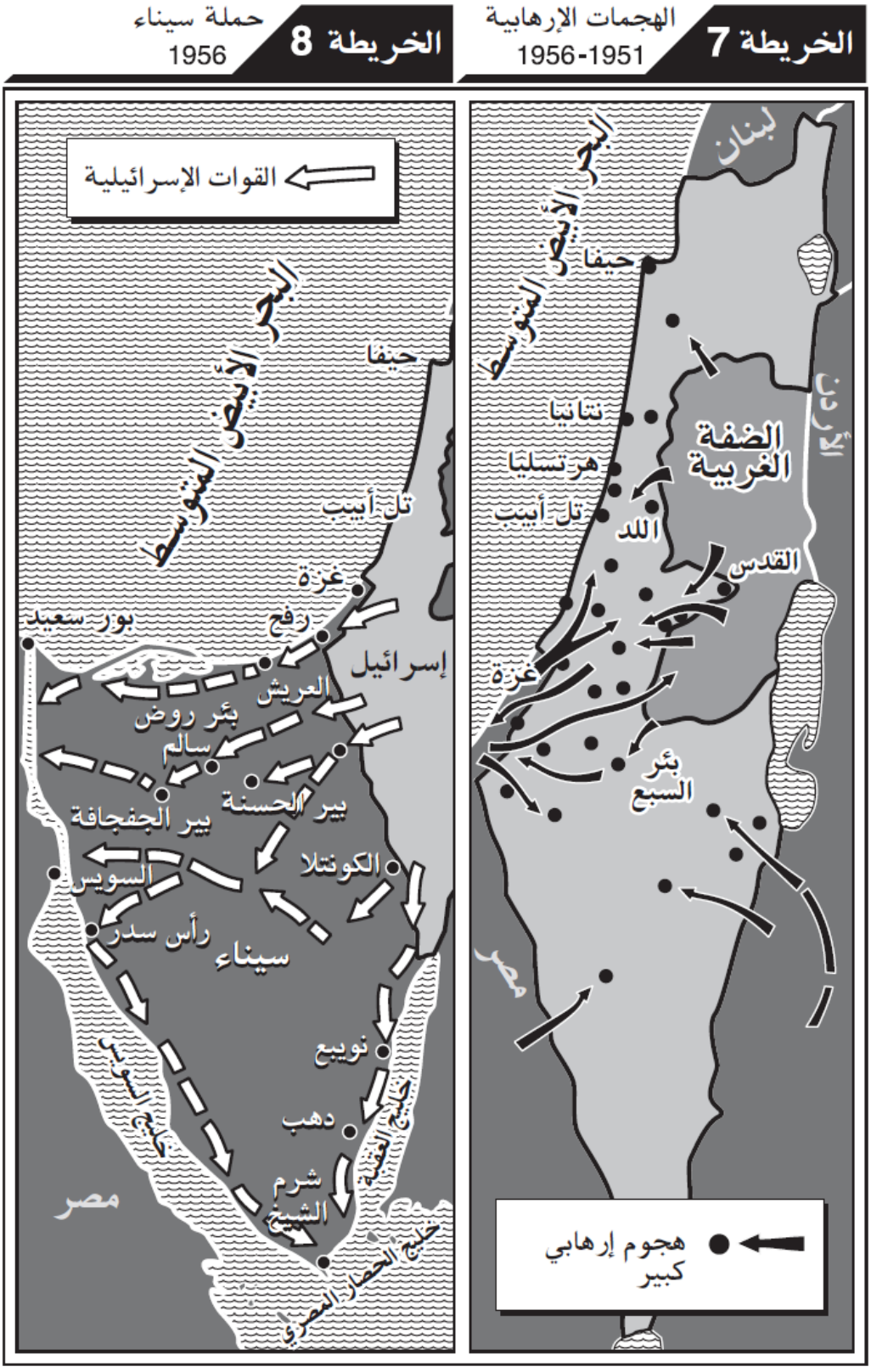
الخريطة 7
الهجمات الإرهابية
1956-1951
لبنان
البحر الأبيض المتوسط
حيفا
نتانيا
الضفة الغربية
هرتسليا
تل أبيب
اللد
القدس
الأردن
غزة
بئر السبع
مصر
هجوم إرهابي كبير
الخريطة 8
حملة سيناء
1956
القوات الإسرائيلية
البحر الأبيض المتوسط
حيفا
تل أبيب
غزة
رفح
بور سعيد
إسرائيل
العريش
بئر روض
سالم
بير الحسنة
بير الجفجافة
الكونتلا
السويس
رأس سدر
سيناء
نويبع
خليج السويس
دهب
خليج العقبة
شرم الشيخ
مصر
خليج الحصار المصري

خرافة

الضربة العسكرية الإسرائيلية عام ١٩٥٦ كانت غير مبررة.

واقع

حافظت مصر على حالة العداء مع إسرائيل بعد توقيع اتفاقية الهدنة. وقد تجلى ذلك للمرة الأولى من خلال إغلاق "قناة السويس" أمام الشحن الإسرائيلي. وفي ٩ آب/أغسطس ١٩٤٩، أيدت "لجنة الهدنة المشتركة" التابعة للأمم المتحدة شكوى إسرائيل بأن مصر كانت تغلق القناة بشكل غير قانوني.[١] وفي ١ أيلول/سبتمبر ١٩٥١، أمر مجلس الأمن الدولي مصر بفتح القناة للشحن الإسرائيلي. ورفضت مصر الامتثال.

في أوائل عام ١٩٥٤، قال وزير الخارجية المصري محمد صلاح الدين:

لن يخجل الشعب العربي من التصريح بما يلي: لن نرضى إلا بإزالة إسرائيل نهائياً من خارطة الشرق الأوسط.[٢]

في عام ١٩٥٥، بدأ عبد الناصر باستيراد الأسلحة من الكتلة السوفيتية لبناء ترسانته لمواجهة إسرائيل في المستقبل. ولكن على المدى القصير، استخدم تكتيكاً جديداً لشن حرب مصر مع إسرائيل. وأعلنه في ٣١ آب/أغسطس ١٩٥٥:

قررت مصر إرسال أبطالها من تلامذة فرعون وأبناء الإسلام وسيطهرون أرض فلسطين... لن يكون هناك سلام على حدود اسرائيل لأننا نطالب بالثأر، والثأر هو موت إسرائيل.[٣]

كان هؤلاء "الأبطال" إرهابيين عرب، أو فدائيين، قامت المخابرات المصرية بتدريبهم وتجهيزهم للقيام بأعمال عدائية على الحدود، والتسلل إلى إسرائيل لارتكاب أعمال تخريب وقتل. وعمل الفدائيون بشكل رئيسي انطلاقاً من قواعد في الأردن، لكي يواجه الأردن أسوأ أوجه الثأر الإسرائيلي، الأمر الذي حصل حتماً فيما بعد. وانتهكت الهجمات الإرهابية أحكام اتفاقية الهدنة التي تحظر بدء الأعمال العدائية من قبل القوات شبه العسكرية. ومع ذلك، أدان مجلس الأمن الدولي إسرائيل على خلفية هجماتها المضادة.

واستمر التصعيد في تموز/يوليو ١٩٥٦ مع تأميم الرئيس المصري جمال عبد الناصر لـ "قناة السويس" وحصار مصر لـ "مضيق تيران"، الأمر الذي عرقل وصول إسرائيل إلى البحر الأحمر والمحيط الهندي، وأعاق تواصلها مع آسيا وشرق أفريقيا، وانتهك حق إسرائيل في حرية الملاحة.

في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، أوضح عبد الناصر نيته:

أنا لا أقاتل إسرائيل بحد ذاتها فحسب. مهمتي هي إنقاذ العالم العربي من الدمار الناجم عن المكائد الإسرائيلية، التي تنبع جذورها من الخارج. كراهيتنا قوية جداً. لا معنى للحديث عن السلام مع إسرائيل. لا يوجد حتى أصغر مجال للمفاوضات.[٤]

وبعد أقل من أسبوعين، في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر، وقّعت مصر اتفاقية ثلاثية مع سوريا والأردن وضعت عبد الناصر في قيادة الجيوش الثلاثة.

أدّى إغلاق "قناة السويس" و "خليج العقبة" بوجه الملاحة الإسرائيلية، بالإضافة إلى الهجمات الفدائية المتزايدة وعدوانية التصريحات العربية، إلى دفع إسرائيل، بدعم من بريطانيا وفرنسا، لمهاجمة مصر في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦. وكان الهجوم الإسرائيلي على مصر ناجحاً، حيث استولت القوات الإسرائيلية على قطاع غزة، وجزء كبير من سيناء، وشرم الشيخ. وتتراوح تقديرات عدد الخسائر في الأرواح بين ١٧١ و٢٣١ إسرائيلياً وثلاثة آلاف مصري.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، شرح السفير الإسرائيلي لدى الأمم المتحدة آبا إيبان (Abba Eban) الاستفزازات لمجلس الأمن الدولي قائلاً:

خلال السنوات الست التي جرت خلالها حالة الحرب هذه في انتهاك لاتفاقية الهدنة، سُجلت ١٨٤٣ حالة من السطو المسلح والسرقة، و١٣٣٩ حالة من الاشتباكات المسلحة مع القوات المسلحة المصرية، و٤٣٥ حالة توغل من الأراضي الخاضعة للسيطرة المصرية، [و] ١٧٢ حالة تخريب قامت بها وحدات عسكرية مصرية وفدائيين مصريين في إسرائيل. ونتيجة لهذه الأعمال العدائية المصرية داخل إسرائيل، أصيب ٣٦٤ إسرائيلياً وقتل ١٠١ آخرين. وفي عام ١٩٥٦ وحده، ونتيجة لهذا الجانب من العدوان المصري، قتل ٢٨ إسرائيلياً وجرح ١٢٧ آخرين.[٥]

خرافة

دعم الولايات المتحدة الأعمى لإسرائيل تجلى خلال "حرب السويس".

واقع

كان الرئيس أيزنهاور (Eisenhower) مستاءً من واقع قيام إسرائيل وفرنسا وبريطانيا العظمى بالتخطيط سراً لحملة طرد مصر من "قناة السويس". وأدى فشل إسرائيل في إبلاغ الولايات المتحدة بنواياها، إلى جانب تجاهلها المناشدات الأمريكية بعدم خوض الحرب، إلى إثارة توترات بين الدولتين. وانضمت الولايات المتحدة لاحقاً إلى الاتحاد السوفيتي (من سخرية القدر، جاء ذلك بعد غزو السوفيت للمجر مباشرة) في حملة لإجبار إسرائيل على الانسحاب. وشمل ذلك تهديداً بوقف جميع المساعدات الأمريكية، وفرض عقوبات من قبل الأمم المتحدة، والطرد من الأمم المتحدة.[٦]

وأدت الضغوط الأمريكية إلى انسحاب إسرائيل من المناطق التي احتلتها دون حصولها على أي تنازلات من قبل المصريين. وقد زرع ذلك بذور حرب عام ١٩٦٧.

وقبل إخلاء شرم الشيخ، النقطة الاستراتيجية التي تحرس "مضيق تيران، انتزعت إسرائيل وعداً بأن تحافظ الولايات المتحدة على حرية الملاحة في الممر المائي.[٧] بالإضافة إلى ذلك، رعت واشنطن قراراً للأمم المتحدة يقضي بإنشاء "قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة" (UNEF) لردع الأعمال العدائية في المستقبل، وضمان حرية الملاحة في مضيق تيران"، ومنع الغارات الفدائية من غزة.

خرافة

الحكومات العربية اعترفت بإسرائيل بعد "حرب السويس".

واقع

عبّرت إسرائيل باستمرار عن رغبتها بالتفاوض مع جيرانها. ففي خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، تحدّت وزيرة الخارجية الإسرائيلية غولدا مئير (Golda Meir) القادة العرب للاجتماع مع رئيس الوزراء ديفيد بن غوريون (David Ben-Gurion) للتفاوض على تسوية سلمية. وجاء رد الرئيس المصري عبد الناصر في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٠، مؤكداً أن بلاده لن تعترف قط بالدولة اليهودية.[٨] وقال بعد أربع سنوات: "يكمن خطر إسرائيل في وجود إسرائيل بحد ذاتها، كما هي في الوقت الحاضر وفي ما تمثله".[٩]

وفي غضون ذلك، استخدمت سوريا هضبة الجولان، التي يبلغ ارتفاعها ثلاثة آلاف قدم فوق الجليل، لقصف المزارع والقرى الإسرائيلية. وازدادت الهجمات السورية بشكل متكرر في عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، بينما أصبح خطاب عبد الناصر عدوانياً بشكل متزايد، حيث صرح في ٨ آذار/مارس ١٩٦٥: "لن ندخل فلسطين وتربتها مغطاة بالرمال، بل سندخلها وتربتها مشبعة بالدماء".[١٠] وبعد بضعة أشهر، أعلن: "نهدف إلى تدمير دولة إسرائيل".[١١]

الخريطة 9 هضبة الجولان قبل حرب 1967.
المسافات والارتفاعات

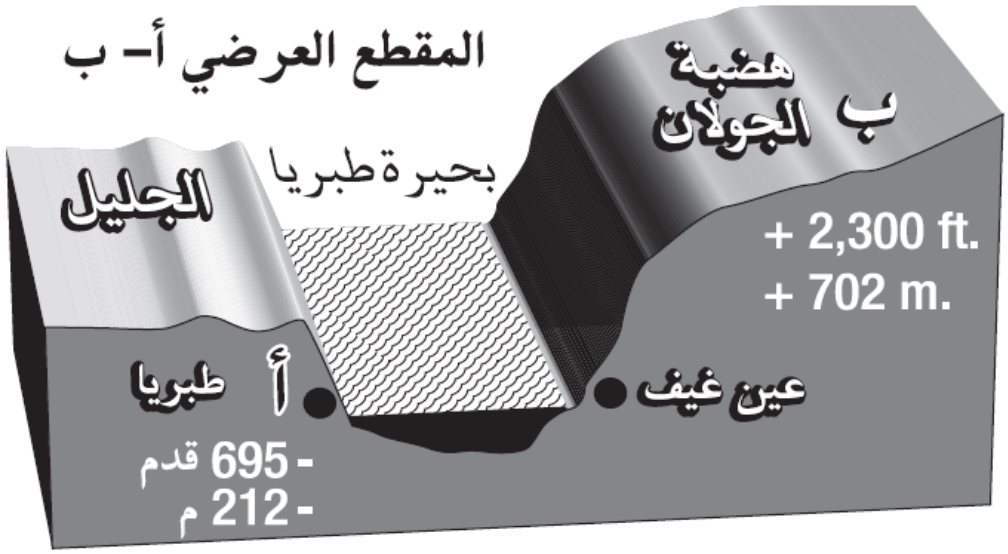

خرافة

الضربة العسكرية الإسرائيلية عام ١٩٦٧ كانت غير مبررة.

واقع

إن مزيجاً من الخطاب العربي العدائي، والسلوك التهديدي، و - في النهاية - عمل حربي لم يترك لإسرائيل أي خيار سوى اتخاذ إجراءات استباقية. ولكي تقوم بذلك بشكل ناجح، احتاجت إسرائيل إلى عنصر المفاجأة. ولو كانت قد انتظرت غزواً عربياً، لكانت إسرائيل في وضع كارثي محتمل.

وبالإضافة إلى التهديدات اللفظية لعبد الناصر، تعرضت إسرائيل لهجمات من إرهابيين عرب. ففي عام ١٩٦٥، تم تنفيذ ٣٥ غارة على إسرائيل. وفي عام ١٩٦٦، ارتفع العدد إلى ٤١. وفي الأشهر الأربعة الأولى فقط من عام ١٩٦٧، تم شن ٣٧ هجوماً.[١٢]

وفي غضون ذلك، أثارت الهجمات السورية على الكيبوتسات الإسرائيلية من مرتفعات الجولان ضربة انتقامية في ٧ نيسان/إبريل ١٩٦٧، أسقطت خلالها طائرات إسرائيلية ست طائرات "ميغ" (MiG) سورية. وبعد ذلك بفترة وجيزة، قدم الاتحاد السوفيتي - الذي كان يوفر مساعدات عسكرية واقتصادية لكل من سوريا ومصر - معلومات لدمشق والقاهرة تزعم وجود حشد عسكري إسرائيلي ضخم استعداداً لشن هجوم. وعلى الرغم من النفي الإسرائيلي، قررت سوريا تفعيل معاهدتها الدفاعية مع مصر.

وفي ١٥ أيار/مايو، "يوم الاستقلال الإسرائيلي"، بدأت القوات المصرية في التحرك إلى سيناء والتجمع بالقرب من الحدود الإسرائيلية. وبحلول ١٨ أيار/مايو، كانت القوات السورية مستعدة للمعركة على طول مرتفعات الجولان.

وفي ١٦ أيار/مايو، أمر عبد الناصر "قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة"، المتمركزة في سيناء منذ عام ١٩٥٦، بالانسحاب.

وامتثل يو ثانت (U Thant) الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الطلب دون أن يلفت انتباه "الجمعية العامة"، كما وعد سلفه. وبعد انسحاب "قوة الطوارئ"، أعلنت إذاعة "صوت العرب" (١٨ أيار/مايو ١٩٦٧):

اعتباراً من اليوم، لم تعد هناك قوة طوارئ دولية لحماية إسرائيل. لن نتحلى بالصبر بعد الآن. لن نشكو بعد الآن للأمم المتحدة بشأن إسرائيل. فالطريقة الوحيدة التي سنطبقها ضد إسرائيل هي الحرب الشاملة، التي ستؤدي إلى إبادة الوجود الصهيوني.[١٣]

وفي ٢٠ أيار/مايو، سُمع صدى حماسي من قبل وزير الدفاع السوري حافظ الأسد:

قواتنا الآن جاهزة تماماً ليس فقط لصد العدوان، ولكن [أيضاً] للشروع في عملية التحرير ذاتها، وتفجير الوجود الصهيوني في الوطن العربي. الجيش السوري، بإصبعه على الزناد، موحد... أنا، كرجل عسكري، أعتقد أن الوقت قد حان للدخول في معركة إبادة.[١٤]

وفي ٢٢ أيار/مايو، أغلقت مصر "مضيق تيران" أمام جميع عمليات الشحن الإسرائيلية وجميع السفن المتجهة إلى إيلات. وقطع هذا الحصار طريق الإمداد الوحيد لإسرائيل مع آسيا وأوقف تدفق النفط من مورّدها الرئيسي، إيران. وفي اليوم التالي، أعلن الرئيس جونسون أن الحصار غير قانوني وحاول، دون جدوى، تنظيم أسطول دولي لاختباره.

الخريطة 10 إسرائيل قبل حزيران/يونيو 1967

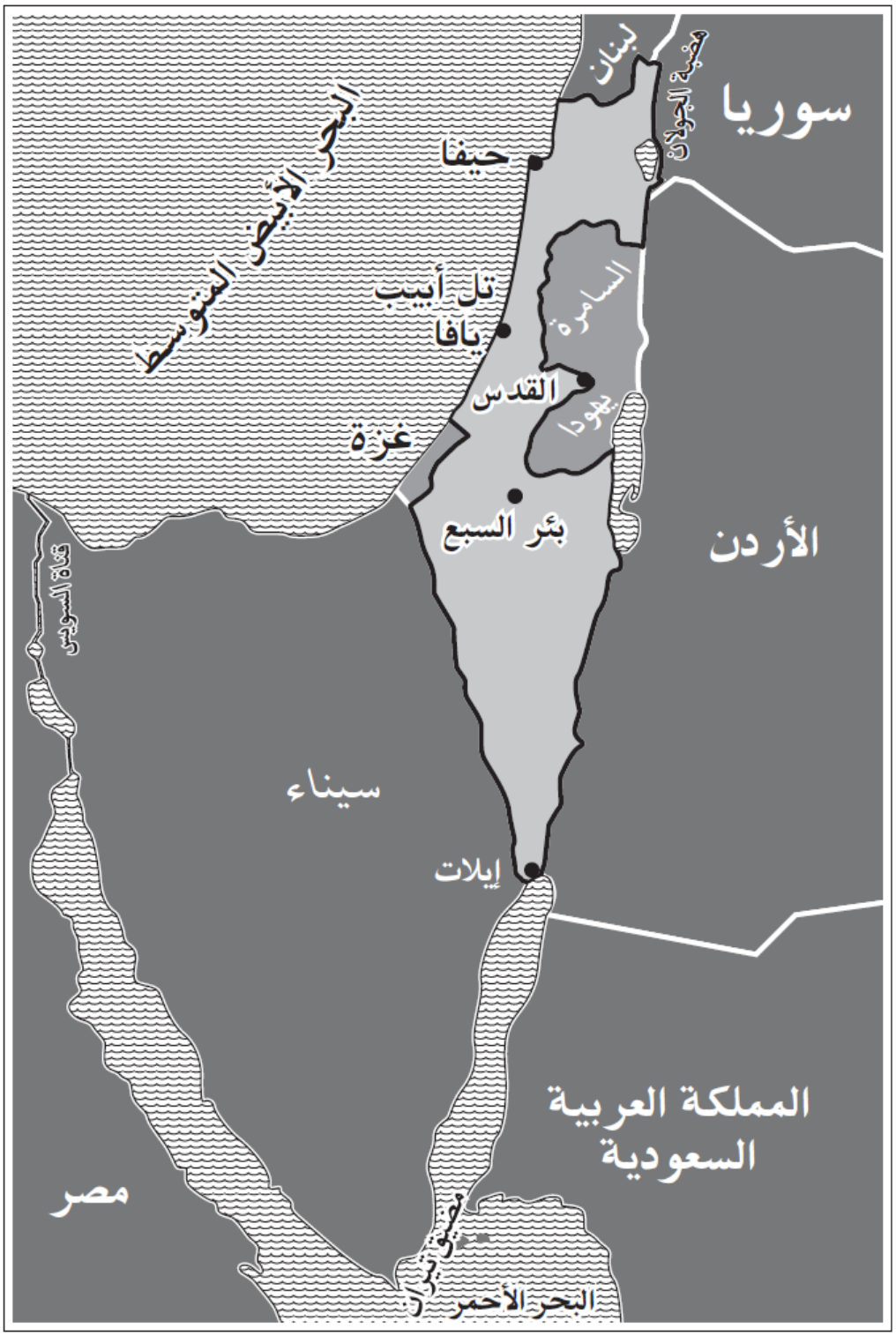

وكان عبد الناصر مدركاً تماماً للضغط الذي كان يمارسه لِلَي ذراع إسرائيل. ففي اليوم الذي تلا فرض الحصار، قال بتحدٍ: "اليهود يهددون بشن الحرب. وأنا أرد: أهلاً وسهلاً! نحن جاهزون للحرب".[١٥]

وتحدى عبد الناصر إسرائيل للقتال بشكل شبه يومي. فقد أعلن في ٢٧ أيار/مايو: "إن هدفنا الأساسي سيكون تدمير إسرائيل. الشعب العربي يريد القتال".[١٦] وأضاف في اليوم التالي: "لن نقبل بأي... تعايش مع إسرائيل... اليوم القضية ليست إقامة سلام بين الدول العربية وإسرائيل... الحرب مع إسرائيل [كانت] سارية المفعول منذ عام ١٩٤٨".[١٧]

وفي ٣٠ أيار/مايو، وقع العاهل الأردني الملك الحسين اتفاقية دفاع مع مصر. وأعلن عبد الناصر آنذاك:

جيوش مصر والأردن وسوريا ولبنان تقف على حدود إسرائيل... لمواجهة التحدي، بينما تقف وراءنا جيوش العراق والجزائر والكويت والسودان والأمة العربية كلها. هذا العمل سوف يذهل العالم. اليوم سيعرفون أن العرب مهيأون للمعركة [وأن] الساعة الحاسمة قد حانت. لقد وصلنا إلى مرحلة العمل الجاد وليس التصريحات.[١٨]

وشارك الرئيس العراقي عبد الرحمن عارف في الحرب الكلامية: "وجود إسرائيل خطأ يجب تصحيحه. هذه فرصتنا للقضاء على العار الذي يلاحقنا منذ عام ١٩٤٨. هدفنا واضح - محو إسرائيل عن الخريطة".[١٩] وفي ٤ حزيران/يونيو، انضم العراق إلى التحالف العسكري مع مصر والأردن وسوريا.

ورافق الخطاب العربي حشد للقوات العربية. فقد قام حوالي ٢٥٠٠٠٠ جندي (نصفهم تقريباً في سيناء)، وأكثر من ألفي دبابة وسبعمائة طائرة بتطويق إسرائيل.[٢٠]

وبحلول هذا الوقت، كانت القوات الإسرائيلية في حالة تأهب لمدة ثلاثة أسابيع. فلا يمكن للبلاد أن تظل في حالة تعبئة بالكامل إلى أجل غير مسمى، ولا يمكنها السماح بحظر ممرها البحري عبر "خليج العقبة". كان الخيار الأفضل لإسرائيل توجيه الضربة الأولى. وفي ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، صدر الأمر بمهاجمة مصر.

ومن خلال استخدام القوات الإسرائيلية لعنصر المفاجأة، تمكنت من اختراق خطوط العدو بعد ستة أيام فقط من القتال وكانت في وضع يسمح لها بالهجوم على القاهرة ودمشق وعمّان. وفي ١٠ حزيران/يونيو، تم تفعيل وقف إطلاق النار.

وجاء النصر بتكلفة باهظة للغاية. ففي اقتحامها لمرتفعات الجولان، تكبدت إسرائيل ١١٥ قتيلاً. وإجمالاً، بالنسبة إلى مجموع عدد سكانها، خسرت إسرائيل ضعف عدد الرجال - ٧٧٧ قتيلاً و٢٥٨٦ جريحاً - الذي خسرته الولايات المتحدة في ثماني سنوات من القتال في فيتنام (حوالي ٨٠٠٠ مقاتل عربي لاقوا حتفهم).[٢١] بالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من النجاح المذهل للحملة الجوية، فقدَ "سلاح الجو الإسرائيلي" ستة وأربعين مقاتلة من أصل مائتي مقاتلة كان يمتلكها هذا "السلاح".[٢٢]

الخريطة 11 الأحداث التي أدت إلى حرب الأيام الستة، 25-30 أيار/مايو 1967

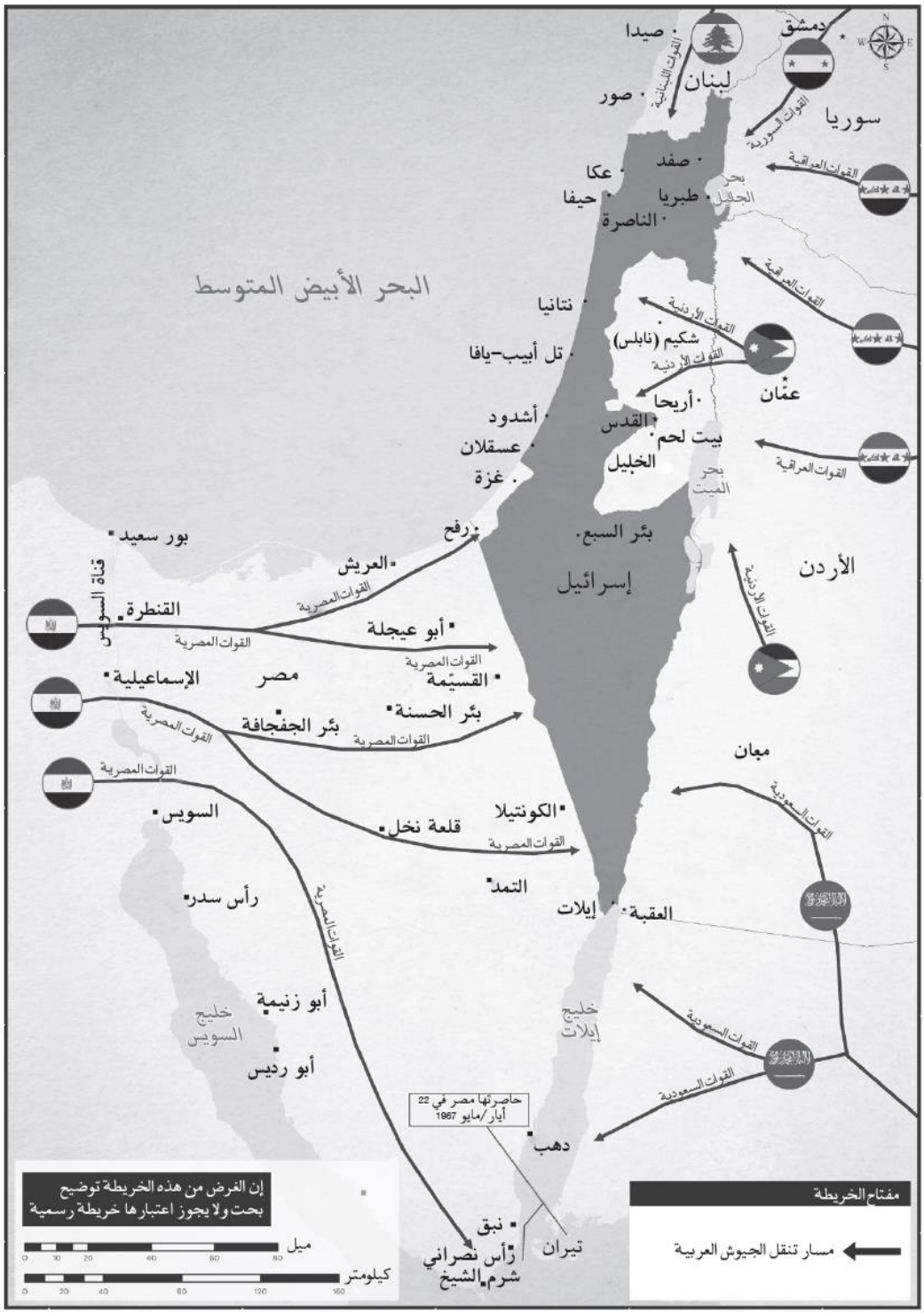

خرافة

الولايات المتحدة ساعدت إسرائيل على هزيمة العرب في ستة أيام.

واقع

حاولت الولايات المتحدة منع الحرب من خلال المفاوضات، لكنها لم تتمكن من إقناع عبد الناصر أو الدول العربية الأخرى بوقف تصريحاتها وأفعالها العدوانية. ومع ذلك، فقبل اندلاع الحرب مباشرةً، حذر الرئيس جونسون: "لن تكون إسرائيل لوحدها ما لم تقرر الذهاب لوحدها".[٢٣] وبعدها، عندما بدأت الحرب، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية: "موقفنا محايد في الفِكر والقَول والفِعل".[٢٤]

فضلاً عن ذلك، وبينما كان العرب يتهمون الولايات المتحدة زوراً بنقل الإمدادات جواً إلى إسرائيل، فرض جونسون حظراً على تصدير الأسلحة إلى المنطقة (فرضت فرنسا، التي هي مورّد الأسلحة الرئيسي الآخر لإسرائيل، حظراً على [تصدير] الأسلحة إلى إسرائيل أيضاً).

وفي المقابل، كان السوفيت يزوّدون العرب بكميات هائلة من الأسلحة. وفي الوقت نفسه، كانت جيوش الكويت والجزائر والمملكة العربية السعودية والعراق تساهم بقوات وأسلحة في الجبهات المصرية والسورية والأردنية.[٢٥]

الخريطة 12 الجبهة المصرية
5-8 حزيران/يونيو 1967

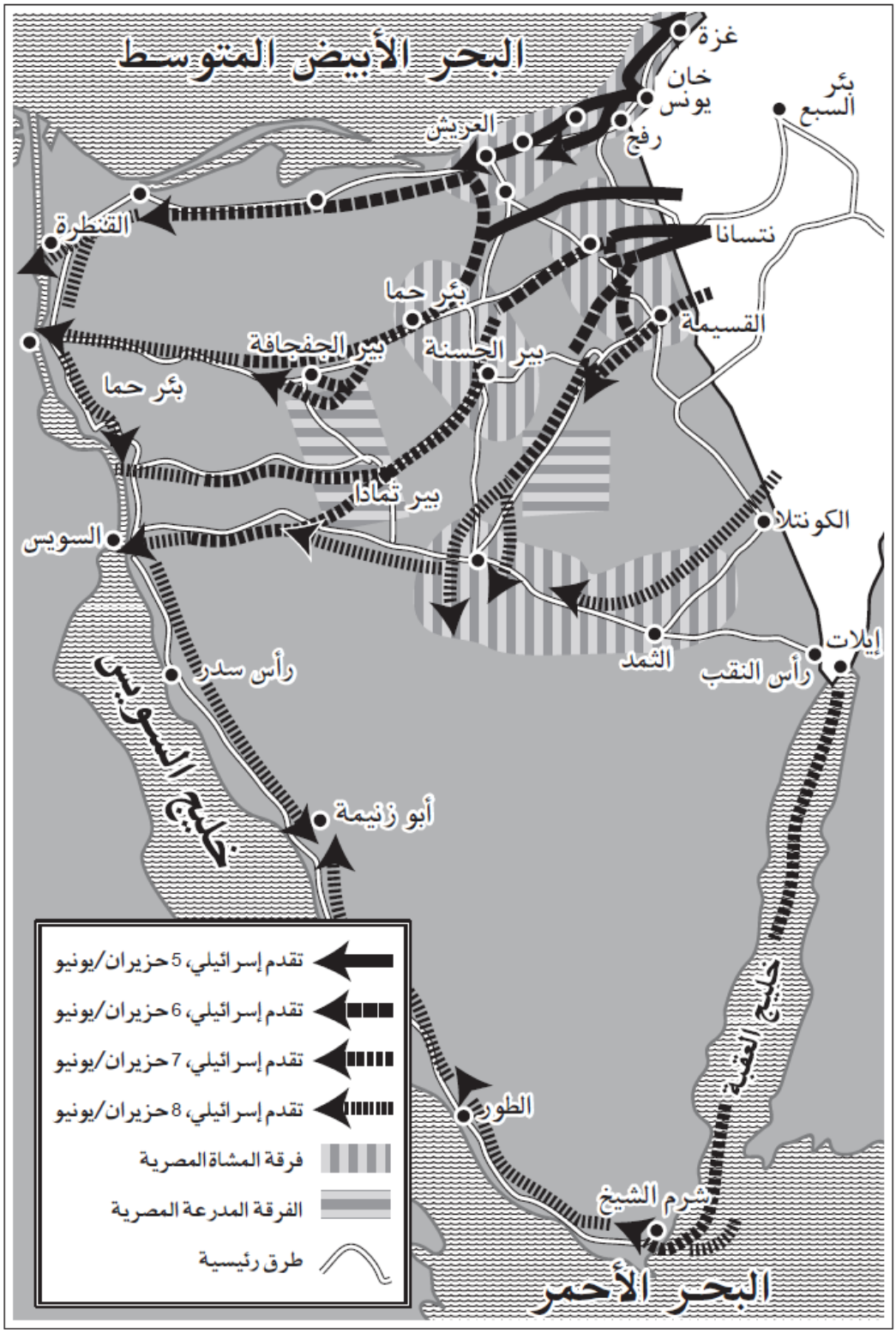

خرافة

إسرائيل هاجمت الأردن للاستيلاء على القدس.

واقع

بعث رئيس الوزراء ليفي إشكول (Levi Eshkol) برسالة إلى الملك الحسين قال فيها إن إسرائيل لن تهاجم الأردن إلّا إذا بدأ العاهل الأردني الأعمال العدائية. ولكن عندما التقط الرادار الأردني مجموعة من الطائرات التي كانت تتجه من مصر إلى إسرائيل، أقنع المصريون الملك حسين أن الطائرات هي طائراتهم، مما دفع العاهل الأردني إلى الأمر بقصف القدس الغربية. وتبين أن الطائرات كانت إسرائيلية، وكانت عائدة من تدمير سلاح الجو المصري على الأرض. ولو لم يهاجم الأردن إسرائيل، لما تغيرت مكانة القدس خلال الحرب. ولكن حالما تعرضت المدينة للنيران، اضطرت إسرائيل للدفاع عنها، وفي معرض قيامها بذلك، انتهزت الفرصة لتوحيد المدينة، فأنهت بذلك احتلال الأردن للجزء الشرقي منها الذي دام تسعة عشر عاماً.

الخريطة 13 المعركة على القدس
5-7 حزيران/يونيو 1967

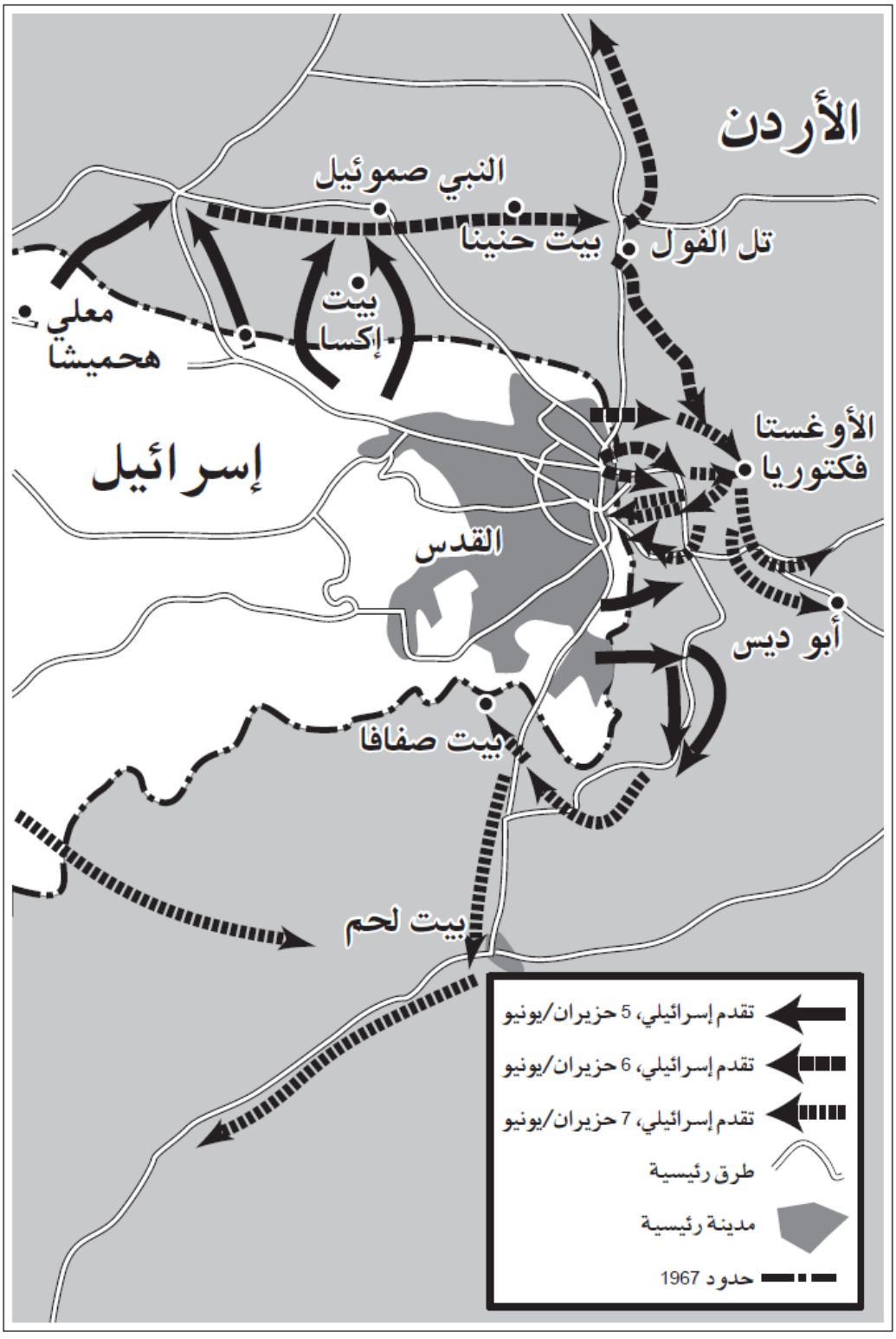

خرافة

إسرائيل طردت القرويين الفلسطينيين المسالمين ومنعتهم من العودة.

واقع

بعد أن شن الأردن هجومه في ٥ حزيران/يونيو، فرّ ما يقرب من ٣٢٥٠٠٠ فلسطيني كانوا يعيشون في الضفة الغربية.[٢٦] وهؤلاء هم مواطنون أردنيون انتقلوا من جزء مما اعتبروه بلدهم إلى آخر، وذلك بشكل رئيسي لتجنب الوقوع في مرمى نيران الحرب.

وقال لاجئ فلسطيني كان مسؤولاً إدارياً في مخيم تابع لـ "الأونروا" في أريحا إن سياسيين عرب نشروا شائعات في المخيم. "قالوا إن جميع الشباب سيقتلون. وسمع الناس في الراديو أن هذه ليست النهاية، بل مجرد البداية، لذلك يعتقدون أنها ربما قد تكون حرباً طويلة ويريدون أن يكونوا في الأردن".[٢٧]

وفضّل بعض الفلسطينيين الذين غادروا [الضفة الغربية]، العيش في دولة عربية بدلاً من الخضوع للحكم العسكري الإسرائيلي. وفرّ أعضاء من مختلف فصائل "منظمة التحرير الفلسطينية" لتجنب أسرهم من قبل الإسرائيليين. ووجد نيلز جوران جوسينج (Nils-Göran Gussing)، المسؤول المعين من قبل الأمين العام للأمم المتحدة للتحقيق في الوضع، أن العديد من العرب كانوا يخشون أيضاً أن لا يكونوا قادرين على تلقي الأموال بعد ذلك من أفراد أسرهم العاملين في الخارج.

وأمرت القوات الإسرائيلية مجموعة من الفلسطينيين بالتحرك "لأسباب استراتيجية وأمنية". وفي بعض الحالات، سُمح لهم بالعودة في غضون أيام قليلة؛ وفي حالات أخرى، عرضت إسرائيل المساعدة في إعادة توطينهم في أماكن أخرى.[٢٨]

وفي أعقاب الحرب، حكمت إسرائيل أكثر من ثلاثة أرباع مليون فلسطيني - كان معظمهم معادين للحكومة. ومع ذلك، تم لم شمل أكثر من ٩٠٠٠ عائلة فلسطينية في عام ١٩٦٧. وفي النهاية، سُمح لأكثر من ٦٠٠٠٠ فلسطيني بالعودة.[٢٩]

---

[١] "شكوى إسرائيل إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن حصار "قناة السويس"؛ S-2241" "Israel's Complaint to the U.N. Security Council on the Suez Canal Blockade; S-2241"، وزارة الخارجية الإسرائيلية (١١ تموز/يوليو ١٩٥١).

[٢] يهوشافت هركبي Yehoshafat Harkabi، المواقف العربية تجاه إسرائيل *Arab Attitudes to Israel* (القدس: دار كيتير للنشر Keter Publishing House، ١٩٧٢)، ص. ٢٨.

[٣] شؤون الشرق الأوسط *Middle Eastern Affairs* (كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦)، ص ٤٦١.

[٤] شؤون الشرق الأوسط *Middle Eastern Affairs* (كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦)، ص ٤٦٠.

[٥] السجلات الرسمية لمجلس الأمن *Security Council Official Records*، S/3706، (٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦)، ص ١٤.

[٦] "الرئيس أيزنهاور ورئيس الوزراء بن غوريون حول الانسحاب الإسرائيلي من سيناء (٧-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦)" "President Eisenhower & PM Ben-Gurion on Israeli Withdrawal from Sinai (November 7–8, 1956)"، المكتبة الافتراضية اليهودية Jewish Virtual Library، https://www.jewishvirtuallibrary.org/president-eisenhower-and-pm-ben-gurion-on-israeli-withdrawal-from-sinai-november-1956.

[٧] جانيس غروس ستاين Janice Gross Stein وريموند تانتر Raymond Tanter، صنع القرارات العقلاني: الخيارات الأمنية لإسرائيل *Rational Decision Making: Israel's Security Choices* (كولومبوس: جامعة ولاية أوهايو Ohio State University، ١٩٧٦)، ص ١٦٣.

[٨] موسوعة أمريكانا السنوية عام ١٩٦١ *Encyclopedia Americana Annual 1961* (نيويورك: Americana Corporation، ١٩٦١)، ص ٣٨٧.

[٩] خطاب عبد الناصر أمام مجلس الأمة بالجمهورية العربية المتحدة، ٢٦ آذار/مارس ١٩٦٤، مقتبس في يوشافت هركبي Yehoshafat Harkabi. المواقف العربية تجاه إسرائيل *Arab Attitudes To Israel* (القدس: دار كيتير للنشر Keter Publishing House، ١٩٧٢)، ص ٢٧.

[١٠] هوارد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من صعود الصهيونية إلى عصرنا *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time*، (نيويورك: ألفريد أ. كنوبف Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص. ٦١٦.
[١١] صموئيل كاتس Samuel Katz، ساحة المعركة: الواقع والخيال في فلسطين *Battleground: Fact and Fantasy in Palestine* (نيويورك: Bantam Books، ١٩٨٥)، ص ١٠-١١، ١٨٥.
[١٢] نتانيل لورش Netanel Lorch، حرب طويلة *One Long War* (القدس: كيتير Keter، ١٩٧٦)، ص ١١٠.
[١٣] إيسي ليبلر Isi Leibler، حجة إسرائيل *The Case for Israel* (أستراليا: The Globe Press، ١٩٧٢)، ص ٦٠-٦١.
[١٤] المرجع ذاته.
[١٥] أبا إيبان Abba Eban، أبا إيبان *Abba Eban* (نيويورك: Random House، ١٩٧٧)، ص ٣٣١.
[١٦] ليبلر Leibler، ص ٦٠.
[١٧] ليبلر Leibler، ص ١٨.
[١٨] ليبلر Leibler، ص ٦٠.
[١٩] ليبلر Leibler، ص ٦١.
[٢٠] شايم هرتسوغ Chaim Herzog، الحروب العربية الإسرائيلية *The Arab-Israeli Wars* (نيويورك: Random House، ١٩٨٢)، ص ١٤٩.
[٢١] كاتس Katz، ص ٣.
[٢٢] جيرالد م. شتاينبرغ Gerald M. Steinberg، "آلة الزمن الفلسطينية" "The Palestinian Time Machine"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post* (٢٣ نيسان/إبريل ١٩٩٩).

[٢٣] إيبان Eban، ص ٣٥٨.
[٢٤] ليندون جونسون Lyndon B. Johnson، موقع المراقبة: وجهات نظر الرئاسة ١٩٦٣-١٩٦٩ *The Vantage Point: Perspectives of the Presidency 1963–1969* (نيويورك: هولت، رينهارت ووينستون Holt, Rinehart, and Winston، ١٩٧١)، ص ٢٩٩.
[٢٥] ساشار Sachar، ص ٦٢٩.
[٢٦] موسوعة أمريكانا السنوية ١٩٦٨ *Encyclopedia Americana Annual 1968*، ص ٣٦٦.
[٢٧] جورج غروين George Gruen، "لاجئو الصراع العربي الإسرائيلي" "The Refugees of Arab-Israeli Conflict" (نيويورك: اللجنة اليهودية الأمريكية American Jewish Committee، آذار/مارس ١٩٦٩)، ص ٥.
[٢٨] غروين Gruen، ص ٤.
[٢٩] موسوعة أمريكانا السنوية ١٩٦٨ *Encyclopedia Americana Annual 1968*، ص ٣٦٦.

الفصل ٦

حرب الاستنزاف (١٩٦٧-١٩٧٠) وحرب يوم الغفران عام ١٩٧٣

بعد حرب ١٩٦٧، رفضت إسرائيل التفاوض على تسوية مع العرب.

كان الفلسطينيون مستعدين للتفاوض على تسوية بعد حرب الأيام الستة.

تتحمل إسرائيل المسؤولية عن اندلاع حرب الاستنزاف.

رفضت إسرائيل عرض السادات المعقول للسلام.

تتحمل إسرائيل المسؤولية عن اندلاع حرب ١٩٧٣.

خرافة

بعد حرب ١٩٦٧، رفضت إسرائيل التفاوض على تسوية مع العرب.

واقع

بحلول نهاية الحرب، كانت إسرائيل قد استولت على ما يكفي من الأراضي لتتخطى ثلاثة أضعاف مساحة المنطقة الخاضعة لسيطرتها، من ٨٠٠٠ إلى ٢٦٠٠٠ ميل مربع. مكّن الانتصار إسرائيل من توحيد القدس واحتلال سيناء وهضبة الجولان وقطاع غزة والضفة الغربية.

كانت إسرائيل تأمل بأن تدخل الدول العربية في مفاوضات سلام. في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، أعربت إسرائيل للدول العربية عن استعدادها للتنازل عن معظم الأراضي التي حصلت عليها مقابل السلام. بحسب تعبير موشيه ديان (Moshe Dayan)، فقد كانت القدس تنتظر فقط اتصالًا هاتفيًا من القادة العرب لبدء المفاوضات.[١] ولكن هذه الآمال تحطمت في آب/أغسطس ١٩٦٧ عندما تبنى القادة العرب المجتمعون في الخرطوم صيغة من ثلاث لاءات: "لا سلام مع إسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل".[٢]

وكما كتب الرئيس الإسرائيلي السابق حاييم هرتسوغ (Chaim Herzog): "سرعان ما تبدد اعتقاد إسرائيل بأن الحرب قد انتهت وأن السلام سيسود الآن على طول الحدود. فبعد ثلاثة أسابيع من انتهاء الأعمال العدائية، وقع أول حادث كبير في قناة السويس".[٣]

الخريطة 14 إسرائيل بعد حرب الأيام الستة، 10 حزيران/يونيو 1967

خرافة

كان الفلسطينيون مستعدين للتفاوض على تسوية بعد حرب الأيام الستة.

واقع

أنشأت جامعة الدول العربية منظمة التحرير الفلسطينية في القاهرة عام ١٩٦٤ كسلاح ضد إسرائيل. حتى حرب الأيام الستة، انخرطت منظمة التحرير الفلسطينية في هجمات إرهابية ساهمت في تأجيج جذوة الصراع. لم تنظم منظمة التحرير الفلسطينية ولا أي جماعة فلسطينية أخرى حملات من أجل حث الأردن أو مصر على إنشاء دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد تركز النشاط الفلسطيني على تدمير إسرائيل.

بعد هزيمة الدول العربية عام ١٩٦٧، لم يغير الفلسطينيون هدفهم الأساسي. مع خضوع مليون عربي للحكم الإسرائيلي، اعتقد بعض الفلسطينيين أن احتمالات شن حرب تحرير شعبية قد ازدادت. لتحقيق هذه الغاية، حرض ياسر عرفات على شن حملة ترهيب من الضفة الغربية. خلال الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، شُن ٦١ هجومًا، معظمها ضد أهداف مدنية كالمصانع ودور السينما والمنازل الخاصة.[٤] تدريجيًا، أصبحت قوات الأمن الإسرائيلية أكثر فاعلية في إحباط المخططات الإرهابية داخل إسرائيل والأراضي. وبالتالي، بدأت منظمة التحرير الفلسطينية باتباع استراتيجية مختلفة، ألا وهي مهاجمة اليهود والأهداف الإسرائيلية في الخارج. وفي أوائل العام ١٩٦٨، نفذ إرهابيون فلسطينيون أول عملية اختطاف لطائرة.

خرافة

تتحمل إسرائيل المسؤولية عن اندلاع حرب الاستنزاف.

واقع

اعتقد الرئيس المصري جمال عبد الناصر أن حقيقة تكون غالبية الجيش الإسرائيلي من قوات احتياط تجعله غير قادر على تحمل حرب استنزاف طويلة. واعتقد أن إسرائيل لن تكون قادرة على تحمل العبء الاقتصادي وأن معنويات الإسرائيليين ستنخفض بفعل الخسائر الموجعة التي سيتكبدونها بلا هوادة. لتنفيذ استراتيجية إضعاف إسرائيل ببطء، أمر عبد الناصر بشن هجمات على إسرائيل تمت دراستها بدقة بحيث لا تندفع إسرائيل بالرد عليها بشن حرب شاملة.

منذ اليوم الأول لشهر تموز/يوليو ١٩٦٧، بدأت مصر بقصف مواقع إسرائيلية بالقرب من قناة السويس. في ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧، أغرقت مصر المدمرة الإسرائيلية إيلات، ما أسفر عن مقتل سبعة وأربعين شخصًا. وبعد بضعة أشهر، بدأت المدفعية المصرية بقصف مواقع إسرائيلية على طول قناة السويس، وتعرضت دوريات عسكرية إسرائيلية لهجمات مفاجئة.

في صيف ١٩٧٠، أقنعت الولايات المتحدة إسرائيل ومصر بقبول وقف إطلاق النار. وكان الهدف أن يقود وقف إطلاق النار هذا إلى إجراء مفاوضات برعاية الأمم المتحدة.

ولكن في ٧ آب/أغسطس، نشر السوفييت والمصريون صواريخ أرض-جو متطورة في المنطقة المحظورة التي يبلغ عمقها ٣٢ ميلًا على طول الضفة الغربية لقناة السويس. شكل ذلك انتهاكًا لاتفاق وقف إطلاق النار، الذي منع إنشاء أو بناء أي منشآت عسكرية في هذه المنطقة. قدم "أضخم نظام مضاد للطائرات تم إنشاؤه على الإطلاق" تغطية جوية للهجوم المصري المفاجئ على إسرائيل في العام ١٩٧٣.[٥] وبالرغم من العمل الاستفزازي المصري، فقد استمر وقف إطلاق النار.

استمرت حرب الاستنزاف الدموية هذه، كما سُميت لاحقا، لثلاث سنوات. وبلغت حصيلة القتلى الإسرائيليين بين ١٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧ و٨ آب/أغسطس ١٩٧٠، عند إعلان وقف إطلاق النار، ١٤٢٤ جنديًا وأكثر من ١٠٠ مدني. وأصيب ٢٠٠٠ جندي و٧٠٠ مدني بجروح. كما تكبدت مصر ما يقارب ٥٠٠٠ قتيل.[٦]

خرافة

رفضت إسرائيل عرض السادات المعقول للسلام.

واقع

بالرغم من الانتهاكات المصرية، استؤنفت المفاوضات برعاية الأمم المتحدة، ما شكل دليلًا إضافيًا على حرص إسرائيل على إحراز تقدم نحو السلام. ولكن سرعان ما تم تعطيل المحادثات من قبل المبعوث الخاص للأمم المتحدة جونار يارينج (Gunnar

Jarring)، عندما قبل التفسير المصري للقرار ٢٤٢ ودعا إلى انسحاب إسرائيل الكامل إلى خطوط ترسيم ما قبل ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧.

انطلاقًا من هنا، أعرب الرئيس المصري الجديد أنور السادات عن رغبته في "توقيع اتفاقية سلام مع إسرائيل" في رسالة بتاريخ ٢٠ شباط/فبراير ١٩٧١ إلى يارينج. ولكن هذا الاعتدال الظاهر كان يخفي نزعة وحدوية لم تتغير لدى مصر وعدم استعدادها لقبول سلام حقيقي، كما يتضح من التحفظات والشروط المسبقة والشاملة في الرسالة. لم تُنشر ولم تُذع في مصر الجمل الأساسية المتعلقة بـ "اتفاقية سلام مع إسرائيل". علاوةً على ذلك، رفضت مصر الدخول في مفاوضات مباشرة. وحاولت إسرائيل تحويل مهمة يارينج المتعثرة إلى مناقشات ثنائية من خلال توجيه جميع الرسائل ليس إلى يارينج، بل إلى الحكومة المصرية. ولكن مصر رفضت قبولها.

خلافًا لتأريخات المحرفين التي تشير إلى أن إسرائيل أضاعت فرصة لصنع السلام وتجنب حرب العام ١٩٧٣ بفشلها في الرد بشكل إيجابي على مبادرات السادات، لم يقدم السادات نفسه كقائد مهتم بالسلام. فقد هدد بخوض الحرب إذا لم يتم التوصل إلى حل سياسي وطالب بانسحاب إسرائيل الكامل من سيناء وحل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، بينما أعلن في الوقت عينه أنه لن يقيم أبدًا علاقات دبلوماسية مع إسرائيل. كما أنه لم يكن على استعداد للتفاوض خشية أن يغضب مقدمي الدعم المالي في ليبيا والمملكة العربية السعودية ولإمكانية فقدانه للسلطة. بالإضافة إلى ذلك، لم يكن بوسع السادات أن يصنع السلام عام ١٩٧١ لأن ذلك كان سيحصل من موقف ضعف ومهانة.[٧]

بعد خمسة أيام من إعراب السادات عن استعداده للتوصل إلى سلام مع إسرائيل، كتب محمد هيكل، أحد المقربين من السادات ورئيس تحرير جريدة الأهرام شبه الرسمية:

ليس للسياسة العربية في هذه المرحلة سوى هدفين. الهدف الأول هو إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ من خلال انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها في ذلك العام. الهدف الثاني هو إزالة آثار عدوان ١٩٤٨ من خلال القضاء على دولة إسرائيل بحد ذاتها. ولكن ذلك لا يزال هدفًا مجردًا وغير محدد، وقد أخطأ البعض منا في مباشرة الخطوة الأخيرة قبل الأولى.[٨]

لم يكن السادات مستعدًا لتوقيع اتفاق سلام إلا إذا رضخت إسرائيل لجميع مطالبه. وكان ذلك غير مقبول لإسرائيل. بالإضافة إلى ذلك، شكك الإسرائيليون في صدق السادات بعد أن وعد الرئيس المصري في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني في القاهرة عام ١٩٧١ بأنه سيدعم منظمة التحرير الفلسطينية "حتى النصر"، وأعلن أن مصر لن تقبل القرار ٢٤٢.[٩]

خرافة

تتحمل إسرائيل المسؤولية عن اندلاع حرب ١٩٧٣.

واقع

طوال عام ١٩٧٢ ومعظم عام ١٩٧٣، هدد الرئيس المصري أنور السادات بشن حرب ما لم تجبر الولايات المتحدة إسرائيل على قبول تفسيره للقرار ٢٤٢: الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الأراضي التي تم الاستيلاء عليها عام ١٩٦٧. في مقابلة في نيسان/إبريل ١٩٧٣، حذر السادات بأنه سيدخل في حرب جديدة مع إسرائيل.[١٠] ولكن هذا التهديد كان ذاته الذي أطلقه عامي ١٩٧١ و١٩٧٢، وبقي معظم المراقبين مشككين في جديته.

في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، الذي يصادف يوم الغفران، وهو أقدس يوم في التقويم اليهودي - شنت مصر وسوريا هجومًا مفاجئًا منسقًا ضد إسرائيل. تم حشد ما يعادل مجموع قوات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا على حدود إسرائيل.[١١] وفي هضبة الجولان، واجهت قرابة ١٨٠ دبابة إسرائيلية هجومًا من قبل ١٤٠٠ دبابة سورية. وعلى طول قناة السويس، تعرض ما لا يزيد عن ٥٠٠ مدافع إسرائيلي لهجوم من قبل ٨٠٠٠٠ مصري.

بعد اضطرار إسرائيل تنبي نهجًا دفاعيًا خلال اليومين الأولين من القتال، تمكنت إسرائيل من حشد قواتها الاحتياطية وصدت في نهاية المطاف الغزاة ونقلت الحرب إلى عمق سوريا ومصر. أعيد إمداد الدول العربية بسرعة عن طريق البحر والجو من قبل الاتحاد السوفيتي، الذي رفض جهود الولايات المتحدة للعمل تجاه وقف فوري لإطلاق النار. ونتيجة لذلك، بدأت الولايات المتحدة في وقت متأخر بمد جسرها الجوي الخاص إلى إسرائيل. وبعد أسبوعين، جرى إنقاذ مصر من هزيمة كارثية عندما دعا السوفييت وزير الخارجية الأمريكي هنري كيسنجر (Henry Kissinger) لزيارة موسكو وتفاوضوا على شروط إنهاء الحرب من خلال قرار لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. في ذلك الحين، تحركت الأمم المتحدة لتنفذ العرب بأمر من القوى العظمى وهي التي فشلت في القيام بأي دور حين كانت كفة الحرب تميل لصالح العرب.

في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، تبنى مجلس الأمن القرار رقم ٣٣٨ الذي دعا "جميع أطراف القتال الحالي إلى وقف إطلاق النار وإنهاء جميع الأنشطة العسكرية على الفور". وجاء التصويت في اليوم الذي عزلت فيه القوات الإسرائيلية الجيش الثالث الميداني المصري وكانت في موقف يسمح لها بتدميره.[١٢]

بالرغم من النجاح النهائي لجيش الدفاع الإسرائيلي في ساحة المعركة، اعتبرت الحرب فشلًا دبلوماسيًا وعسكريًا. فقد قُتل ما مجموعه ٢٦٨٨ جنديًا إسرائيليًا ونحو تسعة عشر ألف عربي.

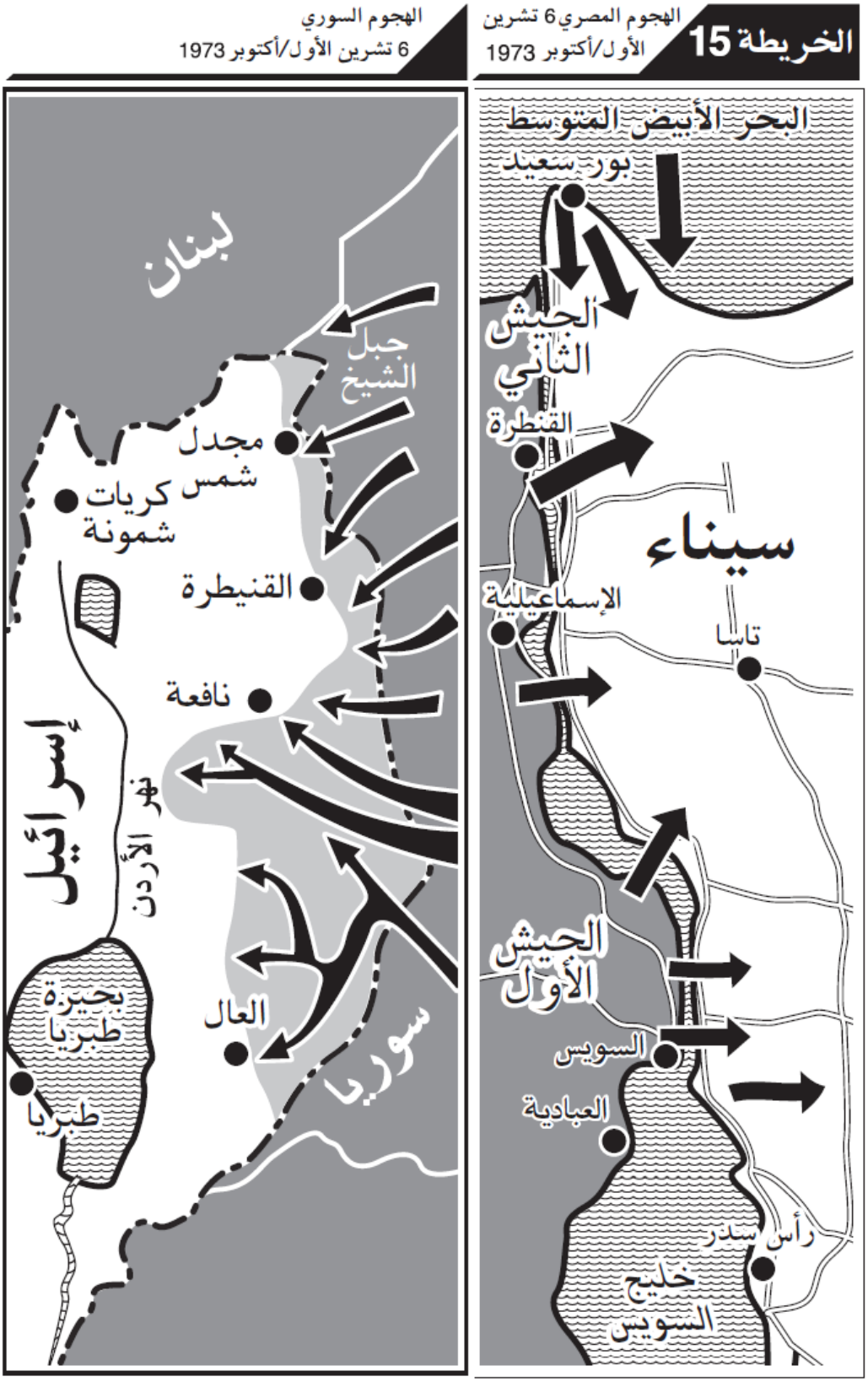
الخريطة 15
الهجوم المصري 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973
الهجوم السوري 6 تشرين الأول/أكتوبر 1973
البحر الأبيض المتوسط
بور سعيد
الجيش الثاني
القنطرة
سيناء
الإسماعيلية
تاسا
الجيش الأول
السويس
العبادية
رأس سدر
خليج السويس
لبنان
جبل الشيخ
مجدل شمس
كريات شمونة
القنيطرة
نافعة
إسرائيل
نهر الأردن
بحيرة طبريا
طبريا
العال
سوريا

[1] والتر لاكر Walter Lacquer، الطريق إلى الحرب *The Road to War* (لندن: وايندنفيلد ونيكولسون Weidenfeld and Nicolson، ١٩٦٨)، ص ٢٩٧.
[2] "قرارات الخرطوم" "Khartoum Resolutions"، المكتبة الافتراضية اليهودية Jewish Virtual Library، (١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧)، www.JewishVirtualLibrary.org/jsource/Peace/three_noes.html.
[3] شايم هرتسوغ Chaim Herzog، الحروب العربية الإسرائيلية *The Arab-Israeli Wars* (نيويورك: Random House، ١٩٨٢)، ص ١٩٥.
[4] نتانيل لورش Netanel Lorch، حرب طويلة *One Long War* (نيويورك: Herzl Press، ١٩٧٦)، ص ١٣٩-٤٦.
[5] "العالم: التعزيزات على قناة السويس" "World: Buildup on the Suez"، الوقت *Time* (١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠)؛ جون بيملوت John Pimlott، نزاعات الشرق الأوسط من عام ١٩٤٥ حتى الوقت الحاضر *The Middle East Conflicts from 1945 to the Present* (نيويورك: Crescent Books، ١٩٨٣)، ص ٩٩.
[6] يعتبر بعض المؤرخين أن تاريخ بدء حرب الاستنزاف هو عام ١٩٦٨ أو ١٩٦٩. نحن نستخدم الإطار الزمني لشايم هرتسوغ Chaim Herzog. شايم هرتسوغ Chaim Herzog، الحروب العربية الإسرائيلية *The Arab-Israeli Wars* (نيويورك: Random House، ١٩٨٤)، ص ١٩٥ - ٢٢١؛ نداف سافران Nadav Safran، إسرائيل، الحليف المحاصر *Israel, the Embattled Ally*، (ماساتشوستس: دار نشر جامعة هارفارد Harvard University Press، ١٩٨١)، ص. ٢٦٦.
[7] شلومو أرونسون Shlomo Aronson، مبادرة السادات واستجابة إسرائيل: استراتيجية السلام واستراتيجية الاستراتيجيات *Sadat's Initiative and Israel's Response: The Strategy of Peace and the Strategy of Strategy* (لوس أنجلوس: مركز الحد من التسلح والأمن الدولي Center for Arms Control and International Security، جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس UCLA، ١٩٧٨)؛ ميتشل بارد Mitchell Bard، هل ستنجو إسرائيل *Will Israel Survive* (نيويورك: Palgrave، ٢٠٠٧)، ص ٨-٩.
[8] مقتبس في أنور السادات Anwar Sadat، اليوميات العامة للرئيس السادات، المجلد ٢ *The Public Diary of President Sadat, Vol 2.* (BRILL: ١٩٧٨)، ص ٣٣-٣٤.
[9] الأهرام *Al-Ahram* (٢٥ شباط/فبراير ١٩٧١).
[10] نيوزويك *Newsweek* (٩ نيسان/إبريل ١٩٧٣).
[11] شايم هرتسوغ Chaim Herzog، الحروب العربية الإسرائيلية *The Arab-Israeli Wars* (نيويورك: Random House، ١٩٨٤)، ص ٢٣٠.
[12] هرتسوغ Herzog، ص ٢٨٠.

الفصل ٧

الحدود المادية والحدود المعنوية

طالما كانت إسرائيل دولةً توسعية منذ تأسيسها.

استولت إسرائيل على هضبة الجولان وضمّت المنطقة إليها بصورة غير قانونية.

ليس للجولان أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل.

الحدود التي يمكن الدفاع عنها هي حدود غير واقعية في عصر الصواريخ الباليستية.

إسرائيل "تحتل" الضفة الغربية.

الهدف من السياج الأمني الإسرائيلي هو إقامة حي منعزل للفلسطينيين.

خرافة

لطالما كانت إسرائيل دولةً توسعية منذ تأسيسها.

واقع

أقرّت الأمم المتحدة حدود إسرائيل في قرار التقسيم عام ١٩٤٧. وفي سلسلة من الحروب الدفاعية، استولت إسرائيل على أراضٍ إضافية، ثم عادة وانسحبت من أكثر من ٩٠٪ من المنطقة التي كسبتها لانتصارها في تلك الحروب، وعرضت مرارًا التخلي عن أراضٍ إضافية موجودة حاليًا تحت سيطرتها مقابل الأمن والسلام.

بموجب اتفاقية فك الاشتباك لعام ١٩٧٤، أعادت إسرائيل الأراضي التي استولت عليها في حربَي ١٩٦٧ و١٩٧٣ إلى سوريا.

واستنادًا إلى أحكام معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل المبرمة عام ١٩٧٩، انسحبت إسرائيل من شبه جزيرة سيناء للمرة الثالثة. وكانت قد انسحبت من أجزاء كبيرة من المنطقة الصحراوية التي استولت عليها في حرب الاستقلال. فبعد أن سيطرت على سيناء بالكامل في حرب ١٩٥٦ (حرب السويس)، تنازلت إسرائيل عن شبه الجزيرة لمصر بعد عام.

في أيلول/سبتمبر ١٩٨٣، انسحبت إسرائيل من مناطق كبيرة من لبنان إلى مواقع في جنوب نهر الأوّلي. وفي عام ١٩٨٥، انسحبت جميع القوات باستثناء قوة صغيرة كانت تسيطر على "منطقة أمنية" ضيقة شمال الحدود الإسرائيلية. ثم في عام ٢٠٠٠، خرجت إسرائيل بالكامل من لبنان

بعد توقيع اتفاقيات أوسلو مع الفلسطينيين وإبرام معاهدةٍ مع الأردن، وافقت إسرائيل على الانسحاب من معظم أراضي الضفة الغربية التي استولت عليها من الأردن عام ١٩٦٧. وقد أعيدت مساحة صغيرة إلى الأردن، وتم التنازل عن أكثر من ٤٠٪ للسلطة الفلسطينية. كما تضمّن الاتفاق مع الفلسطينيين انسحاب إسرائيل عام ١٩٩٤ من معظم أراضي قطاع غزة التي كانت قد استولت عليها من مصر عام ١٩٧٣.

في عام ٢٠٠٠، عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك الانسحاب من ٩٧٪ من الضفة الغربية ومن كامل قطاع غزة في تسوية نهائية. كما عرض رئيس الوزراء إسحاق رابين ورؤساء الحكومات الذين خلفوه الانسحاب من هضبة الجولان بشكل شبه كامل مقابل السلام مع سوريا. وقد تم رفض هذه العروض كلها.

في آب/أغسطس ٢٠٠٥، تم إجلاء جميع الجنود والمدنيين الإسرائيليين من قطاع غزة وتم تسليم الأرض إلى السلطة الفلسطينية. فضلاً عن ذلك، تم إجلاء أربع مجتمعات محلية من شمال السامرة وإخراجها من مساحة أكبر من مساحة قطاع غزة بأكمله في إطار خطة فك الاشتباك. وبالنتيجة، أصبحت إسرائيل منسحبة من حوالي ٩٤٪ من الأراضي التي استحوذت عليها عام ١٩٦٧.

والمسألة الوحيدة المطروحة اليوم هي الوضع النهائي لنسبة الستة في المئة المتبقية من الأراضي المتنازع عليها والموجودة تحت سيطرة إسرائيل (وتناهز مساحتها ١٣٦ ميلًا مربعًا، أي ما يعادل حجم لاس فيغاس تقريبًا). وقد رفض الفلسطينيون عدة عروض وافقت فيها إسرائيل على الانسحاب من كافة الأراضي المتبقية تقريبًا مقابل مقايضة الأراضي (كأن تمنح إسرائيل الفلسطينيين، مقابل الاحتفاظ مثلاً بنسبة ٤٪ من أراضي الضفة الغربية، مساحةً معادلة من الأراضي التي تسيطر عليها إسرائيل حاليًا، كأرضٍ مجاورة لقطاع غزة).

إذًا فإن استعداد إسرائيل للتنازل عن الأرض مقابل الأمن يثبت أن هدفها هو السلام وليس التوسع.

من وجهة نظر عسكرية بحتة، ستحتاج إسرائيل إلى الاحتفاظ ببعض الأراضي التي تم الاستيلاء عليها من أجل تأمين حدود يمكن الدفاع عنها عسكريًا.

- مذكرة إلى وزير الدفاع

من رؤساء هيئة الأركان المشتركة، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧

الخريطة 16 السلام مع مصر

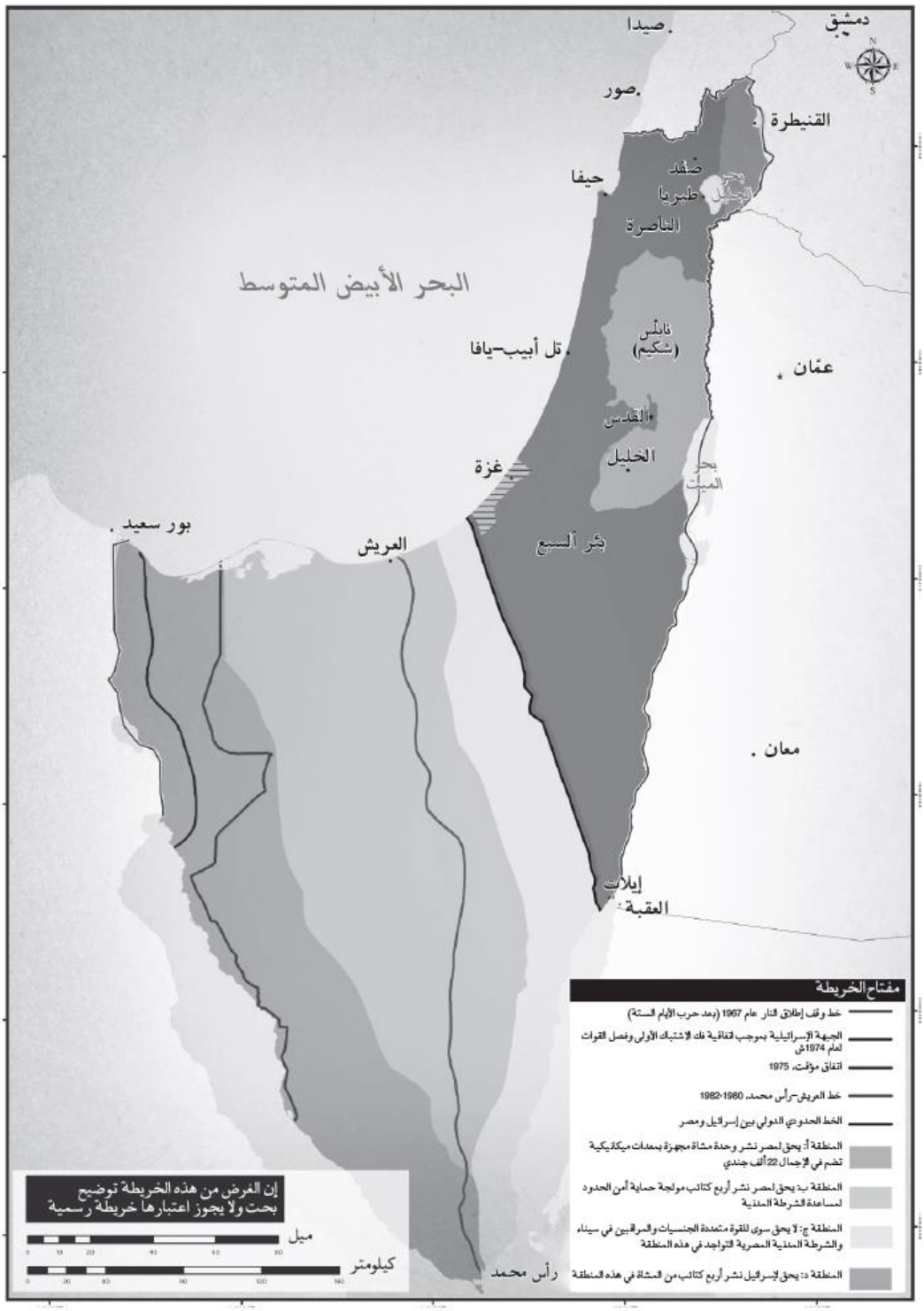

خرافة

استولت إسرائيل على هضبة الجولان وضمّت المنطقة إليها بصورة غير قانونية.

واقع

بين عامَي ١٩٤٨ و١٩٦٧، سيطرت سوريا على الجولان واستخدمته كمنطقة عسكرية يطلق منها الجنود السوريون النار بصورة عشوائية على المدنيين الإسرائيليين في سهل الحولة الواقع تحته، ما أجبر الأطفال المقيمين في الكيبوتسات على النوم في الملاجئ. كما أن العديد من الطرقات في شمال إسرائيل لم تكن صالحة للسير عليها إلا إذا تم تطهيرها بواسطة مركبات كشف الألغام. ففي أواخر عام ١٩٦٦، تناثرت أشلاء شاب كان يلعب كرة القدم بالقرب من الحدود اللبنانية إثر انفجار لغم أرضي. وفي بعض الحالات، كانت حركة فتح، بزعامة ياسر عرفات، تنفّذ الهجمات بعد أن سمحت لها سوريا بالعمل من أراضيها.[1]

وقد احتجت إسرائيل مرارًا وتكرارًا على القصف السوري، ولكن من دون جدوى، أمام اللجنة المختلطة للهدنة التابعة للأمم المتحدة، التي تم تكليفها بتنفيذ وقف إطلاق النار. على سبيل المثال، لجأت إسرائيل إلى الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ للمطالبة بوقف هجمات فتح. وجاء رد السفير السوري متحديًا: "ليس من واجبنا إيقافهم، بل تشجيعهم وتقويتهم".[2]

ولم يُتّخذ أي تدبير لوقف العدوان السوري، بل استخدم الاتحاد السوفياتي حق النقض ضد قرار ضعيف لمجلس الأمن يعرب عن "أسفه" لمثل هذه الحوادث. في الوقت نفسه، أدانت الأمم المتحدة إسرائيل عندما ردّت. وفي هذا السياق، كتب المؤرخ نتانيل لورش: "بالنسبة للموقف الرسمي لمجلس الأمن، كان الموسم مفتوحًا لقتل الإسرائيليين على أراضيهم".[3]

بعد بدء حرب ١٩٦٧ (حرب الأيام الستة)، حاولت القوات الجوية السورية قصف مصافي النفط في حيفا. وفيما كانت إسرائيل تقاتل في سيناء والضفة الغربية، قصفت المدفعية السورية القوات الإسرائيلية في الجليل الشرقي، وأطلقت الوحدات المدرّعة النار على قرى في سهل الحولة الواقع عند سفح الجولان.

وفي ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، تحرّكت إسرائيل ضد القوات السورية في الجولان. وبحلول عصر اليوم التالي، كانت إسرائيل قد سيطرت على الهضبة بكاملها. ولم تسيطر إسرائيل على هذه المرتفعات الاستراتيجية إلا بعد تسع عشرة سنة من الاستفزازات الآتية من سوريا، وبعد فشل الجهود المبذولة لحث المجتمع الدولي على التحرك ضد المعتدين.

في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، صوّت الكنيست على ضم الجولان إلى الأراضي الإسرائيلية. وقد وسّع القانون نطاق القانون المدني الإسرائيلي والإدارة الإسرائيلية ليشمل سكان الجولان، وحلّ محل السلطة العسكرية التي حكمت المنطقة منذ عام ١٩٦٧. ولا يمنع هذا القانون خيار التفاوض على الوضع النهائي لتلك المنطقة.

بعد موافقة الكنيست على القانون، كتب البروفيسور يوليوس ستون من كلية هاستينغز للحقوق، "ما من قاعدة في القانون الدولي تستوجب في هذه الحالة من محتلٍّ عسكري شرعي الانتظار إلى الأبد قبل [جعل] السيطرة والحكم على الأراضي دائمين. والواقع أن العديد من المحامين الدوليين أبدوا تعجبهم من صبر إسرائيل الذي دفعها إلى الانتظار كل تلك المدة".[4]

الخريطة 17 خط قمم هضبة الجولان

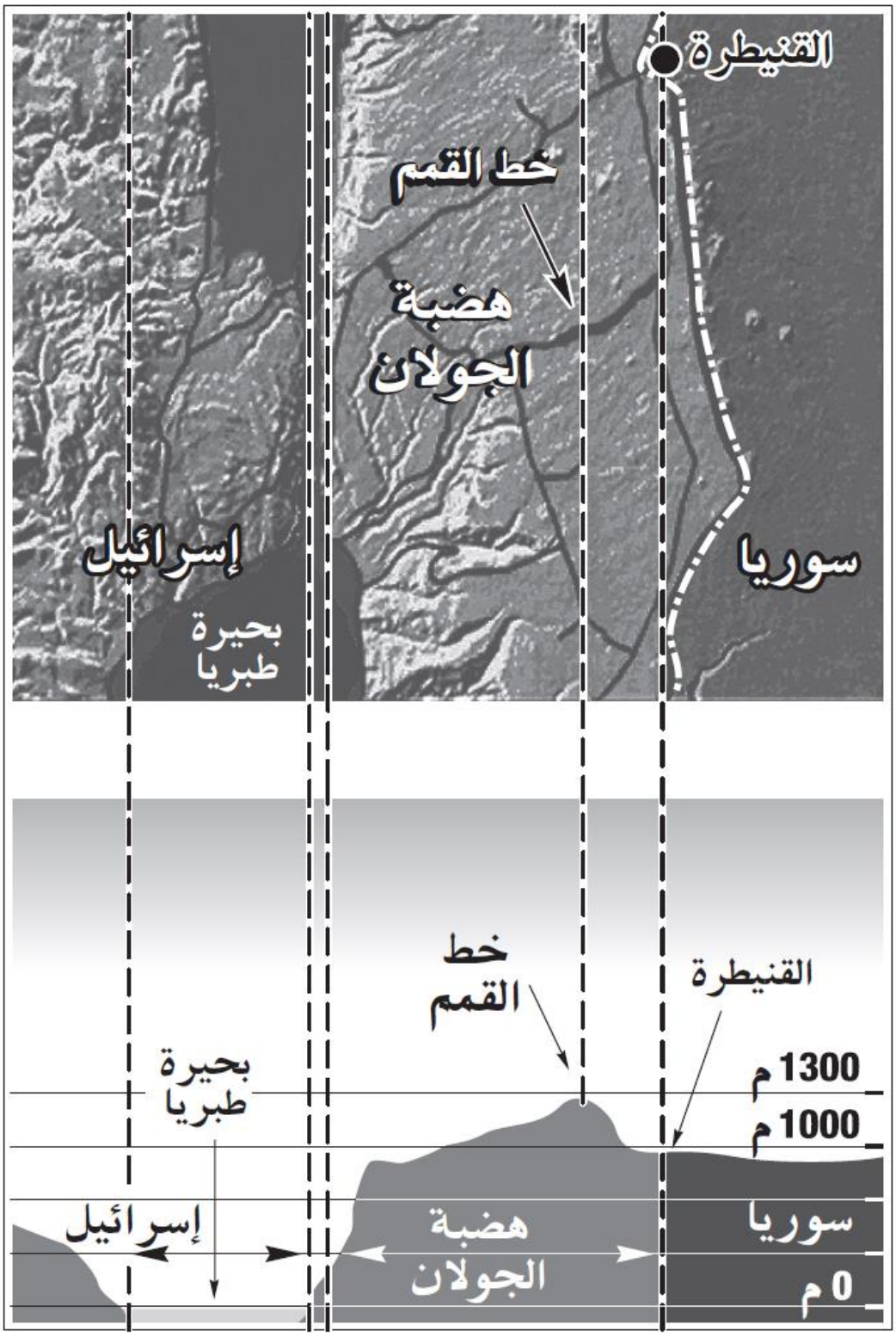

خرافة

ليس للجولان أهمية استراتيجية بالنسبة لإسرائيل.

واقع

بفعل وجود جيش الدفاع الإسرائيلي على مسافة تسمح له باستهداف دمشق، حافظت سوريا على الهدوء في الجولان منذ عام ١٩٧٤ باستثناء بضعة هجمات تجاوزت الحدود خلال الحرب الأهلية السورية (من عام ٢٠١١ وحتى يومنا الحاضر). فقد قدّمت سوريا الدعم والملجأ للعديد من الجماعات الإرهابية التي هاجمت إسرائيل من لبنان وبلدان أخرى، ومنها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب الله، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة.

تطل هضبة الجولان – التي يتراوح ارتفاعها بين ٤٠٠ و١٧٠٠ قدم وتقع في القسم الغربي المتاخم للأراضي الإسرائيلية ما قبل ١٩٦٧ - على سهل الحولة الذي يعدّ أغنى منطقة زراعية في إسرائيل. وتفصل الجولان الغربي مسافة ٦٠ ميلاً فقط – إذا استبعدنا العوائق الجغرافية الكبيرة - عن حيفا وعكا، وهما المركز الصناعي لإسرائيل. إذا كان هذا الجرف بيد دولة مجاورة صديقة، لما كانت له أهمية عسكرية تُذكر. أما إذا خضعت هضبة الجولان لسيطرة دولة معادية، فقد يشكل ذلك كابوسًا استراتيجيًا لإسرائيل مرة أخرى.

قبل حرب الأيام الستة، عندما تعرّضت المستوطنات الزراعية الإسرائيلية في الجليل لإطلاق نار من الجولان، كانت خيارات إسرائيل لمواجهة الهجمات السورية مقيّدة بطبيعة الجولان الجغرافية. وقال العقيد (المتقاعد) في الجيش الأمريكي إيرفينغ هيمونت بهذا الشأن: "كانت فعالية نيران المدفعية المضادة محدودة بسبب عدم القدرة على مراقبة المنطقة من الحولة؛ وكانت الهجمات الجوية أقل فعالية بسبب المواقع السورية المحفورة بإتقان تحت غطاء جوي قوي، في حين أن الهجوم البري على المواقع... كان يتطلب قوات كبيرة وما يرافق ذلك من خطر وقوع خسائر فادحة وتداعيات سياسية خطيرة".[5]

وحين قبلت إسرائيل في النهاية بهذه المخاطر واجتاحت المواقع السورية عام ١٩٦٧، تكبدت ١١٥ قتيلاً - أي ما يعادل تقريبًا عدد الأمريكيين الذين قتلوا في عملية عاصفة الصحراء.

أجرت إسرائيل محادثات مع السوريين على أمل التوصل إلى اتفاق لضمان سلام دائم. لكن سوريا أصرّت على انسحاب إسرائيل كليًا من الجولان بأكمله قبل البدء حتى بمناقشة ما قد تفعله سوريا في المقابل. ولم يعرب الرئيس حافظ الأسد، ومن بعده ابنه بشار، عن أي استعداد لتحقيق السلام، حتى لو لبّت إسرائيل هذا المطلب.

في المقابل، كانت إسرائيل مصرّة بالقدر نفسه على ألا تتخلى عن أي منطقة دون معرفة ما هي الأمور التي قد تتنازل عنها سوريا، وأصرّت على أن توافق سوريا على تطبيع العلاقات وإبرام اتفاق ينهي حالة الحرب التي تزعم سوريا وجودها بين البلدين. لكن هذه النقاط أصبحت اليوم عديمة الجدوى بسبب الحرب الأهلية السورية.

بالإضافة إلى ذلك، نصبت إسرائيل أنظمة رادار على جبل الشيخ، وهو أعلى نقطة في المنطقة. في أفضل الأحوال، قد يؤدي التخلي عن الجولان لسوريا من دون ترتيبات أمنية مناسبة إلى تعريض نظام الإنذار المبكر الإسرائيلي للخطر من أي هجمات مباغتة. فإذا انسحبت إسرائيل من الجولان واضطرت إلى نقل تلك المنشآت إلى الأراضي المنخفضة في الجليل، ستفقد الكثير من فعاليتها الاستراتيجية.

وتتضّح اليوم الحكمة في عدم رغبة إسرائيل بالتخلي عن الجولان، فقد تبيّن من الحرب الأهلية في سوريا أن حدود إسرائيل الشمالية عرضة لتهديد المقاتلين من إيران وحزب الله وداعش. لقد حاولت إيران إقامة قواعد في سوريا يمكنها مهاجمة إسرائيل منها، وهو ما دفع إسرائيل إلى تسديد ضربات جوية لمنع القوات الإيرانية وحلفائها من الحصول على موطئ قدم هناك.

ما لم يغير قائد سوريا المستقبلي (أو من يخرج من الحرب الأهلية منتصرًا ومسيطرًا على المنطقة الواقعة على طول الجولان) توجه البلاد بشكل جذري ويقبل إسرائيل كدولة مجاورة، من الصعب تصوّر أن تفكر أي حكومة إسرائيلية في الانسحاب من الجولان. أما على المدى القصير، فقد اعتمدت إسرائيل خطة في نهاية عام ٢٠٢١ بهدف مضاعفة عدد سكان الجولان خلال العقد المقبل واستثمار أموال جديدة في تنمية المنطقة.[6]

الخريطة 18 مساحة الجولان مقارنةً بالمناطق الأخرى

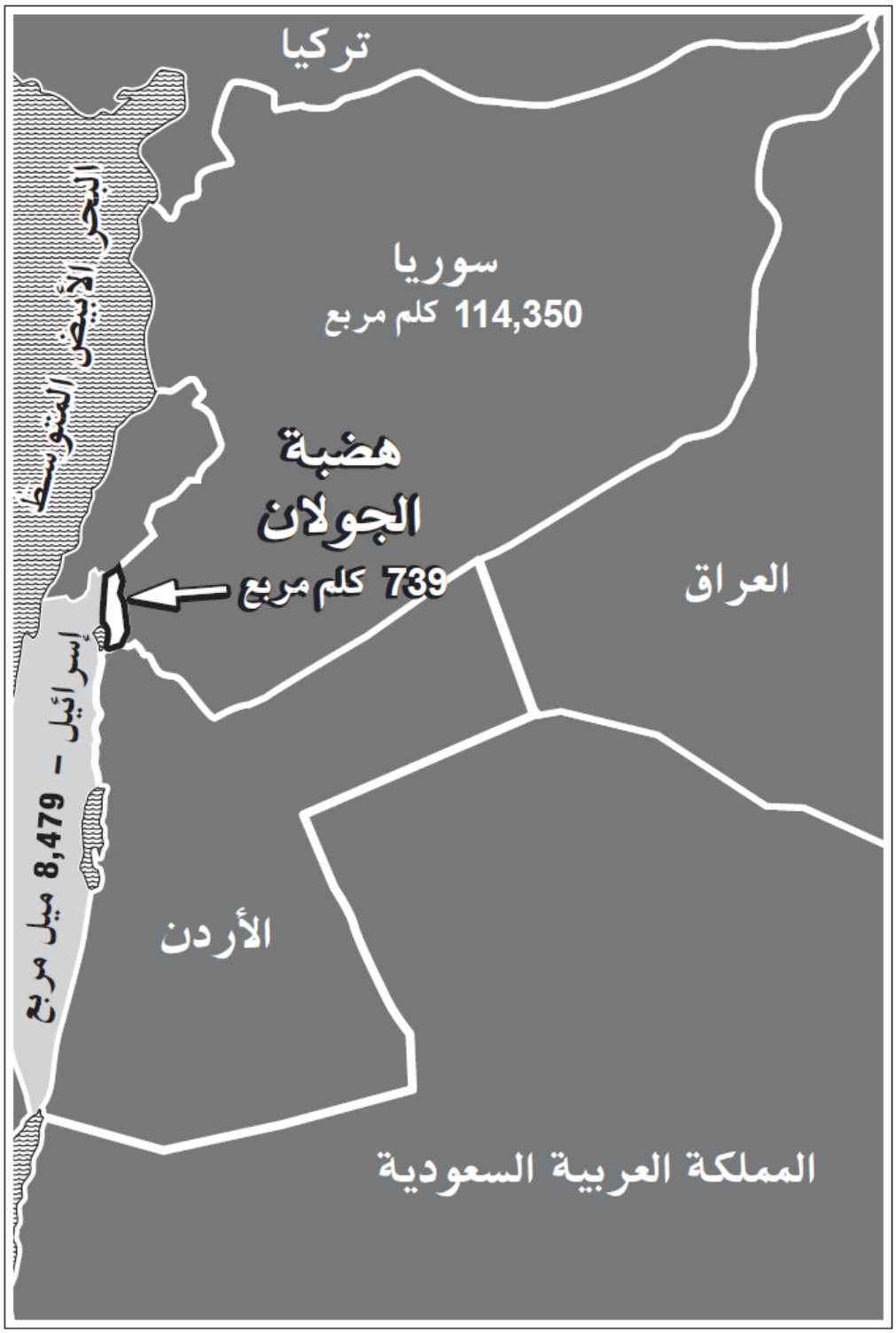

خرافة

الحدود التي يمكن الدفاع عنها هي حدود غير واقعية في عصر الصواريخ الباليستية

واقع

يثبت التاريخ أن الهجمات الجوية لم تنجح يومًا في هزيمة أي أمة من الأمم. ولا يمكن إخضاع بلد ما إلا بقواتٍ تحتل أراضيها. ومن الأمثلة على ذلك غزو العراق للكويت، حيث تم اجتياح الكويت واحتلاله في غضون ساعات. ومع أن القوات المتعددة الجنسيات قصفت العراق قرابة الستة أسابيع، لم تتحرّر الكويت إلا حين زحفت قوات الحلفاء إلى البلد في الأيام الأخيرة للحرب، لذلك، فإن الحدود التي يمكن الدفاع عنها هي تلك التي بمقدورها منع مثل ذلك الهجوم البري أو إعاقته.

من هنا، فإن عودة إسرائيل إلى حدودها القائمة قبل عام ١٩٦٧، وهو ما تريد الدول العربية فرضه من جديد، قد تغري المعتدين المحتملين على شنّ هجمات على الدولة اليهودية – كما فعلوا بانتظام قبل عام ١٩٦٧ – وسوف تخسر إسرائيل منظومتها الشاملة لرادارات الإنذار المبكر التي أقامتها في جبال يهودا والسامرة. وإذا ما سيطر جار عدواني على هذه الجبال، فإن بإمكان جيشه تقسيم إسرائيل إلى قسمين: ومن هناك، سيكون البحر الأبيض المتوسط على بُعد نحو خمسة عشر ميلاً فقط - بدون أي عوائق جغرافية كبيرة.

فضلاً عن ذلك، تقع خطوط ١٩٦٧ هذه، عند أضيق نقطة فيها، على بُعد تسعة أميال من الساحل الإسرائيلي، وعلى بعد أحد عشر ميلاً من تل أبيب، وعشرة أميال من بئر السبع، وواحد وعشرين ميلاً من حيفا، وعلى بُعد قدم واحدة من القدس.

ومن أجل الدفاع عن القدس، خلص رؤساء هيئة الأركان المشتركة الأمريكية في تقرير إلى وزير الدفاع عام ١٩٦٧، إلى أن إسرائيل ستحتاج إلى "إقامة حدودها شرق المدينة".[7]

> من المستحيل الدفاع عن القدس ما لم تسيطر على المرتفعات... فأي طائرة تقلع من مطارٍ في عمان ستصبح فوق القدس في غضون دقيقتين ونصف الدقيقة، لذلك من المستحيل تمامًا بالنسبة لي الدفاع عن البلد بأكمله ما لم أكن مسيطرًا على تلك الأراضي.
>
> - الفريق (المتقاعد) توماس كيلي،
>
> مدير العمليات المشترك لرؤساء هيئة الأركان المشتركة خلال حرب الخليج[1]

كما أن السيطرة على وادي نهر الأردن ضرورية جدًا للأمن الإسرائيلي لأن هذه المنطقة، على حد قول المحلل العسكري أنتوني كوردسمان، "تشكل حاجزًا أمنيًا طبيعيًا بين إسرائيل والأردن، وهي فعليًا بمثابة خندق مضاد للدبابات. ويزيد هذا الخط الدفاعي بشكل كبير من الوقت المتاح أمام إسرائيل للتعبئة، ومن قدرتها على ضمان السيطرة على الضفة الغربية في حال حدوث حرب". وأضاف أن التضحية بتحكمها على الطرقات المؤدية إلى المرتفعات فوق الضفة الغربية يجعل من الصعب على الجيش الإسرائيلي الانتشار ويزيد من خطر انتشار القوات الأردنية أو السورية أو الفلسطينية على تلك المرتفعات.[8]

إن العمق الاستراتيجي أمر مهم حتى في عصر الصواريخ الباليستية. فقد خلص مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز أبحاث إسرائيلي يُحسب على أنه من أنصار السلام، إلى أن "محطات الإنذار المبكر ونشر بطاريات الصواريخ أرض-جو توفران الوقت اللازم لإطلاق صفارات الإنذار من الغارات الجوية، وتنبيه السكان للإختباء من أي هجوم صاروخي. كما يمكنها ذلك من اعتراض صواريخ العدو في منتصف رحلتها. وقد تتسبب هذه الصواريخ إن كانت مسلحة برؤوس حربية تقليدية، في خسائر وأضرار مؤلمة، لكنها لا تستطيع أن تقرر نتيجة الحرب".[9]

الخريطة 19 مدى النيران بين يهودا والسامرة (الضفة الغربية)

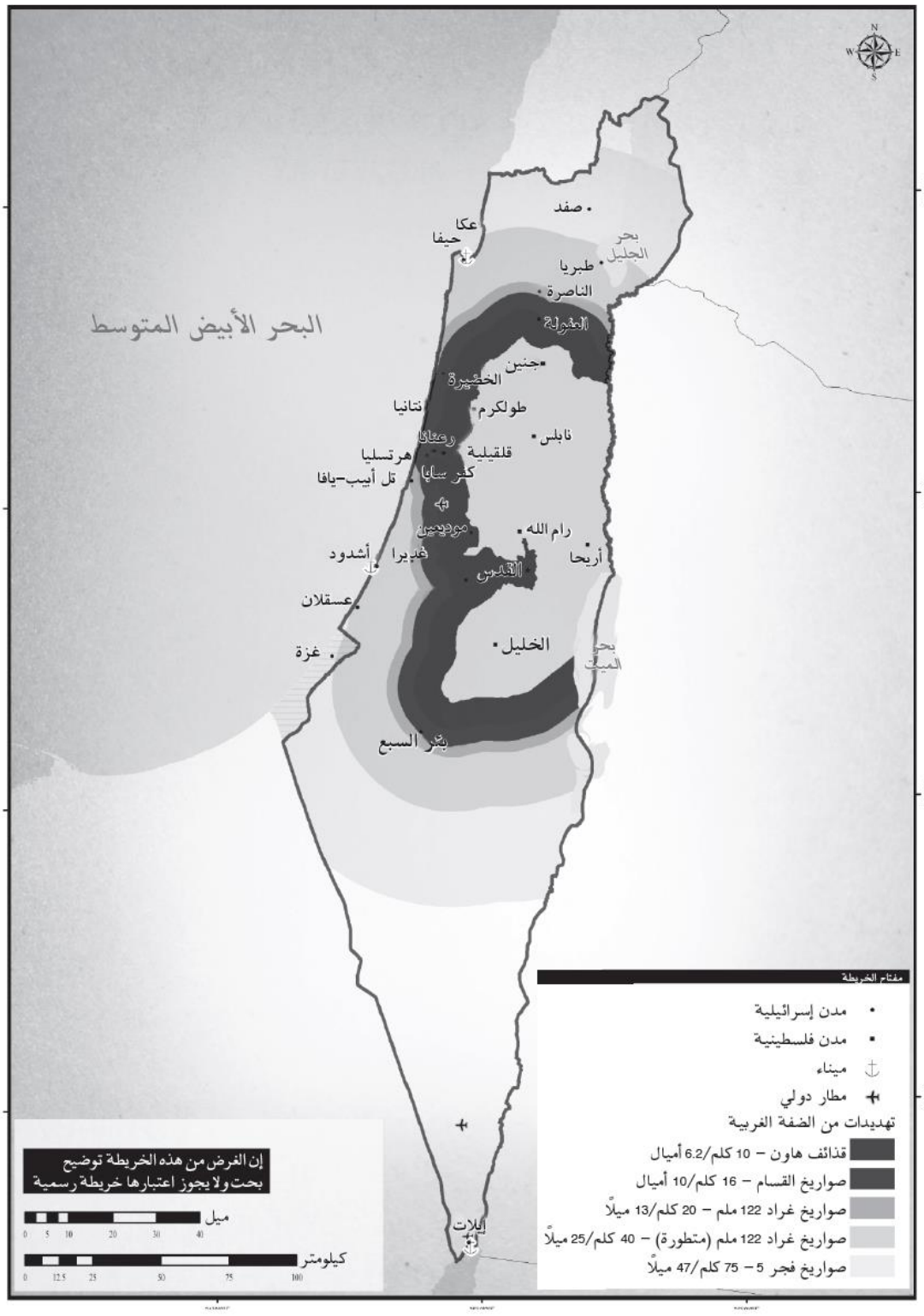

خرافة

إسرائيل «تحتل» الضفة الغربية.

واقع

اللغة مهمة في عالم السياسة، وقد ساهم الاستخدام السيء للكلمات في الصراع العربي الإسرائيلي في تشكيل انطباعات ضد إسرائيل. في مصطلح "الضفة الغربية" مثلا، فإن كلمة "الإحتلال" قد تم استغلالها من قبل من يسعون إلى تصوير إسرائيل بأنها مثال للوحشية. كما بررت كلمة الإحتلال لأنصار المقاومة وصف الإرهاب بأنه "مقاومة للاحتلال"، وكأن النساء والأطفال الذين يُقتلون على يد الانتحاريين في الحافلات ومطاعم البيتزا ومراكز التسوق مسؤولون عن معاناة الفلسطينيين.

ونظرًا للدلالة السلبية لكلمة "محتلّ"، فإن من غير المستغرب أن يسرف الناقمون على إسرائيل في استخدام هذه الكلمة أو مشتقاتها، قدر الإمكان في دعايتهم ولقاءاتهم الإعلامية. بيد أن الوصف الأدق للأراضي في يهودا والسامرة هو الأراضي "المتنازع عليها".

تعود مطالبة إسرائيل القانونية بالأرض استنادًا إلى القانون الدولي إلى وعد بلفور عام ١٩١٧، الذي اعترف بحق الشعب اليهودي في إنشاء "وطن قومي" في فلسطين. وتمت إعادة تأكيد هذه المطالبة في معاهدة سان ريمو (نيسان/أبريل ١٩٢٠)، ومعاهدة سيفر (المادة ٩٥، آب/أغسطس ١٩٢٠)، والانتداب البريطاني على فلسطين (المادة ٦، تموز/يوليو ١٩٢٢)، والمعاهدة بين بريطانيا والولايات المتحدة (كانون الأول/ديسمبر ١٩٢٥)، وميثاق الأمم المتحدة (المادة ٨٠، حزيران/يونيو ١٩٤٥).

الخريطة 20 الاتفاقيات المؤقتة بين إسرائيل – منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام 1993

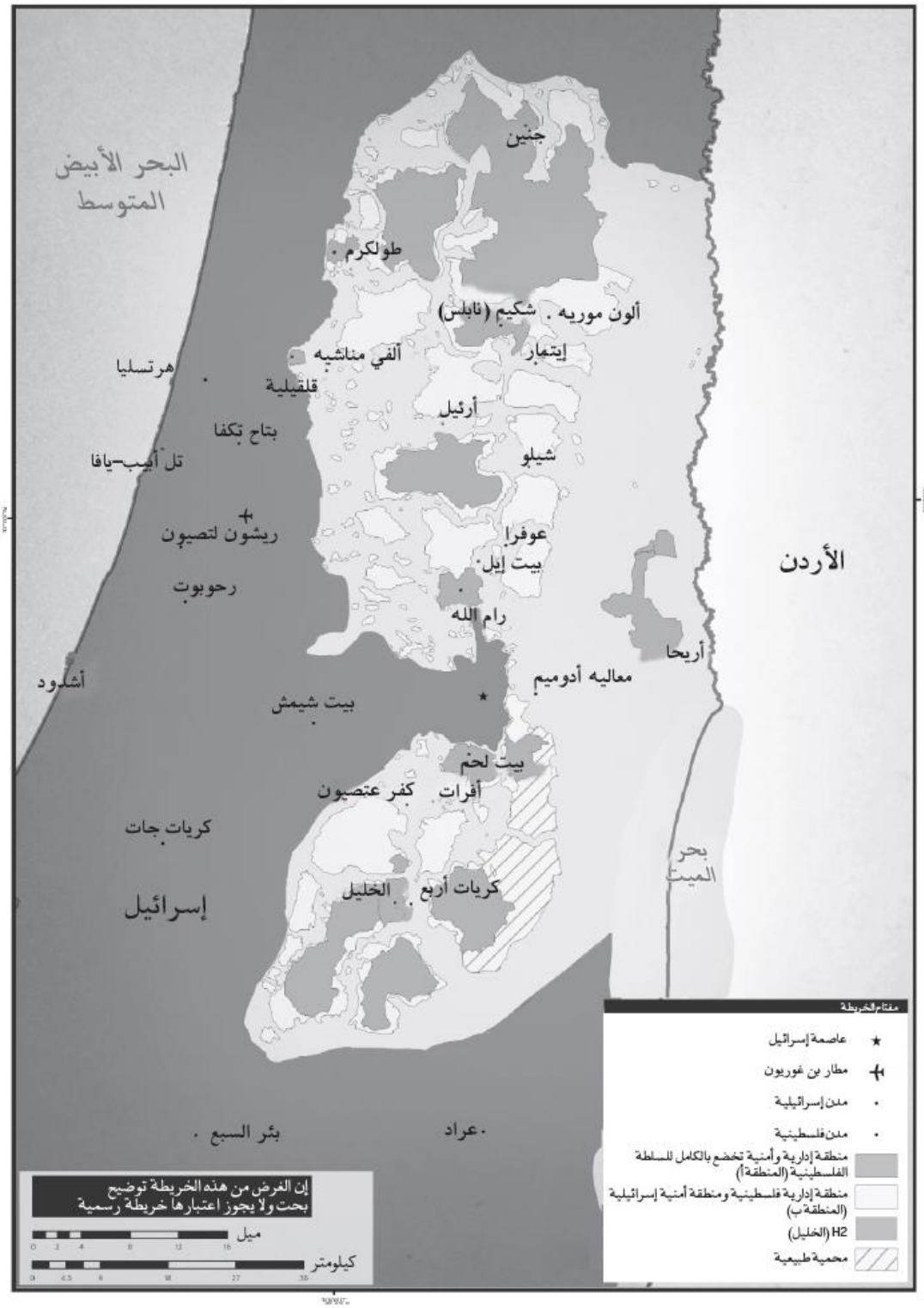

ويتجلى نفاق منتقدي إدارة إسرائيل للضفة الغربية في حقيقة أن الأراضي المتنازع عليها حول العالم لا تُوصف بأنها محتلةً من الطرف الذي يقوم بإدارتها. ويصح هذا الأمر مثلاً في المناطق المتنازع عليها بشدة في كشمير وقبرص والتيبت، والتي لا تحظى أي منها بالاهتمام والتنديد المنصب على إسرائيل.[10]

والاحتلال عادةً هو أن يسيطر طرف أجنبي على منطقة ما كانت سابقًا تحت سيادة دولة أخرى. وفي حالة الضفة الغربية، فإنها لم تكن تحت سيادة شرعية لأن الأراضي كانت محتلة من الأردن بوجه غير قانوني من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧. ولم تعترف إلا دولتان – هما بريطانيا وباكستان - بما قامت به الأردن. ولم يطالب الفلسطينيون أبدًا بإنهاء الاحتلال الأردني وإقامة دولة فلسطينية، كما لم يطالبوا أبدًا بإنهاء الاحتلال المصري لقطاع غزة.

باعتباري ابن تكساس، فتحت زيارتي الأولى إلى إسرائيل عيوني على أمور كثيرة. ففي أضيق نقطة، تفصل ثمانية أميال فقط بين البحر الأبيض المتوسط وخط الهدنة القديم: أي أقل من المسافة الممتدة من أول مطار دالاس فورت ورث إلى آخره. وحجم إسرائيل برمتها، ضمن حدود ما قبل عام ١٩٦٧، تبلغ حوالي ستة أضعاف حجم مزرعة "كينغ رانش" بالقرب من مدينة كوربوس كريستي.

- الرئيس جورج و. بوش[1]

من الضروري أيضًا التمييز بين الاستيلاء على الأراضي في حرب احتلالية وبين الاستيلاء عليها في حرب تم الدخول فيها دفاعًا عن النفس. فالدولة التي تهاجم دولة أخرى ثم تحتفظ بالأراضي التي سقطت خلال الهجوم هي دولة محتلة. لكن الدولة التي تستولي على أراضي أثناء دفاعها عن نفسها لا تندرج ضمن الفئة نفسها. وهذا هو الوضع مع إسرائيل التي أخبرت الملك حسين أنها لن تهاجم الأردن إذا لم تشارك بلاده في حرب ١٩٦٧. لكن الملك الأردني تجاهل التحذير وهاجم إسرائيل. وأثناء صد الهجوم وطرد القوات الأردنية الغازية، أصبحت إسرائيل مسيطرة على الضفة الغربية

إن قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٢٤٢ الذي رفض مطالب الدول العربية بإلزام إسرائيل بالانسحاب من جميع الأراضي التي استولت عليها عام ١٩٦٧، اعترف بأن لإسرائيل الحق في المطالبة بجزء من هذه الأراضي على الأقل لتأمين حدود جديدة يمكن الدفاع عنها.

منذ اتفاقيات أوسلو، ازدادت الأسباب التي تبرر وصف إسرائيل بالقوة المحتلة ضعفًا بعد أن نقلت إسرائيل كل السلطات المدنية تقريبًا في الضفة الغربية إلى السلطة الفلسطينية. واحتفظت إسرائيل بسلطة السيطرة على أمنها الخارجي الخاص وأمن مواطنيها، لكنّ ٩٨٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية و١٠٠٪ من الفلسطينيين في غزة، يخضعون لسلطة السلطة الفلسطينية.

والواقع أن اضطرار إسرائيل إلى الاحتفاظ بوجود عسكري في الأراضي يعود إلى عدم استعداد الفلسطينيين لإنهاء العنف ضد إسرائيل. والطريقة الوحيدة لحل النزاع على الأراضي هي أن يتفاوض الفلسطينيون على تسوية نهائية. حتى الآن، حال تعنّت قيادات السلطة الفلسطينية دون استئناف المحادثات التي توفر السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاق يضمن مستقبلاً سلميًا للإسرائيليين والفلسطينيين على حدٍّ سواء.

الخريطة 21 مدة الرحلة الجوية إلى إسرائيل

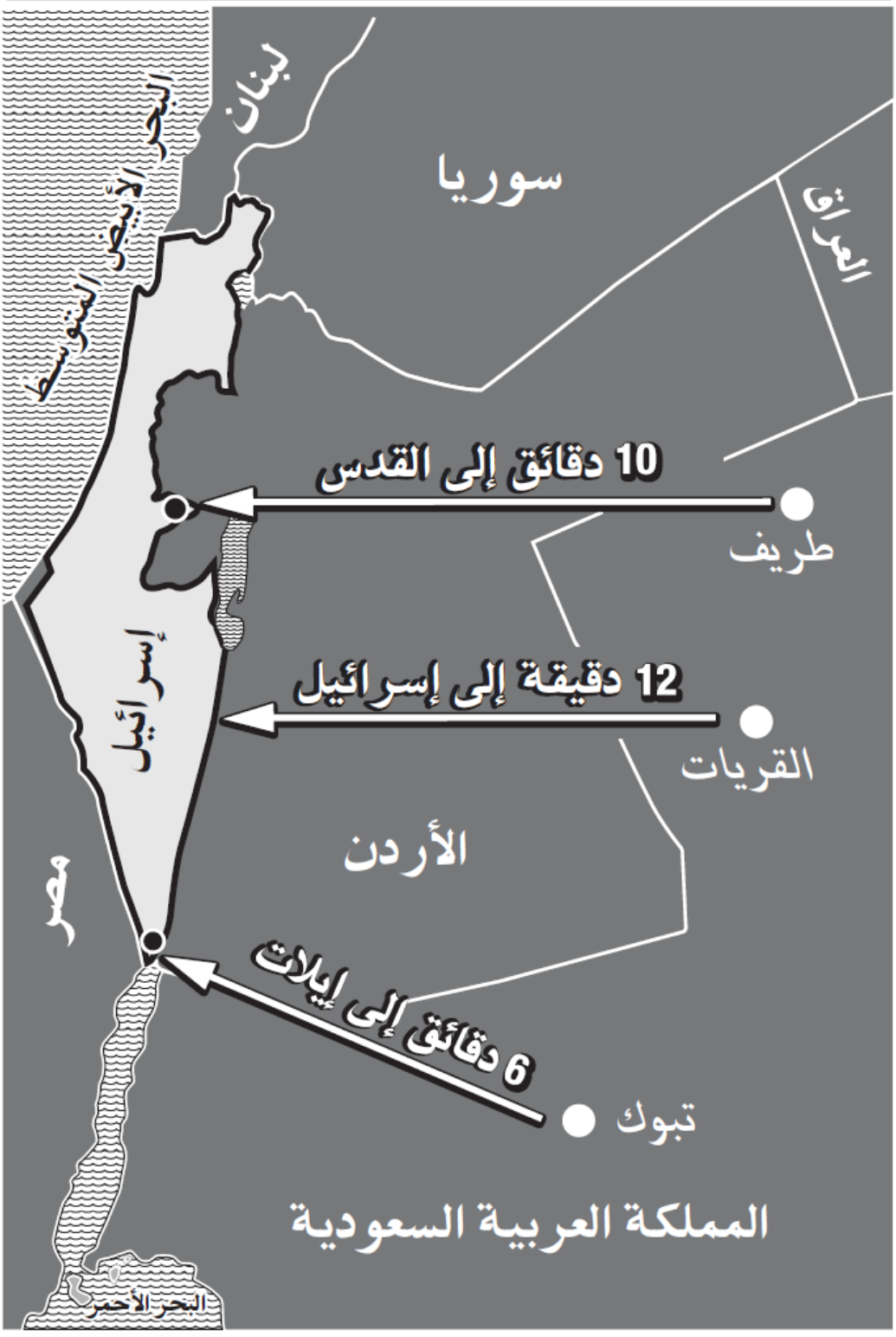

خرافة

الهدف من السياج الأمني الإسرائيلي هو إقامة حي منعزل للفلسطينيين.

واقع

لم تكن إسرائيل ترغب في بناء جدار فاصل، بل إنها رفضت بنائه لأكثر من خمسة وثلاثين عامًا. وإن كان مِن طرفٍ يُلام على بناء هذا الجدار، فإن اللوم سيطال حركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي والإرهابيون الفلسطينيون الآخرون.

ففي أعقاب حرب ١٩٦٧، لم تكن تتخلل الحدود الفاصلة بين إسرائيل والضفة الغربية أي حواجز مادية تحول دون تسلل الإرهابيين. وردًّا على عشرات التفجيرات الانتحارية والهجمات الإرهابية اليومية ضد مدنيّيها، قررت إسرائيل بناء سياج أمني بالقرب من "الخط الأخضر" (خط الهدنة لعام ١٩٤٩) لمنع الإرهابيين الفلسطينيين من عبور الحدود.

والجدير بالذكر أن بناء سياج لأغراض أمنية ليس أمرًا غير معقول أو غير عادي. فقد سبق لإسرائيل أن أقامت سياجات على طول الحدود مع لبنان وسوريا والأردن، لذلك فإن بناء حاجز لفصل إسرائيل عن السلطة الفلسطينية لم يكن حدثًا ثوريًا. فمعظم الدول تبني الأسوار لحماية حدودها، ويستخدم العديد منها الحواجز في النزاعات السياسية. ومن الأمثلة على ذلك:

- شيّدت الولايات المتحدة سورًا لمنع دخول المهاجرين المكسيكيين غير الشرعيين.
- بَنت إسبانيا سورًا لفصل جيبَي سبتة ومليلية عن المغرب بهدف الحؤول دون دخول الأشخاص من أفريقيا جنوب الصحراء إلى أوروبا.
- أقامت الهند حاجزًا طوله ٤٦٠ ميلًا في كشمير لوقف عمليات التسلل المدعومة من باكستان.
- وضعت المملكة العربية السعودية حاجزًا ممتدًا مسافة ستين ميلاً على طول منطقة حدودية غير محددة مع اليمن. كما أقامت السعودية سورًا بطول ٦٠٠ ميل تقريبًا على الحدود مع العراق.
- شيّدت تركيا حاجزًا في محافظة الإسكندرونة الجنوبية، وهي منطقة كانت موجودة سابقًا في سوريا التي تزعم أنها جزء من أراضيها.
- أقامت قبرص، برعاية الأمم المتحدة، سياجًا أمنيًا ليعزز التقسيم الفعلي للجزيرة.
- بنى البريطانيون حواجز لفصل الأحياء الكاثوليكية عن البروتستانتية في بلفاست.[11]

للمفارقة، بعد أن أدانت الأمم المتحدة السياج الإسرائيلي، أعلنت عن خطط لبناء سياجها الخاص حول مقرّها في نيويورك من أجل تعزيز الأمن.[12]

وحده السياج الأمني الإسرائيلي كان موضع إدانة من الأمم المتحدة وحكمٍ من محكمة العدل الدولية؛ وما هذا إلا مثال آخر على ازدواجية المعايير في التعامل مع إسرائيل.

ويمتد معظم السياج على طول "الخط الأخضر" تقريبًا، بل ويمر *داخل* الخط في بعض الأماكن. وفي حين اعترض رافضوا السياج على مروره خارج حدود إسرائيل ما قبل ١٩٦٧، إلا أن "الخط الأخضر" لم يكن حدودًا معترفًا بها دوليًا، إنما كان خط هدنة مؤقت بين إسرائيل والأردن ريثما يتم التفاوض على حدود نهائية. وكما أشارت المحكمة العليا الإسرائيلية في حكمها بشأن مسار هذا الحاجز، فإن بناء السياج على طول هذا الخط كان سيُعتبر بمثابة التصريح السياسي لكنه لم يكن ليحقق الغرض الأساسي من بنائه، ألا وهو منع الإرهاب.

ويتعين أن يأخذ مسار السياج في الاعتبار التضاريس والكثافة السكانية ونسبة المخاطر المتوقعة في كل منطقة. كما أن فعاليته في حماية أكبر عدد ممكن من الإسرائيليين تستلزم أن يضم بعض المستوطنات في الضفة الغربية.

ويتكون الجزء الأكبر من الحاجز من سياج من السلاسل الشبكية، مصحوب بأجهزة استشعار بعيدة المدى وتحت الأرض ومركبات جوية بدون طيار وخنادق وألغام أرضية ومسارات حراسة، في حين أنّ أقل من ٣٪ من هذا السياج (أي حوالي خمسة عشر ميلاً) مكوّن من جدار خرساني يبلغ ارتفاعه ثلاثين قدمًا وتم بناؤه في مناطق معينة لمنع القنّاصة الفلسطينيين من إطلاق النار على المركبات الإسرائيلية.

وعلى الرغم من أن إسرائيل بذلت قصارى جهدها، فقد تسبّب السياج في تعرض بعض من يسكنون قرب السياج لإصابات.. وقد نظرت المحكمة العليا الإسرائيلية في شكاوى الفلسطينيين (الذين يجوز لهم رفع الطلبات إلى المحكمة من دون أن يكونوا مواطنين إسرائيليين) وقضت بأن تحدّ الحكومة من تجاوزاتها على السكان المحليين عبر تغيير مسار السياج في منطقة قرب القدس.

فضلاً عن ذلك، فيما يشكو الفلسطينيون من أن السياج يفرض "حقائق على الأرض"، إلا أن معظم المنطقة الواقعة داخل السياج يتوقَّع أن تكون جزءًا من إسرائيل في أي اتفاق سلام.

في الوقت نفسه، فإن الإسرائيليين، يهودًا وعربًا على حدٍّ سواء، الذين يعيشون على طول الخط الأخضر، سعيدون بالسياج لأنه يسهم في منع تسلل اللصوص والمخرّبين والإرهابيين.[13]

إذا قرّر الفلسطينيون التفاوض على إنهاء الصراع، من الممكن هدم السياج أو نقله. ولكن حتى بدون تغييره بأي شكل، يمكن حاليًا من الناحية النظرية إقامة دولة فلسطينية في ٩٣٪ من الضفة الغربية (بما أن حماس تسيطر الآن على كامل قطاع غزة) إذ أخلتها إسرائيل بالكامل من دون مقايضة أي أراضٍ. وهذه نسبة قريبة جدًا من نسبة ٩٧٪ التي عرضتها إسرائيل على الفلسطينيين في كامب ديفيد عام ٢٠٠٠. بالتالي، وفي حين لا يزال يتعين حل قضايا صعبة أخرى، يقتصر الشق المتعلق بالأرض من الخلاف على التفاوض على نحو تسعين ميلًا مربعًا.

---

[1] نتانيل لورش Netanel Lorch، حرب طويلة *One Long War* (القدس: Keter، ١٩٧٦)، ص ١٠٦-١١٠.
[2] آن سيناي Anne Sinai وآلن بولاك Allen Pollack، الجمهورية العربية السورية، (نيويورك: الجمعية الأكاديمية الأمريكية للسلام في الشرق الأوسط، ١٩٧٦)، ص. ١١٧.
[3] لورش، ص. ١١١
[4] تقرير الشرق الأدنى *Near East Report* (٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)
[5] سيناي وبولاك، ص. ١٣٠ – ١٣١.
[6] جوناثان ليس Jonathan Lis، إسرائيل توافق على خطة ضخمة للجولان في محاولة لمضاعفة عدد السكان Israel Approves Mammoth Golan Heights Plan in Bid to Double Population، صحيفة هآرتس، (٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١).
[7] مذكرة إلى وزير الدفاع بتاريخ ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧، مذكورة في مقالة دوري غولد Dore Gold بعنوان "حدود لإسرائيل يمكن الدفاع عنها" Defensible Borders for Israel، مركز القدس للشؤون العامة JCPA (١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٣).
[8] أنتوني كوردسمان Anthony Cordesman، تصعيد بلا طائل: الحرب الإسرائيلية الفلسطينية - قضايا التسوية النهائية Escalating to Nowhere: The Israeli-Palestinian War—The Final Settlement Issues (العاصمة واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية CSIS، ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) ، ص. ١٥.
[9] خيارات السلام لدى إسرائيل *Israel's Options for Peace*، (تل أبيب: مركز جافي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٩)، ص. ١٧١-١٧٢.
[10] دوغلاس موراي Douglas Murray، "الأراضي المحتلة": ماذا عن قبرص وكشمير والتيبت؟ Occupied Territories': What about Cyprus, Kashmir, Tibet?، معهد غايتستون Gatestone Institute (٢٣ تموز/يوليو ٢٠١٣).
[11] بن ثاين Ben Thein، هل الحاجز الأمني الإسرائيلي فريد من نوعه؟ Is Israel's Security Barrier Unique?، مجلة الشرق الأوسط الربع سنوية (خريف ٢٠٠٤)، ص. ٢٥-٣٢.
[12] الأمم المتحدة (٦ أيار/مايو ٢٠٠٤).
[13] يئير إتينجر Yair Ettinger، سياج الطريق السريع يحفز النمو في وادي عارة Highway, Fence Spur Growth in Wadi Ara، صحيفة هآرتز (١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٤).

الفصل ٨

إسرائيل ولبنان

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تشكّل أي تهديد لإسرائيل عام ١٩٨٢ حين هاجمت إسرائيل لبنان.

تتحمل إسرائيل المسؤولية عن مجزرة اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا.

شنّت إسرائيل حربًا ثانية على لبنان من دون أي استفزاز.

استهدفت القوات الإسرائيلية المدنيين عمدًا خلال الحرب التي أثارها حزب الله.

غطّت وسائل الإعلام حرب لبنان الثانية بشكل عادل ودقيق.

لم يعد لبنان يشكل تهديدًا لإسرائيل.

خرافة

لم تكن منظمة التحرير الفلسطينية تشكل أي تهديد لإسرائيل عام ١٩٨٢ حين هاجمت إسرائيل لبنان.

واقع

انتهكت منظمة التحرير الفلسطينية مرارًا وتكرارًا اتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في تموز/يوليو ١٩٨١. فعلى مدى الأشهر الإحدى عشرة التي تلت الاتفاق، نفّذت المنظمة ٢٧٠ عملاً إرهابيًا في إسرائيل والضفة الغربية وغزة وعلى طول الحدود اللبنانية والأردنية. وقد لقي ٢٩ إسرائيليًا حتفهم وأصيب أكثر من ثلاثمئة في تلك الهجمات.[1] وبسبب وتيرة الهجمات، أُجبر آلاف السكان في الجليل على الفرار من منازلهم أو قضاء فترات طويلة في الملاجئ.

وكانت قوةٌ يتراوح عددها بين خمسة عشر وثمانية عشر ألف عنصر من منظمة التحرير الفلسطينية منتشرة في عشرات المواقع في لبنان. وكان ما بين خمسة إلى ستة آلاف منهم من المرتزقة الأجانب القادمين من بلدان كليبيا والعراق والهند وسريلانكا وتشاد وموزمبيق.[2] وكانت منظمة التحرير الفلسطينية تملك ترسانة من مدافع الهاون وصواريخ الكاتيوشا وشبكة واسعة مضادة للطائرات.[3] فضلاً عن ذلك، أحضرت سوريا صواريخ أرض-جو إلى لبنان، وهذا ما شكّل خطرًا جديدًا على إسرائيل.

لم تتمكّن الضربات الإسرائيلية وغارات المغاوير من وقف تنامي جيش منظمة التحرير الفلسطينية. ولم تكن إسرائيل مستعدة للانتظار حتى يشنّ الإرهابيون المزيد من الهجمات القاتلة ضد سكانها المدنيين قبل أن تتحرك. أما الحدث الذي كان بمثابة القشة التي قصمت ظهر البعير فهو ما وقع يوم ٣ حزيران/يونيو ١٩٨٢ خارج البلاد، حين أطلق قاتلٌ من فصيل أبو نضال التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية النار على سفير إسرائيل في لندن، شلومو أرغوف، وأصابه بجروح خطيرة. إزاء هذه الحادثة، شنّت إسرائيل هجومًا على مواقع منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان يومَي الرابع والخامس من حزيران/يونيو، وردّت منظمة التحرير بقصف مدفعي هائل ووابل من قذائف الهاون على السكان الإسرائيليين في الجليل فأصبح التهديد المحدق بشمال إسرائيل لا يطاق، وأطلق جيش الدفاع الإسرائيلي عملية "السلام من أجل الجليل" في السادس من حزيران/يونيو لطرد الإرهابيين.

وقد دافع وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر عن العملية الإسرائيلية قائلاً: "لا يمكن لأي دولة سيادية أن تتساهل إلى ما لا نهاية مع قوة عسكرية تتنامى على طول حدودها وتهدف إلى تدميرها وتحقيق أهدافها من خلال عمليات قصف وغارات دورية".[4]

خرافة

تتحمل إسرائيل المسؤولية عن مجزرة اللاجئين الفلسطينيين في صبرا وشاتيلا.

واقع

تتحمل ميليشيا الكتائب المسيحية اللبنانية المسؤولية عن المذابح التي وقعت في مخيّمَي اللاجئين في بيروت يومَي ١٦ و١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢. لقد سمحت القوات الإسرائيلية للكتائب بدخول صبرا وشاتيلا من أجل اجتثاث الخلايا الإرهابية التي كان يُعتقد أنها موجودة هناك. وكان عدد الفلسطينيين المسلحين في المخيمَين يقدَّر بنحو مئتي مسلّح.[5]

عندما أمر الجنود الإسرائيليون الكتائب بالخروج، وجدوا مئات القتلى (قدّرت الشرطة اللبنانية العدد بـ ٤٦٠ قتيلاً في حين قدّرت المخابرات الإسرائيلية الأعداد بنحو ٧٠٠ إلى ٨٠٠ شخص). وبحسب الرواية اللبنانية، تضمّن القتلى ٣٥ امرأة وطفلاً، أما الباقون فكانوا رجالاً فلسطينيين ولبنانيين وباكستانيين وإيرانيين وسوريين وجزائريين.[6] وقد تمت عمليات القتل انتقامًا لاغتيال الرئيس اللبناني بشير الجميل وخمسة وعشرين من أتباعه في هجوم تفجيري في وقت سابق من ذلك الأسبوع.[7]

لقد سمحت إسرائيل للكتائب بدخول المخيمات ضمن خطة لنقل السلطة إلى اللبنانيين، وقد قبلت تحمل المسؤولية عن هذا القرار. إذ خلصت لجنة كاهان للتحقيق، التي شكلتها الحكومة الإسرائيلية ردًا على موجة الغضب والحزن الشعبية، أن إسرائيل مسؤولة بشكل غير مباشر لأنها لم تتحسب لاحتمال ارتكاب الكتائب أعمال عنف. بعد ذلك، استقال وزير الدفاع أرييل شارون، ولم يتم تمديد ولاية رئيس هيئة أركان الجيش الجنرال رفائيل إيتان.

وصرّح وزير الخارجية السابق هنري كيسنجر أن لجنة كاهان "هي إنجاز عظيم للديمقراطية الإسرائيلية... هناك القليل من الحكومات في العالم التي يمكن تخيّل إجرائها مثل هذا التحقيق العلني في مثل هذه الحادثة العصيبة والمخزية.[8]

للمفارقة، بينما احتج ثلاثمئة ألف إسرائيلي على عمليات القتل، لم يتفاعل العالم العربي مع الحادثة أو أن ردود أفعالهم كانت ضعيفة. وخارج الشرق الأوسط، اندلعت موجة احتجاجات دولية كبيرة ضد إسرائيل على المذابح، أما الكتائب التي ارتكبت الجريمة فلم تطالهم لعنات الغاضبين.

في المقابل، لم ترتفع سوى بعض الأصوات بالتنديد في أيار/مايو ١٩٨٥ حين هاجم عناصر الميليشيات المسلمة مخيّمَي شاتيلا وبرج البراجنة للاجئين الفلسطينيين. وقد قُتل آنذاك ٦٣٥ وجُرح ٢٥٠٠ بحسب مسؤولين في الأمم المتحدة. وخلال معركة استمرت عامين بين ميليشيا حركة أمل الشيعية المدعومة من سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية، سقط أكثر من ألفي قتيل بحسب التقارير، من بينهم العديد من المدنيين. لم يحتج أحد في ذلك الحين ضد منظمة التحرير الفلسطينية أو السوريين وحلفائهم على المذبحة. وحتى الرد الدولي كان خافتًا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠ حين اجتاحت القوات السورية المناطق اللبنانية التي كانت تحت سيطرة المسيحيين. وفي الاشتباك الذي دام ثماني ساعات، قُتل ما لا يقل عن ٧٥٠ مسيحيًا - وقد كانت تلك أسوأ معركة خلال الحرب الأهلية اللبنانية.[9] وتضاف عمليات القتل هذه إلى ما يُقدَّر بخمسة وتسعين ألف أخرى وقعت بين عام ١٩٧٥ و١٩٨٢.[10]

هدفنا هو تحرير فلسطين ضمن حدود ١٩٤٨... يمكن [لليهود] العودة إلى ألمانيا أو من حيثما جاءوا.

- الناطق باسم حزب الله حسن عز الدين[1]

الخريطة 22 الحرب الثانية في لبنان

خرافة

شنّت إسرائيل حربًا ثانية في لبنان بدون أي استفزاز.

واقع

مع أن هذه الحرب بالذات بدأت رسميًا في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، إلا أن جذورها تعود إلى السنوات الأربع والعشرين التي سبقتها وصولاً إلى بداية الحرب الأولى في لبنان. بعد عملية السلام من أجل الجليل عام ١٩٨٢، التي سعى خلالها جيش الدفاع الإسرائيلي إلى طرد منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان، أرسلت إيران المقاتلين للمساعدة على إنشاء حركة إسلامية ثورية، أطلق عليها اسم حزب الله. ومع استمرار الوجود الإسرائيلي في لبنان، استقطب حزب الله دعم الموجودين في جنوب البلاد الذين أرادوا انسحاب إسرائيل، وتطورت بنيته التنظيمية والعسكرية بفضل التمويل الإيراني والسوري.

بسبب هجمات حزب الله ضد الجيش الإسرائيلي، أُجبرت إسرائيل في نهاية المطاف على إجلاء قواتها من المنطقة العازلة التي أنشأتها في جنوب لبنان. وفي ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٠، أنهت إسرائيل وجودها العسكري في البلاد بعد ١٨ عامًا بالتعاون مع الأمم المتحدة وبالتماشي مع الالتزامات المنصوص عليها في قرار مجلس الأمن ٤٢٥.

الخريطة 23 الحدود الإسرائيلية مع لبنان (عام 2000)

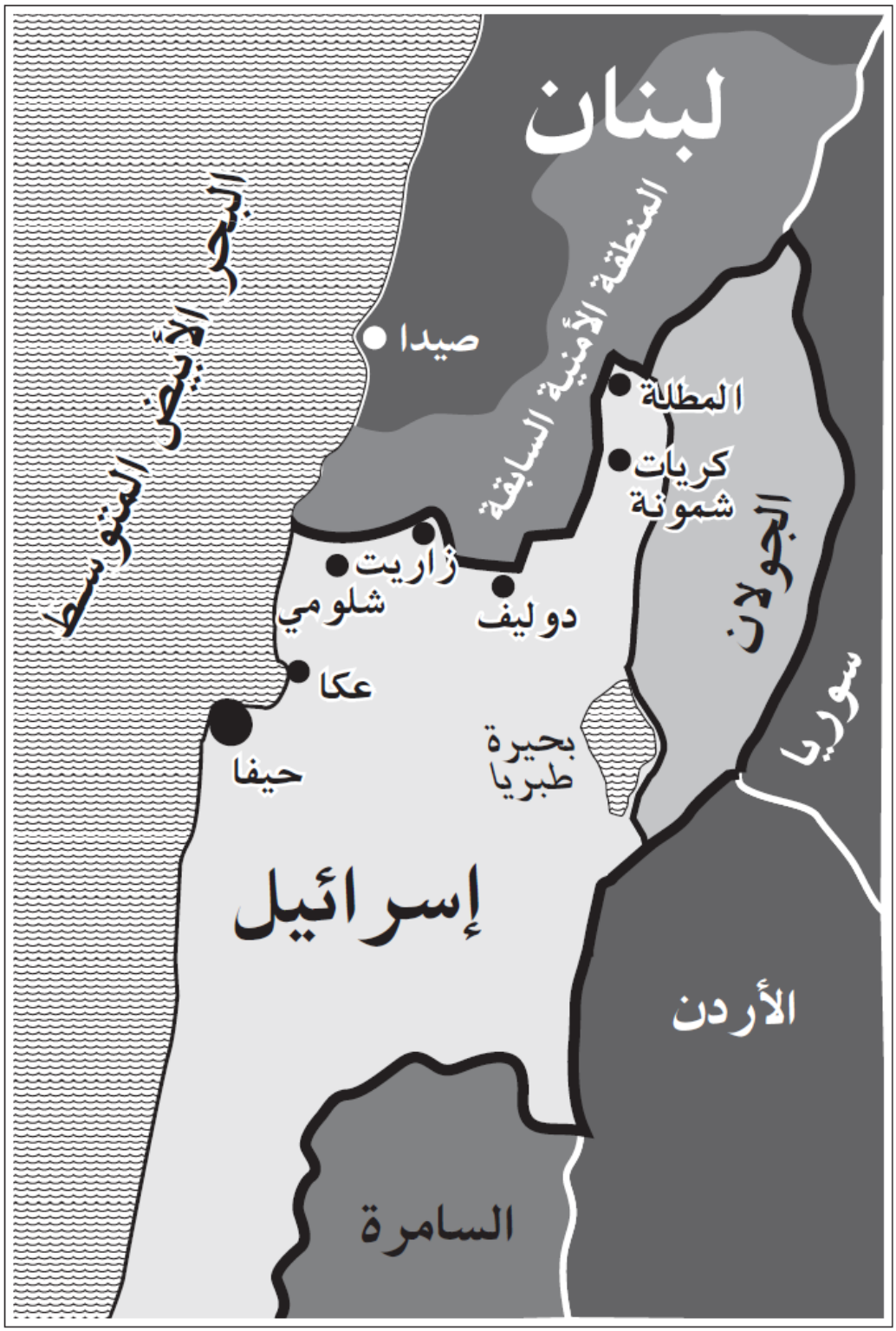

استخدم حزب الله انسحاب إسرائيل كدليل على النصر، واستولى بعد ذلك على جنوب لبنان وأنشأ "دولة داخل دولة" وكدّس آلاف الأطنان من الأسلحة وعزز وجوده في المناطق المدنية عبر شبكة من المخابئ والقواعد المحصنة.

بعد ذلك، شن حزب الله العديد من الهجمات عبر الحدود، محاولاً اختطاف أو قتل جنود إسرائيليين. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، بعد أشهر فقط على انسحاب إسرائيل من لبنان، اختطف إرهابيو حزب الله وقتلوا ثلاثة جنود إسرائيليين – هم بيني أفراهام وعمر سواد وعدي أفيتان – واحتجزوا الجثث قرابة الأربع سنوات قبل إعادتها إلى إسرائيل في صفقة تبادل أسرى.[11] وبين عامَي ٢٠٠٠ و٢٠٠٦، شن حزب الله العديد من الهجمات على شمال إسرائيل وقد أسفرت عن مقتل مدنيين وعسكريين على حدٍّ سواء.

في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، هاجم حزب الله دورية تابعة للجيش الإسرائيلي، وقتل الإرهابيون ثلاثة جنود وأصابوا ثلاثة آخرين بجروح خطيرة، واختطفوا اثنين – هما إلداد ريغف وإيهود غولدفاسر. حينذاك، أرسل الجيش الإسرائيلي دبابة ميركافا عبر الحدود لملاحقة المقاتلين، فانفجر فيها لغم أرضي وأودى بحياة الجنود الأربعة الذين كانوا على متنها. وفي وقت لاحق، قُتل جندي آخر خلال عملية إنقاذ لاستعادة جثث طاقم الدبابة.

ردّت إسرائيل بغارات جوية ومدفعية على أهداف تابعة لحزب الله والجيش اللبناني. فأطلق حزب الله وابلاً من القذائف الصاروخية على شمال إسرائيل، وصل بعضها جنوبًا حتى حيفا. وكان الوضع ليكون أسوأ لو لم يدمّر سلاح الجو الإسرائيلي صواريخ حزب الله البعيدة المدى الأكثر تطورًا في خلال ساعات الحرب الأولى.

قرّر رئيس الوزراء إيهود أولمرت شن هجوم بري في ٢٢ تموز/ يوليو تحت مسمى "عملية تغيير الاتجاه". بحلول ٢٥ تموز/يوليو، لقي خمسة عشر مدنيًا إسرائيليًا مصرعهم بصواريخ حزب الله، من بينهم العديد من عرب إسرائيل، كما أصيب العشرات غيرهم.

انتهى القتال في ١٤ آب/أغسطس بتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار بوساطة الأمم المتحدة، وانتهت الحرب رسميًا حين رفعت إسرائيل حصارها البحري عن لبنان في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

بعد أربعة وثلاثين يومًا من القتال، فقدت إسرائيل ١٢١ جنديًا، من بينهم الجنديّان المخطوفان، بالإضافة إلى ٦٠٠ مصاب. كما قُتل أربعة وأربعون مدنيًا وأصيب نحو ١٥٠٠ آخرين. على الرغم من تفاوت التقديرات، تدعي إسرائيل أنها قتلت أكثر من خمسمائة عنصر من مقاتلي حزب الله. كما قُتل أكثر من ١١٠٠ مدني لبناني، أغلبهم بسبب استخدام حزب الله لهم كدروع بشرية.

في الوقت نفسه، أطلق الإرهابيون ما لا يقل عن خمسة وأربعين صاروخًا على إسرائيل، وأُجبر آلاف الإسرائيليين على العيش في الملاجئ لأكثر من شهر، بينما اضطر عشرات الآلاف غيرهم إلى الانتقال إلى أماكن بعيدة عن نطاق الصواريخ. كما هرب مئات الآلاف من المدنيين اللبنانيين من القتال الذي خلّف أضرارًا بمليارات الدولارات على جانبَي الحدود.[12]

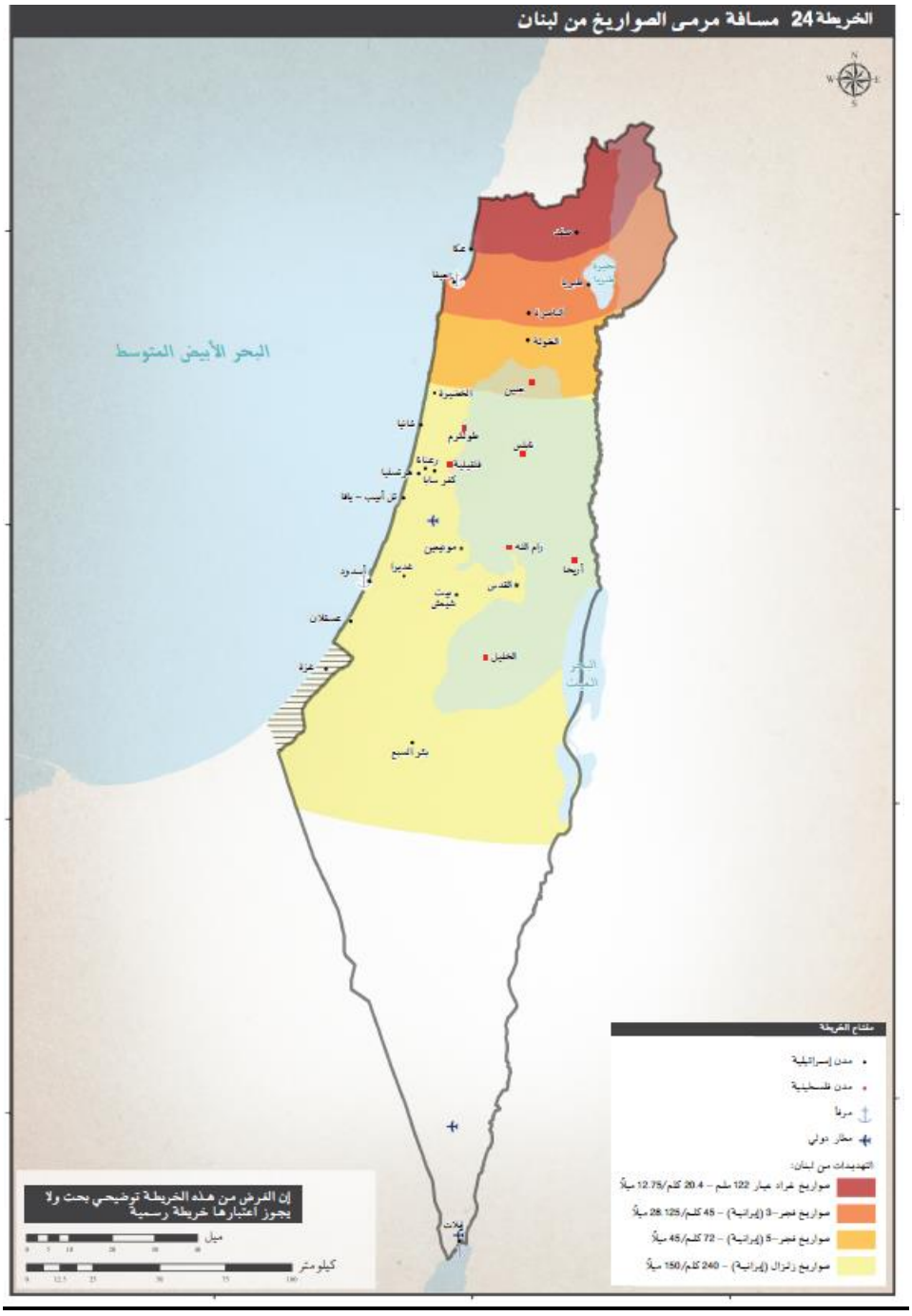

خرافة

استهدفت القوات الإسرائيلية المدنيين عمدًا خلال الحرب التي أثارها حزب الله.

واقع

طوال الحرب التي بدأها حزب الله في ١٢ تموز/يوليو ٢٠٠٦، تعاملت وسائل الإعلام مع أعداد الضحايا المقدمة من المسؤولين اللبنانيين باعتبارها حقيقية، بدون أن تبذل أي جهد واضح للتحقق منها. وكانت عندما تذكر عدد القتلى في صفوف إرهابيي حزب

الله، دائمًا ما كان الخبر يبدأ بعبارة من قبيل "تقول إسرائيل" أو "تزعم إسرائيل". غير أن الأدلة تشير إلى أن نصف الضحايا أو أكثر لم يكونوا على الأرجح مدنيين أبرياء بل كانوا مقاتلين من حزب الله.

بحسب الهيئة العليا للإغاثة في لبنان، بلغ إجمالي عدد اللبنانيين الذين قضوا في الحرب ١١٩١ شخصًا.[13] ولم تميّز هذه الأرقام بين مدنيين وإرهابيين، بل تجاهلت عادةً التقارير الصحفية حقيقة أن من مصلحة حزب الله والحكومة اللبنانية المبالغة في عدد الضحايا المدنيين لتشويه صورة إسرائيل وتعزيز مزاعمهما بأن الهجمات الإسرائيلية كانت غير متناسبة وعشوائية. في الوقت نفسه، عمل حزب الله على التكتم عن أعداد ضحاياه من أجل تعزيز هيبته ونشر مزاعم دعائية عن الضرر الذي ألحقه بإسرائيل بدون أن يتكبد هو نفسه خسائر كبيرة.

في المقابل، أصدرت منظمة هيومن رايتس ووتش تقريرًا اتّهم إسرائيل بشن هجمات عشوائية ضد المدنيين في لبنان.[14] ولم يستند كل ما ورد في التقرير إلى معلومات تم تحصيلها من قبل المنظمة بشكل مباشر. وقد لفت المحلل جوشوا مورافشيك في هذا السياق إلى "عدم وجود طريقة يعوَّل عليها لكي تقيّم المنظمة من خلالها صحة ما أورده "الشهود"، الذين ينحدر الكثير منهم من مناطق يتعاطف فيها السكان مع حزب الله أو يخشون بطشه.[15]

ولا تملك المنظمة أي دليل على الاتهام السفيه بأن قتل المدنيين قد تم "عمدًا". بل على العكس، هناك قدرٌ كبير من الأدلة التي تبين الجهود التي بذلتها إسرائيل من أجل تجنب إيذاء الأشخاص غير المقاتلين، مثل إلقاء المنشاير لتنبيه المدنيين إلى ضرورة إخلاء المواقع قبل استهدافها، وتركيز الهجمات بشكل دقيق على المباني في الأحياء التي كان من السهل قصفها بالكامل (أو ما يعرف بالقصف البساطي)، ناهيك عن التقارير عن طيارين إسرائيليين وآخرين امتنعوا عن إطلاق النار بسبب وجود مدنيين في المناطق المستهدفة.

وكلّ مَن شاهد التلفاز رأى صور الصواريخ وهي تُطلق من مناطق مدنية، وصور الأسلحة والمسلّحين في أحياء كان يفترض أن تكون مسالمة. كما أن الكثير من الشهود أخبروا المراسلين الصحفيين عن مخابئ أسلحة في المساجد وعن مقاتلين كانوا يستخدمون قوات الأمم المتحدة كدروع.[16]

ولم تر هيومن رايتس ووتش أي غضاضة في تصديق أقوال اللبنانيين الذين قابلتهم، لكنها رفضت تصديق الأدلة التي قدمتها إسرائيل، كالأسلحة التي تمت مصادرتها في المعارك داخل المناطق المدنية أو مقاطع الفيديو التي تُظهر نشر وإطلاق الصواريخ من المناطق التي تعرّضت للهجوم.

إن الادعاءات الزائفة التي قدمتها هيومن رايتس ووتش، وكذلك الادعاءات المماثلة التي نشرتها منظمة العفو الدولية، قد تم تفنديها في تقرير صدر في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ عن مركز الاستخبارات والإرهاب في المركز الإسرائيلي للدراسات الخاصة. وقد قدم هذا التقرير كمًّا وافرًا من الوثائق والأدلة التصويرية على "نمط حزب الله الثابت في تعمّد وضع مقاتليه وأسلحته بين المدنيين". وأظهر أيضًا أن حزب الله كان "يعلم جيدًا الخسائر المدنية التي ستنجم" عن هذا العمل.[17]

غير أن الحقيقة ظهرت في النهاية، مع أنه تم تجاهلها إلى حدٍّ كبير. فقد جاء مثلاً في صحيفة ديلي تلغراف:

يقدّر المسؤولون اللبنانيون مقتل ما يصل إلى ٥٠٠ مقاتل في الأسابيع الثلاثة الماضية للحرب مع إسرائيل، وإصابة ١٥٠٠ آخرين. كما كشف مسؤولون لبنانيون أن العديد من جرحى حزب الله كانوا يتلقون العلاج في مستشفيات سوريا من أجل إخفاء العدد الحقيقي للضحايا. وقال مسؤول أمني رفيع إن "حزب الله يحرص على التكتم عن خسائره للترويج بأنه يكسب حربه". قد يتوصل الناس إلى استنتاجات متابينة جدًا إذا ما عرفوا العدد الحقيقي لضحايا حزب الله".[18]

واقتبست صحيفة الكويت تايمز تقريرًا جاء فيه إن حزب الله "دفن أكثر من ٧٠٠ مقاتل حتى الآن، وثمة الكثير غيرهم".[19] وقال الخبير العسكري جون كيغان إن خسائر حزب الله ربما وصلت إلى ١٠٠٠ شخص من أصل ٥٠٠٠.[20]

لقد قُتل مدنيون بشكل مأساوي، وفي الأغلب لأنهم كانوا يُستخدمون كدروع بشرية. بكل تأكيد، كل هذه الخسائر ما كانت لتقع في المقام الأول لو لم يهاجم حزب الله إسرائيل ويخطف ويقتل جنودها.

خرافة

غطّت وسائل الإعلام حرب لبنان الثانية بشكل عادل ودقيق.

واقع

عبّر المراسلون المعنيون بتغطية الحرب من لبنان بشكل فاضح عن انحيازاتهم الشخصية التي يبدو أنهم استمدوها بسبب عيشهم هناك وهو ما جعلهم يشعرون بالتعاطف مع الناس. لكن الأمر الأكثر خطورة هو أن بعض أولئك المراسلين سمحوا بأن يتم استغلالهم من قبل حزب الله. ففي حرب لبنان الأولى، هددت منظمة التحرير الفلسطينية المراسلين وكافأت أصحاب التغطيات المتحيزة بالسماح لهم بالوصول إلى مواقع الأحداث. وقد تعلّم حزب الله من تلك التجربة واستطاع التأثير على قدر كبير ممّا يمكن أن يراه وينقله الصحافيون.

على سبيل المثال، نُقل نيك روبرتسون من شبكة سي إن إن إلى منطقة في بيروت وقيل له إن الدمار الذي طال المباني هناك ناجم عن ضربات جوية إسرائيلية استهدفت أهداف مدنية. أعاد روبرتسون تكرار هذا الادعاء باعتباره حقيقة فعلية. لم يكن بإمكان روبرتسون معرفة ما كان بداخل تلك المباني، ما إذا كانت ورشة لتصنيع الصواريخ، أو مخبأ لصواريخ كاتيوشا، أو منزلاً لقيادي في حزب الله، أو مركز قيادة. في الواقع، هو لم يكن يعلم إذا ما كانت إسرائيل مسؤولة عن الدمار الذي رآه أم لا.

وبالفعل، أقرّ روبرتسون لاحقًا بأن تقريره تأثّر بمرشد حزب الله الذي كان يرافقه. واعترف بأنه قيل له ما يجب أن يصوّره وأين. "لقد حددوا الأماكن التي ذهبنا إليها، وبالتأكيد لم يكن لدينا الوقت لدخول المنازل أو رفع الأنقاض لمعرفة ما كان تحتها".

كما قال روبرتسون إن حزب الله يسيطر على جنوب بيروت. "لا يمكنك دخول المنطقة من دون إذنه. لم نملك الوقت الكافي لمعرفة ما إذا كان هناك شخص ما مثلاً يعمل سائق سيارة أجرة في النهار ومقاتلاً لدى حزب الله في الليل". وبخلاف ما قاله روبرتسون على الهواء خلال تقاريره الموجَّهة، فقد صرّح لبرنامج "مصادر موثوقة" الذي تبثه شبكة سي إن إن بأن: "ما من شك في أن القنابل هناك تضرب منشآت تابعة لحزب الله".[21]

فضلاً عن ذلك، قال أندرسون كوبر، وهو زميل روبرتسون في سي إن إن، إن التنظيم كان "يختلق الأمور"، وذكر للتدليل على ذلك بأنه خلال الجولةً التي أُعدت له، طلب حزب الله من بعض سيارات الإسعاف الاصطفاف وتشغيل صفارات الإنذار، ثم انطلقت كما لو أنها بصدد اسعاف جرحى من المدنيين بينما كانت في الواقع تسير ببساطة ذهابًا وإيابًا. وقال كوبر: "إنها خطوة دعائية منسّقة وليست خفيةً البتة".[22]

كذلك، أوضح كريستوفر ألبريتون، الكاتب المساهم في مجلة تايم، أن المراسلين فهموا قواعد اللعبة. "في الجنوب، على طول خط الساحل، يطلق حزب الله صواريخ كاتيوشا، لكنني أكره أن أقول الكثير عنهم. فحزب الله يملك نسخة عن جواز سفر كل صحافي، وقد سبق له أن ضايق عددًا منا وهدّد أحدنا".[23]

ولعل أشنع تهمة في هذه الحرب صدرت عن مراسل واشنطن بوست، توماس ريكس، الذي زعم، دون أن يكون مكرها بأي حال من الأحول وبدون أي دليل على الإطلاق، أن إسرائيل تعمّدت عدم المساس بقاذفات الصواريخ التابعة لحزب الله لأن سقوط قتلى في أوساط المدنيين الإسرائيليين سيساعد إسرائيل في حرب العلاقات العامة.[24]

وتضررت سمعة إسرائيل أيضًا نتيجة التلميحات إلى أنها استهدفت مناطق مسيحية لبنانية، بما يوحي بأن إسرائيل تقتل المسيحيين الأبرياء بدلاً من حصر هجماتها ضد المسلمين الشيعة التابعين لحزب الله. فقد نقلت مثلاً سي إن إن خبرًا عن ضربة إسرائيلية "على أطراف المنطقة الشرقية ذات الغالبية المسيحية في المدينة" أسفرت عن مقتل عشرة أشخاص. لكن التقرير يذكر في فقرته التالية أن إسرائيل ضربت "مبنى بالقرب من مسجد".[25]

تتمتع الصور بقدرة خاصة على التأثير، ولكنها قادرة أيضًا على التضليل كما يمكنها أن تكون غير حقيقية على الإطلاق. فعلى سبيل المثال، قد تبين أن صورة الطفل وهو يُسحب من تحت الأنقاض في قانا، التي ظهرت على الصفحات الأولى للصحف حول العالم، كانت مزيفة.[26] كما تم اكتشاف أمر أحد المصورين المتورطين، ويدعى عدنان الحاج الذي تلاعب بصورتين على الأقل، حيث زاد في إحداهما نسبة سواد الدخان المتصاعد من مباني بيروت التي قصفتها إسرائيل، كما أظهر طائرة إسرائيلية وهي تطلق ثلاث قنابل ضوئية بدلاً من واحدة. واعترفت وكالة رويترز بأن الصور مزورة وأوقفت المصور عن العمل وأزالت جميع صوره من قاعدة بياناتها.[27]

علاوةً على ذلك، بالغ المراسلون في لبنان في وصف حجم الدمار في بيروت وأماكن أخرى من خلال إظهار لقطات تم تصويرها عن قرب للمباني التي تعرضت للقصف في الضربات الجوية الإسرائيلية وإعادة بثّ الصور نفسها بشكل متكرر. وقد أشار مراسل صنداي تلغراف السابق توم غروس: "قد تحسب أن بيروت بدأت تشبه دريسدن وهامبورغ في أعقاب الغارات الجوية في الحرب العالمية الثانية". لكنه يقول أيضًا: "عند إلقاء نظرة عن كثب على صور الأقمار الاصطناعية الجوية للمناطق التي استهدفتها إسرائيل في بيروت، يتبين أن القصف قد طال مبانٍ محددة تضم مراكز قيادية لحزب الله في ضاحية بيروت الجنوبية. أما معظم الأجزاء المتبقية من بيروت، باستثناء المواقع الاستراتيجية كمدارج المطار المستخدمة لنقل أسلحة حزب الله من لبنان وإليه، فلم يتم المساس بها".[28]

في حين تصدّرت الضربة الإسرائيلية التي قتلت مراقبي الأمم المتحدة عناوين الصحف، لم تحظ التقارير التي أفادت بأن حزب الله كان يحتمي بمواقع الأمم المتحدة بأي اهتمام يذكر. على سبيل المثال، صرّح جندي كندي في اليونيفيل أن فريقه كان قادرًا على مراقبة "معظم المواقع الثابتة لحزب الله داخل قاعدة دورياتنا وحولها"، وأشار إلى أن الذخائر الإسرائيلية التي سقطت بالقرب من القاعدة لم تكن نتيجة استهداف متعمد، "بقدر ما كان لضرورات تكتيكية".[29]

على مر السنوات، أدرك مروّجو البروباغندا العرب أن الصراخ بكلمة "مذبحة" هو من أكثر الأساليب فعالية لجذب انتباه وسائل الإعلام متى ما كان هناك إسرائيليون في المكان. وفي ٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦ مثلاً، كرّرت المحطات الإخبارية ادعاء رئيس الوزراء اللبناني فؤاد السنيورة بأن إسرائيل ارتكبت "مجزرة" بقتل أربعين شخصًا في غارة جوية على قرية الحولة، مع أن شخصًا واحدًا قُتل في الحقيقة.[30]

في ما يلي بعض الحقائق التي أغفلتها وسائل الإعلام خلال الحرب:

- عاش مليونا إسرائيلي تحت تهديد الصواريخ، من بينهم نحو سبعمائة ألف عربي إسرائيلي.
- تم تهجير أكثر من ثلاثمائة ألف إسرائيلي من منازلهم.
- عاش ١٥٪ من مجمل سكان إسرائيل في الملاجئ.
- تضرر قرابة ٥٥٠٠ منزل من جرّاء صواريخ حزب الله.
- تضرر قطاع السياحة الإسرائيلي بشكل كبير.
- طال القصف بلدات تضم مواقع مهمة للديانات الرئيسية الثلاث، من ضمنها طبريا والناصرة وصفد.
- دمرّت الحرائق التي أشعلتها الصواريخ ١٦٥٠٠ فدان من الغابات والمراعي في إسرائيل.

ليس من السهل بتاتًا تغطية الحروب، فكل طرف في الصراع يريد إثبات صحة قضيته عبر وسائل الإعلام. لكن الصحافي المسؤول يبذل قصارى جهده لضمان الدقة في تقاريره بدلاً من الاكتفاء بتكرار كل ما يقال له.

خرافة

لم يعد لبنان يشكل تهديدًا لإسرائيل.

واقع

في ١١ آب/أغسطس ٢٠٠٦، اعتمد مجلس الأمن القرار ١٧٠١ ردًا على الحرب بين إسرائيل وحزب الله. ودعا القرار الحكومة اللبنانية إلى "حفظ أمن حدودها ومداخلها الأخرى لمنع دخول الأسلحة والمواد المرتبطة بها إلى لبنان بدون موافقتها".

وفي أيار/مايو ٢٠٠٧، أنشأ أمين عام الأمم المتحدة بان كي مون الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية بغرض تقييم التزام لبنان بالقرار ١٧٠١. وخلصت اللجنة إلى أن "أداء أجهزة (التفتيش اللبنانية) في وقف تهريب الأسلحة المستمر، الذي يُعتبر عمومًا واقعًا مقبولاً، لا يمكن وصفه إلا بأنه لا يرقى إلى مستوى التوقعات".[31]

وقد كشفت اللجنة عن تفشي الفساد بين شرطة الحدود اللبنانية وتحدثت عن سهولة انتقال الصواريخ والمسلحين عبر الحدود السورية اللبنانية. كما أظهر التقرير شكوك الأمم المتحدة بشأن المساعي اللبنانية لإنهاء تدفق الأسلحة غير المشروعة إلى لبنان حين ذكر: "لقد كان من المتوقع أن تتم مصادرة أسلحة من حين إلى آخر، على الأقل عن طريق الصدفة. وهذا التقصير في الأداء مقلق".[32]

إنّ فشل لبنان في تنفيذ القرار ١٧٠١ يشكل تهديدًا مباشرًا لإسرائيل ولاستقرار لبنان. فمنذ حرب ٢٠٠٦، تم تهريب كميات كبيرة من الأسلحة (بما فيها صواريخ قادرة على الوصول جنوبًا حتى تل أبيب وجنوب إسرائيل) إلى لبنان من سوريا وإيران. واليوم يملك حزب الله ما يقدّر بنحو ١٥٠٠٠٠ صاروخ، وتزداد إسرائيل قلقًا من مساعي حزب الله لصنع صواريخ دقيقة التوجيه.

على غرار الصراعات السابقة، تزداد قدرة إسرائيل على محاربة حزب الله تعقيدًا بسبب طريقته المعيبة في نشر ترسانته. فعلى حد قول رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي الفريق أفيف كوخافي: "اختار العدو وضع أسلحته وقذائفه وصواريخه في المدن، مستغلاً السكان كدروع بشرية".[33]

كما تم الكشف عن تهديد جديد عام ٢٠١٨ عندما دمّر الجيش الإسرائيلي شبكة أنفاق امتدت عبر الحدود اللبنانية إلى داخل إسرائيل. فقد كان حزب الله يخطط لنقل مئات المقاتلين عبر الأنفاق لخوض الحرب التالية داخل الأراضي الإسرائيلية.[34]

لقد أعلن أمين عام حزب الله حسن نصر الله صراحةً أن "إسرائيل سرطان" وأن "الهدف النهائي هو إزالتها من الوجود".[35] وقد تعهد بألا ينزع حزب الله سلاحه طالما أن إسرائيل لا تزال تشكل تهديدًا.

إن فشل الأمم المتحدة في ضمان تنفيذ قرارها يزيد من خطر تجدد العنف بين إسرائيل وحزب الله. وقد تفاقم هذا الخطر بسبب تورط حزب الله في الحرب الأهلية السورية وإمكانية اكتساب التنظيم موطئ قدم استراتيجي له قرب الجولان.

---

[1] جيليان بيكر Jillian Becker، منظمة التحرير الفلسطينية، (لندن: وايدنفيلد ونيكلسون Weidenfeld and Nicolson، ١٩٨٤)، ص. ٢٠٥.

[2] بيكر، ص. ٢٠٥.

[3] *جيروزاليم بوست* (حزيران/يونيو، ١٩٨٢).

[4] هنري كيسنجر، من لبنان إلى الضفة الغربية فالخليج From Lebanon to the West Bank to the Gulf، واشنطن بوست، (١٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢).

[5] زئيف شيف Zeev Schiff وإيهود يعاري Ehud Yaari، حرب إسرائيل في لبنان *Israel's Lebanon War*، (نيويورك: Simon and Schuster، ١٩٨٤) ص. ٧٠.

[6] بيكر، ص. ٢١٢.

[7] شيف ويعاري، ص. ٢٥٧.

[8] يتسحاق بن جاد Yitschak Ben Gad، السياسة والأكاذيب وأشرطة الفيديو: ٣٠٠٠ سؤال وجواب حول أزمة الشرق الأوسط *Politics, Lies, and Videotape: 3,000 Questions and Answers on the Mideast Crisis* (الولايات المتحدة، دار شابولسكي للنشر Shapolsky Publishers، ١٩٩١)، ص. ٢٠٤

[9] علي جابر، "إفادة عن مقتل ٧٥٠ شخصًا في معركة هزيمة الجنرال اللبناني" "750 Reported Killed in Lebanese General's Defeat"، نيويورك تايمز، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر، ١٩٩٠).

[10] بيكر، ص. ٢١٢.

[11] "عمليات الخطف في جبل دوف" "The Mount Dov abductions"، *Ynet*، (١٢ آذار/مارس ٢٠٠٩).

[12] "عملية تغيير الاتجاه" Globalsecurity.org (بدون تاريخ).

[13] الهيئة العليا للإغاثة في لبنان (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)

[14] هيومن رايتس واتش، "ضربات قاتلة: هجمات إسرائيل العشوائية ضد المدنيين في لبنان" "Fatal Strikes: Israel's Indiscriminate Attacks against Civilians in Lebanon"، العدد ١٨، رقم ٣ (آب/أغسطس ٢٠٠٦)، ص. ٣.

[15] جوشوا مورافشيك Joshua Muravchik، هيومن رايتس ووتش مقابل حقوق الإنسان: تاريخٌ في التلاعب المعيب بقضية نبيلة "Human Rights Watch vs. Human Rights: The Cynical Manipulation of a Worthy Cause Has a History"، مجلة ويكلي ستاندرد *The Weekly Standard*، (١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦).

[16] آلان درشوفيتز Alan Dershowitz، "ما الذي يشاهدونه؟" "What Are They Watching?"، صحيفة نيويورك صن *New York Sun*، (٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦).

[17] رؤوفين إيرليك Reuven Erlich، "حزب الله يستخدم المدنيين اللبنانيين كدروع بشرية: البنية التحتية العسكرية الضخمة الموضوعة والمخبأة في المناطق المأهولة. من داخل البلدات والقرى اللبنانية، هجمات صاروخية موجهة عمدًا ضد أهداف مدنية في إسرائيل" "Hezbollah's Use of Lebanese Civilians as Human Shields: The Extensive Military Infrastructure Positioned and Hidden in Populated Areas. From within the Lebanese Towns and Villages, Deliberate Rocket Attacks Were Directed against Civilian Targets in Israel"، مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب في مركز الدراسات الخاصة Intelligence and Terrorism Information Center at the Center for Special Studies (C.S.S)، (تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).

[18] كون كوغلين Con Coughlin، "صندوق إيراني يدفع تعويضات الحرب لأُسر حزب الله "Teheran Fund Pays War Compensation to Hezbollah Families"، ديلي تلغراف *Daily Telegraph* (٤ آب/أغسطس ٢٠٠٦).

[19] كويت تايمز *Kuwait Times* (٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦).
[20] جون كيغان John Keegan، "لماذا ستخوض إسرائيل حربًا جديدة – قريبًا" —"Why Israel Will Go to War Again Soon"، ديلي تلغراف *Daily Telegraph*(٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦).
[21] سي إن إن *CNN*(٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٦)، بالإضافة إلى النصوص المصحّحة من برامج البث.
[22] أندرسون كوبر Anderson Cooper، "يومنا الغريب جدًا مع حزب الله" "Our Very Strange Day with Hezbollah"، سي إن إن CNN، (٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٦).
[23] توم غروس Tom Gross، "الحرب الإعلامية ضد إسرائيل: الدولة اليهودية لا تقاتل عدوًا واحدًا بل اثنين: حزب الله والمروّجون لحملته الدعائية" "The Media War against Israel: The Jewish State Is Fighting Not One Enemy but Two: Hezbollah, and Those Who Peddle Its Propaganda"، ناشيونال بوست، (٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦).
[24] سي إن إن (٦ آب/أغسطس ٢٠٠٦).
[25] سي إن إن (٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦).
[26] رؤوفين كوريت Reuven Koret، " رعب حزب الله الهوليودي: "عنصر في الدفاع المدني" بدور متعهد دفن متجول "Hezbollywood Horror: 'Civil Defense Worker' Doubles as Traveling Mortician"، *Israelinsider.com* (٣ آب/أغسطس ٢٠٠٦)؛"حزب الله الهوليودي؟ تزايد الأدلة على أن انهيار قانا ووفياتها لعبة تمثيلية" "Hezbollywood? Evidence Mounts that Qana Collapse and Deaths Were Staged"، *Israelinsider.com*، (٣١ تموز/يوليو ٢٠٠٦)؛ مدونة EU Referendum (٣١ تموز/يوليو، ١ آب/أغسطس، ٥ آب/أغسطس ٢٠٠٦).(July 31, August 1, August 5, 2006) ,
[27] ريكي هولاندر Ricki Hollander، "لعبة مكررة: التلاعب الإعلامي بالصور" " A Reprise: Media Photo Manipulation"، لجنة متابعة الدقة في تقارير الشرق الأوسط في أمريكا (CAMERA)، (٩ آب/أغسطس ٢٠٠٦).
[28] توم غروس Tom Gross، "الحرب الإعلامية ضد إسرائيل: الدولة اليهودية لا تقاتل عدوًا واحدًا بل اثنين: حزب الله والمروّجون لحملته الدعائية" "The Media War against Israel: The Jewish State Is Fighting Not One Enemy but Two: Hezbollah, and Those Who Peddle Its Propaganda"، ناشيونال بوست، (٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٦).
[29] "تقريرٌ لجندي كندي من جنوب لبنان" "A Canadian Soldier's Report from South Lebanon" *CTV.ca* (٢٦ تموز/يوليو، ٢٠٠٦).
[30] أسوشيتد برس (٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦) وعاموس هرئيل Amos Harel، "قتيل واحد في غارة للجيش الإسرائيلي على ضاحية بيروت الجنوبية" "One Dead in IDF Strike in Beirut Southern Suburb"، هآرتس (٧ آب/أغسطس ٢٠٠٦).
[31] موقع ليبانون واير Lebanon wire، تقرير الفريق المستقل لتقييم الحدود Independent Border Assessment Team Report، (حزيران/يونيو ٢٠٠٧).
[32] المرجع نفسه.
[33] تال بيئيري Tal Beeri، "منظومة حزب الله الصاروخية: تحدٍّ صعب ومعقد لإسرائيل" "Hezbollah's Missile and Rocket Arrays: A Tough and Complex Challenge for Israel"، مركز ألما للبحوث والتعليم Alma Research and Education Center (٦ أيار/مايو ٢٠٢١).
[34] شمعون شابيرا Shimon Shapira، "خطة حزب الله العملياتية لاجتياح الجليل عبر الأنفاق" "Hizbullah's Operational Plan to Invade the Galilee through Underground Tunnels"، مركز القدس للشؤون العامة JCPA (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).
[35] أرييل بن سولومون Ariel Ben Solomon، "نصرالله: إسرائيل سرطان والهدف النهائي هو إزالتها من الوجود"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤).

الفصل ٩

الإرهاب

الفلسطينيون يرفضون الإرهاب

السلطة الفلسطينية تمنع وتدين الإرهاب

الفلسطينيون لا يشجعون الأطفال على الانخراط في الإرهاب

إسرائيل أنشأت حركة حماس

إن حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس ومن على شاكلتهم هي جماعات تقاتل من أجل الحرية

إن سياسة القتل المستهدف التي تنتهجها إسرائيل غير أخلاقية وتؤدي إلى نتائج عكسية

زيارة أرييل شارون إلى الحرم القدسي تسببت في اندلاع انتفاضة الأقصى

خرافة

الفلسطينيون يرفضون الإرهاب.

واقع

لنتّفق على أن الفلسطينيين ليسوا سعداء بالعيش تحت الحكم الإسرائيلي وأنهم يواجهون الكثير من المصاعب. والسؤال الذي يطرحونه على أنفسهم هو كيف يحسنون أوضاعهم، وفي أفضل الأحوال كيف يحققون استقلالهم.

لكن لسوء حظهم، استبعد القادة الفلسطينيون الطريقة الوحيدة لتحقيق هذه الأهداف، وهي التفاوض. فمنذ فترة طويلة تعود إلى ما قبل سيطرة إسرائيل على الضفة الغربية عام ١٩٦٧، اختار الفلسطينيون طريق العنف، فقد ظنّوا خطأً بأن بإمكانهم إما إلحاق ألمٍ كافٍ بالإسرائيليين لإجبارهم على الإذعان لمطالبهم أو استجداء التعاطف الكافي مع محنتهم فيضغط المجتمع الدولي على إسرائيل نيابةً عنهم. غير أن فشل هذه الاستراتيجيات على مدى قرابة الثمانين عامًا لم يقنعهم باستبعاد الإرهاب وتبنّي التسوية.

والأسوأ من ذلك هو أن القادة الفلسطينيين تبنّوا نهج التحريض المستمر، في خطاباتهم وعبر وسائل الإعلام الاجتماعية والتقليدية ومن خلال التعليم والتثاقف، الأمر الذي شجع الرجال والنساء وحتى الأطفال على الانخراط في الإرهاب. لقد تم تشجيع الفلسطينيين على السعي للاستشهاد بدلاً من السعي لأن يصبحوا أطباء ومحامين وعلماء. وبدلاً من المظاهرات السلمية، أصبحت التفجيرات الانتحارية شكلاً من أشكال "الاحتجاج" الفلسطيني.

كانت موافقة إسرائيل على التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية مبنيةً على التزام ياسر عرفات بوقف جميع أعمال العنف. لكن في نهاية المطاف، بطلت الوعود المتضمنة في اتفاقيات أوسلو بسبب رفض عرفات الوفاء بهذا الالتزام وبسبب استمرار الإرهاب بلا هوادة

والواقع أن الإسرائيليين على علمٍ بالتحريض الذي تمارسه السلطة الفلسطينية والدعم الواسع الذي تقدمه "للمقاومة". وقد وصلت نسبة تأييد الانتفاضة العنيفة إلى ٥٤٪ في استطلاعات رأي الفلسطينيين عام ٢٠٢١. وأظهرت استطلاعات أخرى أن ثلث الفلسطينيين أو أكثر يفضّلون النضال المسلح.[1] وربما يثير استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث قلقًا أكبر، فقد خلص إلى أن ٦٢٪ من المسلمين الفلسطينيين يعتبرون أن الهجمات الانتحارية هي غالبًا أو أحيانًا مبررة للدفاع عن الإسلام من أعدائه. وتكاد النتائج المسجلة في غزة التي تحكمها حركة حماس (٦٤٪) تتطابق مع تلك المسجلة في الضفة الغربية التي تحكمها حركة فتح (٦٠٪).[2]

وفي تحليلٍ لاستطلاعات الرأي التي يجريها المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وجد دانيال بوليسار نمط تأييد ثابت للهجمات الإرهابية العامة ضد الإسرائيليين. لكنّ الأكثر إثارةً للقلق هو أنه عندما سُئل الفلسطينيون عن رأيهم باعتداءات محددة أدت إلى مقتل اليهود، ارتفع مستوى تأييدهم لها بشكل كبير.[3]

في آذار/مارس ٢٠١٦، على سبيل المثال، أيّد ٦٠٪ من الفلسطينيين "الهجمات ضد المدنيين الإسرائيليين داخل إسرائيل". وفي حزيران/يونيو، قال ٦٥٪ إنهم يؤيدون التفجير الانتحاري الذي استهدف حافلة في القدس وأدى إلى جرح أكثر من عشرين إسرائيليًا.

ويخلص بوليسار إلى القول إن "الإرهابيين الذين يفكرون في شن هجمات واثقون إلى حدٍّ كبير بأنهم إذا نجحوا في قتل أو إصابة مدنيين إسرائيليين، ستلقى أفعالهم الدعم والثناء في مجتمعهم – لأنفسهم ولعائلتهم وللجماعة المسلحة التي ينتمون إليها – بغض النظر عما إذا كانوا سيعيشون ليستمتعوا بهذا الدعم أو لا. فهم في الواقع سيُعتبرون أبطالاً، ليس في بيانات حماس فحسب بل أيضًا في أذهان الفلسطينيين العاديين".

إذًا، حريٌّ بالذين يبحثون عن أسباب عدم تحقّق السلام أن يدركوا الدور الذي يلعبه الإرهاب في تعزيز المخاوف الإسرائيلية بأن العنف ضدهم لن يتوقف مهما قدّموا من تنازلات.

خلال الأسبوع الماضي في غزة، اجتمعت حشود من الأطفال للمرح والغناء فيما كان الكبار يرشقونهم بالحلوى. وسبب الاحتفال هو مقتل سبعة أشخاص على الأقل بدم بارد - خمسة منهم أمريكيون - وتشوه ثمانين آخرين بقنبلة إرهابية في حرم الجامعة العبرية في القدس.

- المؤرخ مايكل أورين[1]

خرافة

السلطة الفلسطينية تمنع وتدين الإرهاب.

واقع

كان أحد الشروط الثلاثة لاعتراف إسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية ومفاوضات السلام اللاحقة هو أن يوقف الفلسطينيون كافة الأعمال الإرهابية ضد إسرائيل. مع ذلك، استمرت الاعتداءات تقريبًا منذ اليوم الذي قطع فيه ياسر عرفات هذا الوعد لإسحاق رابين عام ١٩٩٣. وأدت الهجمات الشنيعة التي وقعت في تسعينيات القرن العشرين إلى تقويض عملية أوسلو. وكان من شأن الانتفاضة الثانية، والعمليات الإرهابية والهجمات الصاروخية التي أعقبت خروج إسرائيل من غزة، أن أقنعت معظم الإسرائيليين بأن التنازل عن مزيد من الأراضي سيعرّض أمنهم للخطر.

منذ معاهدة أوسلو الأولى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، قتل الإرهابيون الفلسطينيون أكثر من ١٦٠٠ إسرائيلي. وفيما يصح القول بأن التعاون بين السلطة الفلسطينية وأجهزة الأمن الإسرائيلية ساهم في إحباط العديد من الهجمات، إلا أن إسرائيل تؤكد أنها ما كانت لتكون بالفعالية نفسها لو لم تكن تملك أيضًا وجودًا في الضفة الغربية وحرية العمل ضد الجماعات الإرهابية على أراضي السلطة الفلسطينية.

عام ٢٠٢١، نفّذ الإرهابيون الفلسطينيون ٥٤ هجومًا إرهابيًا كبيرًا، وهو أكبر عدد منذ عام ٢٠١٥، حيث قُتل فيها ثلاثة مدنيين إسرائيليين وأصيب ٣٤ آخرون. كما وقعت حوالي ١٧٠٠ حادثة رشق بالحجارة واستُخدمت الزجاجات الحارقة (المولوتوف) في ٣٥٠ حادثة[4]. فضلاً عن ذلك، يحبط الشاباك مئات الهجمات الإرهابية كل عام (أكثر من ٤٥٠ عام ٢٠١٩).[5]

إن السلطة الفلسطينية لا تملك القدرة لفرض سيطرتها على قطاع غزة ولا على الإرهابيين الناشطون هناك، إلا أنها لا تدين أنشطتهم. على سبيل المثال، خلال اجتماع مع أعضاء الكونغرس الذين زاروا المنطقة في آذار/مارس ٢٠٢٢، استخفّ رئيس وزراء السلطة الفلسطينية محمد اشتية بأكثر من ٤٠٠٠ هجوم صاروخي خلال أعمال العنف التي نشبت في أيار/مايو ٢٠٢١ بوصفها "ألعابًا نارية".[6] كما سعى رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مرارًا وتكرارًا إلى التحالف مع حماس، وهذا ما قوّض الثقة في دوره كـ "شريكٍ في السلام".

أضف إلى ذلك فإن السلطة الفلسطينية تمجّد وتدعم العنف ضد إسرائيل. فهي تحرّض على العنف من خلال وسائل الإعلام وتلقّن الطلاب عقيدة الإيمان بالشهادة وكراهية إسرائيل. وقد سُمّيت مئات المدارس والمؤسسات والشوارع والساحات والمخيمات الصيفية والمناسبات الرياضية والمهرجانات على اسماء إرهابيين. على سبيل المثال، وُصف الإرهابي الذي طعن إسرائيليَّيْن

حتى الموت في البلدة القديمة في القدس، المدعو مهند حلبي، بأنه "نموذج يحتذي به جيل الشباب" وتم تكريمه بنصب تذكاري وبإطلاق اسمه على طريق.[7]

> لقد آن الأوان لندرك أن استخدام الشبرية (السكين) ضد اليهود لن يعطينا شبرًا من الأرض، وعلينا تغيير استراتيجيتنا. علينا التحدث إلى الإسرائيليين والحصول على دولتنا الفلسطينية بالوسائل السلمية. سوف يعطوننا إياها: فقد عرضوا علينا ذلك عدة مرات – وإلا فإننا لن نحصل عليها على الإطلاق.
>
> - بسام الطويل[1]

بدلاً من أن تكون تصرفاتهم بدافع الإحباط أو كراهية إسرائيل أو الرغبة في "إنهاء الاحتلال"، يُعطى العديد من الفلسطينيين حافزًا ماليًا مقابل قتل اليهود. ويتقاضي الفلسطينيون والعرب الإسرائيليين المدانين بتهم متعلقة بالإرهاب رواتب شهرية. ويحق للرجال الذين أمضوا خمس سنوات على الأقل في السجون الإسرائيلية وللنساء اللواتي قضين سنتين على الأقل تقاضي هذه "الرواتب" مدى الحياة. وعلى الرغم من التحديات المالية الخطيرة الناتجة جزئيًا عن التراجع الكبير في المساعدات الدولية، لا تزال السلطة الفلسطينية تدفع نحو ١٩٣ مليون دولار للسجناء والإرهابيين الذين يُطلق سراحهم، علاوةً على ٧٨ مليون دولار أخرى للإرهابيين الذين تعرضوا لإصابات ولعائلات المقتولين من الإرهابيين.[8]

مع ذلك، فقد أدينت سياسة الدفع مقابل القتل هذه على نطاق واسع، بحيث أقر الكونغرس الأمريكي عام ٢٠١٨ قانون تايلور فورس لقطع التمويل الأمريكي عن السلطة الفلسطينية إذا لم تتوقف عن دفع رواتب للإرهابيين، وتبنّت أستراليا سياسة مماثلة في العام نفسه. كما تخصم إسرائيل المبلغ الذي تدفعه السلطة الفلسطينية للإرهابيين وعائلاتهم من الضرائب والرسوم التي تجبيها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية.

خرافة

الفلسطينيون لا يشجعون الأطفال على الانخراط في الإرهاب.

واقع

إنّ معظم الفلسطينيين الذين يتبنون الأعمال الإرهابية على أمل "إنهاء الاحتلال" أو تدمير إسرائيل يختارون الموت بمحض إرادتهم ويؤثِرونه على كافة الخيارات الأخرى. ويستخدم الإرهابيون الفلسطينيون الأطفال أيضًا للقيام بهذا العمل القذر.

وفي إحدى الحالات، ألقت قوات الأمن الإسرائيلية القبض على صبي يبلغ من العمر ١١ عامًا كان يحاول تهريب قنبلة عبر حاجز على الطريق. وكان عناصر التنظيم في نابلس قد وعدوا الصبي بمبلغ كبير من المال في حال تسليمه كيسًا يحتوي على قنبلة محشوة بالمسامير إلى امرأة في الجانب الآخر من نقطة التفتيش. وفي حال تم إيقاف الصبي وتفتيشه، كان الإرهابيون الذين أرسلوه يخططون لاستخدام هاتف خلوي لتفجير المتفجرات التي كان يحملها فورًا، فيقتلون بذلك الجنود الموجودين على مقربة منه والصبي في نفس الوقت. غير أن جنديًا إسرائيليًا متيقظًا أحبط الخطة، ويبدو أن عطبا ما حال دون انفجار القنبلة عندما حاول الإرهابيون تفجيرها عن بعد. وبعد أسبوع، تم اكتشاف أمر طفلٌ فلسطيني يبلغ من العمر ١٤ عامًا كان يحمل المتفجرات محاولًا المرور بها عبر حاجز تفتيش بالقرب من نابلس.[9] فضلاً عن ذلك، فقد تم ألقاء القبض على مراهقين في مناسبات متعددة وهم يحاولون تهريب قنابل أو أسلحة عبر نفس نقطة التفتيش.[10] في شهر شباط/فبراير ٢٠٢٢، تم إطلاق النار على فلسطيني في الرابعة عشر من عمره أثناء إلقائه زجاجات حارقة على سيارات المدنيين.[11]

وما هذه إلا أمثلة قليلة على الاستخدام المعيب للأطفال من قبل الفلسطينيين الذين يشنون الحرب على إسرائيل.

علاوةً على ذلك، يتم تعليم الأطفال أن الاستشهاد في سبيل الله هو أسمى الغايات. وتبث السلطة الفلسطينية بانتظام برامج تلفزيونية تشجع الأطفال على تبنّي هذا المفهوم. على سبيل المثال، في برنامج الأطفال "من بلدي" الذي يقدمه أطفال، أشيد بدلال المغربي على أنها مناضلة فلسطينية أطلق عليها لقب "عروس يافا". وكانت المغربي قد اختطفت حافلةً مع إرهابيين آخرين من حركة فتح عام ١٩٧٨ وقتلوا ٣٧ مدنيًا، ١٢ منهم أطفال، وجرحوا أكثر من سبعين.[12]

إن استخدام الأطفال لتنفيذ، أو المساعدة على تنفيذ، هجمات مسلحة من أي نوع كانت هو أمر شائن، وندعو القيادة الفلسطينية إلى التنديد علنًا بهذه الممارسات.

- منظمة العفو الدولية[1]

في أيار/مايو ٢٠٢١، ظهرت ابنة وزير الداخلية في حماس في شريط فيديو تقول فيه الفتاة الصغيرة: "إذا متنا، سنموت شهداء من أجل القدس والأقصى" و"سوف نعود إلى عسقلان وحيفا ويافا وصفد وبيت شين - إلى كل فلسطين، وسنصلي في الأقصى... كل فلسطين واحدة، وستدمر إسرائيل".[١٣] وفي تشرين الأول/أكتوبر، غنّت فتاتان صغيرتان على قناة الفلسطينية: "باسم الحرية سنضحي بحياتنا".[14]

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، صادرت الجمارك الإسرائيلية أربعة آلاف دمية فلسطينية مغطاة الوجه ترتدي الكوفية وتحمل الحجارة لتشبه الشبان والشابات العرب الذين يرشقون الإسرائيليين بالحجارة. وكان الغرض منها تعليم الفلسطينيين الصغار أن رمي الحجارة أمر طبيعي.[15] لكن الأمر لم يقتصر على الحجارة. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، واحتفالاً بواحد وخمسين عامًا من عنف حركة فتح، جاب شوارع بيت لحم أطفالٌ مقنّعون يرتدون زيًّا إرهابيًا ويحملون "ألعابًا" بشكل أحزمة انتحارية وبنادق وقاذفات قنابل صاروخية.[16]

إن لهذا التلقين العقائدي آثار واضحة. فبحسب إحدى الصحف الفلسطينية، أعرب نحو ٧٩-٨٠٪ من الأطفال لمنظمي استطلاعات الرأي عن استعدادهم للموت كشهداء.[17] واليوم يلعب الأطفال الفلسطينيون ألعاب الموت، ويتنافسون على دور الشهيد. كما أنهم يجمعون "بطاقات الإرهابيين" مثلما يجمع الأطفال الأمريكيون بطاقات البيسبول. وقد باع صانع البطاقات الفلسطينية ستة ملايين نسخة في غضون عامين ونيّف. وفي هذا السياق، قال ساهر هندي، وهو مدرّسٌ في مدرسة ابتدائية في نابلس: "أصادر المئات من هذه الصور من الأطفال كل يوم وأحرقها. إنهم يحولون الأطفال إلى متطرفين".[18]

بيد أن العديد من الشباب الفلسطينيين انتقلوا من لعبة التظاهر إلى تنفيذ هجمات إرهابية فعلية. فقد شارك عشرات القاصرين في عمليات تخطيط وتجهيز وتنفيذ تفجيرات انتحارية. وتفيد إحدى الدراسات ذات الصلة بأن ٥٪ من التفجيرات الانتحارية التي وقعت بين عامَي ٢٠٠٠ و٢٠١٥ نفّذها فلسطينيون يبلغون من العمر ١٧ عامًا أو أقل.[19]

وحين بدأت إسرائيل بإحراز نجاح أكبر في منع هذه الهجمات الشنيعة، غيّر الفلسطينيون تكتيكاتهم واتّبعوا نهجًا إرهابيًا أقل اعتمادًا على الوسائل التكنولوجية. فخلال موجة العنف التي بدأت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ والتي أصبحت تُعرف بـ "انتفاضة السكاكين"، تم تنفيذ ما لا يقل عن أربعين اعتداءً بالطعن وإطلاق النار والدهس بالسيارات ضد المدنيين الإسرائيليين وقوات الأمن من قبل فلسطينيين دون العشرين من العمر. وفي إحدى الحالات، أقدم فلسطينيٌ يبلغ من العمر ١٩ عامًا على طعن امرأة إسرائيلية في الثمانين من العمر كانت تستقل حافلة، قبل أن يترجّل من الحافلة ويطعن اثنين آخرين من المارة في الشارع.[20] وفي حادثة أخرى، قامت فتاتان فلسطينيتان، عمر الأولى ١٤ عامًا والثانية ١٦ عامًا، بالاعتداء بمقصّ على عربي إسرائيلي في السبعين من العمر في سوق محانيه يهودا في القدس، بعد أن حسبوه يهوديًا.[21] في هجوم آخر، تسلّل إرهابي فلسطيني يبلغ من العمر ١٧ عامًا إلى منزل في بلدة كريات أربع في الضفة الغربية وطعن فتاةً إسرائيلية أمريكية تبلغ من العمر ١٣ ربيعًا حتى الموت فيما كانت نائمة.[22]

في نهاية المطاف، دفع استخدام الأطفال في الهجمات الإرهابية ببعض الأسر الفلسطينية إلى الاحتجاج، حيث قالت والدة أحد المراهقين الثلاثة الذين أُرسلوا لتنفيذ هجوم في العفولة عن الرسالة التي تركها وراءه: "ابني لا يجيد كتابة مثل هذه الرسائل، ولم يكن ينتمي إلى أي مجموعة. لقد كتب له شخصٌ أكبر سنًا هذه الرسالة". وأضاف والد الصبي: "لا أحد يقبل إرسال أطفاله للذبح. أنا متأكد من أن مَن يجنّد الأطفال لهذا النوع من النشاط غير القانوني لن يجند أطفاله".[23]

وقد أجرى مارتن فليتشر مقابلةً مع والدَي صبيٍّ في الخامسة عشر تم إيقافه عند نقطة تفتيش حُوّارة، فأعرب الوالدان عن غضبهما من كتائب شهداء الأقصى ووصفوا عناصرها بالمجرمين وقالوا إن الله سيعاقبهم. وتحدّث المراسل مع الصبي وقرأ له رسالة من والدته تطلب منه الاعتراف وإعطاء إسرائيل كل المعلومات التي يملكها عن الرجال الذين أرسلوه.[24]

بالإمكان وقف العديد من هذه الهجمات إذا اتّخذ الوالدان الخطوات المناسبة لمنع أطفالهم من التعرض للتطرف والاستغلال، لكنهم في كثير من الأحيان يعربون عن فخرهم بالجرائم البشعة التي يرتكبها أطفالهم.

على حد قول أحد المتعصبين الإسلاميين الذين ألهموا القاعدة: "نحن لا نحاول التفاوض معكم. نحن نحاول تدميركم "... يريدون تدمير كامل أسس المجتمع الغربي – أي الديمقراطية العلمانية والحرية الفردية والمساواة أمام القانون والتسامح والتعددية - واستبدالها بنظام ديني قائم على تفسير منحرف وعقائدي للقرآن... إن فكرة أن علينا السعي لاسترضاء الإرهابيين خاطئة من كل النواحي. إن هذا التوجه لن يحمينا، فما من حافز أكبر للإرهابيين من رؤية هدفهم ضعيف وخائف. لن يؤدي هذا التوجه إلا إلى إضعاف المؤسسات التي نحاول حمايتها، وسيثبت للإرهابيين أننا - كما يزعمون في أكثر الأحيان - منحطّون وأجبن من أن ندافع عن أسلوب الحياة الذي ندّعي التعلق به.

- *لندن ديلي تلغراف* [1]

خرافة

إسرائيل أنشأت حركة حماس.

واقع

لا علاقة لإسرائيل بتأسيس حركة حماس. فقد استوحى قادة التنظيم من أيديولوجية وممارسات حركة الإخوان المسلمين الأصولية الإسلامية التي تأسست في مصر عام ١٩٢٨.

تم تسجيل حماس قانونيًا في إسرائيل عام ١٩٧٨ كجمعية إسلامية للشيخ أحمد ياسين. وشارك التنظيم بدايةً في أنشطة الرعاية الاجتماعية بالدرجة الكبرى، وسرعان ما اشتهر بقدرته على تحسين حياة الفلسطينيين، ولا سيما اللاجئين في قطاع غزة.

على الرغم من أن حماس قد عقدت العزم على تدمير إسرائيل منذ البداية، إلا أنها قررت أن تترك هذا الهدف للمستقبل، وأن تركز أنشطتها في الوقت الحاضر على كسب قلوب وعقول الشعب من خلال أنشطتها الخيرية والتعليمية. وكان تمويلها يأتي بشكل أساسي من الأردن والسعودية.

كانت منظمة التحرير الفلسطينية على قناعة بأن إسرائيل تساعد حماس على أمل أن يسفر ذلك عن اندلاع حرب أهلية. وبما أن حماس لم تنخرط في الإرهاب في البداية، لم تعتبرها إسرائيل تهديدًا خطيرًا على المدى القريب، واعتقد بعض الإسرائيليين أن صعود الأصولية في غزة سيكون له أثر ايجابي في إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ما حدث في النهاية. ولكن مالم يكن في الحسبان هو أن يؤدي ذلك إلى تقوية الإسلاميين المتطرفين.

وحتمًا لم تكن حماس تعتقد أن إسرائيل تدعمها. فقد كانت الحركة قد أصدرت منذ فترة بعيدة تعود إلى شباط/فبراير ١٩٨٨ المجموعة كتابًا تمهيديًا حول كيفية تصرّف أعضائها في حال مواجهة الشاباك. كما أنها وزّعت عدة مستندات توجيهية أخرى لتعليم أنصارها كيفية مواجهة الإسرائيليين والحفاظ على السرية.

في الواقع، كان الدعم الإسرائيلي لحماس دعمًا سلبيًا أكثر من كونه مباشرا فلم تكن إسرائيل تتدخل في أنشطة حماس أو تمنع تدفق الأموال إليها من الخارج. ومن الممكن أيضًا أنّ تكون إسرائيل قد قدمت لحماس بعض التمويل بغرض إتاحة المجال لقواتها الأمنية لاختراق المنظمة.[25] في غضون ذلك، كان الأردن يساعد حماس بشكل فاعل بهدف تقويض منظمة التحرير الفلسطينية وتعزيز النفوذ الأردني على الأراضي الفلسطينية.

وعلى الرغم من التوجس الشديد الذي أبداه بعض الإسرائيليين بشأن حماس قبل اندلاع أعمال الشغب في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، إلا أن إسرائيل كانت مترددة في مواجهة منظمة إسلامية، خشية من أن تُتهم بانتهاك حق الفلسطينيين في حرية الاعتقاد.

لم يبدأ الإسرائيليون في إدراك إمكانية أن تشكل حماس تهديدًا أكبر من منظمة التحرير الفلسطينية إلا في بداية الانتفاضة حين شاركت حماس بفاعلية في أعمال العنف.

نقطة التحول تجاه حماس كانت في صيف ١٩٨٨ حين علمت إسرائيل أن حماس تقوم بتخزين الأسلحة لبناء قوة سرية وأنها أصدرت ميثاقا تدعو فيه إلى تدمير إسرائيل. عندها، بات من الواضح أن حماس لن تؤجل جهادها لتحرير فلسطين وأن تركيزها تحوّل إلى "المقاومة". ومنذ ذلك الحين تشن حماس حربًا إرهابية ضد إسرائيل.[26]

خرافة

إن حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس ومن على شاكلتهم هي جماعات تقاتل من أجل الحرية

واقع

عندما أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهابيين والدول التي تأويهم بعد ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، اعترضت دول عربية والمتعاطفين معها بذريعة أن العديد من التنظيمات التي تشارك في أعمال عنف ضد الأمريكيين والإسرائيليين هم "مقاتلون من أجل الحرية" وليسوا منظمات إرهابية وبالتالي لا يجب استهدافهم خلال الحرب الأمريكية الجديدة. وقد كان هذا هو شعار الإرهابيين أنفسهم، الذين يزعمون أن أفعالهم هي أشكال مشروعة من المقاومة ضد "الاحتلال الإسرائيلي".

غير أن هذه الحجة واهية للغاية.

أولاً، يرى أعداء إسرائيل أن أي هجمات ضد إسرائيل لها مبررات مشروعة بسبب ارتكاب اليهود لخطايا حقيقية أو خيالية منذ بداية القرن العشرين. ونتيجة لذلك، نجحت الكتلة العربية ومؤيدوها في الأمم المتحدة في الحيلولة دون التنديد بأي هجوم إرهابي ضد إسرائيل، وبدلاً من ذلك، تبنت بانتظام قرارات تنتقد إسرائيل عندما تتصرف دفاعًا عن نفسها.

ثانيًا، لا يسعى "المقاتلون من أجل الحرية" إلى تدمير دولة أو إبادة شعب كما تنص عليه الأهداف المعلنة لجماعات مثل حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس.

> لا يصح القول بأن هناك إرهابي جيد وإرهابي سيء.
>
> - مستشارة الأمن القومي الأمريكي كوندوليزا رايس[1]

ثالثًا، ما من مكان آخر في العالم يُعتبر فيه قتل الرجال والنساء والأطفال الأبرياء "شكلاً مشروعًا من أشكال المقاومة". وتضم القائمة الطويلة للجرائم الشنيعة جرائم من قبيل إصابة أطفال رُضّع برصاص قناصين، انتحاريون يفجرون مراقص ومطاعم بيتزا، احتجاز ومقتل رهائن على يد خاطفين، متسللون يقتلون رياضيين أولمبيين.

هذه أعمالٌ يمارسها حزب الله والجهاد الإسلامي وحماس وعدد من الجماعات الأخرى منذ عقود، ولكن نادرًا ما تدان تلك الجماعات أو يحال أعضاؤها إلى العدالة. ويصح تصنيف كل هذه التنظيمات كجماعات إرهابية وفقًا لتعريف حكومة الولايات المتحدة: "الإرهاب هو الاستخدام غير القانوني للقوة أو العنف ضد الأشخاص أو الممتلكات لترهيب أو إكراه الحكومة أو السكان المدنيين أو أي فئة منهم من أجل دعم أهداف سياسية أو اجتماعية". بالتالي، يجب أن يكون هؤلاء أهدافًا لجهود الولايات المتحدة الرامية إلى وقف تمويلهم واعتقال قادتهم وتقديمهم للعدالة.[27]

خرافة

إن سياسة القتل المستهدف التي تنتهجها إسرائيل غير أخلاقية وتؤدي إلى نتائج عكسية.

واقع

تواجه إسرائيل موقفًا شبه مستحيل، حيث يتعين عليها حماية سكانها المدنيين من فلسطينيين مستعدين للانتحار من أجل قتل اليهود الأبرياء ويطلقون الصواريخ بشكل عشوائي على المدن الإسرائيلية. ويفضّل الإسرائيليون التوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين؛ لكنّ محمود عباس يأبى إجراء محادثات وجهًا لوجه مع رئيس الوزراء الإسرائيلي منذ عام ٢٠٠٨، وقد أوضح الإسلاميون المتطرفون أنهم لن يقبلوا بما هو أقل من تدمير إسرائيل.

دائمًا ما تنصح الأطراف الخارجية إسرائيل بـ "ضبط النفس" بدل الرد على الإرهاب. قد تنال إسرائيل الثناء من قادة العالم في حال التزامها بهذه الإستراتيجية، إلا أنها لا تجدي نفعًا في تخفيف آلام الضحايا ولا تمنع وقوع المزيد من الهجمات في المستقبل.

مع ذلك، في الحالات التي علمت فيها إسرائيل بوجود هجوم إرهابي وشيك الوقوع وفي الحالات التي حددت فيها العقول المدبرة التي خططت له، فقد اختارت الحكومة في بعض الأحيان القضاء على التهديد. وقد راجع المدعي العام الإسرائيلي هذه السياسة المتبعة وتوصل إلى أن عمليات الاغتيال من هذا النوع "targeted killing" عمل قانوني بموجب القانون الإسرائيلي والدولي.[28]

ثم فسّر نائب رئيس الأركان اللواء موشيه يعلون هذه السياسة على الشكل التالي:

هذه ليست إعدامات بدون محاكمة. ولا انتقام من شخص نفّذ هجومًا قبل شهر. نحن نتصدى للذين يخضون حربا إرهابية علينا. نحن نفضّل اعتقالهم وقد احتجزنا أكثر من ألف. لكن إذا لم نستطع، وأبى الفلسطينيون، فلا خيار أمامنا سوى الدفاع عن أنفسنا.[29]

ولاستهداف الإرهابيين فوائد عدة. فهو أولاً يحدد ثمنًا للإرهاب: إذ لا يمكن مهاجمة الإسرائيليين بدون عقاب بعد الآن، وسيدرك الإرهابيين أنهم إذا استهدفوا الآخرين، سيتحولون هم إلى أهداف. ثانيًا، إنه أسلوب للدفاع عن النفس: فالضربات الاستباقية تقضي على الأشخاص الذين كانوا سيقتلون الإسرائيليين لولا ذلك. نعم، سيحل محلهم آخرون، إلا أن من يأخذون مكانهم سيدركون بأنهم سيصبحون مستهدفين، وليس من السهل تعويض القيادات. ثالثًا، هذا النوع من الاستهداف يربك الإرهابيين. لم يعد بإمكان المتطرفين التخطيط لعمليات ببرودة أعصاب، بل باتوا مضطرين على البقاء في حالة تنقل مستمرة والتوجس على الدوام وبذل جهد أكبر لتنفيذ هجماتهم.[30]

> من الناحية الفلسفية، الفرق بيني وبين الإرهابي هو أنه يريد إيذائي وإيذاء أولادي وزوجتي، في حين أنني أريد أن استهدفه هو دون التعرض لأطفاله وزوجته... لأن قتل بريء واحد هو أمر مؤسف ويجب تجنبه.
>
> - طيار ذو رتبة عالية في القوات الجوية الإسرائيلية[1]

لكن هذه السياسة ليست بلا ثمن. فعلاوة على الإدانة الدولية، تخاطر إسرائيل بكشف هوية مخبريها الذين غالبًا ما يزودونها بالمعلومات اللازمة للعثور على الإرهابيين. وفي بعض الحالات، يتعين على الجنود المشاركة في عمليات شديدة الخطورة ينتج عنها أحيانًا أضرار مأساوية جانبية بحق أشخاص أو ممتلكات.

والنقد الأكثر شيوعًا لهذا النوع من العمليات هو أنها لا تفضي إلى شيء لأنها تساهم في استمرار "دوامة العنف" حيث سيسعى الإرهابيون للانتقام بعد كل عملية. والأرجح أن هذه الحجة هي الأقل قوة ضد سياسة استهداف الإرهابيين لأن الأشخاص الذين يريدون قتل اليهود ليصبحوا شهداء يجدون دائمًا مبررًا لأفعالهم. إن هدفهم هو تدمير إسرائيل ولن يتوقفوا حتى يحققوا هذا الهدف.

> تم تقديم عملية اغتيال زعيم حركة حماس الشيخ أحمد ياسين عام ٢٠٠٤ إلى العالم على أنها عملية قتل استهدفت رجل دين مشلول بصواريخ إسرائيلية أثناء مغادرته المسجد على كرسي متحرك بعد أداء صلاة الصبح. وبسبب السرية المحيطة بالعملية، لم يتم إعداد أي ملف لشرح سبب قتله، والتوضيح بأنه كان إرهابيًا لدودًا أرسل انتحاريَّين من غزة إلى ميناء أشدود قبل يومين في محاولة لإحداث انفجار ضخم في الوقود والنترات المخزنة هناك. أو أنه كان مسؤولاً بشكل مباشر عن مقتل عشرات، إن لم يكن مئات، الإسرائيليين.
>
> - هيرش غودمان[1]

في المقابل، فإن نفس الدول التي تحث إسرائيل على ضبط النفس كانت تتعامل بحزم في أغلب الأحيان إزاء المواقف المماثلة. فقد استهدف البريطانيون مثلاً إرهابيي الجيش الجمهوري الأيرلندي في أيرلندا الشمالية، كما تستهدف الولايات المتحدة قادة القاعدة وداعش. وقد نفذت الولايات المتحدة مئات الضربات بالطائرات المسيرة لقتل إرهابيين، كما أمر الرئيس أوباما بقتل أسامة بن لادن عام ٢٠١١.[31]

إن هذه السياسة تحظى بتأييد الغالبية العظمى من الإسرائيليين (٩٠٪ في استطلاع أجرته صحيفة معاريف في تموز/يوليو ٢٠٠١).[32] كما يدعم الشعب الأمريكي استخدام هذا الأسلوب وفقًا لاستطلاع أجرته وكالة أسوشييتد برس مع معهد جي أف كي عام ٢٠١٥، حيث خلص إلى أن ٦٠٪ من الأمريكيين يفضّلون (و١٣٪ يعارضون) استخدام الطائرات المسيرة "لاستهداف وقتل الأشخاص المنتمين إلى الجماعات الإرهابية مثل القاعدة".[33]

دراسة حالة

في آب/أغسطس ٢٠٠٢، علمنا بتواجد كل قيادي حماس – أي الشيخ ياسين وكل قادته العسكريين -... في غرفة واحدة في منزل من ثلاثة طوابق، وكنا نعلم أننا بحاجة إلى قنبلة وزنها ٢٠٠٠ رطل للقضاء عليهم جميعًا - القيادة بأكملها، ١٦ شخصًا من أخطر الإرهابيين. تخيّل وجود أسامة بن لادن وجميع القيادات العليا في تنظيم القاعدة في منزل واحد. ولكن، بسبب الانتقادات التي قد تبدر عن المجتمع الإسرائيلي ووسائل الإعلام، وبسبب عواقب مقتل فلسطينيين أبرياء، لم تتم الموافقة على استخدام قنبلة تزن ٢٠٠٠ رطل، وقمنا باستهداف المبنى بقنبلة أصغر بكثير أثارت الكثير من الغبار وأحدثت ضجيجا واسعا، لكنهم نهضوا جميعهم وهربوا وفوّتنا الفرصة. إذًا فالمعضلات الأخلاقية موجودة على الدوام.[1]

خرافة

زيارة أرييل شارون إلى الحرم القدسي أدت إلى اندلاع انتفاضة الأقصى

واقع

إن شئت تصديق مروّجي البروباغندا الفلسطينيين، فإنّهم يقولون بأن سبب الانتفاضة الفلسطينية التي دامت خمس سنوات وأودت بحياة أكثر من ألف إسرائيلي، هو إقدام أرييل شارون و"آلاف الجنود الإسرائيليين" الذين رافقوه يوم ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ على تدنيس مكان مقدس للمسلمين (هو الحرم القدسي الشريف).

لكن الحقيقة مغايرة تمامًا.

لم يسمح وزير الأمن الداخلي شلومو بن عامي لشارون بالذهاب إلى الحرم القدسي – وهو أقدس مكان في الديانة اليهودية – إلا بعد الاتصال بقائد الأمن الفلسطيني جبريل الرجوب وتلقي ضمانات منه بأن شارون إذا لم يدخل المساجد، فلن تحدث أي مشكلة. وعندما قال الرجوب لاحقًا إن الشرطة الفلسطينية لن تفعل شيئًا لمنع العنف أثناء الزيارة، أدرك المسؤولون الإسرائيليون ضرورة توفير الحماية لشارون.[34]

لم يدخل شارون أي مسجد، والدقائق الأربع والثلاثون التي قضاها في الحرم القدسي كانت خلال الساعات التي تكون فيها المنطقة متاحة للسياح.

في اليوم التالي لزيارة شارون، دعت إذاعة صوت فلسطين، وهي الإذاعة الرسمية للسلطة الفلسطينية، "جميع الفلسطينيين إلى المجيء للدفاع عن المسجد الأقصى". وأغلقت السلطة الفلسطينية مدارسها ونقلت الطلاب الفلسطينيين بالحافلات إلى الحرم

القدسي للمشاركة في أعمال شغب منظمة. كما بعث ياسر عرفات سرًا برسالة إلى حماس جاء فيها: "لا مشكلة لدي إذا قامت حماس بتنفيذ عمليات". كما رتّب عرفات عملية نقل أسلحة إلى حماس.[35]

وقبيل عيد السنة العبرية الجديدة روش هشانا (٣٠ أيلول/سبتمبر)، فيما كان مئات الإسرائيليين يصلّون عند الحائط الغربي (حائط البراق)، بدأ آلاف العرب برشق الشرطة الإسرائيلية والمصلّين اليهود بالحجارة والطوب. ثم امتدت أعمال الشغب التي باتت تُعرف بانتفاضة الأقصى إلى البلدات والقرى في جميع أنحاء إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة.

اعترف وزير الاتصالات في السلطة الفلسطينية عماد الفالوجي لاحقًا بأن العنف كان مخططًا له في تموز/يوليو بعد عودة ياسر عرفات من محادثات السلام في كامب ديفيد حيث رفض العرض الإسرائيلي لإقامة دولة.[36] وهذا أمر أكّده محمود الزهار أحد مؤسسي حماس الذي قال إن عرفات أصدر تعليمات لمنظمته بشن هجمات إرهابية ضد إسرائيل بعد فشل مفاوضات السلام.[37]

فضلاً عن ذلك، اعترفت سهى، أرملة ياسر عرفات، بأن عرفات خطّط للانتفاضة. "فور فشل [مفاوضات] كامب ديفيد، التقيت به في باريس عند عودته... فشلت كامب ديفيد، وقال لي: "عليك البقاء في باريس". ولما سألته عن السبب، قال، "لأنني سأبدأ انتفاضة."[38]

كما بحثت لجنة تحقيق ترأسها السيناتور السابق جورج ميتشل في أسباب العنف وخلصت إلى أن "زيارة شارون لم تتسبّب في اندلاع انتفاضة الأقصى".[39]

---

[1] "مواقف الفلسطينيين من السلام مع إسرائيل" "Palestinian Attitudes Toward Peace with Israel"، المكتبة الافتراضية اليهودية Jewish Virtual Library.

[2] "عامة المسلمين يكشفون عن مخاوفهم من الجماعات المتطرفة"، مركز بيو للأبحاث (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣).

[3] "الاستطلاع الستون للرأي العام الفلسطيني"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (حزيران/يونيو ٢٠١٦)؛ دانيال بوليسار Daniel Polisar، "الرأي العام الفلسطيني يؤيد هجوم تل أبيب" "Palestinian Public Opinion Is behind Tel Aviv Terror Attack"، تايمز أوف إسرائيل، (١٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦).

[4] "الإرهاب الفلسطيني، ٢٠٢١: الملخص والأنواع والاتجاهات" "Palestinian Terrorism, 2021: Summary, Types and Trends"، مركز المعلومات حول الاستخبارات والارهاب على اسم اللواء مئير عميت، (٢ شباط/فبراير ٢٠٢٢).

[5] جوداه آري غروس Judah Ari Gross، "الشاباك أحبط أكثر من ٤٥٠ هجومًا إرهابيًا عام ٢٠١٩ بحسب رئيس الجهاز" "Shin Bet thwarted over 450 terror attacks in 2019, chief says"، تايمز أوف إسرائيل، (٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

[6] مارك رود Marc Rod، "مشرّعون يقيّمون زياراتهم إلى إسرائيل" "Lawmakers reflect on trips to Israel"، *Jewish Insider*، (٨ آذار/مارس ٢٠٢٢).

[7] إيتامار ماركوس Itamar Marcus ونان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "مسؤول في فتح: قتل الإسرائيليين هو 'حق' فلسطيني" "Fatah official: Murdering Israelis is Palestinian 'right'"، معهد مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥)؛ ماركوس وزيلبرديك، "بلدية فتح والسلطة الفلسطينية تقيم نصبًا تذكاريًا تكريمًا للقاتل الإرهابي" "Fatah and PA municipality erect monument in honor of terrorist murderer"، مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، (١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١).

[8] موريس هيرش Maurice Hirsch، "ثلاث طرق جربتها السلطة الفلسطينية لإخفاء مكافآت مالية تقدمها مقابل الإرهاب عام ٢٠٢١" "Three ways the PA tried to hide its terror reward payments in 2021"، معهد مراقبة الإعلام الفلسطيني، (٩ شباط/فبراير ٢٠٢٢).

[9] "ايقاف انتحاري عمره ١٤ سنة" "14-Year-Old Suicide Bomber Intercepted"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، (٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٤).

[10] "تحسينات في المعابر الأمنية وحواجز الطرق في الضفة الغربية" "Improvements at the Security Crossings and Roadblocks in the West Bank"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، (١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٥)؛ "إحباط اعتداء إرهابي عند معبر حوارة قرب نابلس" "Terror Attack at the Hawara Crossing Near Nablus Thwarted"، وزارة

الخارجية الإسرائيلية، (٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٥)؛ "الإرهاب الفلسطيني يتزايد" "Palestinian Terror Increases"، لجنة متابعة الدقة في تقارير الشرق الأوسط في أمريكا CAMERA (٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

[11] توفا لازاروف Tovah Lazaroff وخالد أبو طعمة، "الأمم المتحدة مستاءة من قتل جيش الدفاع الإسرائيلي لمراهق فلسطيني يرمي زجاجات حارقة" "UN upset by IDF killing of Palestinian teenage Molotov cocktail thrower"، جيروزاليم بوست (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢).

[12] نان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "خمسة أطفال في برنامج أطفال على قناة السلطة الفلسطينية يمجّدون بالقاتلة الإرهابية دلال المغربي التي قادت عمليةً سقط ضحيتها ٢٥ بالغًا و١٢ طفلاً" "5 kids on PA TV children's show praise terrorist murderer Dalal Mughrabi who led murder of 25 adults and 12 children"، معهد مراقبة الإعلام الفلسطيني (٦ حزيران/يونيو ٢٠٢١).

[13] نان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "استغلال حماس لأطفال غزة: إذا متنا، نموت شهداء – تقول ابنة المتحدث باسم حماس" "Hamas' abuse of kids in Gaza: "If we die, we'll die as Martyrs" - Hamas spokesman's young daughter"، معهد مراقبة الإعلام الفلسطيني، (٦ حزيران/يونيو ٢٠٢١).

[14] إيتامار ماركوس Itamar Marcus، "استراتيجية الجنود الأطفال التي تنتهجها السلطة الفلسطينية ضد إسرائيل" "The Palestinian Authority's child soldier strategy against Israel"، جيروزاليم بوست، (٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢).

[15] ستيوارت واينر Stuart Winer، "إسرائيل تصادر آلاف الدمى الرامية للحجارة كانت في طريقها إلى السلطة الفلسطينية" "Israel Seizes Thousands of Rock-Thrower Dolls Headed for PA"، تايمز أوف إسرائيل، (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

[16] إيتامار ماركوس Itamar Marcus ونان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "أطفالٌ فلسطينيون يرتدون "أحزمة ناسفة" احتفالاً بمرور ٥١ عامًا من عنف فتح" "Palestinian Children Wear 'Suicide Belts' to Celebrate Fatah's 51 Years of Violence"، معهد مراقبة الإعلام الفلسطيني (١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).

[17] آنا غايفمن Anna Geifman، "مَن يقتل الأطفال الفلسطينيين؟" "Who Is Killing Palestinian Children?"، جيروزاليم بوست، (٧ آب/أغسطس ٢٠١٤).

[18] الأطفال الفلسطينيون يجمعون بطاقات إرهابية Palestinian Kids Collect Terrorist Cards، جيروزاليم بوست (٢٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

[19] "إحصاءات التفجيرات الانتحارية الفلسيطينية في إسرائيل" "Palestinian Suicide Bombing in Israel Statistics"، معهد Statistic Brain، (١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

[20] بن هارتمان Ben Hartman ويعقوب لابين Yaakov Lappin، "فلسطيني يعتدي على ثلاثة أشخاص بالسكين في هجوم إرهابي في ريشون لتسيون" "Palestinian Assailant Stabs Three People in Rishon Lezion Terror Attack"، جيروزاليم بوست، (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

[21] آري يشار Ari Yashar، "حادثة طعن في سوق محانيه يهودا" "Stabbing at Mahane Yehuda Market"، القناة السابعة (عروتس شيفع)، (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥).

[22] حاييم ليفنسون Chaim Levinson جيلي كوهين Gili Cohen وإيدو إفراتي Ido Efrati، "فلسطينيٌ يطعن ويقتل فتاة إسرائيلية عمرها ١٣ عامًا وهي نائمة في منزلها في الضفة الغربية" "Palestinian Man Stabs and Kills 13-Year-Old Israeli Girl Asleep in Her West Bank Home"، هآرتس، (٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦).

[23] علي دراغمة، "الفلسطينيون مصدومون من تورّط الأطفال في الهجمات" "Palestinians Shocked over Kids on Attack"، أسوشيتد برس (١ آذار/مارس ٢٠٠٤).

[24] قناة إم إس إن بي سي MSNBC (٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥)، متقبس في مقال بعنوان "صرخة شعبية في نابلس ضد استخدام المراهقين في مهام إرهابية" "Public Outcry in Nablus against Use of Teenagers for Terrorist Missions"، مركز المعلومات حول الاستخبارات والارهاب في مركز الدراسات الخاصة، (٣٠ أيار/مايو ٢٠٠٥).

[25] ريتشارد سايل Richard Sale، "تاريخ حماس مرتبط بإسرائيل" "Hamas History Tied to Israel"، يونايتد برس إنترناشيونال، (١٨ حزيران/يونيو ٢٠٠٢).

[26] زئيف شيف Ze'ev Schiff وإيهود يعاري Ehud Yaari، الانتفاضة: الانتفاضة الفلسطينية - الجبهة الإسرائيلية الثالثة *Intifada: The Palestinian Uprising—Israel's Third Front*، (نيويورك: سايمون وشوستر، ١٩٩٠)، ص. ٢٢٧ - ٢٣٩.

[27] "الإرهاب ٢٠٠٢ – ٢٠٠٥" "Terrorism 2002–2005" (العاصمة واشنطن: مكتب التحقيقات الفيدرالي، غير مؤرخ)

[28] هيرش غودمان Hirsh Goodman، "تعلّمنا الدرس" "A Lesson Learned"، جيروزاليم ريبورت *Jerusalem Report* (١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥).
[29] مؤتمر صحفي (١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
[30] دانيال بايمن Daniel Byman، "هل تنجح عمليات القتل المستهدف؟" "Do Targeted Killings Work?"، مجلة الشؤون الخارجية *Foreign Affairs* (آذار/مارس – نيسان/أبريل ٢٠٠٦).
[31] "الطائرات المسيرة تلعب دورًا حيويًا في حرب أوباما على الإرهاب"، دير شبيغل (١٢ آذار/مارس ٢٠١٠)؛ سكوت ويلسون Scott Wilson وكريغ ويتلوكCraig Whitlock وويليام برانيجين William Branigin، " أسامة بن لادن يُقتل في غارة أمريكية ويُدفن في البحر" "Osama bin Laden killed in U.S. raid, buried at sea"، واشنطن بوست، (٢ أيار/مايو ٢٠١١).
[32] ستيفن ر. ديفيد Steven R. David، "خيارات قاتلة: سياسة القتل المستهدف الإسرائيلية" "Fatal Choices: Israel's Policy Of Targeted Killing"، مركز بيغن والسادات للدراسات الاستراتيجية BESA، (أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢).
[33] كودي م. بوبلين Cody M. Poplin، "استطلاع جديد لأسوشيتد برس حول البرنامج الأمريكي للقتل المستهدف" "New AP Poll on U.S. Targeted Killing Program"، معهد لوفير The Lawfare Institute، (١ أيار/مايو ٢٠١٥).
[34] إذاعة صوت إسرائيل، (٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠)، مذكور في منظمة مراجعة وتحليل الإعلام المستقلة Independent Media Review & Analysis.
[35] الحنان ميلر Elhanan Miller، "مسؤول في حماس يصرّح: عرفات أعطانا السلاح لهجمات الانتفاضة الثانية" "Arafat Gave Us Arms for Second Intifada Attacks, Hamas Official Says"، تايمز أوف إسرائيل، (١٦ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٤).
[36] "موجزات استخباراتية: إسرائيل/الفلسطينيون" "Intelligence Briefs: Israel/Palestinians"، النشرة الاستخباراتية للشرق الأوسط Middle East Intelligence Bulletin (آذار/مارس ٢٠٠٢).
[37] خالد أبو طعمة، "عرفات أمر حماس بشن هجمات على إسرائيل عام ٢٠٠٠" "Arafat Ordered Hamas Attacks against Israel in 2000"، جيروزاليم بوست، (٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠).
[38] "سهى عرفات تعترف بأن زوجها خطّط مسبقًا للانتفاضة" "Suha Arafat Admits Husband Premeditated Intifada"، جيروزاليم بوست، (٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).
[39] "تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصي الحقائق (تقرير لجنة ميتشل)، دائرة العمل الخارجي الأوروبي، (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠١).

الفصل ١٠

الأمم المتحدة

إن استيلاء إسرائيل على الأراضي خلال حرب ١٩٦٧ أمر "غير مقبول".

يطالب القرار ٢٤٢ إسرائيل بالعودة إلى حدودها القائمة ما قبل عام ١٩٦٧.

يعترف القرار ٢٤٢ بحق الفلسطينيين في تقرير المصير.

تلعب الأمم المتحدة دورًا بنّاء في شؤون الشرق الأوسط.

تتمتع إسرائيل بنفس الحقوق التي يتمتع بها أي عضو آخر في الأمم المتحدة.

لطالما دعمت الولايات المتحدة إسرائيل في الأمم المتحدة.

عادة ما تدعم الدول العربية المتحالفة مع أمريكا المواقف الأمريكية في الأمم المتحدة.

إنّ فشل إسرائيل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو انتهاك للقانون الدولي.

مجلس حقوق الإنسان ليس منحازًا ضد إسرائيل.

تعترف اليونسكو بالمواقع الإسرائيلية وتحميها.

خرافة

إن استيلاء إسرائيل على الأراضي خلال حرب ١٩٦٧ أمر "غير مقبول".

واقع

في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، تبنّى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بالإجماع، القرار ٢٤٢ الذي أرسى المبادئ التي يفترض أن توجّه المفاوضات من أجل تسوية سلام بين العرب وإسرائيل.

وكانت النقطة الأولى التي تناولها القرار هي "عدم القبول بالأراضي التي تم الاستيلاء عليها بفعل الحرب". ويفسر البعض ذلك لأن على إسرائيل الانسحاب من جميع الأراضي التي استولت عليها. على العكس فإن تلك الإشارة تنطبق بوضوح على الحروب الهجومية فقط، وإلا لكان القرار بمثابة تشجيع على العدوان. فإذا هاجمت دولةٌ ما دولة أخرى وتمكنت الدولة التي تم الهجوم عليها من صد الهجوم واستولت على أراضٍ خلال ذلك التصدي، فبحسب التفسير الأول فإن على الدولة التي تم استهدافها إعادة كل الأراضي التي استولت عليها وبناء على ذلك، فإن الدولة التي تعتدي على دولة أخرى لن تخسر شيئا جراء عملها العدواني لأنها ستمتلك ضمانةً ضد التبعات الرئيسية للهزيمة.

> *حثّ البعض على حلٍّ واحد وبسيط يقضي بالعودة الفورية إلى الوضع كما كان عليه في ٤ حزيران/يونيو... وهذا ليس حلاً لتحقيق السلام بل لتجدّد الأعمال العدوانية.*
>
> *- الرئيس ليندون جونسون في خطاب يوم ١٩ حزيران/يونيو ١٩٦٧* [1]

إن الهدف النهائي للقرار ٢٤٢، كما هو وارد في الفقرة الثالثة، هو الوصول إلى "تسوية سلمية ومقبولة". والمقصود هو التوصل إلى اتفاق بالتفاوض بناءً على مبادئ القرار وليس إلى اتفاق يُفرض على الطرفين. وهذا هو أيضًا مغزى القرار ٣٣٨، بحسب السفير الأمريكي آرثر غولدبرغ الذي ترأس الوفد إلى الأمم المتحدة عام ١٩٦٧.[1] فقد دعا ذلك القرار، المعتمد بعد حرب ١٩٧٣، إلى بدء المفاوضات بين الطرفين على الفور وبالتزامن مع وقف إطلاق النار.

خرافة

يطالب القرار ٢٤٢ إسرائيل بالعودة إلى حدودها القائمة ما قبل عام ١٩٦٧.

واقع

يدعو البند الأكثر إثارة للجدل في القرار ٢٤٢ إلى "سحب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير"، وهو مرتبط بالبند الثاني الذي يدعو بشكل لا لبس فيه إلى "إنهاء جميع الإدعاءات أو حالات الحرب" والاعتراف بحق "كل دولة في المنطقة... في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، بعيدًا عن التهديدات وبدون استخدام القوة".

ولا يحدد القرار حجم الأراضي المطلوب من إسرائيل التخلي عنها. ولم يقل مجلس الأمن إن على إسرائيل الانسحاب من "جميع" الأراضي التي استولت عليها خلال حرب الأيام الستة. وكان هذا الأمر مقصودًا. فقد أراد المندوب السوفياتي إدراج هذه الكلمات وقال إن استبعادها يعني "أن جزءًا من هذه الأراضي يمكن أن يبقى في أيدي إسرائيل". وقد طالبت الدول العربية بإضافة كلمة "جميع"؛ وعندما رفض المجلس فكرتها، قرأوا القرار وكأن الكلمة مدرجة فيه. لكن السفير البريطاني الذي صاغ القرار، اللورد كارادون، أعلن بعد التصويت: "إن القرار فقط هو ما يجمعنا، ونحن نعتبر صياغته واضحة".[2]

لم ينفكّ المشاركون في صياغة هذه القرار يؤكدون مرارًا وتكرارًا أن هذا التفسير الحرفي، بدون كلمة "جميع" الضمنية، هو التفسير الصحيح. ففي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩ على سبيل المثال، صرّح وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العموم أن الانسحاب المتوخى في القرار *لن* يكون من "جميع الأراضي".[3] وحين طُلب منه شرح الموقف البريطاني لاحقًا، قال اللورد كارادون: "كان ليكون من الخطأ مطالبة إسرائيل بالعودة إلى مواقعها القائمة في ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٧، لأن تلك المواقع كانت غير مرغوب فيها ومصطنعة".[4]

على المنوال نفسه، أوضح السفير الأمريكي آرثر غولدبرغ أن "الإغفالات الملاحظة - التي لم تكن عرَضية – في ما يتعلق بالانسحاب هي كلمات "أراضي" أو "كل" و"خطوط ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧"... فالقرار يتحدث عن الانسحاب من الأراضي المحتلة من دون تحديد نطاق الانسحاب".[5]

يدعو هذان القراران بوضوح الدول العربية إلى السلام مع إسرائيل. والشرط الرئيسي فيهما هو انسحاب إسرائيل من "الأراضي المحتلة" عام ١٩٦٧. وبما أن إسرائيل انسحبت من حوالي ٩٤٪ من الأراضي عندما تخلت عن سيناء وقطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، يمكنها أن تجادل قانونيًا بأنها أوفت بالتزاماتها بموجب القرار ٢٤٢. فالقرار يستبعد بوضوح فكرة أن تذعن إسرائيل للمطالب الفلسطينية بالانسحاب إلى خطوط هدنة ١٩٤٩.

فضلاً عن ذلك، اعترضت الدول العربية على الدعوة إلى "حدود آمنة ومعترف بها" لأنها خشيت أن يكون من المتوقع منها التفاوض مع إسرائيل. وهذا أمر استبعدته جامعة الدول العربية صراحة في الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧.

وقد أوضح السفير غولدبرغ أن هذه العبارة أدرجت لأنه كان يُتوقع من الطرفين إجراء "تعديلات إقليمية في تسويتهما السلمية تشمل أقل من الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة، حيث ثبت بشكل ملحوظ أن حدود إسرائيل السابقة لا توفر لها الأمان".[6]

والسؤال المطروح إذن هو ما إذا كان على إسرائيل التخلي عن أي أراضٍ إضافية. بعد توقيع معاهدات السلام مع مصر والأردن، والانسحاب إلى الحدود الدولية مع لبنان، الخلافات الإقليمية الوحيدة المتبقية هي مع الفلسطينيين (الذين لم يذكرهم القرار ٢٤٢) وسوريا.

يتمحور الخلاف مع سوريا حول هضبة الجولان. وقد سبق أن أعربت إسرائيل مرارًا عن استعدادها للتفاوض على تسوية مقابل السلام، غير أن سوريا رفضت حتى النظر في إمكانية إبرام معاهدة سلام محدودة ما لم توافق إسرائيل أولاً على الانسحاب الكامل. وبموجب القرار ٢٤٢، فإن إسرائيل ليست ملزمة إطلاقًا بالانسحاب من أي جزء من الجولان في غياب اتفاق سلام مع سوريا.

في الوقت نفسه، رفضت دول عربية أخرى - كالسعودية ولبنان والعراق وليبيا - الاعتراف دبلوماسيًا بإسرائيل، بالرغم من عدم وجود خلافات معها على الأراضي. مع ذلك، اشترطت هذه الدول (أقله خطابيًا) انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧ لتقيم معها العلاقات.

خرافة

يعترف القرار ٢٤٢ بحق الفلسطينيين في تقرير المصير

واقع

لم يأتِ القرار ٢٤٢ على ذكر الفلسطينيين في أيٍّ من بنوده، بل يتم التلميح إليهم لا أكثر في البند الثاني من المادة الثانية، الذي يدعو إلى "تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين"، وهو أمر قد ينطبق أيضًا على اللاجئين اليهود من الدول العربية. لكن القرار لا يستوجب مطلقًا منح الفلسطينيين أي حقوق سياسية أو أراضٍ.

خرافة

تلعب الأمم المتحدة دورًا بنّاء في شؤون الشرق الأوسط.

واقع

اعتبارًا من منتصف سبعينيات القرن العشرين، تكاتفت كتلة عربية وسوفياتية في ما شكّل قوة ضغط مؤيدة للفلسطينيين في الأمم المتحدة. وانطبق هذا الوضع بشكل خاص في الجمعية العامة حيث كانت هذه الدول – أي كل الأنظمة الديكتاتورية أو الاستبدادية تقريبًا – تصوّت في أغلب الأحيان لإصدار قرارات تدين إسرائيل.

عام ١٩٧٥، وبتحريض من الدول العربية والكتلة السوفياتية، وافقت الجمعية على القرار ٣٣٧٩ الذي وصم الصهيونية بأنها شكل من أشكال العنصرية. آنذاك، وصف السفير الأمريكي دانيال موينيهان القرار بأنه "عمل قذر"، في حين صرّح السفير الإسرائيلي حاييم هرتسوغ لزملائه المندوبين إن القرار "قائمٌ على الكراهية والافتراء والغطرسة"، وقال إن هتلر كان ليشعر بالرضا لو استمع إلى النقاش حول هذا الإجراء داخل الأمم المتحدة.[7]

في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، صوّتت الجمعية العامة على إلغاء القرار ٣٣٧٩ بـ ١١١ صوتًا مقابل ٢٥ صوت معارض (مع امتناع ثلاثة عشر عضوًا عن التصويت وغياب سبعة عشر وفدًا عن التصويت أو امتناعه عن التصويت). ولم تصوّت أي دولة عربية على إلغاء هذا القرار.

وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، أصدر مجلس الأمن إدانة غير مسبوقة لتفجير انتحاري نفّذته حركة الجهاد الإسلامي في تل أبيب. وخلافًا للأعمال الإسرائيلية التي يتم إصدار قرارات بشأنها، اكتفى المجلس بإصدار "بيان سياسة" يحث السلطة الفلسطينية على "اتخاذ خطوات فورية ومعقولة لإيجاد المسؤولين عن هذا الهجوم الإرهابي" وتقديمهم للعدالة. وكان البيان يستوجب موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، غير أن الدولة العربية الوحيدة في المجلس، وهي الجزائر، لم توقّع إلا بعد حذف الإشارة إلى حركة الجهاد الإسلامي.[8] ولم يكن المجلس قد اتّخذ قط قرارًا يدين الفظائع الإرهابية المرتكبة ضد إسرائيل.

الجدير بالذكر أيضًا هو أن الأمم المتحدة أنشأت لجان تحقيق وقامت بتعيين ممثلين خاصين ومقررين لإسرائيل أكثر من أي دولة أخرى في منظومة الأمم المتحدة. فضلاً عن ذلك، تخصّص الأمم المتحدة ملايين الدولارات لقرابة عشرين لجنة مكرسة للقضية الفلسطينية، على غرار اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة.

لقد أثبت التاريخ أن الطريق إلى السلام يتم من خلال المفاوضات المباشرة بين الطرفين. لكن الأمم المتحدة تقوّض هذا المبدأ باستمرار. فالجمعية العامة تتبنى بانتظام قرارات تحاول فرض حلول مجحفة بحق إسرائيل في قضايا حرجة مثل القدس والجولان والمستوطنات.

وقد تم التفاوض على جميع معاهدات السلام الإسرائيلية من دون أي مساعدة من الأمم المتحدة، بل كانت هذه الأخيرة عقبة أمام حل النزاعات في المنطقة.

خرافة

تتمتع إسرائيل بالحقوق نفسها التي يتمتع بها أي عضو آخر في الأمم المتحدة.

واقع

بقيت إسرائيل على مدى أربعين سنة العضو الوحيد في الأمم المتحدة المستبعد عن المجموعات الإقليمية. فمن الناحية الجغرافية، تنتمي إسرائيل إلى المجموعة الآسيوية، ولكنّ الدول العربية منعت عضويتها في هذه المجموعة. وبدون عضوية في مجموعة إقليمية، لا تملك إسرائيل مقعدًا في مجلس الأمن أو في أيٍّ من هيئات الأمم المتحدة الرئيسية الأخرى.

غير أن استبعاد إسرائيل عن هيئات الأمم المتحدة تغيّر عام ٢٠٠٠ عندما قبلت إسرائيل بعضوية مؤقتة في مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، وكانت هذه الأخيرة المجموعة الوحيدة التي كانت جيوسياسية أكثر منها جغرافية بحتة، ويتمتع أعضاؤها الـ ٢٧ – وهم دول أوروبا الغربية وأستراليا وكندا ونيوزيلندا والولايات المتحدة - بقاسم مشترك هو الديمقراطية الغربية.

وبفضل إشراك إسرائيل في هذه المجموعة، تسنّت لها فرصة الحصول على تمثيل في مجلس الأمن؛ لكنّها لم تُمنح مقعدًا بعد.

[إن المعاملة التي تتلقاها إسرائيل في الأمم المتحدة] هوسية وبشعة وسيئة للأمم المتحدة وسيئة للسلام.

- سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس[1]

خرافة

لطالما دعمت الولايات المتحدة إسرائيل في الأمم المتحدة.

واقع

يعتقد الكثيرون أنه بوسع إسرائيل التعويل دائمًا على دعم الولايات المتحدة لها من خلال ممارسة حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي. غير أن التاريخ يبيّن أن الولايات المتحدة عارضت إسرائيل في مجلس الأمن في أغلب الأحيان.

فمنذ عام ١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٢، أيّدت الولايات المتحدة انتقادات المجلس بحق إسرائيل إما بالتصويت لصالح القرارات الصادرة أو بالامتناع عن التصويت على ٢٤ قرارًا. وخلال الفترة الممتدة بين عامَي ١٩٧٣ و٢٠٢٠، فعلت الأمر نفسه في ما يتعلق بنحو خُمس القرارات المئتين التي تم إقرارها في تلك الفترة.

في بعض الأحيان، يُقنع المسؤولون الأمريكيون الأطراف الراعية للقرارات بتغيير لغة القرار بما يتيح لهم التصويت لصالح القرار أو الامتناع عن التصويت. وفي حين أن هذه القرارات حيوية بالنسبة إلى إسرائيل، إلا أنها قد لا تكون متّخذة من جانب واحد بشكل تجد الولايات المتحدة نفسها مضطرة لممارسة حق النقض. في عام ٢٠١١ مثلاً، طلب الفلسطينيون من مجلس الأمن تصنيف المستوطنات الإسرائيلية على أنها غير شرعية والدعوة إلى تجميد أعمال البناء. فحاولت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إقناع الفلسطينيين بتغيير الصياغة لكنهم رفضوا، فنقضت الولايات المتحدة القرار علمًا بأن السفيرة سوزان رايس انتقدت مع ذلك السياسة الإسرائيلية.[9]

ولم تمارس الولايات المتحدة حق النقض حتى عام ١٩٧٢ وذلك في شكوى سورية ولبنانية ضد إسرائيل. ويبلغ مجمل القرارات التي نقضتها ٤٤ قرارًا – مع أنها لم تنقض أي قرار منذ عام ٢٠١٨.[10]

بالإضافة إلى ذلك، يستطيع منتقدو إسرائيل التحايل على تهديد الفيتو الأمريكي عبر طرح القضايا أمام الجمعية العامة حيث يتم تبني القرارات غير الملزمة بتصويت الأكثرية وعادة ما يتم فيها دعم القرارات المناهضة لإسرائيل. فمنذ عام ٢٠١٥ وحتى شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٢، تم اعتماد ١٢٥ قرارًا مناهضًا لإسرائيل، مقابل ١٥ قرارًا بشأن روسيا، وتسعة بشأن سوريا، وسبعة بشأن كوريا الشمالية، وستة بشأن إيران، من دون أي قرار بشأن الصين وكوبا وليبيا.[11]

خرافة

عادة ما تدعم الدول العربية المتحالفة مع أمريكا المواقف الأمريكية في الأمم المتحدة

واقع

توفّر الولايات المتحدة مظلةً أمنية لحلفائها في العالم العربي وتدعم بانتظام طموحاتهم السياسية، ناهيك من أنها زودتهم بأسلحة بمليارات الدولارات. وإن كان هؤلاء الحلفاء يشعرون بالامتنان، فهم لا يُظهرون هذا الامتنان في الأمم المتحدة حيث يصوّتون، سنةً بعد سنة، ضد الولايات المتحدة – وليس في القرارات المتعلقة بإسرائيل فحسب.

فقد اعتمدت الجمعية العامة عام ٢٠٢٠ مئة قرارٍ بالتصويت. ومن بين الدول العربية، كان الصومال يصوّت لصالح الولايات المتحدة في أغلب الأوقات، مع أن نسبة حدوث ذلك لا تتخطى ٤٢٪. أما الدول العربية مجتمعةً، فقد صوّتت ضد الولايات المتحدة في ٧٧٪ من القرارات، مع الإشارة إلى أن سوريا جاءت في أسفل القائمة حيث عارضت الولايات المتحدة بنسبة ٨٥٪ من الحالات.

في المقابل، لطالما كانت إسرائيل تتصدر – أو تحلّ في مرتبة قريبة - قائمة أبرز حلفاء أمريكا في الأمم المتحدة. وقد تخطت إسرائيل الدول الأخرى عام ٢٠٢٠ إذ صوّتت مع الولايات المتحدة بنسبة ٩١٪ من الحالات، تليها ميكرونيسيا بنسبة ٦٩٪، فيما تخلّفت وراءها كندا (مع نسبة ٦٤٪) وأستراليا (٦٣٪) وبريطانيا العظمى (٦١٪) وفرنسا (٥٨٪).

ويشار أيضًا إلى أن القرارات المتعلقة بإسرائيل بلغ مجموعها ١٦ قرارًا، تم التصويت على ١٥ منها بالرغم من اعتراضات الولايات المتحدة. والعديد من هذه القرارات عبارة عن إدانات من جانب واحد تُقدَّم سنويًا. وقد صوّتت الدول العربية، بما فيها تلك التي أقامت علاقات مع إسرائيل، لصالح كل قرار مناهض لإسرائيل.[12]

خرافة

إنّ فشل إسرائيل في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة هو انتهاك للقانون الدولي.

واقع

قرارات الأمم المتحدة هي وثائق تصدر عن هيئات سياسية ويجب تفسيرها في ضوء دستور تلك الهيئات. ولا تستند الأصوات في الأمم المتحدة إلى مبادئ قانونية بل إلى مصلحة الدول الأعضاء؛ لذلك تمثل هذه القرارات مواقف سياسية وليس قانونية.

كما أن ميثاق الأمم المتحدة (وتحديدًا المادتان ١٠ و١٤) يخوّل الجمعية العامة على وجه التحديد تقديم "توصيات" غير ملزمة لا غير. ولا تعتبر قرارات الجمعية ملزمة إلا في ما يتعلق بمسائل الميزانية والإجراءات الداخلية.

بيد أن شرعية قرارات مجلس الأمن تتّسم بغموض أكبر. فما من إجماع حول ما إذا كانت كل قرارات مجلس الأمن ملزمة أو مجرد تلك الصادرة بموجب الفصل السابع من الميثاق[13]. فوفقًا للمادة ٢٥ من الميثاق، يتعهد أعضاء الأمم المتحدة "بقبول قرارات مجلس الأمن وتنفيذها وفق هذا الميثاق"، ولكن ليس واضحًا ما هي أنواع القرارات المشمولة بمصطلح "القرارات". وتبقى هذه القرارات بيانات سياسية لدول قومية وليست أحكامًا قانونية.

أضف إلى ذلك أن إسرائيل لم تنتهك أيًّا من قرارات مجلس الأمن، ولم يعاقبها المجلس قط لعدم امتثالها.

خرافة

مجلس حقوق الإنسان ليس منحازا ضد إسرائيل.

واقع

منذ عام ٢٠٠٦، أدان مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إسرائيلَ في ٩٥ قرارًا فرديًا مقارنة بـ ٣٨ قرارًا صادر بشأن سوريا، و١٤ قرارًا لكوريا الشمالية، و١١ قرارًا لإيران، بدون أي قرار لدول كالصين وكوبا والمملكة العربية السعودية.[14] وفي حين تتعرض إسرائيل بانتظام للانتقادات على سلوكها، لا تنطبق أي إشارات من مجلس حقوق الإنسان إلى الإرهاب إلا على "الإسرائيليين المتطرفين".[15]

وأفظع مثال على تحيّز مجلس حقوق الإنسان ضد إسرائيل هو المناقشة السنوية للبند السابع من جدول الأعمال. ففي حزيران/يونيو ٢٠٠٧، اتخذ أعضاء المجلس قرارًا جعل من "حالة حقوق الإنسان في فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى" جزءًا دائمًا من جدول أعمال المجلس، ما يعني أنه يتوجب مناقشة سجل إسرائيل في مجال حقوق الإنسان في كل دورة. والواقع أن ما من دولة أخرى خُصص لها بندٌ سنوي متكرر في جدول الأعمال. وعلى مر الأعوام، حاولت الولايات المتحدة ودول أخرى في المجلس توافقها الرأي في هذه المسألة أن تلغي هذا القرار ولكن جهودها باءت بالفشل.

وعام ٢٠١٨، انسحبت الولايات المتحدة من المجلس وتوقفت عن مدّه بالتمويل، عازيةً خطوتها إلى التحيز المستفحل ضد إسرائيل واستمرار المجلس بقبول دولٍ لها انتهاكات جسيمة في مجال حقوق الإنسان بين أعضائه. وقد لقي هذا القرار تأييد الدكتور دان مو، وهو عضو قديم في الحكومة النيجيرية، حيث قال: "تزداد الهيئة تحيّزًا في التعامل مع قضية إسرائيل والفلسطينيين والدول العربية. ومتى كان المرء منحازًا إلى هذه الدرجة، يفقد نزاهته واستقلاليته وحياده، فيصبح من الصعب جدًا على الآخرين الوثوق بحكمك".[16]

وفي خطوة تراجعت فيها إدارة بايدن عن موقف الرئيس ترامب، أعلنت عن عزمها معاودة الانضمام إلى المجلس، حيث أوضح ممثل الرئيس بايدن في جنيف، مارك كاساير، قائلاً: "نعلم أن هذه الهيئة قادرة على أن تكون منتدى مهمًا لأولئك الذين يحاربون الطغيان والظلم في جميع أنحاء العالم. ومن خلال جلوسنا إلى هذه الطاولة، نسعى لأن نضمن ارتقاءها إلى مستوى هذه القدرة".[17]

ولكن ما هي إلا فترة وجيزة حتى عيّن المجلس لجنة تحقيق في جرائم الحرب المحتملة وغيرها من التجاوزات الإسرائيلية. وفي هذا السياق، أشارت صحيفة نيويورك تايمز إلى أن هذه هي المرة الثالثة، في غضون سبع سنوات، التي يشكل فيها مجلس حقوق الإنسان لجنة من جانب واحد للتحقيق في إسرائيل، لكن هذه اللجنة مختلفة لأنها مستمرة وستدرس "جميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد الصراع، بما في ذلك التمييز والقمع الممنهجَين على أساس الهوية القومية أو العرقية أو الدينية".[18]

وقالت البعثة الأمريكية لدى الأمم المتحدة في جنيف: "تأسف الولايات المتحدة بشدة لقرار مجلس حقوق الإنسان اليوم بإنشاء لجنة تحقيق مفتوحة في أحداث العنف الأخيرة بين إسرائيل والفلسطينيين... ينبغي علينا جميعًا أن نعمل لإيجاد حلول حقيقية لمساعدة الشعب الفلسطيني وضمان عدم استغلال المنظمات الإرهابية، ومن ضمنها حماس، للوضع على الأرض بطرقٍ شتى كإطلاق الصواريخ عشوائيًا، من أجل تحقيق أهدافها المدمرة. إن الخطوة التي اتخذها اليوم مجلس حقوق الإنسان لا تسهم في تحقيق السلام.... وسنواصل الدعوة إلى معاملة إسرائيل بإنصاف في مجلس حقوق الإنسان".[19]

خرافة

تعترف اليونسكو بالمواقع الإسرائيلية وتحميها.

واقع

أصبحت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وكالة مسيّسة، وقد حاول الفلسطينيون استخدامها لكسب اعتراف رسمي بالدولة الفلسطينية، علمًا بأن هذا المسعى انطوى على محاولة لنزع الشرعية عن إسرائيل ومحو الصلة اليهودية بالمواقع الموجودة في إسرائيل والأراضي المتنازع عليها.

على سبيل المثال، أعلنت اليونسكو عام ٢٠١٠ كهف الأولياء في الخليل وقبر راحيل في بيت لحم - وكلاهما من الأماكن اليهودية المقدسة - مساجد فلسطينية. وعام ٢٠١٦، أدانت اليونسكو الإجراءات الإسرائيلية في تلك المواقع وفي القدس، داعية إلى حماية التراث الثقافي لـ "فلسطين". لقد محت اليونسكو صلةً عمرها قرون من الزمن بين اليهود وهذه الأماكن المقدسة وأشارت إلى ساحة الحائط الغربي في العاصمة الإسرائيلية بالتسمية العربية "ساحة البراق". وفي العام نفسه، محت اليونسكو تاريخ القدس اليهودي عبر إعلان جبل الهيكل مكانًا مقدسًا للمسلمين فقط.[20]

هذه كلها حالات سعى فيها الفلسطينيون وداعموهم إلى نزع الشرعية عن إسرائيل والتمهيد لتدميرها. فكيف يمكن لليهود المطالبة بأراضٍ يقول المؤرخون الأوروبيون في الأمم المتحدة إنهم لم يعيشوا فيها مطلقًا؟

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١، قبلت اليونسكو بانضمام الفلسطينيين كدولة كاملة العضوية في المنظمة، وهي أول هيئة تابعة للأمم المتحدة تقوم بذلك. وهذا ما دفع الولايات المتحدة إلى وقف دفعاتها المالية للمنظمة.

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، خرجت الولايات المتحدة وإسرائيل من اليونسكو. وأوضحت وزارة الخارجية الأمريكية أن أمريكا خرجت من المنظمة بسبب "المستحقات المتزايدة على اليونسكو، والحاجة إلى إصلاح جذري في المنظمة، واستمرار "التحيز ضد إسرائيل".[21]

غير أن إدارة بايدن كشفت عام ٢٠٢٢ أنها تفكر في العودة إلى اليونسكو، بموافقة إسرائيل حسبما أفيد[22].

---

[1] "آفاق السلام في الشرق الأوسط" "Middle East Peace Prospects"، صحيفة كريستشن ساينس مونيتور *Christian Science Monitor*، (٩ تموز/يوليو ١٩٨٥).

[2] السجلات الرسمية لمجلس الأمن، الاجتماع رقم ١٣٨٢ (S/PV 1382)، الأمم المتحدة (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧).

[3] إيبان، ص. ٤٥٢

[4] ديلي ستار، بيروت *Beirut Daily Star*، (١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٤).

[5] "غولدبرغ: حقيقة القرار ٢٤٢" "Goldberg: The Truth About Resolution 242"، خطاب أمام مؤتمرات سياسات لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية (AIPAC)، ٨ أيار/مايو ١٩٧٣، تقرير الشرق الأدنى، (٦ حزيران/يونيو ١٩٧٣)، ص. ٩١.

[6] المرجع نفسه.

[7] حاييم هرتسوغ Chaim Herzog، "مَن المتّهم؟" *Who Stands Accused?*(نيويورك: Random House، ١٩٧٨)، ص. ٤-٥.

[8] "بيان سياسة من مجلس الأمن حول الهجوم الإرهابي في إسرائيل" "Policy Statement by Security Council on Terrorist Attack in Israel"، بيان صحفي رقم م.أ./٨٣٢٥، الأمم المتحدة (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥).

[9] ريتشارد غرينيل Richard Grenell، "سوزان رايس تفشل في إقناع الفلسطينيين وتوبّخ إسرائيل" "Susan Rice Fails to Convince the Palestinians, and Offers a Rebuke to Israel"، هافينغتون بوست (١٧ شباط/فبراير ٢٠١١)، تاريخ الاطلاع على المقال: ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١١؛ "الولايات المتحدة تنقض قرار مجلس الأمن بشأن المستوطنات الإسرائيلية" "United States vetoes Security Council resolution on Israeli settlements"، أخبار الأمم المتحدة، (١٨ شباط/فبراير ٢٠١١).

[10] وزارة الخارجية الأمريكية.

[11] "قرارات الأمم المتحدة تدين إسرائيل بصورة غير متكافئة" "UN resolutions disproportionately condemn Israel"، مركز مراقبة الأمم المتحدة UN Watch

[12] "إجراءات التصويت في الأمم المتحدة – ٢٠٢٠" "Voting Practices at the United Nations - 2020"، وزارة الخارجية الأمريكية، (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١).

[13] برونو سيما Bruno Simma، محرر، ميثاق الأمم المتحدة: مقال تفسيري *The Charter of the United Nations: A Commentary*، (نيويورك: دار نشر جامعة أوكسفورد، ١٩٩٤)، ص. ٢٣٧-٢٤١؛ ٤٠٧-٤١٨.

[14] "قرارات الأمم المتحدة تدين إسرائيل بصورة غير متكافئة" "UN resolutions disproportionately condemn Israel"، مركز مراقبة الأمم المتحدة UN Watch

[15] لاهاف هاركوف Lahav Harkov، "لعبة مجلس حقوق الإنسان مغشوشة، لذلك إسرائيل لا تلعب – تحليل" "UNHRC's game is rigged, so Israel isn't playing – Analysis"، جيروزاليم بوست (١٢ شباط/فبراير ٢٠٢٠).

[16] "العنصرية: ينبغي أن يكون مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة واضحًا بشأن طلب أفريقيا – الدكتور مو" "Racism: UN Human Rights Council must be forthright over Africa's petition – Dr Mou"، صحيفة ذي صن (نيجيريا)، (٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٠).

[17] ميشيل كيليمن Michele Kelemen، "إدارة بايدن تخطط للعودة إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة"، NPR، (٨ شباط/فبراير ٢٠٢١).

[18] نيك كامينغ-بروس Nick Cumming-Bruce، "مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة يأمر بالتحقيق مع إسرائيل بعد القتال في غزة" "U.N. Rights Council Orders Inquiry Into Israel After Gaza Strife"، نيويورك تايمز، (٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١).

[19] جلسة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة حول الوضع الإسرائيلي الفلسطيني UN Human Rights Council Session on the Israeli-Palestinian Situation، بيان صحفي، بعثة الولايات المتحدة لدى المنظمات الدولية في جنيف، (٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١).

[20] "اليونسكو تمحو صلة اليهود بجبل الهيكل" "UNESCO Erases Jewish Connection to Temple Mount, Kotel"، لجنة متابعة الدقة في تقارير الشرق الأوسط في أمريكا CAMERA، (١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٦)؛ "اليونسكو تتبنى قرارًا جدليًا بشأن القدس" "UNESCO Adopts Controversial Jerusalem Resolution"، أسوشيتد برس، (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦).

[21] دانيال مارويكي Daniel Marwecki، "لماذا خرجت الولايات المتحدة وإسرائيل من اليونسكو؟" "Why Did the U.S. and Israel Leave UNESCO?"، موقع العلاقات الدولية الإلكترونية E-International Relations، (١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩).

[22] باراك رافيد Barak Ravid، "سبق صحفي: إسرائيل لن تعارض عودة الولايات المتحدة إلى اليونسكو" "Scoop: Israel wouldn't oppose U.S. return to UNESCO"، AXIOS، (٩ شباط/فبراير ٢٠٢٢).

الفصل ١١

اللاجئون

طردت إسرائيل مليون فلسطيني.

الفلسطينيون هم اللاجئون الوحيدون في الصراع العربي الإسرائيلي.

لم يكن هناك لاجئون يهود من فلسطين.

لم يرغب اليهود في العيش بسلام مع جيرانهم العرب.

خلق اليهود مشكلة اللاجئين بطردهم للفلسطينيين.

تداعيات الاجتياح العربي على العرب الفلسطينيين كانت محدودة.

لم يشجع القادة العرب الفلسطينيين على الفرار.

هرب العرب الفلسطينيون خوفًا من التعرض للقتل.

رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم حتى يتمكن اليهود من سرقة ممتلكاتهم.

طالبت الأمم المتحدة إسرائيل بإعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

لا يشكل الفلسطينيون الراغبون في العودة إلى منازلهم أي خطر على أمن إسرائيل.

تم إهمال اللاجئين الفلسطينيين في عالم غير مبالٍ.

لطالما رحّبت الدول العربية بالفلسطينيين.

إسرائيل تحتجز ملايين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين.

الفلسطينيون هم اللاجئون الوحيدون الممنوعون من العودة إلى ديارهم.

يجب منح جميع اللاجئين الفلسطينيين خيار العودة إلى ديارهم.

وجود الأونروا ضروري للإعتناء بـ ٥,٧ ملايين لاجئ.

أزالت الأونروا الكتب المدرسية المتحيزة من مدارسها.

خرافة

طردت إسرائيل مليون فلسطيني.

واقع

غالبًا ما تُتهم إسرائيل بأنها طردت ما يصل إلى مليون فلسطيني من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩. وكان التعداد السكاني الأخير الذي أجراه البريطانيون عام ١٩٤٥ قد أحصى قرابة ١,٢ مليون مقيم عربي دائم في *كامل* فلسطين، في حين أحصى تعداد ١٩٤٩ الذي أجرته الحكومة الإسرائيلية ١٦٠ ألف عربي يعيشون في الدولة الجديدة بعد الحرب. في عام ١٩٤٧، كان يعيش ما مجموعه ٨٠٩١٠٠ عربي في المنطقة نفسها. وهذا يعني أن عدد العرب الفلسطينيين الذين أصبحوا لاجئين لا يمكن أن يتجاوز ٦٥٠ ألف. وقد خلص المؤرخ إفرايم كارش في تحليله لإحصاءات سكان الريف والمدن إلى أن مجموع اللاجئين تراوح بين ٥٨٣٠٠٠ و٦٠٩٠٠٠. حتى أن تقريرًا أعدّه وسيط الأمم المتحدة بشأن فلسطين توصّل إلى رقم أقل – هو ٣٦٠ ألف لاجئ (اعتبارًا من أيلول/سبتمبر ١٩٤٨) في حين كان العدد التقديري الصادر عن وكالة المخابرات المركزية قبل شهر يبلغ ٣٣٠ ألفًا.[1]

لقد غادر الفلسطينيون منازلهم لأسباب مختلفة. رحل آلاف الأثرياء من العرب تحسّبًا لوقوع الحرب، واستجاب آلافٌ آخرون لدعوات القادة العرب إلى الابتعاد عن طريق الجيوش الزاحفة، وقد تم طرد حفنة منهم، لكن معظمهم فرّوا ببساطة لتجنب التواجد في مرمى نيران الحرب.

الخريطة 25 اللاجئون اليهود من الدول العربية
1948 - 1972

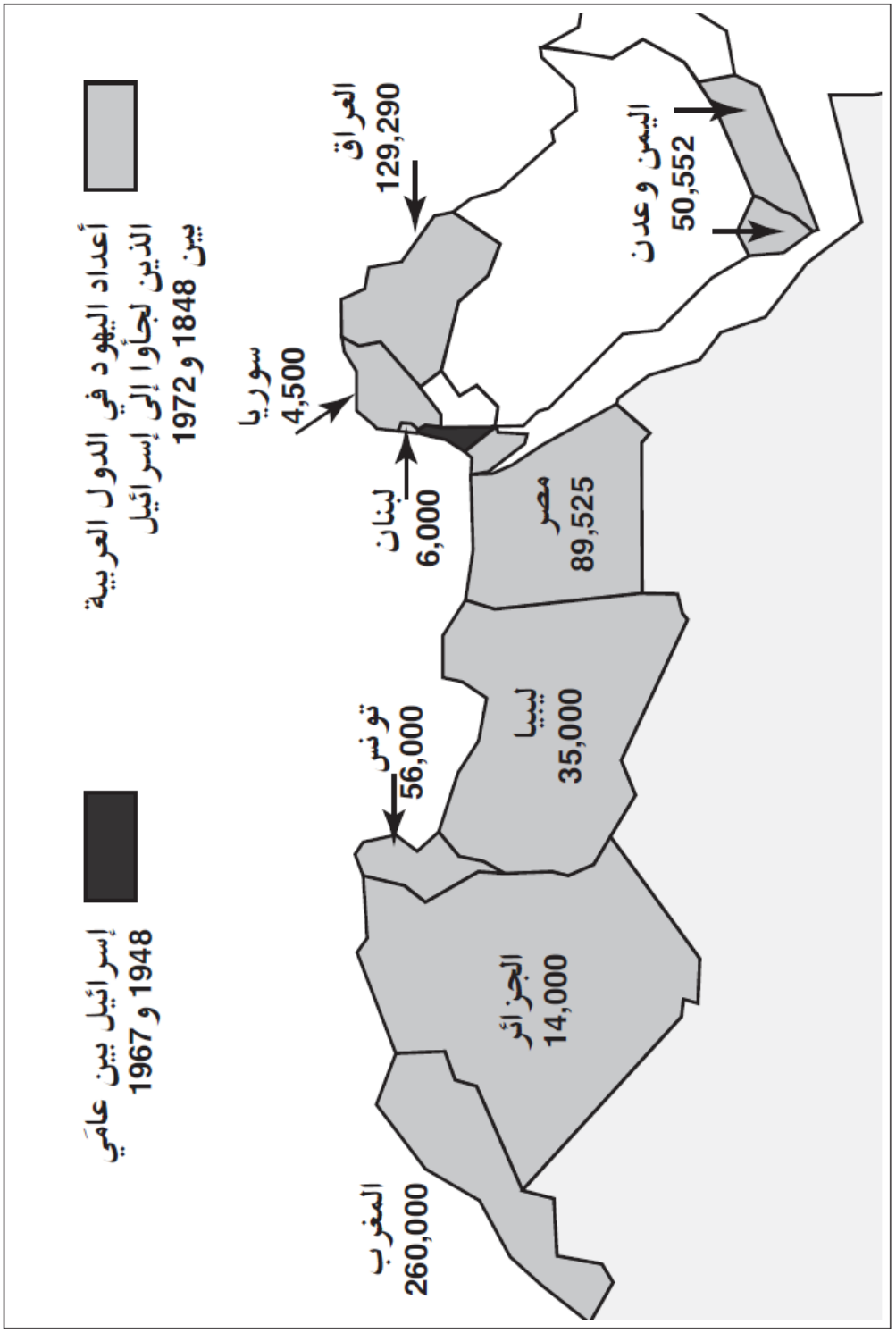

خرافة

الفلسطينيون هم اللاجئون الوحيدون في الصراع العربي الإسرائيلي.

واقع

فيما يكثر الحديث عن محنة اللاجئين الفلسطينيين، نادرًا ما تتم الإشارة إلى اليهود الذين هربوا من الدول العربية. كان وضعهم في خطر على الدوام. وقد تعرضوا للتهديد من قبل القادة العرب خلال نقاشات الأمم المتحدة عام ١٩٤٧، حيث صرّح مثلاً مندوب مصر للجمعية العامة: "قد تتعرّض حياة مليون يهودي في الدول الإسلامية للخطر بسبب التقسيم".[2]

في الواقع، كان عدد اليهود الفارّين من الدول العربية إلى إسرائيل خلال السنوات التي أعقبت استقلال إسرائيل يناهز ضعف عدد العرب الذين غادروا فلسطين. وكثيرٌ منهم غادروا بدون أن يُسمح لهم بحمل أكثر من الثياب التي كانوا يرتدونها. لم تكن لدى هؤلاء اللاجئين رغبة في العودة إلى وطنهم. ولم يُسمع عنهم إلا القليل لأنهم لم يبقوا لاجئين لمدة طويلة. فمن أصل ٨٢٠ ألف لاجئ يهودي بين عامَي ١٩٤٨ و١٩٧٢، أعيد توطين ٥٨٦,٠٠٠ منهم في إسرائيل بتكلفة باهظة، وبدون أن تعرض عليهم الحكومات العربية التي صادرت ممتلكاتهم أي تعويض[3]. ولذلك، أصرّت إسرائيل على أن يشتمل أي اتفاق لتعويض اللاجئين الفلسطينيين على تعويضات عربية للاجئين اليهود. وحتى يومنا هذا، رفضت الدول العربية دفع أي شيء لمئات آلاف اليهود الذين أجبروا على التخلي عن ممتلكاتهم قبل الفرار من تلك الدول.

وحتى عام ٢٠٢٠، أشار ما لا يقل عن ١٨٢ قرارًا، من أصل أكثر من سبعمائة قرار صادر من الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الصراع في الشرق الأوسط، إلى اللاجئين الفلسطينيين مباشرةً.[4] ولكن لم يُذكر اللاجئون اليهود من الدول العربية في أيٍّ من قرارات الأمم المتحدة.

ويتجلّى التناقض بين استقبال اللاجئين اليهود والفلسطينيين بشكل أكبر عندما ننظر إلى الاختلاف في الانسلاخ الثقافي والجغرافي الذي عانت منه المجموعتان. فقد سافر معظم اللاجئين اليهود مئات – وبعضهم آلاف - الأميال إلى بلد صغير يتحدث سكانه لغة مختلفة، في حين أن معظم اللاجئين العرب لم يغادروا فلسطين على الإطلاق، بل سافروا بضعة أميال إلى الجانب الآخر من خط الهدنة، وظلّوا داخل الدولة العربية الواسعة التي كانوا جزءًا منها لغويًا وثقافيًا وعرقيًا.

وبينما يعتبر الفلسطينيون قضية اللاجئين من أهم القضايا بالنسبة إليهم، لا ينبغي نسيان قضية اللاجئين اليهود من البلدان العربية. بالإضافة إلى ذلك، فإن أساس المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وهو قرار مجلس الأمن ٢٤٢، لم يذكر الفلسطينيين على الإطلاق ويمكن الاستناد عليه في قضية اللاجئين اليهود.

عدد اليهود في العالم العربي

	1948	1958	1968	2011	2020
الجزائر	140,000	130,000	1,500	دون 50	دون 200
مصر	75,000	40,000	1,000	100	دون 10
العراق	135,000	6,000	2,500	7	4
ليبيا	38,000	3,750	100	0	0
المغرب	265,000	200,000	50,000	4,000	2,100
سوريا	30,000	5,000	4,000	100	0
تونس	105,000	80,000	10,000	1,500	1,000
اليمن/عدن	63,000	4,300	500	250	7
المجموع	851,000	469,060	69,600	6,200~	دون 3,321

في عام ٢٠١٤، خصصت الحكومة الإسرائيلية يوم الثلاثين من تشرين الثاني/نوفمبر من كل عام يومًا لتكريم وتذكّر اللاجئين

اليهود، حرصًا منها على أن يكون جيل الشباب على وعي بهذا الفصل من التاريخ اليهودي. ويأمل المسؤولون الإسرائيليون أن يؤدي هذا الاعتراف الوطني إلى اعتراف دولي بمحنة هؤلاء اللاجئين ودعم تعويضهم (وأحفادهم) عما عانوه من ويلات.

خرافة

لم يكن هناك لاجئون يهود من فلسطين.

واقع

بحسب المؤرخ نوريت كوهين ليفينوفسكي، تعرّضت ٩٧ قرية يهودية للهجوم والضرر، ودُمّرت إحدى عشرة منها فيما تم احتلال ست قرى أخرى خلال حرب ١٩٤٨، ما حوّل ما لا يقل عن ستين ألف يهودي إلى لاجئين، علمًا بأن مؤرخًا آخر يدعى بيني موريس قدّر العدد بسبعين ألفًا.[5]

وفيما كان بمقدور العرب الفلسطينيون الانتقال إلى جزء آخر من فلسطين تابع لإمارة شرق الأردن أو إلى دولة مجاورة، لم يكن لدى اليهود مكان يهربون إليه، وظلّوا داخل حدود إسرائيل.

ويرتبط اسم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) بتقديم المساعدة للعرب الفلسطينيين، إلا أن مهمتها تتمثل في دعم "لاجئي فلسطين"، وليس اللاجئين العرب الفلسطينيين. وقد عرّفت الوكالة اللاجئ بأنه "شخص بحاجة إلى المساعدة فقد منزله وسبل معيشته نتيجة للحرب في فلسطين". ووفقًا للأمم المتحدة:

في إسرائيل، قدمت الوكالة الإغاثة لنوعين من اللاجئين، هما اليهود الذين فرّوا داخل حدود إسرائيل أثناء القتال، والعرب الذي نزحوا في معظم الحالات من منطقة إلى أخرى داخل فلسطين. وكان عدد اللاجئين اليهود في البداية ١٧ ألفًا، ولكن خلال الصيف الحالي، تم استيعاب جميع هؤلاء، باستثناء ثلاثة آلاف منهم، في الحياة الاقتصادية للدولة الجديدة.[6]

وبخلاف الدول العربية التي رفضت حل قضية اللاجئين عبر إعادة توطين العرب الفلسطينيين، استقبلت إسرائيل طوعًا اللاجئين داخل حدودها. وفي آب/أغسطس ١٩٥٠، أفادت الأمم المتحدة أن ٢٧ ألف شخص في إسرائيل صنفوا أنفسهم كلاجئيين، لكن الحكومة الإسرائيلية طالبت بوقف توزيع الإعانات عليهم لأنهم أصبحوا من مسؤوليتها.

خرافة

لم يكن لدى اليهود الرغبة في العيش بسلام مع جيرانهم العرب.

واقع

على عكس الادعاءات الزائفة بأن الصهاينة كانوا يعتزمون طرد الفلسطينيين من أرضهم، كانت الحركة الصهيونية تتوقع تواجد عدد كبير من السكان العرب في أي دولة مستقبلية. في الواقع، كتب زئيف جابوتنسكي في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين أنه يجب معاملة العرب على قدم المساواة في جميع مجالات الحياة العامة وأنه لا ينبغي فعل أي شيء لإجبارهم على الرحيل. وفي مسودة دستور عمل عليها، نصّ على اعتبار العبرية والعربية اللغتين الرسميتين، وخدمة العرب واليهود معًا في الجيش، وتعيين نائب وزير عربي في كل حكومة يكون فيها رئيس الوزراء يهوديًا.[7]

وفي حالات كثيرة، حثّ القادة اليهود العربَ على البقاء في فلسطين ليصبحوا من مواطني إسرائيل. وبالفعل، فقد أصدرت جمعية يهود فلسطين هذا النداء في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٧:

سنبذل قصارى جهدنا للحفاظ على السلام وإقامة تعاون مربح لكلٍّ من [اليهود والعرب]. ولا بد الآن، في هذا الزمان والمكان، ومن القدس نفسها، من توجيه دعوة إلى الدول العربية لتوحيد الجهود مع اليهود والدولة اليهودية القادمة والعمل جنبًا إلى جنب من أجل مصلحتنا المشتركة، من أجل سلام وتقدّم الكيانات المتساوية في السيادة.[8]

في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، وبعد يومٍ من تصويت الأمم المتحدة على قرار تقسيم فلسطين، صرّحت الوكالة اليهودية: "إن السمة الأساسية وراء الاحتفالات العفوية التي نشهدها اليوم هي رغبة مجتمعنا في السعي إلى السلام وعزمه على تحقيق تعاون مثمر مع العرب".[9] كما أن إعلان استقلال إسرائيل، الصادر في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، دعا الفلسطينيين إلى البقاء في منازلهم ليصبحوا مواطنين متساوين في الدولة الجديدة:

في خضم هذا العدوان الغاشم، إلا أننا ندعو السكان العرب في دولة إسرائيل إلى الحفاظ على سبل السلام والقيام بدورهم في تنمية الدولة، على أساس المواطنة الكاملة والمتساوية والتمثيل الواجب في كافة هيئاتها ومؤسساتها.. نمدّ أيدينا بسلام وحسن جوار لجميع الدول المجاورة وشعوبها، وندعوهم إلى التعاون مع الأمة اليهودية المستقلة من أجل المصلحة العامة للجميع

وفي نهاية المطاف، بقي ١٦٠ ألف فلسطيني عربي في منازلهم وأصبحوا مواطنين إسرائيليين.

خرافة

خلق اليهود مشكلة اللاجئين بطردهم للفلسطينيين.

واقع

لو قَبِل العرب بقرار الأمم المتحدة لعام ١٩٤٧، لما اضطر أي فلسطيني إلى أن يصبح لاجئا، ولكانت هناك اليوم دولة عربية مستقلة بجانب الدولة الإسرائيلية. إنّ العرب هم من يتحملون المسؤولية عن مشكلة اللاجئين.

يمكن العودة ببداية الهجرة الجماعية العربية إلى الأسابيع التي أعقبت مباشرةً إعلان قرار التقسيم في الأمم المتحدة. وكان أول المغادرين قرابة الثلاثين ألف شخص من العرب الأثرياء الذين استشعروا قرب اندلاع الحرب فهربوا إلى الدول العربية المجاورة إلى حين أن تنتهي. أما العرب الأقل ثراءً فانتقلوا من مدن فلسطين المختلطة إلى بلدات عربية خالصة وأقاموا مع أقاربهم أو أصدقائهم.[10] وبحلول أواخر شهر كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، وصلت الهجرة الجماعية حدًا مقلقًا إلى درجة أن اللجنة العربية العليا الفلسطينية طلبت من الدول العربية المجاورة عدم منح تأشيرات الدخول لهؤلاء اللاجئين وإغلاق حدودها أمامهم.[11]

وثمة وثيقة بريطانية تشير إلى أن المسؤولين كانوا على علمٍ بسبب فرار الفلسطينيين:

لقد عانى العرب [الفلسطينيون] من سلسلة من الهزائم الساحقة...، والانتصارات اليهودية... حطمت معنويات العرب، هاهم يسيرون على النهج الجبان لقادتهم الحمقى، ويفرّون من المناطق المختلطة بالآلاف. من الواضح الآن أن الأمل الوحيد في استعادة أماكنهم معقودٌ على الجيوش النظامية للدول العربية.[12]

في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، ذكرت صحيفة الشعب الصادرة في يافا أن "الطابور الخامس الأول لنا يتكون من أولئك الذين يهجرون منازلهم وأعمالهم ويذهبون للعيش في مكان آخر... وعند أولى بوادر الشدة، يلوذون بالفرار لتجنب المشاركة في أعباء النضال".[13]

كما قامت صحيفةٌ أخرى تصدر في يافا، هي صحيفة الصريح (في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٨)، بشجب القرويين العرب المقيمين بالقرب من تل أبيب "لإلحاقهم العار بنا جميعًا عند 'تخلّيهم عن القرى'".[14]

في الوقت نفسه، قال رئيس اللجنة القومية العربية في حيفا، الحاج نمر الخطيب، إن الجنود العرب في يافا يسيئون معاملة السكان. "لقد سرقوا الناس والمنازل. لم تكن للحياة قيمة، وتم هتك أعراض النساء. وقد دفع هذا الوضع العديد من السكان [العرب] إلى مغادرة المدينة تحت حماية الدبابات البريطانية".[15]

في المقابل، قال قائد الجيش العربي الأردني جون باغوت غلوب إن "القرى كانت تُهجر في كثير من الأحيان حتى قبل أن تتعرض لتهديد الحرب".[16]

ولم تشير التقارير الصحفية المعاصرة عن المعارك الكبرى التي هرب فيها العرب بأعداد كبيرة إلى أي طرد قسري من قبل القوات اليهودية، بل عادةً ما يوصف العرب بأنهم "يفرّون" أو "يُخلون" منازلهم.

سيطرت القوات اليهودية على طبريا في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وتم إجلاء جميع السكان العرب البالغ عددهم ستة آلاف نسمة تحت الإشراف العسكري البريطاني. وأصدر مجلس الجالية اليهودية بيانًا بعد ذلك جاء فيه: "نحن لم نجرّدهم من أملاكهم؛ هم اختاروا هذه الطريق بأنفسهم... على المواطنين عدم المساس بممتلكاتهم".[17]

في مطلع شهر نيسان/أبريل، غادر ما يقدَّر بنحو ٢٥ ألف عربي منطقة حيفا بعد هجوم شنّته القوات غير النظامية بقيادة فوزي القاوقجي، وانتشار شائعات بأن القوات الجوية العربية ستقصف قريبًا المناطق اليهودية في محيط جبل الكرمل.[18] وفي ٢٣ نيسان/أبريل، استحوذت منظمة الهاغاناه على حيفا. وقد أوضح تقريرٌ للشرطة البريطانية من حيفا، مؤرَّخ في ٢٦ نيسان/أبريل، أن "اليهود يبذلون قصارى جهدهم لإقناع السكان العرب بالبقاء ومواصلة حياتهم الطبيعية وفتح محلاتهم ومؤسساتهم التجارية والاطمئنان بأن حياتهم ومصالحهم ستكون بأمان".[19] في الواقع، أرسل دافيد بن غوريون جولدا مائير إلى حيفا لمحاولة إقناع العرب بالبقاء، لكنها لم تتمكن من إقناعهم لأنهم كانوا يخشون أن يُتّهموا بخيانة القضية العربية.[20] وبنهاية المعركة، غادر أكثر

من خمسين ألف فلسطيني.

> فرّ عشرات الآلاف من الرجال والنساء والأطفال العرب باتجاه الضواحي الشرقية للمدينة عبر السيارات والشاحنات والعربات وعلى الأقدام في محاولة يائسة للوصول إلى الأراضي العربية إلى أن استولى اليهود على جسر رشميا باتجاه السامرة وشمال فلسطين وقطعوا عليهم الطريق. فهرع الآلاف إلى كل مركبة متاحة، حتى زوارق التجديف، على طول الواجهة البحرية، للهروب عن طريق البحر باتجاه عكا.
>
> *نيويورك تايمز (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨)*[1]

قاطع مندوب سوريا لدى الأمم المتحدة، فارس الخوري، النقاش الدائر داخل الأمم المتحدة حول فلسطين ليصف الاستيلاء على حيفا بـ "المجزرة"، قائلاً إن هذا العمل "دليل آخر على أن 'المخطط الصهيوني' هو إبادة العرب داخل الدولة اليهودية في حال حدث التقسيم".[21]

مع ذلك، قال الممثل البريطاني لدى الأمم المتحدة، السير ألكسندر كادوغان، للمندوبين في اليوم التالي إن القتال في حيفا نتج عن هجمات العرب المتكررة ضد اليهود التي وقعت قبل أيام قليلة، وأن التقارير التي تشير إلى وقوع مذابح وحملات ترحيل مغلوطة.[22]

وفي اليوم نفسه (أي ٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨)، قال رئيس اللجنة العربية العليا جمال الحسيني لمجلس الأمن الدولي إن العرب، بدلاً من قبول الهدنة التي عرضتها الهاغاناه، "فضّلوا ترك منازلهم وممتلكاتهم وكل ما يملكون في العالم ومغادرة المدينة".[23]

بالإضافة إلى ذلك، كتب القنصل الأمريكي في حيفا، أوبري ليبنكوت، في ٢٢ نيسان/أبريل ١٩٤٨، أن المفتين المحليين سيطروا على القادة العرب وكانوا يحثون "كل العرب على مغادرة المدينة، وهذا ما فعله الكثيرون".[24]

قبل الغزو العربي في منتصف أيار/مايو، ذكرت إذاعة بغداد أن "الخوف تملك العرب الفلسطينيين ففرّوا من بلادهم".[25]

في غضون ذلك، أصدر الجيش الإسرائيلي قرارا في ٦ تموز/يوليو ١٩٤٨ شدد فيه على عدم هدم أو حرق المدن والقرى العربية، وعدم طرد السكان العرب من منازلهم.[26]

والواقع أن الهاغاناه استخدمت الحرب النفسية لتشجيع العرب على هجر بعض القرى. فقد كشف قائد قوات البلماح إيغال آلون أنه طلب من اليهود إخبار العرب في القرى المجاورة بأن قوةً يهودية كبيرة في الجليل تنوي حرق جميع القرى العربية في منطقة بحيرة الحولة. ونُصح العرب بالمغادرة قبل فوات الأوان، وهذا تحديدًا ما فعلوه بحسب آلون.[27]

أحد أبرز الأمثلة على ذلك ما حدثَ في منطقة الرملة واللد حيث أجبرت القوات الإسرائيلية التي كانت تسعى لحماية جانبيها وتخفيف الضغط عن القدس المحاصرة، مجموعة من السكان العرب على الذهاب إلى منطقة تبعد أميالًا قليلة احتلها الجيش العربي. "كانت الوحدات العربية غير النظامية قد اتخذت من البلدتين قواعد لها، وهاجمت بشكل متكرر القوافل اليهودية والمستوطنات المجاورة، فأغلقت فعليًا الطريق الرئيسي إلى القدس أمام حركة المرور اليهودية".[28]

وفقًا للمؤرخ إفرايم كارش، تم طرد ما مجموعه ٣٥٠٧٨ فلسطينيًا، أي أقل من ٦٪ من إجمالي اللاجئين البالغ عددهم ٦٠٩٠٠٠ لاجئ بحسب أعلى تقديرات كارش. وقد انتقل معظم هؤلاء العرب إلى منطقة تبعد أميالاً قليلة يحتلها الجيش العربي التابع لإمارة شرق الأردن، فيما بقي نحو ٢٥٠٠ شخص.[29]

وبحسب وصف الوقائع التي حدثت في المدن التي تضم العدد الأكبر من العرب، يتضح أن هذه الحالات كانت استثناءً ولا تمثل سوى جزء صغير من اللاجئين الفلسطينيين. ولم تكن عمليات الطرد تهدف إلى طرد جميع السكان العرب؛ فالمناطق التي حدثت فيها كانت حيوية من الناحية الاستراتيجية، وكان القصد منها حماية القوات الإسرائيلية من أي هجوم خلفي، وتأمين خطوط التواصل. ويشير المؤرخ بيني موريس أن "قادة الهاغاناه وجيش الدفاع الإسرائيلي لم يضطروا عمومًا إلى مواجهة المعضلة الأخلاقية التي يطرحها الطرد؛ فقد فرّ معظم العرب قبل المعركة وأثنائها، قبل أن تصل القوات الإسرائيلية إلى منازلهم وقبل أن يضطر القادة الإسرائيليون إلى مواجهة هذه المعضلة".[30]

خرافة

تداعيات الاجتياح العربي على العرب الفلسطينيين كانت محدودة.

واقع

توقّع عرب فلسطين أن تلقي الجيوش العربية باليهود في البحر من أجلهم. لكنّ القادة العرب كانوا يعملون لخدمة مصالحهم الخاصة وكان كلٌّ منهم يأمل في الاستيلاء على قطعة خاصة به من فلسطين.

عند بدء الاجتياح في أيار/مايو ١٩٤٨، غادر معظم العرب الباقين في فلسطين إلى الدول المجاورة. وبدلاً من لعب الدور الهام والإستراتيجي كـ "طابور خامس" يحارب اليهود من داخل البلاد، اختار الفلسطينيون الفرار إلى بر الأمان في الدول العربية الأخرى، وكانوا على ثقة بأنهم سيعودون. وقد كشف قوميٌ فلسطيني بارز في ذلك الوقت ويدعى موسى العلمي، متحدثًا عن موقف العرب الهاربين:

لقد ترك عرب فلسطين منازلهم وتشتتوا وخسروا كل شيء. لكن بقي عندهم أمل واحد قوي: وهو أن الجيوش العربية كانت على وشك دخول فلسطين لإنقاذ البلاد وإعادة الأمور إلى مجاريها ومعاقبة المعتدي وإلقاء الصهيونية القمعية بأحلامها ومخاطرها في البحر. في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، وقفت حشودٌ من العرب بجانب الطرق المؤدية إلى حدود الانتداب البريطاني السابق على فلسطين ورحّبوا بالجيوش المتقدمة بحماسة. ومرّت الأيام والأسابيع، لكنّ الجيوش العربية لم تهزم الإسرائيليين، بل خسرت عكا وصرفند واللد والرملة والناصرة ومعظم الجنوب وبقية الشمال. ثم هرب الأمل.[31]

مع وصول القتال إلى مناطق كان يعمّها الهدوء في السابق، بدأ العرب يشعرون بإمكانية وقوع الهزيمة. ومع تحول هذا الاحتمال إلى واقع، ازدادت أعداد العرب الهاربين - حيث غادر أكثر من ثلاثمائة ألف بعد ١٥ أيار/مايو - تاركين نحو ١٦٠ ألف عربي في دولة إسرائيل.[32]

ومع أن معظم العرب كانوا قد غادروا بحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، اختار البعض الرحيل حتى بعد توقف العدوان. وفي إحدى الحالات المثيرة للاهتمام، تم إجلاء ثلاثة آلاف عربي من قرية الفالوجا الواقعة بين تل أبيب وبئر السبع:

يشعر مراقبون أن السكان العرب لو أنهم تلقوا المشورة الصحيحة بعد الهدنة الإسرائيلية المصرية، لاختاروا البقاء ولتحققت لهم الفائدة منه. ويذكرون أن الحكومة الإسرائيلية أعطت ضمانات بحفظ الأمن الشخصي والممتلكات. لكن لم تُبذل أي جهود من مصر أو شرق الأردن أو حتى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة والخاصة بفلسطين لتقديم المشورة إلى عرب الفالوجا بطريقة أو بأخرى.[33]

خرافة

لم يشجع القادة العرب الفلسطينيين على الفرار.

واقع

على الرغم من الجهود التي يبذلها التحريفيون لإنكار أن الفلسطينيين قد تم تشجيعهم على مغادرة منازلهم، إلا أن هناك عدد كبير من الأدلة التي تثبت أن الفلسطينيين الذين أصبحوا لاحقًا لاجئين قد طُلب منهم بالفعل مغادرة منازلهم لإفساح المجال أمام الجيوش العربية الغازية. وفي السنوات الأخيرة، اعترف المزيد من الفلسطينيين صراحةً بهذه الحقيقة.

في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، كتبت مجلة ذي ايكونوميست التي كثيرًا ما كانت تنتقد الصهاينة:

من أصل ٦٢ ألف عربي كانوا يعيشون سابقًا في حيفا، لم يبقَ أكثر من خمسة أو ستة آلاف. وقد أثّرت عوامل مختلفة في قرارهم بالهرب بحثًا عن الأمان. ولكن ما من شك كبير في أن أقوى هذه العوامل كانت الإعلانات التي بثّتها اللجنة التنفيذية العربية العليا على الهواء لتحث العرب على الرحيل ... وقد تم التلميح بوضوح إلى أن العرب الذين يبقون في حيفا ويقبلون الحماية اليهودية سيُعتبرون خونة.[34]

وكان تقرير صحيفة تايم عن معركة حيفا (٣ أيار/مايو ١٩٤٨) مشابهًا: "إن الإخلاء الجماعي، الناجم عن الخوف من جهة وعن أوامر القادة العرب من جهة أخرى، ترك الحي العربي في حيفا أشبه بمدينة أشباح... من خلال سحب العمّال العرب، كان قادتهم يأملون في شلّ الحركة في حيفا".[35]

كما قال المؤرخ بيني موريس أنه اعتبارًا من كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧، "أمر الضباط العرب بإخلاء قرى معينة في مناطق معينة بالكامل، خشية أن يذعن سكانها "غدرًا" للحكم الإسرائيلي أو يعرقلوا الانتشار العسكري العربي". وخلص إلى أنه "لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية عمليات الإجلاء المبكرة هذه التي بدأها العرب أو دورها في إحباط المعنويات، وبنهاية المطاف

الهجرة الجماعية لسكان المدن والأرياف الباقين." [36]

إن مشكلة [اللاجئين] هي نتيجة مباشرةً للحرب التي شنّها الفلسطينيون ... والدول العربية المجاورة".

- المؤرخ بيني موريس[1]

بعد التعليمات التي أصدرتها اللجنة العربية العليا في ٨ آذار/مارس ١٩٤٨، أمرت اللجنة القومية في القدس النساء والأطفال والمسنين في مختلف أنحاء القدس بمغادرة منازلهم: "إن أي معارضة لهذه الأوامر.. هي عقبة أمام الحرب المقدسة.. وستعيق عمليات المقاتلين في هذه المناطق". كما أمرت اللجنة العربية العليا بإخلاء "عشرات القرى، فضلاً عن إخراج النساء والأطفال من عشرات القرى الأخرى" بين شهرَي نيسان/أبريل وتموز/يوليو ١٩٤٨. "كما أمرت الجيوش العربية الغازية أحيانًا قرىً بأكملها بالمغادرة، حتى لا تعترض طريقها".[37]

وقال موريس أيضًا إنه في مطلع شهر أيار/مايو، أمرت وحداتٌ من الجيش العربي بإجلاء جميع النساء والأطفال من بلدة بيسان. وأفادت تقارير أن جيش التحرير العربي أمر بإخلاء قرية أخرى جنوب حيفا. ويقول موريس إن رحيل النساء والأطفال "إدى إلى انخفاض معنويات الرجال الذين تُركوا لحراسة المنازل والحقول، ما أدى في النهاية إلى إخلاء القرى بشكل كامل. وحدث هذا الإجلاء الذي تم على مرحلتين – أي النساء والأطفال أولاً، ثم الرجال بعد أسابيع - في بلدة قومية في وادي جزريل، وبين بدو العوارنة في خليج حيفا، وفي أماكن مختلفة أخرى".

فمن أعطى مثل هذه الأوامر؟ إنهم القادة من أمثال رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد الذي قال: "سنسحق البلاد بأسلحتنا ونمحو كل مكان يلجأ إليه اليهود. يجب على العرب نقل زوجاتهم وأطفالهم إلى مناطق آمنة إلى أن ينتهي القتال".[38]

وقد اعترف خالد العظم، الذي شغل منصب رئيس الوزراء السوري خلال عامَي ١٩٤٨ و١٩٤٩، في مذكراته بالدور العربي في إقناع اللاجئين بالرحيل:

نحن نطالب بعودة اللاجئين إلى ديارهم منذ عام ١٩٤٨. لكننا نحن أنفسنا مَن شجّعهم على الرحيل. ولم تفصل سوى بضعة أشهر بين دعوتنا إليهم بالمغادرة ومناشدتنا للأمم المتحدة بمعالجة مسألة عودتهم.[39]

فضلاً عن ذلك، كتب إدوارد عطية، أمين عام مكتب ممثلية جامعة الدول العربية في لندن، في كتابه "العرب": "يعود هذا النزوح الجماعي جزئيًا إلى اعتقاد العرب، بتشجيع من وسائل الإعلام العربية غير الواقعية والتصريحات غير المسؤولة لبعض القادة العرب، بأن هزيمة اليهود على يد جيوش الدول العربية وأن استعادة العرب الفلسطينيين لبلدهم وعودتهم إليه لن يستغرق سوى أسابيع".[40]

وقد صرّح المونسنيور جورج حكيم، رئيس أساقفة الروم الكاثوليك في الجليل، لصحيفة "صدى الجنوب" البيروتية (في ١٦ آب/أغسطس ١٩٤٨): "كان اللاجئون واثقين من أن غيابهم لن يطول، وأنهم سيعودون في غضون أسبوع أو أسبوعين. فقد وعدهم قادتهم بأن الجيوش العربية ستسحق 'العصابات الصهيونية' بسرعة كبيرة وأنه لا داعي للخوف أو الهلع من العيش في المنفى لفترة طويلة".[41]

وبحسب صحيفة فلسطين الأردنية (١٩ شباط/فبراير ١٩٤٩)، "شجّعت الدول العربية عرب فلسطين على مغادرة منازلهم بصورة مؤقتة ليبتعدوا عن طريق الجيوش العربية الغازية".[42]

ونقلت صحيفة الدفاع الأردنية (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤) عن أحد اللاجئين قوله: "قالت لنا الحكومة العربية: اخرجوا حتى نتمكن من الدخول. فخرجنا، ولكنهم لم يدخلوا".[43]

كذلك، قال حبيب عيسى في صحيفة الهدى اللبنانية الصادرة في نيويورك (٨ حزيران/يونيو ١٩٥١): "أكد الأمين العام لجامعة الدول العربية، عزام باشا، للشعوب العربية أن احتلال فلسطين وتل أبيب سيكون أمرًا سهلًا كسهولة القيام بنزهة عسكرية. وأشار إلى أنهم سبق أن وصلوا إلى الحدود وأن كل الملايين التي أنفقها اليهود على الأرض والتنمية الاقتصادية ستكون غنيمة سهلة، لأنه سيكون من السهل إلقاء اليهود في البحر الأبيض المتوسط. ... وأعطيت نصيحة أخوية لعرب فلسطين بترك أرضهم ومنازلهم وممتلكاتهم والبقاء مؤقتًا في الدول الأخوية المجاورة، خشية أن تقضي عليهم أسلحة الجيوش العربية الغازية".[44]

وتفاقم خوف العرب بسبب قصص الفظائع اليهودية التي أعقبت الهجوم على دير ياسين. فلم يكن من بين سكان المنطقة زعماء قادرين على تهدئتهم؛ وكان المتحدثون باسمهم يعملون من ملاذاتهم الآمنة في الدول المجاورة حيث كانوا يثيرون مخاوف الأهالي أكثر من تهدئتها. أما القادة العسكريون المحليون فلم يكن لهم أي دور يذكر في تهدئة الفلسطينيين. وفي إحدى الحالات، ذهب قائد القوات العربية في صفد إلى دمشق، وانسحبت قواته من المدينة في اليوم التالي. وحين أدرك السكان أنهم بلا حماية، لاذوا بالفرار خائفين. وقد اعترف رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بأن العرب بدأوا الهجرة من صفد عندما انسحب جيش التحرير العربي، علمًا بأنه آخر شخص تتوقع منه أن يؤكد هذه القصة. "في صفد، كما في الخليل، خشي الناس أن ينتقم اليهود من مذبحة ١٩٢٩" التي قتل العرب خلالها ٦٥ يهوديًا في الخليل و١٨ في صفد.[45]

كما قال بيني موريس أيضًا: "ومع الاندحار السريع للقوة العسكرية الفلسطينية، وتفوّق الهاغاناه في المعارك المتتالية بصورة كبيرة، تحطمت الروح المعنوية للعرب وحلّ محلها ذعر عام وأعمى" أو "هوس الهروب" على حدّ تعبير أحد التقارير الاستخباراتية لجيش الدفاع الإسرائيلي.[46]

وهذا ما يؤكده الدكتور وليد القمحاوي، وهو عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بقوله إن "ما دفع عرب طبريا وحيفا وعشرات البلدات والقرى إلى المنفى هو الخوف الجماعي والانحلال المعنوي والفوضى في كل مجال".[47]

وفيما عمّ الذعر كل أنحاء فلسطين، تحوّل سيل اللاجئين الأولي إلى فيضان ليبلغ عددهم أكثر من مئتي ألف لاجئ بحلول الوقت الذي أعلنت فيه الحكومة المؤقتة استقلال دولة إسرائيل.

تتمثل مأساة الفلسطينيين في أن معظم قادتهم شلّو حركتهم بوعود كاذبة لا أساس لها بأنهم ليسوا وحدهم، وأن ٨٠ مليون عربي و٤٠٠ مليون مسلم سيأتون فورًا وبأعجوبة لنجدتهم.

ـ *العاهل* الأردني الملك عبد الله[1]

وما يؤكد هذه الروايات هو التصريحات الأخيرة لفلسطينيين سئموا الرواية الزائفة التي اختلقها بعض الأكاديميين الفلسطينيين والإسرائيليين. فتحدّثت مثلاً أسماء جابر بلاسمة عن فرارها من إسرائيل عام ١٩٤٨ بهذه الكلمات:

سمعنا أصوات انفجارات ورصاص في بداية صيف "النكبة" [١٩٤٨]. قالوا لنا: هاجم اليهود منطقتنا ومن الأفضل إخلاء القرية والعودة بعد انتهاء المعركة. وبالفعل كان بيننا [ممّن فروا من إسرائيل] أشخاصٌ تركوا النار مشتعلة تحت القدر، وآخرون تركوا قطيعهم [من الأغنام] وآخرون تركوا أموالهم وذهبهم، على افتراض أننا سنعود بعد بضع ساعات.[48]

ويقول عربيٌ مقيم في أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين عن سبب مغادرة عائلته عام ١٩٤٨:

بقيت المحطات الإذاعية التابعة للأنظمة العربية تردّد لنا: "ابتعدوا عن خطوط المعارك. إنها مسألة عشرة أيام أو أسبوعين على الأكثر، وسنعيدكم إلى عين كرم [بالقرب من القدس]". فقلنا لأنفسنا: "إنه وقت طويل جدًا. ما هذا؟ أسبوعين؟ هذا وقت طويل!" هذا ما اعتقدناه [آنذاك]. والآن مرّ خمسون عامًا.[49]

كما كتب الصحافي الفلسطيني محمود الهباش في الصحيفة الرسمية للسلطة الفلسطينية:

وعدَنا القادة والنُخب في بداية "نكبة" ١٩٤٨ بأن المنفى لن يطول، وأنه لن يستمر أكثر من بضعة أيام أو أشهر، وبعدها يعود اللاجئون إلى ديارهم، التي لم يغادرها معظمهم إلا بعد أن وضعوا ثقتهم في تلك الوعود "العرقوبية" التي قطعتها القيادات والنخب السياسية. ثم مرّت الأيام والأشهر والسنوات والعقود، وضاعت الوعود مع ضغط الأحداث المتعاقبة ["عرقوبي" هي صفة مشتقة من شخصية "عرقوب" العربية التقليدية المعروفة بالكذب ونكث الوعود].[50]

وأوضح صحافي فلسطيني آخر يدعى جواد البشيتي سبب "النكبة" بالقول:

هذا ما حدث: بدأت الحرب الأولى بين العرب وإسرائيل وجاء "جيش الإنقاذ العربي" وقال للفلسطينيين: "لقد أتينا إليكم لتصفية الصهاينة ودولتهم. اتركوا منازلكم وقراكم، وستعودون إليها في غضون أيام قليلة بأمان. اتركوها حتى نتمكن من إنجاز مهمتنا (تدمير إسرائيل) بأفضل طريقة وحتى لا تتعرضوا للأذى". وكان قد أصبح من الواضح آنذاك، بعد فوات الأوان، أن دعم الدول العربية (ضد إسرائيل) كان وهمًا كبيرًا. فقد قاتل العرب وكأنهم أرادوا التسبب في "النكبة الفلسطينية".[51]

دخلت الجيوش العربية فلسطين لحماية الفلسطينيين من الطغيان الصهيوني، ولكنها بدلاً عن ذلك تخلّت عنهم وأجبرتهم على الهجرة ومغادرة وطنهم، وألقت بهم في سجون شبيهة بالأحياء المعزولة التي كان اليهود يعيشون فيها.

- *رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية محمود عباس*[1]

خرافة

هرب العرب الفلسطينيون خوفًا من التعرض للقتل.

واقع

قررت الأمم المتحدة أن تكون القدس مدينة دولية بمعزل عن الدولتين العربية واليهودية المنصوص عليهما في قرار التقسيم. مع ذلك، عانى ٢٥٠٠ يهودي من سكان البلدة القديمة من حصار عربي دام خمسة أشهر قبل إجبارهم على الاستسلام في ٢٩ أيار/مايو ١٩٤٨. لكن قبل الاستسلام، وطوال مدة حصار القدس، حاولت القوافل اليهودية الوصول إلى المدينة لتخفيف أزمة النقص في الغذاء، التي وصلت إلى مراحل خطيرة بحلول شهر نيسان/أبريل.

في غضون ذلك، حاولت القوات العربية قطع الطريق السريع الذي يربط تل أبيب بطريق الإمداد الوحيد للقدس. فسيطر العرب على العديد من المواقع الاستراتيجية المطلّة على الطريق السريع، وتمكّنوا بذلك من إطلاق النار على القوافل التي كانت تحاول إيصال الإمدادات إلى المدينة المحاصرة. وكانت بلدية دير ياسين، الواقعة على ارتفاع نحو ٢٦٠٠ قدم، تطل على مساحة واسعة من المناطق المجاورة وتبعد أقل من ميل واحد عن ضواحي القدس.[52]

في ٦ نيسان/أبريل، أانطلقت عملية نحشون لفتح الطريق إلى القدس، وكانت دير ياسين على لائحة القرى العربية المقرر احتلالها في تلك العملية. وفي اليوم التالي، وجّه قائد الهاغاناه ديفيد شالتيل إلى قادة منظمتَي ليحي (أو شتيرن) وإرغون رسالةً جاء فيها:

علمتُ أنكم تخططون للهجوم على دير ياسين. وأود أن ألفت نظركم إلى أن الاستيلاء على دير ياسين والاحتفاظ بها هما مرحلتان من مراحل خطتنا العامة. ولا أمانع قيامكم بالعملية شرط أن تكونوا قادرين على بسط سيطرتكم على القرية. فإذا لم تتمكنوا من ذلك، أحذّركم من تفجير القرية لأنه سيدفع سكانها إلى هجرها وسيتم احتلال أنقاضها ومنازلها المهجورة من قبل قوات أجنبية... فضلاً عن ذلك، في حال استيلاء القوات الأجنبية عليها، فإن ذلك سيعطل خطتنا في تشييد مهبط جوي..[53]

وقررت منظمة الإرغون مهاجمة دير ياسين في ٩ نيسان/أبريل فيما كانت الهاغاناه لا تزال تخوض معركة القسطل. وكان هذا أول هجوم كبير للإرغون ضد العرب، إذ كانت هجمات الإرغون وليحي مركّزة في السابق ضد البريطانيين.

بحسب زعيم الإرغون مناحيم بيغن، نفّذ الهجوم مئةٌ من أعضاء منظمته، في حين يقول بعض الكتّاب إن العدد وصل إلى ١٣٢ رجلاً من كلا المنظمتين. وذكر بيغن أنه تمت قيادة شاحنة صغيرة مكشوفة مزودة بمكبّر صوت إلى مدخل القرية قبيل الهجوم وبثت تحذيرًا للمدنيين بإخلاء المنطقة، الأمر الذي أذعن له الكثيرون.[54] ويقول كتّابٌ آخرون إن التحذير لم يحدث قط لأن الشاحنة سقطت في خندق قبل أن تتمكن من بث التحذير.[55] لكنّ أحد المقاتلين قال إن الخندق كان قد طُمر وأن الشاحنة واصلت طريقها نحو القرية. "نادى أحدنا على مكبّر الصوت باللغة العربية ليطلب من السكان إلقاء أسلحتهم والفرار. لا أعرف إذا سمعوا، وأعلم أن تلك النداءات لم تُحدث أي أثر".[56]

بخلاف السرديات التاريخية المحرفة التي تقول إن القرية كانت مليئة بالأبرياء المسالمين، تُظهر الأدلة أن السكان وعناصر القوات الأجنبية فتحوا النار على المهاجمين. وقد صف أحد مقاتلي الإرغون تجربته قائلاً:

اقتحمت وحدتي الصف الأول من البيوت واجتازته. كنتُ من بين أوائل الداخلين إلى القرية، وكان برفقتي عددٌ قليل من الرجال الآخرين، يشجّع كلٌّ منهم الآخر على التقدم. رأيت في أعلى الشارع رجلاً بزيٍّ عسكري (باللون الكاكي) يسير إلى الأمام.

خرافة

رفضت إسرائيل السماح للفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم حتى يتمكن اليهود من سرقة ممتلكاتهم.

واقع

لم يكن من المعقول أن توافق إسرائيل ببساطة على السماح لجميع الفلسطينيين بالعودة، ولكنها سعت باستمرار إلى إيجاد حل لمشكلة اللاجئين. وقد أعلن ديفيد بن غوريون موقف إسرائيل بهذه العبارات (في ١ آب/أغسطس ١٩٤٨):

عندما تصبح الدول العربية جاهزة لإبرام معاهدة سلام مع إسرائيل، سيتم طرح هذه المسألة لإيجاد حلٍّ بنّاء لها في إطار التسوية العامة، مع مراعاة مطالبنا العكسية المتعلقة بالأرواح والممتلكات اليهودية التي تم القضاء عليها والمصالح الطويلة الأجل للسكان اليهود والعرب، واستقرار دولة إسرائيل، واستمرار أسس السلام بينها وبين جيرانها، والوضع الفعلي للجاليات اليهودية في البلدان العربية ومصيرها، ومسؤوليات الحكومات العربية عن حربها العدوانية ومسؤوليتها عن التعويض، كلها ذات صلة بمسألة ما إذا كان ينبغي السماح للعرب الذين كانوا مقيمين سابقًا على الأراضي الإسرائيلية بالعودة، وإلى أي مدى، وبأي شروط.[57]

لم تتجاهل الحكومة الإسرائيلية معاناة اللاجئين؛ فقد صدر قرار بإنشاء هيئة لحراسة الممتلكات المهجورة "لمنع الاحتلال غير القانوني للمنازل والمباني التجارية الفارغة، وإدارة الممتلكات التي لا ملكية لها، وتأمين حراثة الحقول المهجورة، وإنقاذ المحاصيل".[58]

إن المخاطر الضمنية لإعادة اللاجئين إلى الوطن، لم تمنع إسرائيل من السماح لبعض اللاجئين بالعودة وعرضت استقبال عدد كبير كشرط لتوقيع معاهدة سلام. فعام ١٩٤٩، عرضت إسرائيل السماح للأسر التي تفككت خلال الحرب بالعودة، والإفراج عن حسابات اللاجئين المجمدة في البنوك الإسرائيلية (التي تم الإفراج عنها في نهاية المطاف عام ١٩٥٣)، ودفع تعويضات عن الأراضي المهجورة، وإعادة مئة ألف لاجئ إلى الوطن.[59]

غير أن العرب رفضوا جميع التنازلات الإسرائيلية، وأبوا اتخاذ أي إجراء يمكن تفسيره على أنه اعتراف بإسرائيل. وجعلوا العودة شرطًا مسبقًا للمفاوضات، وهو أمر رفضته إسرائيل. فكانت النتيجة احتجاز اللاجئين في المخيمات.

على الرغم من موقف الدول العربية، أفرجت إسرائيل عن الحسابات المصرفية المجمدة للاجئين العرب، والتي بلغ مجموعها أكثر من عشرة ملايين دولار، ودفعت تعويضات نقدية لآلاف المطالبين، ومنحت آلاف الفدادين كبديل عن الممتلكات التي فُقدت.

خرافة

طالبت الأمم المتحدة إسرائيل بإعادة جميع اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم.

واقع

تبنّت الأمم المتحدة قضية اللاجئين واتخذت القرار ١٩٤ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ الذي دعا الدول العربية وإسرائيل إلى معالجة كل المسائل العالقة عن طريق المفاوضات، إما بصورة مباشرة أو بمساعدة لجنة التوفيق الخاصة بفلسطين والمنشأة بموجب هذا القرار. وينصّ البند ١١ من القرار على ما يلي:

"تقرر وجوب السماح بالعودة في أقرب وقت ممكن للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب وفقًا لمبادئ القانون أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسؤولة.

وتصدر تعليماتها إلى لجنة التوفيق بتسهيل إعادة اللاجئين وتوطينهم من جديد وإعادة تأهيلهم الاقتصادي والاجتماعي وكذلك دفع التعويضات (مع التشديد على هذه النقطة).

تعكس الكلمات التي تم التشديد عليها اعتراف الأمم المتحدة بأنه لا يمكن التوقع من إسرائيل إعادة سكان معادين لها قد يعرّضون أمنها للخطر. أما حل المشكلة، على غرار جميع مشاكل اللاجئين السابقة، فيتطلب إعادة توطين بعض الفلسطينيين على الأقل في الأراضي العربية. علاوة على ذلك، يستخدم القرار فعل المضارع بدلاً من كلمة "يجب"، وهي، من الناحية القانونية، ليست لغة إلزامية.

يعالج القرار معظم المخاوف الإسرائيلية بشأن اللاجئين، الذين يُخشى من أن يشكلوا طابورًا خامسًا لو سُمح لهم بالعودة من دون قيد أو شرط. واعتبر الإسرائيليون تسوية قضية اللاجئين جزءًا يمكن التفاوض عليه في إطار تسوية شاملة للسلام. وعلى حد قول

الرئيس حاييم وايزمان، "نحن حريصون على المساعدة في إعادة التوطين هذه بشرط إحلال سلام حقيقي وقيام الدول العربية بدورها في هذه المهمة. لا يمكن التوصل إلى حلٍّ للمشكلة العربية إلا من خلال مخطط تنموي شامل في الشرق الأوسط، تسهم فيه الأمم المتحدة والدول العربية وإسرائيل كلٌّ بحسب دورها".[60]

بيد أن الإسرائيليين لم يتوقعوا آنذاك أن يشكل اللاجئون مشكلة كبيرة؛ إذ اعتقدوا أن الدول العربية ستعيد توطين غالبيتهم وأن بالإمكان التوصل إلى حل وسط بشأن الباقين في سياق تسوية شاملة. مع ذلك، لم يكن العرب مستعدين لتقديم التنازلات في عام ١٩٤٩ أكثر مما كانوا عليه في عام ١٩٤٧، بل رفضوا في الواقع قرار الأمم المتحدة بالإجماع.

وكانت مناقشات الأمم المتحدة بشأن اللاجئين قد بدأت في صيف ١٩٤٨، قبل أن تكمل إسرائيل انتصارها العسكري؛ وبالتالي، كان العرب لا يزالون يعتقدون أن بوسعهم كسب الحرب والسماح للاجئين بالعودة ظافرين. وقد عبّر عن الموقف العربي أمينُ اللجنة العربية العليا إميل الغوري حين قال:

من غير المعقول إعادة اللاجئين إلى بيوتهم وهي محتلة من اليهود، لأن هؤلاء سيحتجزونهم كرهائن ويسيئون معاملتهم. إن الاقتراح بحد ذاته هو تهرّب من المسؤولية من قبل المسؤولين. وسيكون بمثابة خطوة أولى نحو الاعتراف العربي بدولة إسرائيل والتقسيم.[61]

طالب العرب الأمم المتحدة بتأكيد "حق" الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، ولم يكونوا مستعدين للقبول بما هو دون ذلك إلا بعد ظهور معالم هزيمتهم. ثم أعاد العرب تفسير القرار ١٩٤ على أنه يمنح اللاجئين الحق المطلق في العودة إلى الوطن وطالبوا إسرائيل بقبول هذا التفسير منذ ذلك الحين. ولكن بغض النظر عن تفسير القرار، فهو، شأنه شأن قرارات الجمعية العامة الأخرى، ليس ملزمًا من الناحية القانونية.

خرافة

لا يشكل الفلسطينيون الراغبون في العودة إلى منازلهم أي خطر على أمن إسرائيل.

واقع

عند التخطيط لإقامة دولة في مطلع عام ١٩٤٨، توقّع القادة اليهود في فلسطين أن تضم الأمة الجديدة عددًا كبيرًا من السكان العرب. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، أُعطي اللاجئون فرصة البقاء في بيوتهم ليكونوا جزءًا من الدولة الجديدة، وهذا ما اختاره نحو ١٦٠ ألف عربي. غير أن إعادة الذين فروا هو "حماقة انتحارية" على حد تعبير وزير الخارجية موشيه شاريت.[62]

أما في العالم العربي، فكان يُنظر إلى اللاجئين على أنهم طابور خامس محتمل داخل إسرائيل. وهذا ما كتبته إحدى الصحف اللبنانية:

يجب أن تؤسس عودة اللاجئين أغلبية عربية كبيرة لتكون الوسيلة الأكثر فعالية لإحياء الطابع العربي لفلسطين، وفي الوقت نفسه تشكيل طابور خامس قوي ليوم الانتقام والحساب.[63]

لقد اعتقد العرب أن عودة اللاجئين ستضمن فعليًا تدمير إسرائيل، وهو شعور عبّر عنه وزير الخارجية المصرية محمد صلاح الدين حيث قال:

من المعلوم والمفهوم أن العرب، في مطالبتهم بعودة اللاجئين إلى فلسطين، يقصدون عودتهم كأسياد للوطن وليس كعبيد. وهم يعنون، بمزيد من الوضوح، تصفية دولة إسرائيل.[64]

بقيت محنة اللاجئين على حالها بعد حرب السويس. وحتى الخطابات بقيت هي نفسها. فقد أصدر مؤتمر اللاجئين في مدينة حمص السورية عام ١٩٥٧ قرارًا نص على ما يلي:

إن أي نقاش يهدف إلى إيجاد حل للمشكلة الفلسطينية ولا يقوم على ضمان حق اللاجئين في إبادة إسرائيل سيُعتبر تدنيسًا للشعب العربي وضربًا من الخيانة.[65]

يمكن تشبيه هذا الوضع بزمن الثورة الأمريكية، حين فر العديد من المستعمرين الموالين لإنكلترا إلى كندا. فقد أراد البريطانيون أن تسمح الجمهورية الحديثة للموالين بالعودة للمطالبة بممتلكاتهم. فرفض بنجامين فرانكلين هذا الاقتراح في رسالة إلى المفاوض البريطاني ريتشارد أوزوالد بتاريخ ٢٦ تشرين الثان/نوفمبر ١٧٨٢:

يطلب وزراؤكم أن نأخذ مرة أخرى في الأحضان أولئك الذين كانوا ألدّ أعدائنا وأن نعيد إليهم ممتلكاتهم وهم الذين دمروا ممتلكاتنا: كل ذلك بينما لا تزال الجروح التي أصابونا بها تنزف![66]

خرافة

تم إهمال اللاجئين الفلسطينيين في عالم غير مبالٍ

واقع

صوتت الجمعية العامة في ١٩ تشرين الثاني نوفمبر ١٩٤٨ على إنشاء هيئة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين (UNRPR) من أجل تقديم المساعدات للاجئين. ومنذ ذلك الحين، تم اعتماد أكثر من ١٦٠ قرارًا يشير إلى اللاجئين الفلسطينيين، أي نحو ٢٢٪ من مجمل القرارات المتعلقة بالصراع.[67]

ولكن في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩، حلّت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) محلّ الهيئة، وكان الهدف منها متابعة برنامج الإغاثة الذي بدأته الهيئة، واستبدال الأشغال العامة بالإغاثة المباشرة، وتعزيز التنمية الاقتصادية. وكان رعاة الخطة يتصوّرون أن الإغاثة المباشرة ستُستبدل بشكل شبه كامل بالأشغال العامة، وستقدم الحكومات العربية المساعدة المتبقية.

غير أن فرص نجاح الأونروا كانت ضئيلة لأنها سعت إلى حل مشكلة سياسية بواسطة نهج اقتصادي. فبحلول منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، تبيّن بوضوح أنه لا اللاجئين ولا الدول العربية على استعداد للتعاون في المشاريع الإنمائية الكبيرة التي كانت الوكالة قد تصورتها في البداية كوسيلة لتحسين أوضاع الفلسطينيين. ولم تكن الحكومات العربية، وبعض اللاجئين أنفسهم، على استعداد للمساهمة في أي خطة يمكن تفسيرها على أنها تعزز إعادة التوطين، بل فضّلت التمسك بتفسيرها للقرار ١٩٤، الذي اعتقدت أنه سيؤدي في النهاية إلى عودة أولئك اللاجئين.

اللاجئون الفلسطينيون في مخيمات الأونروا (٢٠٢١)[68]

المنطقة	عدد المخيمات	عدد اللاجئين المسجلين	عدد اللاجئين داخل المخيمات	نسبة اللاجئين في المخيمات
الأردن	10	2,307,011	390,000	%17
لبنان	12	479,537	209,474	%44
سوريا*	9	568,730	209,474	%37
الضفة الغربية	19	871,537	166,468	%19
قطاع غزة	8	1,476,706	592,160	%40
المجموع	**58**	**5,703,521**	**1,567,576**	**%27**

* يُقدَّر عدد اللاجئين الذين ظلّوا في سوريا عام ٢٠٢٠ بنحو ٤٣٨٠٠٠ لاجئ؛ أما الباقون فيعيشون في حالة نزوح طويل الأمد.

خرافة

لطالما رحّبت الدول العربية بالفلسطينيين.

واقع

لم يتوقع أحد استمرار مشكلة اللاجئين بعد عام ١٩٤٨. ففي تقرير لمدير الأونروا جون بلاندفورد جونيور بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، كتب أنه يتوقع أن تتولى الحكومات العربية مسؤولية الإغاثة بحلول تموز/يوليو ١٩٥٢. كما شدد بلاندفورد على الحاجة إلى إنهاء عمليات الإغاثة، حيث قال: "إن عمليات الإغاثة المستمرة تحمل جرثومة تدهور أوضاع البشر"[69]. وفي عام ١٩٥٢، أنشأت الأونروا صندوقًا بقيمة ٢٠٠ مليون دولار هدفه توفير المنازل والوظائف للاجئين، لكن الصندوق لم يُستخدم قط.

في هذا الوقت، كان الأردن البلدَ العربي الوحيد الذي استقبل الفلسطينيين ومنح بعضهم الجنسية (باستثناء سكان غزة). وقد اعتبر الملك عبد الله الفلسطينيين العرب والأردنيين شعبًا واحدًا. وبحلول عام ١٩٥٠، ضم الضفة الغربية إلى الأراضي الأردنية وحظر استخدام مصطلح فلسطين في الوثائق الرسمية.[70] ولكن في عام ٢٠٠٤، بدأ الأردن بسحب الجنسية من الفلسطينيين الذين لم تكن لديهم التصاريح الإسرائيلية اللازمة للإقامة في الضفة الغربية.[71]

في حين تشير الإحصاءات الديمغرافية إلى وجود مجال كبير لتوطين اللاجئين في سوريا، رفضت دمشق استقبال أي لاجئ، باستثناء أولئك الذين قد يرفضون العودة إلى الوطن. كما رفضت سوريا إعادة توطين ٨٥٠٠٠ لاجئ بين الأعوام ١٩٥٢ و١٩٥٤، على الرغم من الأموال الدولية التي عُرضت عليها لدفع تكاليف هذا المشروع. وكان يُتوقع أيضًا من العراق استقبال عدد كبير من اللاجئين ولكنه أبى ذلك. وعلى النحو نفسه، أصرّ لبنان على أنه لا يملك متسعًا للفلسطينيين.

بعد حرب ١٩٤٨، سيطرت مصر على قطاع غزة وسكانه الذين يزيد عددهم عن ٢٠٠ ألف نسمة، لكنها رفضت السماح للفلسطينيين بدخول مصر أو بالانتقال إلى مكان آخر. وفي هذا السياق، قارنت الإذاعة السعودية معاملة مصر للفلسطينيين في غزة بحكم هتلر في أوروبا المحتلة.[72]

لم يتغير شيء خلال السنوات التالية. قدمت الحكومات العربية في كثير من الأحيان فرص عمل ومساكن وأراضي وغيرها من المزايا للعرب وغير العرب، *إلا* للفلسطينيين. على سبيل المثال، اختارت المملكة العربية السعودية عدم استخدام اللاجئين الفلسطينيين العاطلين عن العمل لسدّ النقص في العمالة في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، ووظّفت بدلاً عنهم آلاف الكوريين الجنوبيين والآسيويين.

وازداد الوضع سوءًا في أعقاب حرب الخليج ١٩٩١. فالكويت، التي وظّفت أعدادًا كبيرة من الفلسطينيين دون أن تمنحهم جنسيتها، طردت أكثر من ٣٠٠ ألف فلسطيني. وقال السفير الكويتي لدى الولايات المتحدة سعود ناصر الصباح[73] بهذا الصدد: "إذا شكل مجموعة من الأشخاص تهديدًا أمنيًا، فمن حقنا كدولة سيادية أن نقصي أي شخص لا نريده". ولم يسترع هذا الطرد اهتمام وسائل الإعلام، ولم تصدر الأمم المتحدة أي قرار يدين الكويت، كما تجاهله أيضًا النشطاء المؤيدون لحقوق الفلسطينيين.

> لا ترغب الدول العربية في حل مشكلة اللاجئين. تريد أن يبقى الجرح مفتوحًا كتحدٍّ للأمم المتحدة وسلاح ضد إسرائيل. ولا يبالي القادة العرب ما إذا عاش اللاجئون أم ماتوا.
>
> ـ السير ألكسندر غالوي
>
> المفوض العام السابق للأونروا في الأردن (نيسان/أبريل ١٩٥٢)[1]

واليوم، لا يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في لبنان بحقوق اجتماعية ولا مدنية، ولا يحق لهم تملك العقارات، ولا يمكنهم الاستفادة من المرافق الصحية أو التعليمية العامة إلا بشكل محدود. كما يعتمد أغلبهم بشكل كامل على الأونروا في ما يخص التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية. ولأنهم يعتبرون أجانب، يحظّر القانون اللبناني على اللاجئين الفلسطينيين العمل في معظم المهن ذات المهارات العالية، بما في ذلك الطب والقانون والهندسة.[74]

لقد حمّل اللاجئون الفلسطينيون الأممَ المتحدة مسؤولية تحسين أوضاعهم؛ لكن الكثير من الفلسطينيين غير راضين عن المعاملة التي كانوا يتلقونها من إخوانهم العرب. فقد قال البعض، أمثال الزعيم القومي الفلسطيني موسى العلمي، مرتابًا: "من المخزي أن تمنع الحكومات العربية اللاجئين العرب من العمل في دولها وتغلق أبوابها بوجههم وتسجنهم في المخيمات".[75] ومع ذلك، صبّ معظم اللاجئين جام غضبهم على "الصهاينة"، فلاموهم على محنتهم بدلاً من لوم الجيوش العربية المهزومة.

خرافة

إسرائيل تحتجز ملايين الفلسطينيين في مخيمات اللاجئين.

واقع

بحلول عام ٢٠٢٢، ارتفع عدد اللاجئين الفلسطينيين المدرجين على قوائم الأونروا إلى أكثر من ٥٫٧ مليون، أي ما يعادل عدة أضعاف العدد الذي غادر فلسطين عام ١٩٤٨. واليوم، يعيش نحو ٢٧٪ منهم، أي أكثر من ١٫٥ مليون شخص، في ٥٨ مخيمًا للاجئين في الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة. أما الثلثان الآخران من اللاجئين المسجلين فيتوزّعان على المخيمات والمدن والبلدات ومحيطها في البلدان المضيفة والأراضي المتنازع عليها.[76]

> ذهبتُ في زيارة قصيرة إلى مخيم بلاطة الذي يضم عشرين ألف لاجئ. يقع المخيم داخل مدينة نابلس بالضفة الغربية - أي ضمن نطاق صلاحية السلطة الفلسطينية... يُربّى أطفال بلاطة، على غرار أطفال المخيمات المماثلة في غزة والدول العربية المجاورة، على أسطورة أنهم سيعودون قريبًا منتصرين إلى منازل أجدادهم على البحر الأبيض المتوسط. وبانتظار الوفاء بالوعد، تمنع السلطة الفلسطينية سكان بلاطة من بناء المنازل خارج حدود المخيم الرسمية.
>
> - سول ستيرن[1]

خرافة

الفلسطينيون هم اللاجئون الوحيدون الممنوعون من العودة إلى ديارهم.

واقع

بعد الحرب العالمية الثانية، تم طرد ١٢٫٥ مليون ألماني من بولندا وتشيكوسلوفاكيا ولم يُسمح لهم إلا بأخذ ما يمكنهم حمله من ممتلكاتهم، بدون أن يتلقوا أي تعويض عن الممتلكات المصادَرة. وقد اعتُبرت تأثيرات الحرب العالمية الثانية على حدود بولندا وسكانها "أمرًا واقعًا" لا يمكن تغييره بعد الحرب. واليوم لا يطالب أحدٌ في ألمانيا بحق ملايين المرحّلين هؤلاء وأطفالهم في العودة إلى الدول التي طُردوا منها مع أنهم عاشوا وأجدادهم في تلك الأماكن لمئات السنين.

> إذا عاد اللاجئون إلى إسرائيل، ستفنى إسرائيل من الوجود.
>
> - جمال عبد الناصر[1]

فنلندا هي دولة أخرى تضررت بشكل حاد من الحرب العالمية الثانية، وقد اضطرت إلى التخلي عن نحو ثُمن أراضيها واستيعاب أكثر من ٤٠٠ ألف لاجئ (ما يعادل ١١٪ من سكان البلاد) من الاتحاد السوفياتي. وبخلاف إسرائيل، كان هؤلاء هم *الخاسرون* في الحرب، ولم تخصَّص أي مساعدات لإعادة توطينهم.

ولعل التشبيه الأفضل هو تركيا التي استوعبت ١٥٠ ألف لاجئ تركي من بلغاريا في عام ١٩٥٠. كان الفارق بين تعامل الأتراك مع لاجئيهم ومعاملة الدول العربية للفلسطينيين هو موقف الحكومات المعنية. وعلى حد ما ذكرته صحيفة *Des Moines Register*:

واجهت تركيا مشكلة لجوء أكبر من تلك التي واجهتها سوريا أو لبنان، وكبيرة بقدر مشكلة مصر تقريبًا.. لكن نادرًا ما نسمع عنهم لأن الأتراك أجادوا إعادة توطينهم.. والفارق الكبير هو في الروح. فالأتراك، الذين كانوا مترددين في تحمّل هذا العبء، قبلوا بمسؤوليتهم وباشروا العمل لتصحيح الأمور بأسرع ما يكون.[77]

لو أرادت الدول العربية تخفيف معاناة اللاجئين، لتبنّت بسهولة موقفًا مشابهًا لموقف تركيا.

علاوةً على ذلك، حدث انتقالٌ سكاني ضخم آخر بعد تقسيم الهند وباكستان عام ١٩٤٧. فقد كان الهندوس الثمانية *ملايين* الذين فروا من باكستان، والمسلمون الستة ملايين الذين غادروا الهند، يخشون أن يصبحوا أقلية في بلدانهم. وعلى غرار الفلسطينيين، أراد هؤلاء تجنّب التواجد ضمن موجة العنف التي اجتاحت دولتهم. ولكن على عكس الصراع العربي الإسرائيلي، اعتُبر تبادل

السكان أفضل حل لمشكلة العلاقات الطائفية داخل الدولتين. وعلى الرغم من العدد الهائل من اللاجئين والفقر النسبي في البلدين المعنيين، لم يتم إنشاء منظمات إغاثة دولية خاصة للمساعدة في إعادة توطينهم.

إذا كانت هناك دولة فلسطينية، فلماذا يرغب قادتها في إعادة مواطنيهم المحتملين إلى دولة أخرى؟ هذا أمر منافٍ للمنطق من منظور بناء الأمة. في الواقع، جرت المناقشات الأولى حول العودة في وقت لم يكن هناك أمل في قيام دولة فلسطينية. مع ظهور إمكانية قيام تلك الدولة، يجب على الفلسطينيين أن يقرروا ما إذا كانوا يريدون أن ينظروا إلى أنفسهم على أنهم دولة شرعية أو ما إذا كان من الأهم بالنسبة لهم الحفاظ على الوضع الذي صنعوه لأنفسهم كلاجئين مضطهدين بلا جنسية. إذ لا يمكن أن يكونوا الاثنين معًا.

- *فريديل سبيغل*[1]

خرافة

يجب منح جميع اللاجئين الفلسطينيين خيار العودة إلى ديارهم.

واقع

بحسب الأمم المتحدة، يفوق عدد اللاجئين الفلسطينيين الـ٥,٧ مليون. فهل من واجب إسرائيل استقبال كل هؤلاء أو بعضهم؟

يناهز حاليًا عدد السكان الإسرائيليين ٩,٥ مليون نسمة، منهم ٦٩٩٨٠٠٠ يهودي. وإذا سُمح لكل لاجئ فلسطيني بالانتقال إلى إسرائيل، سوف يتجاوز عدد السكان ١٥ مليونًا، فتتراجع نسبة اليهود من ٧٤٪ إلى ٤٦٪. بذلك يصبح اليهود أقلية في بلدهم، وهو الوضع نفسه الذي حاربوا لتجنبه عام ١٩٤٨، وهو ما استبعدته الأمم المتحدة صراحةً في قرارها القاضي بتقسيم فلسطين.

يجب رفض طلب إعادة اللاجئين إلى الأراضي الإسرائيلية، لأنه لو حصل، فسوف تكون هناك دولتان فلسطينيتان ولن تكون هناك أي دولة للشعب اليهودي.

- عاموس عوز[1]

غالبًا ما يُنسى أن معظم الفلسطينيين يعيشون الآن في أراضي فلسطين التاريخية، وهي منطقة تشمل السلطة الفلسطينية والأردن. وعندما يطالب الفلسطينيون بالعودة إلى "فلسطين"، فهم لا يقصدون المنطقة فحسب، بل المنازل التي كانوا يعيشون فيها قبل عام ١٩٤٨. وهذه المنازل اختفت أو أصبحت اليوم مأهولة بسكان آخرين.

حتى القادة الفلسطينيون المحترمون يعترفون بأن من الخطأ الإصرار على عودة ملايين اللاجئين إلى إسرائيل. فقد قال مثلاً المفكر الفلسطيني سري نسيبة إن إعادة توطين اللاجئين يجب أن تكون في دولة فلسطينية مستقبلية، "ليس بطريقة تقوّض وجود دولة إسرائيل كدولة ذات غالبية يهودية. وإلا ما معنى حل الدولتين؟"[78]

وهذا ما اعترف به أيضًا رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس في برقيات مسرّبة لفريق التفاوض الفلسطيني، حيث قال: "في ما يتعلق بأعداد اللاجئين، من غير المنطقي مطالبة إسرائيل باستقبال خمسة ملايين، أو مليون واحد فعليًا - فهذا يعني نهاية إسرائيل".[79]

في سياق تسوية سلمية، عرضت إسرائيل استقبال بعض اللاجئين، وهو ما عرضه بن غوريون منذ عقود. فإذا ما أنشئت دولة فلسطينية، يُسمح لهؤلاء اللاجئين بالانتقال إليها؛ لكنّ القيادة الفلسطينية لم تبدِ اهتمامًا يُذكر باستيعاب شعبها، ولا تزال تعتقد أن بإمكانها إضعاف إسرائيل، إن لم يكن تدميرها، عبر إغراق البلاد باللاجئين.

خرافة

وجود الأونروا ضروري لرعاية ٥٫٧ ملايين لاجئ.

واقع

عام ١٩٥٢، عرّفت الأمم المتحدة اللاجئين بأنهم "أولئك الذين كانوا يقيمون في فلسطين خلال الفترة ما بين حزيران/يونيو ١٩٤٦ وحتى أيار/مايو ١٩٤٨، والذين فقدوا بيوتهم ومعايشهم بسبب حرب ١٩٤٨" (الأونروا). في ضوء هذا التعريف، وتقديرات وسيط الأمم المتحدة، كان يفترض أن تكون الأونروا مسؤولة عن أقل من ٤٠٠ ألف لاجئ. وحتى إذا قبلنا بالتقديرات الأعلى، مثل حسابات كارش التي وصلت إلى ٦٩٠ آلاف لاجئ، يبقى الرقم مختلفًا شديد الاختلاف عن الـ ٥٫٧ ملايين فلسطيني الذين تعتبرهم الأونروا لاجئين حاليًا.

إذًا بالنظر إلى تعريف عام ١٩٥٢، كم يكون عدد الفلسطينيين الذين لا يزالون لاجئين؟

وقعت الحرب منذ أكثر من ٧٠ عامًا. هذا يعني أن الأشخاص الذين كانوا أطفالاً آنذاك هم اليوم في سبعينياتهم. وكل شخص فوق السن الثامنة عشرة سيكون في التسعينيات. وبحسب وكالة المخابرات المركزية، يبلغ متوسط العمر المتوقع للفلسطينيين في الضفة الغربية ٧٦ عامًا. وكان هذا المتوسط أدنى من ذلك خلال العقود الأولى بعد الحرب؛ أما اليوم، فنسبة سكان الضفة الغربية الذين يزيد عمرهم عن ٦٥ عامًا هي دون ٤٪.[80] واستنادا إلى هذه الإحصاءات، يرجَّح أن يكون معظم اللاجئين قد توفّوا ولم تعد ثمة حاجة للأونروا.

فكيف تبرر الأونروا وجودها؟

أعادت الوكالة تعريف "اللاجئ" ليشمل الأحفاد. ويقول جاي سيكولو بهذا الخصوص:

عام ١٩٦٥، غيّرت الأونروا شروط أهلية اللاجئ الفلسطيني لتشمل أحفاد الجيل الثالث، ثم وسّعت نطاق التعريف مرة أخرى عام ١٩٨٢ ليشمل جميع أحفاد اللاجئين الفلسطينيين الذكور، بمن فيهم الأطفال الذين تم تبنّيهم قانونًا، بغض النظر عما إذا كانوا قد مُنحوا الجنسية في مكان آخر. وتتعارض عملية التصنيف هذه مع تصنيف كل اللاجئين الآخرين في العالم، بما في ذلك التعريف الذي تستخدمه المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والقوانين المتعلقة باللاجئين في الولايات المتحدة.[81]

مع ذلك، يزعم موقع الأونروا الإلكتروني كذبًا أن تعريفه هو تعريف المفوضية نفسه. وحين سألت كاتبة العمود الصحفي ميلاني فيليبس عمّا إذا كانت المفوضية قد نقلت تلقائيًا وضع اللاجئ إلى أحفاد اللاجئين، قيل لها إن هذا غير صحيح.[82]

وإذا قبلنا بتعريف الأونروا، سيكون لكل لاجئ أصلي ٩٫٥ أحفاد في المتوسط، وهذا ما أتاح للأونروا الادعاء بأنها بحاجة لتقديم الخدمات إلى ٥٫٧ ملايين فلسطيني.

وبحسب تعريف الأونروا الموسع أيضًا، "إن أطفال اللاجئين والمنحدرين من صلبهم يعدّون أيضًا لاجئين *إلى أن يتم التوصل إلى حل دائم*" (مع التشديد). لقد تم التوصل إلى حلول لمشكلة اللاجئين؛ لكن الدول العربية والفلسطينيين رفضوها كلها.

إذا اعترض الفلسطينيون على كل حل يُطرح، فهل الأونروا ملزمة بمواصلة معاملتهم كلاجئين إلى الأبد؟ ألا ينبغي حلّ الأونروا بما أن ولايتها الأصلية لمساعدة لاجئي ١٩٤٨ لم تعد في محلّها لأن معظمهم ماتوا؟

ربما بدأ المجتمع الدولي يدرك خطأ دعم الأونروا. فقد جادل وزير الخارجية السويسري إيغنازيو كاسيس عام ٢٠١٨ بأن الوكالة تشكل عقبة أمام السلام وأنها تدخلت في عملية اندماج الفلسطينيين في المجتمعين الأردني واللبناني. وأضاف أن أوصياء الأونروا المتبقين لا يزالون يؤمنون بوهم العودة إلى الوطن يومًا ما.

وقال كاسيس: "من غير الواقعي أن يتمكنوا جميعًا من تحقيق هذا الحلم. لكنّ الأونروا تحافظ على هذا الحلم، فهي تقدم الذخيرة لمواصلة الصراع. ومن خلال دعم الأونروا، نحن نبقي الصراع على قيد الحياة. هذا منطق خاطئ".

بالعودة إلى الرؤية الأساسية للأمم المتحدة بعد الحرب، جادل كاسيس بأنه يجب دمج اللاجئين بين إخوانهم العرب في البلدان التي يعيشون فيها حاليًا. وبدلاً من مدارس الأونروا ومستشفياتها، اقترح أن تدعم سويسرا مرافق تعزز استيعاب الفلسطينيين.[83]

خرافة

أزالت الأونروا الكتب المدرسية المتحيزة من مدارسها.

واقع

في نيسان/أبريل ٢٠١٧، تعهدت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) بتعديل المناهج الدراسية في مدارسها وإزالة المواد التي تمسّ بالحياد السياسي المطلوب منها. فقد أعلنت مثلاً أنها ستزيل خرائط فلسطين من النهر إلى البحر، وعبارة "القدس عاصمة دولة فلسطين"، ومصطلحات "الاحتلال" و"جنود الاحتلال" و"الأسرى" و"السياج الفاصل"، من تمارين الرياضيات أو اللغة العربية.

وقد جاء قرار الأونروا بعد وقت قصير من إصدار منظمة رقابة الأمم المتحدة (UN Watch) دراسة عاينت أكثر من أربعين صفحة على فيسبوك يديرها مدرّسون ومدراء مدارس وموظفون آخرون في الأونروا. "تشمل الأمثلة عن التحريض في هذا التقرير تهليل مدرسين وموظفين في الأونروا لعملية الخطف الإرهابية لمراهقين إسرائيليين، ولإطلاق الصواريخ على مراكز مدنية إسرائيلية، وتأييد أشكال مختلفة من العنف، ومحو إسرائيل عن الخريطة، والإشادة بهتلر ونشر صورته، ونشر مقاطع فيديو ورسوم كاريكاتورية وتصريحات معادية للسامية بشكل واضح".[84]

وإزاء التغييرات المقترحة في مناهج الأونروا، هبّت عاصفة احتجاجات من السلطة الفلسطينية وحماس وبعض موظفي الأونروا وأعضاء الكنيست العرب. فصرّح وزير التربية والتعليم في السلطة الفلسطينية صبري صيدم أن الفلسطينيين يريدون "تعليمًا يولّد التحرر" من "الاحتلال"، بينما قال عضو الكنيست أحمد الطيبي: "من حق الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال التحريض عليه"، وأصرّت عضو الكنيست حنين الزعبي على أن "التحريض على الاحتلال وجرائمه ليس مجرد حق بل هو واجب إنساني". كما وصف رئيس دائرة شؤون اللاجئين في حماس الدكتور عصام عدوان تغيير المناهج بـ "الجريمة السياسية".[85]

بالإضافة إلى ذلك، راجع آرون غرويس وروني شاكد ٢٠١ كتاب مدرسي يُستخدم من الصف الأول إلى الصف الثاني عشر، وكانت السلطة الفلسطينية قد نشرت ٧٧ كتابًا منها عامَي ٢٠١٦ و٢٠١٧، فوجدا أن تلك الكتب مليئة بالمشاعر المتطرفة ضد إسرائيل واليهود. وخلصا إلى أن مواقف الكتب المدرسية التابعة للسلطة الفلسطينية تجاه اليهود "تستند إلى ثلاثة أساسيات هي: "نزع الشرعية والشيطنة وتلقين عقيدة النضال العنيف بدلاً من السلام".[86]

كما وجد غروس وشاكد أن الكتب المدرسية تشير إلى أن الأماكن المقدسة اليهودية في "فلسطين"، مثل الحائط الغربي وقبر راحيل وكهف البطاركة، هي في الواقع "أماكن مقدسة إسلامية اغتصبها اليهود". وتكاد كلمة "إسرائيل" تغيب تمامًا عن الكتب، حيث استُبدلت بمصطلحات تحقيرية مثل "الاحتلال الصهيوني". كما يشار إلى الصراع العربي الإسرائيلي باسم "الصراع العربي الصهيوني"، ويقول التقرير إن هذه العبارة "تدل على تعظيم المعلمين الفلسطينيين للموقف الرافض للاعتراف بإسرائيل".

وأحد الأمثلة على شيطنة اليهود موجودٌ في كتاب مدرسي يصف أوائل الرواد الصهيونيين، حيث يقول: "استمر وصول الحشود اليهودية إلى فلسطين حتى عام ١٩٤٨ وكان هدفهم الاستيلاء على الأراضي الفلسطينية ثم الحلول محل السكان الأصليين بعد طردهم أو إبادتهم".

في حين ينكر المسؤولون الفلسطينيون في غالب الأحيان أنهم يمارسون التحريض، إلا أن الكتب المدرسية التابعة للسلطة الفلسطينية تروج لاستخدام العنف من أجل تحرير الأراضي المتنازع عليها من "الاحتلال". وبالإضافة إلى الضفة الغربية، تناقش الكتب أيضًا تحرير المناطق الواقعة داخل حدود إسرائيل القائمة قبل عام ١٩٦٧، مثل حيفا وعكا ويافا. ويصف أحد نصوص الكتب الصادرة عام ٢٠١٧ هجومًا بزجاجة حارقة (مولوتوف) على حافلة مدنية إسرائيلية بـ "حفل شواء"، فيما يمجّد كتابٌ آخر بالإرهابية التي قتلت أكثر من ثلاثين مدنيًا في هجوم على حافلة إسرائيلية أخرى.

وفي تحديث أجراه غرويس للدراسة السابقة في شباط/فبراير ٢٠١٨، أفاد أن الكتب التي تستخدمها الأونروا ونشرتها السلطة الفلسطينية منذ عام ٢٠١٦، "هي عمومًا أكثر راديكالية من سابقاتها". فالكتب الجديدة مثلاً "تحذف الإشارات القليلة التي كانت موجودة في النسخ السابقة إلى الوجود اليهودي في البلاد خلال العصور القديمة".

كما شيطنت الكتب الحديثة إسرائيل واليهود في مواضيع لا تمت إلى الصراع بصلة، كالفيزياء والكيمياء وعلم الأحياء والتعليم المهني. على سبيل المثال، تتضمن مناقشة فيزيائية للموجات الصوتية عبارة تقول إن "قوات الاحتلال الصهيوني تحظر الدعوة إلى الصلاة من مآذن المسجد الأقصى". ويتم شرح أهمية العمود الفقري للإنسان في علم الأحياء من خلال "حالة صبي أصيب بجروح بالغة بسبب جسمٍ متروك في ساحة المعركة بعد 'العدوان الصهيوني على غزة'".[87]

والواقع أن الغضب بشأن تغيير الكتب المدرسية مفهومٌ نظرًا لرغبة القيادة الفلسطينية ترسيخ كراهية إسرائيل لدى الأجيال القادمة وتلقينها تاريخًا محرفا عن المنطقة. ولكن الأونروا ملزمة قانونيًا وأخلاقيًا بتطهير مدارسها من الكتب المدرسية التي تروج للأجندة السياسية الفلسطينية، وبتزويد الطلاب بمعلومات دقيقة خالية من التحيز ضد إسرائيل واليهود.

[1] آريه أفنيري Arieh Avneri، مزاعم انتزاع الملكية *The Claim of Dispossession*، (نيو برونزويك، نيوجيرسي: Transaction Books، ١٩٨٤)، ص. ٢٧٢؛ بنجامين كيدار Benjamin Kedar، الأرض المتغيرة بين الأردن والبحر *The Changing Land Between the Jordan and the Sea*، (إسرائيل: مطبعة Yad Izhak Ben-Zvi ياد إسحاق بن تسفي، ١٩٩٩)، ص. ٢٠٦؛ بول جونسون Paul Johnson، تاريخٌ عن اليهود *A History of the Jews*، (نيويورك: Harper & Row، ١٩٨٧)، ص. ٥٢٩. إفرايم كارش Efraim Karsh، "كم كان عدد اللاجئين الفلسطينيين؟" "How Many Palestinian Refugees Were There?"، مجلة شؤون إسرائيلية *Israel Affairs*، (نيسان/أبريل ٢٠١١)؛ "التقرير المرحلي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين" "Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine"، مرفوع إلى الأمين العام لإحالته إلى أعضاء الأمم المتحدة، السجلات الرسمية للجمعية العامة: الجلسة الثالثة، الملحق رقم ١١ (A/648)، باريس، ١٩٤٨، ٤٧ والملحق رقم ١١ أ (A/689 و A/689الملحق ١ و٥؛ "استنتاجات من التقرير المرحلي لوسيط الأمم المتحدة لفلسطين" "Conclusions from Progress Report of the United Nations Mediator on Palestine" (١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨)، وثيقة الأمم المتحدة A/648 (الجزء ١, ٢٩؛ الجزء ٢، ٢٣؛ الجزء ٣، ١١)، (١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨)؛ "التطورات المحتملة من الهدنة الفلسطينية" "Possible Developments From the Palestine Truce"، وكالة المخابرات المركزية، (٣١ آب/أغسطس ١٩٤٨).

[2] اللجنة المخصصة بشأن القضية الفلسطينية - الاجتماع الثلاثين، "بيان صحفي للأمم المتحدة GA/PAL/84 (٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧).

[3] أفنيري Avneri، ص. ٢٧٦.

[4] قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بحسب تسجيلها في المكتبة اليهودية الافتراضية.

[5] ديفيد شاين David Shayne، "اللاجئون الفلسطينيون المنسيون" "The forgotten Palestinian refugees"، جيروزاليم بوست، (١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨)؛ ديبورا مون Deborah Moon، "موقع إسرائيل ٣٦٠ يستكشف الحرب العربية الإسرائيلية الأولى" "Israel 360 explores the first Arab-Israeli War"، الاتحاد اليهودي لبورتلاند الكبرى Jewish Federation of Greater Portland، (٣ آذار/مارس ٢٠٢٠).

[6] "مساعدات اللاجئين الفلسطينيين" "Assistance to Palestine Refugees"، الأمم المتحدة، (٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠).

[7] إفرايم كارش Efraim Karsh، "١٩٤٨، إسرائيل، والفلسطينيون – القصة الحقيقية" "1948, Israel, and the Palestinians— The True Story"، مقالة إلكترونية، (أيار/مايو ٢٠٠٨).

[8] ديفيد بن غوريون David Ben-Gurion، نهضة إسرائيل ومصيرها *Rebirth and Destiny of Israel*، (نيويورك: Philosophical Library، ١٩٥٤)، ص. ٢٢٠.

[9] أتاليا بن مئير Atalia Ben Meir، "قضية اللاجئين الفلسطينيين والجانب الديمغرافي" "The Palestinian Refugee Issue and the Demographic Aspect" في "إسرائيل والدولة الفلسطينية: لعبة محصلتها صفر؟ (ACPR Publishers :2001)، ص. ٢١٥.

[10] جوزيف شيختمان Joseph Schechtman، اللاجئ في العالم *The Refugee in the World*، (نيويورك: A. S. Barnes and Co.، ١٩٦٣)، ص. ١٨٤.

[11] إ. ف. ستون I. F. Stone، هذه هي إسرائيل *This is Israel*، (نيويورك: Boni and Gaer، ١٩٤٨)، ص. ٢٧.

[12] باري روبين Barry Rubin، "كيف ينصب الفلسطينيون فخًا لأنفسهم ويجرّون الغرب معهم" "How the Palestinians Trap Themselves and Drag the West Along"، PJ Media، (٥ أيار/مايو ٢٠١٣).

[13] شموئيل كاتز Shmuel Katz، ساحة المعركة بين الواقع والخيال في فلسطين *Battleground-Fact and Fantasy in Palestine*، (مونتغومري، تكساس: Taylor Publications Ltd.، ٢٠٠٢)، ص. ١٠.

[14] المرجع نفسه.

[15] أفنيري، ص. ٢٧٠.

[16] لندن ديلي ميل (١٢ آب/أغسطس ١٩٤٨)، مقتبس في كاتز، ص. ١٣.

[17] راندال رايس Randall Price، الحرب غير المقدسة: أمريكا وإسرائيل والإسلام الراديكالي *Unholy War: America, Israel, and Radical Islam*، (يوجين، أوريغون: Harvest House، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١)، ص. ١٦٦.

[18] دانا آدمز شميت Dana Adams Schmidt، "اليهود يستولون على حيفا في معركة شرسة، والعرب يوافقون على الرحيل" "Jews Seize Haifa in Furious Battle; Arabs Agree to Go"، نيويورك تايمز (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٤٨).

[19] مذكرة سرية بتاريخ ٢٦ نيسان/أبريل ١٩٤٨ من مفوض الشرطة بشأن الوضع العام في حيفا، مقتبسة في شموئيل كاتز Shmuel Katz، ساحة المعركة بين الواقع والخيال في فلسطين *Battleground-Fact and Fantasy in Palestine*، (مونتغمري، تكساس: Taylor Publications Ltd.، ٢٠٠٢)، ص. ١٣.

[20] جولدا مئير Golda Meir، حياتي *My Life* (نيويورك: ديل، ١٩٧٥)، ص. ٢٦٧-٢٦٨.

[21] المرجع نفسه.

[22] لندن تايمز، (٢٤ نيسان/أبريل ١٩٤٨).

[23] شيختمان، ص. ١٩٠.

[24] العلاقات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية، ١٩٤٨ *Foreign Relations of the U.S., 1948*، المجلد ٥، (العاصمة واشنطن: GPO، ١٩٧٦)، ص. ٨٣٨.

[25] إفرايم كارش Efraim Karsh، "١٩٤٨، إسرائيل، والفلسطينيون – القصة الحقيقية" —"1948, Israel, and the Palestinians – The True Story"، مقالة إلكترونية، (أيار/مايو ٢٠٠٨).

[26] توم سيغيف Tom Segev، ١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل *1949: The First Israelis* (نيويورك: The Free Press، ١٩٨٦)، ص. ٢٧-٢٨.

[27] إيغال آلون Yigal Allon في كتاب البلماح *Sefer ha-Palmach*، مقتبس في لاري كولينز Larry Collins ودومينيك لابيير Dominique Lapierre، "يا قدس!" *O Jerusalem!* (نيويورك: Simon and Schuster، ١٩٧٢)، ص. ٣٣٧؛ إيغال آلون، بيت والدي *My Father's House* (نيويورك: W. W. Norton and Company, Inc.، ١٩٧٦)، ص. ١٩٢.

[28] بيني Benny، نظرة جديدة على نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (كامبريدج، ماساتشوستس: دار نشر جامعة كامبريدج، ٢٠٠٤)، ص. ٥٩٢.

[29] إفرايم كارش Efraim Karsh، "كم كان عدد اللاجئين الفلسطينيين؟" "How Many Palestinian Refugees Were There?"، مجلة شؤون إسرائيلية *Israel Affairs*، ١٧:٢، (٢٠١١)، ص. ٢٢٤-٢٤٦.

[30] موريس Morris، ص. ٥٩٢.

[31] سيسيل حواراني Cecil Hourani، مجلة الشرق الأوسط *Middle East Journal*، الإصدار 3، عدد ٤، (١٩٤٩)، ص. ٤٦٩-٤٧٠.

[32] تيرينس بريتي Terence Prittie، "لاجئو الشرق الأوسط" "Middle East Refugees"، مقتبس في مايكل كيرتس Michael Curtis وآخرون، الفلسطينيون *The Palestinians* (نيو برونزويك، نيوجيرسي: Transaction Books، ١٩٧٥)، ص. ٥٢.

[33] جين كوريفان Gene Currivan، "لاجئو الفالوجا يضخمون إجمالي عدد العرب" "Faluja Refugees Swell Arab Total"، نيويورك تايمز، (٤ آذار/مارس ١٩٤٩).

[34] ذي إيكونوميست *The Economist*، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨).

[35] "دولي: عشية قيام الدولة؟" "International: On the Eve?"، مجلة تايم، (٣ أيار/مايو ١٩٤٨).

[36] مجلة دراسات شرق أوسطية، (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)؛ انظر أيضًا موريس Morris، نظرة جديدة على نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين *Birth*، ص. ٢٦٣، ٥٩٠-٥٩٢.

[37] مجلة دراسات شرق أوسطية، (كانون الثاني/يناير ١٩٨٦)؛ انظر أيضًا موريس Morris، نظرة جديدة على نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين *Birth*، ص. ٢٦٣، ٥٩٠-٥٩٢.

[38] مايرون كوفمان Myron Kaufman، دمار إسرائيل القادم *The Coming Destruction of Israel*، (نيويورك: The American Library Inc.، ١٩٧٠)، ص. ٢٦-٢٧.

[39] مذكرات خالد العظم، المجلد الأول، (بيروت، ١٩٧٣)، ص. ٣٨٦-٣٨٧.

[40] إدوارد عطية Edward Atiyah، العرب *The Arabs*، (لندن: Penguin، ١٩٥٥)، ص. ١٨٣.

[41] الأسمر، الحاشية ١٣ أعلاه، الصفحة ٧، في "فلسطين وإسرائيل: تحدٍ للعدالة" *Palestine and Israel: A Challenge to Justice* بقلم جون ب. كويغلي John B. Quigley (دورهام ولندن: دار نشر جامعة دوك، ١٩٩٠).

[42] صحيفة فلسطين الأردنية (١٩ شباط/فبراير ١٩٤٩)، مقتبس في شموئيل كاتز Shmuel Katz، ساحة المعركة Battleground (نيويورك: Bantam Books، ١٩٨٥)، ص. ١٦-١٧.

[43] صحيفة الدفاع، الأردن (٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٤).

[44] حبيب عيسى في صحيفة الهدى اللبنانية الصادرة في نيويورك (٨ حزيران/يونيو ١٩٥١)، مقتبس في شموئيل كاتز Shmuel Katz، ساحة المعركة Battleground (نيويورك: Bantam Books، ١٩٨٥)، ص. ١٧.

[45] إيتامار ماركوس Itamar Marcus، خطاب عباس في الأمم المتحدة يتناقض مع تاريخ 'لجوئه' "Abbas' UN Speech Contradicts His 'Refugee' History"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني، (١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣).

[46] موريس Morris، نظرة جديدة على نشأة مشكلة اللاجئين الفلسطينيين *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (كامبريدج، ماساتشوستس: دار نشر جامعة كامبريدج، ٢٠٠٤)، ص. ٥٩١.

[47] يهوشافت هركابي Yehoshafat Harkabi، مواقف العرب من إسرائيل *Arab Attitudes to Israel* (القدس: مطبعة جامعات إسرائيل، ١٩٧٢)، ص. ٣٦٤.

[48] صحيفة الأيام، (١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨)، مقتبس في إيتمار ماركوس Itamar Marcus وباربرا كوك Barbara Cook، "تطور السردية الفلسطينية: العرب تسبّبوا بمشكلة اللاجئين" "The Evolving Palestinian Narrative: Arabs Caused the Refugee Problem"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني، (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨).

[49] قناة الفلسطينية (٧ تموز/يوليو ٢٠٠٩)، مقتبس في نشرة منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني *Palestinian Media Watch Bulletin*، (٢٣ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

[50] صحيفة الحياة الجديدة، (١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦)، مقتبس في إيتامار ماركوس Itamar Marcus وباربرا كوك Barbara Cook، "تطور السردية الفلسطينية: العرب تسبّبوا بمشكلة اللاجئين" "The Evolving Palestinian Narrative: Arabs Caused the Refugee Problem"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني، (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨).

[51] صحيفة الأيام، (١٣ أيار/مايو ٢٠٠٨)، مقتبس في إيتمار ماركوس Itamar Marcus وباربرا كوك Barbara Cook، "تطور السردية الفلسطينية: العرب تسبّبوا بمشكلة اللاجئين" "The Evolving Palestinian Narrative: Arabs Caused the Refugee Problem"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني، (٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٨).

[52] وليد الخالدي Walid Khalidi، ولادة فلسطين الجديدة *Palestine Reborn*، (I. B. Tauris: ١٩٩٢)، ص. ٢٨٩.

[53] دان كورزمان Dan Kurzman، التكوين عام ١٩٤٨ *Genesis 1948*، (أوهايو: New American Library Inc.، ١٩٧٠)، ص. ١٤١.

[54] مناحيم بيغن Menachem Begin، الثورة *The Revolt*، (نيويورك: Nash Publishing، ١٩٧٧)، ص. xx–xxi، ١٦٢-١٦٣.

[55] انظر، على سبيل المثال، آموس بيرماتر Amos Perlmutter، حياة وزمن مناحيم بيغن The Life and Times of Menachem Begin (نيويورك: Doubleday، ١٩٨٧)، ص. ٢١٤؛ ج. بوير بيل J. Bowyer Bell، الإرهاب من صهيون *Terror Out of Zion* (نيويورك: St. Martin's Press، ١٩٧٧)، ص. ٢٩٢-٢٩٦؛ كورزمان Kurzman، ص. ١٤٢.

[56] أوري ميلستين Uri Milstein، تاريخ حرب الاستقلال الإسرائيلية *History of Israel's War of Independence*، المجلد الرابع، (لانهام: مطبعة جامعة أمريكا، ١٩٩٩)، ص. ٢٦٢.

[57] هاورد ساشار Howard Sachar، تاريخ إسرائيل: من نهضة الصهيونية إلى عصرنا الحاضر *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time*، (نيويورك: Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص. ٣٣٥.

[58] شيختمان Schechtman، ص. ٢٦٨.

[59] بريتي Prittie في كورتيس Curtis، ص. ٦٦-٦٧.

[60] جين كوريفان Gene Currivan، "وايزمان يطالب بمنازل للعرب" "Weizmann Urges Homes for Arabs"، نيويورك تايمز، (١٧ تموز/يوليو ١٩٤٩).

[61] التلغراف *Telegraph (بيروت)، (٦ آب/أغسطس ١٩٤٨)، مقتبس في شيختمان، ص. ٢١٠-٢١١.*

[62] موشيه شاريت Moshe Sharett، "موقف إسرائيل ومشاكلها" "Israel's Position and Problms"، شؤون شرق أوسطية *Middle Eastern Affairs، (أيار/مايو ١٩٥٢)، ص. ١٣٦.*

[63] مجلة الصياد (لبنان)، (٦ نيسان/أبريل ١٩٥٠)، مقتبس من بريتي Prittie في كورتيس Curtis، ص. ٦٩.

[64] مجلة المصري (١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩)، مقتبس في نايثن فاينبرغ Nathan Feinberg، النزاع العربي الإسرائيلي في القانون الدولي *The Arab-Israeli Conflict in International Law*، *(القدس:* Magnes Press، ١٩٧٠)، ص. ١٠٩.

[65] مجلة بيروت المسا (١٥ تموز/يوليو ١٩٥٧)، مقتبس في كاتز Katz، ص. ٢١.

[66] بنجامين فرانكلين Benjamin Franklin، مذكرات بنجامين فرانكلين *Memoirs of Benjamin Franklin*، المجلد ١، (M'Carty & Davis ١٨٣٤)، ص. ٤٦٣.

[67] ميليسا رادلر Melissa Radler، "الأمم المتحدة تحتفل بالذكرى السنوية لخطة التقسيم بمهرجان مناهض لإسرائيل" "UN Marks Partition Plan Anniversary with anti-Israel Fest"، جيروزاليم بوست، (٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

[68] الأونروا UNRWA

[69] شيختمان Schechtman، ص. ٢٢٠.

[70] "كلمة أمام مجلس النواب - ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠"، عبد الله، ص. ١٦-١٧؛ آرون ميلر Aaron Miller، الدول العربية والقضية الفلسطينية *The Arab States and the Palestine Question*، (العاصمة واشنطن: مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، ١٩٨٦)، ص. ٢٩.

[71] خالد أبو طعمة Khaled Abu Toameh، "عمان تسحب الجنسية الفلسطينية" "Amman Revoking Palestinians Citizenship"، جيروزاليم بوست، (٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٩).

[72] إيسي ليبلر Isi Leibler، الحجج الداعمة لإسرائيل *The Case for Israel*، (أستراليا: The Globe Press، ١٩٧٢)، ص. ٤٨.

[73] مجلة جيروزاليم ريبورت، (٢٧ حزيران/يونيو ١٩٩١)

[74] "تقارير الدول لعام ٢٠٢٠ حول ممارسات حقوق الإنسان" "2020 Country Reports on Human Rights Practices"، وزارة الخارجية الأمريكية، (٣٠ آذار/مارس ٢٠٢١).

[75] موسى العلمي Musa Alami، "درس فلسطين" "The Lesson of Palestine"، مجلة الشرق الأوسط *Middle East Journal*، (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٩)، ص. ٣٨٦.

[76] الأونروا.

[77] المقالة الافتتاحية، صحيفة *Des Moines Register* (١٦ *كانون الثاني/يناير ١٩٥٢*).

[78] أسوشيتد برس، (٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١).

[79] "محضر اجتماع: لقاء الرئيس عباس مع وحدة دعم المفاوضات" "Meeting Minutes: President Abbas Meeting with the Negotiations Support Unit" (٢٤ آذار/مارس ٢٠٠٩).

[80] "الضفة الغربية" "West Bank"، كتاب حقائق العالم لوكالة الاستخبارات المركزية *CIA World Factbook*، (٢٠٢٠).

[81] جاي سيكولو Jay Sekulow، "الأونروا غيرت تعريف اللاجئ" "UNRWA Has Changed the Definition of Refugee"، مجلة السياسة الخارجية *Foreign Policy*، (١٧ آب/أغسطس ٢٠١٨)؛ انظر أيضًا جيمس غ. لينزي James G. Lindsay، "إصلاح الأونروا لإصلاح نظام الأمم المتحدة المضطرب لمساعدة اللاجئين الفلسطينيين" "Fixing UNRWA Repairing the UN's Troubled System of Aid to Palestinian Refugees"، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

[82] ميلاني فيليبس Melanie Phillips، "من وجهة نظري: سلاح الحرب 'الإنساني'" "As I See It: The 'humanitarian' weapon of war"، جيروزاليم بوست، (١١ أيلول/ديسمبر ٢٠١٤).

[83] "العمل الذي تقوم به الأونروا يشكّل حجر عثرة أمام تحقيق السلام" "Minister: 'UN aid agency is part of the problem in the Middle East'"، SWI swissinfo.ch، (١٧ أيار/مايو ٢٠١٨).

[84] "معلّمو مدارس الأونروا ينشرون مقاطع فيديو تنكر الهولوكوست ويهللون لهتلر" "UNRWA school teachers post Holocaust-denying videos, celebrate Hitler"، منظمة رقابة الأمم المتحدة *UN Watch*، (٢ شباط/ فبراير ٢٠١٧).

[85] ك. جاكوب C. Jacob. "الأونروا تعمل على تعديل المناهج في مدارسها بالضفة الغربية وغزة، والسلطة الفلسطينية وحماس تعارضان" "UNRWA Working To Amend Curricula In Its West Bank And Gaza Schools; PA, Hamas Oppose This"، معهد بحوث إعلام الشرق الأوسط/ميمري *MEMRI* (٦ نيسان/ أبريل ٢٠١٧).

[86] آرنون غرويس Arnon Groiss وروني شاكد Ronni Shaked، "الكتب المدرسية للسلطة الفلسطينية: الموقف من اليهود وإسرائيل والسلام" "School books of the Palestinian Authority (PA): The Attitude to the Jews, to Israel and to Peace"، مركز سيمون فيزنتال ومنتدى الشرق الأوسط *Simon Wiesenthal Center and the Middle East Forum*، (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧).

[87] آرنون غرويس Arnon Groiss، "إسرائيل واليهود والسلام في الكتب المدرسية الجديدة للسلطة الفلسطينية المستخدمة في مدارس الأونروا اليوم - دراسة نهائية" "Israel, Jews and Peace in the New PA Textbooks Used in UNRWA Schools Today – Final Study"، *Israelbehindthenews.com*، (شباط/فبراير ٢٠١٨).

الفصل ١٢

حقوق الإنسان

لا يمكن أن يكون العرب معاديين للسامية لأنهم ساميون.

حظي اليهود الذين أقاموا في دول إسلامية بمعاملة حسنة.

لم تكن الدول العربية الحديثة يومًا معادية لليهود.

تمارس إسرائيل التمييز ضد لمواطنيها العرب.

يُحظر على الإسرائيليين العرب شراء الأراضي في إسرائيل.

يحق للفلسطينيين بيع الأراضي لليهود.

تُعامل إسرائيل الفلسطينيين كما كانت الحكومة الأفريكانية تعامل السود في جنوب أفريقيا.

تمارس إسرائيل "التطهير العرقي" بحق الفلسطينيين.

تستخدم إسرائيل حواجز التفتيش لإذلال الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم.

تمنع حواجز التفتيش الإسرائيلية الفلسطينيين من تلقّي الرعاية الطبية.

يهتم نشطاء حقوق الإنسان بالشعب الفلسطيني.

تشجع السلطة الفلسطينية ثقافة السلام والتسامح تجاه إسرائيل.

يجب محاكمة الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية لإرتكابهم جرائم حرب.

خرافة

لا يمكن أن يكون العرب معاديين للسامية لأنهم ساميون.

واقع

ظهر مصطلح "معاداة السامية" في عام ١٨٧٩ في ألمانيا حيث استخدمه ويلهلم مار لوصف المظاهر المعادية لليهود في تلك الفترة وليستبدل المصطلح المستخدم سابقًا "Judenhass" أو "كراهية اليهود" باسم مشابه للمصطلحات العلمية.[١] وتم قبول مصطلح "معاداة السامية" وفهمه على أنه يعني كراهية الشعب اليهودي. أما القواميس فتعرّف المصطلح على النحو التالي: "نظرية أو فعل أو ممارسة موجهة ضد اليهود" و"عداء تجاه اليهود كأقلية دينية أو عرقية، غالبًا ما يكون مصحوبًا بتمييز اجتماعي واقتصادي وسياسي".[٢]

إذًا فالادعاء بأن العرب لا يمكن أن يكونوا معاديين للسامية لأنهم أيضًا شعب سامي هو تشويه للمعنى الدلالي يتجاهل تاريخ عداء العرب وتمييزهم ضد اليهود. وكغيرهم من الشعوب، فإن من الممكن أن يكون العرب معاديين للسامية.

خرافة

حظي اليهود الذين أقاموا في دول إسلامية بمعاملة حسنة.

واقع

على الرغم من أن اليهود في البلدان الإسلامية كانوا عمومًا في حال أفضل من نظرائهم في الأراضي المسيحية في أوروبا خلال حكم الإمبراطورية الإسلامية الممتد قرابة ١٣٠٠ عام، إلا أنهم لم يكونوا بمنأى عن التعرض للاضطهاد والإذلال من قبل العرب. وقد كتب المؤرخ في جامعة برينستون برنارد لويس في هذا الشأن قائلاً: "إن العصر الذهبي للمساواة في الحقوق مجرد خرافة، والإيمان به نتيجةً، أكثر من كونه سبب للتعاطف اليهودي مع الإسلام".[٣]

في الواقع، سافر النبي محمد، مؤسس الدين الإسلامي، إلى المدينة المنورة عام ٦٢٢م لجذب الأتباع إلى ديانته الجديدة. وعندما رفض يهود المدينة المنورة الاعتراف بمحمد نبيًا عليهم، طُردت اثنتان من كبرى القبائل اليهودية في المدينة. في عام ٦٢٧م، أقدم أتباع محمد على قتل ما بين ٦٠٠ و٩٠٠ رجل، وقسّموا النساء والأطفال اليهود الباقين على قيد الحياة فيما بينهم.[٤]

فضلاً عن ذلك، ينعكس موقف المسلمين تجاه اليهود في آيات مختلفة من القرآن. "وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ [بني إسرائيل] الذِّلَّةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ۗ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ۗ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ" (سورة البقرة ٢:٦١). وبحسب القرآن، يسعى اليهود في الأرض فسادًا (٥:٦٤)، وكانوا يعصون دائمًا (٥:٧٨)، وهم أعداء الله والنبي والملائكة (٢:٩٧-٩٨).

بصورة عامة، كان المسلمون ينظرون إلى جيرانهم اليهود بازدراء، وكان التعايش السلمي بين المجموعتين ينطوي على إخضاع اليهود وإهانتهم. وفي القرن التاسع، فرض الخليفة المتوكل في بغداد على اليهود وضع شارة صفراء ليبدأ بذلك سابقة أُعيد تكرارها بعد قرون في ألمانيا النازية.[٥]

وكلما راجت فكرة أن اليهود قد بلغوا منزلة معتبرة أكثر مما يستحقون في المجتمع الإسلامي، كانت مظاهر معاداة السامية تعود إلى السطح، وغالبًا ما كانت تسفر عن نتائج مدمرة. ففي ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٠٦٦، أقدمت عصابة عربية على صلب وزير غرناطة اليهودي في إسبانيا، ويدعى جوزيف الناجيد، ثم هدمت الحي اليهودي في المدينة وذبحت سكانه البالغ عددهم خمسة آلاف نسمة. وقد اندلعت أعمال الشغب هذه بتحريض من رجال الدين المسلمين الذين اعترضوا بغضب على ما اعتبروه نفوذ سياسي يهودي مفرط.

وعلى النحو نفسه، قامت عصابات عربية في فاس عام ١٤٦٥ بذبح آلاف اليهود، ولم يتركوا سوى أحد عشر يهوديًا على قيد الحياة، بعد أن عامل نائب وزير يهودي امرأة مسلمة "بطريقة مسيئة". وأثارت عمليات القتل هذه موجة من المذابح المماثلة في جميع أنحاء المغرب.[٦]

وقد تعرّض يهود الأراضي العربية إلى جرائم قتل جماعي أخرى في المغرب خلال القرن الثامن، حيث قضى الحاكم المسلم إدريس الأول على مجتمعات بأكملها؛ وتكرر الأمر في شمال أفريقيا خلال القرن الثاني عشر، حيث قام الموحدون إما بإجبار العديد من المجتمعات على اعتناق الإسلام أو بتدمير الجزء الأكبر منها؛ ومن ثم في ليبيا عام ١٧٨٥، حين قتل علي برزي باشا مئات اليهود؛ وكذلك في الجزائر العاصمة، حيث ارتُكبت المجازر بحق اليهود في الأعوام ١٨٠٥ و١٨١٥ و١٨٣٠؛ ومراكش في المغرب، حيث قُتل أكثر من ثلاثمائة يهودي بين عامَي ١٨٦٤ و١٨٨٠.[٧] وإذا لم يكن الشعب اليهودي يُذبح في المغرب، كان يخضع لضرائب باهظة ويعيش في فقر مدقع.

كذلك صدرت مراسيم تأمر بتدمير المعابد اليهودية في كل من مصر وسوريا (في الأعوام ١٠١٤ و١٢٩٣-١٢٩٤ و١٣٠١-١٣٠٢)، والعراق (في الأعوام ٨٥٤-٨٥٩ و١٣٤٤)، واليمن (١٦٧٦). كما أُجبر اليهود على اعتناق الإسلام أو الموت في اليمن (عامَي ١١٦٥ و١٦٧٨) والمغرب (١٢٧٥ و١٤٦٥ و١٧٩٠-١٧٩٢) وبغداد (١٣٣٣ و١٣٤٤) على الرغم من أن القرآن ينهى عن ذلك.[٨]

وخلال القرن التاسع عشر، كانت أوضاع اليهود في الأراضي العربية في أسوأ مراحلها. فقد أُجبر اليهود في معظم دول شمال أفريقيا (بما فيها الجزائر وتونس ومصر وليبيا والمغرب) على العيش في أحياء يهودية معزولة. وفي المغرب، الذي يضم أكبر جالية يهودية في العالم الإسلامي، أُجبر اليهود على المشي حفاة الأقدام أو ارتداء أحذية من القش عند الخروج من الحي اليهودي. وحتى الأطفال المسلمون شاركوا في إهانة اليهود بإلقاء الحجارة عليهم أو مضايقتهم بطرق أخرى. وارتفعت وتيرة العنف ضد اليهود، وتم إعدام العديد منهم بتهمة الردة. وأصبحت اتهامات القتل الشعائرية ضد اليهود شائعة في الإمبراطورية العثمانية.[٩]

وعلى حد تعبير المستشرق البارز غ. أ. فون غرونباوم:

ليس من الصعب إعداد قائمة طويلة بأسماء الرعايا أو المواطنين اليهود في المنطقة الإسلامية الذين وصلوا إلى مناصب عليا ومن كانوا في مراكز سلطة ومن حظوا بنفوذ مالي كبير وحققوا إنجازات فكرية كبيرة ومعترف بها؛ والأمر سيّان بالنسبة للمسيحيين. لكن ليس من الصعب أيضًا إعداد قائمة طويلة بالاضطهادات أو المصادرات التعسفية أو المحاولات القسرية لاعتناق الدين أو المذابح المنظّمة.[١٠]

خرافة

إن اليهود والمسيحيين محميون بموجب أحكام الشريعة الإسلامية لكونهم من "أهل الكتاب".

واقع

هذه الحجة مبنية على المفهوم التقليدي لـ "الذمة" ("الحماية") التي قدمها الفاتحون المسلمون للمسيحيين واليهود مقابل خضوعهم للمسلمين. مع ذلك، على حد قول العالم الفرنسي جاك إلول، "لا بد للمرء أن يتساءل: 'الحماية ممّن؟'. عندما يعيش هذا "الغريب" في البلدان الإسلامية، لا يمكن أن يكون الجواب إلا: من المسلمين أنفسهم."[١١]

وفي أغلب الأحيان، يتم تخيير الأشخاص الخاضعون للحكم الإسلامي بين الموت أو اعتناق الإسلام. ولكن كان يُسمح عادةً لليهود والمسيحيين، الذين يلتزمون بالكتب المقدسة، بممارسة عقائدهم باعتبارهم من أهل الذمة. غير أن هذه "الحماية" لم تنجح فعليًا في ضمان معاملة حسنة لليهود والمسيحيين من قبل المسلمين، بل على العكس، فقد كان من الجوانب الأساسية للذمة أن يعترف الكفار علنًا بتفوق المؤمنون الحقيقيون – أي المسلمين –.

في السنوات الأولى من الفتح الإسلامي، كانت "الجزية"، التي تُدفع كضريبة سنوية على الأشخاص، ترمز إلى خضوع أهل الذمة.[١٢] ثم تم لاحقًا ترسيخ دونية اليهود والمسيحيين من خلال سلسلة من اللوائح التنظيمية التي تحكم سلوك أهل الذمة. على سبيل المثال، مُنع الذميين، تحت طائلة الموت، من السخرية من القرآن أو الإسلام أو محمد أو انتقاده، أو التبشير بين المسلمين، أو لمس امرأة مسلمة (مع أنه كان يجوز للرجل المسلم الزواج من غير مسلمة). واستُبعد الذميون عن المناصب العامة والخدمة المسلحة، وحُظر عليهم حمل السلاح. ولم يُسمح لهم بركوب الخيل أو الجمال، أو بناء معابد يهودية أو كنائس أطول من المساجد، أو بناء منازل أعلى من منازل المسلمين، أو شرب النبيذ في الأماكن العامة. كما أُجبروا على ارتداء ملابس تميّزهم عن سواهم ولم يُسمح لهم بالصلاة أو الحداد بصوتٍ عالٍ - لأن ذلك قد يسيء إلى المسلمين.

علاوةً على ذلك، كان على الذمي إظهار الاحترام للمسلمين في الحياة العامة، مثل إفساح وسط الطريق أمامهم على الدوام. ولم يكن يُسمح للذمي بتقديم الأدلة في المحكمة ضد مسلم، وكان قسمه غير مقبول في المحاكم الإسلامية. ومن أجل الدفاع عن نفسه، كان يتعين على الذمي شراء شهود مسلمين بتكلفة كبيرة، وبذلك فقد كانت حظوظ الذمي ضعيفه أمام القضاء متى ما كان خصمه مسلما.[١٣]

بحلول القرن العشرين، لم يحدث أي تحسن ملحوظ في وضع أهل الذمة في أراضي المسلمين. فقد كتب نائب القنصل البريطاني في الموصل، ه. أ. و. يونغ، عام ١٩٠٩:

نظرة المسلمين إلى المسيحيين واليهود هي نظرة السيد إلى العبيد فهو يعاملهم بنوع من التسامح الاستعلائي طالما بقوا على علم بمكانتهم. وأي مبادرة منهم للمطالبة بالمساواة يتم قمعها فورا.[١٤]

خرافة

لم تكن الدول العربية الحديثة يومًا معادية لليهود.

واقع

لقد أظهر القادة العرب عداءهم لليهود واليهودية مرارًا وتكرارًا. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٧ مثلاً، قال الملك السعودي ابن سعود للعقيد البريطاني ه. ر. ب. ديكسون، "إن كراهيتنا لليهود تعود إلى يوم أدانهم الله لاضطهادهم ورفضهم لعيسى (يسوع) ورفضهم لاحقًا لنبيّه المختار". وأضاف: "إنّ قتل مسلم ليهودي، أو مقتله على يد يهودي، يضمن له دخول الجنة فورًا والتواجد مع الله عز وجل".[١٥]

وعندما أصدر هتلر قوانين نورمبرغ العنصرية عام ١٩٣٥، تلقى برقيات تهنئة من جميع أنحاء العالم العربي.[١٦] وفي وقت لاحق، خلال الحرب، كان مفتي القدس أحد أكثر مؤيديه حماسةً.

بالإضافة إلى ذلك، لم يُسمح لليهود قط بالعيش في الأردن. فالقانون المدني رقم ٦، الذي يحكم الضفة الغربية التي يحتلها الأردن، ينص صراحة على أنه "يعتبر أردني الجنسية ... كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود".[١٧]

كما أن الكتب المدرسية الرسمية في بعض البلدان العربية كانت مليئة بالمعلومات التي تصوّر اليهود بصورة بغيضة. وقد وجدت مثلاً دراسة عن الكتب المدرسية السورية أن "نظام التعليم السوري يوسّع نطاق كراهية إسرائيل والصهيونية إلى معاداة السامية الموجهة ضد جميع اليهود. مظاهر معاداة السامية هذه تستحضر أنماط إسلامية قديمة ترى في الغدر سمة ملازمة لليهود. والمحصلة النهائية لهذه المعاداة هي وجوب إبادة جميع اليهود".[١٨]

وقد تم أيضًا توزيع ترجمة عربية لكتاب "كفاحي" لأدولف هتلر في القدس الشرقية وأراضي السلطة الفلسطينية وأصبحت من أكثر الكتب مبيعًا. كما نشر الموقع الرسمي لمركز معلومات الوطني الفلسطيني ترجمة عربية لـ "بروتوكولات حكماء صهيون".[١٩]

كما عمد المسؤولون العرب إلى إطلاق افتراءات متعلقة بالدماء. فقد قال مثلاً العاهل السعودي الملك فيصل إن اليهود "يقومون في يوم معين بخلط دماء غير اليهود في خبزهم ويأكلونه. وحدث ذلك قبل عامين، بينما كنت في زيارة لباريس، اكتشفت الشرطة خمسة أطفال مقتولين. تمت تصفية دماؤهم، وتبيّن أن بعض اليهود قتلوهم ليأخذوا دماءهم ويخلطوها بالخبز الذي يأكلونه في هذا اليوم".[٢٠]

وفي حزيران/يونيو ٢٠١٦، صرّح رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس من على منبر البرلمان الأوروبي أن الحاخامات الإسرائيليين دعوا حكومتهم إلى تسميم المياه التي يستخدمها الفلسطينيون.[٢١] وتشمل المزاعم البذيئة الأخرى التي بدرت عن مسؤولين فلسطينيين قولهم بأن إسرائيل ألقت نفايات سامة في الضفة الغربية، وسوّقت عصيرًا مسرطنًا للفلسطينيين، وأطلقت خنازير برية لتدمير المحاصيل في الضفة الغربية، وأصابت الفلسطينيين بفيروس الإيدز. كما ادعى المسؤولون الفلسطينيون أن الطائرات الإسرائيلية ألقت على الأطفال في غزة حلوى سامة، وأجرت تجارب طبية على السجناء وسممتهم، واستخدمت "آلة تجسس شعاعية" عند نقاط التفتيش وقتلت امرأة فلسطينية، ونشرت المخدرات بين الشباب الفلسطيني لصرفهم عن قتال إسرائيل.[٢٢]

كما أن وسائل الإعلام العربية/الإسلامية، التي تسيطر عليها الدولة بشكل شبه حصري في كل دولة من دول الشرق الأوسط، تنشر بانتظام مقالات ورسومًا كاريكاتورية معادية للسامية، وتبث برامج تلفزيونية تحرض على الكراهية. وتشمل مواضيعها إنكار الهولوكوست، و"استغلال" الصهيونية للمحرقة اليهودية، والتشبيه البغيض بين الصهيونية والنازية. وقد نشرت صحيفة الأهرام - وهي الصحيفة المصرية الأكثر انتشارًا - عام ٢٠٠٠ مقالاً يتهم إسرائيل باستخدام دماء الأطفال الفلسطينيين لصنع خبز المصة.[٢٣]

وتفيض وسائل التواصل الاجتماعي العربية أيضًا بالاستعارات والافتراءات المعادية للسامية. فخلال جائحة فيروس كورونا، على سبيل المثال، تم تحميل إسرائيل اللوم على انتشار الفيروس وتمت مقارنتها به، واتُهمت بحرمان الفلسطينيين من المساعدات والاختبارات الطبية.[٢٤]

ومع تصاعد العنف في إسرائيل خلال "انتفاضة السكاكين" في أواخر عام ٢٠١٥، بدأ المحتوى الذي يحث الفلسطينيين على العنف ضد الإسرائيليين بالإنتشار على وسائل التواصل الاجتماعي بوتيرة متزايدة. وقد نشرت رابطة مكافحة التشهير مجموعة مختارة من هذا المحتوى، تتضمن رسومًا بيانية فيها تعليمات حول الأماكن التي يجب الطعن فيها لإحداث أكبر قدر من الضرر، ومقاطع فيديو باللغة العربية تعرض تقنيات طعن مختلفة بعنوان "تعلّم كيف تطعن يهوديًا".[٢٥]

كما احتوت وسائل الإعلام التابعة للسلطة الفلسطينية أيضًا على مواد تحريضية ومعادية للسامية. ويرد أدناه مثال على ذلك من خطبة تم بثها على تلفزيون السلطة الفلسطينية عام ٢٠١٨:

اليهود يكشرون عن أنيابهم كلما سنحت لهم الفرصة. ينشرون الفساد في الأرض ويزرعون الفتنة بين عباد الله.... حاولوا قتل النبي محمد كلما أتيحت لهم الفرصة.... لعنهم الله لأنهم خالفوا عهده، و"حوّلهم إلى قرود وخنازير وعباد لآلهة باطلة".... إنهم من مفسدي خلق الله، ولن تتمكن البشرية أبدًا من التعايش معهم.... أخبرنا النبي محمد أنه "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود، فيقتلهم المسلمون، حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم! يا عبد الله! هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله".[٢٦]

حتى ألغاز الكلمات المتقاطعة الفلسطينية تُستخدم لنزع الشرعية عن إسرائيل ومهاجمة اليهود، حيث يتم مثلاً إعطاء أدلة على الجواب من خلال التلميح إلى أن "الخيانة" هي إحدى صفات اليهود.[٢٧]

خرافة

تمارس إسرائيل التمييز ضد مواطنيها العرب

واقع

لا تمارس إسرائيل التمييز ضد مواطنيها العرب، فهم على العكس يتمتعون بالحقوق نفسها المكفولة لليهود ولجميع المواطنين الآخرين في إسرائيل.

كما أن العرب في إسرائيل متساوون في حق التصويت. والواقع أن إسرائيل هي إحدى الأماكن القليلة في الشرق الأوسط التي يحق فيها للمرأة العربية الإدلاء بصوتها. ويشغل العرب عشرة مقاعد من مقاعد الكنيست الأربعة والعشرين، أربعة منها يشغلها ائتلاف "القائمة العربية الموحدة" الإسلامي، الذي أصبح أول حزب عربي ينضم إلى ائتلاف حاكم، فيما ينتمي أعضاء الكنيست الإسرائيليون العرب الآخرون إلى أحزاب أخرى.

فضلاً عن ذلك، شغل عرب إسرائيل عدة مناصب حكومية، مثل منصب السفير الإسرائيلي إلى فنلندا، والقنصل العام في شنغهاي، ونائب رئيس بلدية تل أبيب. فقد تم مثلاً تعيين أوسكار أبو رزاق مديرًا عامًا لوزارة الداخلية، وهو أول مواطن عربي يصبح الرئيس التنفيذي لوزارة حكومية رئيسية. وكذلك ضمّت حكومة أرييل شارون الأصلية أول وزير عربي، هو صلاح طريف، وهو درزي شغل منصب وزير بدون حقيبة. وفي عام ٢٠٢٢، تم للمرة الأولى تعيين قاض مسلم في المحكمة العليا (وهو ليس أول عربي إسرائيلي يشغل مناصب مماثلة).

علاوة على ذلك، ثمة أكثر من ٣٠٠ ألف طفل عربي ملتحق بالمدارس الإسرائيلية. وفي وقت تأسيس إسرائيل، كانت توجد مدرسة ثانوية عربية واحدة في البلاد، أما اليوم فإن المدارس العربية تعد بالمئات.[30] وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، تم تعيين أستاذ عربي نائبًا لرئيس جامعة حيفا. وفي حين أن عدد العرب الملتحقين بمرحلة البكالوريوس في الجامعات والكليات الإسرائيلية تضاعف تقريبًا من ١٠٪ عام ٢٠١٠ إلى ١٨٪ عام ٢٠٢٠، ارتفع عدد طلاب الدراسات العليا من ٧٪ إلى ١٥٪ خلال الفترة نفسها.

إن التمييز القانوني الوحيد بين المواطنين اليهود والعرب في إسرائيل هو أن العرب ليسوا ملزمين بالخدمة في الجيش الإسرائيلي، وذلك من أجل تجنيب المواطنين العرب حمل السلاح ضد إخوانهم. مع ذلك، خدم البدو في وحدات المظلات وتطوّع عربٌ آخرون للخدمة العسكرية، مع العلم بأن الخدمة العسكرية الإلزامية تنطبق على أبناء الطائفتين الدرزية والشركسية بناءً على طلبهم.

وعلى الرغم من عدم وجود فصل مؤسسي، اختار اليهود والعرب العيش بشكل منفصل في جميع المدن باستثناء عدد قليل منها. وعلى غرار الأقليات في البلدان الأخرى، تختلف نوعية الحياة لدى العرب، لكن هذه الاختلافات لا يفرضها القانون. وقد بات الإسرائيليون يدركون أكثر فأكثر الحاجة إلى سد هذه الفجوات، ولذا وافقت الحكومة في عام ٢٠١٥ على حزمة اقتصادية مدتها خمس سنوات وتقارب قيمتها الثلاثة مليارات دولار لسد الفجوات وتعزيز المساواة. بالإضافة إلى ذلك، كان من المقرر تخصيص ٢٠ مجالاً مختلفًا من مجالات الميزانية، بما فيها البنية التحتية والعمالة والنقل والتعليم، استنادًا إلى نسبة العرب من السكان (نحو ٢١ في المائة). وقال رئيس حزب القائمة المشتركة أيمن عودة إن الخطة "قد تكون خطوة أولى لتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية للسكان العرب في البلاد".٢٨ وفي عام ٢٠٢٠، تم تمديد الخطة حتى عام ٢٠٢١ بمبلغ إضافي قدره ٥٠٠ مليون دولار.٢٩

وفي عام ٢٠٢١، أقرت الحكومة خطة اقتصادية مدتها خمس سنوات بقيمة ٩ مليارات دولار تركز على تطوير العمالة، بما في ذلك زيادة نسبة النساء العربيات في القوى العاملة، والاستثمار في الابتكار التكنولوجي والتكنولوجيا العالية، وتطوير الخدمات الصحية والإسكان. ثم في عام ٢٠٢٢، أطلقت وزارة العلوم والتكنولوجيا والابتكار برنامجًا مدته خمس سنوات بقيمة ٧٠ مليون دولار يهدف إلى "دمج القطاع العربي في قطاع التكنولوجيا العالية".

من المتوقع أن يؤدي الاستثمار في القطاع العربي إلى تعزيز الاقتصاد الإسرائيلي، وأن يعطي عرب إسرائيل إحساسًا أكبر بالمساواة، ويُعزز التزام إسرائيل بالديمقراطية والتعددية، ويُظهر لعرب المنطقة أن صنع السلام مع إسرائيل قد يكون مفيدًا.

ومما يجدر ذكره هو أن الولايات المتحدة التي نالت استقلالها منذ ٢٤٦ عامًا لم تستطع حتى الآن احتواء جميع شرائح مجتمعاتها المتنوعة. وإلى يومنا هذا، بعد قرابة نصف القرن على اعتماد قوانين الحقوق المدنية، لم يتم القضاء على التمييز بعد. وعليه، فإن حقيقة أن إسرائيل لم تحل جميع مشاكلها الاجتماعية في غضون ٧٤ عامًا فقط لا يجب أن يكون أمرا مثيرا للدهشة.

خرافة

يُحظر على الإسرائيليين العرب شراء الأراضي في إسرائيل.

واقع

في أوائل القرن، أنشأ المؤتمر الصهيوني العالمي الصندوق القومي اليهودي لشراء الأراضي في فلسطين من أجل إقامة مستوطنات يهودية. وهذه الأراضي، بالإضافة إلى تلك التي تم الإستيلاء عليها بعد حرب الاستقلال الإسرائيلية، أصبحت اليوم تحت سيطرة الحكومة. واليوم تعود ملكية ٩٢٪ ومن إجمالي مساحة إسرائيل إلى الدولة وتخضع لسلطة الأراضي الإسرائيلية. وهذه الأراضي

ليست للبيع لأيٍّ كان، يهوديًا كان أم عربيًا. أما نسبة الـ٨٪ المتبقية فتعود لملكيات خاصة. كما أن الوقف العربي (الوقف الخيري الإسلامي)، على سبيل المثال، يملك أراضٍ مخصصة صراحةً لاستخدام العرب المسلمين وخدمة مصالحهم. وكل المواطنين العرب في إسرائيل يحق لهم استئجار الأراضي الحكومية.

فضلاً عن ذلك، أصدرت المحكمة العليا في عام ٢٠٠٢ أمرًا قضائيًا يحظر أن تخصص الحكومة الأراضي على أساس الدين أو العرق، أو أن تمنع المواطنين العرب من العيش أينما يختارون.[٣٠]

إن اتهام إسرائيل بأنها [مثل جنوب أفريقيا القديمة] هو اتهام خاطئ وخبيث ويحول دون تحقيق السلام والوئام بدلاً من تعزيزهما.

- ريتشارد غولدستون، قاضيٍ سابق في المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا[١]- بنجامين بوغروند[١]

خرافة

يحق للفلسطينيين بيع الأراضي لليهود.

واقع

في عام ١٩٩٦، أصدر مفتي السلطة الفلسطينية، عكرمة صبري، فتوى تحظر بيع الممتلكات العربية والإسلامية لليهود، تحت طائلة القتل بحق كل مخالف. وقُتل ما لا يقل عن ثلاثة من تجار الأراضي في ذلك العام.[٣١]

وفي عام ١٩٩٧، أعلن وزير العدل في السلطة الفلسطينية فريح أبو مدين أن عقوبة الإعدام ستكون مصير أي شخص يُدان بتهمة التنازل عن "شبر واحد" لإسرائيل. وفي وقت لاحق من ذلك الشهر، قُتل اثنان من تجار الأراضي العرب. وبعد عام، قُتل فلسطيني آخر اشتُبه ببيعه أراضي ليهود.

في عام ٢٠٠٦، تعرّض محمد أبو الهوى للتعذيب والقتل لأنه قيل إنه باع مبنى سكني في القدس لليهود. ولما كان المفتي قد حظر دفن المسلمين المتهمين ببيع الأراضي لليهود في المقابر الإسلامية، دُفن الهوى في مقبرة مؤقتة على الطريق.[٣٢]

في عام ٢٠١٤، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس مرسومًا يقضي بمعاقبة أي فلسطيني يبيع أرضا "لدولة معادية أو لمواطنيها بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة". وصرّح مجلس الإفتاء الأعلى، الذي يرأسه المفتي الشيخ محمد حسين، أن "كل من يبيع عقارات فلسطينية للعدو هو خائن لله ورسوله، ولدينه ووطنه، و[أمر] بأن ينبذه جميع المسلمين".[٣٣]

في عام ٢٠١٨، أدين عصام عقل بتهمة بيع أرض في القدس الشرقية لليهود وحكم عليه بالسجن المؤبد مع الأشغال الشاقة. وقال آنذاك ٨٨٪ من الفلسطينيين إن الفلسطينيين الذين يبيعون الأراضي لليهود هم "خونة" ورأى ٦٤٪ منهم أنه يجب الحكم عليهم بالإعدام.[٣٤]

فضلاً عن ذلك، لا تزال السلطة الفلسطينية تقاضي مواطنيها لمساهمتهم في "تهويد الأراضي الفلسطينية". ففي عام ٢٠٢١ على سبيل المثال، حكمت محكمة في بيت لحم على رجل بالأشغال الشاقة لمدة ١٥ عامًا بسبب بيعه أرضًا لليهود.[٣٥]

وفي نيسان/أبريل ٢٠٢١، أصدر الشيخ صبري فتوى جديدة تجيز قتل أي شخص يبيع الأراضي لليهود.[٣٦] غير أن العرب يبيعون مع ذلك الأراضي لليهود. فقد بيعت مثلاً ثلاثة منازل في سلوان عام ٢٠٢١، وفرّ مالكوها العرب.[٣٧]

إن تجاهل سياسة التمييز ضد اليهود هذه مثال آخر على أن نشطاء حقوق الإنسان، وبخاصة أولئك الذين ينتقدون إسرائيل، يتجاهلون الانتهاكات الفلسطينية. هل هناك مكان آخر في العالم يُعتبر فيه بيع الأرض لليهود جريمة؟

خرافة

تُعامل إسرائيل الفلسطينيين كما كانت الحكومة الأفريكانية تعامل السود في جنوب أفريقيا.

واقع

حتى قبل إنشاء دولة إسرائيل، سعى القادة اليهود بحذر إلى تجنب الحالة السائدة في جنوب أفريقيا. وعلى حد قول ديفيد بن غوريون للقومي الفلسطيني موسى العلمي عام ١٩٣٤:

لا نريد خلق وضع مشابه لذلك الموجود في جنوب أفريقيا، حيث أن البيض هم المالكون والحكام، والسود هم العمال. إذا لم نقم بجميع الأعمال، السهلة والشاقة والماهرة وغير الماهرة، إذا أصبحنا فقط مجرد مالكين، فإن هذا لن يكون وطنا لنا.[٣٨]

يشكل اليهود اليوم غالبية الشعب، لكن أبناء الأقلية العربية هم مواطنون كاملون يتمتعون بحقوق متساوية ويحظون بتمثيل في جميع فروع الحكومة.

وخلافا للوضع في إسرائيل، سادت في جنوب أفريقيا السياسات التمييزية، وكان لون البشرة يحدد كل جانب من جوانب حياة السود منذ الولادة وحتى الموت. إذ لم يكن يحق للسود في جنوب أفريقيا التصويت، ولم يكونوا من مواطني البلد الذي يشكلون فيه الأغلبية الساحقة من الشعب، بل كانت القوانين تحدد لهم مكان الإقامة والعمل، والمدارس التي يمكنهم الالتحاق بها والأماكن التي يستطيعون السفر إليها. وفي جنوب أفريقيا، كانت الحكومة تقتل السود الذين يحتجون ضد سياساتها. على نقيض ذلك، تسمح إسرائيل بحرية التنقل والتجمع والتعبير. إن من أشد منتقدي الحكومة هم أعضاء في الكنيست من عرب إسرائيل.

إن المجتمع الإسرائيلي ليس مجتمعا مثاليًا – فالتمييز والظلم موجودان فيه كما في أي بلد آخر. لكن هذه الاختلافات لا تشبه بأي شكل من الأشكال فظائع النظام الجنوب أفريقي.

وفي هذا السياق، قال ريتشارد غولدستون، القاضي السابق في المحكمة الدستورية في جنوب أفريقيا: "من المؤكد أن نسبة الفصل بين السكان اليهود والعرب الموجودة على أرض الواقع أكبر من أن يتقبلها الإسرائيليون". لكن الجزء الأكبر من هذا الفصل ناتج عن رغبة المجتمعات المحلية نفسها، وبعضه ناجم عن التمييز". لكنه أضاف أن هذا الوضع لا يشبه بتاتًا الوضع في جنوب أفريقيا حيث كان الفصل يعتبر واقعا نموذجيا. "إن المساواة في الحقوق في إسرائيل تعني القانون والطموح والمُثل العليا؛ وغالبًا ما يتم التظلم بنجاح على حالات عدم المساواة أمام المحاكم".[٣٩]

ومن أوضح الأمثلة على النفاق الفلسطيني في إدانة معاملة إسرائيل للعرب حقيقة أن محمود عباس ومسؤولين آخرين يرسلون أفراد أسرهم إلى إسرائيل عندما يعانون من مشاكل صحية خطيرة. فقد خضع مثلاً صهر عباس لعملية جراحية في القلب أنقذت حياته في مركز أسوتا الطبي في تل أبيب. وقبل عام، نُقلت زوجة عباس أيضًا إلى مستشفى أسوتا.[٤٠] كما أن قادة حماس الذين يطالبون بدمار إسرائيل يرسلون أيضًا أحبّاءهم لينقذهم الأطباء الإسرائيليون. فقد أرسل اسماعيل هنية ابنته وحفيدته وحماته وابنة أخته إلى إسرائيل. وكانت ابنة أخته البالغة من العمر ١٧ عامًا تعالَج في مستشفى إيتشيلوف في تل أبيب بعد خضوعها لعملية زرع نخاع عظمي في وقت كان تنظيمه يطلق الصواريخ على المدينة.[٤١]

إن الفارق بين الوضع الإسرائيلي الراهن ...وما كان في جنوب أفريقيا [في ظل الحكم الأفريكاني] يتجلى على المستوى الإنساني المحض: فالأطفال اليهود والعرب يولدون في غرفة الولادة نفسها، وفي المرافق نفسها، بحضور الأطباء والممرضات أنفسهم؛ والأمهات يتعافين في أسرّة مجاورة في الجناح الطبي. قبل عامين، أجريتُ عملية جراحية كبرى في أحد مستشفيات القدس: كان الجراح يهوديًا، وطبيب التخدير عربيًا، وكان الأطباء والممرضات الذين اعتنوا بي من اليهود والعرب. يتشارك اليهود والعرب وجبات الطعام في المطاعم ويسافرون على متن القطارات والحافلات وسيارات الأجرة نفسها ويزورون منازل بعضهم البعض.

هل كانت هناك أي إمكانية لحدوث أي من هذه الأمور في ظل نظام الفصل العنصري؟ بالطبع لا.

غير أن وضع الفلسطينيين في الأراضي مختلف. فبسبب المتطلبات الأمنية للأمة والعصيان العنيف في الأراضي، أُجبرت إسرائيل على فرض قيود على السكان العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة، وهي قيود غير ضرورية داخل حدود إسرائيل القائمة قبل

عام ١٩٦٧. ولا تقوم السياسة الإسرائيلية على أساس العرق بل هي نتيجة للعداء الفلسطيني. فالفلسطينيون في الأراضي يعارضون حق إسرائيل في الوجود، في حين أن السود لم يسعوا إلى تدمير جنوب أفريقيا إنما النظام التمييزي فيها.

وعلى الرغم من المخاوف الأمنية، بلغ عدد الفلسطينيين من الأراضي الذين يعملون داخل إسرائيل نحو ٩٠ ألف عام ٢٠٢٢، وثمة ٣٥ ألف آخرون يعملون في المستوطنات اليهودية. وتعمل إسرائيل أيضًا على زيادة عدد التصاريح الممنوحة لسكان غزة.[٤٢] إذًا فالأشخاص الذين يُدّعى بأنهم يتعرضون للاضطهاد لدرجة أنهم يعيشون في حالة دائمة من الخوف والغضب والإذلال يعملون جنبًا إلى جنب مع الإسرائيليين، ويكسبون مالاً أكثر ويتمتعون بمزايا أكبر مما كانوا سيحصلون عليه من أصحاب العمل الفلسطينيين. وقد جاء في صحيفة الحياة الجديدة، التي تعتبر الصحيفة الرسمية للسلطة الفلسطينية، بهذا الشأن (في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤):[٤٣]

- "الحالات الوحيدة التي لا يتقاضى فيها العامل الفلسطيني الراتب الذي يحدده له [رب العمل] الإسرائيلي هي الحالات التي يكون فيها الوسيط فلسطينيًا".
- "كلما أتيحت الفرصة أمام العمال الفلسطينيين للعمل لدى أرباب عمل إسرائيليين، سارعوا إلى ترك وظائفهم مع أرباب عملهم الفلسطينيين لأسباب متعلقة بالرواتب وحقوق أخرى".
- "إن رواتب من يعملون لدى الفلسطينيين تقل عن نصف رواتب العاملين لدى أرباب عمل إسرائيليين في مناطق الضفة الغربية التي تحتلها إسرائيل".
- "ظروف العمل [الإسرائيلية] جيدة للغاية، وتشمل النقل والتأمين الطبي والمعاشات التقاعدية. هذه أشياء غير موجودة لدى أرباب العمل الفلسطينيين".

لقد اكتشف الكثيرون بعض هذه الحقائق عندما هوجمت الممثلة سكارليت جوهانسون على خلفية كونها المتحدثة باسم شركة صودا ستريم لأن مصنع الشركة كان يقع في معاليه أدوميم. فهذه المدينة، التي يبلغ عدد سكانها حوالي ٤٠ ألف نسمة وتقع على بُعد عشر دقائق من وسط مدينة القدس، تُعتبر "مستوطنة"، مع العلم بأن مفاوضي السلام الفلسطينيين كانوا قد وافقوا على بقائها جزءًا من إسرائيل في حال إقامة دولة فلسطينية. لقد وظّفت هذه الشركة مئات الفلسطينيين، والعديد منهم ناهضوا الدعوة إلى مقاطعة الشركة، حيث قال أحد عمّالها الشباب: "قبل مقاطعة الشركة، حري بهم أن يفكروا في العمال الذين سيتضررون من ذلك". تقاضى هذا الشاب ما يقرب من عشرة أضعاف ما كان يتقاضاه قبل الانضمام إلى صودا ستريم، وقد وفرت الشركة أيضًا وسائل النقل والإفطار والغداء لموظفيها.[٤٤] ومع أن مالكي صودا ستريم أنكروا أن المقاطعة خلفت أي تأثير عليها، إلا أنهم قرروا نقل المصنع إلى جنوب إسرائيل، وبالنتيجة، خسر للأسف نحو ٥٠٠ عربي فلسطيني وظائفهم (مع الإشارة إلى أنه أعيد لاحقًا توظيف ٧٤ منهم).[٤٥]

يمكن لإسرائيل أن تعرض على الفلسطينيين في الأراضي الجنسية الكاملة، لكن هذا سيتطلب ضم الضفة الغربية وغزة. وهذه فكرة يعارضها الفلسطينيون بشدة ويطالبون بالاستقلال الكامل.

والواقع أن الاختلافات الصارخة في الطريقة التي تعامل بها إسرائيل مواطنيها والطريقة التي تعامل بها السلطة الفلسطينية وحماس والحكومات العربية مواطنيها، دفعت أعدادًا متزايدة من الفلسطينيين في القدس الشرقية إلى التقدم بطلب للحصول على الجنسية الإسرائيلية. ويقول الكثيرون إنهم، إذا خُيّروا، يفضلون العيش في إسرائيل على العيش في فلسطين. على سبيل المثال، قال ٥٤٪ من العرب الذين يعيشون في القدس الشرقية إن كان حيّهم جزءًا من إسرائيل لما كانوا لينتقلوا إلى فلسطين، وعندما سئلوا عن أكثر الحكومات التي يكنون لها الإعجاب، ذكر أكثر من ٨٠٪ من الفلسطينيين إسرائيل لأنهم يشهدون ديمقراطيتها المزدهرة والحقوق التي يتمتع بها المواطنون العرب هناك. في المقابل، يضع الفلسطينيون الأنظمة العربية، بما فيها سلطتهم الفلسطينية، في أسفل القائمة.[٤٦]

خرافة

تمارس إسرائيل "التطهير العرقي" بحق الفلسطينيين.

واقع

من أبغض الإشاعات الكاذبة التي تطلق ضد إسرائيل هي اتهامها بممارسة "التطهير العرقي". فقد أعلن مؤتمر الأمم المتحدة للمنظمات غير الحكومية المنعقد في ديربان بجنوب أفريقيا في عام ٢٠٠١ أن إسرائيل مذنبة بتهمة "التطهير العرقي". وفي عام ٢٠٢٠، اتهمت إلهان عمر وهي نائبة (عن ولاية مينيسوتا من الحزب الديمقراطي) إسرائيل بارتكاب هذه الفظائع أيضا عندما

هدمت إسرائيل منازل لبدو في الضفة الغربية، التي كانت مشيّدة بشكل غير قانوني ضمن حقل رماية بالذخيرة الحية لجيش الدفاع الإسرائيلي.[٤٧] وكررت التهمة في عام ٢٠٢١ عندما كانت المحكمة العليا الإسرائيلية تقرر ما إذا كان ينبغي طرد سكان حي الشيخ جراح من منازلهم.[٤٨]

يعرَّف "التطهير العرقي" بأنه "طرد أو سجن أو قتل أقلية إثنية من قبل أغلبية مهيمنة بهدف تحقيق التجانس العرقي"[٤٩]. الهولوكست هو مثال على التطهير العرقي، وكذلك المذبحة التركية للأرمن، والتشريد القسري والقتل الجماعي في رواندا.

يقول المؤرخ هيليل كوهين إنه "لا توجد طريقة غير معادية للسامية للتفكير أو القول بأن إسرائيل تنفذ إبادة جماعية ضد الفلسطينيين"[٥٠]. إن عبثية التهمة واضحة من التركيبة السكانية للأراضي المتنازع عليها.

بعد حرب عام ١٩٤٨، كان يعيش نحو ١٥٠ ألف عربي في إسرائيل. وبدلاً من طردهم أو سجنهم أو قتلهم، منحتهم إسرائيل الجنسية. واليوم يوجد أكثر من مليوني مواطن عربي في إسرائيل، أي خمس العدد الإجمالي للسكان.

وماذا عن الضفة الغربية وغزة؟

وفقًا للتعداد الذي أجرته إسرائيل عام ١٩٦٧، كان عدد سكان الضفة الغربية وقطاع غزة ٦٦١٧٠٠ في الأولى و٣٥٤ ألف في الثانية.[٥١] وفي عام ٢٠٢١، وصل عدد السكان إلى ٢٩٤٩٢٤٦ نسمة في الضفة الغربية و١٩٥٧٠٦٢ في غزة.[٥٢]

بالإضافة إلى ذلك، تحسنت صحة الفلسطينيين بكل المقاييس وأصبحت بمستوى صحة المواطنين في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى، إن لم تكن أفضل:[٥٣]

- في عام ١٩٦٧، كان متوسط العمر المتوقع للفلسطينيين ٤٨,٧ سنة؛ واليوم أصبح ٧٦ سنة، مع العلم بأن المتوسط في ١٨ بلدًا آخر من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (باستثناء إسرائيل) يبلغ ٧٦ عامًا أيضًا.
- كان معدل الوفيات (لكل ألف من السكان) يبلغ ١٦,٧ في الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٥ قبل استحواذ إسرائيل على الأراضي، اليوم، أصبح المعدل ٣ وفيات، مع الإشارة إلى أن معدل الوفيات في البلدان الـ ١٨ الأخرى هو ٤.
- كان معدل وفيات الرضَّع (لكل ألف مولود حي) يبلغ ١١٧ طفلاً في الفترة ما بين ١٩٦٠-١٩٦٥؛ وأصبح اليوم ١٦ مقارنة بـ ١٥ في البلدان الـ ١٨ الأخرى.

إن من الأسباب التي ساهمت في تحسن الحالة الصحية للفلسطينيين هو أن إسرائيل تقدم رعاية طبية عالمية المستوى لآلاف الفلسطينيين كل عام، بما في ذلك عائلات مسؤولي السلطة الفلسطينية وحماس الذين يسعون إلى تدمير إسرائيل.[٥٤]

يشير كوهين إلى أن "هذه الأرقام تدل على أن من غير الممكن أن إسرائيل، الدولة القوية والفعالة عسكريًا، تحاول *إبادة* الفلسطينيين. وحدهم الأشخاص المتحيزون بشدة الذين يكذبون بخبث أو البعيدين عن واقع الشرق الأوسط، من يمكنهم القول إن إسرائيل تشن حرب إبادة ضد الفلسطينيين" (تم إبراز الكتابة في النص الأصلي).[٥٥]

أما المؤيدون الحقيقيون للتطهير العرقي فهم الفلسطينيون والمدافعون عن حل الدولتين الذين يدعون إلى طرد أكثر من ٨٠٠ ألف يهودي حتى يتمكن الفلسطينيون من تحقيق التجانس العرقي في الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية.

> أنا إسرائيلي وأفتخر – شأني شأن العديد من الإسرائيليين غير اليهود الآخرين أمثال الدروز والبهائيين والبدو والمسيحيين والمسلمين، الذين يعيشون في واحدة من أكثر المجتمعات المتنوعة ثقافيًا والديمقراطية الحقيقية الوحيدة في الشرق الأوسط. وعلى غرار أمريكا، فإن المجتمع الإسرائيلي بعيد كل البعد عن الكمال، لكن.. بكل المعايير – سواء الفرص التعليمية أو التنمية الاقتصادية أو حقوق المرأة والمثليين أو حرية التعبير والتجمع أو التمثيل التشريعي – تعدّ الأقليات الإسرائيلية أفضل حالاً بكثير من أي دولة أخرى في الشرق الأوسط.
>
> - اسماعيل الخالدي، بدوي في السلك الدبلوماسي الإسرائيلي[١]

خرافة

تستخدم إسرائيل حواجز التفتيش لإذلال الفلسطينيين وحرمانهم من حقوقهم.

واقع

ليس من الغريب أن تحرس الدول حدودها وتقيم حواجز تفتيش لتعزيز أمنها ومنع الناس من دخولها بصورة غير مشروعة. فيما يتعلق بالوضع في إسرائيل، فقد جعل الفلسطينيون إقامة نقاط التفتيش أمرا ضروريا. شن الفلسطينيون حملات إرهابية عنيفة ضد المواطنين الإسرائيليين وأجبروا إسرائيل على إقامة حواجز تحول قدر الإمكان دون دخول الإرهابيين إلى إسرائيل لتنفيذ أعمال عنف. وفيما يصح القول بأن نقاط التفتيش تشكل إزعاجًا للفلسطينيين الأبرياء، إلا أنها تنقذ حياة الكثيرين أيضا.

وفي ما يلي بضعة أمثلة على أهمية حواجز التفتيش في منع الإرهاب:

- في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، تم القبض على فلسطيني يبلغ من العمر ١٩ عامًا عند حاجز قلنديا وهو محمّل بثماني قنابل أنبوبية كان يحاول إدخالها إلى القدس.[٥٦]

- في ٢٧ تموز/يوليو ٢٠١٤، أوقفت الشرطة سيارة مشبوهة عند حاجز بالقرب من بيتار عيليت واكتشفت عبوة ناسفة كبيرة مثبتة على أسطوانات الغاز داخل السيارة.[٥٧]

- في ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥، تعرضت جندية للطعن عند نقطة تفتيش بين القدس وبيت لحم.[٥٨]

- في ١٠ أيار/مايو ٢٠١٦، أصيب ضابط إسرائيلي بجروح خطيرة بسبب عبوة ناسفة عند حاجز حزما بالقرب من القدس. وتم العثور على خمس عبوات أخرى في مكان الحادث.[٥٩]

- في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، تجاهلت امرأة نداءات الشرطة بالتوقف بعد أن دخلت مسلك السيارات عند حاجز قلنديا وأطلق عليها الرصاص بعد أن أخرجت سكينًا وحاولت طعن شرطي.[٦٠]

لم تُقام الحواجز من أجل إذلال الفلسطينيين، بل لضمان سلامة المواطنين الإسرائيليين. فقد حدث في أحيان كثيرة، عندما خففت إسرائيل من صرامة سياستها وأزالت الحواجز، أن استغل الإرهابيون الفلسطينيون الفرصة لشن هجمات جديدة على الإسرائيليين الأبرياء. مع ذلك، قامت إسرائيل بتفكيك معظم حواجز التفتيش غير المجهزة بالعسكر، وخفضت عدد الحواجز المجهزة بالجنود، وسهلت إجراءات الدخول.[٦١]

بالإضافة إلى ذلك، أصدرت إسرائيل بطاقات "كبار الشخصيات" لقادة منظمة التحرير الفلسطينية ورجال الأعمال البارزين، لتسمح لهم بعبور الحواجز من دون تفتيش.[٦٢]

في حين تتعرض حواجز التفتيش الإسرائيلية للانتقاد في كثير من الأحيان، قليلون هم من يعلمون أن للفلسطينيين حواجزهم الخاصة. ففي تموز/يوليو ٢٠٢١، على سبيل المثال، أطلقت قوات الأمن التابعة لحماس الرصاص وقتلت فلسطينيًا حين لم يتوقف عند حاجز تفتيش بالقرب من مدينة غزة.[٦٣]

خرافة

تمنع حواجز التفتيش الإسرائيلية الفلسطينيين من تلقّي الرعاية الطبية.

واقع

تعمل إسرائيل على التوفيق بين مخاوفها الأمنية واحتياجات الفلسطينيين الطبية. ووفقًا للمبادئ التوجيهية لجيش الدفاع الإسرائيلي، يُسمح لأي فلسطيني بحاجة إلى رعاية طبية عاجلة بالمرور عبر حواجز التفتيش. ويُسمح للفلسطينيين أيضًا بدخول إسرائيل للحصول على رعاية طبية روتينية في حال عدم وجود مشكلة أمنية. وحتى في هذه الحالة، يمكن للفلسطينيين الطعن بقرار المنع، وتُعرض عليهم خيارات أخرى أيضًا، مثل النقل إلى الدول المجاورة.

تقدم المستشفيات الإسرائيلية العلاج الإنساني للفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية. وقد بقيت هذه الجهود مستمرة بعد أن توقفت كافة أشكال التعاون الأخرى بين الفلسطينيين والإسرائيليين خلال الانتفاضة الأخيرة.

- طبيب النساء والتوليد الفلسطيني الدكتور عز الدين أبو العيش[1]

يتم إيقاف سيارات الإسعاف وتفتيشها عند الحواجز الإسرائيلية لأنها كثيرًا ما تُستخدم لنقل القنابل الإرهابية، كما أن العديد من القتلة الذين نفذوا تفجيرات انتحارية في إسرائيل تمكنوا من الدخول إليها عبر قيادة أو استقلال سيارات الإسعاف التابعة للهلال الأحمر. ومن الأمثلة على ذلك:

- في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٢، تم العثور على حزام ناسف في سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر عند حاجز بالقرب من رام الله. كانت القنبلة مخبأة تحت نقّالة يرقد عليها طفلٌ مريض، وكان السائق إسلام جبريل مطلوبًا من جيش الدفاع الإسرائيلي، واعترف بأن هذه ليست المرة الأولى التي تُستخدم فيها سيارة إسعاف لنقل المتفجرات أو الإرهابيين. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، قالت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إنها "تتفهم المخاوف الأمنية للسلطات الإسرائيلية، ولطالما اعترفت بحقها في تفتيش سيارات الإسعاف، بشرط ألا يؤخر ذلك عمليات الإجلاء الطبي بدون داعٍ". ويُذكر أن الجنود اصطحبوا الركاب المرضى الموجودين في سيارة الإسعاف إلى مستشفى قريب.[٦٤]

- في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٢، عثرت القوات الإسرائيلية على عشرة إرهابيين فلسطينيين مشتبه بهم مختبئين في سيارتَي إسعاف في رام الله. وألقي القبض عليهم عندما أوقف الجنود السيارتين لإجراء التفتيش الروتيني.[٦٥]

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، قام راشد طارق النمر، الذي كان يعمل كيميائيًا في مستشفيات في نابلس وبيت لحم، بتزويد حماس بمواد كيميائية من المستشفيات لاستخدامها في صنع القنابل، واعترف بأنه استخدم سيارات الإسعاف لنقل المواد الكيميائية. وقال أيضًا إن قادة حماس يختبئون في المستشفيات لتجنب الاعتقال.[٦٦]

- في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، ألقت قوات الأمن القبض على عنصر من حماس كان يحمل وثائق مزورة تزعم بأنه مريض بالسرطان ويحتاج إلى الخضوع لعلاج طبي في مستشفى إسرائيلي. وكان من المقرر أن يلتقي حامد الكريم حامد أبو لحية بإرهابي آخر ويحصل على أسلحة من حلفاء له داخل إسرائيل وينفذ هجومًا. وفي الشهر نفسه، حاول رجل جنّدته كتائب شهداء الأقصى لزرع قنبلة على خطوط السكك الحديدية بالقرب من نتانيا أن يستخدم أوراقًا مزورة تشير إلى أنه بحاجة إلى علاج في المستشفى لدخول إسرائيل. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥، اعتُقلت إرهابية أخرى من حماس كانت تخطط لتفجير انتحاري بعد أن تظاهرت بأنها متبرعة بالكلى.[٦٧]

في ٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥، ألقي القبض على وفاء سمير إبراهيم البس أثناء محاولتها تهريب حزام ناسف عبر معبر إيرز. فقد أثارت شكوك الجنود عند حاجز التفتيش حين كشف ماسح ضوئي بيومتري أنها كانت تخفي متفجرات. وعندما أدركت أنهم اكتشفوا الحزام الناسف، حاولت تفجيره ولكنها لم تفلح.[٦٨]

وكانت البس قد أُدخلت لأسباب إنسانية إلى مركز سوروكا الطبي في بئر السبع قبل عدة أشهر من أجل علاج حروق بليغة أصيبت بها بينما كانت تطبخ. وبعد اعتقالها، اعترفت بأن كتائب شهداء الأقصى التابعة لفتح قد أوعزت إليها باستخدام وثائق تصريحها الطبي التي تجيز لها دخول إسرائيل من أجل تنفيذ هجوم انتحاري. وفي مقابلة بثها التلفزيون الإسرائيلي، قالت البس إن "حلمها أن تكون شهيدة" وإنها تنوي قتل ٤٠ أو ٥٠ شخصًا – أكبر عدد ممكن من الشباب.

إزاء هذه الحادثة، كتب الدكتور عز الدين أبو العيش، وهو طبيب نسائي فلسطيني من مخيم جباليا في قطاع غزة كان يعمل في مستشفى سوروكا، أنه "غاضب من محاولة التفجير الانتحارية البغيضة التي كانت يمكن أن تكون مميتة". وذكر أنه يجري أبحاثًا في المعهد الجيني للمستشفى ولديه علاقات وطيدة مع زملائه. وقال "كلما كنت في المستشفى، أتعمّد زيارة المرضى الفلسطينيين. وأطلب مواعيد لسكان غزة الآخرين، حتى أنني أحضر الأدوية من سوروكا إلى المرضى المحتاجين في القطاع. وفي اليوم نفسه الذي خططت فيه لتفجير قنبلتها، كان فلسطينيان في حالة حرجة ينتظران نقلهما من غزة لتلقي العلاج العاجل في سوروكا".

وأضاف الدكتور أبو العيش: "أُرسلت وفاء لقتل الأشخاص أنفسهم في إسرائيل الذين يشفون الفلسطينيين من قطاع غزة والضفة الغربية. ماذا لو قررت المستشفيات الإسرائيلية الآن منع الفلسطينيين من طلب العلاج؟ كيف سيشعر أولئك الذين أرسلوا البس إذا رُفض تقديم العلاج لأقاربهم الذين يحتاجون إلى رعاية طبية في إسرائيل؟"[٦٩]

باستخدام هذا التكتيك، أكد الفلسطينيون على ضرورة الإبقاء على حواجز التفتيش وأجبروا إسرائيل على إجراء عمليات تفتيش أكثر صرامة، وهذا مثال آخر على دور الإرهابيين في تعقيد حياة الفلسطينيين الأبرياء بلا داعي.

على الرغم من الحالات الكثيرة الأخرى التي حاول فيها إرهابيون فلسطينيون استغلال "المسلك الطبي" للتسلل إلى إسرائيل، يُسمح لعشرات آلاف الفلسطينيين من غزة والضفة الغربية بالسفر كل عام إلى مستشفيات إسرائيل لتلقي العلاج في بعض أفضل المرافق الطبية في العالم. وهذا يشمل آلاف الأطفال. ويتلقى العديد من هؤلاء المرضى، ومن ضمنهم أفراد عائلات قادة حماس، العلاجات المنقذة للحياة والتي لا تتوفر في الأراضي الفلسطينية.[٧٠]

دراسة حالة

تخيّل جنديًا يبلغ من العمر تسعة عشر عامًا يقف على حاجز تفتيش عند وصول سيارة إسعاف. في الداخل امرأة تبدو حاملاً وتئنّ من الألم، وزوجها قلق للغاية.

لكن الجندي سبق أن تلقّى تحذيرًا بشأن سيارة إسعاف تقلّ امرأة حامل ليست فعلاً حامل. وقالت المعلومات الاستخباراتية إن إرهابيًا مطلوبًا للعدالة يختبئ تحت نقالة سيارة الإسعاف وإنه مزود بحزام ناسف بهدف تنفيذ هجوم انتحاري.

إنه يوم حار، وطابور السيارات طويل. آمروا الوحدة يصرخون عليه عبر الراديو ذي الاتجاهين: "لا تدع أي سيارة إسعاف تمر بدون فحصها بدقة، فقد يكون على متنها إرهابيون!" وما يزيد الوضع تعقيدًا هو وجود طاقم تصوير إخباري.

على الجندي اتخاذ عدة قرارات في وقت قصير جدًا. عمره لا يتعدى التسعة عشر عامًا وليس لديه أي تدريب طبي. وهو يعلم بأنه إذا سمح لسيارة الإسعاف بالمرور وكان على متنها إرهابي، سيلقى أبرياءٌ حتفهم، وسيكون قد فشل في مهمته. في المقابل، إذا لم يكن هناك إرهابي في سيارة الإسعاف، وأخّر امرأة حامل حقًا عن الوصول إلى المستشفى، فقد تتعرض حياة الأم والطفل للخطر.

فماذا تفعل في هذه الحالة؟

خرافة

يهتم *نشطاء حقوق الإنسان بالشعب الفلسطيني.*

واقع

توجه وسائل الإعلام وتقارير منظمات حقوق الإنسان وكذلك الطلاب وهيئات التدريس في حرم الجامعات الانتقاداتٍ بشكل ثابت ضد إسرائيل بسبب انتهاكات حقيقية ومتخيلة لحقوق الفلسطينيين في الأراضي المتنازع عليها. وفي حين يمكن انتقاد إسرائيل بشكل مشروع عندما يتم توثيق الانتهاكات، إلا أن المذهل في الأمر هو النفاق الصارخ الذي يمارسه أولئك النقاد الذين يجاهرون باهتمامهم برفاهية الفلسطينيين ولكنهم لا يعبّرون عن ذلك إلا في حال إمكانية إلقاء اللوم على إسرائيل. وهذا يثير التساؤل عما إذا كان الاهتمام بالفلسطينيين حقيقيًا أم مجرد أداة دعائية لتشويه صورة إسرائيل.

وتتجلى أهمية طرح هذا السؤال في الصمت شبه المطبق من قبل أولئك النقاد فيما يتعلق بطريقة المعاملة التي يلقاها الفلسطينيون الذين يعيشون في العالم العربي وتجاه ما يمارس عليهم من تطهير عرقي. لقد عاش الفلسطينيون لعقود كمواطنين من الدرجة الثانية أو الثالثة في الدول العربية، ولكن منذ أحداث الربيع العربي، تعرّض الآلاف منهم للتعذيب والقتل والطرد على يد إخوانهم المسلمين بدعوى تورطهم في الإرهاب، أو لكونهم سُنّة يعيشون في مناطق خاضعة لسيطرة الشيعة، أو بدعوى أنهم خونة.

في هذا السياق، يقول الصحفي خالد أبو طعمة إن معاناة الفلسطينيين في البلدان العربية في تفاقم مستمر قبل أحداث الربيع العربي بفترة طويلة.[٧١] ففي أعقاب الغزو العراقي للكويت، هلّل الفلسطينيون لصدام حسين. وخوفًا من غدر الفلسطينيين، طردت الكويت

أكثر من ٢٠٠ ألف فلسطيني يعيشون ويعملون هناك. وحين أُخرج صدام حسين أخيرًا من السلطة في حرب الخليج الثانية، بدأ الشيعة العراقيون بالانتقام وطردوا معظم الفلسطينيين من البلاد.

ما من مكان في المنطقة يرحّب باللاجئين الفلسطينيين. وقد تضاعفت أعدادهم بسبب الحرب الأهلية السورية التي قُتل فيها آلاف الفلسطينيين، في حين أن المحظوظين منهم الذين فرّوا إلى لبنان أو الأردن ليسوا موضع ترحاب، ويتم احتواؤهم في مخيمات اللاجئين.

ويعيش نحو ٩٨٪ من الفلسطينيين تحت حكم السلطة الفلسطينية وحماس، محرومين من حقوق الإنسان الأساسية – حرية التعبير، وحرية الصحافة، وحرية المعتقد، وحقوق المرأة، وحقوق المثليين. وفيما لم تجرَ أي انتخابات رئاسية منذ عام ٢٠٠٥، يتعرض منتقدو الحكومة للمضايقة والاعتقال والتعذيب وأحيانًا القتل على غرار ما حدث لنزار بنات الذي تعرض للضرب والقتل على يد قوات الأمن بسبب انتقاده فساد مسؤولي السلطة الفلسطينية.[٧٢]

في الواقع، يلتزم المدافعون عن حقوق الفلسطينيين الصمت بشأن الفظائع التي يتعرض لها الفلسطينيون إلا في حال إمكانية اختلاق عذر ما لإلقاء اللوم على إسرائيل.

خرافة

تشجع السلطة الفلسطينية ثقافة السلام والتسامح تجاه إسرائيل.

واقع

يشكل التحريض أحد العناصر الجوهرية في عملية السلام منذ توقيع اتفاقيات أوسلو. فبعد التوقيع على الاتفاقيات في حديقة البيت الأبيض عام ١٩٩٣، تعهد الفلسطينيون بإنهاء ما دأبوا عليه من الممارسات التي تؤجج مشاعر الكراهية والتعصب ضد إسرائيل عبر منظومتهم الإعلامية والتعليمية. لكن خلال العقود التي تلت الإتفاقيات، تنكرت السلطة الفلسطينية لوعودها بشكل صارخ، واستمرت في تمجيد الإرهابيين ونشر خرائط تغيب عنها دولة إسرائيل واستخدام وسائل الإعلام والمدارس للترويج لازدراء اليهود وإسرائيل. واليوم نشأ جيل كامل من الشباب الفلسطيني على ثقافةٍ تشيطن الإسرائيليين وتثبط مساعي السلام.

بالفعل، يحرّض المسؤولون في السلطة الفلسطينية وحماس، بالإضافة إلى السلطات الدينية والمعلمون ووسائل الإعلام، بشكل روتيني على العنف من خلال الدعوة إلى "المقاومة الشعبية"[٧٣]، وترديد الإدعاء بأن اليهود يهددون سلامة المسجد الأقصى كما أنهم يقدمون حوافز مالية للإرهاب.

إنه لأمر محزن ألا يحظى الأطباء والمحامون والمهندسون والعلماء بالتقدير في المجتمع الفلسطيني وأن ينصب ذلك على قتلة اليهود الذين يتم إحياء ذكراهم وتعليق صورهم وأسمائهم على المباني وفي مباريات كرة القدم والبطاقات التجارية. هل هناك من أمل في السلام إذا نشأت أجيال من الفلسطينيين على الكراهية؟ أليس هذا هو العائق الحقيقي أمام السلام الذي يجب أن يثير غضب العالم؟

خرافة

يجب محاكمة الإسرائيليين في المحكمة الجنائية الدولية لإرتكابهم جرائم حرب.

واقع

يحاول الفلسطينيون منذ سنوات إقناع المحكمة الجنائية الدولية بتوجيه تهم ارتكاب جرائم حرب للجنود والسياسيين الإسرائيليين. ليس في مقدور المحكمة الجنائية الدولية فعل أي شيء من شأنه أن يقرّب الفلسطينيين شبرا واحدا من إقامة دولتهم.

فقد دُعيت سبع دول لتقديم آرائها إلى المحكمة، وأكدت جميعها أن "دولة فلسطين" لا تستوفي في الوقت الحاضر الشروط اللازمة لاعتبارها دولة لأن السلطة الفلسطينية لا تسيطر على الأراضي.

مع ذلك، أعلنت المحكمة أنها تملك صلاحية قضائية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وغزة.[٧٤]

وعند الإعلان عن القرار، أصدرت وزارة الخارجية بيانًا جاء فيه:

لا نعتقد أن الفلسطينيين مؤهلون ليكونوا دولة سيادية، وبالتالي ليسوا مؤهلين للحصول على العضوية كدولة، أو المشاركة كدولة في المنظمات أو الكيانات أو المؤتمرات الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية. لدينا مخاوف جدية بشأن محاولات المحكمة الجنائية الدولية ممارسة ولايتها القضائية على الأفراد الإسرائيليين. لطالما اتخذت الولايات المتحدة موقفًا مفاده أنه يجب تخصيص ولاية المحكمة للبلدان التي توافق عليها، أو التي يحيلها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[٧٥]

وكذلك، رفضت إسرائيل القرار لأنه لا توجد دولة فلسطينية ذات سيادة. كما أعربت دول أخرى، منها ألمانيا والمجر وأستراليا وجمهورية التشيك والنمسا والبرازيل وأوغندا وكندا، عن معارضتها لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن إسرائيل[٧٦]. لكن إسرائيل لا تملك حق الاستئناف لأنها ليست عضوًا في المحكمة.

وقال وزير الخارجية مايك بومبيو إن الولايات المتحدة "قلقة جدًا من التهديد الذي تشكله المحكمة على إسرائيل. فالمحكمة الجنائية الدولية تهدد إسرائيل بالتحقيق في ما يسمى بجرائم حرب ارتكبتها قواتها وأفرادها في الضفة الغربية وقطاع غزة. ونظرًا للنظام القانوني المدني والعسكري القوي في إسرائيل وسجلها القوي في التحقيق في التجاوزات التي يرتكبها العسكريون ومحاكمتهم عليها، فإن من الواضح أن المحكمة الجنائية الدولية تستهدف إسرائيل لأغراض سياسية محضة. إن هذا استخفاف بالعدالة".[٧٧]

والجدير بالذكر أن المحكمة الجنائية الدولية لم تنظر سوى في ٣٠ قضية منذ إنشائها في عام ٢٠٠٢، ونجحت في إصدار أحكام بالإدانة في تسع قضايا فقط.[٧٨] إن من المستبعد أن تكون حظوظ المحكمة أفضل حالا لإدانة قادة إسرائيل المنتخبين ديمقراطيًا أو جنود جيش الدفاع الإسرائيلي. وسوف تعترض إسرائيل بشدة على أي محاكمة، وسترفض، على غرار الولايات المتحدة، الاعتراف بولاية المحكمة القضائية على مواطنيها.

كما هو الحال مع الهيئات الأخرى، مثل مجلس حقوق الإنسان، يجسد التركيز على إسرائيل ازدواجيةً في المعايير. فالمحكمة الجنائية الدولية لا تحقق في الجرائم الفادحة التي ارتكبتها دول اعتادت ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان مثل تركيا والصين وسوريا.

---

[١] فامبرتو مورايس Vamberto Morais، تاريخ وجيز عن معاداة السامية *A Short History of Anti-Semitism*، (نيويورك: W. W. Norton and Co.، ١٩٧٦)، ص.١١؛ برنارد لويس Bernard Lewis، الساميون والمعادون للسامية *Semites & Anti-Semites*، (نيويورك: W. W. Norton and Co.، ١٩٨٦)، ص. ٨١.

[٢] "معاداة السامية،" قاموس أوكسفورد Oxford English Dictionary؛ قاموس ويبستر الدولي الثالث Webster's Third International Dictionary

[٣] برنارد لويس Bernard Lewis، الإسلام في التاريخ: الأفكار والناس والأحداث في الشرق الأوسط *Islam in History: Ideas, People, and Events in the Middle East*, (شيكاغو، إلينوي: Open Court، ٢٠٠١)، ص. ١٤٨.

[٤] بات يور Bat Ye'or، أهل الذمة *The Dhimmi*، (راذرفورد، نيوجيرسي: دار نشر جامعة فيرلي ديكنسون، ١٩٨٥)، ص. ٤٣-٤٤.

[٥] بات يور Bat Ye'or، أهل الذمة *The Dhimmi*، ص. ١٨٥-١٨٦، ١٩١، ١٩٤.

[٦] نورمان ستيلمان Norman Stillman، يهود الأراضي العربية *The Jews of Arab Lands* (فيلادلفيا، بنسلفانيا: جمعية النشر اليهودية الأمريكية The Jewish Publication Society of America، ١٩٧٩)، ص. ٨١؛ موريس روماني Maurice Roumani، حالة اليهود من الدول العربية: قضية مهملة *The Case of the Jews from Arab Countries: A Neglected Issue*، (تل أبيب: المنظمة العالمية لليهود العرب World Organization of Jews from Arab Countries، ١٩٧٧)، ص. ٢٦-٢٧؛ بات يور Bat Ye'or، ص. ٧٢.

[٧] ستيلمان Stillman، ص. ٥٩ و٢٩٤.

[٨] روماني Roumani، ص. ٢٦-٢٧.

[٩] برنارد لويس Bernard Lewis، يهود الإسلام *The Jews of Islam* (نيوجرسي: دار نشر جامعة برنستون، ١٩٨٤)، ص. ١٥٨.

[١٠] غ. أ. فون غرونباوم G. E. Von Grunebaum، "يهود الشرق في ظل الإسلام" "Eastern Jewry Under Islam"، *Viator* (١٩٧١)، ص. ٣٦٩.

[١١] بات يور Bat Ye'or، أهل الذمة *The Dhimmi*، ص. ٣٠.

[١٢] بات يور Bat Ye'or، أهل الذمة *The Dhimmi*، ص. ١٤.
[١٣] بات يور Bat Ye'or، أهل الذمة *The Dhimmi*، ص. ٥٦-٥٧.
[١٤] بات يور Bat Ye'or، الإسلام والذمة: حيث تتصادم الحضارات *Islam and Dhimmitude: Where Civilizations Collide* (راذرفورد، نيوجيرسي: دار نشر جامعة فيرلي ديكنسون، ٢٠٠٢)، ص. ١٠٧.
[١٥] وثيقة بريطانية رسمية، ملف مكتب الخارجية رقم 371/20822 E 7201/22/31؛ إيلي كيدوري Elie Kedourie، الإسلام في العالم الحديث *Islam in the Modern World* (لندن: Mansell، ١٩٨٠)، ص. ٦٩-٧٢.
[١٦] هاورد ساشار Howard Sachar، *تاريخ إسرائيل: من الصهيونية إلى عصرنا الحاضر* A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time، (نيويورك: Alfred A. Knopf، ١٩٧٩)، ص. ١٩٦.
[١٧] قانون الجنسية الأردنية، الجريدة الرسمية عدد ١١٧١، المادة ٣(٣) من القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥٤ (١٦ شباط/فبراير ١٩٥٤)، ص. ١٠٥.
[١٨] ميراف ورمسر Meyrav Wurmser، "المدارس البعثية: دراسة عن الكتب المدرسية السورية" "The Schools of Ba'athism: A Study of Syrian Schoolbooks" (واشنطن العاصمة: معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط "ميمري" (MEMRI)، ٢٠٠٠) ، ص. ١٣. انظر أيضًا تاريخ العالم الحديث، وزارة التربية والتعليم الأردنية، ١٩٦٦، ص. ١٥٠ ودراسات لمعهد IMPACT-se.
[١٩] آرون كلاين Aaron Klein، "موقع رسمي تابع للسلطة الفلسطينية ينشر 'البروتوكولات' "باللغة العربية"، *WorldNetDaily*، (٢١ أيار/مايو ٢٠٠٥)؛ إيتامار ماركوس Itamar Marcusونان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "تزوير قديم معاد للسامية حيٌّ يرزق في السلطة الفلسطينية: بروتوكولات حكماء صهيون" "Old Antisemitic Forgery Alive and Well in the PA: The Protocols of the Elders of Zion"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني *Palestinian Media Watch*، (٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٣).
[٢٠] المصور (٤ آب/أغسطس ١٩٧٢).
[٢١] ضياء حديد Diaa Hadid، "محمود عباس يدعي أن الحاخامات حثوا إسرائيل على تسميم مياه الفلسطينيين" "Mahmoud Abbas Claims Rabbis Urged Israel to Poison Palestinians' Water"، نيويورك تايمز، (٢٣ حزيران/يونيو ٢٠١٦).
[٢٢] معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط "ميمري"؛ الحياة الجديدة (١٥ أيار/مايو ١٩٩٧)؛ جيروزاليم بوست (٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١)؛ وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)؛ إيتامار ماركوس Itamar Marcus ونان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "مسؤول في السلطة الفلسطينية يكرر الافتراء: تقضي "السياسة الصهيونية" بالتسبب في إدمان الشباب الفلسطيني على المخدرات" "PA Official Repeats Libel: 'Zionist policy' Is to Cause Drug Addiction among Palestinian Youth"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني *Palestinian Media Watch*، (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).
[٢٣] "جريدة مصرية رائدة تثير افتراءات متعلقة بالدماء" "Leading Egyptian Newspaper Raises Blood Libel"، معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط "ميمري"، (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠). لمزيد من الأمثلة الحديثة، انظر هيثم حسنين Haisam Hassanein، "مسلسلات رمضان تتناقض مع تواصل السيسي مع إسرائيل" "Ramadan Soap Operas Contradict Sisi's Outreach to Israel"، معهد واشنطن، (٧ حزيران/يونيو ٢٠١٩).
[٢٤] إميلي شرايدر Emily Schrader، "حملة على مواقع التواصل الاجتماعية العربية تقارن اليهود بفيروس كورونا" "Arabic social media campaign compares Jews to coronavirus"، جيروزاليم بوست، (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٠).
[٢٥] "محتوى تعليمي حول كيفية طعن اليهود ينتشر على وسائل التواصل الاجتماعي" "Instructional Content on How to Stab Jews Spreads on Social Media"، المدونة الرسمية لرابطة مكافحة التشهير ADL، (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).
[٢٦] "خطبة الجمعة المعادية للسامية على تلفزيون السلطة الفلسطينية: الله جعل من اليهود القردة والخنازير؛ والدناءة تجري في عروقهم؛ ولا يمكن أن يتعايش معهم البشر؛ "تقيّأتهم" الولايات المتحدة وأوروبا؛ فيقول الحجر أو الشجر: يا مسلم! يا عبد الله! هذا يهودي خلفي فتعال فاقتله" Antisemitic Friday Sermon On Palestinian Authority TV: Allah Turned Jews Into Apes And Pigs; Vile Traits Run In Their Genes; Humanity Cannot Coexist With Them; U.S., Europe 'Vomited Them Out'; Rocks And Trees Will Say: 'There Is A Jew Behind Me, Come And Kill Him,'"، ترجمة معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط "ميمري" لخطبة ألقاها الشيخ أسامة الطيبي على قناة فلسطين، (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

[٢٧] جوناثان كراشينسكي Jonathan Krashinsky، "حتى الكلمات المتقاطعة الفلسطينية تنبذ إسرائيل" "Even Palestinian Crosswords Reject Israel"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني *Palestinian Media Watch*، (١٥ آذار/مارس ٢٠٠١).

[٢٨] أرييل بن سولمون Ariel Ben Solomon، "الحكومة الإسرائيلية تتوصل إلى اتفاق تاريخي حول ميزانية القطاع العربي" "Israeli Government Reaches Historic Budget Deal for Arab Sector"، جيروزاليم بوست (٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

[٢٩] آرون بوكسرمان Aaron Boxerman، "الحكومة تمدد خطة بمليارات الدولارات للبلديات العربية" "Government extends multi-billion dollar plan for Arab municipalities"، تايمز أوف إسرائيل، (٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠).

[٣٠] آلان ديرشويتز Alan Dershowitz، *الحجج الداعمة لإسرائيل The Case for Israel*. (نيويورك: John Wiley & Sons، ٢٠٠٣)، ص. ١٥٧.

[٣١] ستورير ه. راولي Storer H. Rowley، "مبيعات الأراضي تصبح سلاحًا في المعركة من أجل القدس" "Land Sales Becoming A Weapon In Battle For Jerusalem"، شيكاغو تريبيون *Chicago Tribune*، (١٤ أيار/مايو ١٩٩٧).

[٣٢] كارولاين غليك Caroline Glick، "عالمنا: لماذا مات محمد أبو الهوى؟" "Our World: Why is Muhammad Abu al-Hawa dead?"، جيروزاليم بوست (١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٦).

[٣٣] القناة الرسمية للسلطة الفلسطينية، ٢١ و٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤؛ إيتامار ماركوس Itamar Marcusونان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "عباس يفرض عقوبة السجن المؤبد على بيع الأراضي للإسرائيليين" "Abbas Decrees Life Imprisonment for Selling Land to Israelis"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، (٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥).

[٣٤] موريس هيرش Maurice Hirsch، "قوانين السلطة الفلسطينية للفصل العنصري في ما يتعلق بالأراضي" "The PA's Apartheid land laws"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، (٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨).

[٣٥] وكالة قدس نت للأنباء، (٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

[٣٦] "خطيب الأقصى يُصدر فتوى شرعية بشأن تسريب أو بيع عقارات لجمعياتٍ استيطانية"، سما الإخبارية، (٨ نيسان/أبريل ٢٠٢١).

[٣٧] "منزل آخر في سلوان يباع لليهود – وهو الثالث لهذا الشهر" "Another house in Silwan sold to Jews - 3rd this month"، حكيم صهيون Elder of Ziyon، (٢٩ تموز/يوليو ٢٠٢١).

[٣٨] شبتاي تيفث Shabtai Teveth، بن غوريون والعرب الفلسطينيون: من السلام إلى الحرب *Ben-Gurion, and the Palestinian Arabs: From Peace to War*، (لندن: دار نشر جامعة أكسفورد، ١٩٨٥)، ص. ١٤٠؛ هآرتس (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣).

[٣٩] ريتشارد غولدستون Richard Goldstone، "إسرائيل والافتراء بممارسة الفصل العنصري" "Israel and the Apartheid Slander"، نيويورك تايمز *New York Times*، (٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١)

[٤٠] "صهر عباس يخضع لعملية جراحية في القلب تنقذ حياته في إسرائيل" "Abbas's brother-in-law gets life-saving heart surgery in Israel"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

[٤١] إيدو إفراتي Ido Efrati، "ابنة زعيم حماس تلقت العلاج الطبي في إسرائيل" "Hamas Leader's Daughter Received Medical Treatment in Israel"، هآرتس *Haaretz*، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ "ابنة أخت زعيم حماس تعالَج في مستشفى في إسرائيل لأكثر من شهر - تقرير" "Hamas chief's niece has been hospitalized in Israel for over a month — report"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١).

[٤٢] دانيال آفيس Daniel Avis، "بينيت: إسرائيل ستمنح المزيد من تصاريح العمل للفلسطينيين"، بلومبرغ *Bloomberg*، (٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢).

[٤٣] إيتامار ماركوس Itamar Marcusونان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "الصحيفة اليومية الرسمية للسلطة الفلسطينية تثني على معاملة إسرائيل للعمال الفلسطينيين" "Official PA Daily Lauds Israel's Treatment of Palestinian Workers"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني *Palestinian Media Watch*، (٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤).

[٤٤] كريستا كايس براينت Christa Case Bryant، "العمال الفلسطينيون يدعمون سكارليت جوهانسون في معارضتها لمقاطعة صودا ستريم" "Palestinian Workers Back Scarlett Johansson's Opposition to SodaStream Boycott"، *Christian Science Monitor*، (٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).

[٤٥] "صودا ستريم تعيد ٧٤ فلسطينيًا من الضفة الغربية إلى العمل في مصنع النقب" "SodaStream bringing 74 West Bank Palestinians back to work at Negev plant"، JTA، (٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧).

[٤٦] دانيال إسترين Daniel Estrin، "فلسطينيو القدس يحصلون على الجنسية الإسرائيلية" "Jerusalem Palestinians Taking Israeli Citizenship"، أسوشيتد برس AP، (١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)؛ جاكسون ديل Jackson Diehl، "لماذا يريد الفلسطينيون أن يكونوا مواطنين إسرائيليين" "Why Palestinians Want to Be Israeli Citizens"، واشنطن بوست *Washington Post*، (١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١).

[٤٧] @IlhanMN(٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠)؛ سارا شيملا Sarah Chemla، "إلهان عمر: إلهان عمر: أوقفوا تمويل إسرائيل بسبب منازل البدو غير القانونية التي تم هدمها" "Ilhan Omar: Defund Israel over illegal Bedouin homes that were demolished"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

[٤٨] @IlhanMN (٩ أيار/مايو ٢٠٢١).

[٤٩] التطهير العرقي، قاموس Merriam Webster.

[٥٠] هليل كوهن Hillel Cohen، جيش الظلال *Army of Shadows*، (بيركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٨)، ص. ٢٧٤.

[٥١] وائل ر. عناب Wael R. Ennab، "السكان والتطورات الديموغرافية في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى عام ١٩٩٠" "Population and Demographic Developments In The West Bank And Gaza Strip Until 1990"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٤).

[٥٢] "كتاب حقائق العالم"، وكالة المخابرات المركزية (CIA) (١٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١).

[٥٣] وكالة المخابرات المركزية وتقرير التوقعات السكانية العالمية ٢٠١٩ الصادر عن الأمم المتحدة.

[٥٤] انظر على سبيل المثال: إيدو إفراتي Ido Efrati، "ابنة زعيم حماس تلقت العلاج الطبي في إسرائيل" "Hamas Leader's Daughter Received Medical Treatment in Israel"، هآرتس *Haaretz*، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ "ابنة أخت زعيم حماس تعالَج في مستشفى في إسرائيل لأكثر من شهر - تقرير" "Hamas chief's niece has been hospitalized in Israel for over a month — report"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١).

[٥٥] هليل كوهن Hillel Cohen، جيش الظلال *Army of Shadows*، (بيركلي: دار نشر جامعة كاليفورنيا، ٢٠٠٨)، ص. ٢٧٤.

[٥٦] يعقوب لابين Yaakov Lapin، "فلسطيني محمّل بالمتفجرات كان يتجه إلى القدس "Palestinian with Explosives Was Heading for J'lem"'، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

[٥٧] بن هارتمان Ben Hartman، "شرطة حرس الحدود توقف هجومًا تفجيريًا مشتبهًا به أثناء عملية اعتقال عند حاجز تفتيش في الضفة الغربية" "Border Police Stop Suspected Bombing Attack during Arrest at West Bank Checkpoint"، جيروزاليم بوست Jerusalem Post، (٢٨ تموز/يوليو ٢٠١٤).

[٥٨] آفي لويس Avi Lewis، "إصابة جندية في هجوم بالسكين في بيت لحم" "Female Soldier Wounded in Bethlehem Stabbing Attack"، تايمز أوف إسرائيل، (٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

[٥٩] جيلي كوهين Gili Cohen، "إصابة ضابط في الجيش الإسرائيلي بجروح خطيرة في انفجار عند حاجز في الضفة الغربية" "Israeli Army Officer Seriously Wounded in Blast at West Bank Checkpoint"، هآرتس، (١١ أيار/مايو ٢٠١٦).

[٦٠] مارسي أوستر Marcy Oster، "فلسطينية تشهر سكينًا عند حاجز في الضفة الغربية وتُقتل برصاص الشرطة" "Palestinian woman pulls knife at West Bank checkpoint and is killed by police"، JTA، (١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩).

[٦١] "الأمم المتحدة: إسرائيل أزالت ٢٠٪ من حواجز الضفة الغربية" "UN: Israel Has Dismantled 20 percent of West Bank Checkpoint"، أسوشيتد برس، (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٠)؛ "إسرائيل والنزاع والسلام: إجابات على الأسئلة المتكررة" "Israel, the Conflict and Peace: Answers to Frequently Asked Questions"، وزارة الخارجية الإسرائيلية، (٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩).

[٦٢] "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة" "Report Of The Special Committee To Investigate Israeli Practices Affecting The Human Rights Of The Palestinian People And Other Arabs Of The Occupied Territories"، الأمم المتحدة، (١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧).

[٦٣] "حماس تردي فلسطينيًا لم يتوقف عند الحاجز" "Hamas Shoots Dead Palestinian for Failing to Stop at Checkpoint"، الشرق الأوسط (٢٥ تموز/يوليو ٢٠٢١).

[٦٤] "استخدام الفلسطينيين لسيارات الإسعاف لأغراض إرهابية" "Palestinian Use of Ambulances for Terror"، وزارة الخارجية (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣)؛ عاموس هرئيل Amos Harel وأميرة هاس Amira Hass ويوسف الغازي Yosef Algazy، "العثور على قنبلة في سيارة إسعاف تابعة للهلال الأحمر" "Bomb Found in Red Crescent Ambulance"، هآرتس (٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٢).

[٦٥] "استخدام الفلسطينيين لسيارات الإسعاف لأغراض إرهابية" "Palestinian Use of Ambulances for Terror"، وزارة الخارجية (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣).

[٦٦] ماثيو ليفيت Matthew Levitt، حماس: السياسة والمشاريع الخيرية والإرهاب في خدمة الجهاد *Hamas: Politics, Charity, and Terrorism in the Service of Jihad*، (نيو هافن، كونيتيكت: دار نشر جامعة ييل، ٢٠٠٦)، ص. ١٠٠.

[٦٧] "إحباط هجوم امرأة انتحارية عند معبر إيرز" "Attack by Female Suicide Bomber Thwarted at Erez Crossing"، وزارة الخارجية، (٢٠ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

[٦٨] المرجع نفسه.

[٦٩] "ما وراء العناوين: هجوم انتحاري محبط في إيرز" "Behind the Headlines: Abortive Suicide Attack at Erez"، وزارة الخارجية، (٢٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

[٧٠] مصادر: ابنة زعيم حماس تتلقى العلاج الطبي في إسرائيل" "Hamas Leader's Daughter Received Medical Treatment in Israel: Sources"، رويترز، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤).

[٧١] خالد أبو طعمة، "التطهير العرقي السري للفلسطينيين" "The Secret Ethnic Cleansing of Palestinians"، معهد جيتستون، (١٠ آب/أغسطس ٢٠١٥).

[٧٢] بيثان ماكيرنان Bethan McKernan وكيكي كيرشنباوم Quique Kierszenbaum، "موت نزار بنات يسلط الضوء على وحشية السلطة الفلسطينية" "Nizar Banat's death highlights brutality of Palestinian Authority"، الجارديان *The Guardian*، (٣١ آب/أغسطس ٢٠٢١).

[٧٣] انظر على سبيل المثال، نان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "السلطة الفلسطينية تدعو إلى الإرهاب - "المقاومة الشعبية " - مثل الانتفاضة الأولى عندما "كنا أسياد الطرق" و"كان المستوطنون يختبئون كالجرذان"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، ٣ آذار/مارس ٢٠٢٢).

[٧٤] إيزابيل كريشنر Isabel Kershner، "المحكمة الجنائية الدولية تقرر أنها تملك الصلاحية القضائية للنظر في جرائم حرب إسرائيلية محتملة" "I.C.C. Rules It Has Jurisdiction to Examine Possible Israel War Crimes"، نيويورك تايمز *New York Times*، (٥ شباط/فبراير ٢٠٢١).

[٧٥] نيد برايس Ned Price، "معارضة محاولات المحكمة الجنائية الدولية لتأكيد ولايتها القضائية الإقليمية على الوضع الفلسطيني"، وزارة الخارجية الأمريكية، (٥ شباط/فبراير ٢٠٢١). لا توجد ملاحظة باللغة الإنكليزية

[٧٦] لاهاف هاركوف Lahav Harkov، "ألمانيا والمجر تنضمان إلى الدول المعارضة لتحقيق المحكمة الجنائية الدولية بشأن إسرائيل" "Germany, Hungary join states opposing ICC probe of Israel"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٩ شباط/فبراير ٢٠٢١).

[٧٧] "الوزير مايكل ر. بومبيو في مقابلة صحفية مع وزير الدفاع مارك إسبر والمدعي العام ويليام بار ومستشار الأمن القومي روبرت أوبراين" "Secretary Michael R. Pompeo At a Press Availability with Secretary of Defense Mark Esper, Attorney General William Barr, and National Security Advisor Robert O'Brien"، وزارة الخارجية الأمريكية، (١١ حزيران/يونيو ٢٠٢٠).

[٧٨] المحكمة الجنائية الدولية.

الفصل ١٣

القدس

القدس مدينة عربية.

لطالما كان الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل) مكانًا مقدسًا للمسلمين.

ليس من الضروري أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل.

كان العرب مستعدين للقبول بتدويل القدس.

أمّن الأردن حماية الأماكن اليهودية المقدسة.

تقيّد إسرائيل الحرية الدينية في القدس.

تقيد إسرائيل الحقوق السياسية للعرب الفلسطينيين في القدس.

بموجب قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، تعتبر القدس الشرقية "أرضًا محتلة".

يجب أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية لأن اليهود لم يعيشوا فيها قط.

تريد الحكومة الإسرائيلية تدمير المسجد الأقصى.

يعامل الفلسطينيون المسجد الأقصى بالاحترام الذي يستحقه.

ليس لليهود الحق في الصلاة في الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل).

ما كان ينبغي للولايات المتحدة أن تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

خرافة

القدس مدينة عربية.

واقع

يعيش اليهود في القدس منذ ثلاثة آلاف سنة متواصلة، ويشكلون أكبر مجموعة فردية من السكان هناك منذ أربعينيات القرن التاسع عشر. وتحتوي القدس على الحائط الغربي لجبل الهيكل، وهو أقدس موقع في الديانة اليهودية.

لم تكن القدس يومًا عاصمة لأي كيان عربي. فقد كانت منطقة معزولة في معظم التاريخ العربي ولم تكن يومًا عاصمة إقليمية في ظل الحكم الإسلامي. وفي حين أن القدس بأكملها مقدسة لليهود، يقدس المسلمون موقعًا واحدًا فقط فيها – وهو المسجد الأقصى. وفي هذا الإطار، قال الكاتب البريطاني كريستوفر سايكس: "بالنسبة إلى المسلم، ثمة فارق كبير بين القدس ومكة المكرمة أو المدينة المنورة. فهذه الأخيرة هي أماكن مقدسة تحتوي على أماكن مقدسة.... لكن بالنسبة لليهودي، فالقدس أمر مختلف تمامًا، وفريد بالفعل. فهي ليست مدينة أسسها اليهود فحسب، بل هي في صلب الكائن اليهودي".[1]

سكان القدس[2]

السنة	المسيحيون	المسلمون	اليهود	المجموع	نسبة اليهود
1844	3,390	5,000	7,120	15,510	46%

48%	25,030	12,000	7,560	5,470	1876
62%	45,420	28,112	8,560	8,748	1896
65%	52,081	33,971	13,411	4,699	1922
57%	90,451	51,222	19,894	19,335	1931
61%	165,000	100,000	40,000	25,000	1948
74%	263,309	195,700	54,963	12,646	1967
72%	475,000	340,000	121,000	14,000	1987
72%	493,500	353,800	125,200	14,400	1988
72%	524,500	378,200	131,800	14,400	1990
70%	602,700	420,900	165,800	13,500	1995
67%	657,500	439,600	196,900	14,200	2000
62%	788,100	491,800	272,200	14,600	2010
*59%	951,974*	559,500	346,000	12,900	2019

* المجموع اعتبارًا من كانون الثاني/يناير ٢٠٢١، والنسبة المئوية مستندة إلى عدد السكان اليهود لعام ٢٠١٩ ومجموع العام ٢٠٢١.

خرافة

لطالما كان الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل) مكانًا مقدسًا للمسلمين

واقع

خلال قمة كامب ديفيد في عام ٢٠٠٠، قال ياسر عرفات إن الحرم القدسي الشريف/جبل الهيكل لم يضم يومًا أي معبد يهودي.[٣] وبعد عام، صرّح مفتي القدس المعين من قبل السلطة الفلسطينية، عكرمة صبري، لصحيفة "دي فيلت" الألمانية: "لا يوجد [حتى] أدنى مؤشر على وجود معبد يهودي في هذا المكان في الماضي. في المدينة كلها، لا يوجد حتى حجر واحد يشير إلى التاريخ اليهودي".[٤] وعلى المنوال نفسه، قال الشيخ رائد صلاح، زعيم الحركة الإسلامية في إسرائيل، إن "الحركة الصهيونية اختلقت

أن هيكل سليمان كان قائمًا في هذا الموقع. لكن هذا كله كذب".[٥]

أكون أعمى إن أنكرت علاقة اليهود بالقدس.

- سري نسيبة رئيس جامعة القدس[1]

غير أن الكتاب المعنون "دليل موجز عن الحرم الشريف" الذي أصدره المجلس الإسلامي الأعلى عام ١٩٣٠ يناقض هذه الآراء. فهذا المجلس الذي كان يعدّ السلطة الإسلامية الرئيسية في القدس خلال الانتداب البريطاني، كتب في الدليل أن موقع جبل الهيكل "هو أحد أقدم المواقع في العالم. ويعود تاريخ قدسيته إلى العصور الأولى. ولا جدال بين هويته وموقع هيكل سليمان. وهذا أيضًا هو المكان الذي بنى عليه داود مذبحًا للرب، وفق الاعتقاد السائد، وعرض عليه القرابين المحروقة وقرابين السلام".

في وصف لمنطقة إسطبلات سليمان (المصلى المرواني)، التي حوّلها مسؤولو الأوقاف إلى مسجد جديد في عام ١٩٩٦، يذكر الدليل: "لا يُعرف سوى القليل عن التاريخ الأولي للغرفة نفسها. والأرجح أن تاريخها يعود إلى بناء هيكل سليمان... بحسب يوسيفوس، كانت موجودة واستخدمها اليهود كملجأ وقت فتح تيتوس لأورشليم عام ٧٠ م".[٦]

ولمزيد من الموثوقية، يصف القرآن بناء سليمان للهيكل الأول (٣٤:١٣) ويروي تدمير الهيكلين الأول والثاني (١٧:٧).

يعود تاريخ الصلة اليهودية بجبل الهيكل إلى أكثر من ثلاثة آلاف عام، وهي صلة متجذرة في التقاليد والتاريخ. فعندما ربط ابراهيم ابنه إسحاق على مذبح ليقدّمه لله، يُعتقد أنه فعل ذلك على قمة جبل موريا، أي جبل الهيكل اليوم. كما أن قدس الأقداس في الهيكل الأول كان يحتوي على تابوت العهد الأصلي. وكان كلّ من الهيكل الأول والثاني مركزًا للحياة الدينية والاجتماعية اليهودية إلى حين تدمير الهيكل الثاني من قبل الرومان، وبعدها وقع جبل الهيكل تحت سيطرة العديد من القوى الغازية. ثم بُنيت قبة الصخرة في موقع الهيكلين القديمين خلال الفترة المبكرة من الحكم الإسلامي في القرن السابع.

خرافة

ليس من الضروري أن تكون القدس عاصمة لإسرائيل.

واقع

منذ أن جعل الملك داود القدس عاصمة لإسرائيل منذ أكثر من ٣٠٠٠ عام، لعبت المدينة دورًا مركزيًا في الوجود اليهودي. إن جبل الهيكل في البلدة القديمة هو مكان مبجل عند اليهود ومركز صلاتهم. ومنذ آلاف السنين، يردد اليهود ثلاث مرات في اليوم هذا الدعاء: "إلى أورشليم، مدينتك، نعود بفرح"، ويرددون قسم المزمور: "إذا نسيتك يا أورشليم، فلتنسَ يدي اليمنى مهارتها".

على مدى ثلاثة آلاف عام، شكلت القدس مركز الأمل والشوق اليهودي. لم تلعب أي مدينة أخرى مثل هذا الدور المهيمن في تاريخ شعب وثقافته ودينه ووعيه بقدر دور القدس في حياة اليهود والديانة اليهودية. وعلى مدى قرون من الحياة في المنافى، بقيت القدس حية في قلوب اليهود في كل مكان كنقطة محورية للتاريخ اليهودي، ورمز للمجد القديم، والاكتفاء الروحاني، والتجديد الحديث. ومن قلب الشعب اليهودي وروحه هذه تنشأ فكرة أنك إذا أردتَ كلمة واحدة بسيطة ترمز إلى كل التاريخ اليهودي، فإن هذه الكلمة ستكون "القدس".

- تيدي كوليك [1]

خرافة

كان العرب مستعدين للقبول بتدويل القدس.

واقع

عندما تبنت الأمم المتحدة قضية فلسطين عام ١٩٤٧، أوصت بتدويل القدس كاملةً. وقد أيد الفاتيكان والعديد من الوفود ذات الأغلبية الكاثوليكية هذه التوصية. مع ذلك، فإن أحد الأسباب الرئيسية التي كانت وراء قرار الأمم المتحدة هو رغبة الكتلة السوفيتية في إحراج ملك إمارة شرق الأردن عبد الله ورعاته البريطانيين من خلال حرمان الملك عبد الله من السيطرة على المدينة.

وبعد تفكير عميق، وافقت الوكالة اليهودية على التدويل على أمل أن ينجح، على المدى القصير، في منع إراقة الدماء في المدينة ويجنب الدولة الجديدة عناء الدخول في صراعات. وبما أن قرار التقسيم قد نص على إجراء استفتاء لتحديد مصير المدينة بعد عشر سنوات، وبما أن اليهود كانوا يمثلون أغلبية معتبرة، فقد توقع الكثيرون أن المدينة سيتم دمجها في إسرائيل لاحقا. وقد كانت الدول العربية تعارض بشدة تدويل القدس بقدر ما كانت تعارض الأجزاء الأخرى من خطة التقسيم.

في أيار/مايو ١٩٤٨، غزا الأردن القدسَ الشرقية واحتلها، وقسّم المدينة للمرة الأولى في تاريخها وتسبّب في نفي آلاف اليهود - الذين عاشت عائلاتهم في المدينة لعدة قرون. وبالتالي، ضاعت خطة التقسيم التي وضعتها الأمم المتحدة، بما في ذلك اقتراحها بتدويل القدس في تفاصيل تلك الأحداث.

الخريطة 26 القدس مقسمة، 1948-1967

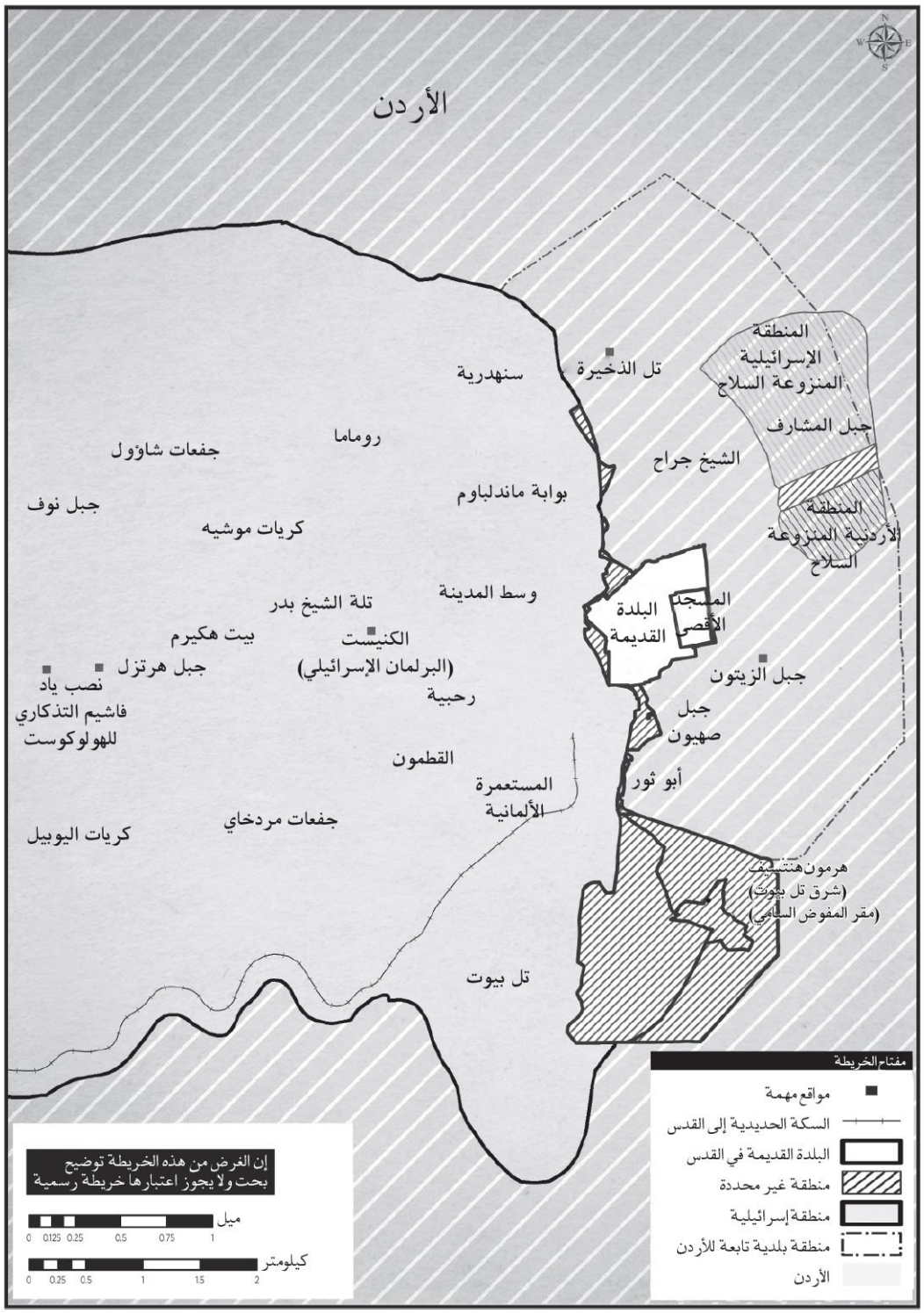

خرافة

أمّن الأردن حماية الأماكن اليهودية المقدسة.

واقع

تم تقسيم القدس بين إسرائيل والأردن منذ عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٦٧. فجعلت إسرائيل القدس الغربية عاصمة لها، بينما احتل الأردن القسم الشرقي. وبما أن الأردن كان في حالة حرب مع إسرائيل، أصبحت المدينة عبارة عن معسكرين مسلحين مجهزين بجدران خرسانية ومخابئ وأسوار من الأسلاك الشائكة وحقول ألغام وغيرها من التحصينات العسكرية.

بموجب الفقرة الثامنة من اتفاقية الهدنة لعام ١٩٤٩، كان على الأردن وإسرائيل إنشاء لجان لترتيب استئناف العمل الطبيعي في المؤسسات الثقافية والإنسانية في جبل المشارف، واستخدام المقبرة على جبل الزيتون، وتأمين الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة والمؤسسات الثقافية. غير أن الأردن انتهك الاتفاقية وحرم الإسرائيليين من الوصول إلى الحائط الغربي والمقبرة الواقعة على جبل الزيتون، حيث يدفن اليهود موتاهم منذ أكثر من ٢٥٠٠ عام.

بحسب تيدي كوليك، في ظل الحكم الأردني، "تعرّض المسيحيون الإسرائيليون لقيود مختلفة خلال رحلاتهم الموسمية إلى أماكنهم المقدسة" في القدس. ولم يُسمح إلا لأعداد محدودة منهم، وعلى مضض، بزيارة المدينة القديمة وبيت لحم لفترة وجيزة في عيد الميلاد وعيد الفصح".[٧]

في عامَي ١٩٥٥ و١٩٦٤، أصدر الأردن قوانين فرضت رقابة حكومية مشددة على المدارس المسيحية، بما فيها قيود على فتح مدارس جديدة، ورسخت سيطرة الدولة على الشؤون المالية للمدارس وتعيين المعلمين، مع اشتراط تعليم القرآن. وفي عامَي ١٩٥٣ و١٩٦٥، أقر الأردن قوانين تلغي حق المؤسسات الدينية والخيرية المسيحية في حيازة العقارات في القدس.

في عام ١٩٥٨، قبضت الشرطة على البطريرك الأرمني المنتخب ورحّلته من الأردن، ما مهّد الطريق أمام انتخاب بطريرك مدعوم من حكومة الملك حسين. وبسبب هذه السياسات القمعية، هاجر العديد من المسيحيين من القدس، فانخفضت أعدادهم من ٢٥٠٠٠ عام ١٩٤٩ إلى أقل من ١٣٠٠٠ في حزيران/يونيو ١٩٦٧.[٨]

غير أن إسرائيل ألغت هذه القوانين التمييزية بعد توحيد المدينة عام ١٩٦٧.

خرافة

أمّن الأردن حماية الأماكن اليهودية المقدسة.

واقع

لقد دنّس الأردن الأماكن اليهودية المقدسة خلال احتلاله الممتد بين عام ١٩٤٨ و١٩٦٧. فقد أذِن الملك حسين ببناء طريق إلى فندق إنتركونتيننتال عبر مقبرة جبل الزيتون. فدُمّرت مئات القبور اليهودية بسبب طريق سريع كان من الممكن بناؤه بسهولة في مكان آخر. واستخدم سلاح الهندسة في الجيش العربي الأردني شواهد القبور التي تكرّم ذكرى الحاخامات والحكماء، كحجارة رصف ومراحيض في معسكرات الجيش (وكانت النقوش على الحجارة لا تزال مرئية عندما حررت إسرائيل المدينة).

كما دُمّر الحي اليهودي القديم في البلدة القديمة، وهُدم أو دُمّر ثمانية وخمسون معبدًا يهوديًا في القدس – عمرها قرون – فيما تحولت معابد أخرى إلى إسطبلات وحظائر دجاج. وتم بناء مساكن الأحياء الفقيرة بمحاذاة الحائط الغربي.[٩]

خرافة

تقيّد إسرائيل الحرية الدينية في القدس.

واقع

بعد حرب ١٩٦٧، ألغت إسرائيل جميع القوانين التمييزية التي أصدرها الأردن واعتمدت معيارًا صارمًا لحماية الوصول إلى الأضرحة الدينية. وينص القانون الإسرائيلي على أن "كل من يرتكب فعل ما ينتهك حرية وصول أفراد الديانات المختلفة إلى أماكنهم المقدسة في أغلب الأحوال، يعاقب بالسجن لمدة خمس سنوات".

وقد أشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن القانون الإسرائيلي ينص على حرية العبادة، وأن الحكومة تحترم هذا الحق.[١٠]

كما سمح وزير الدفاع موشيه ديان للسلطة الإسلامية – أي الوقف الإسلامي – بالاستمرار في ممارسة سلطتها المدنية على جبل الهيكل على الرغم من أنه أقدس موقع في اليهودية. ويشرف الوقف على جميع الأنشطة اليومية هناك. ويتواجد عناصر إسرائيليون عند مدخل الحرم القدسي لضمان دخول الناس من جميع الأديان.

منذ عام ١٩٦٧، جاء مئات الآلاف من المسلمين والمسيحيين – وكثير منهم من الدول العربية التي لا تزال في حالة حرب مع إسرائيل – إلى القدس لزيارة أماكنهم المقدسة. وخلال شهر رمضان، يصلي ما يصل إلى ١٥٠ ألف مسلم في الحرم القدسي/جبل الهيكل.

وبينما تُفرض أحيانًا قيودٌ مؤقتة على جبل الهيكل لأسباب أمنية، إلا أنه لم يتم يومًا تقييد الحق في العبادة، ولا يزال الوصول إلى المساجد الأخرى متاحًا حتى في أوقات التوتر الشديد.

أحترم أيضًا حقيقة أن إسرائيل تسمح بالتعددية الدينية حيث يصلي في كل يوم جمعة ألف مسلم علانية في الحرم القدسي الشريف. عندما رأيت ذلك، كان علي أن أسأل نفسي، أين، في العالم الإسلامي، يمكن أن يجتمع ألف يهودي ليصلوا على مرأى من الجميع؟

ـ الكاتبة المسلمة إرشاد منجي[1]

في حين أن أورشليم السماوية وليست الأرضية هي محط اهتمام الكنيسة، إلا أن الأماكن المذكورة في العهد الجديد كمواقع خدم فيها يسوع جذبت الحجاج والعباد المخلصين على مدى قرون. ومن بين هذه المواقع كنيسة القيامة، وحديقة الجثمانية، وموقع العشاء السري، وطريق الآلام مع المحطات الأربع عشرة التي سلكها الصليب.

خلال القرن التاسع عشر، تم الاعتراف بحقوق الكنائس المسيحية المختلفة في الوصاية على الأماكن المقدسة المسيحية في القدس عندما كانت المدينة جزءًا من الإمبراطورية العثمانية. وتُعرف هذه الحقوق بـ "ترتيبات الوضع الراهن للأماكن المقدسة المسيحية في القدس"، وقد بقيت سارية خلال الانتداب البريطاني ولا تزال قائمة حتى اليوم في إسرائيل.

خرافة

رفضت إسرائيل مناقشة حل وسط بشأن مستقبل القدس.

واقع

لم تكن القدس يومًا عاصمة لأي كيان عربي. وليس للفلسطينيين حق خاص في المدينة، بل هم ببساطة يطالبون بها كعاصمة لهم. مع ذلك، أدركت إسرائيل أن المدينة تضم عددًا كبيرًا من السكان الفلسطينيين، وأن المدينة مهمة للمسلمين، وأن تقديم التنازلات بشأن سيادة المدينة قد يساعد في الحد من الصراع مع الفلسطينيين. لكن الفلسطينيين لم يُظهروا أي تقدير متبادل للأغلبية اليهودية في المدينة، أو أهمية القدس للشعب اليهودي، أو حقيقة أنها أصلاً عاصمة الأمة.

إن إعلان المبادئ الإسرائيلي الفلسطيني الموقع عام ١٩٩٣ ترك وضع القدس مفتوحًا. ولم تذكر المادة الخامسة سوى أن القدس هي إحدى القضايا التي ستناقش في مفاوضات الوضع الدائم.

وفيما يعارض معظم الإسرائيليين تقسيم القدس، ألا أن هناك جهودا بُذلت لإيجاد حل وسط يمكن أن يلبي المصالح الفلسطينية.

كل من يتخلى عن شبر واحد من القدس ليس عربيًا ولا مسلمًا.

- ياسر عرفات[1]

قدم رئيس الوزراء إيهود باراك تنازلات جوهرية في قمة البيت الأبيض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ كانت ستسمح للأحياء العربية في القدس الشرقية بأن تصبح عاصمة لدولة فلسطينية وتمنح الفلسطينيين السيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية في الحرم القدسي الشريف. لكن ياسر عرفات رفض الصفقة.

وفي عام ٢٠٠٨، عرض رئيس الوزراء إيهود أولمرت خطة سلام تشمل تقسيم القدس على أساس ديمغرافي. لكن الرئيس الفلسطيني محمود عباس رفض العرض.

خرافة

تقيّد إسرائيل الحقوق السياسية للعرب الفلسطينيين في القدس.

واقع

إلى جانب الحرية الدينية، يتمتع العرب الفلسطينيون في القدس بحقوق سياسية. فقد أعطي السكان العرب خيار الحصول على الجنسية الإسرائيلية، لكن معظمهم يحتفظ بالجنسية الأردنية، مع ذلك، تقدّمت أعداد متزايدة بطلبات الحصول على الجنسية الإسرائيلية، وقد قامت إسرائيل بتسريع الإجراءات لهم.[١١]

لكن استطلاعًا أجراه المركز الفلسطيني لاستطلاع الرأي في حزيران/يونيو ٢٠١٥ يشير إلى أنه حتى لو تم إنشاء دولة فلسطينية، سيختار معظم الفلسطينيين العيش في إسرائيل. فقد وجد الاستطلاع أن ٥٢٪ من الفلسطينيين الذين يعيشون في القدس الشرقية يفضلون أن يكونوا مواطنين في إسرائيل مقارنة بـ ٤٢٪ يفضلون جنسية الدولة الفلسطينية.[١٢] مع ذلك، وبغض النظر عمّا إذا كان عرب القدس مواطنين أم لا، يُسمح لهم بالتصويت في الانتخابات البلدية ولعب دور في إدارة المدينة.

سأحث المسلمين على الجهاد واستخدام كل إمكاناتهم لاستعادة فلسطين المسلمة والمسجد الأقصى من المغتصبين والمعتدين الصهاينة. يجب أن يتّحد المسلمون في مواجهة اليهود ومَن يدعمهم.

- الملك السعودي فهد [1]

خرافة

بموجب قرار الأمم المتحدة ٢٤٢، تعتبر القدس الشرقية "أرضًا محتلة".

واقع

يقول السفير الأمريكي لدى الأمم المتحدة آرثر غولدبرغ، وهو من الأشخاص الذين شاركوا في صياغة القرار، إن "القرار ٢٤٢ لا يشير إلى القدس بأي شكل من الأشكال، وهذا الإغفال كان متعمدًا. فالقدس مسألة منفصلة وليست مرتبطة بالضفة الغربية".

وفي عدة خطابات ألقاها غولدبرغ في الأمم المتحدة عام ١٩٦٧، قال: "ذكرت مرارًا وتكرارًا أنه من المقصود أن تكون خطوط الهدنة التي تم تحديدها بعد عام ١٩٤٨ مؤقتة. وبالطبع، ينطبق هذا الأمر بشكل خاص على القدس. ولم أشِر في أي وقت من الأوقات في هذه الخطب الكثيرة إلى القدس الشرقية بوصفها أرضًا محتلة". وأضاف غولدبرغ أنه في الخطاب الذي ألقاه يوم ١٤

تموز/يوليو ١٩٦٧، "أوضحت أن وضع القدس يجب أن يكون موضع تفاوض وأن خطوط الهدنة التي تقسم القدس لم تعد قابلة للاستمرار. بعبارة أخرى، لم يكن من المفترض تقسيم القدس مرة أخرى".[١٣]

وكتب الرئيس السابق لمحكمة العدل الدولية ستيفن شويبل أن إسرائيل كانت تدافع عن نفسها من العدوان في حربَي ١٩٤٨ و١٩٦٧، لذلك يحق لها المطالبة بالسيادة على القدس أكثر من جيرانها العرب.[١٤]

خرافة

يجب أن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية لأن اليهود لم يعيشوا فيها قط.

واقع

قبل عام ١٨٦٥، كان جميع سكان القدس يعيشون خلف أسوار البلدة القديمة (ما يعتبر اليوم جزءًا من القسم الشرقي من المدينة). ثم توسعت المدينة لاحقًا إلى ما وراء الأسوار نتيجة النمو السكاني، وبدأ كلّ من اليهود والعرب بالبناء في مناطق جديدة من المدينة.

بحلول وقت التقسيم، كانت مجموعة يهودية نامية تعيش في الجزء الشرقي من القدس، بما في ذلك الحي اليهودي من البلدة القديمة. وتحتوي هذه المنطقة من المدينة أيضًا على العديد من المواقع التي لها أهمية في الديانة اليهودية، من ضمنها مدينة داود وجبل الهيكل والحائط الغربي. بالإضافة إلى ذلك، توجد فيها مؤسسات كبيرة مثل الجامعة العبرية ومركز هداسا الطبي الأصلي على جبل المشارف/سكوبس – في القدس الشرقية.

والمرة الوحيدة التي كان فيها الجزء الشرقي من القدس عربيًا بحتا هي بين عامَي ١٩٤٩ و١٩٦٧، وذلك لأن الأردن احتل المنطقة وطرد جميع اليهود بالقوة.

> لم يكن في الأقصى [مجمع المسجد] معبدٌ يهودي في يوم من الأيام، ولا يوجد أي دليل على وجود معبد في الماضي.
>
> - مفتي القدس السابق عكرمة صبري[١]

خرافة

تريد الحكومة الإسرائيلية تدمير المسجد الأقصى.

واقع

في آب/أغسطس ١٩٢٩، نشر مفتي القدس شائعات مفادها أن اليهود سيقتلون العرب وعن وجود مخطط يهودي للسيطرة على الأماكن المقدسة الإسلامية في الحرم القدسي الشريف في القدس. وإستجابة لنداءات من أجل الاحتشاد للدفاع عن المسجد الأقصى، نهبت العصابات العربية المتاجر اليهودية وهاجمت الرجال والنساء والأطفال اليهود في جميع أنحاء البلاد. وبنهاية أعمال الشغب، كان قد قُتل ١٣٥ يهوديًا وجُرح أكثر من ٣٠٠.

كانت هذه المرة الأولى خلال الانتداب البريطاني التي يلعب فيها الدين دورًا مباشرًا في تأجيج الصراع في فلسطين. لكنها لن تكون الأخيرة، فقد وجد القادة المسلمون أن توجيه اتهامات مماثلة يساعد في حشد السكان المحليين والمؤمنين المسلمين في جميع أنحاء العالم.

على المنوال نفسه، يواصل "المعتدلون العلمانيون"، أمثال محمود عباس، تأجيج الحرب الدينية بين المسلمين واليهود. ويأملون في اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة، أو حتى نشوب حرب تمنع اليهود من تدمير المسجد الأقصى. كما يسعون إلى إبقاء صورة إسرائيل سلبية في وسائل الإعلام، وأن تتم إدانة إسرائيل في الأمم المتحدة ومن قبل السياسيين، وأن تتشوه صورة إسرائيل. وقد أوضح ذلك الباحث في شؤون الشرق الأوسط بسام طويل قائلاً:

إن قادتنا، الذين يتحملون المسؤولية الكاملة عن إرسال هؤلاء المراهقين لرمي الحجارة والقنابل الحارقة على اليهود، يجلسون في مكاتبهم وفيلاتهم الفاخرة في رام الله ويفركون أيديهم بارتياح عميق. عباس والعديد من القادة الفلسطينيين في الضفة الغربية يريدون رؤية شبابنا يقومون بأعمال شغب في شوارع القدس وفي مجمع المسجد الأقصى في جبل الهيكل، حتى يتمكنوا من تحميل إسرائيل المسؤولية عن قمع الفلسطينيين "الأبرياء". هدفهم الرئيسي هو إحراج إسرائيل وتصويرها على أنها دولة تتخذ إجراءات صارمة ضد المراهقين الفلسطينيين، وهؤلاء خطؤهم الوحيد هو المشاركة في "المقاومة الشعبية".[١٥]

في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٢٢ على سبيل المثال، حذّر مستشار الرئيس عباس لشؤون القدس، أحمد الرويدي، من "مجزرة" سيرتكبها "الاحتلال ومستوطنوه" ضد المصلين في المسجد. وقالت حركة فتح التي يتزعمها عباس إن زيارات اليهود المستمرة إلى الحرم القدسي "ستتحول إلى حرب دينية مفتوحة" وإن وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لبيد وعد بالسماح "للمتطرفين اليهود باقتحام المسجد الأقصى".[16]

وكثيرًا ما يستخدم افتراء "الأقصى في خطر" عندما تمارس إسرائيل أي نشاط أثري في القدس، مع أن الفلسطينيين هم من قام بإتلاف الآثار والتخلص منها. فعند بناء مسجد تحت الأرض مثلاً، تم إرسال ١٣,٠٠٠ طن من التراب الذي يحتوي على قطع أثرية من حقبتَي الهيكل الأولى والثانية إلى مكبات النفايات، ما جعل العديد من الآثار عديمة الفائدة.[١٧]

وفي غالب الأحيان، يردد الفلسطينيون هذا الافتراء حتى عندما تقوم إسرائيل بأنشطة خارج جبل الهيكل وبعيدًا عن المساجد. فقد احتجت مثلاً جماعة إسلامية على الأعمال اليهودية في قرية سلوان المجاورة لأنها "بوابة المسجد الأقصى".[١٨]

غير أن الضجة الدولية الكبرى حدثت عام ١٩٩٦ حين أكملت إسرائيل أعمال حفر نفق على طول الحائط الغربي، ووجدت حجارة عمرها ألفي عام فقد كان ذلك المكان شارعا في يوم من الأيام. ولم يكن المشروع قريبًا البتة من جبل الهيكل؛ مع ذلك، زعمت جامعة الدول العربية زورًا أن إسرائيل تريد "التسبب في انهيار المسجد الأقصى حتى تتمكن من بناء الهيكل الثالث مكانه". بدأ الفلسطينيون بأعمال شغب وأسفرت الهجمات على الجنود والمدنيين عن مقتل ١٥ جنديًا إسرائيليًا وإصابة العشرات بجروح.

> جميعنا نعلم جيدًا أن المسجد الأقصى ليس في خطر. للمفارقة – ويُخجلني الاعتراف بذلك – فإن الأقصى، بفضل الشرطة الإسرائيلية، هو المسجد الأكثر أمانًا في الشرق الأوسط.
>
> - بسام طويل[1]

يزور اليهود الحرم القدسي منذ عام ١٩٦٧، شأنهم شأن غير المسلمين. مع ذلك، تقصر الحكومة الإسرائيلية زيارات غير اليهود على أوقات محددة وتشدد على أن يراعي الزوار مشاعر المسلمين من خلال ارتداء الملابس المتواضعة أو الامتناع عن إحضار أي أغراض يهودية مقدسة معهم أو أداء الصلاة. وفي حين لا يدخل اليهود المسجد، غالبًا ما يتم اتهامهم زورًا بـ "اقتحام" المسجد.[١٩]

فضلاً عن ذلك، بدأ الفلسطينيون يشيرون إلى الحرم القدسي بأكمله على أنه "مجمع المسجد الأقصى" لتبرير اعتراضاتهم على الزوار اليهود وتسويغ العنف ضدهم.

مع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الجماعات اليهودية المتطرفة التي يُشتبه بأنها خططت للقيام بأعمال ضد الأضرحة الإسلامية ممنوعة من دخول الحرم القدسي. وقد ألقي القبض على أعضائها حين تم اكتشاف المخطط.[٢٠]

> المسجد الأقصى وكنيسة القيامة لنا. إنها لنا بالكامل، وليس لهم [اليهود] الحق في تدنيسهما بأقدامهم القذرة. نحن نحيي كل قطرة دم سالت من أجل القدس. إنه دم طاهر ونقي، يُسفك في سبيل الله، إن شاء الله. كل شهيد سيكون في الجنة وكل الجرحى يكافئهم الله.
>
> - رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس[1]

خرافة

يعامل الفلسطينيون المسجد الأقصى بالاحترام الذي يستحقه.

واقع

بموافقة الوقف الإسلامي والسلطة الفلسطينية التي يرأسها محمود عباس، وبتحريض منهما أحيانًا، انتهك العديد من الفلسطينيين قدسية أماكنهم المقدسة عبر استخدامها كمستودعات للأسلحة والتحريض على أعمال الشغب ضد الزوار غير المسلمين والشرطة التي تحاول حمايتهم.

في هذا السياق، قال الباحث في شؤون الشرق الأوسط بسام طويل: "نلوّث مساجدنا بأيدينا وأقدامنا ثم نلوم اليهود على تدنيس المقدسات الإسلامية". إذا كان مِن شخص يدنس المقدسات الإسلامية، فهو مَن يجلب المتفجرات والحجارة والقنابل الحارقة إلى المسجد الأقصى. أما اليهود الذين يزورون جبل الهيكل فلا يحملون معهم الحجارة أو القنابل أو العصي. إنّ الشباب المسلمين هم الذين يدنسون أماكننا المقدسة بـ "أقدامهم القذرة" (في إشارة إلى افتراء عباس على اليهود الذين يزورون الحرم القدسي).[٢١]

وأشار أيضًا طويل إلى أن الفلسطينيين يخزّنون أحيانًا الحجارة داخل المسجد لإلقائها على السياح والمصلّين اليهود الذين يصلون على الحائط الغربي. فقد اتُهمت الشرطة الإسرائيلية بتدنيس المسجد عندما أُرسلت لمنع الفلسطينيين من مهاجمة اليهود خلال شهر نيسان/أبريل ٢٠٢٢، غير أن الصور ومقاطع الفيديو كشفت أن الفلسطينيين لم يحترموا هذا المكان المقدس. وبالإضافة إلى استخدام المسجد مستودعا لتخزين السلاح، شوهد بعض الفلسطينيين يلعبون كرة القدم ويرتدون الأحذية فيه، وهو أمر غير مسموح في المسجد.[٢٢]

خرافة

ليس لليهود الحق في الصلاة في الحرم القدسي الشريف (جبل الهيكل).

واقع

من المتوقع أن يثير الأشخاص الذين ينتقدون سيادة إسرائيل على القدس قضية حرية العبادة، لكن اهتمامهم يتركز على حقوق المسلمين والمسيحيين فقط، ويتجاهلون حقيقة أنهم محميون بموجب القانون الإسرائيلي. إن من الصعب العثور على أشخاص غير يهود يدافعون عن حق اليهود في الصلاة في أقدس موقع في ديانتهم: جبل الهيكل.

لقد منعت الحكومة الإسرائيلية اليهود من الصلاة في الحرم القدسي خوفًا من أن يؤدي ذلك إلى وقوع أعمال عنف من المسلمين الذين ينكرون قدسية المنطقة لدى اليهود، ويعيدون كتابة التاريخ لمحو وجود الهيكلين الأول والثاني في جبل الهيكل، ويصرّون على أن اليهود لا يملكون الحق في الصلاة في مكان إسلامي مقدس، ويرفضون القبول بالسيادة الإسرائيلية أو اليهودية على القدس أو على أي جزء آخر من "فلسطين".

وبالفعل، فقد تم نقض حكم أصدرته محكمة لصالح أربعة مراهقين تم اعتقالهم بسبب الصلاة في جبل الهيكل، من قبل محكمة عليا برئاسة القاضي آينات أفمان مولر واعتبرت أن حرية العبادة اليهودية في جبل الهيكل "ليست مطلقة، وأن مصالح أخرى من بينها الحفاظ على النظام العام تأتي في مرتبة أعلى من حيث الأهمية".

قبل صدور الحكم، كانت الشرطة تغض الطرف أحيانًا عن صلوات اليهود المتحفظة التي تقام عادةً في أماكن منعزلة ضمن مساحة الحرم القدسي التي تزيد عن ٣٠ فدانًا ولا تهم المسلمين. مع ذلك، اشتكى مسؤولون فلسطينيون ومسلمون من الأمر.

فقال مدير المسجد الأقصى الشيخ عمر الكسواني لصحيفة نيويورك تايمز: "نتعرض باستمرار للتمييز العنصري ولانتهاك حقوق الإنسان"، من دون أن يوضح كيف أن بضعة يهود يمارسون حريتهم الدينية تعدّوا على فرصة المسلمين في ممارسة الحرية نفسها.

واشتكى نائب رئيس مجلس أوقاف القدس الشيخ عزام خطيب قائلاً: "الآن يستولون على الساحة بأكملها، وبحماية الشرطة".[٢٣]

يريد الفلسطينيون تغيير هوية الحرم القدسي بأكمله وربطه بهويتهم. "يعتبر الكثير من الفلسطينيين أن الأقصى يجمع ما بين تجسيد الهوية الفلسطينية والقوة المتحركة الكامنة وراء طموح إقامة عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية".[٢٤]

صحيحٌ أن الحرم القدسي مرتبط بالإسلام، ولكن ليس له أي علاقة بالهوية الفلسطينية، وهو أحد الأسباب التي منعت الفلسطينيين من الاعتراض على احتلال الأردن للمنطقة لمدة ١٩ عامًا أو الإشراف الإداري الأردني المستمر عليها.

بيد أن ردود الأفعال بشأن صلاة اليهود في جبل الهيكل تثير عدة أسئلة:

كيف يكمن لأي شخص أن يقبل أن صلاة اليهود في جبل الهيكل تمثل استفزازًا للمسلمين على الرغم من أن صلاتهم ليس فيها تعدي على حقوق المسلمين؟

لماذا يجب حرمان اليهود من حرية العبادة في أقدس مكان لليهودية في عاصمة إسرائيل؟

إذا كان الفلسطينيون يردّون بالعنف، ألا ينبغي إدانتهم هم بدلاً من اليهود الذين يصلّون؟

وماذا عن مستقبل حرية المعتقد في دولة فلسطينية إذا قيل لليهود إنه ليس مسموح لهم العبادة في أماكنهم المقدسة؟

خرافة

ما كان ينبغي للولايات المتحدة أن تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل.

واقع

"بموجب القانون الدولي، وحدها الدول تقرر عواصمها"[٢٥]. مع ذلك، من أصل ١٩٠ دولة تقيم معها أمريكا علاقات دبلوماسية، كانت إسرائيل الدولة الوحيدة التي لم تعترف الحكومة الأمريكية بعاصمتها قبل إعلان الرئيس دونالد ترامب في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكان اعتراف الرئيس بالقدس خطوة طال انتظارها، وقد جاءت بعد أشهر من إعلان روسيا اعترافها بعاصمة إسرائيل.[٢٦]

وجاءت خطوة الرئيس متجانسة مع إرادة الكونغرس، الذي كان قد أصدر قرارًا عام ١٩٩٠ يعلن أن "القدس هي ويجب أن تبقى عاصمة دولة إسرائيل" و"يجب أن تظل مدينة غير مقسمة تُحمى فيها حقوق كل المجموعات الإثنية والدينية". والتزم ترامب أيضًا بقانون سفارة القدس لعام ١٩٩٥، الذي يستوجب نقل السفارة الأمريكية إلى القدس إنما تجاهله الرؤساء المتعاقبون الذين استخدموا الإعفاء المنصوص عليه في القانون لتأجيل الخطوة في حال اعتبارهم أن التأجيل يصب في المصلحة العليا للولايات المتحدة.

وتوقع معارضو قرار الرئيس بأن أمورا فظيعة ستحدث وأن الأوضاع في الشرق الأوسط ستنفجر لأن المسلمين الساخطين سيحتجون بعنف على القرار. وأصرّوا على أن كل الأمل في السلام بين إسرائيل والفلسطينيين سيتبدد.

لم يكن العالم الإسلامي راضيًا عن قرار الولايات المتحدة، لكنه لم يدخل في دوامة عنف. فقد أعلن الفلسطينيون عن ثلاثة "أيام غضب"، وحدثت بعض الاحتجاجات العنيفة، مع الإشارة إلى أن العديد منها تم تنظيمها من أجل الصحافيين؛ لكن لم تسجل أي ردود أفعال في باقي أرجاء الشرق الأوسط.[٢٧] ويعود ذلك بشكل جزئي إلى أن معظم القادة العرب تصالحوا مع حقيقة أن القدس هي عاصمة إسرائيل، وليس من مصلحتهم نشوب اضطرابات في بلدانهم، خصوصًا بوجود مشاكلهم الداخلية والتهديدات الخارجية من إيران والإسلاميين المتطرفين.

في الوقت نفسه، لم يؤثر الاعتراف بالقدس على مفاوضات السلام لأنه لم تكن هناك أي مفاوضات سلام وقت الإعلان. فرئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس يرفض إجراء محادثات مع إسرائيل منذ عام ٢٠٠٨. في الواقع، قد يكون قرار ترامب قد عزز آفاق السلام كونه أوضح أن الولايات المتحدة مقتنعة بضرورة أن تبقى القدس موحدة تحت السيادة الإسرائيلية وأن المطالب الفلسطينية بعاصمة في قلب المدينة غير واقعية.

وعلى حد قول الرئيس ترامب، إن اعتراف الولايات المتحدة لا يمنع الأطراف من الاتفاق على حدود مستقبلية. وبالفعل، عرضت خطة ترامب للسلام على الفلسطينيين دولةً عاصمتها في ضاحية أبو ديس بالقدس حيث سبق أن أقام الفلسطينيون مبنى للبرلمان.

---

[١] كريستوفر سايكس Christopher Sykes، "المدينة المقدسة" "Holy City"، *Encounter*، (شباط/فبراير ١٩٦٨).

[2] جون أوستيرريشر John Oesterreicher وآن ساياناي Anne Sinai، محرران، *القدس Jerusalem*، (نيويورك: جون داي، ١٩٧٤)، ص. ١؛ دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية؛ مؤسسة صندوق القدس؛ بلدية القدس. تشمل المجاميع تلك المصنفة ضمن خانة "أخرى".

[3] مقابلة مع دينيس روس Dennis Ross، برنامج فوكس نيوز سانداي Fox News Sunday (٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٢).

[4] "مفتي السلطة الفلسطينية: على يهود ألمانيا العودة إليها" "The PA Mufti: Jews From Germany Should Return There"، صحيفة دي فيلت (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١)، [ترجمة معهد الأبحاث الإعلامية للشرق الأوسط ميمري].

[5] ليونLeon وجيل يوريس Jill Uris، *القدس Jerusalem*(نيويورك: Doubleday and Company، ١٩٨١)، ص. ١٣.

[6] "دليل موجز عن الحرم الشريف في القدس" "A Brief Guide to the Haram al-Sharif, Jerusalem"، المجلس الإسلامي الأعلى (١٩٢٥).

[7] كوليك، ص. ١٥.

[8] كوليك، ص. ١٦.

[9] كوليك، ص. ١٥.

[10] "تقرير الحرية الدينية في العالم ٢٠٢٠" "2020 Report on International Religious Freedom"، وزارة الخارجية الأمريكية، (١٢ أيار/مايو ٢٠٢١).

[11] نير حسون Nir Hasson، "إسرائيل تسهل الطريق إلى الجنسية لعشرين ألف فلسطيني من القدس الشرقية" "Israel Eases Path to Citizenship for 20,000 East Jerusalem Palestinians"، هآرتس *Haaretz*، (٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

[12] ديفيد بولوك David Pollock، نصف الفلسطينيين في القدس يفضلون الجنسية الإسرائيلية على الفلسطينية "Half of Jerusalem's Palestinians Would Prefer Israeli to Palestinian Citizenship"، منتدى فكرة، (٢١ آب/أغسطس ٢٠١٥).

[13] آرثر ج. غولدبرغ Arthur J. Goldberg، "ما لم يقله غولدبرغ" "What Goldberg Didn't Say"، نيويورك تايمز *New York Times* (١٢ آذار/مارس ١٩٨٠).

[14] ستيفن م. شويبل Stephen M. Schwebel، "أي ثقل للغزو؟" "What Weight to Conquest?"، المجلة الأمريكية للقانون الدولي *American Journal of International Law*، المجلد. ٦٤، العدد ٢، (نيسان/أبريل ١٩٧٠)، ص. ٣٤٦–٣٤٧.

[15] بسام طويل Bassam Tawil. "الفلسطينيون: لماذا زعماؤنا منافقون وكاذبون" "Palestinians: Why our leaders are hypocrites and liars"، معهد جيتستون *Gatestone Institute* (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

[16] موريس هيرش Maurice Hirsch، "السلطة الفلسطينية وفتح تقفان وراء الإرهاب الحالي" "The PA and Fatah are behind the current terror"، JNS، (١١ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

[17] مارك آميل Mark Ami-El، "تدمير آثار جبل الهيكل" "The Destruction Of The Temple Mount Antiquities"، JCPA، (١ آب/أغسطس ٢٠٠٢)؛ إريك ج. غرينبيرغ Eric J. Greenberg، "المصاعب تتزايد في محاولة لإنقاذ التحف الأثرية للهيكل" "Troubles Mount for Effort To Rescue Temple Artifacts"، *Forward*، (٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥)؛ جولي ستال Julie Stahl، "آثار جبل الهيكل تُدمَّر في"انتفاضة ثقافية" "Temple Mount Antiquities Destroyed In 'Cultural Intifadah'"، CNS News، (٧ تموز/يوليو ٢٠٠٨)؛ نير حسون Nir Hasson، "حفريات الوقف في جبل الهيكل يدمر آثار جبل الهيكل" "'Waqf Temple Mount Excavation Damaged Archaeological Relics'"، هآرتس *Haaretz*، (١٧ أيار/مايو ٢٠١١)؛ إتسيك سابا Itsik Saba، "الفلسطينيون يحيون شهر رمضان عبر تدمير آثار جبل الهيكل" "Palestinians mark Ramadan by destroying Temple Mount antiquities"، إسرائيل هيوم *Israel Hayom*، (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).

[18] رفائيل إسرائيلي Rafael Israeli، "من الربيع العربي إلى الشتاء الإسلامي" "From Arab Spring to Islamic Winter" (نيو برانزويك، نيو جيرسي: Transaction Publishers، ٢٠١٣)، ص. ٢٩١.

[19] انظر، على سبيل المثال، "مسؤول في الوقف الإسلامي يستنكر الصلوات اليهودية 'الخطيرة' التي تقام سرًّا في الحرم القدسي" "Waqf official decries 'dangerous' Jewish prayers held discreetly on Temple Mount"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١)؛ "مئات المستوطنين الإسرائيليين يقتحمون الأقصى في القدس وسط أجواء متوترة" "Hundreds of Israeli settlers storm Jerusalem's Al-Aqsa amid tensions"، ديلي صباح *Daily Sabah*، (٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٢٢).

[٢٠] "اعتقال ستة يهود متطرفين بتهمة التخطيط لتقديم أضحية فوق جبل الهيكل" "Six extremist Jews arrested for planning animal sacrifice atop Temple Mount"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).

[٢١] بسام طويل Bassam Tawil. "الفلسطينيون: لماذا زعماؤنا منافقون وكاذبون" "Palestinians: Why our leaders are hypocrites and liars"، معهد جيتستون *Gatestone Institute* (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).

[٢٢] "الفلسطينيون يلعبون كرة القدم في المسجد الأقصى" "Palestinians are playing soccer at the Al Aqsa mosque"، YouTube، (١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).

[٢٣] إيلان بن تسيون Ilhan Ben Zion، "صلوات يهودية تقام بتكتم في حرم القدس المتنازع عليه" "Jewish prayers held discreetly at contested Jerusalem shrine"، أسوشيتد برس AP، (٢٥ آب/أغسطس ٢٠٢١).

[٢٤] باتريك كينغسلي Patrick Kingsley وآدم رازون Adam Razon، "الوضع يتغير وإسرائيل تسمح بتكتم لليهود بأداء الصلاة في جبل الهيكل" "In Shift, Israel Quietly Allows Jewish Prayer on Temple Mount"، نيويورك تايمز *New York Times* (٢٤ آب/أغسطس ٢٠٢١).

[٢٥] أفيف بيل Aviv Bell، "شوائب في السياسة الأمريكية: حتى منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بحق إسرائيل في القدس الغربية" "Flaw in U.S. Policy: Even PLO Recognizes Israel's Right to West Jerusalem"، *New York Jewish Week*، (١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

[٢٦] رفائيل أيرن Raphael Ayren، "في سابقة غريبة، روسيا تعترف بالقدس الغربية عاصمة لإسرائيل" "In curious first, Russia recognizes West Jerusalem as Israel's capital"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧).

[٢٧] بسام طويل Bassam Tawil، "الرد الفلسطيني الحقيقي على خطاب ترامب بشأن القدس" "The Real Palestinian Response to Trump's Jerusalem Speech"، معهد جيتستون Gatestone Institute (٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧).

الفصل ١٤

غزة

إسرائيل مسؤولة عن حصار غزة.

حصار إسرائيل لغزة هو عقاب جماعي.

تقصف حماس إسرائيل بالصواريخ لإنهاء "الاحتلال".

لا تلحق صواريخ حماس أضرارًا كبيرة ولا تشكل تهديدًا لإسرائيل.

تهاجم إسرائيل الأهداف الفلسطينية في غزة بشكل عشوائي.

تحمي حماس المدنيين الفلسطينيين.

تحرم إسرائيل غزة من الرعاية الصحية والإمدادات الطبية.

لم تفعل إسرائيل شيئا لمساعدة الفلسطينيين على التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

إسرائيل مذنبة لإرتكابها جرائم حرب في عملياتها في غزة.

تستخدم إسرائيل القوة بشكل مفرط.

خرافة

إسرائيل مسؤولة عن حصار غزة.

واقع

لا يمكن لإسرائيل أن تفرض حصارًا بمفردها. فمصر تسيطر على الحدود الجنوبية لقطاع غزة، وتبقي حالة الحصار قائمة لمنع حماس من الحصول على أسلحة من إيران وعلى مواد يمكن استخدامها لصنع الصواريخ وإطلاقها على المدن الإسرائيلية. وقد هدمت مصر عشرات المنازل المنتشرة على طول حدودها مع غزة من أجل إنشاء منطقة عازلة لمنع المهربين والمتطرفين من العبور في أي من الاتجاهين، وبنت جدارًا لتمنعهم من استخدام الأنفاق الممتدة تحت المنطقة الحدودية.[١]

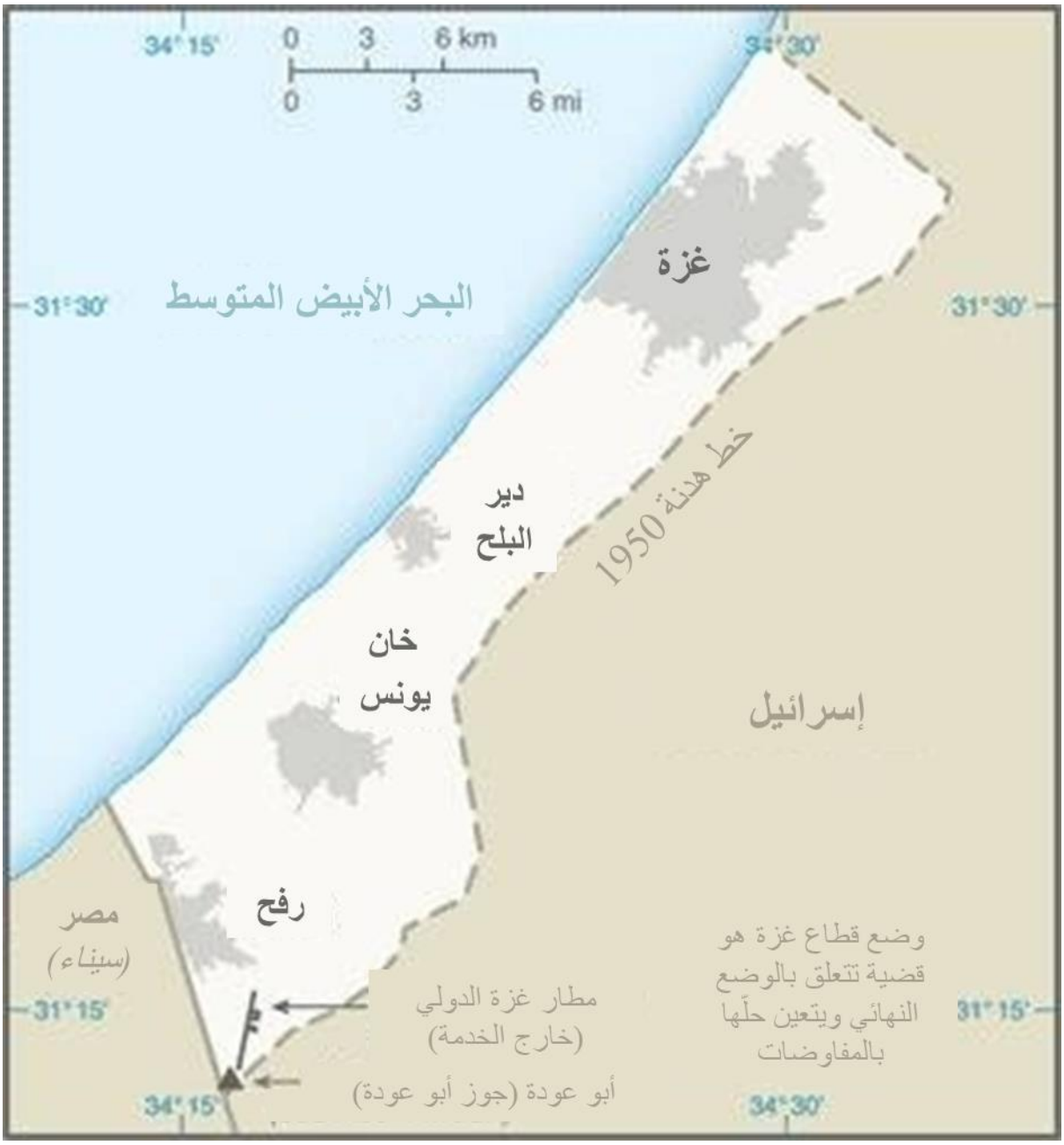

والجدير بالذكر أن مجمع البحوث الإسلامية في جامعة الأزهر بمصر، الذي يعبّر عن صوت الإسلام السني، قد أيّد علنًا المحاولات التي بذلتها مصر لتدمير أنفاق التهريب بين قطاع غزة ومصر، فقال: "إنه حق مشروع لمصر أن تقيم حاجزًا يمنع الضرر الناجم عن الأنفاق تحت رفح، التي تُستخدم لتهريب المخدرات وغيرها من (البضائع المهربة) التي تهدد استقرار مصر. وإن الذين يعارضون بناء هذا الجدار يخالفون أحكام الشريعة الإسلامية".[٢]

كما أعرب رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس عن دعمه للحصار أمام الرئيس الأمريكي باراك أوباما عندما التقيا في البيت الأبيض يوم ٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠. وذكر عباس أن رفع الحصار سيتيح لحماس الحصول على مزيد من الأسلحة.[٣]

في المقابل، يمكن للأشخاص والبضائع والوقود دخول مصر عبر معبرَي رفح وصلاح الدين. وعلى الحدود مع إسرائيل، يُستخدم معبر إيرز للأشخاص، بينما يُستخدم معبر كرم أبو سالم لنقل البضائع والوقود.

في عام ٢٠٢١، سجلت الأمم المتحدة خروج ١٧٩٣٩٠ شخص ودخول ١٥٨٧٦٤ شخص عبر معبر رفح بين غزة ومصر، بالإضافة إلى ٩٠٤٢١ حالة خروج و٨٧٠١٥ حالة دخول عبر معبر إيرز بين غزة وإسرائيل. وتشير هذه الأرقام إلى حركة الأشخاص فقط وتضاف إلى حركة السلع والوقود.

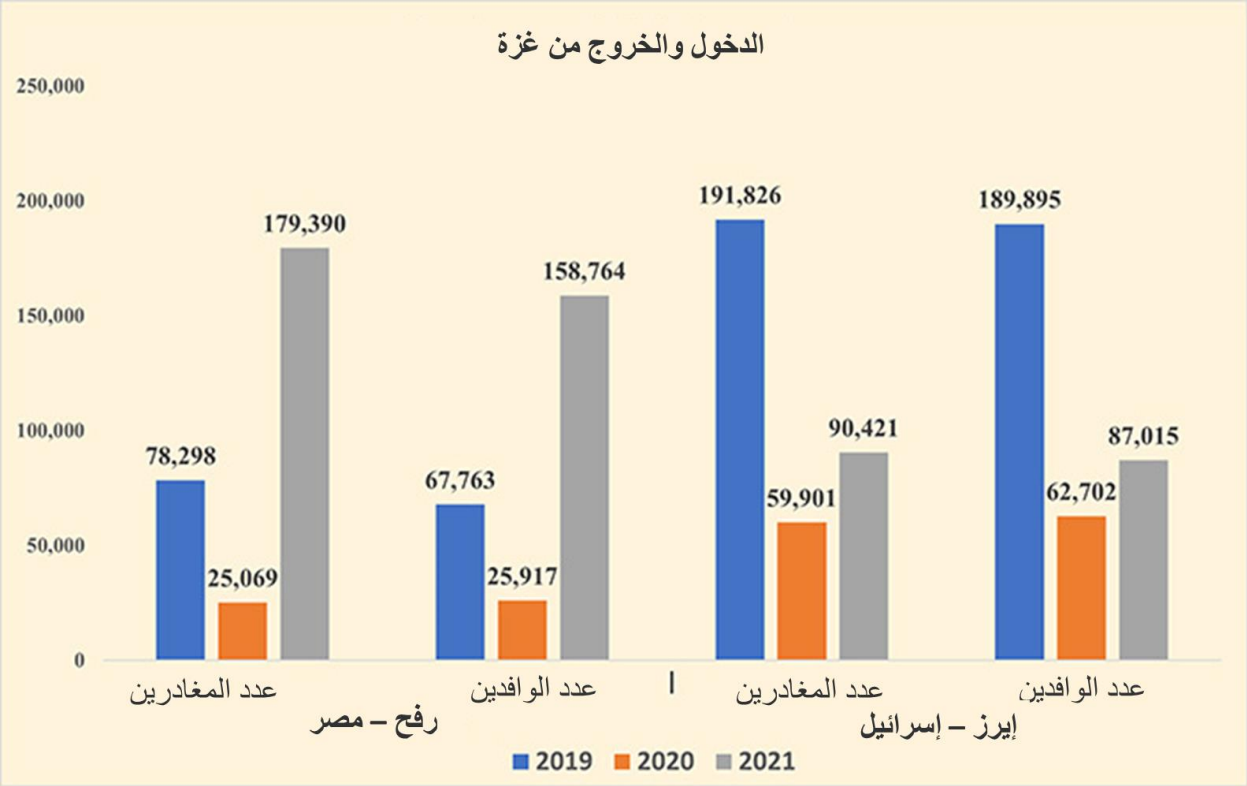

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

بالإضافة إلى ذلك، امتثلت إسرائيل أيضًا للقانون الدولي – لا بل تخطت متطلباته – بحيث أوصلت إمدادات إنسانية لم تكن ملزمة بتوفيرها.

في المقابل، لم يتحدث "نشطاء السلام" الذين يسعون إلى كسر الحصار عن إرهاب حماس أو حقوق الإنسان الفلسطيني المنتهكة من قبل مسؤولي حماس الذين يحكمون قطاع غزة. وربما باستثناء تركيا، لم يعارض المجتمع الدولي تصرفات إسرائيل ومصر لأن حماس رفضت الوفاء بشروط إنهاء الحصار، أي وقف الهجمات الإرهابية، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، والموافقة على الالتزام بالاتفاقات الإسرائيلية الفلسطينية السابقة.

خرافة

حصار إسرائيل لغزة هو عقاب جماعي.

واقع

في بعض الأحيان، يصف الأشخاص الذين ينتقدون حصار إسرائيل لغزة بأنه "عقاب جماعي"، غير أن هذا المصطلح يعني "فرض عقوبات جنائية على أفراد أو جماعات بسبب جرم ارتكبه شخص آخر". لم تُقدم إسرائيل على أي شيء من هذا القبيل.

في الواقع، ليس هناك ما يُلزم إسرائيل لإبقاء حدودها مفتوحة على أراضٍ معادية. إن تعليق العلاقات التجارية أو فرض الحظر أداوات يتكرر استعمالها في الدبلوماسية الدولية، ولم يتم اعتبارها "عقابًا جماعيًا" في يوم من الأيام.[٤]

في عام ٢٠١١، خلصت لجنة بالمر التابعة للأمم المتحدة إلى أن الحصار البحري الإسرائيلي على قطاع غزة يتوافق مع القانون الدولي العرفي، وهو حصار مشروع بسبب التهديد الأمني الذي تشكله حماس، ولا يشكل عقابًا جماعيًا للفلسطينيين في غزة.[5]

ويشترط القانون الدولي أن تسمح إسرائيل بمرور الأغذية والملابس والأدوية للأطفال دون سن الخامسة عشرة، وللأمهات الحوامل وحالات الولادة. وإذا اعتقدت إسرائيل أن حماس ستعترض هذه البضائع وأن العدو سيستفيد منها، فبإمكانها منع دخولها. ناهيك عن أن إسرائيل ليست مضطرة لتوفير هذه الإمدادات، بل هي ملزمة فقط بالسماح للآخرين بنقل المؤن.

علاوة على ذلك، لا يحظر القانون على إسرائيل قطع إمدادات الوقود والكهرباء عن غزة، أو حجب المواد التجارية، أو إغلاق حدودها. كما أن إسرائيل ليست ملزمة بتوفير الحد الأدنى من الإمدادات لمنع حدوث "أزمة إنسانية".

خرافة

تقصف حماس إسرائيل بالصواريخ لإنهاء "الاحتلال".

واقع

إن عبارة "الفلسطينيون يقاومون الاحتلال" هي عبارة يفضل ترديدها من يبررون الإرهاب الفلسطيني، وهجمات حماس الصاروخية على السكان المدنيين في إسرائيل ليست استثناءً لهذه القاعدة. ولكن اتضح زيف هذه المقولة عندما أجلت إسرائيل جميع القوات والمدنيين من غزة في عام ٢٠٠٥، وتمت مكافأتها على ذلك بشن المزيد من العمليات الإرهابية بدلاً من السعي نحو السلام. مع ذلك، يؤكد الفلسطينيون والمدافعون عنهم أن "الاحتلال" هو الدافع الرئيسي للإرهاب ضد إسرائيل.

وبخلاف محمود عباس الذي يدلي بتصريحات معتدلة عندما يريد تسجيل نقاط على مستوى العلاقات العامة، وبأخرى متطرفة حين يتحدث إلى ناخبيه، فإن موقف حماس ثابت لا لبس فيها. وقد جاء في ميثاق حماس أن حركة المقاومة الإسلامية "تعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين" و"لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد".

وهذا أمرٌ ذكره صراحةً رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، خلال تجمع أقيم عام ٢٠١٢ في غزة، حيث قال:

فلسطين لنا من النهر إلى البحر ومن الجنوب إلى الشمال. لن نتنازل عن أي شبر من الأرض... لن نعترف أبدًا بشرعية الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي لا شرعية لإسرائيل.[٦]

وفي حين يأسف الإسرائيليون على أرواح الفلسطينيين الأبرياء، تفرح حماس كلما قُتل إسرائيليون. على سبيل المثال، في ١٣ تموز/يوليو ٢٠١٤، أصدرت حماس فيديو موسيقي للاحتفال بتفجير حافلة مدرسية إسرائيلية أسفر عن مقتل دانيال فيفليك البالغ من العمر ١٦ عامًا.[٧]

هذا ليس سلوك مقاومين أجبروا على مضض على حمل السلاح دفاعًا عن منازلهم وعائلاتهم، ولكنها ثقافة الاستشهاد التي تعتبر قتل أطفال العدو عملا يستحق الإشادة والتقدير.

والواقع أن المسيحيين الفلسطينيين في الأراضي يعيشون في ظروف مماثلة، ولكنهم لا ينخرطون في أعمال إرهابية ولا يدعون إلى دمار إسرائيل. وينطبق هذا أيضًا على العديد من الشعوب الأخرى التي تعاني من ظروف أصعب بكثير من الفلسطينيين. فالقتل المتعمد للمدنيين هو انتهاك مروع لحقوق الإنسان وجريمة حرب؛ والفلسطينيون هم الشعب الوحيد الذي يعتقد أن الإرهاب تكتيكٌ مشروع.

لو كانت حماس مهتمة بإنهاء "الاحتلال"، لانضمت إلى مفاوضات السلام بدلاً من معارضتها. لكن السلام لم يكن يومًا هدف حماس؛ وما يعبّر عن هدفها الحقيقي هو عنوان كتاب ألفه المستشار السياسي لرئيس الوزراء الفلسطيني آنذاك إسماعيل هنية من حماس: "نهاية الدولة اليهودية: مجرد مسألة وقت".

خرافة

لا تلحق صواريخ حماس أضرارًا كبيرة ولا تشكل تهديدًا لإسرائيل.

واقع

منذ عام ٢٠٠٠، أطلق الإرهابيون من داخل غزة أكثر من ١٨٠٠٠ صاروخ من طراز قسام وغراد وقذائف هاون على إسرائيل بعد انسحاب هذه الأخيرة من جانب واحد من المنطقة في عام ٢٠٠٥. وقد تسببت هذه الأسلحة بمقتل ٤٠ مدنيًا إسرائيليًا على الأقل، وإصابة مئات آخرين، فضلاً عن إلحاق أضرار جسيمة بالمدارس والمعابد اليهودية والمنازل السكنية والمستشفيات.

وعلى غرار الهجمات الصاروخية النازية على لندن خلال الحرب الخاطفة، فإن وابل صواريخ حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني يبث الرعب في قلوب من يتواجدون ضمن مداها. توسعت تلك المنطقة وأصبحت الصواريخ أكثر تطورًا. واليوم أصبح جنوب إسرائيل كله، حيث يعيش نحو مليون إسرائيلي، ضمن نطاق هذه الصواريخ. وتقع أماكن مثل سديروت وكفر عزة على مسافة قريبة جدًا لدرجة أن على سكان تلك المناطق التصرف خلال ثوانٍ معدودة لإيجاد مأوى بعد سماع صفارات الإنذار، وهو ما يبقيهم في حالة شبه دائمة من الخوف والقلق، مع العلم بأن الصواريخ وصلت إلى القدس وضواحي تل أبيب في أيار/مايو ٢٠٢١. وكذلك، تضطر المدارس والشركات إلى الإغلاق عندما تزداد حدة القصف ويخلي المواطنون المنطقة.

> إذا كان أحد ما يطلق الصواريخ على منزلي حيث تنام ابنتاي ليلاً، سأفعل كل ما بوسعي لإيقافه. وأتوقع من الإسرائيليين فعل الشيء نفسه.
>
> - باراك أوباما[1]

بينما يقلل المدافعون عن حماس من خطورة آلاف الصواريخ وقذائف الهاون التي تُطلق على إسرائيل بسبب الإنخفاض النسبي في أعداد الضحايا، إلا أن الأضرار الناجمة عن ذلك أكثر خطورة وانتشارًا مما تنقله وسائل الإعلام عادةً.

عندما يشير الإنذار الأحمر إلى أن صاروخا قد انطلق، يكون أمام الإسرائيليين ١٥ ثانية لإيجاد مأوى. ماذا لو لم تكن بالقرب من أحد الملاجئ؟ كيف تحمل والدًا مسنًا أو طفلاً معاقًا إلى بر الأمان في هذه المهلة القصيرة؟

تخيّل ما ستكون عليه الحياة في ظل هذه الظروف.

وفي هذا السياق، أفاد مسؤولو الصحة أن الكثير من السكان بحاجة للعلاج بسبب فقدان السمع ومن أصابات بالدوار وطنين في الأذن واضطرابات المعالجة السمعية المركزية.[٨]

الهجمات الصاروخية من غزة

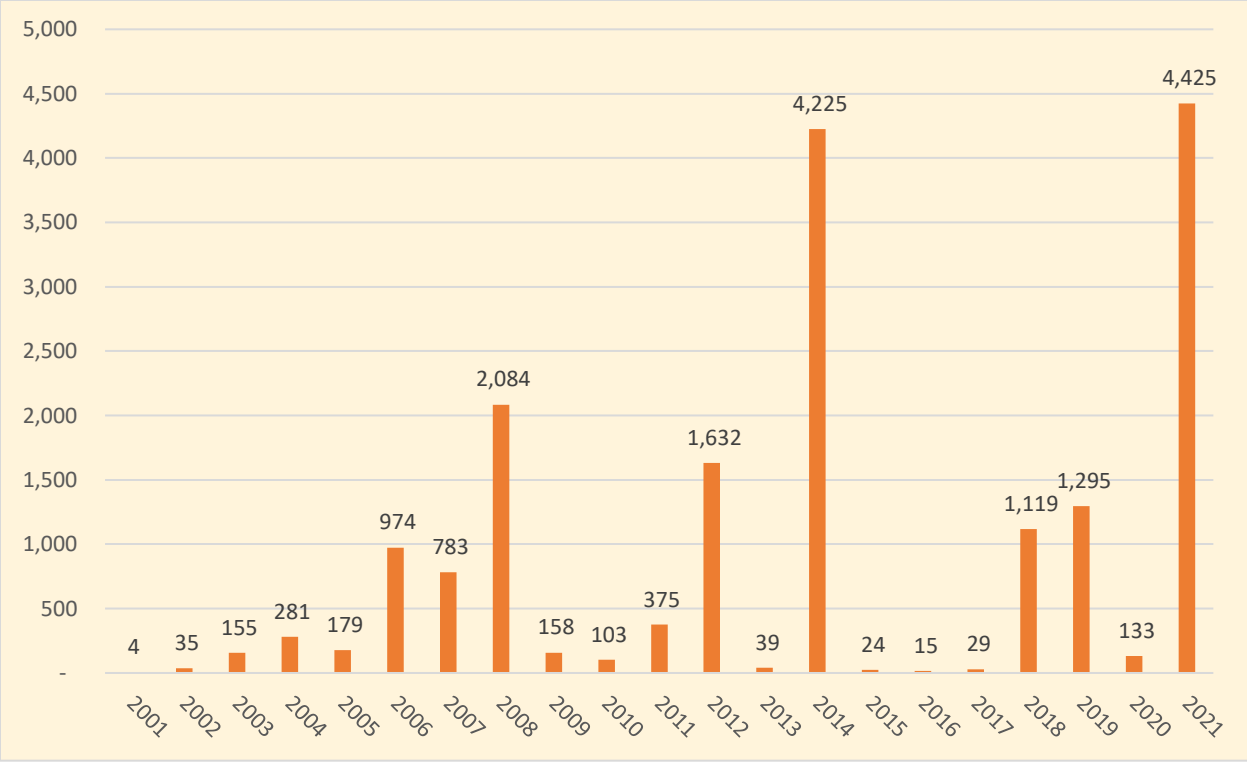

في مقال نُشر في مجلة "الطب النفسي الجسدي: مجلة الطب السلوكي الحيوي" *Psychosomatic Medicine Journal of Bio-Behavioral Medicine*، وجدت تامار وينستوك والبروفيسور إيلانا شوهام-فاردي من قسم علم الأوبئة بجامعة بن غوريون أن معدل إجهاض النساء في سديروت أعلى بشكل ملحوظ من معدله بين النساء اللواتي لم يتعرضن لصفارات الإنذار والقذائف الصاروخية. وذكرا أن السبب الأكثر ترجيحًا هو التوتر الناتج عن العيش تحت تهديد الهجمات الصاروخية.[٩]

وتوثر الصدمات النفسية على الأطفال بشكل خاص. إذ يتطلب تعافيهم تلقي العلاج على مدى أشهر، ويمكن لهجوم صاروخي واحد خلال فترة العلاج أن يعيد العلاج برمته إلى نقطة الصفر. فبحسب دراسة أجراها مدير وحدة الخدمات السريرية للأطفال والمراهقين في المركز الإسرائيلي لعلاج الرضوض النفسية، بات هورينتشيك في عام ٢٠١٥، فإن أعراض اضطراب ما بعد الصدمة تظهر على ٤٠٪ من أطفال سديروت.[١٠]

ماذا تعني هذه الإحصائيات بالنسبة لحياة الإسرائيليين الذين يعيشون تحت الرصاص؟ إليكم بعض الأمثلة:

في سديروت، يستحمّ العديد من السكان في أقل من دقيقة خوفًا من انطلاق صفارات الإنذار خلال الاغتسال. ونادرًا ما يتم تشغيل الموسيقى لأنها قد تحجب صوت الإنذار الأحمر، وحتى أحزمة الأمان لم تعد تُستعمل في السيارات لأنها يمكن أن تعيق الحركة خلال عملية الخروج السريع من السيارة. ومتى كانت وتيرة الصواريخ أكثر ثباتًا، تعيش في أغلب الأحيان عائلاتٌ بأكملها في الملاجئ لأيام أو أسابيع للاحتماء من القنابل.

لن تتساهل أي دولة مع هذه التهديدات المستمرة التي يتعرض لها سكانها المدنيون.

خرافة

تهاجم إسرائيل الأهداف الفلسطينية في غزة بشكل عشوائي.

واقع

خسائر الحرب مؤسفة لكنها حتمية. وتبذل إسرائيل جهودًا استثنائية لتجنب سقوط ضحايا في صفوف المدنيين عند الرد على الهجمات الإرهابية من غزة. فيرمي الجنود منشورات تحذيرية، ويستخدمون صواريخ تحذيرية ("القرع على السقف") وقذائف

تحذيرية لتنبيه المدنيين في المباني، ويجرون مكالمات هاتفية لإعلام الفلسطينيين بوقوع هجوم، ويحتفظون بقوائم بالمواقع المحمية مثل منشآت الأمم المتحدة، ويرسلون الطائرات المسيرة للبحث عن مدنيين في المواقع التي يُعتزم استهدافها قبل أي غارة جوية.

بيد أن مروجي البروباغندا الفلسطينيين أدركوا منذ وقت طويل أن تزويدهم لوسائل الإعلام بعدد ضحايا معين سيضمن لهم انتشار هذا العدد في جميع أنحاء العالم باعتباره حقيقة فعلية. وفي غزة، تختلق وزارة الصحة التي تديرها حماس أعداد الضحايا المدنيين، ولا يتم التحقق من المعلومات قبل نشرها. وما يحفز حماس على تزوير أعداد الضحايا هو معرفتها بأن مقتل المدنيين يثير غضبًا عالميًا ويجدد توجيه الاتهامات ضد إسرائيل بارتكاب "جرائم حرب".

خلال عملية حارس الجدار في أيار/مايو ٢٠٢١، زعمت حماس أن إسرائيل قتلت ٢٤٨ مدنيًا، من بينهم ٦٦ طفلاً. لكن وزارة الصحة لا تصنف أي ضحايا على أنهم إرهابيون، ولا تميّز بين المدنيين الذين يُقتلون في الغارات الجوية الإسرائيلية وأولئك الذين يموتون جراء الصواريخ التي أخطأت أهدافها أو سقطت داخل غزة. وتعتبر حماس أيضًا المراهقين أطفالاً، علمًا بأن بعضهم من الإرهابيين.[١١]

دائما ما يُقال بأن غزة هي إحدى أكثر مناطق العالم من حيث الكثافة السكانية وقد استُهدفت بحوالي ٦٨٠ صاروخًا أطلقتها حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين. ما مدى احتمال أن يكون عدد الضحايا الذين ألحقوا إصابات بأنفسهم أكبر بكثير من العدد المعلن عنه؟[١٢]

قدم مصدران غير متعاطفين مع إسرائيل أدلة تتناقض مع أرقام حماس. فمكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان أفاد أن ١٢٨ مدنيًا قُتلوا، وليس ٢٤٨. وذكرت منظمة الدفاع عن الأطفال الدولية - فلسطين حالة واحدة "أخطا فيها صاروخ محلي الصنع أطلقته جماعة فلسطينية مسلحة هدفه فقتل ثمانية فلسطينيين من ضمنهم طفلين".[١٣]

أفاد جيش الدفاع الإسرائيلي عن قتله ما لا يقل عن ١٦٠ إرهابيًا.[١٤] قام مركز مئير عميت للمعلومات الاستخباراتية والإرهاب، والذي يدقق في هوية القتلى، بالتحقق من ٧٤ اسمًا ووجد أن ١٦ منهم قتلوا بصواريخ أخطأت هدفها، وما لا يقل عن ٤٢ منهم كانوا نشطاء إرهابيين. وبدلًا من ٧٤ قتيلًا مدنيًا، كان العدد ١٦.[١٥]

وكذلك، في عملية الرصاص المصبوب عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩، اتُهمت إسرائيل بقتل أكثر من ١٤٠٠ فلسطيني. فقد اعترف الجيش الإسرائيلي بمقتل ١١٦٦ شخصًا، ٢٩٥ مدنيًا، و٧٠٩ إرهابيا، و١٦٢ لم يتم التعرف على هويتهم. تم التشكيك في تصريحات إسرائيل، إلا أن وزير الداخلية التابع لحماس فتحي حماد أقر لاحقًا بأنها فقدت ما بين ٦٠٠ و٧٠٠ رجلا.[١٦]

لا أحد ينكر مقتل بعض المدنيين. فقد سُجلت أكبر حصيلة من القتلى عندما قصفت إسرائيل الأنفاق في أحد الأحياء، وانهارت المباني المحيطة به بشكل غير متوقع.[١٧]

على الرغم من أن عدد الوفيات مفجع، إلا أنه يُعتبر منخفضًا بشكل ملحوظ، باعتبار أن إسرائيل ضربت أكثر من ١٥٠٠ هدف. وبالمقارنة، أجاز الرئيس أوباما شن ٥٤٢ غارة بطائرات بدون طيار أدت إلى مقتل ٣٢٤ مدنيًا.[١٨]

أقر مدير عمليات الأونروا في غزة، غير المتحيز لإسرائيل، أن هجمات جيش الدفاع الإسرائيلي كانت دقيقة وموجهة نحو أهداف عسكرية، قائلًا: "لم يضربوا أهدافًا مدنية، مع بعض الاستثناءات".[١٩] ولاحقًا، عمدت حماس إلى التشهير به وأجبرته على التراجع عن أقواله والانسحاب من غزة في دراسة حالة عن عواقب قول الحقيقة. قد يفسر الخوف من التعرض لمعاملة مماثلة سبب انحياز الصحفيين الذين يغطون أخبار غزة.

ما كان ليتعرض أي فلسطيني بريء للخطر لو أن السلطة الفلسطينية نفذت الخطوات التي وعدت باتخاذها منذ فترة طويلة لوقف الإرهاب وما كان ليتعرض أي فلسطيني بريء للخطر لو أن المجتمع الدولي، وخصوصًا الحكومات في العالم العربي، مارسوا الضغط على حماس للتوقف عن مهاجمة إسرائيل. ما كان ليتعرض أي فلسطيني بريء للخطر لو لم يتعمد إرهابيو حماس الاختباء في أوساطهم. وما كانت إسرائيل لتملك أي سبب لاستهداف تلك المناطق لو منع الفلسطينيون الساعون للسلام الإرهابيين من العيش في وسطهم وإطلاق الصواريخ من أحيائهم.

خرافة

تحمي حماس المدنيين الفلسطينيين.

واقع

لقد تبين أن حماس تستخدم المساجد والمستشفيات وسيارات الإسعاف والمدارس لإخفاء ونقل الأسلحة وكقواعد ومخابئ لمقاتليها في مناسبات متعددة. كما يتم إطلاق العديد من الصواريخ بالقرب من هذه الأماكن الحساسة على أمل أن ترد إسرائيل على مصادر الصواريخ وتتسبب في قتل مدنيين. ثم تقدم حماس للصحفيين، الذين تكون حريتهم مقيدة بما يريد الإرهابيون الإيحاء به، "ضحايا يشدون انتباه المشاهدين"، من الأطفال كلما أمكن ذلك

ومهما قدمت إسرائيل من أدلة لإظهار كيف تخاطر حماس بحياة الأبرياء، لا تهتم وسائل الإعلام سوى بعدد الجثث. من وجهة نظر حماس الساخرة، كلما ارتفعت حصيلة القتلى المدنيين، كلما كان ذلك أفضل.

من بين القصص التي لم تستطع وسائل الإعلام تجاهلها اكتشاف ٢٠ صاروخًا مخبأً في مدرسة تديرها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).[٢٠] أدانت الوكالة "الجماعة أو الجماعات المسؤولة" من دون ذكر حماس، متظاهرةً بأنها لا تعلم مصدر تلك الصواريخ.

لا تنتهي القصة باكتشاف الصواريخ. فقد اضطرت الأونروا إلى إزالتها عندما أصبح من المعلوم أنها موجودة ضمن ممتلكات الأونروا. وبدلًا من تدمير مخبأ الأسلحة أو تسليمه إلى القوات الإسرائيلية أو مؤسسة محايدة، أبلغت "الأطراف المعنية" بها. وبالتالي، كانت الأونروا تعرف مصدر الصواريخ وأعادتها إلى حماس.[٢١] وتم العثور في وقت لاحق على المزيد من الصواريخ في مدرسة أخرى.[٢٢]

تشكل حالات الأونروا دليلًا على ادعاء إسرائيل بأن المؤسسات المدنية يتم استخدامها لتخزين الأسلحة. وهناك أدلة إضافية تُظهر عمليات إطلاق الصواريخ من مواقع قريبة من هذه المؤسسات. يعد استخدام المدنيين كدروع ومواقع مثل المدارس والمستشفيات لتخزين الأسلحة وإطلاقها من جرائم الحرب. وتُعتبر قيادة السلطة الفلسطينية وحماس مسؤولتين عن منع الإرهاب ويجب محاسبتهما.

خرافة

تحرم إسرائيل غزة من الرعاية الصحية والإمدادات الطبية.

واقع

لقد تحسنت صحة الفلسطينيين بكل المقاييس وهي مشابهة، إن لم نقل أفضل، من الأوضاع الصحية في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الأخرى. أحد الأسباب وراء ذلك، يتمثل في أن إسرائيل توفر الرعاية الطبية لعشرات الآلاف من الفلسطينيين سنويًا. كما تدرب إسرائيل مئات الأطباء الفلسطينيين من غزة.

على الرغم من أن غزة تحكمها منظمة تهدف إلى تدمير إسرائيل والتهديد بالتسلل الإرهابي، يدخل حوالي ٢٠٠٠٠ من سكان غزة إسرائيل كل شهر، بشكل أساسي للعلاج الطبي. ويشمل ذلك أقارب الإرهابيين، مثل ابنة زعيم حماس إسماعيل هنية. وقد عولجت ابنة شقيقته البالغة من العمر ١٧ عامًا في مركز إيخيلوف الطبي في تل أبيب بعد عملية زرع نخاع عظمي فيما كانت منظمته تطلق الصواريخ على المدينة.[٢٣] وعولجت شقيقة زعيم آخر بارز في حماس، موسى أبو مرزوق، في إسرائيل من مرض السرطان.[٢٤]

أنشأت إسرائيل مرفقًا طبيًا خارج قطاع غزة أثناء عملية "الجرف الصامد" وسمحت للعديد من الفلسطينيين بتلقي الرعاية العاجلة التي لم يكن بإمكانهم الحصول عليها في غزة أو مناطق أخرى من العالم العربي. حدث ذلك فيما كانت حماس تستخدم مستشفى الشفاء (ومن المفارقات ان إسرائيل بنته من أجل سلامة سكان غزة) كمركز تحتمي فيه قيادتها العسكرية من الهجمات الإسرائيلية.

وسط احتجاجات أيار/مايو ٢٠١٨، أرسلت إسرائيل شاحنات محملة بالإمدادات الطبية والأغذية والحفاظات إلى غزة. وسمح المسؤولون الفلسطينيون بإيصال الإمدادات الطبية لكنهم أعادوا ١٤ شاحنة مليئة بالأغذية والحفاظات.[٢٥]

سُمح لعدد أقل من سكان غزة بدخول إسرائيل خلال المراحل الأولى من جائحة فيروس كورونا. ولكن تم إدخال عشرات الآلاف من الفلسطينيين إلى إسرائيل لتلقي العلاج الطبي. وقدمت إسرائيل أدوية مثل أدوية السرطان والفشل الكلوي.[٢٦] وفي الربع الأول من العام ٢٠٢٢، وافقت إسرائيل على أكثر من ٦٠٠٠ طلب إذن لمعالجة المرضى؛ ما يقارب ثلثها للأطفال دون سن ١٨ عامًا.[٢٧]

تسمح إسرائيل للفلسطينيين بالدخول لتلقي العلاج الطبي، معرضةً بذلك ذاتها لخطر دخول الإرهابيين. على سبيل المثال، في عام ٢٠٠٥، تم القبض على وفاء سمير إبراهيم البس وهي تحاول تهريب حزام ناسف عبر معبر إيريز. فقد تم إدخال البس لأسباب

إنسانية إلى مركز سوروكا الطبي في بئر السبع قبل عدة أشهر لتلقي العلاج من حروق شديدة أصيبت بها بينما كانت تطهوا الطعام.[٢٨]

في غضون ذلك، يعاني سكان غزة بسبب لعبة استعراض القوة التي يمارسها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس الذي فرض قيودًا على غزة، بما في ذلك وقف توريد الأدوية والمعدات الطبية إلى المستشفيات. في تموز/يوليو ٢٠١٧ مثلًا، حذرت وزارة الصحة في قطاع غزة من أن حياة حوالي ٢٥٠٠ مريض فلسطيني "في خطر" لأن السلطة الفلسطينية أوقفت نقل المرضى من غزة لتلقي العلاج في الخارج.[٢٩] وفي عام ٢٠١٩، أوقفت السلطة الفلسطينية الإحالات الطبية للفلسطينيين إلى المستشفيات الإسرائيلية واعترضت على خطة أمريكية لبناء مستشفى في شمال غزة. وقالت السلطة الفلسطينية إن المشروع مؤامرة إسرائيلية تهدف إلى منع إقامة دولة فلسطينية وتفاقم الأزمة مع حماس. وزعمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن المستشفى الجديد هو "مركز استخبارات إسرائيلي".[٣٠]

أشار الصحفي بسام طويل: " يريد عباس، شأنه شأن باقي القادة العرب، تحميل إسرائيل وحدها المسؤولية عن مشكلة قطاع غزة. فعباس يتطلع بلا شك إلى اليوم الذي يصبح بإمكانه فيه تحميل إسرائيل المسؤولية الكاملة عن تفشي فيروس كورونا في قطاع غزة". وأضاف: "من المرجح أيضًا أنه ينتظر أن تنضم إليه الأمم المتحدة والعديد من جهات المجتمع الدولي في إلقاء اللوم على إسرائيل واليهود على خلفية انتشار الجائحة بين شعبه، بينما يتجاهلون مسؤوليته عن الأزمة الإنسانية في قطاع غزة".[٣١]

خرافة

لم تفعل إسرائيل شيئا لمساعدة الفلسطينيين على التصدي لجائحة كوفيد-١٩.

واقع

لقد بذلت إسرائيل جهدًا كبيرًا لمساعدة الفلسطينيين على احتواء تفشي فيروس كورونا الذي بدأ عندما ثبتت إصابة ١٩ شخصًا في بيت لحم بالمرض. فقد سارعت إسرائيل إلى تقديم ٢٥٠ طقم اختبار لفيروس كورونا للسلطة الفلسطينية وبدأت دورات تدريبية مشتركة للعاملين الطبيين الإسرائيليين والفلسطينيين لدراسة الفيروس وحماية الكوادر الطبية وفحص المرضى المشتبه إصابتهم بالفيروس. كما قدم منسق الأنشطة الحكومية في المناطق (COGAT) إرشادات وزارة الصحة الإسرائيلية حول الوقاية والحماية من الفيروس على موقعه الإلكتروني وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة به باللغة العربية.

وقالت منسقة الصحة في الإدارة المدنية الإسرائيلية داليا باسا: "سنواصل العمل لمساعدة السلطات الفلسطينية للحد من انتشار الفيروس، سواء لمصلحة إسرائيلية أو لأسباب إنسانية. سنوسع التدريب الطبي للموظفين الفلسطينيين بقدر الإمكان، بالإضافة إلى نقل المعدات الطبية إلى نظام الرعاية الصحية الفلسطيني" ("تعمل الفرق الطبية الإسرائيلية والفلسطينية المشتركة على منع انتشار فيروس كورونا"، منسق الأنشطة الحكومية في المناطق، ٥ آذار/مارس، ٢٠٢٠).

وفي تغريدة، أفاد منسق الأنشطة الحكومية في المناطق في ٧ آذار/مارس ٢٠٢٠: "الصحة العامة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية هي دائمًا على رأس أولوياتنا، لا سيما في هذا الوقت. نحن نبذل قصارى جهدنا، بالتعاون مع جميع الأطراف ذات الصلة، لحماية صحة ورفاهية سكان المنطقة".[٣٢]

ينطبق ذلك أيضًا على غزة، حيث أكدت وزارة الصحة الفلسطينية استلام أطقم اختبار ومعدات طبية من إسرائيل طلبها الطاقم الطبي في غزة. قال مسؤول في الوزارة: "إن التعامل مع تفشي فيروس كورونا له أسبقية تطغى على أي اعتبارات سياسية، وبدون مساعدة من إسرائيل، ستكون غزة في وضع صعب في حال تفشي المرض".[٣٣]

قام منسق الأنشطة الحكومية في المناطق (COGAT) بتسليم أطقم اختبار فيروس كورونا ومعدات طبية واقية إلى غزة وتنسيق نقل أطنان من المواد المطهرة من المصانع الإسرائيلية إلى المصانع الفلسطينية. وتضمنت مادة الكلور وبيروكسيد الهيدروجين المستخدمة في التطهير والحفاظ على النظافة والصرف الصحي.[٣٤]

كما قدمت إسرائيل قرضًا للسلطة الفلسطينية للمساعدة في تجنب حدوث أزمة اقتصادية وإنسانية.[٣٥] بالإضافة إلى ذلك، تم إرسال اختبارات كوفيد-١٩ من فلسطينيين إلى مختبرات مستشفى شيبا الإسرائيلي، والتي قامت أيضًا بتدريب الطاقم الطبي من غزة. وتلقى عمال آخرون في المجال الطبي تدريبًا في مركز برزيلاي الطبي في عسقلان.[٣٦]

حتى قبل الأزمة، كانت إسرائيل تدرب عمالًا فلسطينيين في المجال الطبي. في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، تمت دعوة خمس ممرضات من قطاع غزة و١١ من الضفة الغربية إلى إسرائيل لأربعة أيام من التدريب الطبي على يد أطباء إسرائيليين. قال أكرم أبو صلاح، ممرض من قطاع غزة، لصحيفة جيروزاليم بوست: "أنا سعيد جدًا بفرصة حضور هذه الدورة التدريبية المتقدمة في

مجال الصدمات. في غزة، لدينا الكثير من المشاكل، ويمكن لإسرائيل أن تعلّمنا. الأمر مختلف عما كنت أعتقد. الأشخاص لطفاء جدًا. اليهود والفلسطينيون يعملون معًا وهذا يقلص الفجوات التي بيننا".[٣٧]

يتعارض هذا التعاون مع الحملة المناهضة للتطبيع التي تقوم بها حركة المقاطعة، ولكن عالم الأوبئة في جامعة النجاح زاهر نزال قال: "عندما تكون هناك أزمة تؤثر على صحة الناس، يجب أن يكون التعاون ممكنًا".[٣٨]

إن حقيقة توفير إسرائيل الرعاية الطبية المنقذة لحياة للفلسطينيين لا تعني شيئا لمن دأبوا على ترويج الأكاذيب الذين روجوا لأكاذيب مشينة منها على سبيل المثال أن الفيروس هو "سلاح إسرائيل الجديد" وأنه يتم نقله عمدًا إلى الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.[٣٩]

إن النقاد الذين يرون أن الحصار المفروض على غزة تسبب في منع وصول الإمدادات إلى الفلسطينيين يتجاهلون حقيقة أن مصر تسيطر على جانب واحد من الحدود وليس هناك مانع يحول دون نقل الإمدادات الطبية من مصر إلى غزة. وزادت حماس من صعوبة الأمر عندما أغلقت لفترة وجيزة معبر رفح للمشاة المؤدي إلى مصر في آذار/مارس ٢٠٢٠؛ وبعد ذلك بوقت قصير، قام الهلال الأحمر المصري بتسليم إمدادات طبية ومساعدات إنسانية.[٤٠]

في أيار/مايو ٢٠٢٠، رفضت السلطة الفلسطينية قبول ١٤ طنًا من الإمدادات الطبية لمكافحة جائحة كوفيد-١٩ بذريعة أن عملية نقلها التي تمت عبر طيران الاتحاد الإماراتي عن طريق إسرائيل "تشكل غطاءً للتطبيع".[٤١]

لم يضر القرار بإسرائيل أو يردع الإمارات عن تحسين العلاقات مع إسرائيل ولكنه زاد من خطر إصابة الفلسطينيين وربما وفاتهم بفيروس كورونا وأثار غضب الإمارات. غرد المحلل السياسي الإماراتي ماجد الرئيسي: "المساعدة على شكل أطنان من الإمدادات الطبية ليست مهمة. إذا كانت المساعدة على شكل أموال/دولارات، ما كانت لتُرفض. ليكن الله في عون الفلسطينيين العاديين من لصوص السلطة الفلسطينية".[٤٢]

خرافة

إسرائيل مذنبة لإرتكابها جرائم حرب في عملياتها في غزة.

واقع

تم إنشاء لجنة غولدستون للتحقيق في جرائم الحرب المزعومة أثناء الصراع بين إسرائيل وحماس خلال عملية الرصاص المصبوب الإسرائيلية في غزة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩. لم يتفاجأ أحد عندما أصدرت اللجنة تقريرًا ينتقد إسرائيل بشدة، بما أنه تم إنشاؤها من قبل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وهي منظمة فقدت مصداقيتها منذ فترة طويلة بسبب تركيزها المهووس والمتحيز ضد إسرائيل، وأن أحد أعضاء اللجنة، كريستين شينكين، اتهم إسرائيل سابقًا بارتكاب جرائم حرب.[٤٣]

استندت اللجنة المكونة من أربعة أشخاص، بقيادة القاضي ريتشارد غولدستون، فعليًا في جميع تقاريرها المؤلفة من ٥٧٥ صفحة إلى روايات لم يتم التحقق منها من قبل فلسطينيين ومنظمات غير حكومية. ركزت لجنة غولدستون على التوغل الإسرائيلي في غزة بينما لم تعالج بشكل ملائم الاستفزاز الذي أدى إلى العملية الإسرائيلية، والمتمثل بثلاث سنوات من قصف حماس الصاروخي للبلدات والقرى الإسرائيلية.

عند إجراء مقابلات مع سكان غزة، رافق اللجنة مسؤولو حماس.[٤٤] لذلك، لم يكن من المستغرب أن المحققين لم يبذلوا جهودًا تُذكر للتحقيق في أنشطة حماس قبل عملية الرصاص المصبوب أو خلالها. ولم يكن من المستغرب كذلك أن تفيد اللجنة في ذلك الوقت بأنها لم تجد أي دليل على أن حماس أطلقت صواريخ من منازل مدنية، أو أن الإرهابيين اختبأوا بين السكان المدنيين وأطلقوا قذائف الهاون والصواريخ المضادة للدبابات والمدافع الرشاشة على القرى الفلسطينية عندما كانت قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على مقربة من المكان، أو أنهم استولوا على منازل مدنية مفخخة لنصب كمين لجنود جيش الدفاع الإسرائيلي. ويشير التقرير إلى "شرطة" حماس على أنها من المدنيين، ما يبرئها من الهجمات الصاروخية الإرهابية ضد المدنيين الإسرائيليين والأعمال غير القانونية التي ارتكبتها في غزة خلال النزاع.[٤٥] يتناقض ذلك بشكل مباشر مع الكثير من الصور ومقاطع الفيديو والتقارير التي نشرها الصحفيون والتي تصور ناشطي حماس وهم يشاركون في هذه الأنشطة غير القانونية.[٤٦]

وقالت سوزان رايس، سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، إن التقرير "تشوبه عيوب جمة" و"لم نرَ دليلًا على أن الحكومة الإسرائيلية استهدفت المدنيين عمدًا".[٤٧]

شهد العقيد ريتشارد كيمب، القائد السابق للقوات البريطانية في أفغانستان، أمام لجنة غولدستون عام ٢٠٠٩، قائلًا: "لقد بذل جيش الدفاع الإسرائيلي جهده لحماية حقوق المدنيين في منطقة القتال أكثر من أي جيش آخر في تاريخ الحرب".[٤٨]

في عام ٢٠١١، كتب غولدستون في مقال رأي لصحيفة واشنطن بوست أن تفويضه الأصلي كان "منحازًا ضد إسرائيل" وتراجع عن اتهاماته بأن إسرائيل استهدفت المدنيين عمدًا وكانت مذنبة بارتكاب جرائم حرب. أقر غولدستون بأنه "لم يتم استهداف المدنيين عن قصد [من قبل إسرائيل] كسياسة عامة" وأنه في أعقاب إطلاق آلاف الصواريخ والقذائف على مدنها، كان لإسرائيل "الحق والواجب في الدفاع عن ذاتها ومواطنيها ضد هذه الهجمات".[٤٩]

انتقد غولدستون حماس بشدة لعدم تحقيقها في أي اتهامات بارتكاب جرائم حرب. بالمقابل، أقر غولدستون بأن إسرائيل "خصصت موارد كبيرة للتحقيق" في مزاعم سوء السلوك.

ولم يوقف التراجع عن تقريره موجة الدعاية المعادية لإسرائيل القائمة على مزاعمها الكاذبة.

أصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة تقريرًا آخرًا في أعقاب نزاع غزة عام ٢٠١٤، يشير إلى احتمال أن تكون إسرائيل وحماس قد ارتكبتا جرائم حرب. نظرًا للتحيز التاريخي لمجلس حقوق الإنسان ضد إسرائيل، لم يكن من المستغرب أن يساوي المحققون بين رجال الإطفاء في جيش الدفاع الإسرائيلي ومشعلي الحرائق التابعين لحماس.

توصلت المجموعة العسكرية الدولية المستقلة رفيعة المستوى، المؤلفة من ١١ من كبار الجنرالات والدبلوماسيين السابقين في العالم، إلى خلاصة مختلفة تمامًا. فقد وجدت المجموعة، بقيادة الرئيس السابق للجنة العسكرية لحلف الناتو، الجنرال كلاوس نومان، أن "القوات الإسرائيلية تصرفت بشكل متناسب وفقًا لما تقتضيه قوانين النزاع المسلح وغالبًا ما تجاوزت المبادئ القانونية المطلوبة للتناسب والضرورة والتمييز". وذكر تقريرها أنه في بعض الحالات، "أودى التزام إسرائيل الصارم بقوانين الحرب بحياة الجنود والمدنيين الإسرائيليين".

لم ينفِ الجنرالات وقوع عدد كبير من الضحايا في صفوف الفلسطينيين وأقروا بأن بعضها "نتج عن خطأ وسوء تقدير"؛ ولكنهم خلصوا إلى أن "غالبية الوفيات كانت نتيجة حتمية ومأساوية للدفاع ضد عدو يتعمد تنفيذ هجمات في صفوف السكان المدنيين".[٥٠]

أخبر العقيد كيمب لجنة الأمم المتحدة أن "جيش الدفاع الإسرائيلي اتخذ إجراءات استثنائية للالتزام بقوانين النزاع المسلح والحد من الخسائر المدنية في غزة". كما انتقد أولئك الذين اقترحوا أن تبذل إسرائيل جهودًا أكبر للحد من الخسائر المدنية في غزة باعتبار أن أيًا منهم لم يكن لديه أدنى فكرة عن كيفية القيام بذلك. "أستنتج أن ذلك يعود إلى أن إسرائيل كانت تتخذ جميع الخطوات الممكنة".[٥١]

بالإضافة إلى هذه التحقيقات، قام خبيران قانونيان أمريكيان بدراسة سلوك إسرائيل. يحاضر مايكل شميت وجون ميريام حول قانون النزاع المسلح في الكلية الحربية البحرية الأمريكية، كما يقدم شميت المشورة حول هذا الموضوع لحلف شمال الأطلسي وهارفارد وإكستر. وخلصا إلى أن "نهج إسرائيل في الاستهداف يتوافق مع القانون، وفي الكثير من الحالات، يستحق الاقتداء به".[٥٢]

وفقًا لرئيس هيئة الأركان الأمريكية المشتركة، الجنرال مارتن ديمبسي: "بذلت إسرائيل جهودًا استثنائية للحد من الأضرار الجانبية والخسائر المدنية". فقد أُعجب بشدة بقيادة إسرائيل للحرب لدرجة أنه أرسل فريقًا إلى إسرائيل لدراسة استراتيجياتها، بما في ذلك الدروس المتعلقة بكيفية الحد من الخسائر في صفوف المدنيين.[٥٣]

قال كيمب إن حماس تحدت بالمقابل قوانين النزاع المسلح من خلال "استهداف السكان المدنيين الإسرائيليين عمدًا، باستخدام سكانها المدنيين كدروع بشرية والسعي لاستدراج جيش الدفاع الإسرائيلي للقيام بعمل عسكري يقضي على أعداد كبيرة من المدنيين في غزة لأغراضها الدعائية الخاصة. لم يكن وليس هناك مساءلة أو تحقيق في أي مزاعم ضد حماس والجماعات المتطرفة الأخرى في غزة".[٥٤]

ولكن لجنة تحقيق أخرى تابعة لمجلس حقوق الإنسان أدانت إسرائيل وتجاهلت الإرهاب الفلسطيني بعد عام من عملية "حارس الجدران". وأفادت وزارة الخارجية أن ذلك "يمثل نهجًا متحيزًا أحادي الجانب لا يعزز آفاق السلام" ويشكل "استمرارية لنمط طويل الأمد يقوم على توجيه اللوم إلى إسرائيل عن غير حق".[٥٥]

وقعت الولايات المتحدة و٢٠ دولة أخرى، بما فيها إسرائيل، بيانًا أقر بأنه ما من دولة معفاة من التدقيق والمساءلة، ولكنها صرحت أيضًا: "ما زلنا نعتقد أن هذا التدقيق غير المتناسب القائم منذ فترة طويلة (بحق إسرائيل) يجب أن ينتهي وأن المجلس يجب أن يعالج جميع المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان بطريقة عادلة، بغض النظر عن الدولة".[٥٦]

لا تحتاج إسرائيل إلى جهات خارجية لتشرح لها كيفية الدفاع عن نفسها أو التحقيق في تصرفات جيشها. يتوقع الإسرائيليون أن يلتزم جنودهم بأعلى المعايير الأخلاقية ويطالبون بالتحقيق الفوري والشامل في مزاعم سوء السلوك حتى في الأحوال التي قد تكون فيها النتائج محرجة. ولم تكن الحروب في غزة استثناءً.

قال العقيد كيمب في شهادته: "لا علم لي بأن أي دولة أجرت تحقيقات شاملة أو حازمة في أنشطتها العسكرية أكثر من إسرائيل أثناء نزاع غزة عام ٢٠١٤ وما بعده".[٥٧]

دققت إسرائيل في التهم المختلفة واتخذت إجراءات ضد الجنود الذين أساءوا التصرف. وستستمر في القيام بذلك بدون تدخل الأطراف التي لديها أجندات سياسية وتنطلق من فرضية أن الإسرائيليين مذنبون ثم تسعى إلى إثبات ذلك.

خرافة

تفرط إسرائيل في استخدام القوة.

واقع

يتم التشهير بإسرائيل بشكل روتيني على خلفية استخدامها "القوة المفرطة" للرد على الهجمات الإرهابية. لم يضع النقاد قط أنفسهم في مكان إسرائيل. أوضح الكاتب والناشط في مجال السلام عاموس عوز هذه النقطة في مقابلة حول رد إسرائيل على هجمات حماس الصاروخية في عملية الجرف الصامد عام ٢٠١٤:

ماذا تفعل إذا جلس جارك على شرفته في الجهة المقابلة من الشارع، ووضع ابنه الصغير في حضنه، وبدأ بإطلاق النار من مدفع رشاش على غرفة أطفالك؟

ماذا تفعل إذا قام جارك في الجهة المقابلة من الشارع بحفر نفق من غرفة أطفاله إلى غرفة أطفالك لتفجير منزلك أو اختطاف عائلتك؟[٥٨]

أما السؤال الذي لم يطرحه فهو التالي: ما الذي تعتبره ردًا متناسبًا على تلك الهجمات؟

من السهل إدانة إسرائيل من بعيد، لكن تخيل لو أطلق الإرهابيون آلاف الصواريخ على واشنطن أو لندن أو باريس أو برلين أو أي مدينة أخرى. ماذا ستفعل الحكومات عندها؟ هل سيطالب المستهدَفون بتلك الصواريخ حكوماتهم بالرد فقط في حال قدرتهم على فعل ذلك بدون التسبب في قتل مدنيين؟

إن هذا ليس مجرد افتراض. ففي عام ١٩٩٣، أطلقت الولايات المتحدة ٢٣ صاروخًا على مقر المخابرات العراقية واستهدفت حيًا مدنيًا ردا على محاولة اغتيال الرئيس بوش. وقال كولن باول لاحقًا إن هذا كان ردًا "مناسبًا ومتناسبًا".[٥٩] بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، استخدمت الولايات المتحدة القوة الساحقة في الحرب في العراق، وعلى الرغم من عدم استهداف المدنيين، فقد قُتل الآلاف منهم.[٦٠] في ذلك الوقت، لم يناقش أحد مسألة التناسب عند استخدام القوة.

ينص قانون أخلاقيات جيش الدفاع الإسرائيلي على وجوب أن يقوم الجنود، كلما أمكن ذلك، بتحذير غير المقاتلين من وجودهم في منطقة يشكل بقاؤهم فيها خطرًا عليهم. فقد بذل جيش الدفاع الإسرائيلي خلال عملياته في غزة جهودًا متنوعة غير مسبوقة للحد من الإصابات في صفوف غير المقاتلين، بما في ذلك منشورات التحذير والمكالمات الهاتفية ونيران التحذير غير المميتة. وإذا كانت إسرائيل لا تسعى إلى تجنب وقوع خسائر في صفوف المدنيين، أو استهدافهم كما يتهمها البعض، لكان عدد القتلى بالآلاف، إن لم نقل عشرات الآلاف.

هل هناك جيش في العالم يحث الناس على مغادرة منطقة ينوي مهاجمتها على الرغم من أن ذلك يفسد عامل المفاجأة ويمنح الإرهابيين فرصة للهرب مع المدنيين؟ كم هو عدد الجيوش التي تأمر طياريها بوقف عمليات القصف إذا تم رصد مدنيين في المنطقة؟

لا يُعد التناسب مجرد مقارنة عددية. فقد أوضح القاضي ريتشارد غولدستون أن "واقع أن هذا العدد القليل نسبيًا من الإسرائيليين قُتل بسبب الهجمات غير القانونية بالصواريخ وقذائف الهاون من غزة لا يقلل بأي شكل من الأشكال من إجرامها".[٦١]

تحتفظ المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة بحق الدفاع عن النفس ضد الهجمات المسلحة لكل دولة. "إن الادعاء بأن إسرائيل انتهكت مبدأ التناسب، بقتلها عددًا من إرهابيي حماس يفوق عدد المدنيين الإسرائيليين الذين قتلوا بصواريخ حماس، هو ادعاء غير منطقي"، بحسب آلان ديرشوفيتز. "أولًا، ما من تكافؤ قانوني بين القتل المتعمد للمدنيين الأبرياء والقتل المتعمد لمقاتلي

حماس. بموجب قوانين الحرب، يمكن قتل أي عدد من المقاتلين لمنع قتل حتى مدني بريء واحد. ثانيًا، لا يُقاس التناسب بعدد المدنيين الذين قتلوا بالفعل، بل بالمخاطر التي يمثلها".[٦٢]

تضيف وزارة الخارجية الإسرائيلية:

بموجب اتفاقيات جنيف، وكذلك القانون الدولي العرفي، إذا وُجد هدف عسكري، مثل قاذفة صواريخ أو مخزون أسلحة، في قلب منطقة مدنية، فإن ذلك لا يغير حقيقة كونه هدفًا عسكريًا مشروعًا. وتقع المسؤولية الأساسية عن الإصابات بين المدنيين الناجمة عن "استخدامهم كدروع" على عاتق الطرف الذي عرّض حياة المدنيين عمدًا للخطر.

ما كان لأي فلسطيني بريء أن يصبح في مرمى النار لو لم يهاجم الإرهابيون إسرائيل ويختبئوا عمدًا بين المدنيين. يعرف الناس أن حماس تبني أنفاقًا تحت منازلهم وتخزن الأسلحة في الأحياء السكنية والمساجد والمدارس. ويعرفون أن الصواريخ تطلق من مناطق مأهولة بالسكان. لم لا يعترضون على استخدامهم كدروع بشرية؟

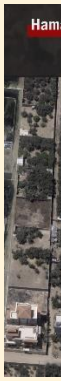

انقر فوق الصور لتكبيرها

إن جيش إسرائيل غير معصوم عن الخطأ. كدولة ديمقراطية، عندما يرتكب الجنود الإسرائيليون أخطاءً في المعركة، يخضعون للمحاسبة على خلفية أخطائهم هذه. وعندما يُصاب المدنيون أو يُقتلون، تُفتح تحقيقات، ويناقش الجمهور الإسرائيلي تصرفات الجيش، وتُفرض عقوبات إذا خلصت المحاكم أن الجنود مذنبون لإرتكابهم جرائم.

---

[١] "مصر تهدم المنازل في سيناء لإقامة منطقة عازلة عند حدودها مع غزة" "Egypt Demolishes Sinai Homes for Gaza Border Buffer"، بي بي سي BBC، (٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ "مصر تدمر ١٠٢٠ منزلاً في رفح لإقامة منطقة عازلة على حدود غزة"، وكالة معًا، (١٩ آذار/مارس ٢٠١٥).

[٢] "كبار رجال الدين المصريين يدعمون حاجز نفق غزة: تقرير" "Leading Egypt Clerics Back Gaza Tunnel Barrier: Report"، وكالة فرانس برس Agence France Presse، (١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠).

[٣] باراك رافيد Barak Ravid، "عباس لأوباما: أنا ضد رفع الحصار البحري عن غزة" "Abbas to Obama: I'm Against Lifting The Gaza Naval Blockade"، هآرتز *Haaretz*، (١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٠).

[٤] أبراهام بيل Abraham Bell، "القانون الدولي وغزة: الاعتداء على حق إسرائيل في الدفاع عن النفس" "International Law and Gaza: The Assault on Israel's Right to Self-Defense"، مركز القدس للشؤون العامة JCPA، (٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨)؛ "هل إسرائيل ملزمة بموجب القانون الدولي بتوريد خدمات المرافق العامة والسلع والخدمات إلى

غزة؟" "Is Israel Bound by International Law to Supply Utilities, Goods, and Services to Gaza?"، مركز القدس للشؤون العامة JCPA (٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٨).

[5] "تقرير فريق التحقيق التابع للأمين العام بشأن حادثة أسطول السفن في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٠" "Report of the Secretary-General's Panel of Inquiry on the 31 May 2010 Flotilla Incident"، الأمم المتحدة، (تموز/يوليو ٢٠١١).

[٦] ستيفن إرلانغر Steven Erlanger، "قائد يحتفل بتأسيس حماس في خطاب تحدي" "Leader Celebrates Founding of Hamas With Defiant Speech"، نيويورك تايمز *New York Times*، (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).

[٧] "حماس تحتفل بهجوم صاروخي قتل ابن السادسة عشر عام ٢٠١١" "Hamas celebrates missile attack that murdered 16-year-old in 2011"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، (١٥ تموز/يوليو ٢٠١٤).

[٨] أناف سيلفرمان Anav Silverman، "سيدروت – عودة إلى الحياة الطبيعية؟" "Sderot - a return to normalcy?" YnK)22 afh'et (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٠).

[٩] "دراسة تجد أن الهجمات الصاروخية على مدينة إسرائيلية تزيد من احتمالات الإجهاض" "Rocket attacks on Israeli city increase miscarriage likelihood, study finds"، ساينس ديلي ScienceDaily، (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٣).

[١٠] حيا غولدليست-إيشلر Hayah Goldlist-Eichler "٤٠٪ من الأطفال الإسرائيليين في بلدة سديروت الحدودية في غزة يعانون من القلق واضطراب ما بعد الصدمة" "40% of Israeli children in Gaza border town of Sderot suffer from anxiety, PTSD"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٨ تموز/يوليو ٢٠١٥).

[١١] آدم راسغون Adam Rasgon وإياد أبو حويلة Iyad Abuheweila، "تنظيم مسلح في غزة يقول إن القتيل في الغارة الجوية ابن الـ ١٧ عامًا كان عضوًا فيه" "Gaza Militant Group Says 17-Year-Old Killed by Airstrike Was a Member"، نيويورك تايمز *New York Times*، (٣٠ أيار/مايو ٢٠٢١).

[١٢] أرشد محمد Arshad Mohammed، جوناثون سول Jonathan Saul، جون آيريش John Irish، وباريزا حافظي Parisa Hafezi، "التحدي الإسرائيلي لغزة: إيقاف تحويل الأنابيب المعدنية إلى صواريخ" "Israel's Gaza challenge: stopping metal tubes turning into rockets"، رويترز Reuters، (٢٣ أيار/مايو ٢٠٢١).

[١٣] "الرد على التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة" "Response to the escalation in the oPt"، تقرير الحالة رقم ١، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية OCHA، (٢١-٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١)؛ "مقتل تسعة أطفال في قطاع غزة مع تصاعد العنف" "Nine children killed in Gaza Strip as violence escalates"، منظمة الدفاع عن الأطفال الدولية - فلسطين Defense for Children International – Palestine، (١١ أيار/مايو ٢٠٢١).

[١٤] آنا أهرونهايم Anna Ahronheim، "إسرائيل تقول إن ١٦٠ إرهابيًا قتلوا في غزة منذ بداية العملية" "Israel says 160 terrorists killed in Gaza since beginning of operation"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (١٨ أيار/مايو ٢٠٢١).

[١٥] مركز المعلومات حول الاستخبارات والإرهاب على اسم اللواء مئير عميت The Meir Amit Intelligence and Terrorism Information Center، (١ حزيران/يونيو ٢٠٢١).

[١٦] "حماس تعترف بمقتل ٦٠٠ إلى ٧٠٠ من رجالها في عملية الرصاص المصبوب" "Hamas Admits 600-700 of Its Men Were Killed in Cast Lead"، هآرتس *Haaretz*، (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠).

[١٧] بيل بوستوك Bill Bostock، "قالت إسرائيل إنها لم تتعمد قتل ٤٢ مدنيًا في غزة يوم الأحد، قائلةً إنها هاجمت سلسلة من أنفاق المسلحين تسببت في انهيار منازل المواطنين" "Israel said it didn't mean to kill 42 civilians in Gaza on Sunday, saying it attacked a series of militant tunnels that caused people's homes to collapse"، بيزنس إنسايدر *Business Insider*، (١٧ أيار/مايو ٢٠٢١)؛ بول آدمز Paul Adams، "الصراع بين غزة وإسرائيل: إسرائيل تدافع عن الاستراتيجية مع ارتفاع حصيلة القتلى" "Gaza-Israel conflict: Israel defends strategy as death toll mounts"، بي بي سي *BBC*، (١٨ أيار/مايو ٢٠٢١).

[١٨] ميكا زينكو Micah Zenko، "بيانات أوباما النهائية لضربات الطائرات بدون طيار" "Obama's Final Drone Strike Data"، مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations، (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٧).

[١٩] عميرة هاس Amira Hass، "بعد رد الفعل العنيف، مدير الأونروا يعتذر لقوله إن الجيش الإسرائيلي نادرًا ما يهاجم المدنيين" " Following Backlash, UNRWA Director Apologizes for Saying Israeli Army Rarely Attacked Civilians"، هآرتس *Haaretz*، (٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١).

[٢٠] "الأونروا تكتشف ٢٠ صاروخًا مخبأً في مدرسة بغزة، مدعيةً أن هذه الحادثة هي "الأولى من نوعها في غزة"" " UNRWA Discovers 20 Rockets Hidden in Gaza School; Claims Incident Was 'First of its Kind in Gaza"، الجيماينر *The Algemeiner*، (١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤)؛ الأونروا تدين بشدة وضع الصواريخ في المدارس UNRWA Strongly Condemns Placement of Rockets in School، الأونروا UNRWA، (١٧ تموز/يوليو ٢٠١٤).

[٢١] رفائيل أهرين Raphael Ahren، "وكالة الأمم المتحدة سلمت الصواريخ إلى حماس، كما تقول إسرائيل" " UN agency handed rockets back to Hamas, Israel says"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (٢٠ تموز/يوليو ٢٠١٤).

[٢٢] "الأونروا تدين وضع صواريخ للمرة الثانية في إحدى مدارسها" " UNRWA Condemns Placement of Rockets, For a Second Time, in One of Its Schools"، الأونروا UNRWA، (٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٤).

[٢٣] نضال المغربي Nidal al-Mughrabi، "مع تعثر الرعاية الصحية في غزة، يتم البحث عن الرعاية في إسرائيل" " With healthcare faltering in Gaza, care in Israel is sought after"، رويترز Reuters، (٦ نيسان/إبريل ٢٠١٧)؛ إيدو إفراتي Ido Efrati، "ابنة زعيم حماس تلقت العلاج الطبي في إسرائيل" " Hamas Leader's Daughter Received Medical Treatment in Israel"، هآرتس *Haaretz*، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ ماريسا نيومان Marissa Newman، "ابنة زعيم حماس تتلقى رعاية طبية في إسرائيل" " Hamas leader's daughter receives medical care in Israel"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤)؛ "تم نقل ابنة شقيقة رئيس حماس إلى المستشفى في إسرائيل منذ أكثر من شهر- تقرير" " Hamas chief's niece has been hospitalized in Israel for over a month — report"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، ٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١).

[٢٤] ناتي غباي Nati Gabbay، "شقيقة أبو مرزوق، المسؤول الكبير في حماس، تدخل المستشفى في إسرائيل" " Senior Hamas official Marzouk's sister hospitalized in Israel"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

[٢٥] جوداه آري غروس Judah Ari Gross، "إسرائيل تعيد فتح معبر غزة، لكن الفلسطينيين يعيدون بعض الشاحنات" " Israel reopens Gaza crossing, but Palestinians turn back some trucks"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (١٥ أيار/مايو ٢٠١٨).

[٢٦] "بالرغم من فيروس كورونا: المرضى يصلون عبر معبر إيريز للعلاجات المنقذة للحياة" " Despite the coronavirus: Patients arrive through the Erez Crossing for life-saving treatments"، منسق الأنشطة الحكومية في المناطق Coordination of Government Activities in the Territories (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠).

[٢٧] "الوصول إلى الرعاية الصحية" "Health Access"، التقرير الشهري، منظمة الصحة العالمية World Health Organization، (كانون الثاني/يناير ٢٠٢٢).

[٢٨] أوري دان Uri Dan، "انتحارية متخفية- امرأة تم إحباطها بالقرب من مستشفى إسرائيلي" " Undie-Cover Bomber – Woman Thwarted Near Israeli Hosp"، نيويورك بوست *New York Post*، (٢١ حزيران/يونيو ٢٠٠٥).

[٢٩] "غزة: ٢٥٠٠ مريض "بخطر" ولا يحصلون على رعاية طبية" " Gaza: 2,500 patients 'in danger' with no access to medical care"، ميدل إيست مونيتور *Middle East Monitor*، (٥ تموز/يوليو ٢٠١٧)؛ آدم راسغون Adam Rasgon، "السلطة الفلسطينية لم ترسل شحنات طبية إلى غزة منذ أكثر من ثلاثة أشهر" " PA has not sent medical shipments to Gaza for over three months"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٧)؛ "السلطة الفلسطينية تحد من تصاريح المرضى من غزة: منظمة الصحة العالمية" " Palestinian Authority slashes permits for sick Gazans: WHO"، وكالة فرانس برس AFP، (٩ آب/أغسطس ٢٠١٧).

[٣٠] "وزارة الصحة توقف الإحالات إلى إسرائيل: سنتعهد بإيجاد بدائل" " Ministry of Health stops transfers to Israel: We will undertake to find alternatives"، وفا WAFA، (٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩).

[٣١] بسام طويل Bassam Tawil، "فيروس كورونا: لماذا لا يساعد القادة الفلسطينيون غزة على محاربته" " Coronavirus: Why Palestinian Leaders Are Not Helping Gaza to Combat It"، معهد جيتستون Gatestone Institute، (١ نيسان/إبريل ٢٠٢٠)؛ باروخ يديد Baruch Yedid، "المستشفى المدعوم من الولايات المتحدة في غزة هو مؤامرة ضد السلطة الفلسطينية" "US-Backed Hospital in Gaza is a Plot Against the Palestinian Authority "، جويش برس *Jewish Press*، (٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).

[٣٢] @cogatonline، (٧ آذار/مارس ٢٠٢٠).

[٣٣] دانيال سيريوتي Daniel Siryoti، "لم الهدوء في غزة هذه الأيام؟ حماس تعرف الجواب" " Why is the Gaza Strip calm these days? Hamas knows the answer"، يسرائيل هيوم *Israel Hayom* (١٠ آذار/مارس ٢٠٢٠).

[٣٤] سيليا جين Celia Jean، "منسق الأنشطة الحكومية في المناطق ينسق عمليات تسليم المزيد من المعدات الخاصة بفيروس كورونا إلى غزة" "COGAT coordinates the delivery of more coronavirus equipment into Gaza"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٢١ آذار/مارس ٢٠٢٠)؛ @cogatonline.

[٣٥] توفاه لازاروف Tovah Lazaroff، "إسرائيل تقرض أموال السلطة الفلسطينية، وزير المالية يحذر من أزمة كوفيد-١٩ الفلسطينية" "Israel loans PA money, FM warns against Palestinian COVID-19 crisis "، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (١٧ نيسان/إبريل ٢٠٢٠)

[٣٦] "وسط جائحة فيروس كورونا، تدريب مسعفين من غزة على أيدي فرق إسرائيلية– تقرير" " Amid coronavirus pandemic, Gaza medics trained by Israeli teams – report"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (١١ نيسان/إبريل ٢٠٢٠).

[٣٧] معيان جاف-هوفمان Maayan Jaffe-Hoffman، "ممرضات غزة يتدربن في إسرائيل:" نحن نتحدث عن الصحة وليس السياسة" "Gaza nurses train in Israel: 'We speak of health, not politics "، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).

[٣٨] جوشوا ميتنيك Joshua Mitnick، "الإنسانية تسود:" معركة الشرق الأوسط ضد الفيروس تؤدي إلى وحدة نادرة" " 'Something human:' Mideast fight against virus elicits rare unity"، كريستشن ساينس مونيتور *Christian Science Monitor*، (١١ آذار/مارس، ٢٠٢٠).

[٣٩] نان جاك زيلبرديك Nan Jacques Zilberdik، "التشهير من قبل السلطة الفلسطينية على خلفية فيروس كورونا يتزايد: إسرائيل "تتعمد نقل الفيروس إلى الأسرى"" " PA Coronavirus-libel intensifies: Israel "is deliberately transmitting the virus to the prisoners"، مراقبة الإعلام الفلسطيني Palestinian Media Watch، (٣٠ آذار/مارس ٢٠٢١).

[٤٠] آدم راسغون Adam Rasgon، "حكومة غزة التي تديرها حماس تغلق المعبر المصري أمام المسافرين وسط أزمة الفيروس" " Hamas-run Gaza government shuts Egypt crossing to travelers amid virus crisis"، تايمز أوف إسرائيل *Times of Israel*، (١٥ آذار/مارس ٢٠٢٠)؛ "وصول إمدادات طبية مصرية إلى غزة بعد اكتشاف كوفيد-١٩" " Egyptian medical supplies delivered to Gaza after Covid-19 detected"، مصر اليوم *Egypt Today*، (٢٦ آذار/مارس ٢٠٢٠).

[٤١] ديون نيسينباوم Dion Nissenbaum، "الإمارات العربية المتحدة تنقل مساعدات خاصة بفيروس كورونا للفلسطينيين في أول رحلة تجارية معروفة إلى إسرائيل" " U.A.E. Flies Coronavirus Aid for Palestinians in First Known Commercial Flight to Israel"، وول ستريت جورنال *Wall Street Journal*، (١٩ أيار/مايو ٢٠٢٠)؛ "السلطة الفلسطينية ترفض المساعدات الإماراتية المرسلة عبر مطار إسرائيلي" " Palestinian Authority rejects UAE aid sent via Israeli airport"، الجزيرة *Al Jazeera*، (٢١ أيار/مايو ٢٠٢٠).

[٤٢] خالد أبو طعمة Khaled Abu Toameh، "ناشطون إماراتيون ينددون بالفلسطينيين لرفضهم الإمدادات الطبية" " UAE activists rail against Palestinians for rejecting medical supplies"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٢٣ أيار/مايو ٢٠٢٠).

[٤٣] نايل غارديز Nile Gardiner، "الحملة الصليبية للأمم المتحدة ضد إسرائيل مستمرة" " The U.N.'s Anti-Israel Crusade Continues"، مؤسسة هيريتيج The Heritage Foundation، (٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

[٤٤] "الرد الأولي على تقرير بعثة تقصي الحقائق في غزة" " Initial Response to Report of the Fact Finding Mission on Gaza"، وزارة الخارجية الإسرائيلية Israel Ministry of Foreign Affairs، (٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

[٤٥] المرجع ذاته.

[٤٦] جوناثان د. هاليفي Jonathan D. Halevi، "تحليل: حجب الحقيقة الكامنة وراء حرب غزة" " Analysis: Blocking the Truth Behind the Gaza War"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).

[٤٧] غايب كان Gabe Kahn، "سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة سوزان رايس تريد رحيل غولدستون" " US' Rice Wants Goldstone Gone"، عروتس شيفع *Arutz Sheva*، (٦ نيسان/إبريل ٢٠١١).

[٤٨] العقيد ريتشارد كيمب Colonel Richard Kemp، "تقرير غولدستون عن غزة" "Goldstone Gaza Report"، منظمة مراقبة الأمم المتحدة *UN Watch*، (١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩).

[٤٩] ريتشارد غولدستون Richard Goldstone، "إعادة النظر في تقرير غولدستون عن إسرائيل وجرائم الحرب" " Reconsidering the Goldstone Report on Israel and War Crimes"، واشنطن بوست *Washington Post*، (١ نيسان/إبريل ٢٠١١).

[٥٠] "كبار جنرالات العالم: لا جرائم حرب إسرائيلية في غزة" " Top world generals: No Israeli war crimes in Gaza"، إسرائيل اليوم *Israel Today* (١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥)؛ توفاه لازاروف Tovah Lazaroff، "جنرالات سابقون ودبلوماسيون يبرئون إسرائيل من جرائم الحرب" "Ex-Generals, Diplomats, absolve Israel of war crimes"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (١٣ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

[٥١] العقيد ريتشارد كيمب Colonel Richard Kemp، "بيان إلى لجنة التحقيق المستقلة التابعة للأمم المتحدة بشأن نزاع غزة عام ٢٠١٤" " Submission To The United Nations Independent Commission Of Inquiry On The 2014 Gaza Conflict"، العقيد ريتشارد كيمب Colonel Richard Kemp، (٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥).

[٥٢] "كبار جنرالات العالم: لا جرائم حرب إسرائيلية في غزة" " Top world generals: No Israeli war crimes in Gaza"، إسرائيل اليوم *Israel Today*، (١٥ حزيران/يونيو ٢٠١٥).

[٥٣] ديفيد بيرنشتاين David Bernstein، "رئيس هيئة الأركان المشتركة ديمبسي يدحض انتقادات إدارة أوباما للأعمال الإسرائيلية في غزة" " Joint Chiefs Chairman Dempsey undermines Obama administration criticism of Israeli actions in Gaza"، واشنطن بوست *Washington Post*، (١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤).

[٥٤] كيمب Kemp، (٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥).

[٥٥] "لجنة التحقيق الخاصة بمجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن الوضع في إسرائيل والضفة الغربية وغزة" " The UN Human Rights Council's Commission of Inquiry on the Situation in Israel, the West Bank, and Gaza"، بيان صحفي، وزارة الخارجية الأمريكية U.S. Department of State، (٧ حزيران/يونيو ٢٠٢٢).

[٥٦] مايك واجنهايم Mike Wagenheim، "٢١ دولة تدافع عن إسرائيل ضد لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة، منتقدةً بشدة تقريرها الأول" "21 countries defend Israel against UN Commission of Inquiry, scathing first report"، JNS، (١٤ حزيران/يونيو ٢٠٢٢).

[٥٧] كيمب Kemp، (٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٥).

[٥٨] "أوز: "وضع خاسر لإسرائيل"" "Oz: "Lose-lose situation for Israel"، دويتشه فيله *Deutsche Welle*، (٣٠ تموز/يوليو ٢٠١٤).

[٥٩] جون لانكستر John Lancaster وبارتون جيلمان Barton Gellman، "الولايات المتحدة تصف غارة بغداد بالنجاح المؤهِل" "U.S. Calls Baghdad Raid A Qualified Success"، واشنطن بوست *Washington Post*، (٢٨ حزيران/يونيو ١٩٩٣).

[٦٠] "حرب العراق" "Iraq War"، الموسوعة البريطانية *Encyclopedia Britannica*، (٢ آذار/مارس ٢٠٢١).

[٦١] ريتشارد غولدستون Richard Goldstone، "إعادة النظر في تقرير غولدستون عن إسرائيل وجرائم الحرب" "Reconsidering the Goldstone Report on Israel and War Crimes"، واشنطن بوست *Washington Post*، (١ نيسان/إبريل ٢٠١١).

[٦٢] آلان م. ديرشوفيتز Alan M. Dershowitz، "سياسة إسرائيل "متناسبة" تمامًا" "Israel's Policy Is Perfectly Proportionate"، وول ستريت جورنال *Wall Street Journal*، (٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩).

الفصل ١٥

سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط

يعود الفضل في تأسيس إسرائيل إلى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة.

دعمت الولايات المتحدة إسرائيل في عام ١٩٤٨ بسبب "اللوبي اليهودي".

لطالما كانت السياسة الأمريكية معادية للعرب.

تدعم الولايات المتحدة إسرائيل دائمًا.

لطالما حظيت إسرائيل بالأفضلية في المساعدات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط.

لدى الولايات المتحدة الوصفة اللازمة لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

تساهم المساعدات الأمريكية للفلسطينيين في إحلال السلام.

خرافة

يعود الفضل في تأسيس إسرائيل إلى الضغط الذي مارسته الولايات المتحدة.

واقع

عندما تناولت الأمم المتحدة قضية فلسطين، قال الرئيس هاري ترومان بصراحة إن على الولايات المتحدة ألا "تستخدم التهديدات أو الضغط غير المناسب من أي نوع على الوفود الأخرى".[١] ولكن تمت ممارسة بعض الضغط، ولعبت الولايات المتحدة دورًا حاسمًا في تأمين الدعم لقرار التقسيم، إلا أن نفوذ الولايات المتحدة كان محدودًا، وتجلى ذلك عندما صوتت الدول المعتمدة على الولايات المتحدة مثل كوبا واليونان ضد التقسيم، وامتنعت السلفادور وهندوراس عن التصويت.

عارض العديد من أعضاء إدارة ترومان التقسيم وحاولوا تقويض دعم الولايات المتحدة لإقامة دولة يهودية. على سبيل المثال، اعتبر وزير الدفاع جيمس فورستال أن الأهداف الصهيونية تهدد إمدادات النفط الأمريكية والموقع الاستراتيجي للولايات المتحدة في المنطقة. قلق رؤساء الأركان المشتركون من أن تنحاز الدول العربية إلى السوفييت. وحاولت وزارة الخارجية إفساد التقسيم، خوفًا من تأثيره السلبي على العلاقات الأمريكية العربية.[٢]

في غضون ذلك، دعم الاتحاد السوفيتي التقسيم، بشكل أساسي لطرد البريطانيين، وهي أول قضية في السياسة الخارجية اتفق عليها الطرفان اللذان سيصبحان في وقت قريب خصما الحرب الباردة.

لقد كُتب الكثير عن تكتيكات مؤيدي التقسيم فيما تم تجاهل سلوك اللوبي العربي إلى حد كبير. ولم يكن الجهد الذي قامت به الدول العربية وأنصارها أقل حماسة في التأثير على الأمم المتحدة لإفشال التقسيم.[٣]

خرافة

دعمت الولايات المتحدة إسرائيل في عام ١٩٤٨ بسبب "اللوبي اليهودي".

واقع

دعم ترومان الحركة الصهيونية باعتبار أن المجتمع الدولي كان ملزمًا بالوفاء بوعد بلفور وأن تخفيف محنة اليهود الناجين من الهولوكوست هو مسألة إنسانية يجب معالجتها. يمكن استخلاص موقفه من ملاحظة أدلى بها بشأن المفاوضات حول حدود الدولة اليهودية:

إن المنطقة بأكملها في انتظار التطوير، وإن تم ذلك بالأسلوب الذي انتهجناه لتطوير حوض نهر تينيسي، فإن بإمكان المنطقة تحمل ٢٠ إلى ٣٠ مليون شخص إضافي. إن إتاحة المجال لمستقبل كهذا سيكون فعليًا أمرًا بنّاءً وإنسانيًا يجب القيام به، كما سيفي بالتعهدات التي تم تقديمها خلال الحرب العالمية الأولى.[٤]

أيد الرأي العام الأمريكي سياسة الرئيس. وفقًا لاستطلاعات الرأي العام، أيد ٦٥٪ من الأمريكيين إقامة دولة يهودية.[٥] انعكس هذا التأييد العام في الكونغرس، حيث تم تبني قرار بالموافقة على وعد بلفور في عام ١٩٢٢. وفي عام ١٩٤٤، دعا كلا الحزبين الوطنيين إلى استعادة الكومنولث اليهودي. وفي عام ١٩٤٥، اعتمد الكونغرس قرارًا مماثلًا.

وبدلًا من الرضوخ للضغط، كان رد فعل ترومان على "اللوبي اليهودي" سلبيًا، إذ كان يشتكي مرارًا من تعرضه للضغط ويتحدث عن رمي دعايات اليهود في كومة وإضرام النار عليها. وفي رسالة إلى السناتور كلود بيبر، كتب ترومان: "لولا تدخل الصهاينة غير المبرر؛ كنا لسوينا المسألة منذ عام ونصف".[٦]

مثل هذا الموقف لا يصدر عن مسؤول سياسي يهتم بشؤون الناخبين اليهود.

خرافة

لطالما كانت السياسة الأمريكية معادية للعرب.

واقع

نادرًا ما يعترف العرب بالدور الأمريكي في مساعدة الدول العربية على تحقيق الاستقلال. فقد ساهم موقف الرئيس ويلسون المؤيد لحق الدول في تقرير مصيرها، ودخول الولايات المتحدة في الحرب العالمية الأولى، في تفكك الإمبراطورية العثمانية، وشجع التوجه نحو نيل الاستقلال في العالم العربي.

في الماضي، كان القادة العرب ينظرون إلى السياسة الأمريكية على أنها معادلة صفرية بحيث يصب عادة دعم الولايات المتحدة لعدوتهم إسرائيل في غير مصلحتهم. حاولت الدول العربية إجبار الولايات المتحدة على الاختيار بين دعمها أو دعم إسرائيل وألقت باللوم على أمريكا على خلفية هزائمها في الحروب التي خاضتها مع إسرائيل.[٧] ومع مرور الوقت، لم يضر التحالف مع إسرائيل بالعلاقات مع الدول العربية.

لطالما سعت الولايات المتحدة إلى إقامة علاقات ودية مع القادة العرب وكانت في وقت من الأوقات على علاقة جيدة بمعظم الدول العربية. في ثلاثينيات القرن الماضي، أدى اكتشاف النفط إلى أن تتوطد العلاقات بين الشركات الأمريكية ودول الخليج العربية. وفي الخمسينيات، عملت الأهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة على تسهيل جهود التحالف مع الدول العربية الموالية للغرب. وكانت دول مثل العراق وليبيا صديقتان للولايات المتحدة قبل أن يتولى القادة المتطرفون السيطرة على مقاليد الحكم فيهما. وتحولت مصر، المعادية للولايات المتحدة في عهد جمال عبد الناصر، إلى المعسكر الموالي للغرب في عهد أنور السادات.

منذ الحرب العالمية الثانية، ضخت الولايات المتحدة مساعدات اقتصادية وعسكرية في المنطقة. وتقع مشيخات الأردن والسعودية والمغرب ومصر والخليج تحت مظلتها الأمنية. وتلاشت التوترات بشأن السياسة الأمريكية تجاه إسرائيل منذ توقيع اتفاقيات إبراهيم، باستثناء العراق وسوريا، اللتين لا تزالان عمليًا في حالة حرب مع إسرائيل.

خرافة

تدعم الولايات المتحدة إسرائيل دائمًا.

واقع

كانت أمريكا أقرب حليف لإسرائيل، ولكنها تصرفت ضد رغبات الدولة اليهودية عدة مرات.

بدأت الجهود الأمريكية لتحقيق التوازن بين دعم إسرائيل واسترضاء القادة العرب في عام ١٩٤٨ عندما تردد الرئيس ترومان بشأن التقسيم. بعد غزو الدول العربية لإسرائيل، فرضت الولايات المتحدة حظرًا على الأسلحة حد بشدة من قدرة اليهود على الدفاع عن أنفسهم.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٣، أوقفت الولايات المتحدة المساعدات الاقتصادية لإسرائيل لمدة ثلاثة أسابيع احتجاجًا على مشروع إسرائيلي على نهر الأردن في المنطقة منزوعة السلاح.

لم تكن الولايات المتحدة ترغب في الإصرار على مشاريع إعادة توطين اللاجئين العرب. كما أنها كانت مترددة في الاعتراض على الانتهاكات العربية لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. كما عارضت الولايات المتحدة إسرائيل في الأمم المتحدة في الكثير من الأحيان ولم تستخدم حق النقض في مجلس الأمن لعرقلة قرار مناهض لإسرائيل حتى العام ١٩٧٢.

قد تكون معارضة الرئيس أيزنهاور لحرب السويس وضغطه على إسرائيل للانسحاب من الأراضي التي استولت عليها أبرز مثال على التباين بين السياسة الأمريكية والسياسة الإسرائيلية.

عاقب الرؤساء الأمريكيون إسرائيل في بعض الأحيان. على سبيل المثال، علق رونالد ريغان اتفاقية تعاون استراتيجي بعد أن ضمت إسرائيل مرتفعات الجولان، وأوقف تسليم الطائرات المقاتلة على خلفية استيائه من غارة إسرائيلية على لبنان.

في عام ١٩٩١، ماطل الرئيس جورج ه. و. بوش في الموافقة على طلب إسرائيل للحصول على ضمانات قروض للمساعدة في استيعاب اليهود السوفييت والإثيوبيين، بسبب معارضته لسياسة الاستيطان الإسرائيلية.

ويعتبر كل من بيل كلينتون وجورج و. بوش من مناصري إسرائيل ولكنهما انتقداها عدة مرات. خلال العام الأول من انتفاضة الأقصى في عهد الرئيس بوش، فرضت الولايات المتحدة حظرًا على قطع غيار المروحيات بسبب غضبها من استخدام مروحيات أمريكية الصنع في عمليات استهداف. كما عاقبت إدارة بوش إسرائيل على موافقتها على بيع معدات عسكرية إلى الصين في عام ٢٠٠٥.[٨]

انتقد باراك أوباما بشدة السياسة الإسرائيلية وطالب علانيةً بتجميد بناء المستوطنات. ووقعت عدة مواجهات أخرى علنية وسرية، إلى جانب تهديدات بإجراءات عقابية إذا لم تلبي إسرائيل مطالب الرئيس. كما اختلف البلدان بشدة حول كيفية وقف برنامج إيران النووي. وقد خلصت استطلاعات الرأي في إسرائيل إلى أن ثقة الإسرائيليين في التزام الرئيس أوباما تجاه إسرائيل قد تلاشت بشكل غير مسبوق بسبب مقاربته لإسرائيل وسياسته تجاه الشرق الأوسط بشكل عام. وفي استطلاع للآراء أجري في عام ٢٠١٦، قيّم ٦٣٪ من الإسرائيليين أوباما بأنه أسوأ رئيس أمريكي على إسرائيل في السنوات الثلاثين الماضية. وحل جيمي كارتر في المركز الثاني بفارق كبير بنسبة ١٦٪.[٩]

> يستنير مجتمعنا بالرؤى الروحية للأنبياء العبرانيين. لدى أمريكا وإسرائيل حب مشترك لحرية الإنسان، ولديهما إيمان مشترك بأسلوب حياة ديمقراطي.
>
> - الرئيس ليندون جونسون[١٠]

لم ينتقد دونالد ترامب إسرائيل علنًا، ولكن نشأت خلافات حول العقود التجارية الإسرائيلية مع الصين (والتي كانت أيضًا سببًا للتوتر مع أسلافه).

امتنع جو بايدن، في بداية عهده، عن انتقاد إسرائيل علنًا، لكنه كان على خلاف مع إسرائيل بشأن عدة قضايا، بما في ذلك بناء المستوطنات ورغبته في العودة إلى الاتفاق النووي مع إيران.

خرافة

لطالما حظيت إسرائيل بالأفضلية في المساعدات الأمريكية المخصصة للشرق الأوسط.

واقع

بعد انتصار إسرائيل في حرب الاستقلال، استجابت الولايات المتحدة لنداء للمساعدة الاقتصادية من أجل المساعدة في استيعاب المهاجرين من خلال الموافقة على قرض من بنك التصدير والاستيراد بقيمة ١٣٥ مليون دولار وبيع السلع الفائضة. في تلك السنوات الأولى من قيام دولة إسرائيل (اليوم أيضًا)، كان يُنظر إلى المساعدة الأمريكية على أنها وسيلة لتعزيز السلام.

في عام ١٩٥١، صوت الكونغرس لمساعدة إسرائيل على تحمل الأعباء الاقتصادية التي يفرضها تدفق اللاجئين اليهود من مخيمات النازحين في أوروبا والعالم العربي. واشتكى القادة العرب من تجاهل الولايات المتحدة لهم، على الرغم من أنه لا مصلحة أو فائدة لهم من المساعدات الأمريكية. وفي عام ١٩٥١، رفضت سوريا عروض المساعدة الأمريكية. لم يكن العراق والسعودية الغنيان بالنفط بحاجة إلى المساعدة (لكن السعوديين تلقوا المساعدة)، وكان الأردن، حتى أواخر الخمسينيات، بمثابة حرس لبريطانيا العظمى. وبعد عام ١٩٥٧، عندما بدأت الولايات المتحدة بدعم الأردن واستأنفت مساعداتها الاقتصادية لمصر، ازدادت

المساعدات للدول العربية بشدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الولايات المتحدة هي الداعم الأكبر للمساعدات التي يحصل عليها الفلسطينيون عبر وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا).

قبل عام ١٩٧١، تلقت إسرائيل ٢٧٧ مليون دولار فقط كمساعدات عسكرية، كلها على شكل قروض. كما تم إقراض الجزء الأكبر من المساعدات الاقتصادية لإسرائيل. بالمقابل، تلقت الدول العربية ما يقارب ثلاثة أضعاف المساعدات قبل عام ١٩٧١، أي ٤,٤ مليار دولار، أو ١٧٠ مليون دولار في السنة. علاوةً على ذلك، على عكس إسرائيل، التي تلقت تقريبًا كل مساعداتها من الولايات المتحدة، حصلت الدول العربية على مساعدات من آسيا وأوروبا الشرقية وروسيا والمجتمع الأوروبي.

لم تبدأ إسرائيل بتلقي مبالغ كبيرة من المساعدات حتى عام ١٩٧٤، بعد حرب عام ١٩٧٣، وازدادت المبالغ بشكل كبير بعد اتفاقيات كامب ديفيد. ومنذ عام ١٩٤٩، تلقت إسرائيل أكثر من ١٥٠ مليار دولار من المساعدات.

في عام ١٩٩٨، عرضت إسرائيل طوعًا تقليل اعتمادها على المساعدات الأمريكية، وتم إلغاء المساعدات الاقتصادية تدريجيًا خلال العقد التالي. وقّعت إسرائيل لاحقًا صفقة مدتها عشر سنوات بقيمة ٣٠ مليار دولار من المساعدات العسكرية، وفي عام ٢٠١٦، تم توقيع اتفاقية جديدة مدتها عشر سنوات بقيمة ٣٨ مليار دولار.

كما تمت مكافأة الدول العربية التي وقعت اتفاقيات سلام مع إسرائيل. منذ معاهدة السلام مع إسرائيل، كانت مصر ثاني أكبر متلقٍّ للمساعدات الخارجية الأمريكية (١,٥ مليار دولار سنويًا، معظمها مساعدات عسكرية، مقارنةً بـ ٣,١ مليار دولار لإسرائيل). كما استفاد الأردن من ارتفاع مستويات المساعدات منذ توقيعه على معاهدة مع إسرائيل. وكذلك، تم إعفاء الدولتين العربيتين من ديونهما إلى الولايات المتحدة البالغة عدة مليارات من الدولارات. وتلقى الموقعون على اتفاقيات إبراهيم حوافز اقتصادية وعسكرية.

بعد اتفاقيات أوسلو، بدأت الولايات المتحدة بتقديم مساعدات إلى السلطة الفلسطينية. ومنذ منتصف التسعينيات، تلقى الفلسطينيون، وهم من بين أكبر المتلقين للمساعدات الخارجية للفرد الواحد عالميًا، ما يقارب ٦ مليارات دولار من المساعدات الاقتصادية الأمريكية.[١١]

خرافة

لدى الولايات المتحدة الوصفة اللازمة لتحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

واقع

انتهج الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة سياسات أحادية الجانب إلى حد كبير في الشرق الأوسط تضر بإسرائيل، ما يجعلهم غير مؤهلون لأن يكونوا وسطاء نزيهون. فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تحظى بثقة الإسرائيليين والعرب، ما يجعلها الطرف الثالث الوحيد الذي يمكنه لعب دور بناء في عملية السلام. ولكن من الناحية التاريخية، تبوء مبادرات السلام الأمريكية دائمًا بالفشل.

حاولت إدارة أيزنهاور تخفيف التوترات من خلال اقتراح الاستخدام العربي الإسرائيلي المشترك لنهر الأردن. كانت الخطة ستساعد اللاجئين العرب من خلال إنتاج المزيد من الأراضي المروية وتقليل حاجة إسرائيل إلى المزيد من الموارد المائية. قبلت إسرائيل المشروع بحذر، فيما رفضته الجامعة العربية.

حدد الرئيس ليندون جونسون خمسة مبادئ للسلام. قال جونسون: "المبدأ الأول والأهم هو أنه لكل دولة في المنطقة حق أساسي في العيش وأن يحترم جيرانها هذا الحق". جاء الرد العربي بعد أسابيع قليلة: "لا سلام مع إسرائيل، لا اعتراف بإسرائيل، لا مفاوضات مع إسرائيل".

عرض وزير خارجية الرئيس ريتشارد نيكسون، وليام روجرز، خطة لجعل السياسة الأمريكية سياسة "متوازنة"، لكنه ربطها بانسحاب الإسرائيليين إلى حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وقبول المزيد من اللاجئين الفلسطينيين، والسماح للأردن بلعب دور في القدس. كانت الخطة غير مقبولة لإسرائيل، وعلى الرغم من انحيازها نحو الموقف العربي، فقد رفضها القادة العرب.

حقق وزير خارجية الرئيس جيرالد فورد، هنري كيسنجر، نجاحًا أكبر بقليل في دبلوماسيته المكوكية، وترتيب فصل القوات بعد حرب ١٩٧٣. ولكنه لم يطرح قط خطة سلام، وفشل في دفع الأطراف إلى ماهو أبعد من وقف الأعمال العدائية كتطبيع العلاقات فيما بينهم.

كان الرئيس جيمي كارتر نموذجًا للمشاركة الرئاسية في الصراع. فقد ساعدت وساطته في وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية السلام الإسرائيلية المصرية، لكنه أراد عقد مؤتمر دولي في جنيف لتحقيق سلام شامل. أجرت مصر وإسرائيل مفاوضات سرية أرست أسس الاتفاق. واعتقد الرئيس المصري أنور السادات أن سياسة كارتر كانت مضللة لدرجة أنه تجاوز الأمريكيين للتحدث مباشرةً إلى الشعب الإسرائيلي في الكنيست. ومن خلال قيامه بذلك، كسر حاجزًا نفسيًا أمام السلام. هذا بالإضافة إلى استعداد رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن لتقديم تنازلات، ما سمح لكارتر بإبرام الصفقة في كامب ديفيد.

كانت الولايات المتحدة أول دولة تعترف بإسرائيل في عام ١٩٤٨، بعد دقائق من إعلان استقلالها، ولا تزال روابط الصداقة العميقة بين الولايات المتحدة وإسرائيل قوية ومتينة كما كانت دائمًا.

- الرئيس باراك أوباما[١٢]

في عام ١٩٨٢، أعلن الرئيس ريغان عن مبادرة سلام دعت إلى السماح للفلسطينيين بالحكم الذاتي في الأراضي بالتعاون مع الأردن. رفضت الخطة كلًا من عمليات ضم الأراضي التي قامت بها إسرائيل كما رفضت إقامة دولة فلسطينية. ونددت إسرائيل بالخطة باعتبارها تهديد لأمن إسرائيل. كانت الخطة قد صيغت لتهدئة الدول العربية، التي غضبت من طرد منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت، ولكنها رفضت أيضًا خطة ريغان.

نجحت إدارة جورج ه. و. بوش في عقد مؤتمر إقليمي تاريخي في مدريد عام ١٩٩١، لكنه انتهى بدون اتفاقات. فضلًا عن ذلك، أدى عداء بوش الملموس تجاه إسرائيل إلى تلاشي الثقة وصعّب مهمة إقناع الإسرائيليين بالمخاطرة من أجل السلام.

لم يكن لدى الرئيس بيل كلينتون الوقت الكافي لبلورة رؤيته تجاه السلام عندما اكتشف أن الإسرائيليين قد تفاوضوا سرًا على اتفاقية مع الفلسطينيين في أوسلو. لم يكن للولايات المتحدة أي علاقة بالإنجاز الذي حدث في أوسلو وكان تأثيرها جد ضئيل في أعقاب ذلك. ومع انخراط الولايات المتحدة بصورة أكبر، ازدادت عملية السلام تعقيدا.

وكذلك، لم يتطلب السلام مع الأردن مشاركة أمريكية فعلية. فقد اتفق الإسرائيليون والأردنيون أصلًا على الشروط الأساسية للسلام. وكانت العقبة عدم رغبة الملك حسين في توقيع معاهدة قبل أن تتوصل إسرائيل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وبعد أوسلو، شعر بالأمان في المضي قدمًا، من دون الحاجة إلى خطة أمريكية.

في محاولة أخيرة لإنقاذ إرثه الرئاسي، طرح كلينتون خطة سلام لإقامة دولة فلسطينية. وفي هذه الحالة، أدى استعداد رئيس الوزراء إيهود باراك لتقديم تنازلات كبرى إلى تعزيز فرص التوصل إلى اتفاق بدلًا من مبادرة الرئيس. وحتى بعد أن وافق باراك على "معايير" كلينتون التي كانت تطمح إلى إنشاء دولة فلسطينية في كل الضفة الغربية وقطاع غزة تقريبًا، وعاصمتها القدس الشرقية، رفض الفلسطينيون الصفقة.

كما عرض الرئيس جورج و. بوش خطة، لكن تم تقويضها من قبل ياسر عرفات، الذي عرقل الإصلاحات المطلوبة للسلطة الفلسطينية ورفض منع الإرهاب. تحولت خطة بوش إلى "خارطة الطريق"، التي لم يتم تنفيذها بسبب استمرار العنف الفلسطيني.

عادت الحياة من جديد إلى عملية السلام عندما قدم رئيس الوزراء أرييل شارون اقتراحه بفك الارتباط، وهو نهج أحادي الجانب عارضته وزارة الخارجية الأمريكية. ولكن بدلًا من محاولة الاستفادة من الزخم الناجم عن إخلاء إسرائيل لقطاع غزة، ظلت إدارة بوش متمسكة بخارطة الطريق التي لم تحقق أي نتائج.

أدت مبادرات الرئيس باراك أوباما في ولايته الأولى إلى فقدان الثقة العربية والإسرائيلية في الولايات المتحدة، ومكنت الرئيس الفلسطيني محمود عباس من تجنب المفاوضات. وفي النهاية، أقر المسؤولون بأن التوصل إلى اتفاق سلام أمر غير وارد.[١٤]

كان الرئيس دونالد ترامب واثقًا من قدرته على التفاوض على صفقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. كانت اتصالات إدارته قليلة مع الفلسطينيين بسبب انعدام الثقة المتبادل، وبالتالي، لم يفاجأ أحد برفض عباس "صفقة القرن" التي اقترحها ترامب. ولكن ترامب حقق إنجازًا من خلال إقناع الإمارات العربية المتحدة والبحرين بالتخلي عن رفضهما القائم منذ فترة طويلة لتطبيع العلاقات مع إسرائيل لحين التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين. وانضم السودان والمغرب لاحقًا إلى اتفاقيات إبراهيم التي برزت آنذاك. وكان لجميع تلك الدول باستثناء السودان علاقات غير رسمية مع إسرائيل قبل تدخل ترامب.

تولى جو بايدن منصبه عازمًا على ترميم العلاقات مع الفلسطينيين والالتزام بمتابعة حل الدولتين. ولكنه أقر بأن أيًا من الجانبين لم يكن مهتمًا باستئناف المفاوضات وكان مترددًا في تقديم اقتراح أمريكي آخر بدون أي فرصة للنجاح.

يمكن للولايات المتحدة أن تلعب دورًا قيّمًا كوسيط، إلا أنه ينبغي للطرفين أن يحلا خلافاتهما بذاتهما. ولا تتمثل العقبة أمام السلام الإسرائيلي الفلسطيني بغياب إطار عمل أمريكي أو عدم التزام أمريكي أو عدم الضغط بشكل كافٍ على إسرائيل. فالعوائق لم تتغير منذ اقتراح حل الدولتين الأول في عام ١٩٣٧، وهي عدم استعداد الفلسطينيين للموافقة على العيش بسلام في دولتهم الخاصة إلى جانب دولة يهودية ورفض المسلمين المتطرفين قبول سيطرة اليهود على المسلمين أو "الأرض الإسلامية".

---

[١] العلاقات الخارجية للولايات المتحدة *Foreign Relations of the United States*، ١٩٤٧ (العاصمة: GPO، ١٩٤٨)، ص ١١٧٣–٧٤، ١١٩٨–٩٩، ١٢٤٨، ١٢٨٤ [من الآن فصاعدًا FRUS 1947].

[٢] ميتشل بارد Mitchell Bard، حافة المياه وما بعدها *The Water's Edge and Beyond*، (نيو برونزويك، نيو جيرسي: Transaction Publishers، ١٩٩١)، ص ١٣٢.

[٣] فروس FRUS، ص ١٩٤٧، ١٣١٣؛ مراجعة أيضًا، ميتشل بارد Mitchell Bard، اللوبي العربي: التحالف الخفي الذي يقوض اهتمام أمريكا بالشرق الأوسط The Arab Lobby: The Invisible Alliance That Undermines America's Interest in the Middle East، (نيويورك: هاربر كولنز HarperCollins، ٢٠١٠)، ص ١٧-٣٦.

[٤] هاري ترومان Harry Truman، سنوات التجربة والأمل *Years of Trial and Hope*، المجلد ٢، (نيويورك: دابلداي Doubleday، ١٩٥٦)، ص. ١٥٦.

[٥] جون سنيتسنجر John Snetsinger، ترومان، التصويت اليهودي، وإنشاء إسرائيل *Truman, the Jewish Vote, and the Creation of Israel*، (بالو ألتو، كاليفورنيا: مطبعة مؤسسة هوفر Hoover Institution Press، ١٩٧٤)، ص ٩-١٠؛ ديفيد شوينبوم David Schoenbaum، "الولايات المتحدة وولادة إسرائيل" " The United States and the Birth of Israel"، نشرة مكتبة وينر *Wiener Library Bulletin*، (١٩٧٨)، ص. ١٤٤ف.

[٦] مايكل كوهين Michael Cohen، ترومان وإسرائيل *Truman and Israel*، (بيركلي، كاليفورنيا: مطبعة جامعة كاليفورنيا University of California Press، ١٩٩٠)، ص. ١٥٧.

[٧] مراجعة بارد Bard، اللوبي العربي *The Arab Lobby*، ص ٤١-٦٥.

[٨] ناثان غوتمان Nathan Guttman، "الولايات المتحدة توقف بيع قطع الغيار أثناء الانتفاضة" " U.S. Stopped Parts Sales during Intifada"، جيروزاليم بوست *Jerusalem Post*، (٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥)؛ زئيف شيف Ze'ev Schiff، "العقوبات الأمريكية ما زالت سارية، بالرغم من الاتفاق على الصادرات الأمنية" " U.S. Sanctions Still in Place, Despite Deal over Security Exports"، هآرتس *Haaretz*، (٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٥).

[٩] شموئيل روزنر Shmuel Rosner، "إلى أي مدى يُعتبر أوباما سيئًا بنظر الإسرائيليين؟ أسوأ ما قد يكون عليه رئيس أمريكي" " How Bad Do Israelis Think Obama Is? As Bad as a U.S. President Can Get"، جويش جورنال *Jewish Journal*، (٢٨ نيسان/إبريل ٢٠١٥).

[١٠] "ملاحظات في اجتماع بمناسبة الذكرى ١٢٥ لتأسيس منظمة بناي بريث، ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨" " Remarks at the 125th Anniversary Meeting of B'nai B'rith, September 10, 1968"، الأوراق العامة لرؤساء الولايات المتحدة الأمريكية- ليندون جونسون، (واشنطن العاصمة: GPO، ١٩٧٠)، ص ٩٤٧.

[١١] جيم زانوتي Jim Zanotti، "الفلسطينيون: نظرة عامة وقضايا رئيسية لسياسة الولايات المتحدة" " The Palestinians: Overview and Key Issues for U.S. Policy"، CRS، (٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢١).

[١٢] بيان الرئيس باراك أوباما بمناسبة الذكرى ٦١ لاستقلال إسرائيل، البيت الأبيض The White House (واشنطن العاصمة، ٢٨ إبريل/نيسان ٢٠٠٩).

الفصل ١٦
عملية السلام

يعود الفضل لأنور السادات في توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.
على إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان لتحقيق السلام مع سوريا.
احتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية يعرقل السلام.
ليس لإسرائيل مصلحة في السلام مع الفلسطينيين.
حل القضية الفلسطينية سيحقق السلام في الشرق الأوسط.
لن تشكل الدولة الفلسطينية أي خطر على إسرائيل.
سيلقى اليهود الترحيب في دولة فلسطينية مستقبلية.
إذا أنهت إسرائيل الاحتلال، فسيحل السلام.
لم يتلقَ الفلسطينيون أي عرض لإقامة دولة خاصة بهم.
مطلوب من الفلسطينيين القبول بـ٢٢٪ فقط من فلسطين.
أفضل خيار للسلام هو حل الدولة الواحدة.
يعزز نظام التعليم الفلسطيني السلام مع إسرائيل.
لم يعد الفلسطينيون يعترضون على قيام دولة إسرائيل.
يفضل عرب إسرائيل العيش في دولة فلسطينية.
على إسرائيل أن تتفاوض مع حماس.
يسعى الفلسطينيون إلى إنشاء دولة ديمقراطية علمانية.
تحقيق السلام مع إسرائيل أولوية قصوى للفلسطينيين.
تعكس الخرائط الفلسطينية رغبة الفلسطينيين في التعايش المشترك مع إسرائيل.
اتفاقيات إبراهيم هي خيانة للفلسطينيين.
على إسرائيل أن تقدم تنازلات لإنجاح عملية السلام.

خرافة

يعود الفضل لأنور السادات في توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

واقع

لم تبدأ حملة السلام بزيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧. كانت زيارة السادات بلا شك عملاً سياسيًا شجاعًا، ولكنها جاءت بعد أكثر من نصف قرن من الجهود التي بذلها القادة الصهاينة والإسرائيليون للتفاوض على السلام مع العرب.

قال سيمشا دينيتز، السفير الإسرائيلي السابق لدى الولايات المتحدة، "لكي تعامل إسرائيل مصر بالمثل، كان علينا إعلان الحرب على مصر ومعاداتها لسنوات ورفض التحدث مع المصريين والدعوة إلى القضاء عليهم وطرح اقتراح رميهم في البحر واستهدافهم في عمليات عسكرية وإرهابية ومقاطعتهم اقتصاديًا وإغلاق مضيق تيران أمام سفنهم وإغلاق قناة السويس أمام

حركتهم الملاحية والقول إنهم منبوذون ومجردون من الإنسانية، وبعدها يتوجه السيد بيغن إلى القاهرة وستكون رحلته دراماتيكية بالقدر عينه. من الواضح أننا لم نقدم على ذلك لأن سياستنا كانت تقوم على التفاوض طوال الوقت."[1]

ومع ذلك، أثبت رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن أنه، كالسادات، على استعداد لبذل جهد إضافي لتحقيق السلام. وعلى الرغم من ميل إدارة كارتر نحو مصر خلال المحادثات، ظل بيغن مصممًا على المضي قدما في عملية السلام وتجميد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية لتسهيل تقدم المفاوضات.

قدمت إسرائيل تنازلات ملموسة لمصر مقابل وعود ليس إلا، فوافق بيغن على التنازل عن شبه جزيرة سيناء ذات الأهمية الاستراتيجية - أي ٩١٪ من الأراضي التي سيطرت عليها إسرائيل خلال حرب الأيام الستة – لصالح مصر مقابل تعهد السادات بإحلال السلام.

صرت مصر على مغادرة المدنيين اليهود من سيناء، الأمر الذي أدى إلى تشريد ٧٠٠٠ إسرائيلي من منازلهم وأعمالهم. فقدت إسرائيل محطات الإنذار المبكر الإلكترونية التي قدمت معلومات استخبارية عن تحركات الجيش المصري ونقلت أكثر من ١٧٠ منشأةً عسكريةً ومطارًا وقاعدةً عسكرية، وتنازلت عن سيطرتها المباشرة على ممراتها الملاحية المؤدية إلى إيلات والخارجة منها، كما تنازلت عن ١٦١٠ كيلومترات من الطرق والمنازل والمصانع والفنادق والمرافق الصحية والقرى الزراعية، ونقلت حقل ألما النفطي الذي اكتشفته إسرائيل وطورته.

لم تتطرق اتفاقية كامب ديفيد إلى وضع طابا، القرية السياحية التي بنتها إسرائيل في منطقة صحراوية قاحلة بالقرب من إيلات، ولم تقدم لها حلًا. سلّمت إسرائيل المدينة إلى مصر بعد أن أصدرت هيئة تحكيم دولية حكمًا لصالح القاهرة في ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨.

اتخذ السادات قرارًا شجاعًا باختيار السلام مع إسرائيل، لكن قرار بيغن لم يكن أقل جرأة، وكانت التضحيات الإسرائيلية أكبر بكثير من تضحيات المصريين.

تريد دولة إسرائيل أن تمنح الفلسطينيين ما لم يمنحهم أحد من قبل، أي إقامة دولة لهم. لم يمنحهم الأتراك ولا الإنكليز ولا المصريون ولا الأردنيون فرصة كهذه.

- رئيس الوزراء أرييل شارون[1]

خرافة

على إسرائيل الانسحاب من هضبة الجولان لتحقيق السلام مع سوريا.

واقع

لإعتبارات تاريخية، فإن من المعقول أن تكون إسرائيل مترددة في التخلي عن المرتفعات الاستراتيجية وعن نظام الإنذار المبكر في هضبة الجولان. ومع ذلك، أعربت إسرائيل مرارًا عن استعدادها للتفاوض مع سوريا حول مستقبل المنطقة. أصر الرئيس حافظ الأسد ونجله بشار الذي خلفه على انسحاب كامل من دون تنازلات، كما أنهما لم يعربا عن أي استعداد للموافقة على مطلب إسرائيل بمعاهدة سلام مماثلة للمعاهدتين اللتين وقعتهما مع مصر والأردن

ساهمت الحرب الأهلية في سوريا في التذكير بوضوح بأسباب تردد إسرائيل في التنازل عن هضبة الجولان. فلو أن إسرائيل أبرمت صفقة مع الأسد قبل الحرب، لربما وصل تنظيم داعش وحزب الله وإيران وأعداء آخرين إلى شواطئ بحيرة طبريا وهددوا شمال إسرائيل. لا يزال هؤلاء الأعداء يشكلون خطرًا، ولكنهم بعيدون عن الحدود. ومن غير المرجح أن تفكر إسرائيل في أي تنازلات بشأن هضبة الجولان ما لم وحتى تتسلم مقاليد الحكم في سوريا حكومة مستقرة ومسالمة ويتم طرد القوى المتطرفة.

خرافة

احتلال إسرائيل للأراضي اللبنانية يعرقل السلام.

واقع

لم تكن لدى إسرائيل أي نوايا عدائية تجاه لبنان، ولكنها اضطرت لخوض حربين بسبب التهديدات الإرهابية للمواطنين في شمال إسرائيل من قبل منظمة التحرير الفلسطينية في البداية ومن حزب الله حاليًا. وفي عام ١٩٨٣، وقّعت إسرائيل معاهدة سلام مع لبنان، لكن سوريا أرغمت الرئيس أمين الجميل على التراجع عن الاتفاقية.

سحبت إسرائيل جميع قواتها من جنوب لبنان في ٢٤ مايو/أيار ٢٠٠٠ بالتنسيق مع الأمم المتحدة، وفاءً بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥. ومع ذلك، يصر حزب الله والحكومة اللبنانية على أن إسرائيل تحتفظ بالأراضي اللبنانية في منطقة غير مأهولة إلى حد كبير تسمى مزارع شبعا. تعطي هذه المزاعم حزب الله ذريعة لمواصلة حربه على إسرائيل. ومع ذلك، يؤكد الإسرائيليون أن الأرض اقتُطِعت من سوريا.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدر مجلس الأمن قرارًا يؤكد مجددًا على أن مطالبة لبنان بمنطقة مزارع شبعا "لا تتماشى مع قرارات مجلس الأمن"، مؤكدًا على انسحاب إسرائيل بالكامل من لبنان.

سيطر حزب الله سيطرةً فعالةً على لبنان برعاية إيران، وقد بنى ترسانة من ١٥٠ ألف صاروخ موجه نحو إسرائيل.[٢] وبالنظر إلى تعهّد حزب الله بتدمير إسرائيل، فإن الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام مع لبنان هي القضاء على حزب الله إما من قبل اللبنانيين أو من قبل إسرائيل.

خرافة

ليس لإسرائيل مصلحة في السلام مع الفلسطينيين.

واقع

إن الإدعاء بأحقية إسرائيل بالضفة الغربية (يهودا والسامرة) يعادل أو قد يفوق إدعاء الفلسطينيين بأحقيتهم بها. كانت يهودا والسامرة موطنًا لليهود منذ قرون، وللمنطقة أهمية دينية كبيرة بالنسبة إلى الشعب اليهودي. ولم يقطن الفلسطينيون هذه المنطقة إلا منذ الفتح الإسلامي. لم تكن هناك دولة فلسطينية قطّ، لذا ليس هناك أي التزام أخلاقي أو قانوني بمنح الفلسطينيين سيادة لم يملكوها.

ومع ذلك، عرضت إسرائيل مرارًا تنازلات للتوصل إلى اتفاق سلام مع الفلسطينيين، ولكن عروضها كافة قوبلت بالرفض. وبموجب اتفاق أوسلو، انسحبت إسرائيل من حوالى ٤٠٪ من الضفة الغربية واقترحت التخلي عما يصل إلى ٩٧٪ من الأرض مقابل السلام، ثم ما لبثت أن أخلت قطاع غزة بأكمله.

حولت التجربة التي أعقبت فك الارتباط الرأي العام الإسرائيلي نحو اليمين. وبدلًا من تحقيق السلام، واجهت إسرائيل سنوات من الإرهاب. وبالتالي، أصبح الإسرائيليون أكثر ترددًا في التفكير في التنازل عن الأرض. ووفقًا لنتائج دراسة استقصائية أجراها المعهد الإسرائيلي للديمقراطية في يوليو/تموز ٢٠٢٢، يؤيد ٣٢٪ فقط من اليهود الإسرائيليين اتفاقية سلام تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية،[٣] فالإسرائيليون بحاجة إلى المزيد من الثقة في تعهد فلسطيني بالسلام مصحوبًا بضمانات أمنية قبل أن يفكروا في أي انسحاب إضافي.

وفي حال العجز عن التوصل إلى حل، قد تواجه إسرائيل "مشكلة فلسطينية" دائمة، ولكن لكي تحل هذه المشكلة يجب على قادة إسرائيل تجنب تعريض حياة السكان للخطر. إن المطلب الفلسطيني بإقامة دولة على أساس حدود ١٩٦٧ (في الواقع خط هدنة ١٩٤٩) وعاصمتها القدس فكرة ولدت ميتة. وكما أشار جورج بوش الابن في رسالته إلى أرييل شارون عام ٢٠٠٤، "في ضوء الحقائق الجديدة على الأرض، بما في ذلك المراكز السكانية الإسرائيلية الرئيسية الموجودة بالفعل، فمن غير الواقعي توقع أن تكون نتيجة مفاوضات الوضع النهائي هي العودة الكاملة غير المنقوصة إلى خطوط هدنة ١٩٤٩."[٤]

يدرك الإسرائيليون أنهم يواجهون معضلة ديموغرافية، فلو أقدمت إسرائيل على ضم الضفة الغربية، فإن الفلسطينيين سيشكلون أغلبية بمرور الزمن، أو على الأقل أقلية مهمة من سكان إسرائيل. وعندها سيتوجب على إسرائيل إما أن تحرم الفلسطينيين من حق التصويت فتعدل بذلك عن نهجها الديمقراطي وإما أن تستوعبهم وتخاطر بتغيير الطابع اليهودي للأمة.

ولما كانت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة مدركة لذلك، فقد أقرّت باستحسان التوصل إلى اتفاق يسمح للفلسطينيين ببعض أشكال الحكم الذاتي (أشار إسحق رابين إلى "كيان"، وتوقع قادة إسرائيليون آخرون قيام دولة). وعندئذٍ تبرز مسألة حدود تلك السلطة.

وافق الفلسطينيون على ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل إذا تم التوصل إلى اتفاق على قيام دولة فلسطينية.[٥] وما تزال مسألة الطريقة التي سيعامَل بها اليهود الذين يعيشون خارج تلك الكتل غير واضحة. وسيتعين إجلاء عشرات الآلاف من السكان وتعويضهم. وبالنظر إلى الصدمة والتكلفة وصعوبة إخلاء حوالى ٩٠٠٠ يهودي من غزة، يصعب تصور موافقة أي حكومة إسرائيلية على إرغام عشرة أضعاف هذا العدد من اليهود على مغادرة منازلهم في يهودا والسامرة.

بالإضافة إلى ذلك، تتفق جميع الحكومات الإسرائيلية ومعظم المراقبين المستقلين على أن أمن إسرائيل يتطلب وجودًا في غور الأردن. ومن الممكن أن يتحول السياج الأمني إلى حدود دائمة بعد إجراء بعض التعديلات عليه. ويجب اتخاذ ترتيبات أخرى للحد من الخطر الذي يهدد السكان الإسرائيليين.

منحت مقترحات رئيسيْ الوزراء إيهود باراك وإيهود أولمرت الفلسطينيين درجة من السلطة في القدس الشرقية. ومع ذلك، فقد باتت المواقف الإسرائيلية أكثر تشددًا منذ ذلك الحين، ومن الصعب تصور أن مثل هذه الترتيبات ستحظى بالقبول في الوقت الحالي. ومع ذلك، ما زال بالإمكان التوصل إلى حل وسط. على سبيل المثال، اتفق محمود عباس ويوسي بيلين في عام ١٩٩٥ على إنشاء عاصمة فلسطينية في ضاحية أبو ديس في القدس،[٦] كما اقترحت خطة ترامب للسلام أن تكون أبو ديس هي العاصمة.[٧] بنى الفلسطينيون مبنىً للبرلمان في أبو ديس، ولكنه لم يُستخدم قط، وما لبث عباس أن تخلى عن هذه الفكرة.

وإجمالًا، لا يمكن التوصل إلى حل إذا أصر الفلسطينيون على رفضهم قبول الوجود الدائم لدولة يهودية.

خرافة

حل القضية الفلسطينية سيحقق السلام في الشرق الأوسط.

واقع

وجهة النظر الأساسية للمختصين في القضايا العربية هي أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي يشكل جوهر جميع مشاكل الشرق الأوسط. ووفقًا للباحث في شؤون الشرق الأوسط، مارتن كريمر، تفيد نظرية "الربط" هذه أن القضية الفلسطينية الإسرائيلية "وحدها دون غيرها، تفرّخ الإرهابيين وتضعف الحكومات الصديقة وتجعل من المستحيل على الولايات المتحدة أن تكسب تأييد العرب والمسلمين في القضايا العادلة.[٨]

إن معاناة الفلسطينيين هي نتيجة للصراع العربي الإسرائيلي وليست سببًا له وتنبع من عدم استعداد العرب لقبول دولة يهودية في الشرق الأوسط. فلو لم تخض الحكومات العربية الحرب في عام ١٩٤٨ لعرقلة خطة التقسيم التي طرحتها الأمم المتحدة لكانت الدولة الفلسطينية تحتفل اليوم بمضي أكثر من سبعين عامًا على استقلالها. ولو لم تدعم الدول العربية الإرهاب الذي يستهدف المدنيين الإسرائيليين والذي أدى إلى اندلاع سبع حروب عربية إسرائيلية لاحقة، لكان من الممكن تسوية النزاع وحل المشكلة الفلسطينية منذ فترة طويلة.

في الوقت عينه، ليست المشكلة الفلسطينية سوى واحدة من نزاعات كثيرة عرقية ودينية وقومية متأججة في المنطقة، ولم يكن لها علاقة بالحرب العراقية الإيرانية أو حروب الخليج أو الحرب الأهلية اللبنانية أو ثورات "الربيع العربي". وعلى نحو مماثل، هناك اليوم حروب أهلية في سوريا واليمن وليبيا، وصراعات بين السنّة والشيعة، وتهديدات إيرانية ضد جيرانها، وهذه مجرد أمثلة قليلة على الخلافات التي لا علاقة لها بإسرائيل أو بالفلسطينيين. وقد أشار الباحث دانيال بايبس قبل سنوات من الاضطرابات الحالية إلى أن "كل الحدود تقريبًا في هذا الجزء من العالم، من ليبيا إلى باكستان، ومن تركيا إلى اليمن، هي إما غير مرسّمة ترسيمًا دقيقًا أو أنها محل نزاع. ولكن يبدو أن الأمريكيين لا يعرفون سوى مشاكل الحدود الإسرائيلية ولا يدركون أنها متسقة مع نمط يتكرر في جميع أنحاء الشرق الأوسط."[٩]

وحتى إن حُلّت المشكلة الفلسطينية فإن ذلك لن يكون له أثر على الأوضاع المتوترة في المنطقة ولن يجلب السلام لإسرائيل لأن الإسلاميين المتطرفين مثل حماس وحزب الله والنظام الإيراني لا يعترفون بشرعية دولة يهودية في ما يعتبرونه قلب العالم الإسلامي.

يجب أن تكون الدولة الفلسطينية المستقبلية دولة ديمقراطية تسعى إلى السلام مع إسرائيل.

- وزير الخارجية, يائير لبيد[١]

خرافة

لن تشكل الدولة الفلسطينية أي خطر على إسرائيل.

واقع

أجمع الإسرائيليون على مدى سنوات طويلة على أن إنشاء دولة فلسطينية من شأنه أن يمثل خطرًا جسيمًا على أمن إسرائيل. وكان لهذه المخاوف ما يبررها بالنظر إلى التعهد الفلسطيني الطويل الأمد بتدمير إسرائيل ثم اعتماد الخطة المرحلية حيث أعرب الفلسطينيون عن استعدادهم للقبول بدولة فلسطينية في الضفة الغربية على المدى القصير واستخدامها كقاعدة ينطلقون منها لتحقيق الهدف الطويل الأمد المتمثل في أن تحل دولتهم محل إسرائيل.

وبدءًا من اتفاق أوسلو في أوائل تسعينيات القرن الماضي، حدث تحول جذري وقبل معظم الإسرائيليين بالعيش إلى جانب دولة فلسطينية سلمية منزوعة السلاح (على الرغم من أن إسحاق رابين لم يوافق أبدًا على إقامة هذه الدولة).

يُنظر إلى حل الدولتين دوليًا على أنه أفضل خيار لإنهاء الصراع، لكن الإسرائيليين ما زالوا يعتقدون أنه ينطوي على مخاطر، وعززت وجهة النظر هذه الإجراءات الفلسطينية منذ اتفاق أوسلو. فبعد أن أعادت إسرائيل جزءًا كبيرًا من الضفة الغربية وغزة بأكملها للفلسطينيين وسمحت لهم بحكم أنفسهم، استمر الإرهاب والتحريض ضد الإسرائيليين. لم تكن أيٌّ من التنازلات التي قدمتها إسرائيل كافية لحمل الفلسطينيين على وقف العنف حتى الآن.

يخشى الإسرائيليون أيضًا أن يسيطر المتطرفون الإسلاميون على الدولة الفلسطينية وأن تكون بمثابة نقطة انطلاق للإرهابيين، وهو قلق متأصل في التجربة التي أعقبت فك الارتباط عن غزة وجهود حماس للسيطرة على الضفة الغربية. وهناك خطر آخر، وإن كان قد تضاءل في السنوات الأخيرة، في تحوّل الدولة الفلسطينية إلى قاعدة أمامية للدول العربية التي ترفض السلام مع إسرائيل في حرب مستقبلية.

لن تشكل الدولة الفلسطينية أي تهديد في عالم مثالي، لكن التاريخ والتجربة يجعلان الإسرائيليين حذرين.

خرافة

سيلقى اليهود الترحيب في دولة فلسطينية مستقبلية.

واقع

يرى كثيرون أن من البديهي أن تسمح إسرائيل للعرب بالعيش في إسرائيل – وقد يُتهم الإسرائيليون بالعنصرية إن لم يسمحوا للعرب بالعيش في إسرائيل - ومع ذلك فإن مؤيدي حل الدولتين لا ينتقدون الفلسطينيين لتعهدهم بإقامة دولة خالية من اليهود. ويقول رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس: "في المحصلة، لن نقبل بوجود إسرائيلي واحد، مدني أو عسكري، على أرضنا".[١٠]

يعيش ما يقرب من ٨٠٠٠٠٠ يهودي في المناطق المتنازع عليها، وبالتالي فإن ما يدعو إليه عباس هو التطهير العرقي.

يعيش أكثر من مليوني عربي يشكلون ٢١٪ من السكان بسلام في إسرائيل ويتمتعون بالحقوق المدنية كافة، ما دفع رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو إلى القول: "هناك عرب يعيشون في أوساطنا، لكنهم لا يمكنهم التفكير في وجود يهود بينهم".[١١]

يتسم الموقف الفلسطيني بأنه غير أخلاقي وزائف في آن. يطالب عباس بالسماح للاجئين الفلسطينيين بالانتقال إلى إسرائيل بينما يخطط في نفس الوقت لطرد جميع اليهود من الأراضي التي عاشوا فيها لقرون.

إن الكثيرين من منتقدي المستوطنات يشاركون عباس نفس الشعور، كما يطالبون بإخراج جميع اليهود من الضفة الغربية بحجة أن ذلك شرط أساسي للسلام.

لماذا يُتوقع إخراج جميع اليهود من الضفة الغربية بدلًا من منحهم خيار البقاء؟ لماذا يجب أن تكون "فلسطين" من البلدان التي لا يُسمح لليهود بالعيش فيها؟

لو مُنع اليهود من العيش في نيويورك أو باريس أو لندن، لوُصف هذا السلوك بأنه معادٍ للسامية. منع اليهود من العيش في الضفة الغربية، مهد الحضارة اليهودية، ينبغي أن يكون مرفوضًا كذلك.

خرافة

إذا أنهت إسرائيل الاحتلال، فسيحل السلام.

واقع

مثلت تجربة غزة دراسة حالة صارخة عن المغالطة التي ينطوي عليها شعار "الأرض مقابل السلام" الذي راج في مرحلة من المراحل. لو أراد الفلسطينيون إنهاء السيطرة الإسرائيلية على حياتهم، لكانوا رحّبوا بخروج الإسرائيليين من غزة وفعلوا كل ما في وسعهم لإنجاحه، ولكنهم، على العكس من ذلك، شجبوا فك الارتباط. ومع ذلك، انسحبت إسرائيل من كل شبر من غزة بتكلفة عاطفية ومالية كبيرة، ولم يبق في غزة أي مدني أو عسكري إسرائيلي.

فماذا حقق إنهاء "احتلال" غزة لإسرائيل؟ هل نالت اسرائيل السلام مقابل الارض؟

منذ عام ٢٠٠٥، استُهدفت إسرائيل بهجمات إرهابية متواصلة وتعرضت للقصف بأكثر من ١٦٠٠٠ صاروخ، كما استمر الإرهاب والتحريض بلا هوادة من الضفة الغربية، ما نسف إمكانية دعم الإسرائيليين لأي تنازلات إضافية عن الأرض. وبدلاً من "إنهاء الاحتلال،" دفعت تصرفات الفلسطينيين إسرائيل الى البقاء في تلك المناطق لضمان سلامة مواطنيها.

> تقع مسؤولية هذا التصعيد في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على عاتق الفلسطينيين الذين أداروا ظهرهم مرة أخرى للسلام. وبدلاً من اعتبار انسحاب إسرائيل من غزة فرصة لبناء مستقبل لأطفالهم، رفضوا التخلي عن ثقافة الكراهية والموت التي يتبنونها.
>
> - الافتتاحية، *شيكاغو صن تايمز*[١]

قد تكون الشعارات جيدة وهي على الملصقات، ولكن لا معنى لها حين يتعلق الأمر بمستقبل إسرائيل وجيرانها. لقد أظهر الإسرائيليون مرارًا وتكرارًا رغبة في السلام واستعدادًا لتقديم تضحيات مؤلمة، لكن كل ما يفعلونه لن ينهي الصراع. لن يكون السلام ممكنًا إلا عندما يُظهر الفلسطينيون الرغبة في التعايش مع إسرائيل من خلال أفعالهم.

أدت الأحداث التي أعقبت فك الارتباط إلى فقدان الإسرائيليين للثقة في أن أي تسوية يمكن تصورها ستنهي الصراع مع الفلسطينيين. وبالتالي، فإن معظم الإسرائيليين ليسوا في عجلة من أمرهم لتقديم تنازلات جديدة، فهم يطالبون الآن بضمانات حازمة قبل أن يقدموا على أي عملية انسحاب إضافية.

الخريطة 27 المسافة بين مراكز التجمعات السكانية الإسرائيلية وخطوط الهدنة القائمة قبل 1967

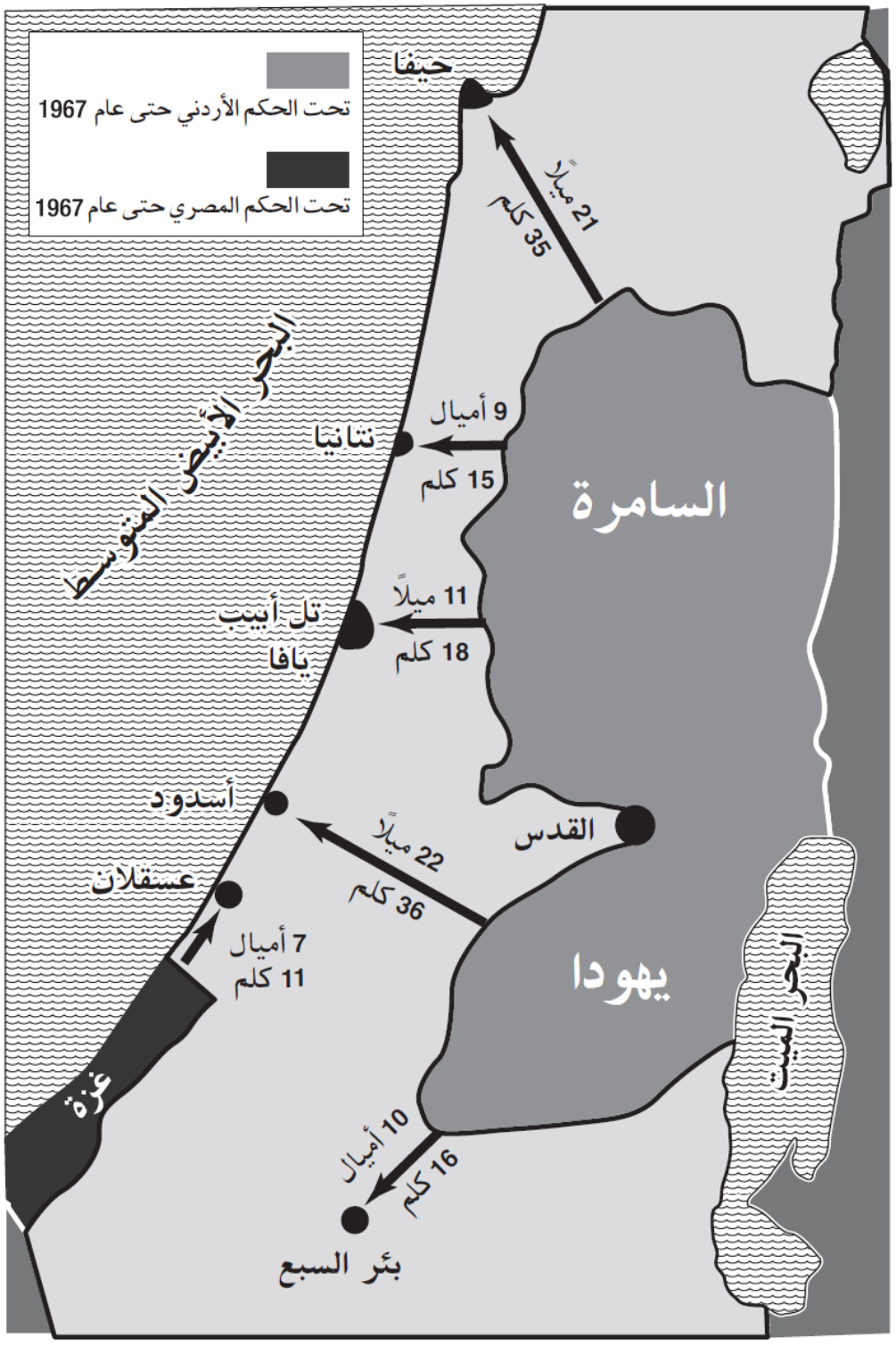

خرافة

لم يتلقَ الفلسطينيون أي عرض لإقامة دولة خاصة بهم.

واقع

لقد أتيحت للفلسطينيين الكثير من الفرص لإقامة دولة مستقلة لكنهم رفضوها في كل مرة:

- في عام ١٩٣٧، اقترحت لجنة بيل تقسيم فلسطين وإنشاء دولة عربية.
- في عام ١٩٣٩، اقترح الكتاب الأبيض البريطاني إنشاء دولة عربية موحدة.
- في عام ١٩٤٧، كانت الأمم المتحدة ستنشئ دولة عربية أكبر كجزء من خطة التقسيم.
- عرضت مفاوضات السلام المصرية الإسرائيلية في عام ١٩٧٩ على الفلسطينيين حكمًا ذاتيًا، كان من شبه المؤكد أن يؤدي إلى الاستقلال الكامل.
- أرسى اتفاق أوسلو في التسعينيات من القرن الماضي طريقًا للاستقلال، لكن الإرهاب الفلسطيني أخرجه عن مساره.
- في عام ٢٠٠٠، عرض رئيس الوزراء إيهود باراك إقامة دولة فلسطينية تضم قطاع غزة بأكمله و٩٧٪ من الضفة الغربية.
- في عام ٢٠٠٨، عرض رئيس الوزراء إيهود أولمرت الانسحاب من الضفة الغربية بأكملها تقريبًا وتقسيم القدس على أساس ديموغرافي.
- خلال الفترة ما بين 2013-2014، اتخذ الفلسطينيون خطوات أحادية الجانب أفسدت مبادرة كيري.
- في عام ٢٠٢٠، رفض الفلسطينيون خطة ترامب للسلام.

بالإضافة إلى ذلك، لم تكن إسرائيل تسيطر على الضفة الغربية في الفترة من ١٩٤٨ إلى ١٩٦٧، وكان بإمكان الفلسطينيين أن يطالبوا بدولة مستقلة عن الأردنيين لكنهم لم يفعلوا.

لقد رفض الفلسطينيون كل فرصة لإقامة دولة. تباينت التفسيرات وتعددت الآراء بشأن الأسباب التي تجعل الفلسطينيين، على حد تعبير أبا إيبان، "لا يفوتون فرصة لتفويت فرصة". يرى المؤرخ بيني موريس أن الفلسطينيين مدفوعون بأسباب دينية وتاريخية وعملية لمعارضة الاتفاق مع إسرائيل، إذ يقول: "عرفات وجيله [الذي يضم محمود عباس] لا يستطيعون التخلي عن الرؤية المتمثلة في أن تكون أرض إسرائيل الكبرى للعرب. [هذا صحيح لأن] هذه أرض مقدسة، دار الإسلام. لقد كانت في أيدي المسلمين ذات مرة، ولا يمكنهم تصور أنها تحت سيطرة كفار مثلنا [الإسرائيليين]".

يعتقد الفلسطينيون أيضًا أن الوقت في صالحهم، فهم "يشعرون أن التركيبة السكانية ستهزم اليهود في مائة أو مئتي عام، تمامًا كما هزمت الصليبيين من قبل". ويقول موريس إن الفلسطينيين يأملون أيضًا أن يحصل المسلمون في المستقبل على أسلحة نووية تسمح لهم بتدمير إسرائيل.[١٢]

الخريطة 28 مدى النيران من غزة

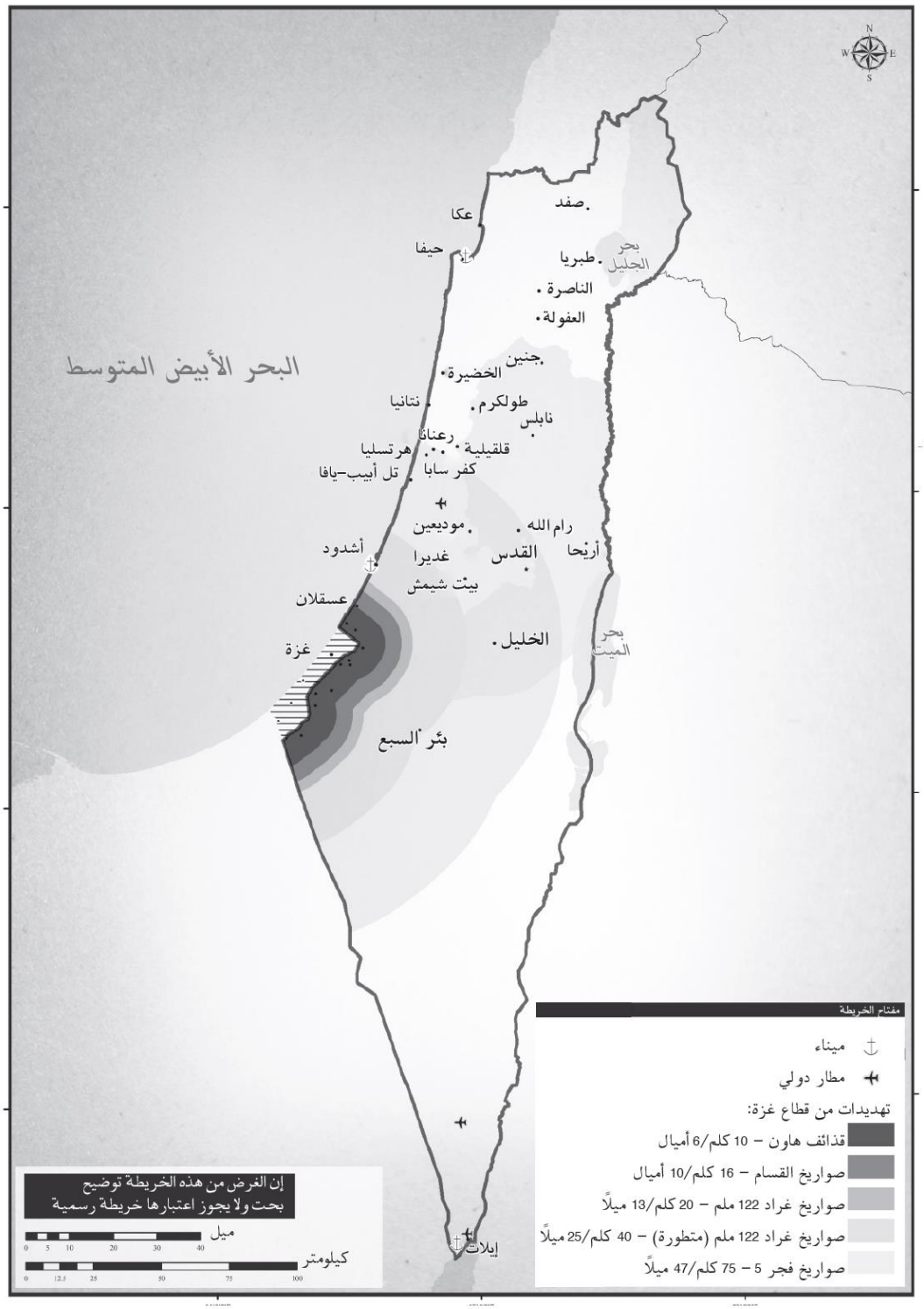

خرافة

مطلوب من الفلسطينيين القبول بـ٢٢٪ فقط من فلسطين.

واقع

عندما عرضت إسرائيل حل الدولتين لفض النزاع، تمحورت اعتراضات الفلسطينيون على حجم الدولة التي عُرضت عليهم. يقول الفلسطينيون إن إسرائيل لا تقدم لهم أي خدمة بعرضها المتمثل في إقامة دولة في الأراضي المتنازع عليها لأنها تطالبهم بقبول دولة على ٢٢٪ فقط من فلسطين، بينما تحتفظ إسرائيل بنسبة ٧٨٪. هذه نقطة مقنعة لإظهار الظلم في محنة الفلسطينيين والإشارة إلى أن مبادرات السلام الإسرائيلية ليست ذات أهمية إلا إذا كنت تعرف تاريخ فلسطين وتدرك أن الحقيقة هي عكس ذلك تمامًا.

شملت فلسطين التاريخية إسرائيل والضفة الغربية وكل الأردن الحديثة. *إسرائيل*، بما في ذلك الأراضي المتنازع عليها، هي التي تمثل ٢٢٪ فقط من "فلسطين". إذا انسحبت إسرائيل بالكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة، فلن يبقى لديها سوى ١٨٪ فقط. ومن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن الصهاينة هم الذين قدموا التضحيات بالفعل بقبولهم قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة والذي خصص للدولة اليهودية حوالى ١٢٪ فقط من أراضي إسرائيل التاريخية.

وفي الوقت نفسه، من أصل حوالى ١٣,٤ مليون فلسطيني يعيشون في جميع أنحاء العالم، يعيش حوالى ٧٦٪ منهم في فلسطين التاريخية (٣,٢ ملايين في الأردن و٥ ملايين في الأراضي المتنازع عليها، ومليونان في إسرائيل).

خرافة

أفضل خيار للسلام هو حل الدولة الواحدة.

واقع

يعتقد بعض دعاة السلام أن الحل الوحيد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي يتمثل في إقامة دولة واحدة تضم إسرائيل والضفة الغربية وقطاع غزة. وبحسب مايكل ترزي، المستشار القانوني لمنظمة التحرير الفلسطينية، فإن هذا الحل يعني "ببساطة الاعتراف بالواقع المزعج المتمثل في أن إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة تعملان بالفعل كدولة واحدة، وتقتسمان نفس طبقات المياه الجوفية ونفس شبكة الطرق السريعة ونفس شبكة الكهرباء ونفس الحدود الدولية".[١٣]

إن دعم المستقلين لحل الدولة الواحدة يرجع إلى اليأس من إمكانية نجاح حل الدولتين. ويرى عساف شارون أن موقفهم هذا "تعبير عن الغضب الأخلاقي واليأس السياسي أكثر من كونه اقتراحًا منطقيًا".[١٤]

يفضل القادة الفلسطينيون أن تحل دولة فلسطينية واحدة محل إسرائيل، ويفضل اليهود الذين يؤمنون بـ"إسرائيل الكبرى" حل الدولة الواحدة لمنع إقامة دولة فلسطينية ولتأكيد السيادة على أرض إسرائيل التاريخية.

ومع ذلك، تظهر استطلاعات الرأي حماس شعبي ضئيل لهذا الخيار. أظهر استطلاع للرأي أُجري في يونيو/حزيران ٢٠٢٢ أن ٢٢٪ من الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة يؤيدون فكرة إقامة دولة واحدة تضم الإسرائيليين والفلسطينيين.[١٥] وأفاد استطلاع للرأي أُجري في عام 2019-2020 أن ٩٪ فقط من اليهود الإسرائيليين يفضلون ضم يهودا والسامرة وإقامة دولة واحدة.[١٦]

الحجة الديمغرافية هي الحجة الأساسية ضد حل الدولة الواحدة من وجهة نظر إسرائيل. يشكل السكان اليهود ٧٤٪ من مجموع السكان في الوقت الحالي. إذا أضفت عدد سكان إسرائيل الحاليين البالغ ٩٤٥٠٠٠٠ نسمة (منهم ٦٩٩٨٠٠٠ يهودي) إلى سكان الأراضي المتنازع عليها (٤,٩ ملايين نسمة) فستحصل على كيان يضم ما يقرب من ١٤,٤ مليون نسمة، وستنخفض نسبة اليهود إلى أقل من ٥٠٪. يرى البعض بأنه لا ينبغي لإسرائيل ضم غزة – مصيرها غير واضح - وسيزداد في هذه الحالة عدد السكان اليهود إلى ٥٦٪ من السكان، لكن الفلسطينيين سيظلون يشكلون أقلية مهمة (٤٤٪ بدلًا من نسبتهم الحالية التي تبلغ ٢١٪). يشكك البعض في إحصائيات السكان الفلسطينيين، ولكن حتى إذا قبلنا أحد أقل التقديرات، فإن نسبة اليهود ستنخفض بشكل كبير وسيظل الفلسطينيون يشكلون نسبة من السكان أكبر بكثير مما هي عليه اليوم. سيكون التوازن الديموغرافي في غير صالح اليهود إذا سُمح للاجئين الفلسطينيين بالانتقال إلى الدولة الموحدة.

إن منح الفلسطينيين حقوق مدنية كاملة ومتساوية قد يغير الطابع اليهودي للدولة، كما أن عدم منحهم هذه الحقوق سيجعل الدولة غير ديمقراطية. وبسبب هذه المعضلة، أحجم رؤساء وزراء إسرائيل الأكثر تشددًا عن ضم أراضي جديدة إلى إسرائيل، وكان ذلك من الأسباب التي دفعت أرييل شارون إلى إخلاء غزة.

إذا أصبح الفلسطينيون يشكلون الأغلبية في يوم من الأيام، فإن اليهود يخشون من أن يصبحوا مواطنين من الدرجة الثانية وأن يتعرضوا للاضطهاد كما حدث تاريخيًا في الدول العربية والإسلامية.

الفكرة التي مفادها أن حل الدولة الواحدة سينهي الصراع هي أيضًا فكرة مشكوك فيها. وقد أشار مفاوض السلام السابق ديفيد ماكوفسكي إلى ذلك بقوله "في الشرق الأوسط، حيثما يُفرض نظام مركزي على مجموعات طائفية/عرقية مختلفة تكون النتيجة صراعًا دائمًا،" وضرب أمثلة على ذلك دول كالعراق وسوريا ولبنان وليبيا. علاوة على ذلك، تساءل ماكوفسكي: "هل الدولة التي جمعت يهودًا من إثيوبيا وسوريا واليمن ومن المجتمعات التي تعاني من التمييز في الشرق الأوسط قد أسفرت فجأة عن هذه الهوية؟"[١٧]

من المنظور الفلسطيني، هل يُتوقع منهم قبول نتيجة لا تسمح لهم بتحقيق هويتهم الوطنية؟ يعترف ماكوفسكي: "لقد تمسك الفلسطينيون أيضًا بهويتهم، فخلال تشتتهم في مخيمات اللاجئين وخلال انتفاضتين لم يتخلوا عن هويتهم."

إن إقامة دولة واحدة لن يمحو عقودًا من الغضب أو الاختلافات الدينية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. ويرى ماكوفسكي أن "الطريق إلى الدولتين شاقٌّ، لكن مسار الدولة الواحدة سيفضي حتمًا إلى إراقة دماء لا نهاية لها."[١٨]

خرافة

يعزز نظام التعليم الفلسطيني السلام مع إسرائيل.

واقع

لا يثق الإسرائيليون في إمكانية التوصل لسلام مع الفلسطينيين لأنهم يرون كيف يتم غسل أدمغة الصغار في المدارس. فبدلًا من استخدام التعليم لتعزيز السلام مع جيرانهم اليهود، تنقل المدارس الصور النمطية المعادية للسامية وتجدد الدعاية المعادية لإسرائيل وتنشر المحتوى الذي يثير العداء والتعصب بدلًا من التعايش.

تناولت دراسة أجريت لصالح الاتحاد الأوروبي ١٥٦ كتابًا دراسيًا و١٦ دليلًا للمعلمين. وقد ورد في التقرير إن هذه المواد التعليمية تعرض مواقف "متناقضة، بل معادية في بعض الأحيان، تجاه اليهود والخصال التي ينسبونها إلى الشعب اليهودي" كما يشير "الاستخدام المتكرر للأوصاف السلبية في كل ما يتعلق بالشعب اليهودي... إلى تعمد الترويج للعنصرية ضد اليهود."

ففي أحد كتب التربية الدينية، يطلب من الطلاب مناقشة "المحاولات المتكررة التي قام بها اليهود لقتل النبي" محمد ويسأل من هم "أعداء الإسلام الآخرون." وفي أحد كتب الرياضيات تعرض صورة لفلسطينيين يضربون الجنود الإسرائيليين بالمقلاع لوصف قانون نيوتن الثاني للحركة، كما أن كتابًا مدرسيًا آخر "يروج نظرية مؤامرة مفادها أن إسرائيل أزالت الحجارة الأصلية للمواقع القديمة في القدس واستبدلتها بأخرى تحمل" رسوماتٍ وأشكالًا صهيونية."

تشيد هذه الكتب بالإرهابيين ويشار فيها إلى القتلى بالشهداء. وتظهر مثل هذه الإشارات في كتب مواد العلوم والرياضيات التي لا علاقة لها بالصراع مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، تحل "فلسطين" في الخرائط التي تحتوي عليها الكتب المدرسية محل إسرائيل.[١٩]

فلسطين تعني فلسطين بكاملها - من البحر إلى النهر، من رأس الناقورة إلى رفح. لا يمكننا التخلي عن شبر واحد منها. لذلك لن نعترف للعدو الإسرائيلي ولو بشبر واحد.

- القيادي في حركة حماس، محمود الزهار[١]

لقد وجدنا كتبًا تحتوي على فقرات معادية للسامية لدرجة أنه إذا تم نشرها في أوروبا، فسيتم توجيه اتهامات لناشريها استنادا إلى قوانين مكافحة العنصرية.

- المحامي الفرنسي وعضو البرلمان الأوروبي فرانسوا زيمراي[١]

وفقًا لدراسة تناولت ٨٩ نموذجًا من كتب دليل المعلم أجراها الدكتور أرنون جروس، فإن علاقة إسرائيل واليهود بأرض إسرائيل توصف بأنها غير شرعية. يتعلم الطلاب الفلسطينيون أن للفلسطينيين الحق في كامل "فلسطين" وليس لليهود أي حق في الأرض. ويتم تصوير اليهود وإسرائيل على أنهم "عدوانيون وبربريون وحاقدون ومصممون على الإبادة، وبالتالي يشكلون تهديدًا وجوديًا للفلسطينيين." وعلى الخرائط، تسمى المدن الإسرائيلية بأسماءً عربيةً.

وبدلاً من تدريس منهج يشجع السلام، يقول جروس إن المعلمين تلقوا تعليمات للحض على "الكفاح المسلح من أجل التحرير" لأن "السلام والتعايش مع إسرائيل ليسا خيارًا". وتتوقع هذه المناهج أن يعود اللاجئون الفلسطينيون "إلى أماكن إقامتهم السابقة في فلسطين المحررة وليس إلى دولة إسرائيل." أما المدن الإسرائيلية مثل حيفا وعكا فإنها "تنتظر التحرير".

تتجلى أسلمة الصراع في تصوير اليهود كأعداء للإسلام والتشديد على الدفاع عن المسجد الأقصى وتحريره وعلى الجهاد والاستشهاد. ويتم تشجيع النساء على محاكاة الإرهابيين مثل دلال المغربي وليلى خالد.

شاركت المغربي في مذبحة الطريق الساحلي عام ١٩٧٨ والتي راح ضحيتها ٣٨ إسرائيليًا، من بينهم ١٣ طفلًا. وخطفت خالد طائرة تي دبليو إيه من روما إلى تل أبيب في عام ١٩٦٩ ومنعها حراس الجو الإسرائيليون من السيطرة على طائرة تابعة لشركة إل عال من أمستردام إلى نيويورك في العام التالي.

توصلت دراسة أخرى تناولت ٢٢٢ كتابًا مدرسيًا نُشرت منذ عام ٢٠٢٠ إلى أن هناك "تضمين ممنهج لثقافة العنف والاستشهاد والجهاد في جميع الصفوف والمواضيع. تنتشر القومية المتطرفة والإيديولوجيات الإسلامية في هذه المناهج الدراسية، بما في ذلك كتب العلوم والرياضيات، أما إمكانية السلام مع اسرائيل فهي مرفوضة. وتم حذف الوجود التاريخي اليهودي في الأراضي الحديثة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية."

وعلى الرغم من تأكيدات المسؤولين الفلسطينيين بأنه سيتم إجراء تغييرات في مناهج عام 2021-2020، قال التقرير إنه لم يتم إجراء تغييرات جوهرية "في ما يتعلق بالمحتوى الإشكالي الحالي الذي يدعم خطاب الكراهية ومعاداة السامية والتحريض والعنف والتشجيع على الاستشهاد والجهاد."[٢٠]

يرى الإسرائيليون ما يتعلمه الأطفال فيصابون باليأس لأن الجيل القادم من الفلسطينيين سيكون غير متسامح وعنيف وغير مهتم بالسلام.

خرافة

لم يعد الفلسطينيون يعترضون على قيام دولة إسرائيل.

واقع

بينما يحتفل الإسرائيليون باستقلالهم، يشعر الفلسطينيون بالحزن لقيام إسرائيل في ما يسمونه بيوم النكبة. لو قبل الفلسطينيون والدول العربية قرار التقسيم في عام ١٩٤٧ لكانت دولة فلسطين أيضًا تحتفل بعيد ميلادها في كل عام، ولن يندب الفلسطينيون "النكبة".

يشعر الفلسطينيون بالمرارة من تاريخهم، ولكننا نسمع مرارًا وتكرارًا أنهم يعارضون "احتلال" الأراضي التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧. إذا كان هذا صحيحًا، فلماذا لا يكون يوم النكبة في ذكرى الهزيمة العربية في حرب الأيام الستة؟

السبب هو نظرة الفلسطينيين إلى إقامة دولة إسرائيل على أنها الخطيئة الأصلية، وتركيزهم على هذا الحدث يشير إلى رفضهم للقبول بوجود دولة يهودية. إن ميثاق حماس يدعو صراحة إلى تدمير إسرائيل.

وطالما يرى الفلسطينيون أن قيام دولة إسرائيل كان بمثابة الكارثة، فإن احتمالات التعايش ستظل قاتمة.

خرافة

يفضل عرب إسرائيل العيش في دولة فلسطينية.

واقع

يدرك عرب إسرائيل أن إسرائيل، بما فيها من عيوب، دولة ديمقراطية توفر لهم حريات حُرم منها الفلسطينيون الذين يخضعون لحكم السلطة الفلسطينية وحماس. ومن ثم، يقول معظمهم إنهم يفضلون العيش في إسرائيل بدلًا من العيش في دولة فلسطينية. وقد أظهر أحد استطلاعات الرأي أن ٢٠٪ فقط من عرب إسرائيل مستعدون للانتقال إلى دولة فلسطينية.[٢١]

أجرت شبكة فلسطين الإخبارية مسحًا للعرب الفلسطينيين في القدس فوجدت أن ٩٣٪ يفضلون البقاء تحت الحكم الإسرائيلي ولن يتخلوا عن بطاقات الهوية الإسرائيلية.[٢٢]

يعتمد الكثير من سكان القدس الشرقية البالغ عددهم ٣٣٠٠٠٠ نسمة بشكل كبير على إسرائيل في الوظائف والرعاية الصحية والتأمين ضد البطالة. ولا يتوقعون الحصول على الفرص أو المزايا عينها في ظل السلطة الفلسطينية. وعندما نوقشت إمكانية تقسيم القدس في عام ٢٠٠٧، قال جميل صندوقة، رئيس مخيم شعفاط للاجئين "إذا وضعوا حدودًا هنا، سننتقل إلى حيفا وتل أبيب. سيغادر خمسون ألف شخص يعيشون هنا القدس الشرقية في دقائق." وأضاف: "لا أريد أن أربي أولادي على إلقاء الحجارة أو على حماس."[٢٣]

يُعد تبادل الأراضي أحد المقترحات المطروحة للتوجه نحو حل الدولتيْن. تتمثل إحدى الأفكار في تغيير الحدود بحيث يصبح سكان أم الفحم البالغ عددهم ٥٠٠٠٠ نسمة، بالإضافة إلى ١٥٠٠٠٠ من عرب إسرائيل الذين يعيشون في مساحة تبلغ 518 كيلومترًا مربعًا من الأرض شمال شرق الضفة الغربية (يشار إليها باسم "المثلث العربي") جزءًا من دولة فلسطينية مستقبلية. يغيّر الفلسطينيون جنسيتهم بينما تبادل إسرائيل بالأرض، إلا أن سكان هذه المدن يعارضون بشدة أن يكونوا جزءًا من الصفقة.

أبدى ١٠٪ فقط من السكان استعدادهم للانتقال إلى دولة فلسطينية.[٢٤] ففي رسالة بعث بها رؤساء المجالس البلدية والمدن العرب إلى رئيس الوزراء أولمرت وأعضاء حكومته ردًا على مقترح تبادل الأراضي الذي طُرح في عام ٢٠٠٧، جاء فيها "نود أن نوضح ذلك كمواطنين في دولة إسرائيل منذ عام 1949-1948... بأن مقترح نقل الحدود سيحرمنا من حقوق الإنسان هذه ويمزق الروابط الاجتماعية والاقتصادية التي بُنِيت على أساس كفاح طويل وصعب."

وكان من بين الموقعين الشيخ هاشم عبد الرحمن، رئيس بلدية أم الفحم ورئيس منتدى وادي عارة لرؤساء البلديات العرب واليهود. وقد جاء في رسالته: "يمكنني القول إننا نريد العمل مع الأغلبية اليهودية من أجل تحسين كل إسرائيل. إننا نريد أن نظل جزءًا من دولة إسرائيل دينيًا وسياسيًا واجتماعيًا."[٢٥]

إن عددًا قليلًا من الفلسطينيين يريدون الانتقال إلى "فلسطين"، بينما يود فلسطينيون كُثُر ممن يعيشون حاليًا في مناطق السلطة الفلسطينية وحماس أن يهاجروا إن أمكنهم ذلك. ووفقًا لدراسة استقصائية أُجريت في عام ٢٠٢٢، يرغب ٢٦٪ من الفلسطينيين في مغادرة المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية.[٢٦]

خرافة

على إسرائيل أن تتفاوض مع حماس.

واقع

تسيطر حماس على قطاع غزة. لذلك، يرى البعض أن على إسرائيل التفاوض مع الحركة. ولا يعتقد سوى قلةٌ قليلة من الإسرائيليين أن حماس مهتمةٌ بالسلام. ومع ذلك، يعتقد المدافعون عن المفاوضات إمكانية التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق نار طويل الأمد تتعهد فيه حماس بوقف إطلاق الصواريخ وتوقف إسرائيل عملياتها العسكرية.

أتى وقف إطلاق النار من جانب حماس نتيجة الخوف من أن إسرائيل كانت على وشك مهاجمتها أو ردًا على عمليات قتل استهدفت قادتها، كما أن الحركة تقبل بوقف إطلاق النار لإعادة التسلّح ثم استئناف الهجمات في الوقت الذي تراه مناسبًا.

وما زالت حماس ملتزمة بالعهد الذي قطعته على نفسها بتدمير إسرائيل، ويدلي الناطقون باسمها بتصريحات عدائية. ففي عام ٢٠١٥، على سبيل المثال، قال زعيم حماس، خالد مشعل، "ما يسمى بعملية السلام لا طائل من ورائها. لا يوجد سلام. وحده طريق الجهاد والتضحية والدم سيؤتي ثماره."[٢٧] وبعد ثلاث سنوات، تعهد رئيس المكتب السياسي للحركة، إسماعيل هنية، قائلًا "لن ننسى أبدًا فلسطين من البحر إلى النهر، و"لن نعترف بإسرائيل أبدًا!"[٢٨]

وضع المجتمع الدولي ثلاثة شروط لرفع العقوبات الاقتصادية عن حماس، وهي أيضًا شروط مسبقة لأي مفاوضات: نبذ العنف ضد إسرائيل والاعتراف بإسرائيل واحترام جميع الاتفاقيات السابقة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية. ترفض حماس الشروط الثلاثة.

غالبًا ما يقال إنك لا تصنع السلام مع أصدقائك، وإنما تصنعه مع أعدائك، ولكن هذا القول يفترض أن العدو الذي تتفاوض معه ليس ملتزمًا بتدميرك.

خرافة

يسعى الفلسطينيون إلى إنشاء دولة ديمقراطية علمانية.

واقع

لكي يستميل الفلسطينيون الغرب يقولون غالبًا إنهم يسعون إلى إقامة "فلسطين ديمقراطية علمانية،" ويفترض مؤيدو حل الدولتيْن أن الدولة الفلسطينية ستكون علمانية وديمقراطية. لا توجد دول عربية ديمقراطية علمانية في الشرق الأوسط، ومن غير المرجح أن تكون الدولة الفلسطينية مختلفة عنها.

حددت السلطة الفلسطينية في مسودة دستورها الإسلام كالدين الرسمي لفلسطين والشريعة "كمصدر رئيسي للتشريع".[٢٩] وعلاوة على ذلك، تشير جميع الأدلة إلى أن الدولة الفلسطينية ستحرم شعبها من الحقوق الإنسانية والمدنية التي يتمتع بها الغربيون بشكل تلقائي.

إن نظام محمود عباس الاستبدادي والحكم الإسلامي لحركة حماس في غزة ينذران بمصير الفلسطينيين في دولة مستقبلية. انتُخِب عباس في عام ٢٠٠٥ لكنه ألغى الانتخابات مرارًا وتكرارًا، وما يزال يشغل منصبه بعد ما يقرب من عقديْن من نهاية فترة ولايته. لا يسمح عباس بحرية التعبير أو الاجتماع أو الدين. ويتعرض منتقدو النظام للسجن والتعذيب والإعدام في بعض الحالات. حقوق المرأة محدودة ويتم اضطهاد المثليين بناء على تحريم القرآن للمثلية الجنسية. ستتعرض حريات الفلسطينيين لمزيد من التهديد إذا ما فُرضت الشريعة الإسلامية وخضعت الدولة الفلسطينية لسلطة إسلاميي حماس.

خرافة

تحقيق السلام مع إسرائيل أولوية قصوى للفلسطينيين.

واقع

في استطلاع للرأي أجراه المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية في حزيران/يونيو ٢٠٢٢، عارض ٦٩٪ من الفلسطينيين حل الدولتيْن، وأيده ٢٨٪ فقط.[٣٠] وأظهر استطلاعٌ أجراه معهد واشنطن في الشهر عينه نتائج مماثلة، إذ رفض ٦٦٪ حل الدولتيْن بينما أبدى ٣١٪ استعدادهم لقبوله. وتوصل هذا الاستطلاع أيضًا إلى أن ٤٦٪ يعتقدون أن الأولوية الوطنية القصوى للفلسطينيين هي استعادة فلسطين التاريخية بكاملها من نهر الأردن إلى البحر المتوسط.[٣١]

وعندما سئل المشاركون في استطلاع المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية عن المشكلة التي يعتبرونها على رأس أولويات السلطة الفلسطينية، أجاب ٢٦٪ إنها البطالة والفقر، وقال ٢٥٪ إنها الفساد في المؤسسات العامة، بينما قال ١٦٪ فقط إنها استمرار الاحتلال وبناء المستوطنات.

وبخلاف الإسرائيليين الذين حشدوا مئات الآلاف من الناس للتظاهر من أجل السلام، فإن الفلسطينيين ينظمون الحشود للاحتجاج والشغب فحسب. لم يكن لديهم يومًا تنظيمًا مشابهًا لحركة "السلام الآن" الإسرائيلية. وقد انعكس تفضيلهم للعنف في استطلاع

المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية الذي أفاد أن ٥٥٪ من الشعب الفلسطيني يؤيد العودة إلى المواجهات والانتفاضة المسلحة، و٥٩٪ يرون أن الهجمات المسلحة ضد الإسرائيليين داخل إسرائيل تشكل خدمة للمصلحة الوطنية في إنهاء "الاحتلال." وفي إجاباتهم على سؤال عن أنجع وسيلة لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وبناء دولة مستقلة، اختار ٥٠٪ الكفاح المسلح بينما فضّل ٢٢٪ المفاوضات.

فهل من المستغرب بعد ذلك أن يعتقد الإسرائيليون بعدم وجود شريك للسلام؟

خرافة

تعكس الخرائط الفلسطينية رغبة الفلسطينيين في التعايش المشترك مع إسرائيل.

واقع

يبين القادة الفلسطينيون هدفهم الحقيقي، أي إقامة دولة فلسطينية واحدة تحل محل إسرائيل، من خلال الصور. فقد نُشرت الخريطة رقم ٢٩ على موقع السلطة الفلسطينية وعكست أهداف الفلسطينيين بصورة أفضل من أي كلمات.

الخريطة 29 خريطة فلسطين التي وضعتها السلطة الفلسطينية

رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، يشغل أيضًا منصب رئيس الفصيل المهيمن فيها، فتح، الذي يحمل شعاره قنبلة يدوية عليها بنادق متقاطعة مثبتة على خريطة إسرائيل. وتملك منظمة التحرير الفلسطينية التي تضم فتح شعارًا مماثلًا. لا يحتوي شعار حركة شباب فتح على أسلحة ولكنه يضم خريطة تشمل كل إسرائيل. وهناك فصيلان آخران في منظمة التحرير الفلسطينية هما الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكلاهما يدمجان خريطة إسرائيل في رموزهما.

توضح الجماعات الإرهابية الإسلامية أهدافها أيضًا. فشعار حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين يضع إسرائيل بالكامل على مسجد خلفه بندقيتان وقبضتان في المقدمة، أما رمز حماس فيتضمن خريطة لإسرائيل فوق مسجد مع سيفين متقاطعين.

تنقل الكتب المدرسية الفلسطينية رسالة مماثلة إلى أطفال المدارس إذ لا تضم إلا الخرائط التي تحل فيها فلسطين محل إسرائيل.

أفادت نان جاك زيلبرديك أن حركة فتح "كجزء من احتجاجها على اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل والإمارات والبحرين والسودان - والخوف من أن يتبعها المزيد من الدول العربية" "نشرت على صفحة لجنة فتح للإعلام والثقافة على فيسبوك أربع خرائط لـ"فلسطين" تشمل كل إسرائيل.[٣٢]

وفي الوقت الذي دافع فيه المجتمع الدولي عن حل الدولتيْن باعتباره أفضل فرصة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، إلا أن الدلائل الملموسة تشير إلى أن للفلسطينيين هدف مختلف.

خرافة

اتفاقيات إبراهيم هي خيانة للفلسطينيين.

واقع

في إعلان مشترك دراماتيكي وغير متوقع من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل والإمارات العربية المتحدة في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٢٠، اتفقت إسرائيل والإمارات على التطبيع الكامل للعلاقات. وجاء الاتفاق بعد سنوات من الدبلوماسية الهادئة والتفاعل بين البلديْن.

أدانت السلطة الفلسطينية الاتفاق ووصفته بأنه "خيانة للقدس" و"عدوان على الشعب الفلسطيني". ووصفته حماس بـ"الجبان" و"الاعتداء السافر على حقوقنا الدينية والوطنية والتاريخية في فلسطين وطعنة غادرة في ظهر الشعب الفلسطيني وقوات مقاومته ومحاولة بائسة للتأثير على مسار نضالهم ومقاومتهم الذي يهدف إلى هزيمة الاحتلال." [٣٣]

وفي ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، انضمت البحرين إلى الإمارات في التوقيع على ما أصبح يعرف باتفاق إبراهيم. وافقت المغرب والسودان لاحقًا على تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

مارس الفلسطينيون لسنوات حق النقض (الفيتو) بحكم الأمر الواقع على علاقات الدول العربية مع إسرائيل. قبل المسؤولون الأمريكيون ذلك ولم يستخدموا النفوذ الأمريكي لتغيير رأيهم. وقد عبّر جون كيري، وزير خارجية أوباما عن الحكمة التقليدية، فقال في عام ٢٠١٦: "لقد تحدثت مع قادة الدول العربية. لن يكون هناك سلام متقدم ومنفصل مع العالم العربي بدون العملية الفلسطينية والسلام الفلسطيني". [٣٤]

ساهمت سياسات أوباما عن غير قصد في اتفاقيات إبراهيم. رأى حلفاء أمريكا في الخليج أن توقيع أوباما على اتفاق نووي مع عدوهم إيران هو بمثابة تقليص للدعم الأمريكي لهم. وقد شجعهم ذلك على طلب المساعدة من إسرائيل التي تشاركهم مخاوفهم تجاه سعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية.

نظرت دول الخليج أيضًا إلى الفوائد المحتملة للعلاقات مع إسرائيل كالتجارة والوصول إلى التكنولوجيا وشعرت بخيبة أمل بسبب عدم استعداد الفلسطينيين لتقديم أي تنازلات من أجل السلام مع إسرائيل. قرر قادة الإمارات والبحرين أنهم لن يضحوا بعد الآن بمصالحهم الوطنية من أجل الفلسطينيين.

ربما تكون الدول العربية قد حسنت آفاق السلام بإنهائها لحق النقض (الفيتو) على علاقاتها مع إسرائيل، من خلال إرغام الفلسطينيين على إدراك حقيقة أنهم ليس لديهم أي نفوذ في المفاوضات وأن عليهم أن يقدموا تنازلات إذا كانوا يأملون في تحقيق الاستقلال.

خرافة

على إسرائيل أن تقدم تنازلات لإنجاح عملية السلام.

واقع

يواصل الفلسطينيون ومؤيدوهم في جميع أنحاء العالم العمل وفقًا للانطباع بأن على إسرائيل إظهار بوادر "حسن نية" كإطلاق سراح الأسرى وتجميد المستوطنات ورفع نقاط التفتيش لإعادة عملية السلام إلى مسارها الصحيح. وبينما تضغط الولايات المتحدة وغيرها بشكل روتيني على إسرائيل للقيام بمثل هذه المبادرات، لا يُتوقع من الفلسطينيين تقديم أي بوادر حسن نية مماثلة.

غير أن الأمر الذي يتناساه الكثيرون هو أن التسويات والتنازلات من المفترض أن تكون موضوع محادثات السلام، وليس الثمن الذي ينبغي أن تدفعه إسرائيل لجلب الفلسطينيين إلى طاولة المفاوضات. إذا كان الفلسطينيون ملتزمون بالسلام، فعليهم أن يكونوا حريصين على مناقشة جميع القضايا العالقة من دون شروط مسبقة، فالسلام يتطلب طرفيْن راغبيْن في تحقيقه.

---

[1] في خطاب أمام مؤتمر سياسات آيباك، (٨ آيار/مايو ١٩٧٨)
[٢] باسم مروة، "'حزب الله' يهدد إسرائيل بالتصعيد في النزاع على الحدود"، *واشنطن بوست*، (١٣ تموز/يوليو ٢٠٢٢).
[٣] المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، (7-5 تموز/يوليو ٢٠٢٢)
[٤] "رسالة من الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء شارون،" البيت الأبيض (14 نيسان/أبريل 2004)
[٥] "يقولون ونقول: 'حتى الفلسطينيون يدركون أن الكتل الاستيطانية ستصبح جزءًا من إسرائيل'"، أمريكيون للسلام الآن
[٦] "وثيقة بيلين-أبو مازن"، معهد ريوت.
[٧] "من السلام إلى الرخاء،" البيت الأبيض
[٨] مارتن كريمر، "تشاك هيغل وعلاقته"، مارتن كريمر عن الشرق الأوسط، (١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).
[٩] دانيال بايبس، *"النفوذ والتأثير: الثقافة والسياسة في الشرق الأوسط"*، (نيو برونزويك، نيو جيرسي: دار نشر ترانسكشن، ١٩٨٩)، ص ٢٧٣-٧٤.
[١٠] نواه برانينغ، "عباس لا يريد 'رؤية إسرائيلي واحد' في دولة فلسطين المستقبلية"، *رويترز*، (٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٣).
[١١] "نتنياهو: إقامة دولة فلسطينية خالية من اليهود ستكون بمثابة تطهير عرقي"، صحيفة *Algemeiner*، (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤).
[١٢] *يديعوت أحرونوت*، (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).
[١٣] مايكل ترزي، "شعبان في دولة واحدة"، *نيويورك تايمز*، (٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤).
[١٤] عساف شارون، "أفضل من لا شيء"، *بوسطن ريفيو*، (١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).
[١٥] "المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية"، (٢٢-٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٢).
[١٦] "مؤشر الأمن القومي"، معهد دراسات الأمن القومي، (٢٠١٩-٢٠٢٠).
[١٧] ديفيد ماكوفسكي، "حل الدولة الواحدة غير مجدٍ"، معهد واشنطن، (٢١ حزيران/يونيو ٢٠٢١).
[١٨] المرجع نفسه.
[١٩] "معهد جورج إيكرت لأبحاث الكتب المدرسية الدولية. تقرير عن الكتب المدرسية الفلسطينية"، معهد جورج إيكرت. (٢٠٢١).
[٢٠] "منهج المدارس الفلسطينية ٢٠٢٠-٢٠٢١ من الصف الأول وحتى الثاني عشر"، معهد مراقبة السلام والتسامح الثقافي في التعليم المدرسي، (أيار/مايو ٢٠٢١).
[٢١] سامي سموها، "اللعب مستمرًا بحسب القواعد"، جامعة حيفا، (٢٠٢٠).
[٢٢] "استطلاع للرأي: ٩٣ في المائة من العرب في القدس يفضلون بقاء الحكم الإسرائيلي"، شبكة فلسطين للأنباء – شفا، (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١).
[٢٣] جوشوا ميتنيك، "أفضل الشيطان الذي تعرفه"، جيروزاليم ريبورت، (١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).
[٢٤] سامي سموها، "اللعب مستمرًا بحسب القواعد"، جامعة حيفا، (٢٠٢٠).
[٢٥] إيتا برينس-غيبسون، "(مقايضة) الأرض مقابل السلام؟" جيروزاليم ريبورت، (٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).
[٢٦] "استطلاع للرأي العام رقم ٨٤"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٢٢).
[٢٧] ستيوارت وينر، "رئيس المكتب السياسي في حماس: الطاعنون هم الأنبل والأرفع شأنًا بين الشعوب"، *تايمز أوف إسرائيل*، (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).

[٢٨] "وسط الهتافات المعادية للسامية و"الموت لإسرائيل"، رئيس المكتب السياسي في حماس إسماعيل هنية يتعهد: لن نعترف بإسرائيل أبدًا"، ميمري، (١١ أيار/مايو ٢٠١٨).

[٢٩] "نص من مسودة الدستور الفلسطيني"، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (١٤ شباط/فبراير ٢٠١٨).

[٣٠] المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، (٢٢-٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٢٢).

[٣١] معهد واشنطن، (حزيران/يونيو ٢٠٢٢).

[٣٢] نان جاك زيلبرديك، "فتح تعتبر في رسالتها أن كل إسرائيل هي 'فلسطين'"، منظمة مراقبة الإعلام الفلسطيني، (٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠).

[٣٣] ستيف هندركس وكريم فهيم، "الاتفاق لإسرائيلي-الإماراتي يلقى استنكارًا فلسطينيًا وترحيبًا مصريًا وبحرينيًا"، *واشنطن بوست*، (١٣ آب/أغسطس ٢٠٢٠).

[٣٤] جوزف ولفسون، "انتقاد جون كيري لزعمه في ٢٠١٦ أنه 'لن يكون هناك سلام منفصل' بين إسرائيل والدول العربية من دون الفلسطينيين"، فوكس نيوز، (١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠).

الفصل ١٧

المستوطنات

المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية.

المستوطنات تشكل عائقًا أمام عملية السلام.

المستوطنات الإسرائيلية تنتهك اتفاقية جنيف.

على إسرائيل تفكيك كل المستوطنات من أجل السلام.

إسرائيل تعتزم ضمّ كل المستوطنات.

المستوطنات تمنع إقامة دولة فلسطينية متصلة.

مخطط شرق ١ يهدّد إقامة دولة فلسطينية متصلة.

خرافة

المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية.

واقع

في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩، عبّر وزير الخارجية الأمريكية مايكل بومبيو عن موقف إدارة ترامب بأن "إقامة المستوطنات المدنية الإسرائيلية في الضفة الغربية لا تتناقض بحدّ ذاتها مع القانون الدولي".[١] وقد وصفت وسائل الإعلام على نحو غير دقيق الأمر بأنه موقف معاكس للسياسة الأمريكية القائمة منذ وقت طويل. في الحقيقة، إن الوقائع المتعلقة بأمر المستوطنات أكثر تعقيداً من ذلك.

لقد عاش اليهود في يهودا والسامرة – الضفة الغربية – منذ القدم. والمرة الوحيدة التي حُرموا فيها من العيش في هذه الأراضي كانت خلال فترة الاحتلال الأردني بين عامَيْ ١٩٤٨ و١٩٦٧. وعاد اليهود للاستقرار في المنطقة بعدما استعادتها القوات الإسرائيلية خلال الحرب الدفاعية التي خاضتها في عام ١٩٦٧.

وتتأتى فكرة عدم شرعية هذه المجتمعات اليهودية في المقام لأول من قرارات الأمم المتحدة والذراع التابعة للمنظمة، أي محكمة العدل الدولية. ويُذكر أن الأمم المتحدة لا تتخذ قرارات قانونية بل سياسية فحسب تحدد معالمها الأغلبية الساحقة المعادية لإسرائيل. فاستنادًا إلى "خدمة أبحاث الكونغرس"، إن محكمة العدل الدولية "لا تملك السلطة القضائية للبت في جميع النزاعات بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة". في الواقع، "باستثناء الآراء الاستشارية" غير الملزمة، يمكن لهذه المحكمة البت في النزاعات القانونية بين الدول التي تقبل طوعًا بسلطتها القضائية ليس إلا".[٢]

وتتجاهل عادة الدول قرارات المحكمة التي تعنيها، كما أن الأوروبيين لن يقبلوا أبدًا فكرة تجاوز قرارات سلطاتهم القضائية. وعلى نحو مماثل، لم توقع الولايات المتحدة وروسيا والصين المعاهدة التي أدّت إلى إنشاء المحكمة ولا تقبل بسلطتها القضائية.[٣]

لا تعترف إسرائيل بدورها بسلطة المحكمة للبت في قضية المستوطنات. وعلى غرار الديمقراطيات الأخرى، تتمتع إسرائيل بسلطة قضائية مستقلة. وكما أشار بومبيو، أكّدت محكمتها العليا "شرعية بعض أنشطة الاستيطان وخلصت إلى عدم إمكانية استدامة أنشطة أخرى قانونًا".

ويناقش علماء القانون رأي محكمة العدل الدولية بأن المستوطنات تنتهك القانون الدولي. ويشير ستيفين شويبل، الذي شغل سابقًا منصب رئيس المحكمة، إلى أن الدولة التي تتصرف من منطلق الدفاع عن النفس قد تستولي على أرض أو تحتلها عند الضرورة لحماية نفسها. كما ذكر أن الدولة قد تفرض إجراءات أمنية لضمان عدم تعرض مواطنيها للتهديد مجددًا من تلك الأرض كشرط للانسحاب منها.[٤]

علاوةً على ذلك، يمنح قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ إسرائيل الحق القانوني لتتواجد في الضفة الغربية. فبحسب يوجين روستو، الوكيل السابق لوزير الخارجية للشؤون السياسية في إدارة جونسون، "يحق لإسرائيل إدارة الأراضي" التي استولت عليها في عام ١٩٦٧ إلى حين "تحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط".[٥]

لم تعتبر الولايات المتحدة المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية. وينطوي الاستثناء الذي غالبًا ما يُستشهد به على رأي المستشار القانوني لوزارة الخارجية هربرت هانسل في إدارة كارتر. فقد قال إن إقامة مستوطنات في "الأراضي المحتلة"، التي شملت الضفة الغربية وقطاع غزة وشبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان، "لا تتماشى مع القانون الدولي". وقد تطابقت تصريحاته مع آراء الرئيس كارتر في تلك الفترة، الذي كان ينتقد سياسة الاستيطان الإسرائيلية. غير أن العالم القانوني يوجين كونتوروفيتش أشار إلى ما قاله هانسل بأن الاحتلال سينتهي في حال أبرمت إسرائيل معاهدة سلام مع الأردن، وهذا ما حصل في عام ١٩٩٤. ولكن وزارة الخارجية لم تحدّث المذكرة الصادرة.[٦]

رفض رونالد ريغين من جهته رأي هانسل بشأن المستوطنات. ففي ٣ شباط/فبراير ١٩٨١، قال "لقد رفضت إشارة الإدارة السابقة إلى المستوطنات على أنها غير شرعية، فهي ليست كذلك".[٧]

ولدى سؤال وزير الخارجية جيمس بايكر عن رأي إدارة بوش بعدم شرعية المستوطنات، أجاب بأنها "ليست السياسة التي ننتهجها".[٨]

كذلك، وُصفت سياسة أوباما بعبارات خاطئة. فوزير الخارجية جون كيري والرئيس أوباما وجها انتقادات لاذعة إلى سياسة الاستيطان الإسرائيلية، لكن كيري لم يصف المستوطنات بأنها "غير قانونية" بل "غير شرعية".[٩] وقد صدر عنه تصريح واحد عن "انعدام قانونيتها" جاء فيه أن "المستوطنات غير قانونية بموجب القانون الإسرائيلي نفسه". وامتنع أوباما عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي وصف المستوطنات بأنها غير شرعية لكنه لم يستخدم حق النقض، في خطوة اعتُبرت بشكل عام تأكيدًا على وجهة النظر هذه، لكنها لم تؤثر في السياسة الأمريكية بما أن ولايته انتهت بعد فترة قصيرة.

وردًا على الانتقادات بأن قرار إدارة ترامب بشأن شرعية المستوطنات سيضر بعملية السلام، التي كانت تنازع آنذاك، قال بومبيو إن الصيغة التي أعدها كارتر "لم تدعم قضية السلام".[١٠]

ومن خلال التصريح صراحةً بأن المستوطنات غير شرعية، بعثت الولايات المتحدة رسالة إلى الفلسطينيين ومؤيديهم بأنه لا يمكنهم استخدام سوء تفسيرهم للقانون الدولي لإرغام إسرائيل على الإذعان لمطالبهم. ولن يطرأ تغيير على سياسة الاستيطان الإسرائيلية إلا نزولًا عند رغبة الشعب الإسرائيلي وفي حال دفع بعملية السلام قدمًا.

خرافة

المستوطنات تشكل عائقًا أمام عملية السلام

واقع

لم تشكّل المستوطنات يومًا عائقًا أمام عملية السلام.

- بين عاميْ ١٩٤٩ و١٩٦٧، عندما كان يحظر على اليهود الإقامة في الضفة الغربية، رفض القادة العرب السلام مع إسرائيل.
- بين عاميْ ١٩٦٧ و١٩٧٧، أقام "حزب العمال" عددًا قليلًا من المستوطنات الاستراتيجية فقط، ومع ذلك رفض القادة العرب السلام مع إسرائيل.
- لم تمنع حقيقة أن حكومة بقيادة "حزب الليكود" مصممة على توسيع النشاط الاستيطاني وصلت إلى السلطة في عام ١٩٧٧ مصر من توقيع معاهدة سلام مع إسرائيل، ولم تمنع رئيس الوزراء مناحيم بيغن من إزالة المستوطنات اليهودية من سيناء.
- جمدت إسرائيل بناء المستوطنات لثلاثة أشهر في عام ١٩٧٨، على أمل أن تشجع تلك الخطوة الدول العربية الأخرى على الانضمام إلى عملية السلام في كامب ديفيد، لكن ذلك لم يحصل.
- في عام ١٩٩٤، وقع الأردن اتفاق سلام مع إسرائيل ولم تكن المستوطنات مشكلة مطروحة.
- بين حزيران/يونيو ١٩٩٢ وحزيران/يونيو ١٩٩٦، وخلال عهد حكومات بقيادة "حزب العمال"، ازداد عدد السكان اليهود في الأراضي بنحو ٥٠ في المئة. لكن هذا النمو السريع لم يمنع الفلسطينيين من توقيع "اتفاقيات أوسلو" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ أو

"اتفاقية أوسلو ٢" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥. ونصت هذه الاتفاقيات على ترك مسألة المستوطنات لمفاوضات الوضع النهائي ولم تفرض أي قيود عليها في تلك الأثناء.

- في عام ٢٠٠٠، عرض رئيس الوزراء إيهود باراك تفكيك عشرات المستوطنات، لكن الفلسطينيين أصروا على عدم إنهاء الصراع.
- في عام ٢٠٠٥، أخلت إسرائيل المستوطنات اليهودية كافة في قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال السامرة، لكن الهجمات الإرهابية استمرت.
- في عام ٢٠٠٨، عرض رئيس الوزراء إيهود أولمارت الانسحاب من نحو ٩٤ في المئة من الضفة الغربية، لكن تمّ رفض الصفقة.
- في عام ٢٠١٠، جمّد رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بناء المستوطنات لعشرة أشهر، ورفض الفلسطينيون المشاركة في المفاوضات إلى أن شارفت الفترة على نهايتها. وبعد موافقتهم على إجراء محادثات، انسحبوا منها عندما رفع نتنياهو قرار التجميد ولم يعودوا إلى طاولة المفاوضات بحلول آب/أغسطس ٢٠٢٢.

يذكر أن المستوطنات لا تشرد العرب الذين يقيمون في الأراضي التي تبنى فيها. فوسائل الإعلام تترك أحيانًا انطباعًا بأن مئات الفلسطينيين أُرغموا على المغادرة مقابل كل يهودي ينتقل إلى الضفة الغربية. لكن في الواقع، معظم المستوطنات بُنيت في مناطق غير مأهولة، وحتى أن العدد القليل منها الذي بُني في قرى عربية أو بجوارها لم يرغم أي فلسطيني على المغادرة.

وبخلاف حالة الهستيريا التي تتملك الفلسطينيين حيال التوسع الاستيطاني، لم يتمّ بناء سوى خمس مستوطنات في تسعينيات القرن الماضي.[١١] وفي عام ٢٠١٧، بدأ العمل على بناء أول مستوطنة جديدة منذ عشرين عامًا.[١٢]

قد يكون النشاط الاستيطاني *محفزًا* للسلام لأنه يرغم الفلسطينيين على إعادة التفكير في نظرية أن الوقت لصالحهم. في هذا السياق، قال رئيس بلدية بيت لحم، إلياس فريج: "الوقت الآن في صالح إسرائيل التي يمكنها بناء مستوطنات واستحداث وقائع على الأرض، والطريقة الوحيدة للخروج من هذه المعضلة هي المفاوضات وجهًا لوجه".[١٣]

ويشكك الكثير من الإسرائيليين في الحكمة من توسيع المستوطنات. فالبعض يعتبرونها استفزازية، في حين يقلق البعض الآخر من أن المستوطنين ضعفاء بشكل خاص وأنهم كانوا أهدافًا لهجمات إرهابية متكررة. ويتمّ نشر عدد كبير من الجنود للدفاع عنهم، بدلًا من الخضوع للتدريبات والاستعداد لأي حرب مستقبلية. كما يعترض بعض الإسرائيليين على المبالغ المخصصة لهذه المجتمعات والإعانات الخاصة الممنوحة لها لخفض تكلفة السكن. في المقابل، يرى آخرون أن المستوطنين يقفون في الصفوف الدفاعية الأولى ويعمرون الأرض التي هي حق لإسرائيل شرعًا.

هذا ويُعتبر تنظيم المستوطنات موضوعًا لا بدّ من التفاوض بشأنه. فالسؤال المتعلق بخط الحدود النهائية بين إسرائيل وكيان فلسطيني سيرتبط على الأرجح بتوزيع هذه القرى اليهودية في يهودا والسامرة (التي رُسّمت حدودها مع غزة بشكل غير رسمي بعد انسحاب إسرائيل). من جهة، تريد إسرائيل ضم أكبر عدد ممكن من اليهود إلى حدودها، في حين يريد الفلسطينيون طرد جميع اليهود من أي أرض يسيطرون عليها.

وفي حال انسحبت إسرائيل بشكل أحادي أو في إطار تسوية سياسية، سيتمّ طرد الكثير من المستوطنين من منازلهم أو سيختارون طوعًا الاستيطان مجددًا في إسرائيل بعد الحصول على تعويض مالي.

وبالتالي، فالعائق أمام عملية السلام ليس وجود مجتمعات يهودية في أراض متنازع عليها بل رفض الفلسطينيين التعايش مع إسرائيل بدلًا من الحلول محلها.

في غضون ذلك، يعمل آلاف الفلسطينيين في المستوطنات على الرغم من تذمرهم.

خرافة

المستوطنات الإسرائيلية تنتهك اتفاقية جنيف

واقع

تحظر "اتفاقية جنيف الرابعة" النقل *القسري* للأشخاص من دولة إلى أرض دولة أخرى تحتلها من خلال شن حرب عليها. ولم يكن الهدف قط من الاتفاقية تطبيقها على حالة كالمستوطنات. وقد قال موريس أبرام، المشارك في صياغة الاتفاقية، كنا قلقين حيال أنواع الجرائم التي ارتكبها النازيون، على غرار طرد اليهود القسري لأغراض الإبادة الجماعية.[١٤]

وهذا لا يرتبط أبدًا بمسألة المستوطنات. فاليهود لا يتمّ إرغامهم على الذهاب إلى الضفة الغربية، بل على العكس ينتقلون طوعًا إلى أماكن عاشوا فيها، هم أو أسلافهم، قبل أن يطردهم الآخرون.

واستند قرار محكمة العدل الدولية بشأن عدم شرعية المستوطنات إلى تفسير خاطئ "لاتفاقية جنيف الرابعة". فالمحكمة تسلّم جدلًا بأن إسرائيل تحتل الآن أرض دولة سيادية، ولكن كما قال السفير لإسرائيلي السابق لدى الأمم المتحدة دوري غولد "لم يكن هناك أي سلطة سيادية معترف بها على الضفة الغربية قبل دخول إسرائيل إلى المنطقة"، مع العلم أن الأردن قد احتل المنطقة في السابق.[١٥]

وبما أنه لا يمكن لأي دولة أن تحتل أرضًا لديها فيها صفة سيادية، فالتسمية الصحيحة للمنطقة هي "أرض متنازع عليها"، الأمر الذي لا يمنح إسرائيل أو الفلسطينين حقوقًا أكبر. فالفلسطينيون لم يتمتعوا قط بالسيادة على الضفة الغربية، على عكس اليهود الذين بسطوا سيادتهم عليها لمئات السنوات.

وفي هذا السياق، ذكر الوكيل السابق لوزير الخارجية للشؤون السياسية يوجين روستو أن "حق اليهود في استيطان المنطقة يوازي من النواحي كافة حق السكان المحليين في العيش فيها".[١٦]

ويعتبر العالم القانوني يوجين كونتوروفيتش أن "إسرائيل تتمتع بالأحقية في الأرض" لأن "القانون الدولي ينص على أن الدولة الجديدة ترث حدود الوحدة الجغرافية السابقة القائمة في تلك الأرض. وقد سبق إسرائيل انتداب عصبة الأمم على فلسطين التي شملت حدودها الضفة الغربية".[١٧]

أضاف المستشار القانوني السابق لوزارة الخارجية الإسرائيلية، آدم بايكر، أن "'اتفاقيات أوسلو' شكلت نظامًا قانونيًا متفقًا عليه يتخطى أي أطر قانونية أخرى بما في ذلك 'اتفاقية جنيف الرابعة' لعام ١٩٤٩".[١٨]

وتعكس جهود تطبيق الاتفاقية على إسرائيل معايير مزدوجة واضحة. ويشير كونتوروفيتش إلى أن "هجرة المستوطنين الكثيفة إلى أرض محتلة تحت رعاية سلطة محتلة هي سمة ملازمة للسيطرة المطولة على الأرض". وأضاف أنه لم تتمّ محاكمة أحد بسبب انتهاك الاتفاقية، وباستثناء بعض الجمل القليلة الواردة في رأي استشاري صادر عن محكمة العدل الدولية، "اقتصر تفسيرها على التصريحات الأكاديمية والسياسية – بشكل كلي في السياق الخاص بإسرائيل".[١٩]

خرافة

على إسرائيل تفكيك كل المستوطنات من أجل السلام

واقع

عندما ستبدأ المفاوضات الجدية حول الوضع النهائي للضفة الغربية، سيتمّ ترسيم خطوط المعركة فوق المستوطنات التي يجب ضمها إلى إسرائيل وتلك التي يجب إخلاؤها. ففي آب/أغسطس ٢٠٠٥، أقر رئيس الوزراء أرييل شارون بأنه "لن تبقى كافة المستوطنات الموجودة اليوم في يهودا والسامرة"، في حين تشير مستندات التفاوض الفلسطينية المسربة إلى أن الفلسطينيين كانوا مستعدين للموافقة على ضم بعض المستوطنات إلى إسرائيل.[٢٠]

هذا واعتزمت إسرائيل الانسحاب بالكامل من غزة، ولم تعتبر أي من المستوطنات مهمة لأسباب اقتصادية أو أمنية أو ديمغرافية. لكن الوضع في الضفة الغربية مختلف تمامًا لأن اليهود يملكون علاقات تاريخية ودينية قوية في المنطقة يعود تاريخها إلى قرون خلت. علاوةً على ذلك، تكتسي الضفة الغربية أهمية استراتيجية نظرًا لقربها من وسط إسرائيل، كما أن حوالى ربع الموارد المائية الإسرائيلية تقع فيها.

الخريطة 30 الموارد المائية

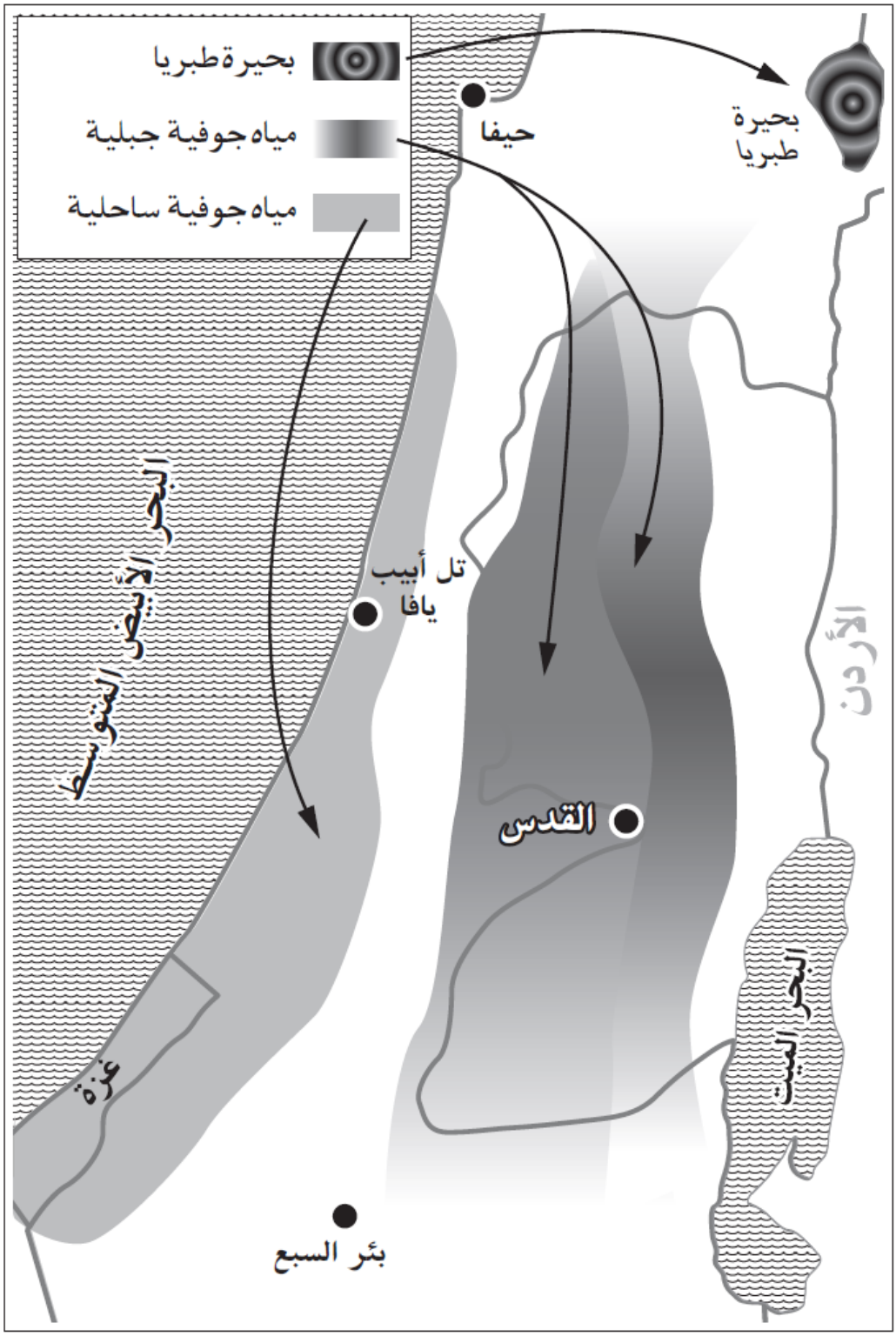

شمل فك الارتباط بغزة إزالة ٢١ مستوطنة فقط ومغادرة نحو ٨٥٠٠ يهودي. واليوم، يعيش نحو ٥٠٠ ألف يهودي ضمن ١٢٨ تجمعًا في الضفة الغربية. ويضم أكثر من ٤٠ في المئة من هذه المستوطنات أقل من ألف مواطن، و٢٣ في المئة منها أقل من ٥٠٠ مواطن، و١٣ في المئة فقط أكثر من ٥ آلاف يهودي. كما يعيش نحو ٧١ في المئة من اليهود في الضفة الغربية في خمس "كتل" استيطانية، أربع منها بالقرب من خط الهدنة المحدد عام ١٩٤٩- "الخط الأخضر" (من الخطأ الإشارة إلى حدود عام ١٩٦٧). كذلك، يعيش نحو ٣٣٠ ألف مواطن في الجانب الآخر من الخط الأخضر في القدس الشرقية.[٢١]

مستوطنات "الإجماع"

الكتلة	عدد التجمعات	السكان	المساحة التقريبية (كيلومتر مربع)
معاليه أدوميم	4	49720	73
موديعين عيليت	4	91016	5
أرئيل	11	65253	122
غوش عتصيون	13	37433	26
غفعات زئيف	5	36635	8
بيتار عيليت*	1	66723	5
المجموع	**38**	**346780**	**238**

*تعتبر جزءًا من كتلة غوش عتصيون.

كما يُظهر الجدول، إنها تجمعات كبيرة تضم آلاف السكان. وسيكون إخلاؤها معادلًا لتفكيك مدن عربية على غرار طرطوس في سوريا، وطهطا في مصر، والهارثة في العراق، والباحة في السعودية.

وتنص معظم خطط السلام على ضم إسرائيل مساحة كافية من الأراضي - بين ٤ و٦ في المئة - لضم بين ٧٥ و٨٠ في المئة من اليهود في الضفة الغربية. في المقابل، سيحصل الكيان الفلسطيني على مساحة موازية من الأراضي الإسرائيلية (ربما في النقب بالقرب من قطاع غزة). واستنادًا إلى الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، سيكون ٧١ في المئة فقط من المستوطنين ضمن حدود إسرائيل في حال ضم هذه الكتل الخمس. ومن المتوقع أن ينتقل نحو ثلث اليهود المتبقين إلى الأراضي الإسرائيلية، ما يجعل النسبة الإجمالية تصل إلى ٨٠ في المئة. وستضطر إسرائيل إلى إجلاء نحو ١٠٠ ألف شخص.

سيتطلب ذلك اتخاذ قرار آخر مؤلم سيعارضه الكثير من المستوطنين وأنصارهم بشراسة أكبر تفوق معارضتهم لتداعيات فك الارتباط بغزة. ومن الصعب أن نتصور موافقة أي حكومة إسرائيلية على نقل جماعي لمواطنيها.

إن كان بناء المستوطنات يتركز الآن في مناطق يقر الفلسطينيون أنفسهم أنها ستبقى جزءًا من إسرائيل بموجب أي اتفاق سلام مستقبلي، لماذا المبالغة في التركيز على أن المستوطنات تشكل "عائقًا أمام السلام؟"

- يوسي كلاين هاليفي[1]

خرافة

إسرائيل تعتزم ضمّ كل المستوطنات.

واقع

كان بإمكان إسرائيل ضم كامل الضفة الغربية أو المستوطنات في أي وقت منذ عام ١٩٦٧، لكنها لم تفعل. وصحيح أن الاحتمال لا يزال واردًا، لكن الخياريْن كانا مجرد اقتراحيْن تمّت مناقشتهما على صعيد تنظيم الضفة الغربية. أما الخيارات الأخرى المتاحة فتشمل:

- إسرائيل ترسّم بشكل أحادي حدودها وتحدد المستوطنات التي ستضمها.
- إسرائيل تقيم حدودها على طول خط السياج الأمني، بحيث تضمّ المستوطنين على جهة السياج إلى الداخل الإسرائيلي وترغم المقيمين من الجهة الأخرى على الانتقال إلى داخل الحدود.
- إسرائيل تضم الكتل الاستيطانية.
- إسرائيل تضم المستوطنات في غور الأردن.
- إسرائيل تضم المستوطنات في غور الأردن وكذلك الكتل الاستيطانية.
- إسرائيل تجري مفاوضات مع الفلسطينيين بشأن معاهدة سلام تحدّد أي من التجمعات اليهودية ستبقى على حالها ضمن حدود إسرائيل المتفق عليها بشكل متبادل وأيها سيتمّ إخلاؤها، إن وجدت.

في عام ٢٠٢٠، نظرت حكومة نتنياهو في ضمّ بعض أو كل المستوطنات ولكنها قررت العدول عن ذلك كشرط لإقامة علاقات دبلوماسية مع الإمارات والبحرين.

خرافة

المستوطنات تمنع إقامة دولة فلسطينية متصلة.

واقع

كما هو مبيّن في الخريطة رقم ٣١، من الممكن إقامة دولة فلسطينية متصلة في الضفة الغربية حتى وإن ضمّت إسرائيل الكتل الاستيطانية الكبيرة. فإجمالي مساحة هذه التجمعات يقل عن ٢ في المئة من مساحة الضفة الغربية. وستكون دولة على شكل كلية مرتبطة بقطاع غزة عبر ممر آمن بمثابة دولة متصلة. ويقول البعض إن مخطط شرق ١ الذي يربط معاليه أدوميم بالقدس سيفصل القدس الشرقية، ولكن هذا ليس بالضرورة صحيحًا إذ إن إسرائيل اقترحت بناء ممر سفلي بأربعة خطوط لضمان المرور الآمن بين الضفة الغربية والأجزاء القدس التي يسكنها العرب.

كذلك، توضح الخريطة أن الممر بين غزة والضفة الغربية سيقطع امتداد *إسرائيل* المتصل.

الخريطة 31 الحدود المستقبلية بين إسرائيل وفلسطين؟

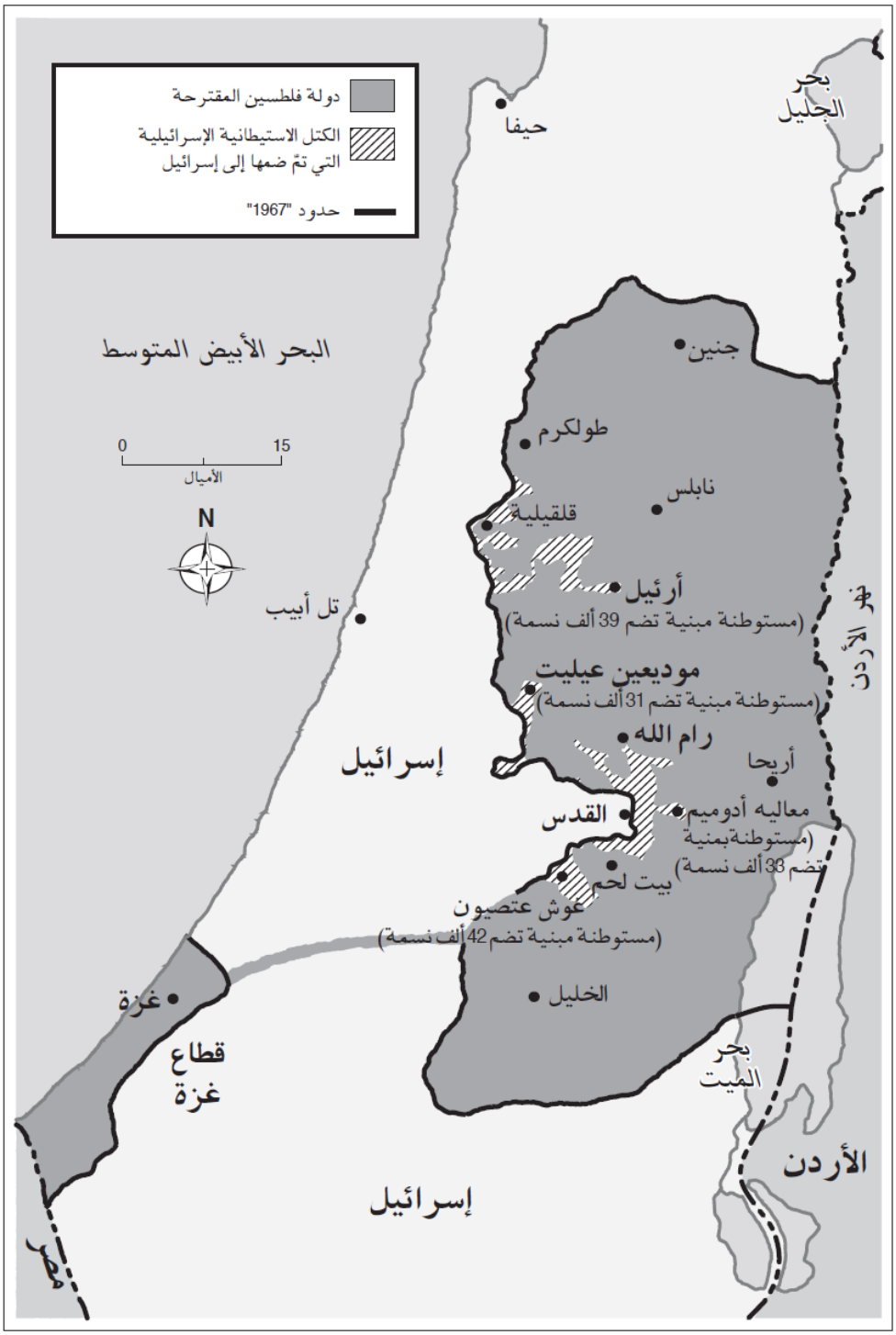

خرافة

مخطط شرق ١ يهدّد إقامة دولة فلسطينية متصلة.

واقع

يكمن الهدف وراء مخطط شرق ١ الذي صاغه في الأساس رئيس الوزراء إسحاق رابين قبل أشهر قليلة من اغتياله إلى جعل الوادي الذي تناهز مساحته ١٢ كيلومترًا مربعًا بين القدس ومعاليه أدوميم مأهولًا، وهو الوادي الذي يوافق الفلسطينيون على أنه سيكون جزءًا من إسرائيل ضمن أي اتفاق مستقبلي. وتُعتبر هذه "المستوطنة" التي تضمّ نحو ٥٠ ألف شخص ضاحية تقع على بعد ٥ كيلومترات خارج العاصمة. وينطوي مخطط شرق ١ على بناء ثلاثة أحياء سكنية ومنطقة تجارية صناعية.[٢٢] إلى ذلك، يزعم النقاد أن هذا المخطط سيفصل القدس الشرقية عن باقي الضفة الغربية ويقضي على حل الدولتيْن.[٢٣]

من وجهة نظر إسرائيل، يُعتبر المشروع مهمًا وأساسيًا لأمن القدس على المدى الطويل وضروريًا للحؤول دون أن تصبح معاليه أدوميم جزيرة معزولة محاطة بكيان فلسطيني. وبغية حل مسألة الجوار، اقترحت إسرائيل بناء طريق جانبية للسماح للفلسطينيين بالانتقال من الشمال إلى الجنوب في الضفة الغربية من دون المرور بأي نقاط تفتيش أمنية.

ويكشف رئيس الوزراء عن نيته إنجاز المخطط كل بضع سنوات. وعادةً ما يتراجع في غضون أيام تحت ضغوط الولايات المتحدة.[٢٤] ويبقى المخطط رسمًا على ورق، في وقت أن معظم البنية التحتية قائمة أساسًا ولكن المشروع يبقى معلقًا.

في هذه الأثناء، كان الفلسطينيون يقومون بالبناء من دون توقف ومن دون أي اعتراض من الخارج لمنع إنجاز مخطط شرق ١. فالاتحاد الأوروبي يموّل بشكل غير قانوني مئات المباني في منطقة أدوميم، التي تندرج ضمن المنطقة ج والتي تضعها "اتفاقيات أوسلو" تحت سلطة إسرائيل وحدها.[٢٥] وفي إحدى الحالات، بدأت إيطاليا علنًا بدعم مخيّم الخان الأحمر البدوي غير القانوني، من خلال نقل السكان من الخيم إلى مبان جديدة وتشييد مدرسة لجميع البدو في الجوار. ويتواجد الموقع قرب شرق ١ لتقويض خطط إسرائيل للمنطقة. وكانت المحكمة العليا الإسرائيلية قد وافقت على هدم المباني غير القانونية ونقل البدو، غير أن الاحتجاجات الدولية والانتخابات الإسرائيلية في عام ٢٠١٩ أرجأت تنفيذ هذا القرار. لم تقرر الحكومة بعد وطالبت في آذار/مارس ٢٠٢٢ بمزيد من الوقت لاتخاذ موقف ولكنها لم تتخذ أي إجراءات بحلول آب/أغسطس.[٢٦]

---

[١] "تعليقات الوزير بومبيو بشأن نشاط المستوطنات المدنية الإسرائيلية"، وزارة الخارجية الأمريكية، (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

[٢] ستيفن موليغان، "الولايات المتحدة و'المحكمة العالمية'" خدمة أبحاث الكونغرس"، (١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨).

[٣] أنطوني دوركن، "تواجه أمريكا المحكمة الجنائية الدولية"، المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية، (٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠).

[٤] ستيفين أم. شوبيل، "ما هو ثمن الغزو؟" *المجلة الأمريكية للقانون الدولي*، نيسان/أبريل ١٩٧٠)، صفحة ٣٤٥-٣٤٦.

[٥] يوجين روستو، "الطوب والحجارة: الاستيطان لاكتساب النفوذ"، *نيو ريبابلك*، (٢٣ نيسان/أبريل ١٩٩٠).

[٦] يوجين كونتوروفيتش، "بومبيو يكسر أسطورة 'الاحتلال'"، *صحيفة وول ستريت*، (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

[٧] "مقتطفات من مقابلة مع الرئيس ريغين أجراها خمسة مراسلين"، *نيويورك تايمز*، (٣ شباط/فبراير ١٩٨١).

[٨] بول كلاوسن وإيفن أم. دونكن، مقالات افتتاحية، *المستندات الحالية للسياسة الخارجية الأمريكية*، (نيويورك: وليام أس. هاين وشركاه، ٢٠٠٨)، صفحة ٥٧٠.

[٩] كيري: المستوطنات الإسرائيلية غير شرعية"، *الجزيرة*، (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣)

[١٠] "تعليقات وزير الخارجية مايك بومبيو بشأن النشاط الاستيطاني المدني الإسرائيلي"، وزارة الخارجية الأمريكية، (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

[١١] توفاه لازاروف، " الخطوط الأمامية: هل يزداد عدد المستوطنات"؟ *جيروزاليم بوست*، (٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

[١٢] إسرائيل تبدأ العمل على بناء أول مستوطنة جديدة في الضفة الغربية منذ ٢٠ عامًا"، بي بي سي، (٢٠ حزيران/يونيو ٢٠١٧).

[١٣] تشارلز كراوثامر، "المستوطنات هي محفز للسلام"، *واشنطن بوست*، (الأول من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١).

[١٤] دوري غولد، "تصحيح طال انتظاره"، *إسرائيل هيوم*، (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩)

[١٥] دوري غولد، "تصحيح طال انتظاره"، *إسرائيل هيوم*، (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).

[١٦] *المجلة الأمريكية للقانون الدولي*، المجلد ٨٤، (١٩٩٠)، صفحة ٧٢.
[١٧] يوجين كونتوروفيتش، "بومبيو يكسر أسطورة 'الاحتلال'"، *وول ستريت جورنال*، (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).
[١٨] ألان بايكر، "شرعية المستوطنات الإسرائيلية: العيوب في مذكرة هانسل خلال حقبة كارتر، مركز القدس للشؤون العامة، (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٩).
[١٩] يوجين كونتوروفيتش، "تحت التسوية: دراسة شاملة عن المستوطنات في الأراضي المحتلة"، *مجلة التحليل القانوني*، المجلد ٩، العدد ٢، (شتاء ٢٠١٧)، صفحة ٢٨٥-٣٥٠.
[٢٠] غريغ ماير، "شارون يتوقع انسحابات أكبر من الضفة الغربية"، نيويورك تايمز، (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٥).
[٢١] إيان بلاك وسوماس ميلني، "إسرائيل ترفض العرض الفلسطيني 'بأكبر أوراشليم في التاريخ'"، *ذي غارديان*، (٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١١).
[٢٢] ناداف شراغاي، "حماية جوار إسرائيل: منطقة شرق ١"، مركز القدس للشؤون العامة، (٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٩)؛ شراغاي، "معرفة المصالح الإسرائيلية في منطقة شرق ١: الجوار والأمن والقدس"، مركز القدس للشؤون العامة، (٢٠١٣)؛ شراغاي، "نهاية تجميد البناء في منطقة القدس"، مركز القدس للشؤون العامة، (٨ آذار/مارس ٢٠٢٠).
[٢٣] آدام شاندلر، "حول ردود الفعل على مخطط شرق ١ الإسرائيلي"، تابليت، (٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).
[٢٤] أنظر على سبيل المثال أكيفا نوفيك، "نتنياهو يرجئ خطط بناء شرق ١"، واي نت، (٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).
[٢٥] "عملية باء غير قانونية بتمويل من الاتحاد الأوروبي في منطقة أدوميم"، ريغافيم، (٦ شباط/فبراير ٢٠١٥)
[٢٦] هاجر شيزاف، "إسرائيل تطلب من المحكمة مزيدًا من الوقت لاتخاذ قرار بشأن الخا ن الأحمر، عازيةً اسبب إلى حرب أوكرانيا"، هآرتس، (٨ آذار/مارس ٢٠٢٢)؛ ريغافيم، (٢٤ تموز/يوليو ٢٠٢٢).

الفصل ١٨

إيران

إيران لا تطمح لأن تصبح قوة نووية.

"خطة العمل الشاملة المشتركة" تمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية.

ليس لدى إسرائيل ما تخشاه إذا أصبحت إيران دولة نووية.

لا تعتقد إيران أنها قادرة على تحقيق الإنتصار في حرب نووية.

برنامج إيران النووي لا يشكل تهديدا إلا على إسرائيل.

انسحاب دونالد ترامب من "خطة العمل الشاملة المشتركة" سمح لإيران بالاقتراب أكثر من امتلاك قنبلة.

البديل الوحيد عن الاتفاق النووي هو الحرب.

القوة العسكرية لا يمكنها منع إيران من امتلاك قنبلة نووية.

"إعادة فرض" العقوبات أكدت التزام إيران بالاتفاق النووي.

الاتفاق مع إيران يبدد خطر انتشار السلاح النووي.

الاتفاق النووي وضع حدًا لأبحاث إيران في مجال الصواريخ البالستية.

شن هجوم على إيران سيؤدي إلى المزيد من الاضطرابات ويعرّض المصالح الأمريكية للخطر.

خرافة

إيران لا تطمح لأن تصبح قوة نووية.

واقع

ظهرت أدلة على سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية في عام ٢٠٠٢ مع اكتشاف منشأتيْن نوويتيْن غير معروفتيْن سابقًا في آراك ونطنز. حدث ذلك بعد أن أقر أبرز عالم نووي في باكستان، عبد القدير خان، بأنه زوّد إيران بالخبرة والمعدات في مجال الأسلحة الذرية.[١]

وفي عام ٢٠٠٤، قال وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول إن المعلومات الاستخباراتية الأمريكية تشير إلى أن إيران كانت تحاول تصنيع صواريخ قادرة على حمل أسلحة نووية، مضيفًا "لا شك لدي – وهذا بصراحة ما كنا نتحدث عنه على مدى سنوات – أنهم مهتمون بامتلاك سلاح نووي فعال، وهذا يعني أنهم يسعون لإمتلاك سلاح يمكنهم استخدامه وليس لمجرد العرض".[٢]

وظهر الإجماع الدولي على معارضة امتلاك إيران أسحلة نووية من خلال عدة تدابير اتخذها مجلس الأمن بدءًا بالقرار رقم ١٦٩٦ الصادر في تموز/تموز/يوليو ٢٠٠٦. فقد حدد القرار موعدًا نهائيًا لإيران لوقف تخصيب اليورانيوم. وفي كانون الأول/ديسمبر، تبنت الأمم المتحدة تدبيرًا مماثلًا (القرار رقم ١٧٣٧) الذي زاد القيود على قدرة إيران على امتلاك مواد ومعدات نووية. وفي ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٧، أعلنت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن إيران لم تمتثل للقرارات، ما دفع بوزير الخارجية الإيراني آنذاك منوشهر متكي إلى إعلان أن إيران لن تعلق أبدًا تخصيب اليورانيوم.[٣]

وفي شباط/فبراير ٢٠١٠، أعلن الرئيس باراك أوباما عن فرض عقوبات على إيران. وفي اليوم التالي، أعلنت إيران من جهتها أنها قد بدأت بتخصيب اليورانيوم إلى درجة نقاء أكبر، أي ٢٠ في المئة، واقتربت أكثر من إنتاج اليورانيوم المستخدم في صنع قنبلة نووية.[٤] وبحلول أيار/مايو، ذكرت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن إيران صنعت مخزونًا من الوقود النووي يكفي، بعد زيادة تخصيبه، لإنتاج قنبلتيْن نوويتيْن.[٥]

وقدّرت التقييمات الاستخباراتية الأمريكية أنه قبل إبرام الاتفاق النووي مع إيران – "خطة العمل الشاملة المشتركة" – في عام

٢٠١٥، كانت إيران قادرة على صنع سلاح نووي في غضون شهريْن إلى ثلاثة أشهر.[٦]

إذا كان الإيرانيون لا يسعون إلى صنع قنبلة، لماذا حرصوا على امتلاك الوسائل اللازمة لصنعها في غضون هذه الفترة القصيرة؟

بعد قرار الرئيس دونالد ترامب بانسحاب الولايات المتحدة من "خطة العمل الشاملة المشتركة" في عام ٢٠١٨، سرّعت إيران وتيرة تطوير قدراتها النووية. وفي أيار/مايو ٢٠٢٢، أعلنت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن إيران تملك ما يكفي من اليورانيوم العالي التخصيب لصنع قنبلة نووية.[٧] وبعد مرور شهرين، قال المدير العام للوكالة رافائيل غروسي إن البرنامج النووي الإيراني "يتقدم بخطى سريعة".[٨]

خرافة

"خطة العمل الشاملة المشتركة" تمنع إيران من امتلاك قنبلة نووية.

واقع

في ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥، أعلنت "مجموعة ٥+١" (الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والصين وروسيا) عن اتفاقها مع إيران على "خطة العمل الشاملة المشتركة". أرادت إيران أن تُرفع عنها العقوبات، في حين كانت أطراف الاتفاق الأخرى تأمل في منعها من امتلاك أسلحة نووية. وتولت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" مراقبة إيران للتحقق من التزامها بالاتفاق.

ولطالما كرر داعمو الاتفاق أن الوكالة تحققت من التزام إيران بالاتفاق، إلا أن هذا مخالف للواقع تماما. في عام ٢٠١٩، كتب ديفيد أولبرايت وأندريا ستريكر من "معهد العلوم والأمن الدولي" أن "الوكالة أعلنت أنها لم تتمكن بعد من الجزم في مسألة عدم امتلاك إيران منشآت ومواد نووية سرية، وبالتالي لا يمكنها أن تخلص إلى أن برنامج إيران النووي هو لأغراض سلمية"، وأضافا: "خلال السنوات الثلاث التي تلت الاتفاق، لم تصدر إجابة واضحة على السؤال الرئيسي عما إذا كانت إيران تسعى لامتلاك أسلحة نووية".[٩]

لكن اليوم أصبحت معلوماتنا أكثر وفرة.

بموجب الاتفاق، وافقت إيران على وضع حدّ للتخصيب عند ٣,٧ في المئة وإبقاء مخزونها من اليورانيوم المنخفض التخصيب عند ٣٠٠ كيلوغرام لمدة ١٥ عامًا. وفي عام ٢٠٢٠، أعلنت "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن مخزون إيران يفوق بنحو ١٢ مرة الكمية المسموحة وهو مخصب بنقاء ٤,٥ في المئة.[١٠]

وكانت إسرائيل قد دعت إلى تدمير المنشآت النووية الإيرانية وأجهزة الطرد المركزي المستخدمة لتخصيب اليورانيوم. في هذا الإطار، كتبت صحيفة *"واشنطن بوست"* أنه "لن يتمّ تفكيك أي من أجهزة الطرد البالغ عددها ١٩ ألفًا بموجب الاتفاق".[١١] وفي عام ٢٠٢١، ركّبت إيران المزيد من أجهزة الطرد المركزي في فوردو وأعلنت عن زيادة التخصيب إلى نسبة ٦٠ في المئة، وهي نسبة أقرب من نسبة الـ٩٠ في المئة الضرورية لصنع سلاح نووي.[١٢] كما قامت بتركيب أجهزة طرد مركزي في منشأة نطنز وواصلت تخصيب اليورانيوم فيها.[١٣]

وافقت إيران على تحويل محطة التخصيب الموجودة تحت الأرض في فوردو إلى مركز للأبحاث العلمية وخفض عدد أجهزة الطرد المركزي في منشأة نطنز. وكان لا بدّ من إعادة تصميم مفاعل ثالث بُني في آراك للحؤول دون إنتاجه البلوتونيوم المستخدم لصنع الأسلحة.

في عام ٢٠١٩، قالت إيران إنها زورت صورًا لصب الإسمنت في حفرة المفاعل في منشأة آراك وأعلنت عن استئناف الأنشطة في المنشأة.[١٤] وبحسب أولي هاينونين، النائب السابق لمدير عام "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" ورئيس قسم الضمانات "لا بدّ من تعديل المفاعل بشكل نهائي لمنعه من إنتاج البلوتونيوم بكميات كبيرة لتبديد مخاوف انتشار الأسلحة النووية".[١٥]

وكان يفترض بـ"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" أن تتمكن من الوصول إلى معلومات عن الأبحاث التي أجرتها إيران حول الأسلحة النووية في الماضي والتحقق من عدم تطويرها قنبلة نووية ولكنها واجهت عراقيل. فقد مُنعت مثلًا من التحقيق في موقع بارشين حيث يُشتبه بأن إيران تقوم بأبحاث واختبارات لبناء سلاح نووي. وقد حاول الإيرانيون العمل سرًا من خلال إزالة التربة والبنية التحتية، ولكن جزيئات اليورانيوم المكتشفة في الموقع عام ٢٠١٥، إلى جانب صور الأقمار الاصطناعية ومستندات صادرة عن المنشقين، تشير إلى أن القاعدة كانت جزءًا من البرنامج النووي.[١٦]

واستذكر هاينونين أنه مرّ ٦ أشهر بين اكتشاف محطة نطنز والسماح للوكالة بدخولها. وكان التأخير مقصود لإخفاء موقع بحث وتطوير آخر. وأضاف أن سياسة الخداع نفسها استُخدمت لتطوير منشأة سرية تحت الأرض في فوردو.[١٧]

وبما أن الرئيس بايدن لم يوقف قرار ترامب بالانسحاب من "خطة العمل الشاملة المشتركة"، توقفت إيران عن توفير البيانات من كاميرات المراقبة في شباط/فبراير ٢٠٢١. وبعدما وبخ مجلس الوكالة إيران في حزيران/يونيو ٢٠٢٢ بسبب عدم تعاونها مع التحقيق في المواقع حيث تمّ اكتشاف مواد نووية غير مصرح عنها، ردّت إيران بإزالة ٢٧ كاميرا تراقب أنشطتها النووية.[١٨]

ولم يسمح أيضًا للوكالة بإجراء عمليات تفتيش "في أي مكان وزمان" التي وعد بها الرئيس أوباما لإقناع الكونغرس بالاتفاق. وعلى الرغم من أن "خطة العمل الشاملة المشتركة" لا تميز بين المنشآت المدنية والعسكرية، منعت إيران الدخول إلى المواقع العسكرية، وهي الأماكن الأنسب للبحث عن الأسلحة وتطويرها. [١٩]

وثبتت عدم ملاءمة نظام التحقق الذي تعتمده الوكالة عندما اكتشفت إسرائيل مستندات وسرقتها من مجمع سري في طهران كشفت الأنشطة المتعلقة بالأسلحة النووية الإيرانية.[٢٠] ومن ثم رصدت إسرائيل مستودعًا سريًا احتوى على معدات وأدوات ترتبط بجهود إيران النووية السابقة والحالية ربما. واحتوى أيضًا على ١٥ كيلوغرامًا من المواد الإشعاعية التي نشرتها إيران حول طهران. ومنعت الجمهورية الإسلامية المفتشين من التحقيق في موقعيْن غير معلنيْن، ربما من أجل كسب الوقت الكافي لتعقيمها، لكن عندما سُمح لهم بالدخول، وجدوا آثارًا لمواد إشعاعية من المحتمل أنها مرتبطة بالأبحاث عن الأسلحة النووية.[٢١]

ولم تمنع "خطة العمل الشاملة المشتركة" إيران من بناء قنبلة، بل زادت "فترة امتلاك القدرة النووية" – أي الوقت الذي ستستغرقه إيران لإنتاج مواد كافية لصنع قنبلة لسلاح نووي واحد – إلى سنة. وزعم أوباما أن الضمانات ستسمح برصد أي جهود إيرانية لتجاوز "فترة امتلاك القدرة النووية".

هناك أسباب منطقية وراء المخاوف من امتلاك إيران قدرات نووية إذا اخذنا في الاعتبار الفشل في اكتشاف ووقف البرامج النووية في كوريا الشمالية وباكستان والهند. علاوةً على ذلك، فإن مدة عام من الزمن قد لا تكون كافية "حتى يتمكن المجتمع الاستخباراتي من تحديد نسبة التطوير ومحاولة إقناع إيران بالعدول عن ذلك واتخاذ الإجراءات الضرورية لوقفه"، بحسب المحلل الأمني الإسرائيلي إفرايم كام".[٢٢]

وبالتالي، أقر أوباما بأنه بحلول الأعوام ١٣ و١٤ و١٥ [من الاتفاق المقترح]، تكون إيران [قد] امتلكت أجهزة طرد مركزي متطورة تخصّب اليورانيوم بوتيرة سريعة نوعًا ما، وفي هذه المرحلة، تكون فترات تجاوز العتبة قد تقلصت إلى *نحو الصفر* (أُضيف التوكيد)."[٢٣] وبدلًا من بلوغ هذه المرحلة في عام ٢٠٢٨ على أقرب تقدير، أقرّت الناطقة باسم البيت الأبيض جين بساكي في نيسان/أبريل ٢٠٢٢، بأن "الفترة المطلوبة لإمتلاك القدرة النووية انخفضت من نحو عام، وهذا ما عرفناه خلال فترة الاتفاق، إلى حوالى بضعة أسابيع أو أقل".[٢٤] وبعد أشهر قليلة، قال المدير العام لـ"الوكالة الدولية للطاقة الذرية" رافائيل غروسي إن برنامج إيران النووي "يتقدم بخطى سريعة" وأن قدرة الوكالة على مراقبة ما يجري محدودة".[٢٥]

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: كيف يمكن لإيران التقدم نحو بناء سلاح في وقت وعد فيه أوباما "بقطع كل طريق يؤدي إلى صنع سلاح نووي" بموجب "خطة العمل الشاملة المشتركة"؟[٢٦]

غير أن مدير الاستخبارات الوطنية في عهد أوباما، جيمس كلابر، عارضه عندما أبلغ "لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ" في عام ٢٠١٦ أن "إيران لا تواجه أي حواجز فنية لا يمكن تخطيها في مجال صنع سلاح نووي"، مضيفًا "لربما تنظر إيران إلى 'خطة العمل الشاملة المشتركة' على أنها وسيلة لرفع العقوبات عنها في حين تحتفظ بقدراتها النووية".[٢٧]

كذلك، إن شروط خطة العمل تقوضها عن تحقيق أهدافها. فقد تعيّن على الولايات المتحدة أن توافق على رفع العقوبات وتحرير الأصول الإيرانية لكسب موافقتها، الأمر الذي منح الجمهورية الإسلامية مليارات الدولارات (وصلت قيمتها إلى ١٥٠ مليار دولار وفق التقديرات) لمواصلة تطوير أسلحتها النووية السرية وأعمالها الإرهابية وأنشطتها الخبيثة الأخرى. [٢٨]

ومن الأسباب التي تدفع إلى التشكيك في إمكانية توقف إيران عن سعيها إلى صنع أسلحة نووية هو الخوف من أن يؤدي ذلك إلى سقوط النظام. فالمرشد الأعلى آية الله خامنئي يعتقد أن تخلي ليبيا عن برنامجها النووي في عام ٢٠٠٣ سرّع في نهاية المطاف الإطاحة بالقذافي[٢٩]. كما ترى إيران أنها تملك الحق في امتلاك قنبلة أسوة بغيرها من الدول في نادي الدول النووية.

خرافة

ليس لدى إسرائيل ما تخشاه إذا أصبحت إيران دولة نووية.

واقع

تعلّم اليهود من تاريخهم المؤلم أخذ التهديدات بالقتل على محمل الجد. وبالتالي، فليس لأحد أن يندهش من حجم القلق الذي عبرت عنه إسرائيل عندما قال الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد "سنمحو قريبًا مصدر الفساد هذا [إسرائيل] عن وجه الأرض!"،[٣٠] وصرح آية الله خامنئي بأن إسرائيل هي "ورم خبيث يجب استئصاله وسنفعل ذلك".[٣١] كما نُقل عنه قوله إن إسرائيل لن تكون موجودة بعد ٢٥ عامًا؛ ستختفي قبل ذلك بكثير، وستتحول تل أبيب وحيفا إلى رماد وسنحرر القدس.[٣٢]

تضمنت الصفحة الأولى من طبعة صحيفة "*طهران تايمز*" بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١ خريطة لإسرائيل مغطاة بعلامات لهجمات صاروخية محتملة وحملت عنوانًا مهددًا، "فلتتخذوا خطوة خاطئة واحدة!" وفي أسفل الخريطة وردت العبارة التالية "يبدو أن زيادة حدة التهديدات العسكرية الإسرائيلية لإيران تشير إلى أن النظام الصهيوني نسي أن إيران قادرة على ضربه من أي مكان في العالم".[٣٣]

فهل ستشن إيران هجومًا ضد إسرائيل وتجاذف بتلقي ضربة مضادة قد تدمرها؟

في هذا الإطار، قال الخبير في شؤون الشرق الأوسط برنارد لويس إن ذلك ممكن لأن الإسلاميين في إيران يريدون أن يذهب الكفار إلى جهنم والمؤمنون إلى الجنة. ولإثبات قوله هذا، استشهد بعبارات لآية الله الخميني وردت في كتاب مدرسي إيراني للصف الحادي عشر:

أنا أعلن للعالم بشكل حاسم أن وحوش العالم الضارية [القوى الكافرة] إن أرادت معارضتنا في الدين، فإننا سنقف في وجه العالم بأسره ولن نتراجع قبل إبادتهم جميعًا. فإما أن نصبح جميعنا أحرارًا أو أن نمضي نحو الحرية الكبرى، الاستشهاد. إما أن نصافح بعضنا بعضًا بفرح لانتصار الإسلام في العالم أو أن نتجه جميعنا إلى الحياة الأبدية والاستشهاد. وفي الحالتين، سيكون النصر والنجاح حليفنا.[٣٤]

أما الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد فرأى أن المهمة الرئيسية للثورة الإسلامية كانت تمهيد الطريق أمام عودة الإمام الثاني عشر الذي غُيّب في عام ٨٧٤، المتمم لسلالة النبي محمد. ويعتقد الشيعة أن الإمام المهدي سيعود ليخوض معركة في آخر الزمان تهزم فيها قوى الخير قوى الشر وتفرض حقبة جديدة يكون فيها الإسلام الشيعي في نهاية المطاف الدين المهيمن في مختلف أرجاء العالم. وينتظر الشيعة الإمام الثاني عشر منذ ألف عام، ويخشى البعض أن القادة الإيرانيين يعتقدون ربما أنهم قادرون على تسريع عودته من خلال حرب نووية.

ويضيف لويس إن نظرة إيران بحتمية نشوب حرب كونية في العالم في آخر الزمان تميز إيران عن الحكومات الأخرى التي تملك أسلحة نووية.

علاوةً على ذلك، لن تضطر إيران إلى استخدام الأسلحة النووية للتأثير على الأحداث في المنطقة. فبإمكان الإيرانيين منع إسرائيل أو أي دولة أخرى من مهاجمة بلادهم أو حلفائها من خلال امتلاك قدرات نووية. على سبيل المثال، عندما هاجم "حزب الله" إسرائيل في عام ٢٠٠٦، كان بإمكان إيران النووية أن تهدد تل أبيب بالانتقام في حال قصفت القوات الإسرائيلية بيروت. فمجرد التهديد باستخدام الأسلحة النووية كافٍ لدفع الإسرائيليين إلى الاحتماء في الملاجئ، كما أنه قد يشل حركة الاقتصاد.

وعلى رئيس الوزراء الإسرائيلي التفكير في الأسئلة التالية: هل سيرغب المهاجرون بالقدوم إلى دولة تعيش في خطر التعرض للإبادة؟ هل سترغب الشركات بالعمل في ظل ظروف مماثلة؟ هل سيقبل الإسرائيليون بأن يعيشوا تحت سحابة نووية؟

لو كنت رئيسا للوزراء، هل ستأخذ التهديدات الإيرانية على محمل الجدّ؟ هل ستخاطر بالسماح لها بامتلاك أسلحة نووية؟ كم من الوقت ستعول على العقوبات أو أي تدابير دولية أخرى قبل أن تتصرف بشكل أحادي دفاعًا عن بلدك؟ هل ستثق بأن اتفاقًا نوويًا قد يثني إيران عن صنع قنبلة بعدما فشلت "خطة العمل الشاملة المشتركة" في منعها من بلوغ العتبة النووية؟

أتمنى لو لم تكن إسرائيل بحاجة إلى أسلحة الدمار الشامل الدفاعية أو إلى امتلاك أقوى قوات دفاع في المنطقة. أتمنى لو لم يرغم العالم الدولة اليهودية على استثمار مواردها المحدودة في الجيش بدلًا من الجامعات، لكن الأولوية للبقاء، وتشكل قوة الجيش الإسرائيلي مفتاح البقاء. وعلى كل من يعتقد أن التفوق الأخلاقي وحده يضمن البقاء ألا ينسى غيتو وارسو وغرف الغاز في معسكر تريبلينكا.

- آلان ديرشويتز[١]

خرافة

لا تعتقد إيران أنها قادرة على تحقيق الإنتصار في حرب نووية.

واقع

من أسباب نجاح تكتيك الردع خلال الحرب الباردة هو إدراك الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعدم إمكانية تحقيق الانتصار في حرب نووية من دون تكبد خسائر هائلة. ويرى البعض أن إيران تدرك أن إسرائيل ستستخدم أسلحتها النووية للانتقام في حال طالتها صواريخ إيران النووية، وبالتالي فهي لن تخاطر أبدًا بتوجيه الضربة الأولى.

وتكمن مشكلة هذا التحليل في أن قادة إيران يعتقدون أنهم قادرون على الانتصار في حرب نووية.

فقد سبق لخامنئي أن قال: "أحيانًا يهددنا قادة النظام الصهيوني... يجب أن يعرفوا أنهم إذا هاجمونا، سنحوّل تل أبيب وحيفا إلى أرض قاحلة".[٣٥]

وقال هاشمي رفسنجاني، الذي تولى رئاسة إيران بين عاميْ ١٩٨٩ و١٩٩٧، إن "إسرائيل أصغر بكثير من إيران من حيث مساحة الأرض، والضرر الذي قد يلحق بها بالتالي جراء هجوم نووي أكبر بكثير".[٣٦] وصرّح رفسنجاني في خطاب أدلى به في عام ٢٠٠١ قائلا: "إن أصبح العالم الإسلامي يومًا ما مزودًا بأسلحة تشبه تلك التي تملكها إسرائيل الآن، ستصطدم عندها استراتيجية الإمبرياليين بحائط مسدود لأن استخدام قنبلة نووية واحدة فقط داخل إسرائيل سيدمر كل شيء".[٣٧]

وفي عام ٢٠٢٢، عندما اتضح أنه سيتمّ التوصل إلى اتفاق نووي، حذّر الرئيس الإيراني ابراهيم رئيسي من أنه في حال هاجمت إسرائيل أي من منشآت إيران النووية "سترى أننا سنمحو أي أثر للنظام الصهيوني".[٣٨]

تجدر الإشارة إلى أن مساحة إيران تفوق حجم إسرائيل بـ٧٥ مرة، ويصل عدد سكانها إلى ٨٤ مليون نسمة بالمقارنة مع ٩ ملايين في إسرائيل. ويشرح هذا التفاوت سبب اعتقاد رفسنجاني وغيره أن إيران قادرة على الصمود في حال حصول تبادل للضربات النووية بينما ستتمّ إبادة إسرائيل.

إن حقيقة أن مسلمين أبرياء سيلقون حتفهم في حال شن إيران هجمات على إسرائيل لا تشكل رادعًا بالنسبة لإيران. وقد شملت خريطة أهداف الصواريخ التي نشرتها صحيفة "*طهران تايمز*"، القدس والمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة (التي لا يعيش فيها إسرائيليون).[٣٩]

وأقرّ رفسنجاني بأنه غير قلق من تداعيات شن هجوم على إسرائيل، قائلًا "في حال امتلك العالم الإسلامي يومًا الأسلحة التي بحوزة إسرائيل، ستصطدم استراتيجية الاستعمار بحائط مسدود لأن استخدام قنبلة ذرية سيمحو إسرائيل بالكامل، ولكنه سيحدث أضرارًا في العالم الإسلامي". ولم يكترث رفسنجاني لحقيقة أن تدمير الدولة اليهودية سيؤدي إلى قتل جماعي للفلسطينيين.[٤٠]

إن إيران المعززة بأسلحة نووية التي لا تخشى عواقب الحرب النووية، لا يمكن ردعها أو احتواؤها.

خرافة

برنامج إيران النووي لا يشكل تهديدا إلا على إسرائيل.

واقع

ليست إسرائيل وحدها التي يساورها القلق إزاء برنامج إيران النووي. فالدول الأكثر قلقًا هي تلك المجاورة لها التي لا تشكّ إطلاقًا في طموحات النظام الإيراني لفرض هيمنته على المنطقة.

لقد وجهت الدول العربية المجاورة لإيران اتهامات لها بتهديد سيادة واستقلال البحرين وأراض في دولة الإمارات العربية المتحدة، "إذ أصدرت بيانات استفزازية ضد الدول العربية"، وتدخلت في شؤون فلسطين والعراق والمغرب.[٤١]

وجدّد المسؤولون الإيرانيون مزاعمهم بأن البحرين هي جزء من الإمبراطورية الفارسية في بيانات تمس بسيادة الدولة. ويبدو أن التهديدات المتواصلة من إيران باستخدام السلاح "أمر مرعب بشكل خاص في البحرين بما أنها الدولة الوحيدة ذات القيادة السنية والأغلبية الشيعية التي ليست في حالة حرب أو على وشك الدخول في حرب"[٤٢]، وفق الصحافي جايلز ويتل. وندّد نائب الأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد بن حلي غاضبًا بمزاعم إيران حيال البحرين، بينما قال القائد العام لقوة الدفاع البحرينية السابق المشير الركن الشيخ خليفة بن أحمد آل خليفة إن إيران تثير الاضطرابات في الكثير من دول الخليج، مشيرًا إلى [أنها] أشبه بالأخطبوط، فهي تبحث عن ثغرات للتدخل في العراق والكويت ولبنان وغزة والبحرين".[٤٣]

وكان ولي عهد البحرين سلمان بن حمد بن عيسى آل خليفة أول زعيم خليجي يتهم إيران بالكذب حيال برنامجها النووي إذ قال "على الرغم من أن إيران لا تملك قنبلة بعد، إلا أنها بصدد تطويرها أو تطوير القدرات الضرورية لصنعها".[٤٤]

كذلك، أعادت إيران تأكيد سلطتها على ثلاث جزر في الإمارات العربية المتحدة كانت قد استولت عليها بالقوة في مطلع سبعينات القرن الماضي ولا تزال تحتلها. وعلى الرغم من أن إيران والإمارات تشاركتا السيادة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى حتى العام ١٩٩٤، عززت إيران قدراتها العسكرية في أبو موسى ونشرت قوات "حرس الثورة الإسلامية" فيها وطردت العمال الأجانب في محاولة لتأكيد سيطرتها الكاملة على الجزيرة. وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد البرلماني العربي تأييدها لمطالب الإمارات وأعلنت أن إيران تحتل الجزر وأن ذلك يمثل خرقا للقانون.[٤٥]

> إيران لن تملك يومًا سلاحًا نوويًا وأنا في السلطة.
>
> - الرئيس جوزف بايدن[١]

وقد تجاوزت تهديدات إيران دول الخليج ووصل مداها إلى الدول العربية. وقطعت المغرب علاقاتها الدبلوماسية مع إيران ردًا على تصريحات تحريضية ترتبط بالبحرين وبتنفيذ الإيرانيين لأنشطة عدائية داخل المغرب. واتهم وزير الخارجية المغربي البعثة الدبلوماسية الإيرانية في الرباط بالتدخل في شؤون المملكة الداخلية ومحاولة نشر الإسلام الشيعي فيها حيث يعتنق ٩٩٪ من السكان الإسلام السنّي.[٤٦]

أعلنت تركيا بدورها عن قلقها إزاء تصرفات إيران. فقد صرح الرئيس التركي عبدالله غول بأن "تركيا لن تقبل بمجاورة دولة تملك أسلحة لا تملكها تركيا نفسها".[٤٧]

ويرى القادة الأوروبيون في إيران تهديدًا لمصالحهم. وفي هذا السياق، صرّح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي أن "إيران تحاول صنع قنبلة نووية. أنا أقول للشعب الفرنسي هذا غير مقبول".[٤٨] أما المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل، فقالت "أنا أؤيد حتمًا حل المشكلة عبر المفاوضات لكن في الوقت نفسه علينا الاستعداد لفرض المزيد من العقوبات على إيران إن لم تتراجع".[٤٩] وأفاد رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون من جهته أن "إيران تحاول الحصول على سلاح نووي. ومن مصلحة الجميع هنا وفي أنحاء العالم ألا ندخل في سباق على الأسلحة النووية".[٥٠]

هذا وصرّح رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قائلًا إن "امتلاك إيران للأسلحة النووية سيعزّز الأنشطة الإرهابية من خلال منح الإرهابيين غطاء نوويًا". إن ذراعا إيران – "حزب الله" و"حماس" – "سيملكان حينها الجرأة على مهاجمة الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى لأنهما سيكونان مدعومين بقوة تملك قنابل ذرية". كما حذر من أن "حيازة إيران للأسلحة النووية قد تمكنها من قطع إمدادات النفط عن العالم وتحوّل تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز إلى واقع".

وأضاف نتنياهو أن "السيناريو الأسوأ هو أن إيران قد تهددنا جميعًا بممارسة أنشطة الإرهاب النووي".[٥١]

يُذكر أن مصدر القلق الدولي الذي دفع بالأمم المتحدة لإصدار سلسلة من القرارات وإدانة سلوك إيران لا يرتبط بإسرائيل. فالجزء الأكبر من دول العالم سيفهم أن امتلاك إيران للأسلحة النووية يطرح تهديدًا مباشرًا للدول سواء داخل الشرق الأوسط أو خارجه، ويزيد احتمال ممارسة الإرهاب النووي وتأجيج الاضطرابات في المنطقة، كما سيشجع على انتشار الأسلحة النووية.

ونظرًا إلى التهديد الذي تطرحه إيران، طالبت الدول العربية، وليس إسرائيل، الحكومة الأمريكية بشن هجوم عسكري ضد إيران. فعلى سبيل المثال، قال الملك السعودي إنه على الولايات المتحدة تدمير برامج إيران النووية و"قطع رأس الأفعى".[٥٢]

خرافة

انسحاب دونالد ترامب من "خطة العمل الشاملة المشتركة" سمح لإيران بالاقتراب أكثر من امتلاك قنبلة.

واقع

أمضت إدارة ترامب أشهرًا تحاول فيها التفاوض بشأن اتفاق مع الحلفاء الأوروبيين حول كيفية تعزيز "خطة العمل الشاملة المشتركة" لتبديد مخاوف الرئيس. وكما كتب المحرر في صحيفة *"نيويورك تايمز"* بريت ستيفنز "إن الأشخاص نفسهم الذين زعموا في السابق أن الاتفاق كان أفضل ما يمكن أن نتمناه أصبحوا مبدعين في اقتراح وسائل لإصلاحه".[٥٣]

ولم يكن الأوروبيون مستعدين لإدخال تغييرات كبيرة على الاتفاق، كما كانوا يعارضون بشكل خاص إعادة فرض عقوبات ستهدد فرص العمل في إيران. وعليه، أعلن الرئيس ترامب في ٨ أيار/مايو ٢٠١٨ أن الولايات المتحدة ستنسحب من الاتفاق النووي، ليفي بوعد قطعه أثناء حملته الانتخابية بإلغاء اتفاق لطالما انتقده باعتباره الأسوأ على الإطلاق.

لكن إيران لم تنسحب من الاتفاق، بل بقيت ملتزمة، إلى جانب أطراف الاتفاق الآخرين، بالامتثال لشروطه. وصحيح أن إيران تتحايل على الاتفاق منذ اليوم الأول على توقعيه، غير أنها لم تخرقه علنًا إلا بعد القرار الأمريكي. وعندها، أعاد ترامب فرض العقوبات التي رفعها سلفه. وبدلًا من الموافقة على هذه العقوبات المتجددة التي صرّح أوباما بأنها ستطبق في حال عدم الامتثال للاتفاق، اعترضت الصين وروسيا على فرض أية عقوبات، واكتفى الأوروبيون بتوجيه انتقادات عرضية بين الحين والآخر ودعوات لاستئناف المفاوضات. وقد ازدادت إيران جرأة على مواصلة تسريع وتيرة التقدم على صعيد قدرات تطوير أسلحة نووية بسبب عدم تعرضها للمحاسبة على الانتهاكات التي ارتكبتها.

واضطر الرئيس جو بايدن إلى محاولة التفاوض لضمان امتثال الولايات المتحدة وإيران مجددًا للاتفاق. وبعد مرور أكثر من عام على المحادثات، وتقديم مجموعة من التنازلات، بما فيها إلغاء العقوبات التي فرضتها إدارة ترامب وتخفيف غيرها، أصرت إيران على مساومات إضافية بينما كانت تقترب أكثر من صنع قنبلة.

خرافة

البديل الوحيد عن الإتفاق النووي هو الحرب.

واقع

استخدمت إدارة أوباما هذه الحجة الواهية بسوء نية واعتبرت كل من يعارض سياستها بالرغبة في شن حرب على إيران لأن ذلك هو الخيار الآخر الوحيد. وبالتالي، تمّ تصوير رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ومعارضي الاتفاق الآخرين على أنهم مشعلو الحرب، ولكن نتنياهو لطالما ذكر مرارا أن البديل عن اتفاق سيئ ليس الحرب بل اتفاق أفضل وهذا أمر ليس من المتصور تحققه إلا حين يشعر القادة الإيرانيون بالخوف من تداعيات سعيهم المستمر لصنع قنبلة. كان الإيرانيون يدركون أن أوباما لن يستخدم القوة العسكرية ضدهم، الأمر الذي أضعف مركزه التفاوضي وضمن التوصل لاتفاق لن يلبي كافة مطالبه ولن يمنع إيران من انتهاك شروطه.

وعندما التقى الرئيس جو بايدن رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت في آب/أغسطس ٢٠٢١، طمأنه بأن بلاده لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، قائلًا: "نحن نعطي الأولوية للسبل الدبلوماسية وسنرى إلى أن أين تؤول الأمور، ولكن في حال فشل الجهود الدبلوماسية، نحن مستعدون لتطبيق خيارات أخرى".

وأخيرًا، ليست الحرب هي التي ستقنع إيران بالتخلي عن طموحاتها النووية بل التهديد الفعلي باللجوء إلى تحرك عسكري. وكما قال رئيس الوزراء يائير لبيد لبايدن عندما زار إسرائيل "الشيء الوحيد الذي سيوقف إيران هو معرفتها أنه في حال واصلت تطوير برنامجها النووي، لن يتردد العالم الحر في استخدام القوة ضدها".[٥٤]

خرافة

القوة العسكرية لا يمكنها منع إيران من امتلاك قنبلة نووية.

واقع

أشار وزير الدفاع ورئيس الوزراء الإسرائيلي السابق إيهود باراك إلى أن ست دول سعت إلى تنفيذ برامج أسلحة نووية في الجيل الماضي. وقال في هذا الصدد: "تمّ إقناع دولتيْن منها بالتخلي عن طموحاتهما طوعًا، وهما ليبيا وجنوب أفريقيا، وجرى إيقاف اثنتين بواسطة ضربات جوية دقيقة، وهما العراق وسوريا، في حين امتلكت اثنتان القنبلة، وهما باكستان وكوريا الشمالية، وذلك من خلال اتباع مسار لا يختلف كثيرًا عن ذلك الذي يسلكه نظام الملالي في إيران اليوم".[٥٥]

لا يمكن لأحد معرفة مدى الأضرار التي قد تخلّفها عملية عسكرية على برنامج إيران النووي. هل ستقضي على بعض منشآت الأبحاث أو جميعها أو هل ستنجح في القضاء على أي منها؟ وإن قضت على بعض منها فقط، فهل سيبطئ ذلك توجّه إيران نحو تصنيع قنبلة؟ وإن حصل ذلك، لكم من الوقت؟

واعتمادا على مدى فعالية العملية العسكرية، فإن البرنامج النووي الإيراني قد يتعطل بعض الشيء، علمًا أن الاتفاق الذي تمّ التفاوض بشأنه ساهم في إبطاء أنشطة إيران النووية وليس وقفها. قد ترتدع إيران في حال تعرضها لهجوم لفترة أقصر من الفترة التي تتيحها "خطة العمل الشاملة المشتركة"، ولكن كما أشار أوباما، "يمكن لهجوم دقيق على منشآت نووية رئيسية في إيران أن يعيدها خمس سنوات إلى الوراء، كما أن توجيه ضربات متتالية لإيران قد يصبح مصدر قلق كبير لإيران. وبالنظر إلى نطاق العمليات العسكرية، فإنها قد تكون أقرب إلى الغارة التي أودت بحياة أسامة بن لادن منها إلى عمليات غزو العراق".[٥٦]

وأصرّ أوباما على أن تكلفة أي هجوم ستفوق فوائده. لكن رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو اعتبر أن الرئيس فهم الأمور بشكل خاطئ، قائلًا: "دارت أحاديث كثيرة عن تكاليف ردع إيران. أعتقد أن الوقت قد حان للحديث عن تكاليف عدم ردع إيران".[٥٧]

وشكك بعض المحللين بقدرة إسرائيل على شنّ عملية عسكرية، ولكن رئيس هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي آنذاك، الجنرال بني غانتز، قال إن جيش بلاده قادر على مهاجمة إيران بمفرده من دون أي دعم أجنبي. وأكّد أنه إذا دعت الحاجة، يمكن لإسرائيل أن تحارب وحدها من دون مساعدة الولايات المتحدة أو دول أخرى. وصرّح في هذا السياق قائلًا، "لدينا خططنا وتوقعاتنا... وإذا تطلب الأمر، سنقرر" ما إذا كنا سنتخذ خطوة عسكرية أم لا. وعلى نحو مماثل، قال وزير المخابرات إيلي كوهين: "إيران تفتقر إلى الحصانة في كل مكان. ويمكن لطائراتنا الوصول إلى أي مكان في الشرق الاوسط – وبالطبع إلى إيران".[٥٨]

هذا وستتمثل أهداف إسرائيل على الأرجح في تدمير مواقع التخصيب الرئيسية ومنشآت البحث والاختبار الرامية إلى تطوير رأس حربي نووي ومعامل تصنيع الصواريخ وأجهزة الطرد المركزي وغيرها من المعدات المرتبطة بالأسلحة النووية في إيران. ولن يتوجب على إسرائيل استهداف المفاعلات النووية الإيرانية. ويمكنها شنّ هجمات جوًا وبرًا وبحرًا واستخدام الهجمات السيبرانية وزيادة وتيرة عمليات القوات الخاصة.

ويُقال إن هناك عائقان أمام أي هجوم إسرائيلي يتمثلان في عدم القدرة على إعادة تزويد الطائرات بالوقود وتدمير المنشآت الإيرانية المدفونة عميقًا تحت الأرض. غير أنه أصبح بمقدور إسرائيل الآن حسبما يتردد تسيير مقاتلاتها الشبح من طراز أف-٣٥ من إسرائيل إلى إيران من دون التزوّد بالوقود جوًا.[٥٩] كما أنها حصلت على قنابل مخترقة للتحصينات من الولايات المتحدة يمكنها إلحاق أضرار بالغة بالمواقع النووية إن لم تدمرها بالكامل.

وفي حال قررت الولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية ضد إيران، فأمامها خيارات متعددة تشمل قصف المنشآت النووية. ويمكن للولايات المتحدة شنّ هجمات متواصلة لفترة طويلة. كما أنها تملك قنبلة مخترقة للتحصينات أكثر قوة قادرة على تدمير منشآت إيران.[٦٠] كذلك، من المرجح أن تضرب الولايات المتحدة أهدافًا أكثر بكثير من إسرائيل، ساعيةً إلى نسف قواعد الصواريخ والقاذفات ومنشآت الإنتاج. ويمكنها ضرب جزيرة خارج التي تصدّر إيران انطلاقًا منها ٩٠ في المئة من نفطها وغازها، وميناء بندر عباس المسؤول عن ٩٠ في المئة من تجارة الحاويات في إيران.[٦١] وربما تطال ضربة أوسع نطاقًا مصافي التكرير ومحطات

الغاز الطبيعي وسكك الحديد والجسور والطرق ومحطات الكهرباء. ولا يمكن استبعاد فرض منطقة حظر جوي وحظرًا بحريًا. إن من شأن مثل هذه التدابير إلحاق الضرر بالبنية التحتية وربما شلّ اقتصاد إيران.

في هذا السياق، قال الجنرال جيمس ماتيس، رئيس "القيادة المركزية للولايات المتحدة" آنذاك، في عام ٢٠١٣ إن الجيش الأمريكي "قادر على إركاع إيران. وثمة عدة طرق للقيام بذلك".[٦٢]

في غضون ذلك، استخدمت الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب السيبرانية لمنع إيران عن صنع قنبلة.[٦٣] ففي عام ٢٠١٠، خرّبت دودة حاسوبية حملت اسم "ستوكس نت" أنظمة الحاسوب الإيرانية وأدت إلى تدمير أو إلحاق الضرر بمئات أجهزة الطرد.[٦٤] وبعد سنتين، أقرّت إيران أن هجومًا سيبرانيًا آخر أصاب أجهزة الكمبيوتر لديها، ما سمح للمهاجمين باستخدامها للمراقبة. فقد ضرب برنامج "وايبر" وزارة النفط الإيرانية ومحا أقراصها الصلبة. وقد استُخدم لاحقًا لتعطيل عمل نظام السكك الحديدية ووزارة النقل في إيران.[٦٥] وفي عام ٢٠١٩، استهدفت "القيادة السيبرانية للولايات المتحدة" أنظمة الحواسيب التي تتحكم بإطلاق الصواريخ الإيرانية وتلك التي تستخدمها المجموعات الاستخباراتية الإيرانية التي يُعتقد أنها متورطة في التخطيط للهجمات على ناقلات النفط.[٦٦]

أما إسرائيل، فاغتالت من جهتها علماء نوويين إيرانيين وخرّبت منشآت مرتبطة بتطوير السلاح النووي.[٦٧] وقد ساهمت هذه العمليات في إبطاء مشروع إيران النووي وليس وقفه.

خرافة

"إعادة فرض" العقوبات أكدت التزام إيران بالاتفاق النووي.

واقع

وافقت إدارة أوباما على الاتفاق النووي مع وعد بـ"إعادة فرض" عقوبات في حال لم تلتزم إيران بشروط الصفقة.[٦٨] وطمأن الرئيس أوباما الجميع بالقول، "في حال انتهكت إيران الاتفاق [النووي] خلال العقد القادم، يمكن فرض كل العقوبات عليها من جديد".[٦٩]

وافق وزراء خارجية الدول الست التي وقعت "خطة العمل الشاملة المشتركة" على ذلك. كما أيّد قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٣١ الاتفاق النووي وأنهى العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على إيران، ودعا إلى إعادة فرضها في حال انتهاكها لشروط الخطة.

وبالنظر إلى ثقة أوباما والجهات الموقعة الأخرى في الإتفاق، فلماذا كان من الضروري الإشارة إلى إعادة فرض العقوبات قبل رفعها حتى؟

الإجابة بسيطة. وفق "المعهد الملكي للخدمات المتحدة"، كان ذلك نتيجة "عدم ثقتهم العميقة" في الاتفاق.[٧٠]

في ذلك الوقت، وصفت صحيفة *"وول ستريت جورنال"* فكرة إمكانية إعادة فرض العقوبات بأنها "فكرة أخرى من الأفكار الخيالية للإدارة".[٧١] وقد كانت تلك الافتتاحية تنبؤية.

ما إن تمّ توقيع "خطة العمل الشاملة المشتركة"، رُفعت العقوبات وسارعت الشركات من جميع أنحاء العالم إلى إيران حاملةً معها عروض لمشاريع تجارية. وفي غضون أسابيع، وقّعت العشرات منها اتفاقات بمليارات الدولارات. عندها، بذل الأوروبيون والصينيون والروس قصارى جهدهم للحرص على عدم وقوف أي شيء في وجه التعامل مع إيران بغض النظر عن المخالفات الإيرانية لبنود الخطة. كما كان للصين وروسيا حق النقض للاعتراض على أي قرار يصدر عن مجلس الأمن لإعادة فرض العقوبات.

وحين انسحب الرئيس ترامب من الاتفاق، فرض عقوبات أكثر شدة، في حين اعترضت عليها الدول الموقعة الأخرى واتخذت إجراءات للتصدي لها. وعندما طبق ترامب بشكل أحادي خيار إعادة فرض العقوبات، لم تنضمّ أي دولة إلى الولايات المتحدة.

لقد انتقد جو بايدن ما فعله ترامب، إلا أن إدارته واصلت فرض عقوبات جديدة على إيران مع الوعد بتخفيفها أو رفعها في حال امتثلت إيران للخطة. ولكن في غياب أي دعم دولي، عجزت العقوبات عن تعديل سلوك إيران.

وإذ أدركت إيران أن الاتفاق النووي بكامله مبني على "وهم" وأن التهديدات بإعادة فرض العقوبات واهية، عمدت صراحةً إلى تجاهل بنودها.

خرافة

الاتفاق مع إيران يبدد خطر انتشار السلاح النووي.

واقع

يعتبر خطر انتشار الأسلحة النووية من أكثر التهديدات الخطيرة والمستهان بها التي نتجت عن برنامج إيران النووي. وقد أقرّ الرئيس أوباما بهذا الخطر حين قال "إن عددا من دول المنطقة لن تتقبل أن تمتلك إيران سلاحًا نوويًا وتُحرم هي من امتلاك السلاح النووي"، مضيفًا أن "إيران معروفة برعاية المنظمات الإرهابية، لذا يصبح خطر انتشار الأسلحة النووية أكبر". وتابع أوباما أن "مخاطر امتلاك إيران أسلحة نووية تؤدي إلى توافرها أمام الجميع في الشرق الأوسط هو أمر أعتقد أنه خطير للغاية بالنسبة إلى العالم بأسره".[٧٢]

اعتبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو بدوره أنه "في حال امتلكت إيران أسلحة نووية، فإنها ستطلق شرارة اندفاع جنوني من قبل السعودية وتركيا وغيرهما لامتلاك أسلحة نووية خاصة بها. وستصبح المنطقة الأكثر تقلبًا في العالم بمثابة قنبلة نووية تنتظر أن تنفجر في أي لحظة".[٧٣]

وعلى غرار إيران، تزعم الدول العربية في العلن أنها مهتمة فقط بالاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، لكن مكمن الخوف هو أن تحذو بعضها أو جميعها حذو إيران وتحاول صنع قنبلة. ومنذ عام ٢٠٠٦، أقدمت ١٣ دولة عربية على الأقلّ إما على الإعلان عن خطط للبحث في الطاقة الذرية أو على إحياء برامج نووية كانت قائمة سابقًا ردًا على برنامج إيران النووي.[٧٤]

أما التصاريح الأكثر خطورة فهي التي أدلى بها صراحةً قادة الشرق الأوسط بأنهم سيسعون إلى امتلاك قنبلة في حال أقدمت إيران على صنع واحدة. وفي عام ٢٠١٢، أي قبل توقيع "خطة العمل الشاملة المشتركة"، حذّر العاهل السعودي الملك عبدالله من أنه "إذا امتلكت أسلحة نووية، سنمتلك أسلحة نووية".[٧٥] وبعد الموافقة على الاتفاق، شدّد الأمير السعودي تركي الفيصل على أن أحد خيارات الردّ على طموحات إيران النووية سيتمثل في "امتلاك أسلحة نووية لمواجهة أي مخاطر محتملة قد تأتي من إيران".[٧٦]

وفي عام ٢٠١٩، قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن "بعض الدول تملك صواريخ ذات رؤوس حربية نووية"، لكن الغرب أصرّ على أنه "لا يمكننا الحصول عليها. وأنا أرفض هذا الكلام".[٧٧]

وكان الرئيس السابق بيل كلينتون قد شرح الخطر الشامل لامتلاك أي دولة من الدول قدرة نووية، قائلًا: "كلما زاد توافر هذه الأسلحة، زادت المواد الانشطارية، وزاد خطر سرقتها أو بيعها أو ببساطة نقلها إلى الإرهابيين". وأضاف أنه "حتى لو لم تسمح الحكومة [الإيرانية] مباشرة بذلك، لن يكون من الصعب الحصول على مواد انشطارية رخيصة الثمن قادرة في حال وضعها في قنبلة السماد نفسها التي استخدمها تيموثي مكفي في مدينة أوكلاهوما، على تدمير ما بين ٢٠ إلى ٢٥ في المئة من واشنطن العاصمة".[٧٨]

يُذكر أن تاريخ المجتمع الدولي ليس حافلًا بمنع الدول المارقة من تطوير أسلحة نووية. فالعراق كان يطور قنبلة إلى أن دمّرت إسرائيل مفاعله النووي في عام ١٩٨١. والأمر كذلك بالنسبة إلى سوريا التي نجحت في بناء منشأة نووية سرية أمام هيئات مراقبة دولية ولم تتوقف إلا من خلال عملية عسكرية إسرائيلية.[٧٩]

وستصبح المنطقة أخطر بكثير وسط تزايد عدد الدول المنخرطة في أنشطة نووية. والأسوأ أن توسّع النادي النووي في الشرق الأوسط قد يهدّد السلام والاستقرار في العالم.

خرافة

الاتفاق النووي وضع حدًا لأبحاث إيران في مجال الصواريخ البالستية.

واقع

في حين يمثل برنامج إيران النووي مبعث قلق كبير، ازداد خطر شنّ هجوم إيراني تقليدي بصواريخ متقدمة بشكل مطرد. فقد أعلن "المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية"، وهو جماعة إيرانية معارضة، في عام ١٩٨٩ أن كوريا الشمالية ساعدت إيران في بناء عشرات الأنفاق والمنشآت تحت الأرض لبناء صواريخ ذات قدرة نووية.[٨٠]

وقد انتهكت إيران مرارًا قرار مجلس الأمن رقم ١٩٢٩ الذي يحظر على إيران الانخراط في "أي نشاط مرتبط بالصواريخ البالستية القادرة على حمل أسلحة نووية، *بما في ذلك إطلاق صواريخ باستخدام تكنولوجيا الصواريخ البالستية*" [أُضيف التوكيد].[٨١]

تواصل إيران تطوير واختبار وصنع صواريخ تتمتع بمدى أطول ودقة أكبر، كما أن بعضها قادر على حمل أسلحة نووية.[٨٢] كذلك، تملك إيران ترسانة من صواريخ كروز القادرة على الوصول إلى إسرائيل وحمل أسلحة نووية".[٨٣]

في عام ٢٠٢١، قال الزميل في معهد واشنطن، فرزين نديمي: "كشفت إيران عن عشرة صواريخ بالستية جديدة وثلاث مركبات إطلاق جديدة للأقمار الاصطناعية منذ عام ٢٠١٥، إلى جانب عدد من أنظمة وطرق النقل ومنصات الإطلاق الجديدة". كما أشار نديمي إلى أن إيران طورت نظام إطلاق اوتوماتيكي وصاروخ أكثر دقة قادر على حمل رأس حربي نووي بمدى يتخطى ١٩٠٠ كيلومتر. (علمًا أن إسرائيل تبعد ١٧٧٠ كيلومترًا عن إيران).[٨٤]

هناك مبعث قلق آخر يتمثل في تطوير إيران قدراتها على إطلاق الصواريخ الفضائية. وقد أطلع مدير الاستخبارات القومية جيمس كلابر مجلس الشيوخ في عام ٢٠١٦ على أن "التقدّم الذي تحرزه إيران على مستوى مركبات الإطلاق الفضائية – إلى جانب رغبتها في ردع الولايات المتحدة وحلفائها - يزوّدها بالوسائل والحوافز لتطوير صواريخ بعيدة المدى، بما فيها صواريخ بالستية عابرة للقارات".[٨٥]

في مطلع عام ٢٠١٢، أعرب البنتاغون عن قلقه من أن صواريخ إيران تهدد "القوات الأمريكية والحلفاء والشركاء في مناطق تنشر فيها الولايات المتحدة قواتها وتملك فيها علاقات أمنية".[٨٦]

وثبت أن قلقه هذا في محله بعدما أطلقت إيران ١٦ صاروخًا بالستيًا قصير المدى في كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠ أصابت منشأتيْن عسكريتيْن عراقيتيْن تواجد فيها جنود أمريكيين.[٨٧] كما استهدفت الصواريخ الإيرانية عاصمة "إقليم كردستان العراق" والسعودية.[٨٨]

تجدر الإشارة إلى أن الدول العربية المجاورة لإيران لا تملك دفاعات صاروخية أو حتى القدرة على ردع الهجمات الإيرانية. وبالتالي، يمكن لإيران "ابتزاز هذه الدول لتلبية طلبات تتراوح بين رفع أسعار النفط وخفض إنتاج النفط أو حتى وقف التعاون مع الولايات المتحدة، وهي مطالب يتوقف عليها صمود هذه الدول".[٨٩]

شكّل هذا التهديد الحافز وراء تطبيع العلاقات بين إسرائيل والبحرين والإمارات العربية المتحدة، وتعزيز التعاون الأمني مع السعودية. وناقشت الولايات المتحدة وإسرائيل ودول الخليج إقامة تحالف أمني يربط منظومات الدفاع الجوي من أجل حمايتها من الهجمات الإيرانية بالطائرات المسيرة والصواريخ.[٩٠]

هذا ومارست إسرائيل الضغوط من أجل فرض حظر على تطوير الصواريخ البالستية في إطار الاتفاق النووي، ولكن الولايات المتحدة أصرت على فصل هذه المسألة.

> إن صواريخنا تصل اليوم إلى كامل إسرائيل. وهذا يعني سقوط النظام الصهيوني وهذا ما سنشهده قريبًا جدًا.
>
> -الجنرال محمد علي جعفري[١]

خرافة

شن هجوم على إيران سيؤدي إلى المزيد من الاضطرابات ويعرّض المصالح الأمريكية للخطر.

واقع

إن عدم الاستقرار في الشرق الأوسط عائد إلى النزاعات المستمرة بين مختلف الدول العربية. وازداد مستوى الفوضى المنتشرة في أرجاء المنطقة بسبب الاضطرابات في شمال أفريقيا واليمن والخليج العربي، والاضطرابات المتواصلة في العراق وأفغانستان والحرب الأهلية في سوريا.

غير أن البعض، مثل وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس، حذر من أن "الأجيال القادمة ستدفع ثمن" أي هجوم على إيران في الشرق الأوسط. ويقلق بعض المحللون أنه، في حال شنت إسرائيل هجوماً، ستردّ إيران عليه من خلال ضرب أهداف أمريكية. غير أن ذلك من شأنه يحثّ الولايات المتحدة على الردّ بدورها ويفاقم شدة العقاب الذي يُفرض على إيران إلى حد كبير.

ومن خلال تدمير المفاعلات النووية في العراق (عام ١٩٨١) وفي سوريا (عام ٢٠٠٧)، قضت إسرائيل على برامج أسلحة مزعزعة للاستقرار وثبطت حماس دول المنطقة للدخول في سباق لامتلاك أسلحة نووية. ولكنها لم تضرّ بالأصول الأمريكية ولم تتسبب بمفاقمة حالة عدم الاستقرار. وفي حالة العراق، ساهم تصرّف إسرائيل هذا بضمان ألا تواجه الولايات المتحدة احتمال ردّ العراق باستخدام الأسلحة النووي خلال حرب الخليج الثانية.

وفي أسوأ الحالات، فإن شنّ هجوم على إيران قد يؤدي إلى إثارة السخط في المنطقة في أوساط الغاضبين بسبب تعرض دولة مسلمة لاعتداء. وربما توحّد الشعب الإيراني دفاعًا عن بلده. ومن المرجح أن يُتهم قادة الأنظمة المحافظة المتحالفين مع الولايات المتحدة والموقعين على "اتفاقيات إبراهيم" بالتواطؤ.

وفي حين يصوّر السيناريو المتشائم التفاف الشعب الإيراني حول قادته في حال شنّ أي ضربة عسكرية على بلاده، من الممكن أيضًا أن يُطلق الشعب الإيراني "الربيع الفارسي" مطالبًا النظام الذي أشعل فتيل الحرب بالحرية والديمقراطية.

وعلى المدى القصير، قد يؤثر أي هجوم على إيران سلبًا على أسعار النفط في ظل تفاعل المضاربين مع احتمال تراجع الإمدادات. أما على المدى الطويل، فقد يساعد الهجوم في إرساء الاستقرار في سوق النفط، وقد يقوّض قدرة إيران على تهديد إمدادات النفط العالمية ويضعف موقفها ضمن منظمة "أوبك"، حيث أيّدت فرض نظام حصص أكثر صرامة لدفع الأسعار صعودًا.

كذلك، قد تساعد ضربة ناجحة على إيران في تحرير الشعب السوري واللبناني. فمن دون دعم طهران، سيخسر الرئيس السوري بشار الأسد الدولة الراعية الأساسية له في المنطقة ولن تمثل سوريا بعد ذلك قاعدة أمامية إيرانية لتهديد إسرائيل. كما أن سقوط القيادة الإيرانية سيُضعف "حزب الله" في لبنان، ما سيقوّض قدرته على تهديد إسرائيل والسيطرة على الشؤون اللبنانية.

فضلًا عن ذلك، من شأن تدمير برنامج إيران النووي أن يزيل التهديد بإرهاب نووي وبانتشار أسلحة نووية برعاية إيرانية. كما سيوضح لباقي دول المنطقة بأنه ليس من المسموح تطوير برامج أسلحة نووية.

من السهل على معارضي التحرك العسكري حياكة سيناريوهات مظلمة تخيف الشعوب وتحيد قادة العالم عن مواجهة إيران. لكن على واضعي الخطط العسكرية والسياسيين تقييم مخاطر النتائج العكسية للعمل العسكري والخطر الذي قد يترتب في حال عدم القيام بأي عمل ومقارنتهما مع الفوائد المتوقعة من إنهاء برنامج إيران النووي.

---

[١] دين نلسون، "عبد القدير خان يتفاخر بمساعدة إيران على تطوير برنامجها النووي"، *ذي تلغراف*، (١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩).
[٢] روبن رايت وكيث ريتشبرغ، "باول يقول إن إيران تسعى إلى امتلاك قنبلة"، *واشنطن بوست*، (١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤).
[٣] راهب هومافندي، "إيران لن تعلق عملها في مجال الطاقة الذرية"، *إيريش تايمز*، (٢٧ شباط/فبراير ٢٠٠٧).
[٤] غلين كسلر، "تحليل: خطة إيرانية للاقتراب من امتلاك المواد اللازمة لصنع قنبلة"، *واشنطن بوست*، (٩ شباط/فبراير ٢٠١٠).
[٥] ديفيد إي. سانجر ووليام جاي برود، "الأمم المتحدة تقول إن إيران تملك الوقود لصنع قنبلتين نوويتين"، *نيويورك تايمز*، (٣١ أيار/مايو ٢٠١٠).
[٦] "أطر خطة العمل الشاملة المشتركة" في ما يخص برنامج الجمهورية الإسلامية الإيرانية"، البيت الأبيض، (٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[٧] لورانس نورمان، "الأمم المتحدة تعلن أن إيران تملك ما يكفي من اليورانيوم لصنع سلاح نووي"، *وول ستيرت جورنال*، (٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٢).
[٨] "برنامج إيران النووي 'يتقدم بخطى سريعة'، وفق المدير العام لـ"الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، *رويترز*، (٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢).
[٩] ديفيد أولبرايت وأندريا ستريكر، "لا تنضموا مجددًا إلى الاتفاق مع إيران بل قوموا بتصويبه"، *ذي ناشونال إنترست*، (٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

[١٠] لورانس نورمان، "مخزون إيران من اليورانيوم المخصب أكثر بـ١٢ مرة من السقف المحدد في الاتفاق النووي، وفق وكالة أممية"، *وول ستريت جورنال*، (١١ نوفمبر ٢٠٢٠).
[١١] "اتفاق أوباما مع إيران لا يحقق شيئًا من أهدافه"، مقالة افتتاحية، *واشنطن بوست*، (٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[١٢] جون غامبريل، "المرشد الأعلى لإيران: عروض فيينا غير جديرة بالنظر فيها"، أسوشيتد برس، (١٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١)؛ فرناز فسيحي، ديفيد إي سانغر ووليام جاي برود، "إيران تتعهد بزيادة تخصيب اليورانيوم بعد الهجوم على موقع نووي"، *نيويورك تايمز*،(١٣ نيسان/أبريل ٢٠٢١).

فرنسوا ميرفي، "إيران تضيف آلات متطورة للتخصيب تحت الأرض في نطنز: الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، رويترز، (١ نيسان/أبريل ٢٠٢١).[13]
[١٤] رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية علي أكبر صالحي: لقد اشترينا سرًا بدائل عن معدات نووية كانت فرضت علينا "خطة العمل الشاملة المشتركة" تدميرها؛ منشآت إنتاج كعكة اليورانيوم الصفراء تعمل؛ نحن نحقق تقدمًا في مجال الدفع النووي"، معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط، (٢٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩).
[١٥] أندريا ستريكر، "على إدارة بايدن أن تتحقق من حالة مفاعل آراك الإيراني"، مؤسسة الدفاع عن الديمقراطيات، (٥ أيار/مايو ٢٠٢١).
[١٦] أندريا توباي، "جزيئات بارشين في إيران: ما أهمية ... من اليورانيوم؟"*فورن بوليسي*، (٧ تموز/يوليو ٢٠١٦).
[١٧] ريبيكا شيمونى ستويل، "نائب الوكالة الدولية للطاقة الذرية السابق: اتفاق يضع إيران على العتبة النووية لمدة ١٠ سنوات، ومن ثم يسوء الوضع"، تايمز أوف إسرائيل"، (٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[١٨] لورانس نورمان، "الوكالة الدولية للطاقة الذرية" توبخ إيران بسبب عدم تعاونها مع التحقيق"، *وول ستريت جورنال*، (٨ حزيران/يونيو٢٠٢٢)؛ كريم فهيم وكارن دي يونغ، "إيران ستزيل ٢٧ كاميرا من المواقع النووية، وفق الوكالة"، *واشنطن بوست*، (٩ حزيران/يونيو٢٠٢٢).
[١٩] ديفيد أولبرايت وأولي هاينونين، "التحقق من القسم "ش" من الاتفاق النووي الإيراني: الدخول إلى المواقع العسكرية الإيراني أساسي للتحقق من القسم ش من 'خطة العمل الشاملة المشتركة'، معهد العلوم والأمن الدولي، (٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧).
[٢٠] "نتنياهو يزعم أن الاتفاق النووي يقوم على أكاذيب"، هآرتس، (٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٨).
[٢١] لورناس نورمان، "مفتشو الأمم المتحدة يعثرون على آثار إشعاعية، ما يثير مخاوف جديدة"، *وول ستريت جورنال*، (٥ شباط/فبراير ٢٠٢١).
[٢٢] إفرايم كام، "الاتفاق يجعل إيران أقوى من أي وقت مضى"، *إسرائيل هيوم*، (٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[٢٣] سجل: مقابلة الرئيس أوباما الكاملة مع أن بي أر حول الاتفاق النووي الإيراني"، *أن بي أر*، (٧ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[٢٤] البيت الأبيض يقول "بضعة أسابيع أو أقل" تفصل إيران عن بلوغ عتبة صنع قنبلة"، *تايمز أوف إسرائيل*، (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).
[٢٥] "البرنامج النووي الإيراني 'يتقدم بخطى سريعة'، وفق مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية – إل باييس"، رويترز، (٢٢ تموز/يوليو ٢٠٢٢).
[٢٦] بيان الرئيس بشأن إيران"، البيت الأبيض، (١٤ تموز/يوليو ٢٠١٥).
[٢٧] هارون كليغمان، "كلابر: إيران تنظر إلى الاتفاق على أنه "وسيلة رفع العقوبات عنها وسط احتفاظها بقدراتها النووية"، *واشنطن فري بيوكن*، (٩ شباط/فبراير ٢٠١٦).
[٢٨] أورن دوريل، "المشرعون في حال تيقظ بسبب مكاسب إيران النووية المفاجئة"، *يو أس إيه توداي*، (٥ تموز/يوليو ٢٠١٥).
[٢٩] جيمس رايزن، "البحث عن معلومات نووية في ضبابية تعابير آية الله"، *نيويورك تايمز*، (١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٢).

[٣٠] أحمدي نجاد: إسرائيل ستختفي عن الخريطة"، أسوشيتد برس، (٣ حزيران/يونيو٢٠٠٨).
[٣١] "إيران: سنساهم في 'استئصال الورم الذي يدعى إسرائيل'"، *ذي تلغراف*، (٣ شباط/فبراير ٢٠١٢).
[٣٢] وكالة أنباء فارس (إيران)، (٩ أكتوبر ٢٠٢٠)، ترجمة معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط.
[٣٣] "خطوة واحدة خاطئة تكفي!" *طهران تايمز*، (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١).
[٣٤] برنارد لويس، "هل تعد إيران شيئًا ما للعالم؟" *وول ستريت جورنال*، (٨ آب/أغسطس ٢٠٠٦).
[٣٥] المرشد الأعلى لإيران يهدد بتسوية تل أبيب وحيفا بالأرض"، *تايمز أوف إسرائيل*، (٢١ آذار/مارس ٢٠١٣).
[٣٦] *جيروزاليم ريبورت*، (١١ آذار/مارس ٢٠٠٢).
[٣٧] هاشمي رفسنجاني، "خطاب يوم القدس"، اقتبست كلامه كل من داليا داسا كاي وعلي رضا نادر وباريسا روشان، "إسرائيل وإيران: خصومة خطيرة"، مؤسسة راند، (٢٠١١).

[٣٨] رئيس إيران يهدد إسرائيل، مؤكدًا أن لا عودة إلى الاتفاق النووي إن واصلت 'الوكالة الدولية للطاقة الذرية' تحقيقها"، *تايمز أوف إسرائيل*، (٢٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
[٣٩] "خطوة واحدة خاطئة تكفي!" *طهران تايمز*،(١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١).
[٤٠] إيران برس سيرفس، (١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١)؛ راجع أيضًا "الرئيس الإيراني السابق رفسنجاني بشأن استخدام قنبلة نووية ضد إسرائيل"، معهد أبحاث إعلام الشرق الأوسط، (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢).
[٤١] "البرلمان العربي المؤقت يدعو إيران إلى احترام المعاهدات الدولية المرتبطة بالبحرين والإمارات"، وكالة الأنباء الكويتية، (٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩).
[٤٢] جايلز ويتل، "البحرين تتهم إيران بالكذب بشأن الأسلحة النووية"، *تايمز أونلاين*، (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).
[٤٣] *الحياة* (لندن) ١٦ أيار/مايو ٢٠٠٨، جامعة الدول العربية تنتقد 'استفزازات' إيران، جيروزاليم بوست، (٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩).
[٤٤] جايلز ويتل، "البحرين تتهم إيران بالكذب بشأن الأسلحة النووية"، *تايمز أونلاين*، (٢ نوفمبر ٢٠٠٧).
[٤٥] البرلمان العربي المؤقت يدعو إيران إلى احترام المعاهدات الدولية المرتبطة بالبحرين والإمارات"، وكالة الأنباء الكويتية، (٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٩)؛ "جزيرة أبو موسى"، موقع GlobalSecurity.org، (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨).
[٤٦] "المغرب تقطع علاقاتها بإيران"، *الجزيرة*،(٨ آذار/مارس ٢٠٠٩).
[٤٧] "غول: تركيا لن تقبل بامتلاك إيران أسلحة نووية"، توداي زمان (٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣).
[٤٨] ديفيد جاكسون، "إيران والعراق في أولوية جدول أعمال الاجتماعات مع الحلفاء"، *يو أس إيه توداي*، (١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧).
[٤٩] ديفيد جاكسون، "أسبوع حافل مزمع مع قادة العالم"، *يو أس إيه توداي*، (٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١).
[٥٠] ديفيد كاميرون يهدد بالمزيد من العقوبات على إيران بسبب برنامجها النووي"، بي بي سي، (٢٣ شباط/فبراير ٢٠١١).
[٥١] خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مؤتمر سياسات "إيباك" لعام ٢٠١٢، المكتبة الافتراضية الإسرائيلية، (٥ آذار/مارس ٢٠١٢).
[٥٢] رأي الملك السعودي عبدالله وكبار الأمراء بالسياسة السعودية إزاء العراق"، ويكيليكس، (٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٨).
[٥٣] بريت ستيفنز، "دعوة شجاعة من ترامب بشأن اتفاق رديء مع إيران"، *نيويورك تايمز*، (٨ أيار/مايو ٢٠١٨).
[٥٤] باتريك كينغسلي وإيزابيل كيرشنر وبيتر بيكر، "إسرائيل تحض الولايات المتحدة على ممارسة الضغوط على إيران"، *نيويورك تايمز*، (١٤ تموز/يوليو ٢٠٢٢).
[٥٥] إيهود باراك، "إيهود باراك: إيران أفلتت من الشرك"، *تايم*، (٢ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[٥٦] المرجع نفسه.
[٥٧] خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتياهو في مؤتمر السياسة الذي عقدته لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، المكتبة اليهودية الافتراضية، (٥ آذار/مارس ٢٠١٢).
[٥٨] دان ويليامز، "وزير إسرائيلي يحذر خلال محادثات نووية بأنه يمكن لطائراتنا الوصول إلى إيران"، رويترز، (٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٢١).
[٥٩] أمير بوحبوت، "إسرائيل تطوّر خططها العسكرية لمهاجمة إيران"، جيروزاليم بوست، (٨ حزيران/يونيو٢٠٢٢).
[٦٠] كريستينا ونغ، "وزير الدفاع: القنبلة المخترقة للتحصينات ضدّ إيران 'جاهزة للإطلاق'"، *ذي هيل*، (١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٥).
[٦١] هيلال فريش، "كيف يمكن أن تبدو حربًا إسرائيلية-إيرانية"، *جيروزاليم بوست*، (٨ أيار/مايو ٢٠١٨).
[٦٢] لوليتا سي بالدور، "قائد أمريكي بارز: العقوبات على إيران لا تؤتي ثمارها"، أسوشيتد برس، (٥ آذار/مارس ٢٠١٣).
[٦٣] إيلين ناكاشيما وجوبي واريك، "كانت ستوكس نت عمل الخبراء الأمريكيين والإسرائيليين، وفق مسؤولين"، *واشنطن بوست*، (٢ حزيران/يونيو٢٠١٢).
[٦٤] ويليام جاي برود، وجون ماركوف وديفيد سانجر، "الاختبار الإسرائيلي على الدودة أساسي في تأخير النشاط النووي الإيراني"، *نيويورك تايمز*، (٥ كانون الثاني/يناير، ٢٠١١).
[٦٥] كيم زيتير، "برنامج وايبر الخبيث الذي ضرب إيران ترك مؤشرات محتملة على أصوله"، *وايرد*، (٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٢)؛ جيريمي كيرك، "برنامج وايبر الخبيث المستخدم في الهجوم على نظام القطارات في إيران"، موقع بانك إنفو سكيوريتي، (٣٠ تموز/يوليو ٢٠٢١).
[٦٦] جوليان إي بارنز وتوماس جيبونز-نيف، "الولايات المتحدة تشن هجمات سيبرانية على إيران"، *نيويورك تايمز*، (٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٩).
[٦٧] ميتشيل بارد، "الخيارات العسكرية ضد إيران"، المكتبة اليهودية الافتراضية.
[٦٨] إريك بي لوربر وبيتر فيفر، "هل لإعادة فرض العقوبات على إيران أثر كبير؟"، *فورين بوليسي*، (٢١ تموز/يوليو ٢٠١٥).

[٦٩] "تعليقات لارئيس على الاتفاق النووي الإيراني"، البيت الأبيض، (٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).
[٧٠] سوميني سنغوبتا، "الحديث عن العقوبات هي طريقة سهلة لإعادة فرض العقوبات على إيران"، *نيويورك تايمز*، (١٦ تموز/يوليو ٢٠١٥).
[٧١] "وهم أوباما بإعادة فرض العقوبات"، *وول ستريت جورنال*، (١٦ حزيران/يونيو ٢٠١٥).
[٧٢] جيفري غولدبرغ، "أوباما لإيران وإسرائيل: 'بصفتي رئيس الولايات المتحدة، أنا لا أراوغ'"، *ذي أتلانتك*، (٢ آذار/مارس ٢٠١٢).
[٧٣] خطاب رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو في مؤتمر السياسة الذي عقدته لجنة الشؤون العامة الأمريكية الإسرائيلية، المكتبة اليهودية الافتراضية، (٥ آذار/مارس ٢٠١٢).
[٧٤] فريدريش ستيانهوسلر، "أمن البنية التحتية والطاقة النووية"، رؤى استراتيجية، المجلد ٨، العدد ٥، (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩).
[٧٥] شيمي شاليف، "دينيس روس: الملك السعودي تعهد بامتلاك قنبلة نووية بعد إيران"، *هآرتز*، (٣٠ أيار/مايو ٢٠١٢).
[٧٦] نيكول غاويت، "أمير سعودي: خيار امتلاك قنبلة نووية متاح في حال انتهكت إيران الاتفاق"، سي أن أن، (٧ أيار/مايو ٢٠١٦).
[٧٧] ديفيد إي سانجر ووليام جاي برود، "طموحات أردوغان تتخطى سوريا. وهو يقول إنه يريد أسلحة نووية"، *نيويورك تايمز*، (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩).
[٧٨] برنامج بيرس مورغان تونايت، (٢٥ سبتمبر ٢٠١٢).
[٧٩] سيمور أم هيرش، "ضربة في الظلام: لم قصفت إسرائيل سوريا؟"، *النيويوركر*، (١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨).
[٨٠] لويس مارتينيز وجاكلين شاير، "إيران تبني قنابل نووية في مواقع تحت الأرض"، إيه بي سي نيوز، (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).
[٨١] لويس شارونو، "اختبار إيران الصاروخي في أكتوبر ينتهك حظر الأمم المتحدة: لجنة الخبراء"، رويترز، (١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥).
[٨٢] مايكل إيلمان، "هل صواريخ إيران البالستية مصممة لتتمتع بقدرة نووية؟"، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، (٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٨).
[٨٣] جيريمي بيني، "إيران تكشف عن صواريخ كروز في قاعدة للطائرات المسيرة تحت الأرض"، جاينز، (٣٠ أيار/مايو ٢٠٢٢)، يوناه جيريمي بوب، "خبراء: في حال حصولها على قنابل نووية، قد تطلقها إيران باستخدام صواريخ كروز"، *جيروزاليم بوست*، (١٧ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٨٤] فرزين نديمي، "ترسانة الصواريخ البالستية الإيرانية لا تزال تنمو من حيث الحجم والمدى والدقة"، معهد واشنطن، (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١).
[٨٥] جيمس أر كلابر، "تقييم التهديد العالمي الصادر عن مجتمع الاستخبارات الأمريكي"، تصريح من أجل السجل، لجنة الخدمات المسلحة في مجلس الشيوخ، (٩ شباط/فبراير ٢٠١٦).
[٨٦] ستيفن إيه هيلدريث، "برامج الصواريخ البالستية وإطلاق الصواريخ الفضائية التي تطورها إيران"، خدمة أبحاث الكونغرس (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).
[٨٧] ستيفن ماكول، "برامج الصواريخ البالستية وإطلاق الصواريخ الفضائية التي تطورها إيران"، خدمة أبحاث الكونغرس، (٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠).
[٨٨] مايكل نايتس، "الضربات الإيرانية العابرة للحدود: نمط يبحث عن سياسة مناسبة"، معهد واشنطن، (١٥ آذار/مارس ٢٠٢٢).
[٨٩] ستيفن إيه هيلدريث، "برامج الصواريخ البالستية وإطلاق الصواريخ الفضائية التي تطورها إيران"، خدمة أبحاث الكونغرس (٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢).
[٩٠] عزيز اليعقوبي وأندرو ميلز ومات سبيتالنيك، "الولايات المتحدة وإسرائيل تحضان الحلفاء العرب على إبرام معاهدة دفاع مشتركة وسط تنامي التوترات مع إيران"، رويترز، (٧ تموز/يوليو ٢٠٢٢).

الفصل ١٩

وسائل الإعلام

التغطية الصحافية لأخبار إسرائيل تتناسب مع أهميتها على صعيد القضايا العالمية.

التغطية الإعلامية للصراع موضوعية.

البحث عن الحقيقة يوجّه رحلة الصحافيين خلال تغطيتهم أخبار الشرق الأوسط.

المسؤولون الفلسطينيون يقولون للصحافيين الغربيين نفس الكلام الذي يقولونه لشعبهم.

الإسرائيليون لا يمكنهم إنكار حقيقة الصور التي تظهر انتهاكاتهم.

الصحافة لا تقدّم أي أعذار للإرهابيين.

"السلطة الفلسطينية" و"حماس" لا تفرضان قيودًا على المراسلين الصحافيين.

وسائل الإعلام تحقق بدقة في المزاعم الفلسطينية قبل نشرها.

لا يُطلب أبدًا من الفلسطينيين الكذب على الصحافيين.

إسرائيل تغتال الصحافيين عمدًا.

خرافة

التغطية الصحافية لأخبار إسرائيل تتناسب مع أهميتها على صعيد القضايا العالمية.

واقع

من الصعب تبرير حجم التغطية الإعلامية التي تحظى بها إسرائيل استنادا إلى أهميتها على صعيد القضايا العالمية أو إلى المصالح الوطنية الأمريكية. فكيف لدولة بحجم ولاية نيوجيرسي أن تحتل العناوين بشكل روتيني بدلًا من دول تستحق تغطية إعلامية أكبر على غرار روسيا والصين وبريطانيا العظمى؟

تبرر مجموعة من الأسباب هذا الاهتمام غير المتكافئ الذي تحظى به إسرائيل:

- يشكل اليهود مادة دسمة للأخبار. يهتم الناس كثيرا بـ"أهل الكتاب".
- من السهل حث الإسرائيليين على التعبير عن آرائهم لأنهم لا يخشون العقاب بخلاف الفلسطينيين.
- إسرائيل دولة ذات طابع غربي يسهل العيش فيها. فهي آمنة وجميلة وتضم مطاعم ممتازة وتتميز بحياة ليلية رائعة.
- لكل موقع فيها تقريبًا أهمية تاريخية ودينية وسياسية.
- تورطت إسرائيل في صراعات لعقود من الزمن مع الدول المجاورة لها تسببت بجرّ دول أخرى إما إلى القتال أو إلى صنع السلام.
- تحصل إسرائيل على أعلى نسبة من المساعدات الخارجية الأمريكية مقارنة مع أي دولة أخرى.

فضلًا عن ذلك، تملك المؤسسات الإخبارية الأمريكية، التي توفر الجزء الأكبر من المعلومات المنشورة حول العالم، مراسلين في إسرائيل يفوق عددهم أولئك المنتشرين في أي دولة أخرى باستثناء بريطانيا العظمى. على سبيل المثال، عندما كان ماتي فريدمان يعمل في إسرائيل لصالح وكالة "أسوشيتد برس"، كان لديها أكثر من ٤٠ مراسلًا يتولون التغطية الإخبارية في إسرائيل والأراضي المحتلة. وقد صرّح في هذا الإطار، أن "عدد مراسلي الوكالة هذا فاق أولئك المتواجدين في الصين أو روسيا أو الهند أو حتى دول أفريقيا جنوب الصحراء الخمسين مجتمعةً". ويتعين على هؤلاء الصحافيين كتابة قصص لتبرير منشوراتهم وإرضاء غرورهم. وبالتالي، في عام ٢٠١٣، عندما أودى الصراع الإسرائيلي الفلسطيني بحياة ٤٢ شخصًا، حظيت إسرائيل بدعاية أكثر من الحرب الأهلية في سوريا التي قُتل فيها نحو ٢٠٠ ألف شخص. وفي هذا السياق، ذكر فريدمان:

لكن المؤسسات الإخبارية قررت أن هذا الصراع أهم على سبيل المثال من خبر مقتل أكثر من ١٦٠٠ امرأة في باكستان العام الفائت (٢٧١ بعد اغتصابهن و١٩٣ إثر إحراقهن وهن على قيد الحياة)، ومن حملة "الحزب الشيوعي الصيني" الحالية لإضفاء الطابع الصيني على التبت، والمجزرة في الكونغو (حيث توفي أكثر من ٥ ملايين شخص منذ العام ٢٠١٢) أو في جمهورية أفريقيا الوسطى، وحروب المخدرات في المكسيك (حيث وصلت حصيلة القتلى بين عاميْ ٢٠٠٦ و٢٠١٢ إلى ٦٠ ألفًا)، ناهيك عن الصراعات التي لم يسمع بها أحد والتي تدور في أروقة الهند أو تايلاند المظلمة. فهي ترى أن إسرائيل هي القصة الأهم على وجه الأرض أو أقرب ما يكون إلى ذلك.

كذلك، فإن الكثير من المراسلين غير مطلعين بما فيه الكفاية ولا يستعدون كما ينبغي للقيام بعملهم. في هذا الإطار، يتذكر الصحافي خالد أبو طعمة مراسلًا أراد إجراء مقابلة مع ياسر عرفات بعد وفاته. كما كان آخر مقتنعًا بوجود دولة فلسطين عاصمتها القدس في عام ١٩٤٨، وآخر أراد إجراء مقابلات مع المستوطنين في قطاع غزة، علمًا أنهم غادروا المنطقة قبل ١٠ سنوات. ويضيف أبو طعمة "أصبحت أعرف جيدًا هذا النوع من الصحافيين، فهم يركبون الطائرة، يقرأون مقالًا أو اثنين في صحيفة *التايمز*، ويظنون أنهم أصبحوا خبراء في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".[١]

خرافة

التغطية الإعلامية للصراع موضوعية.

واقع

عندما طُلب من أول رئيس لشبكة "سي أن أن"، ريس شونفيلد، التعليق عما يعتبره الكثير من المشاهدين تحيّز الشبكة ضد إسرائيل، قال: "عندما أرى [المراسلين] في بث مباشر على الهواء، أرى أنهم يتوخون أقصى درجات الحذر حيال المواضيع التي يعتبرها العرب حساسة"، موضحًا أن التغطية منحازة لأن الشبكة لا تريد أن تجازف بمنعها من الدخول إلى العالم العربي،[٢] مع العلم أن شبكات إعلامية أخرى تطبق رقابة ذاتية مشابهة أيضًا.

خلال المعركة التي دارت في لبنان، تحكم "حزب الله" بما يمكن للصحافيين رؤيته وتصويره وكتابته. فوفق تقرير لمارفين كالب "تمّ تحذير المراسلين الأجانب منذ بداية الجولة (في الضاحية الجنوبية لبيروت) من ألا يتجولوا بمفردهم أو يطرحوا أسئلة على السكان. كان يحق لهم تصوير المواقع التي وافق عليها المرافقون من الحزب ليس إلا. وتمّ إبلاغهم بأن عقوبة أي انتهاكات ستكون قاسية". وأضاف أن "الصور الاكثر ندرةً كانت لمقاتلي الحزب كما لو أن أشباحًا كانت تخوض الحرب من جهة الحزب".[٣] وعلى نحو مماثل، وبسبب القيود التي فرضتها "حماس"، تعطي وسائل الإعلام الانطباع بأن إسرائيل تحارب تهديدات غير مرئية في غزة.

ولا يخفي بعض الصحافيين انحيازهم. في عام ٢٠٢١، وقّع أكثر من ٤٠٠ مراسل، من بينهم مراسلون من وسائل إعلامية مرموقة مثل صحيفة *واشنطن بوست ولوس أنجلس تايمز*، كتابًا مفتوحًا مليئًا بمعلومات مضللة تدعو إلى إنهاء "سوء ممارسة الصحافة الذي دام لعقود" و"التعتيم على القمع الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطينيين". وفي تشويه للواقع، ورد في الكتاب أن وسائل الإعلام " تكرر مزاعم الجيش الإسرائيلي من دون التحقق منها" في حين أن ادعاءات حماس هي التي يعاد تكرارها من دون التأكد منها. وذكر الموقعون أن من واجبهم "معرفة القصة الحقيقية"، مؤكدين أنهم لا يخذلون الشعب الفلسطيني.[٤] لكن لا يبدو أنهم يؤمنون بأن مسؤوليتهم هي نقل الحقيقة وأنهم مسؤولون أمام الرأي العام.

وغالبًا ما تتأتى الأخبار المتداولة في أنحاء العالم من مصادر فلسطينية. في هذا السياق، كتب الصحافي إيهود يعاري "بحسب تقديراتي، فإن أكثر من ٩٥٪ من الصور التي تنتشر عبر الأقمار الاصطناعية كل ليلة في مختلف القنوات الأجنبية والإسرائيلية مصدرها مصورون فلسطينيون. فالوكالتان الإخباريتان الرئيسيتان في سوق الأخبار المصورة، قناة "أسوشيتد برس" التلفزيونية وتلفزيون رويترز، تديران شبكة كاملة من المراسلين المتعاقدين والمستقلين والمرشدين الفلسطينيين المنتشرين على الأراضي كافة لتصوير الأحداث فور حصولها. ويظهر بوضوح أن طواقم العمل هذه تتعاطف مع الانتفاضة وتؤيدها سياسيًا، وفي "أفضل" الأحوال، فإنها لا تجرؤ على تصوير ما قد يحرج "السلطة الفلسطينية". لذا، يتمّ تثبيت الكاميرات لتلتقط مشهدًا مشوهًا لعمليات الجيش الإسرائيلي، من دون التركيز على المسلحين الفلسطينيين، ولتصنع بعناية صورة قريبة محددة للوضع على الأرض".[٥]

وذكر أحد المراسلين العرب أن المرشدين في غزة "سيكتبون ما تريده "حماس" ويلتقطون الصور التي تريدها، فليس بإمكانهم كتابة أو تصوير أي شيء يضرّ بصورة الحركة. ولكنني لا ألومهم، بل ألوم منتجي الأخبار في لندن أو نيويورك الذين يوكلونهم بإعداد روايات بينما يدركون القيود المفروضة عليهم".[٦]

ومن الأمثلة على فشل التدقيق في تاريخ المراسلين المستقلين، نذكر فادي حانونة الذي كان يعمل لصالح صحيفة *"نيويورك تايمز"* قبل أن تكتشف هذه الأخيرة تاريخه من التغريدات المعادية للسامية.[٧] كما وظفت *"ذا تايمز"* أحد الموظفين السابقين في *"الجزيرة"* و"هيومن رايتس ووتش" لإنتاج فيديو، أشار من جملة تشويهات أخرى للحقيقة، إلى أن إسرائيل لا تملك دليلًا على أن "حماس" كانت تستخدم الأنفاق كمركز قيادة أو كانت تقوم بتخزين الأسلحة. غير أن *"الجزيرة"* وقناة إخبارية إيرانية نشرتا فيديو يُظهر كيفية ملء الأنفاق بالصواريخ والبنادق والقذائف والقذائف المدفعية، واستخدامها كمستودعات للتخزين وكمركز قيادة.[٨]

> كنا بصدد تصوير انطلاق تظاهرة. وفجأة توقفت قافلة بسرعة، وكان بداخلها مسلحين من "فتح". أعطوا أوامرهم وحتى أنهم وزعوا قنابل مولوتوف. كنا نصور ما يجري، لكنها صور لن يراها أحد أبدًا. وفي غضون بضعة ثوانٍ، أحاط بنا كل هؤلاء الشباب وهددونا ومن ثم اقتادونا إلى مركز الشرطة. وهناك، عرّفنا عن أنفسنا لكنهم أرغمونا على حذف الصور المثيرة للجدل. وحرصت الشرطة الفلسطينية على تهدئة الوضع لكنها فرضت رقابة على صورنا.
>
> - جان بيار مارتين[١]

وشرح ماتي فريدمان أنه على متابعي أخبار إسرائيل أن يفهموا أن "الكثير من الأشخاص الذين يقررون ما الذي ستقرأه وتراه من هنا يعتقدون أنهم يقومون بعمل سياسي وليس لتوضيح ما يحدث. فالتغطية الإعلامية هي سلاح يوضع في يد الطرف الذي يؤيده". وبالطبع، يفضل الكثير من الصحافيين السردية الفلسطينية.

ويضيف فريدمان:

عندما يغطي الصحافيون، أي الأشخاص المسؤولون عن شرح ما يدور في العالم للعالم بأسره، حرب اليهود باعتبارها تستحق تسليط الضوء عليها أكثر من أي حرب أخرى، وعندما يصورون يهود إسرائيل على أنهم الطرف المخطئ بوضوح، وعندما يغفلون عن جميع المبررات المحتملة لأفعال اليهود ويحجبون الوجه الحقيقي لأعدائهم، فهم يقولون للقراء – عن قصد أو عن غير قصد – إن اليهود هم أسوأ شعب على وجه الأرض.[٩]

كذلك، غالبًا ما تقيم وسائل الإعلام توازنًا أخلاقيًا كاذبًا بين إسرائيل، وهي ديمقراطية ليبرالية غربية، والمنظمات الإرهابية أو "السلطة الفلسطينية" المستبدة. فعلى سبيل المثال، فإن تغطية قناة "بي بي سي" للقتال الذي حصل في غزة في عام ٢٠٢١ لم

تذكر بأن "حماس"، التي تسعى إلى تدمير إسرائيل، كانت الجهة التي أشعلت فتيل المعركة، وأن الفلسطينيين ما كانوا ليتعرضوا للخطر لو لم يطلق الإرهابيون مئات الصواريخ على إسرائيل.[١٠]

هذا وتعامَل إسرائيل وفق معايير أعلى من سائر الدول. فغالبًا ما تكون النظرة إلى العرب والمسلمين نمطية، ولا تجدهم الصحافة مادة دسمة للأخبار عندما يعتدون على بعضهم. وبالتالي، عندما تنتهك "السلطة الفلسطينية" و"حماس" حقوق الإنسان في فلسطين، نادرًا ما تعدّ وسائل الإعلام تقارير حول الضحايا. في المقابل، كتب محرر العمود بريت ستيفنز ما يلي:

يُتوقع من الدولة اليهودية أن تخوض معاركها مع الحرص على سلامة أعدائها أكثر من سلامة شعبها. ويُتوقع منها تقديم تنازلات دبلوماسية بدلًا من تعريض حياة مواطنيها لخطر فعلي. كما عليها ترسيخ طبيعتها "الدبلوماسية"، إذا كانت خياراتها الدبلوماسية تتواءم مع الحساسيات التقدمية ليس إلا. ويُتوقع منها أيضًا عندما تتلقى ضربة أن تدير خدها الآخر.[١١]

الخريطة 32 إسرائيل: مساحتها وأبعادها

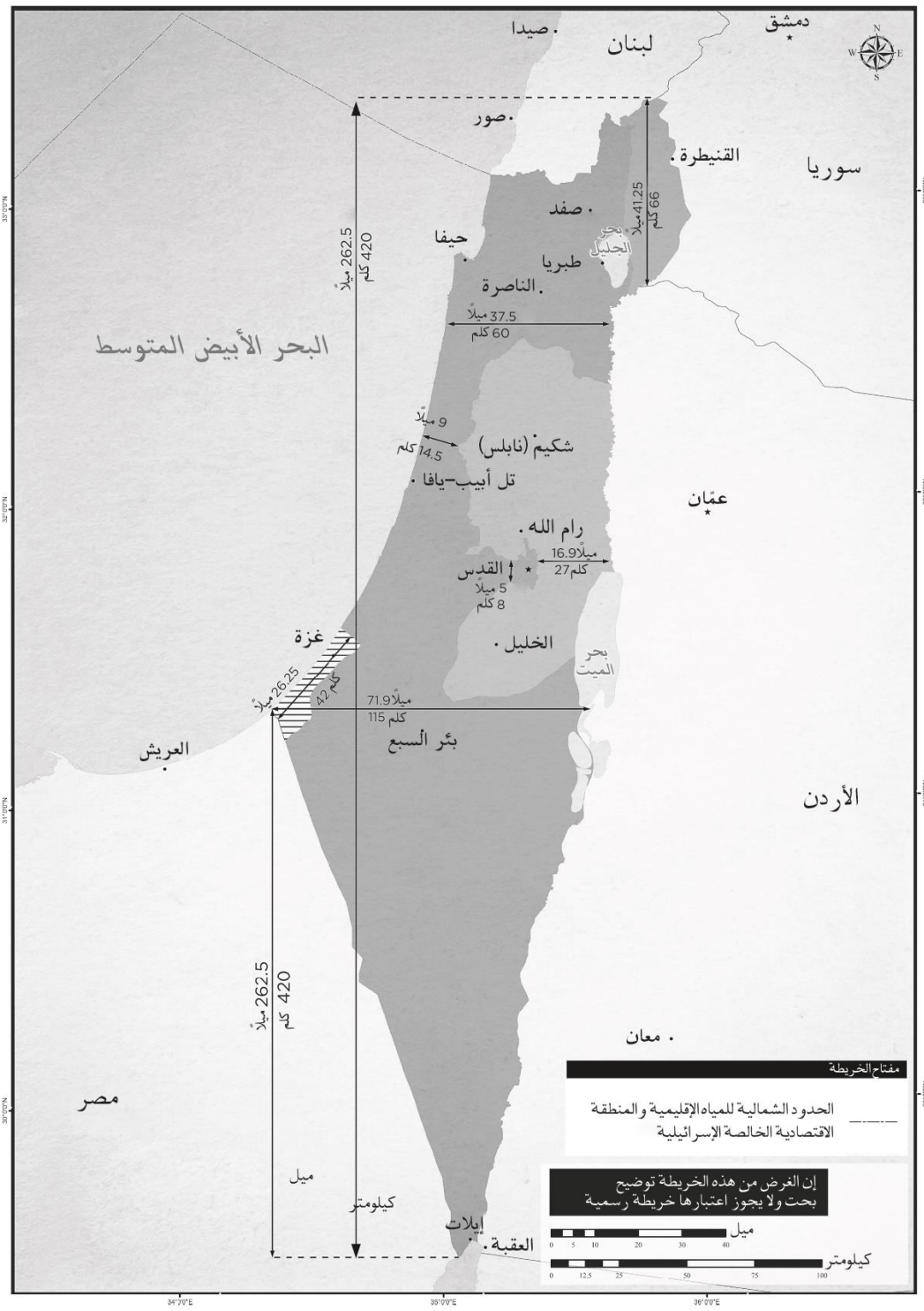

خرافة

البحث عن الحقيقة يوجّه رحلة الصحافيين خلال تغطيتهم أخبار الشرق الأوسط.

واقع

ليس مفاجئًا أن نعلم أن الصحافيين في الشرق الأوسط يشتركون مع زملائهم الذين يغطون القضايا المحلية في الاهتمام بمعالجة المواضيع المثيرة. وتتجلى الأمثلة الأبرز على ذلك في عمل مراسلي التلفزيون الذين يساهم تركيزهم على الجانب البصري أكثر من الجوهر في معالجة سطحية للقضايا. لا تستطيع الشبكات الإعلامية الحصول على صور جديرة بالنشر من مجتمعات مغلقة مثل سوريا أو السعودية أو إيران أو ليبيا، ويتحول بالتالي أي حدث يحصل في إسرائيل إلى عنوان رئيسي بينما تتجاهل غالبًا هذه الشبكات أحداث العالم العربي. على سبيل المثال، عندما سئل مراسل شبكة "أن بي سي" في إسرائيل عن سبب توجّه المراسلين الصحافيين إلى تظاهرات للفلسطينيين في الضفة الغربية كانوا يعلمون بتنظيمها، أجاب "نحن نجاري الأوضاع لأننا بحاجة إلى الصور".[١٢]

غالبًا ما تواجه إسرائيل وضعًا تعجز فيه عن مواجهة الصور بالكلمات. وفي هذا الإطار، شرح جدعون مائير من وزارة الخارجية الإسرائيلية أنه "عندما تدخل دبابة إلى رام الله، لا يبدو المشهد جميلًا على شاشات التلفزة. حتمًا، يمكننا أن نبرر سبب وجودنا هناك، وهذا ما نفعله. لكنها تبقى مجرد كلمات. علينا أن نحارب الصور بالكلمات".[١٣]

ويتضح حجم المشكلة التي تواجهها إسرائيل من كلام تامي آلن فروست، نائب رئيس مجلس إدارة "رابطة الصحافة الأجنبية" وأحد المنتجين لدى شركة "أي تي أن" البريطانية للأخبار، وقد جاء فيه أن "أقوى صورة تترسخ في الأذهان هي صورة دبابة في مدينة"، و"الأحداث التي تدور في الضفة الغربية تفوق مجتمعة التفجيرات الانتحارية. ففي النهاية، الأعداد هي التي تبقى عالقة في الذاكرة".[١٤]

تشمل أسباب اللغط حول الشرق الأوسط والانحياز في نقل الأخبار قلّة اطلاع الصحافيين. فعدد قليل منهم يتحدث العبرية أو العربية، وبالتالي يبقى وصولهم إلى المصادر الرئيسية محدودًا أو معدومًا حتى. وغالبًا ما يكررون القصص التي قرأوها في منشورات باللغة الإنكليزية تصدر في المنطقة بدلًا من إعداد تقارير مستقلة. وفي معظم الأحيان، تعوّل المنافذ الإعلامية على المراسلين المستقلين – وهم من السكان العرب ويقدمون المساعدة للصحافيين لإيجاد الأخبار – الذين غالبًا ما يتداخل انحيازهم الشخصي مع الأخبار. وعندما يحاول المراسلون الصحافيون وضع الأحداث في سياق تاريخي، غالبًا ما يسيئون فهم الوقائع ويولّدون انطباعًا غير دقيق أو مضلل.

وتنعكس الأخطاء التي ترتكبها الصحافة في معظم الأحيان سلبًا على إسرائيل. فعلى سبيل المثال، بثت قناة "أم أس أن بي سي" رسومات شبيهة بتلك التي تُستخدم في الحملات الدعائية المعادية لإسرائيل تُلمح إلى أن إسرائيل دمرت دولة "فلسطين". وذكر مارتين فليتشر، أحد مراسلي الشبكة، أن الخريطة والتحليل "خاطئان تمامًا"، ثم اعتذرت الشبكة عن استخدام خرائط "لا تنقل الوقائع بدقة".[١٥]

وفي حادثة أكثر غرابة، نشرت صحافية فنلندية تقريرًا وقائعيًا ولكنها هاجمت كل من استخدمه لأنه يتعارض مع ميولها. فقد كتبت عايشي زيدان أنه تمّ إطلاق صاروخ من باحة المستشفى الرئيسي في مدينة غزة (الذي هو في الوقت نفسه مقر لـ"حماس"). وهذه كانت إحدى المرات القليلة التي يوثق فيها مراسل كيفية استغلال الحركة للفلسطينيين، وفي هذه الحالة مرضى المستشفيات، كدروع بشرية. وعندما نُشرت القصة، استاءت المراسلة لأن ما كشفته شتت الانتباه عن "ضحايا الحرب" الفلسطينيين.[١٦]

خرافة

المسؤولون الفلسطينيون يقولون للصحافيين الغربيين نفس الكلام الذي يقولونه لشعبهم.

واقع

غالبًا ما ينقل المسؤولون الفلسطينيون وجهات نظرهم باللغة الإنكليزية بشكل مختلف عما ينقلونها باللغة العربية. فهم يعبرون عن مواقفهم الفعلية أمام ناخبيهم بلغتهم الأم. أما في الخارج، فقد تعلم المتحدثون باسمهم استخدام لغة مدروسة تجذب الجمهور الغربي. وبما أن الإسرائيليين قادرون على ترجمة ما يقال بالعربية فورًا، فهم يعرفون آراء أعدائهم. غير أن الحملة الدعائية هذه تخدع بسهولة الناطقين بالإنكليزية.

وفي هذا الصدد، اشتهر ياسر عرفات بتصريحاته الإنكليزية إلى الإعلام الغربي المختلفة تمامًا عما يقوله للصحافة العربية. وهذا ما دفع بإدارة بوش إلى الإصرار على تكرار ما قاله بالإنكليزية مستخدمًا اللغة العربية، ولا سيما إداناته للهجمات الإرهابية ودعواته لإنهاء العنف.

وعندما سُئل كبير المفاوضين الفلسطينيين صائب عريقات عن رأيه بمقتل مراهقيْن إسرائيليين بطريقة وحشية، أجاب بالإنكليزية أن "قتل المدنيين جريمة، سواء من الجانب الفلسطيني أو الإسرائيلي". غير أن وسائل الإعلام الفلسطينية لم تنقل تعليقه هذا.[١٧]

وفي مقابلة مع "التلفزيون الإسرائيلي"، ندّد رئيس "السلطة الفلسطينية" محمود عباس بتسمية ساحة تيمنًا بدلال المغربي، الفلسطينية التي نفذت الهجوم الإرهابي الأكثر دموية في تاريخ إسرائيل. غير أنه عندما كان يخاطب الفلسطينيين قبل عام، قال "بالطبع سنسمي الساحة تيمنًا بها... لقد قمنا بعمل عسكري، فهل بإمكاني لاحقًا إنكار كل ما فعلناه"؟[١٨]

ويصعب على الفلسطينيين اليوم استخدام الخطاب المزدوج بلا حسيب أو رقيب لأن منظمات الرقابة تترجم التعليقات التي يدلون بها باللغة العربية إلى الإنكليزية وتنشرها.

خرافة

الإسرائيليون لا يمكنهم إنكار حقيقة الصور التي تظهر انتهاكاتهم.

واقع

لربما تساوي الصورة ألف كلمة، ولكن أحيانًا تكون الصورة ومعها الكلمات المستخدمة لوصفها مشوّهة ومضلِلة. فالمصورون يسعون، وبشكل مفهوم، خلف الصور الأكثر تأثيرًا. فتلك التي تظهر "جالوت" الإسرائيليين الوحوش وهم يسيئون معاملة فلسطينيي "بني داود" تجذب الأنظار، ولكنها غالبًا ما تكون بلا سياق.

وفي مثال تقليدي على ذلك، نشرت وكالة "أسوشيتد برس" صورة مؤثرة لجندي إسرائيلي غاضب يحمل عصا ويقف فوق شاب مضرج بالدماء. وبدا في الصورة وكأن الجندي كان يضرب الشاب. وقد نشرت صحيفة "*نيويورك تايمز*" الصورة التي أثارت موجة غضب دولية بسبب التعليق المرفق بها "عنصر شرطة إسرائيلي وفلسطيني في المسجد الأقصى".[١٩] وكان رد الفعل ليختلف لو ترافقت الصورة مع شرح مفاده أن الإسرائيلي هو عنصر شرطة يؤمن الحماية لطالب أمريكي يهودي يدعى توفيا غروسمان كان يستقل سيارة أجرة قام الفلسطينيون برشقها بالحجارة. وتمّ سحب غروسمان من السيارة وضربه وطعنه. وقد التقط المصور الصورة بعدما أفلت غروسمان من الفلسطينين وهرب متجهًا نحو رجل الشرطة.

وتشكل صورة نشرتها وكالة "رويترز" لشاب فلسطيني تعتقله الشرطة الإسرائيلية عام ٢٠٠١ مثالًا آخر على مدى تأثير الصور وقدرتها على أن تكون مضللة. وبدا الشاب مرتعبًا وقد بلل ثيابه. وبالطبع، اكتسبت هذه الصورة شهرة عالمية ورسخت صورة الإسرائيليين المتوحشين الذين يعنفون الأطفال الأبرياء. في هذه الحالة، السياق هو المخادع. كان مصور آخر تابع للوكالة التقط صورة أخرى مباشرة قبل هذه الصورة تظهر الفتى وهو يشارك في أعمال شغب ضد الجنود الإسرائيليين. لكن عددًا قليلًا من وسائل الإعلام نشر هذه الصورة.

كما تعلّم الفلسطينيون إعداد فيديوهات وصور مصممة لنشر المعلومات المضللة. ففي أحد الأمثلة على ما يسميه الأستاذ ريتشارد لانديس "باليوود" (أي صناعة الأفلام الفلسطينية)، يُظهر فيديو فلسطينيين يحملون نقالة عليها جثة، ومن ثم يفلتونها وعندما تسقط على الأرض تنهض "الجثة" وتركض بعيدًا.[٢٠]

هذا وخلص تحقيق أجرته شبكة "بي بي سي" في عام ٢٠١٤ إلى أن هاشتاغ #غزة تحت القصف استُخدم لتوزيع صور مزيفة تظهر أضرار الضربات الجوية الإسرائيلية. وكشفت الشبكة أن بعض الصور تعود لعام ٢٠٠٩ وأخرى تمّ التقاطها في العراق وسوريا.[٢١]

خرافة

الصحافة لا تقدّم أي أعذار للإرهابيين.

واقع

ترفض بعض المؤسسات الإخبارية استخدام عبارة "إرهابي" وتستبدلها بأخرى تلطيفية مثل "مسلح" لكي لا تبدو وكأنها تنحاز لطرف معين أو تصدر أحكامًا بحق الجناة. على سبيل المثال، بعدما فجر انتحاري فلسطيني مطعم بيتزا في وسط القدس وأودى بحياة ١٥ شخصًا، وُصف المهاجم على أنه "مسلح" (في كل من *لوس أنجلوس تايمز وشيكاغو تريبيون وأن بي سي نايتلي نيوز*). وعندما دخلت فلسطينية إلى مطعم مكتظ على الشاطئ في حيفا وفجرت قنبلة متسببةً بمقتل ٢١ شخصًا، من ضمنهم ٤ أطفال، ذكر تقرير صادر عن وكالة "رويترز" أنها شنت "هجومًا" للانتقام من الجيش الإسرائيلي على أفعاله السابقة وأن التفجير أظهر أن المسؤولين الفلسطينيين لم يتمكنوا من "كبح المسلحين".[٢٢]

وبعدما نجح فلسطينيان في اختراق قرية إيتمار الإسرائيلية في الضفة الغربية وقتلا بوحشية أسرة مؤلفة من خمسة أفراد، من ضمنهم طفل يبلغ من العمر ٣ أشهر، صنّفت *"لوس أنجلوس تايمز"* الحادثة ضمن إطار "دوامة العنف المستمرة".[٢٣] وبعدما قتل إرهابيون ٨ إسرائيليين وتسببوا بجرح أكثر من ٣٠ في سلسلة هجمات بالقرب من إيلات، وصفت صحيفة *"نيويورك تايمز"* الجناة بأنهم "مهاجمون مسلحون" مشيرةً إلى أن الضربات المضادة الإسرائيلية أودت بحياة فلسطينيين من إحدى "الجماعات المسلحة".[٢٤]

في عام ٢٠٢٢، اعتقلت إسرائيل أحد كبار القادة في "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" ومن ثم استهدفت قادة آخرين في غزة من أجل منع تنفيذ هجوم انتقامي متوقع. وأشارت وكالة "أسوشيتد برس" إلى قائد "حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين" الذي اغتالته إسرائيل بعبارة "مقاتل رئيسي"، تمامًا كشبكة "أن بي سي" وصحيفة *"نيويورك تايمز"*. وبعد ثلاثة أيام من القتال، أفادت صحيفة *"نيويورك تايمز"* أن المعركة بين إسرائيل و"جماعة مسلحة فلسطينية" انتهت بوقف إطلاق النار".[٢٥]

لو أطلقت أي جماعة بدون تمييز ١١٠٠ صاروخ على مدن دولة أخرى، فهل كان الخبر ليعنون بالطريقة نفسها؟

في هذا السياق، لفت كليفورد ماي إلى مدى عبثية التغطية الإعلامية قائلًا: "ما كانت أي صحيفة لتكتب العبارة التالية 'مسلحون هاجموا مركز التجارة العالمي بالأمس' أو 'قد يعتبرون أنفسهم مقاتلين أحرارًا، ومن نحن لنحكم عليهم، نحن ننقل الأخبار فحسب'".[٢٦]

وفي رسالة داخلية إلى مكتب الشؤون الخارجية لصحيفة *"نيويورك تايمز"*، انتقد رئيس مكتب القدس السابق، جايمس بينيت، الصحيفة بحجة إحجامها عن استخدام عبارة "إرهاب"، قائلًا: "تبين أن تسمية التفجير المدروس لطلاب في مقهى إحدى الجامعات أو لأسر مجتمعة في محل للمثلجات هي المناسبة... أردتُ أن أتجنب المعنى السياسي المرافق لكلمة "إرهاب"، لكنني لم أستطع الادعاء بأن لا وجود ولا استخدام محدد للعبارة باللغة الإنكليزية". وأقر بينيت أن تلافي العبارة هو "بحد ذاته فعل سياسي".[٢٧] وعلى نحو مماثل، خلص تحقيق مستقل في تغطية شبكة "بي بي سي" للشرق الأوسط إلى أنه "يجدر بها استخدام اللغة الصحيحة. نعتقد أن عليها وصف الأفعال الإرهابية "بالإرهاب" لأن العبارة واضحة ومفهومة".

> يتفق الجميع بأن المسلحين المنخرطون في حالة حرب لا يفجرون الأطفال الصغار.
>
> - طوم فيدلر، محرر تنفيذي، ميامي هيرالد.[١]

وأحيانًا تصوّر وسائل الإعلام ضحايا الإرهاب على أنهم متساوون مع الإرهابيين. على سبيل المثال، يتمّ في بعض الأحيان نشر صور لضحايا إسرائيليين على الصفحة نفسها مع صور إرهابيين موقوفين، الأمر الذي يعطي انطباعا بأن الفلسطيني المكبل اليدين هو أيضا ضحية تماما كالمرأة المضرجة بالدماء التي يتم مساعدتها للخروج من مسرح جريمة نفذها انتحاري.

وبعد عملية انتحارية وقعت في عام ٢٠٠٢ في بتاح تكفا، أجرت شبكة "سي أن أن" مقابلة مع والدة الانتحاري جهاد تيتي وكذلك مع والديْ طفلة تبلغ ١٥ شهرًا من العمر قُتلت في الهجوم، شين وليور كينان. لكن المقابلة مع أهل الطفلة لم تُعرض على "سي أن أن إنترناشونال" لا في إسرائيل أو في أي مكان آخر إلا بعد مرور ساعات على بث المقابلة مع والدة تيتي لعدة مرات. وبعد ذلك، أعلنت الشبكة عن تغيير في سياستها بحيث أنها "ستتوقف عن إعداد تقارير عن تصريحات يدلي بها انتحاريون أو أحد أفراد أسرهم إلا في حال وجود سبب مقنع للغاية".[٢٨]

وفي معظم الأحيان، تكمن المشكلة في استخدام عنوان مضلل، كما حصل عندما فتح فلسطيني النار في القدس متسببًا بمقتل إسرائيلي وجرح آخرين. وقد عنونت "سي أن أن" المقال الذي نشرته في هذا الخصوص على الشكل التالي: "قتيل وأربعة جرحى في هجوم يُعتقد بأنه إطلاق نار في القدس ومقتل المعتدي"، من دون ذكر أن مطلق النار هو فلسطيني والضحايا هم إسرائيليون.[٢٩] وبعد تلقي الشبكة عدة شكاوى، صححت في وقت لاحق العنوان لتصف الهجوم بدقة أكبر فأصبح كالتالي "مسلح من حماس يقتل إسرائيليًا ويجرح أربعة آخرين في هجوم في القدس، والشرطة ترديه قتيلًا".

خرافة

"السلطة الفلسطينية" و"حماس" لا تفرضان قيودًا على المراسلين الصحافيين.

واقع

تمّ إعداد دراسة حالة لمفهوم حرية الصحافة لدى "السلطة الفلسطينية" عقب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية على الولايات المتحدة. وحينها، قام مصور من "أسوشيتد برس" بتصوير فلسطينيين خلال تجمع احتفالي في نابلس. تمّ استدعاؤه على الفور من قبل مسؤولين أمنيين طلبوا منه عدم نشر ما قام بتصويره وإلا ستكون حياته في خطر. طلب المصوّر بدوره من الوكالة عدم بث الفيديوهات وقد استجابت هذه الأخيرة لطلبه.[٣٠]

كما تمّت مصادرة فيديو صورته "أسوشيتد برس" لتجمع في قطاع غزة حمل فيه بعض المتظاهرين يافطات داعمة لأسامة بن لادن. ولم تتم إعادة الفيديو إلا بعد حذف "عناصر رئيسية" منه.[٣١]

وعندما قُتل إسرائيليْن اثنين في رام الله، حاولت الشرطة الفلسطينية منع الصحافيين الأجانب من التصوير. لكن طاقم عمل إحدى المحطات التلفزيونية الإيطالية تمكن من تصوير مشاهد من الاعتداء، وسرعان ما احتلت هذه الصور الصادمة العناوين في مختلف أرجاء العالم. وخوفًا من العقاب، نشرت وكالة إخبارية إيطالية منافسة إعلانًا في أهم صحيفة تابعة لـ"السلطة الفلسطينية" شرحت فيه أن لا دخل لها في تصوير الحادثة.[٣٢]

وعمومًا، إذا ابتعدت مؤسسة إخبارية عن الخط الموالي للفلسطينيين، تتعرض فورًا للهجوم. وفي هذا السياق، اشتكى "اتحاد الصحافيين الفلسطينيين" من أن وكالة "اسوشيتد برس" تساهم في إعطاء انطباع خاطئ عن الانتفاضة بما يصب في مصلحة إسرائيل، مرتكبةً جريمة بحق الشعب الفلسطيني. وهدد الاتحاد باتخاذ التدابير اللازمة كافة ضد موظفي الوكالة ومكاتبها الواقعة في أراضي "السلطة الفلسطينية" إن واصلت إلحاق الضرر بمصلحة الفلسطينيين.[٣٣]

وفي عام ٢٠٠٢، منع الاتحاد تصوير أطفال فلسطينيين يحملون السلاح أو يشاركون في أنشطة منظمات إرهابية لأن هذه الصور تشوّه صورة الفلسطينيين. وصدر قرار الحظر هذا بعد نشر عدة صور لأطفال وهم يحملون السلاح ويرتدون ملابس شبيهة بملابس الانتحاريين. هذا وأصدرت مجموعة أخرى، "نقابة الصحافيين الفلسطينيين"، حظرًا مماثلًا شمل تصوير الرجال المقنعين. أعربت "رابطة الصحافة الأجنبية" من جهتها عن "قلقها الشديد" من مساعي فرض رقابة على التغطية الإعلامية والتهديدات بمعاقبة الصحافيين الذين ينتهكون الحظر.[٣٤] وبعد مرور عشرين عامًا، فرضت "نقابة الصحافيين الفلسطينيين" حظرًا مشابهًا لكنها ألغته بعدما تعرضت لانتقادات من منظمة "مراسلون بلا حدود" التي قالت: "أقل ما يمكن قوله إنه لأمر مستغرب جدًا أن يعمد اتحاد للصحافيين إلى منع الصحافيين من ممارسة عملهم".[٣٥]

وفي سياق متصل، التقط مصور فلسطيني يعمل لصالح "وكالة فرانس برس" صورة وأرفقها بالعبارة التالية: "جندي إسرائيلي يرافق سيدة فلسطينية إلى زاوية آمنة خلال تصادم بين شباب فلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية وسط الخليل في الضفة الغربية المحتلة في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٢١". على إثر ذلك، دعا الصحافي سعيد الطويل نقابة الصحافيين ووزارة الإعلام والمكتب الإعلامي الحكومي إلى سحب عضوية المصوّر لأنه "استغل صورته لكي يُظهر الاحتلال بوجه ملائكي".[٣٦]

فإظهار أي جانب إيجابي لسلوك إسرائيل هو أمر محظور على الصحافيين الفلسطينيين الذين يرفضون أيضًا التعاون مع المراسلين الإسرائيليين. على سبيل المثال، بعدما استضافت إحدى اللجان التابعة لـ"منظمة التحرير الفلسطينية" وفدًا صحافيًا إسرائيليًا، نددت "نقابة الصحافيين الفلسطينيين" بالاجتماع لأنه يقلل من شأن عمل الصحافيين الفلسطينيين الذين يسعون إلى "كشف السردية المزيفة لإعلام الاحتلال"، مشيرةً إلى اجتماعات مماثلة بأنها "خطيئة كبرى لا تغتفر".[٣٧]

وفق تقرير حقوقي صدر عن وزارة الخارجية عام ٢٠٢١، "قيدت حركة "حماس" بشكل كبير حرية التعبير، بما في ذلك حرية أهل الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى، وذلك من خلال عمليات اعتقال وتحقيقات مع صحافيين إلى جانب مضايقات وقيود على إمكانية وصول وحركة بعض منهم". ونقلًا عن منظمة "مراسلون بلاد حدود"، جاء في التقرير أنه بسبب التنافس بين "فتح"

و"حماس"، يواجه "الصحافيون تهديدات ويتعرضون للاستجواب والاعتقال من دون أي تهم، ناهيك عن دعاوى ترهيبية وملاحقات وحظر تغطية أحداث محددة". بالإضافة إلى ما تقدّم، "تشير تقارير إعلامية إلى أن السلطات الفلسطينية اعتقلت صحافيين وناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي ومحتجين فلسطينيين من الضفة الغربية انتقدوا "السلطة الفلسطينية" أو غطوا أحداثًا تنتقدها، علمًا أن القانون يحظر نشر مواد تعرّض 'وحدة الدولة الفلسطينية' للخطر". وكانت النتيجة "شروع الكثير من الصحافيين والناشطين إلى ممارسة رقابة ذاتية على أعمالهم".[٣٨]

وخلال المواجهات في غزة، علم الصحافيون أن "حماس" كانت تستخدم مستشفى الشفاء كمركز قيادة، ومع ذلك عجزت وسائل الإعلام عن الكشف عن واقع استخدام المرضى كدروع بشرية. وسُمح للمراسلين بالتقاط صور لفلسطينيين إما قتلى أو جرحى ولكن ليس لإرهابيين وهم يحملون أسلحة في المستشفى أو للغرف حيث تتم معالجة مقاتلي "حماس" المصابين أو لمستودعات الطابق السفلي حيث يختبئون. فانتهاك القواعد ممنوع، والصحافيون لم يجرأوا على معارضة مرافقيهم من الحركة. على سبيل المثال، جاء في تغريدة لنيك كاسي من *وول ستريت جورنال*، "لا بدّ من أن يتساءل المرء مع كل غارة عن شعور المرضى في مستشفى الشفاء وهم يعرفون أن "حماس" تستخدمها كملاذ آمن للاطلاع على التغطية الإعلامية". وعلى الرغم من أنه حذف التغريدة، وُضع كاسي على قائمة الصحافيين الذين "يكذبون/يفبركون الأخبار لصالح إسرائيل".[٣٩]

وبعد الحرب، أقرّ متحدث باسم الحركة بأن بعض الصحافيين كانوا تحت المراقبة ومنهم من صوّر مواقع إطلاق الصواريخ أُرغم على التوقف وإلا واجه خطر الترحيل من غزة. "كان مسؤولو الأمن في 'حماس' يمنحون الصحافيين 'بعض الوقت لتغيير رسائلهم' وكانوا يلزمونهم 'بطريقة أو بأخرى' على تعديل تقاريرهم الإخبارية".[٤٠]

وثّق "المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية" ١٢٣ مخالفة لحرية الصحافة ارتكبها مسؤولون فلسطينيون في عام ٢٠٢١. وتمثلت "الاعتداءات السافرة" في اعتقال وتوقيف صحافيين يغطون مظاهرات احتجاجًا على مقتل الناشط السياسي نزار بنات بعدما اعتقلته أجهزة الأمن الفلسطينية، كما انطوت على ضرب مجموعة من الصحافيات.[٤١]

كذلك، لجأت "السلطة الفلسطينية" إلى حظر تصفح مواقع إخبارية ومدونات وصفحات على "فيسبوك" تنتقد السلطة وعباس ومسؤولين آخرين.[٤٢]

ولاحظ الصحافي خالد أبو طعمة أن "حرية الإعلام مضمونة حين يوجّه الصحافيون انتقاداتهم المباشرة لإسرائيل فحسب. فالصحافيون الفلسطينيون يدركون أنه في نهاية اليوم عليهم العودة إلى أسرهم في الضفة الغربية وغزة من دون أن يقلقوا من قرع رجال مقنعين أبواب منازلهم في منتصف الليل".[٤٣]

خرافة

وسائل الإعلام تحقق بدقة في المزاعم الفلسطينية قبل نشرها.

واقع

أدرك الفلسطينيون أن بإمكانهم تعميم أي معلومة تقريبًا تنتقد إسرائيل على وسائل الإعلام، وسيتمّ نشرها أو بثها في مكان ما. وما إن تتناولها وسيلة إعلامية واحدة، حتى تعيد نشرها أخرى على الفور. وسرعان ما تأخذ المعلومة المضللة شكل حقيقة ثابتة، وحتى لو كان بإمكان إسرائيل تقديم أدلة لتصحيحها سيكون الضرر قد حصل بالفعل. فما إن تترسخ صورة أو انطباع في العقل، يصعب لا بل يستحيل محوها، وغالبًا ما يكون رد فعل السياسيين قائمًا على التقرير الأولي.

ومن بين الحالات النموذجية، قصة صبي فلسطيني طُعن في قرية قرب مستوطنة يهودية. أعادت وسائل الإعلام نشر المزاعم الفلسطينية بأن المستوطنين طعنوا الصبي الذي قُتل فعليًا خلال اشتباك بين عشائر فلسطينية متناحرة.[٤٤] وفي حادثة أخرى، زُعم أن نيران دبابات الجيش الإسرائيلي أودت بحياة فتاة فلسطينية تبلغ من العمر ١٠ أعوام، لكنها في الواقع توفيت متأثرة بجراح أصيبت بها جراء طلقات نارية فلسطينية في الهواء احتفاء بعودة حجاج مسلمين من مكة.[٤٥]

خلال "عملية عمود السحاب" التي أطلقتها إسرائيل في عام ٢٠١٢، زُعم أن ابن صحافي من قناة "بي بي سي" البالغ من العمر ١١ شهرًا قُتل بشظية إسرائيلية. ولاحقًا، كشف تحقيق أممي أن مصدر الشظية صاروخ فلسطيني.[٤٦]

يدرك الفلسطينيون أيضًا أنه يمكنهم المبالغة في الاحصاءات بشكل مفرط وستكرر وسائل الإعلام نشر البيانات المفبركة إلى أن يتمّ قبولها على نحو واسع باعتبارها دقيقة. فقد حصل ذلك على سبيل المثال خلال حرب لبنان حين زعم شقيق ياسر عرفات أن العمليات الإسرائيلية شردت ٦٠٠ ألف لبناني. كان ذلك الرقم غير دقيق ولكن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تداولته وأصبح

منتشرًا على نحو واسع. وإلى أن جاء نفي لجنة الصليب الأحمر لذلك الرقم، فقد فات الأوان لتغيير الانطباع بأن العملية العسكرية التي شنتها إسرائيل للدفاع عن نفسها من الهجمات الإرهابية على حدودها الشمالية أسفرت عن مشكلة لجوء فظيعة.[٤٧]

كذب الفلسطينيون مجددًا حينما صرّح صائب عريقات لشبكة "سي أن أن" أن ما لا يقل عن ٥٠٠ شخص قُتلوا في جنين وأن ١٦٠٠ آخرين، من بينهم نساء وأطفال، فقدوا. وفيما لم يقدّم عريقات أي دليل على مزاعمه هذه، أفادت لجنة مراجعة فلسطينية في وقت لاحق عن وفاة ٥٦ شخصًا، من بينهم ٣٤ مقاتلًا، في حين لم يتمّ الإبلاغ عن فقدان أي نساء أو أطفال.[٤٨]

والمشين أكثر من تكرار كذبة عريقات هو أن وسائل الإعلام استمرت في اعتباره متحدثًا شرعيًا وأعطته أكثر من فرصة لنشر معلومات خاطئة.

وخلال الصراعات في غزة، لم تتوانَ وزارة الصحة التي تديرها حركة "حماس" عن تزويد وسائل الإعلام بسيل مطرد من المعلومات المضللة حول الضحايا سرعان ما كانت تُترجم إلى عناوين رئيسية وأخبار تنتقد إسرائيل. وقد شكّل العنوان الرئيسي التالي الذي أصدرته صحيفة *نيويورك تايمز* خير دليل على ذلك: "أكثر من ٣٠ قتيلًا في غزة وإسرائيل وسط احتدام الصراع"، إذ أفاد الخبر عن "مقتل ما لا يقل عن ٣٥ فلسطينيًا، من بينهم ١٠ أطفال، وفق مسؤولين في مجال الصحة"،[٤٩] من دون أن يأتي على ذكر ارتباط هؤلاء المسؤولين بحركة "حماس".

كما نقلت الصحافة أرقام ضحايا غير صحيحة خلال "عملية الرصاص المصبوب". فقد زعمت "حماس" أن أكثر من ألف مدني لقوا حتفهم، في حين تمّ تجاهل استنتاج إسرائيل بأن ٧٠٩ من القتلى كانوا إرهابيين. لكن في قت لاحق، أقرّ وزير الداخلية في حكومة الحركة فتحي حماد أن "حماس" خسرت أكثر من ٦٠٠ عنصر. وأفاد في بث باللغة العربية أن النساء والأطفال والشيوخ "شكلوا دروعًا بشرية... في وجه آلة القصف الصهيونية".[٥٠]

إلى ذلك، ترافقت قصة أخرى حول الضحايا من المدنيين بصورة تُعتبر نموذجية في الحملة الدعائية الفلسطينية. وتُظهر الصورة التي التقطها مصوّر فلسطيني يعمل لحسابه الشخصي صبيًا يقف أمام حطام منزله في مدينة غزة. وفي المقدمة، يظهر سرير باللون الزهري في حالة ممتازة على الرغم من أن المنزل تحوّل إلى حطام.[٥١] وقد استخدمت صحيفة *تايمز* وغيرها من وسائل الإعلام الكثير من الصور المماثلة ليبدو وكأن إسرائيل قتلت أطفالًا عن عمد.

> داخل غزة، تتسم الصحافة التي تسيطر عليها حركة "حماس" بالتشدد، وتكثر القيود المفروضة على حرية الصحافة وتحدد الحركة هوية المراسلين في القطاع وأين يمكنهم الذهاب. ففي حين أن صور الأطفال الجرحى الذين يؤتى بهم إلى المستشفيات مرحب بها إلى حدّ كبير، نادرًا ما نرى صورًا لمقاتلي "حماس" أو صواريخها وهي تُطلق نحو إسرائيل.
>
> - أندرسون كوبر من "سي أن أن"[١]

تداولت وسائل الإعلام مرارًا وتكرارًا أعداد الضحايا الصادرة عن "حماس" خلال المواجهة التي حصلت في أيار/مايو ٢٠٢١. وكانت وزارة الصحة قد ادّعت سقوط ٢٤٨ مدنيًا من دون أن تعطي صفة إرهابي لأي ضحية أو تميّز بين المدنيين الذين قتلوا جراء الضربات الجوية الإسرائيلية وأولئك الذين قتلوا بسبب قرابة ٧٠٠ صاروخ إما لم تنجح عملية إطلاقها أو أنها سقطت داخل غزة.

في المقابل، ذكر مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن ١٢٨ مدنيًا لقوا حتفهم.[٥٢] ووجدت دراسة إسرائيلية أن ١١١ على الأقل من الضحايا ينتمون إلى منظمات إرهابية.[٥٣] وأقرّ القيادي في "حماس"، يحيى السنوار، من جهته أن ٨٠ من بين القتلى كانوا إرهابيين.[٥٤]

أما "الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين" فرفعت تقريرًا بشأن حادثة نتجت عن "فشل عملية إطلاق صاروخ محلي الصنع من قبل جماعة مسلحة فلسطينية ما تسبب بمقتل ٨ فلسطينيين، من ضمنهم طفلان".[٥٥] ووفقا لأحدى التقديرات الصادرة بعد الحرب، فإن صواريخ "حماس" أودت بحياة ما لا يقلّ عن ٩١ فلسطينيًا.[٥٦]

وفي حين أن البيانات الصادرة عن مسؤولين فلسطينيين، على غرار تلك المتعلقة بالضحايا، تُقبل مباشرة، يتمّ التشكيك بتلك الصادرة عن الإسرائيليين على نحو روتيني. ونذكر في هذا الإطار رواية صحيفة *تايمز* حول قصف مبنى في غزة والتي تشير إلى أن الجيش الإسرائيلي يتهم دائمًا "حماس" باستخدام المدنيين كدروع بشرية كما لو أنه لا وجود لدليل موضوعي للقيام بذلك.[٥٧]

وفي عام ٢٠٢١، صدر عن "سي أن أن" إرشادات جديدة لموظفيها: "يجب أن نكون أكثر شفافية بشأن واقع خضوع وزارة الصحة في غزة لإدارة "حماس". وعليه، حين ننقل أحدث أعداد الضحايا... يجب أن نأتي على ذكر هذا الواقع".[٥٨] وعلى ما يبدو، فقد تمّ تسريب الرسالة الداخلية إلى *الجزيرة*، لكن هذه السياسة لم تُعتمد وسرعان ما تمّ التخلي عنها لأن القناة استأنفت نقل الأرقام الصادرة عن الوزارة من دون أي إشارة إلى "حماس".[٥٩]

واستنتج البروفسور إيتان غيلبو:

ساهمت التغطية المحرّفة والمضللة للصراع في غزة في الدعوات العاجلة التي نادى بها قادة سياسيون ومسؤولون أمميون ومنظمات غير حكومية من أجل محاكمة إسرائيل لارتكابها جرائم حرب. كما ساهمت في تظاهرات الكراهية الحاشدة في أوروبا والارتفاع الملحوظ في الحوادث المعادية للسامية... فقد خانت وسائل الإعلام الغربية جمهورها الذي يستحق الحصول على معلومات دقيقة بشأن غزة. يجب أن تتحمل هذه الوسائل مسؤولية تغطيتها المنحرفة، لكن لا يبدو أنها تمتلك الجرأة والشجاعة لتطبيق النصيحة التي غالبًا ما تقدمها للحكومات – التحقيق في الإخفاقات المهنية والأخلاقية وترتيب أمورها".[٦٠]

خرافة

لا يُطلب أبدًا من الفلسطينيين الكذب على الصحافيين.

واقع

إن المتحدثين باسم حركة "حماس" متحدثون بارعون ومجهزون على نحو جيد لتقديم قضيتهم إلى وسائل الإعلام. كما أنهم أعدّوا المدنيين وزودوهم بالإجابات على أسئلة الصحافة. ونشرت وزارة الداخلية إرشادات لتوجيه المدنيين حول كيفية المساهمة في الحملة الدعائية للحركة. في ما يلي بضعة أمثلة:

أي شخص يُقتل أو يُستشهد يُسمى مدنيًا من غزة أو فلسطين قبل الحديث حتى عن مكانته في الجهاد أو رتبته العسكرية. لا تنسوا أن تضيفوا دائمًا عبارة "مدني بريء" أو "مواطن بريء" في وصف الذين يقتلون في الهجمات الإسرائيلية على غزة.

ابدأوا [تقاريركم] الإخبارية عن أعمال المقاومة بالجملة التالية: "ردًا على الهجوم الإسرائيلي الغاشم"، واختموا بما يلي "وقد استشهد هذا العدد منذ بدأت إسرائيل عدوانها على غزة". تأكدوا دومًا من تخليد مبدأ "دور الاحتلال هو الهجوم، ونحن في فلسطين نضطلع [بدور] الردّ".

تجنبوا نشر صور الصواريخ وهي تُطلق من مراكز مدينة [غزة] باتجاه إسرائيل. فهذا قد يقدّم ذريعة لاستهداف مناطق سكنية في قطاع غزة. لا تنشروا أو تشاركوا صورًا أو مقاطع فيديو تُظهر مواقع إطلاق الصواريخ أو حركة [قوات] المقاومة في غزة.

عند التوجه بالحديث إلى الغرب، عليكم استخدام خطاب سياسي منطقي ومقنع وتجنّب أي خطاب عاطفي يهدف إلى توسّل التعاطف. ففي هذا العالم أصحاب ضمير حيّ عليكم التواصل معهم وتحفيزهم لما فيه مصلحة فلسطين، إذ يتمثل دورهم في إدانة الاحتلال والكشف عن انتهاكاته.

تلافوا الدخول في جدل سياسي مع شخص من الغرب بهدف إقناعه بأن الإبادة هي كذبة وخداع، وبدلًا من ذلك شبهوها بجرائم إسرائيل ضد المدنيين الفسطينيين.

لا تنشروا صورًا للقادة العسكريين. لا تذكروا أسماءهم في العلن ولا تثنوا على إنجازاتهم في أحاديثكم مع أصدقاء أجانب.[٦١]

بسبب هذه التوجيهات، لا يمكن للصحافيين أن يثقوا بنتيجة المقابلات التي يجرونها مع مدنيين يلتقون بهم في الشوارع، وإن كان الكثيرون منهم ينقلون ما أُخبروا به. وفي هذا السياق، قال المراسل البولندي فويشخ بعد تغطيته المواجهات في غزة: "لم ألقَ أحدًا يتحدث بأشياء مخالفة لما يرد في الدعاية الرسمية. إلا أن بعض الفلسطينيين، ولدى تأكدهم من إطفاء الميكروفون، أخبروني أنهم سئموا ولكنهم خائفون، فلا أحد يجرؤ على التصريح علنًا بأن "حماس" تجعلهم يعيشون جحيمًا داخل غزة".[٦٢]

خرافة

إسرائيل تغتال الصحافيين عمدًا.

واقع

تتهم "السلطة الفلسطينية" ومعها بعض نقاد إسرائيل الآخرين الحكومة باستهداف الصحافيين عمدًا. وقد تمّ إطلاق أحد هذه المزاعم المضللة على أثر قصف الجيش الإسرائيلي مبنى في غزة يضمّ مقر "أسوشيتد برس" وغيرها من المؤسسات الإخبارية خلال عملية "حارس الأسوار". ويدرك الصحافيون مخاطر العمل في منطقة حرب ومن غير الوارد ألا يكونوا على علم بوجود "حماس" في المبنى الذي تمّ استهدافه بسبب احتوائه على أصول استخباراتية للحركة. ولم يلحق أي أذى بالصحافيين لأن إسرائيل حذرتهم من الهجوم – وهو شيء ما كان ليفعله الجيش الإسرائيلي لو أراد قتلهم – وتمّ إجلاؤهم جميعًا بأمان.

وثمة ادعاء آخر أعقب إطلاق النار على شيرين أبو عاقلة، مراسلة فلسطينية-أمريكية تعمل لصالح *الجزيرة*، إذ اتُّهمت إسرائيل بمقتلها على الفور وقبل بدء التحقيقات في سبب وفاتها.

على إثر سلسلة من الهجمات نفذها سكان جنين والقرى المجاورة وأسفرت عن مقتل ١١ شخصًا، أطلقت إسرائيل عملية في المدينة، المعروفة بكونها معقلًا للإرهابيين، من أجل منع استمرار الهجمات. وعلى الرغم من أن قوات الأمن الفلسطينية هي المسؤولة عن إرساء السلام في المنطقة، لم يتواجد أي من عناصرها في المكان لمنع اندلاع العنف. وقد اختارت أبو عاقلة، وهي مراسلة فلسطينية من قناة *الجزيرة*، تقديم تقريرها الإخباري من منطقة النزاع، معرضةً نفسها طوعًا للخطر.

وعلى الرغم من معرفة قناة "سي أن أن" وغيرها بوجود إرهابيين في المنطقة حيث أُرديت أبو عاقلة، وُجّهت أصابع الاتهام إلى إسرائيل من دون سلاح جريمة أو تشريح أو حتى التحقق من الرصاصة التي أودت بحياة المراسلة.[٦٣]

وسلّمت "السلطة الفلسطينية" رصاصة إلى المسؤولين الأمريكيين. وفي هذا السياق، قال منسق الأمن الأميركي إنه لم يتوصل إلى نتيجة حاسمة بشأن مصدر الرصاصة. ومع ذلك، فقد خلص إلى أن "إطلاق النار من مواقع الجيش الإسرائيلي كان مسؤولًا على الأرجح عن مقتل أبو عاقلة" من دون أن يدّعم أقواله "بسبب يؤكد على ما إذا كانت الحادثة مقصودة أو مجرد نتيجة لظروف مأساوية حلّت بعملية عسكرية كان يقودها الجيش ضد فصائل من 'حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين'".[٦٤]

وفي الخامس من أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢، خلص المحققون العسكريون الإسرائيليون إلى أنه "لم يكن من الممكن تحديد بشكل قاطع مصدر النيران التي أُطلقت وأودت بحياة السيدة أبو عاقلة". وأقرّ التقرير بـ"وجود احتمال كبير بأن تكون أبو عاقلة قد أصيبت عن طريق الخطأ بنيران الجيش الإسرائيلي الموجهة نحو مشتبه بهم اعتُبروا مسلحين فلسطينيين خلال تبادل لإطلاق النار".

أفاد مكتب المحامي العسكري العام التابع للجيش الإسرائيلي أن المكتب لا ينوي توجيه تهم جنائية ضدّ أي جندي بعدما جاء في المراجعة أن "لا اشتباه بأن الرصاصة أُطلقت عمدًا تجاه أي مدني ولا على أي شخص يحمل صفة صحافي على وجه التحديد".[٦٥]

إلا أن الفلسطينيين والمنتقدين لم يكونوا راضين إذ إن الاستنتاج المحتمل الوحيد في عقولهم هو ما تصوّروه أساسًا.

وفي السياق ذاته، صرّح وزير الخارجية يائير لبيد أن أبو عاقلة عملت في المنطقة لأكثر من ٢٠ سنة ولم تتعرض لأي أذى. كما أن أي صحافي أجنبي آخر في إسرائيل لم يواجه أي خطر من الحكومة. وأشار لبيد إلى أن "قناة *الجزيرة*، وهي شبكة تديرها دولة إسلامية تجاهر بعدائيتها لإسرائيل، لديها موظفين دائمين في إسرائيل بحماية الدولة التي تفتري عليها وتشهّر بها شبكتهم بشكل منتظم".[٦٦]

تجدر الإشارة إلى أن في إسرائيل أكبر عدد من الصحافيين الأجانب للفرد الواحد في العالم. وصحيح أن الكثير منهم يُظهرون عداء صريحا لإسرائيل، ولكنهم لا يُمنعون من تغطية الأخبار سواء في إسرائيل أو في الأراضي المتنازع عليها. ولو كانت إسرائيل ترغب في إسكات المراسلين الذين يكتبون أشياء سلبية عنها، لكانت قتلت العشرات منهم بشكل روتيني، لكن ذلك لم يحصل.

---

[١] خالد أبو طعمة، "الفلسطينيون: جهل وانحياز الإعلام الغربي"، معهد غيتستون، (٢١ كانون الثاني/كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).
[٢] صحيفة *جويش ويك نيويورك*، (٣١ آب/أغسطس ٢٠٠١).
[٣] ميتشل بارد، "عدو إسرائيل الآخر في حرب لبنان – الإعلام"، موقع *Jweekly.com* (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٧).
[٤] "كتاب مفتوح حول تغطية وسائل الإعلام الأمريكية للمجريات في فلسطين"، ميديوم، (٩ حزيران/يونيو ٢٠٢١).
[٥] *جيروزاليم ريبورت*، (٧ أيار/مايو ١٩٩١).
[٦] ليني بن-ديفيد، "وسائل الإعلام في حرب غزة ٢٠٢١: سوء ممارسة الصحافة في نيويورك تايمز"، مركز القدس للشؤون العامة، (٧ تموز/يوليو ٢٠٢١).

[٧] توبي درشويتز، "حماس تطلب من وسائل الإعلام الكذب: ما الذي يجب أن تقوله وسائل الإعلام للقراء"؟ مجلة *ناشيونال إنترست*، (٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢).
[٨] ليني بن-ديفيد، "وسائل الإعلام في حرب غزة ٢٠٢١: سوء ممارسة الصحافة في نيويورك تايمز"، مركز القدس للشؤون العامة، (٧ تموز/يوليو ٢٠٢١).
[٩] ماتي فريدمان، "دليل عالم بداخل الأمور إلى القصة الأهم على وجه الأرض"، *تابلت*، (٢٦ آب/أغسطس ٢٠١٤).
[١٠] ريتشارد كيمب، "بي بي سي: تحرّض العالم على إسرائيل"، معهد غيتستون، (١٥ آب/أغسطس ٢٠٢١).
[١١] بريت ستيفنز، "الصهيونية تبقى صراع حرية"، سابير، (ربيع ٢٠٢٢).
[١٢] *نيو إيست ريبورت*، (٥ آب/أغسطس ١٩٩١).
[١٣] *جيروزاليم ريبورت*، (٢٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢).
[١٤] المرجع نفسه.
[١٥] آدم كريدو، "'أم أس أن بي سي' تقر بأن الرسومات المعادية لإسرائيل كانت 'خاطئة'"، *واشنطن فري بيكون*، (١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥)؛ راوول ووتليف، "'أم أس أن بي سي' تعتذر بسبب نشر خرائط 'خاطئة جدًا" لإسرائيل"، *تايمز أوف إسرائيل*، (٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥).
[١٦] شارونا شوارتز، "'لا تقوموا باستغلالي': مراسلة تقر بمشاهدة صاروخ ينطلق من مستشفى غزة، ثم تهاجم الإعلام الموالي لإسرائيل عند اقتباس أقوالها"، *ذي بلايز*، (٣ آب/أغسطس ٢٠١٤).
[١٧] يواف آبيل، "مقتل مراهقيْن إسرائيليين"، *واشنطن بوست*، (١٠ أيار/مايو ٢٠٠١).
[١٨] *الحياة الجديدة* (١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، نقلًا عن إيتامار ماركوس ونان جاك زيلبرديك، "ازدواجية عباس حيال دعمه لتكريم الإرهابية دلال المغربي"، منظمة مراقبة **الإعلام** الفلسطيني، (٢٧ أيار/مايو ٢٠١١).
[١٩] العنف في الشرق الأوسط يستعر"، *نيويورك تايمز*، (٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠).
[٢٠] ريتشارد لانديس، "باليوود، 'وفق مصادر فلسطينية'..."، *ذي ساكند درافت*.
[٢١] "#بي بي سي تريندينغ: هل صور #غزة تحت القصف دقيقة؟" بي بي سي، (٨ تموز/يوليو ٢٠١٤).
[٢٢] طوم فيدلر، "لضرورة التعامل بعناية مع عبارات مثل 'صراع' و'إرهابي'"، *ميامي هيرالد*، (٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤).
[٢٣] فريق التحرير، "شائبة فتاكة إسرائيلية-فلسطينية"، *لوس أنجلوس تايمز*، (١٤ آذار/مارس ٢٠١١).
[٢٤] إيزابيل كيرشنر وديفيد د. كيركباتريك، "هجمات بالقرب من منتجع إسرائيلي يفاقم التوترات مع مصر وغزة"، *نيويورك تايمز*، (١٨ آب/أغسطس ٢٠١١).
[٢٥] جاك ولفسون، "مرة أخرى إسرائيل هي الطرف الشرير برأي وسائل الإعلام"، *ناشونال ريفيو* (٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢)؛ إيزابيل كيرشنر، "وقف إطلاق النار بعد معركة استمرت ٣ أيام في غزة: أبرز الاستنتاجات"، *نيويورك تايمز*، (٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
[٢٦] هاورد كورتز، "تتحول أقلام المعلقين إلى سيوف مسلطة بسرعة البرق"، *واشنطن بوست*، (١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
[٢٧] دانيال أوكرانت، "حرب الكلمات: رسالة عاجلة من الخطوط الأمامية"، *نيويورك تايمز*، (٦ آذار/مارس ٢٠٠٥).
[٢٨] جيم روتنبرغ، "الرئيس التنفيذي لـ'سي أن أن' يصدر بيانًا اعتذاريًا عن التغطية"، *نيويورك تايمز*، (٢٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢).
[٢٩] أمير تل، وعبير سلمان ومايك شوارتز، "قتيل وأربعة جرحى في إطلاق نار مشتبه به في القدس"، سي أن أن، (٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١)؛ "مسلح من حماس يقتل إسرائيليًا ويجرح أربعة آخرين في هجوم في القدس؛ الشرطة تورديه قتيلًا"، سي أن أن، (تحديث ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١).
[٣٠] جونا غولدبرغ، "الرقابة مفروضة حتى الآن"، *ناشونال ريفيو*، (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
[٣١] "السلطة الفلسطينية" تصادر شريط الفيديو ومن ثم تعيده"، أسوشيتد برس، (١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
[٣٢] جودي لاش بالينت، "وسائل الإعلام مرعوبة بحيث أصبحت تفرض رقابة ذاتية"، *وردنيت دايلي*، (٥ آذار/مارس ٢٠٠١).
[٣٣] *الحياة الجديدة*، (٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١).
[٣٤] *جيروزاليم بوست*، (٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٢).
[٣٥] "اتحاد الصحافيين الإسرائيليين" يقرّ بارتكاب خطأ عند حظر نشر صور لأطفال مسلحين"، مراسلون بلا حدود، (٢٧ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
[٣٦] في الصورة الأولى أصل الخبر وفي الصورة الثانية تحريض صهيوني على صحافي سعيد الطويل قام بنشر الخبر"، الخامسة للأنباء (٢٠٢١).
[٣٧] "'نقابة الصحافيين الفلسطينيين' تدين اجتماع التطبيع مع صحافيين إسرائيليين في رام الله"، العربي الجديد، (٥ آب/أغسطس ٢٠٢١).

[٣٨] "تقارير الدول حول ممارسات حقوق الإنسان لعام ٢٠٢١"، وزارة الخارجية الأمريكية، (١٢ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).
[٣٩] "الكشف عن مستودع سري لقيادة حماس في غزة"، *تابلت*، (٢٩ تموز/يوليو ٢٠١٤).
[٤٠] أرييل بن سولومون، "متحدث باسم حماس: قمنا بترحيل صحافيين أجانب لأنهم صوروا عمليات إطلاق الصواريخ"، *جيروزاليم بوست*، (١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤)؛ الحنان ميلر، "حماس تقدم معلومات جديدة حول خطوات رامية إلى الضغط على وسائل الإعلام الأجنبية"، *جيروزاليم بوست*، (١٧ آب/أغسطس ٢٠١٤).
[٤١] شيرين الخطيب، "التقرير السنوي لعام ٢٠٢١"، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية، (١٠ آذار/مارس ٢٠٢٢).
[٤٢] خالد أبو طعمة، "يوم أسود للصحافة الفلسطينية"، معهد غيتستون، (٥ شباط/فبراير ٢٠١٥).
[٤٣] خالد أبو طعمة، "الدولة الإسلامية تنضم إلى حماس والسلطة الفلسطينية في تهديد الصحافيين الفلسطينيين"، معهد غايتستون، (٥ شباط/فبراير ٢٠١٥).
[٤٤] أرنون ريغولار، "وفاة صبي فلسطيني جراء طعنه خلال مشاحنة بين القبائل في الضفة الغربية"، *هآرتز*، (٢٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥).
[٤٥] مارغو دودكفيتش، "السلطة الفلسطينية تعتقل مشتبه به في مقتل فتاة"، *جيروزاليم بوست*، (١ شباط/فبراير ٢٠٠٥).
[٤٦] رافايل أهرين، "الأمم المتحدة تبرئ إسرائيل من تهم قتل رضيع في غزة"، *تايمز أوف إسرائيل*، (١٠ آذار/مارس ٢٠١٣).
[٤٧] "لا تزال حصيلة القتلى والجرحى اللبنانيين غير أكيدة في فوضى الحرب"، *نيويورك تايمز*، (١٤ تموز/يوليو ١٩٨٢).
[٤٨] جون بودهورتز، "لما تحب الأخبار التلفزيونية الكاذب"، *نيويورك بوست*، (١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٢).
[٤٩] باتريك كينغزلي وإيزابيل كيرشنر، "أكثر من ٣٠ قتيلًا في غزة وإسرائيل وسط احتدام الصراع"، *نيويورك تايمز*، (١١ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٥٠] "عضو حركة حماس فتحي حماد: استخدام النساء والأطفال دروعًا بشرية"، قناة الأقصى الفضائية، الرسالة الإخبارية رقم ١٧١٠، ميمري، (٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٨).
[٥١] ديكلان ولش، "عند اندلاع نزاع بين إسرائيل وحماس يليه السؤال عن جرائم حرب"، *نيويورك تايمز*، (١٦ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٥٢] "الردّ على التصعيد في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، تقرير الوضع رقم ١، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، (٢١-٢٧ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٥٣] مركز المعلومات حول الاستخبارات والارهاب على اسم اللواء مئير عميت، (٨ حزيران/يونيو ٢٠٢١).
[٥٤] فارس أكرم، "قيادي حماس يقول إن ٨٠ مقاتلًا قتلوا في الحرب مع إسرائيل"، أسوشيتد برس، (٢٦ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٥٥] "مقتل ٩ أطفال في قطاع غزة وسط تصاعد أعمال العنف"، الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال – فلسطين، (١١ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٥٦] أليكس سفيان، "ما هو عدد الفلسطينيين الذين قضوا بسبب صواريخ "حماس" خلال شهر أيار/مايو؟ بحسب التقديرات"، مركز بيغن والسادات للدراسات الإستراتيجية، (٢٧ حزيران/يونيو ٢٠٢١).
[٥٧] "حماس تقرّ باستخدام مدنيين كدروع بشرية"، *أخبار كل العرب*، (٩ حزيران/يونيو ٢٠٢١).
[٥٨] رسالة داخلية من أندرو كاري وكالفين سيمز إلى سي أن أن سوبرديسك (تي بي أس)"، (١٧ أيار/مايو ٢٠٢١) تمّ نشرها على حساب دينا تكوري، (٢٨ أيار/مايو ٢٠٢١).
[٥٩] مراجعة على سبيل المثال، هاداس غولد، "لما لم تتدخل "حماس" في آخر صراع حصل في غزة"، سي أن أن، (٨ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
[٦٠] إيتان غيلبو، "مؤيدو حماس: إخفاقات مهنية لوسائل الإعلام الغربية في غزة"، مركز بيغن والسادات للدراسات الإستراتيجية، (١٣ آب/أغسطس ٢٠١٤).
[٦١] وزارة الداخلية في حكومة حماس للناشطين على وسائل التواصل الاجتماعي: انعتوا دائمًا القتلى بـ"المدنيين الأبرياء"؛ لا تنشروا صورًا للصواريخ التي يتمّ إطلاقها من مراكز مأهولة بالمدنيين"، مركز بيغن والسادات للدراسات الإستراتيجية، (١٧ حزيران/يونيو ٢٠١٤).
[٦٢] فويشخ تشيغيلسكي، "شهدت على لعبة حماس الوحشية والأنانية في غزة"، *هآرتز*، (٢٥ آب/أغسطس ٢٠١٥).
[٦٣] زينة صيفي وإليزا ماكينتوش وسيلين الخالدي وكريم خدار وكيتي بولغلاز وجيانلوكا ميزوفيوري وعبير سلمان، "كانوا يطلقون النار مباشرة على الصحافيين: دليل جديد يدل على مقتل أبو عاقلة بهجوم مستهدف من القوات الإسرائيلية"، سي أن أن، (٢٦ أيار/مايو ٢٠٢٢).
[٦٤] نيد برايس، "حول مقتل شيرين أبو عاقلة"، وزارة الخارجية الأمريكية، (٤ تموز/يوليو ٢٠٢٢).
[٦٥] هاداس غولد وعبير سلمان، "الجيش الإسرائيلي يعترف باحتمال مقتل أبو عاقلة برصاص إسرائيلي من دون توجيه تهم لجنوده"، سي أن أن، (٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٢).
[٦٦] يائير لبيد، "إسرائيل لا تستهدف أبدًا الصحافيين"، *وول ستريت جورنال*، (٩ حزيران/يونيو ٢٠٢٢).

الفصل ٢٠

حملة تجريد إسرائيل من شرعيتها

معاداة السامية هي نتيجة لسياسات إسرائيل.

معاداة الصهيونية ليست معاداة للسامية.

تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست"لمعاداة السامية يحدّ من الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل.

مناصروا إسرائيل ينتقدون العرب ولا ينتقدون الإسرائيليين.

"حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" تأسست من قبل فلسطينيين يسعون إلى إحلال السلام والعدالة.

مناصرو "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" يدعمون حل الدولتين.

حملة "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" نجحت في عزل إسرائيل.

تصنيف المنتجات المصنعة في المستوطنات يساهم في تعزيز السلام.

إسرائيل لا يحق لها منع الناشطين في "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" من دخول أراضيها أو اعتقالهم أو طردهم.

خرافة

معاداة السامية هي نتيجة لسياسات إسرائيل.

واقع

بدأت ظاهرة معاداة السامية قبل قيام دولة إسرائيل بعدة قرون. وفيما يحمل البعض إسرائيل مسؤولية ظاهرة معاداة السامية، فإن من الأرجح أن الإستياء من سلوك إسرائيل والتغطية الإعلامية المشوهة للسياسات الإسرائيلية هما اللذان يعززان المشاعر الدفينة المعادية للسامية.

وكما ذكر الكاتب ليون ويسيلتير، "إن المفهوم القائل بأن جميع اليهود مسؤولون عما يقوم به أحدهم لا يمتّ إلى الصهيونية بصلة. إنه مفهوم معادٍ للسامية". وأضاف أن الهجمات على اليهود في أوروبا لا علاقة لها بإسرائيل لا من قريب ولا من بعيد. وبالتالي، فإن إلقاء اللوم على اليهود لاعتبارهم سبب معاداة السامية مشابه لمقولة أن السود مسؤولون عن العنصرية".[١]

إن تصوير إسرائيل كوحدة متجانسة تتكون من عنصريين وطغاة متوحشين ليس سوى رسم هزلي. فإسرائيل مجتمع معقد يصارع نفسه. تدخل قوى الخير والشر والكثير من القوى الأخرى بينهما في معركة يومية على عدة جبهات مختلفة.

- يوري أفنيري[١]

خرافة

معاداة الصهيونية ليست معاداة للسامية.

واقع

من أجل إخفاء مشاعر معاداة السامية، يدّعي الكثيرون أن كراهيتهم ليس موجهة إلى اليهود وإنما إلى "الصهاينة" أو "الإسرائيليين" أو "المستعمرين" أو "المستوطنين"، لكن هذه الادعاءات ليست سوى عبارات تلطيفية. وقد أصبحت معارضة الدولة اليهودية طريقة مقبولة اجتماعيًا للتعبير عن المواقف المعادية لليهود. وكما قال المؤلف البريطاني هاورد جايكوبسون "لقد أصبحت إسرائيل الحجة [لمعاداة السامية]... فكل ما لا يقال وكل ما يعلمون أنه لا يجدر بهم قوله عن اليهود ضمن مجتمع ليبرالي في مرحلة ما بعد الهولوكوست، عاد ليصبح مباحًا من جديد. ومع رفع إسرائيل الحظر عن هذا الموضوع، تحوّلت مرة أخرى إلى ساحة بات فيها كل شيء مباح".[٢]

في هذا السياق، أصدر الاتحاد الأوروبي بيانًا في عام ٢٠٢٢ جاء فيه "لا مكان للحقد المرتبط بمعاداة السامية في عالمنا، ولا فرق إن كان يتخفى تحت قناع معاداة الصهيونية أو صادرا من متطرفين من اليمين أو اليسار أو من إسلاميين أو غيرهم من الأصوليين الدينيين. نحن الأوروبيون لا يمكننا ولن نبقى غير مبالين في وجه العداء المتنامي للسامية.[٣]

> عندما ينتقد الناس الصهاينة، فهم يقصدون اليهود. وبالتالي، نحن نتحدث عن معاداة السامية.
>
> - مارتن لوثر كينغ[١]

لفتت أليزا لوين، المستشارة القانونية ورئيسة "مركز لويس دي براندیز لحقوق الإنسان بموجب القانون"، إلى أن "ليس جميع اليهود صهاينة، ولا يلتزم جميع اليهود بتقليد يوم السبت أو بنظام كوشر الغذائي"، مضيفةً "وكما تُعتبر مهاجمة اليهود أو مضايقتهم أو التمييز ضدهم على أساس ممارستهم للتقليد الخاص بيوم السبت أو تقيّدهم بالكشروت [قوانين النظام الغذائي اليهودي] معاداة للسامية، كذلك تُعتبر مهاجمة أو مضايقة أو تهميش اليهود الذين يناصرون الجانب الصهيوني من هويتهم اليهودية أو يجاهرون بها أو يدعمونها معاداة للسامية".[٤]

خرافة

تعريف "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست" لمعاداة السامية يحدّ من الانتقادات الموجهة إلى إسرائيل.

واقع

اتهم مدير "حملة التضامن مع فلسطين" بن جمال إسرائيل بـ"تنسيق حملة عالمية" كانت "مصممة لرسم إطار الجهاد السياسي في سبيل فلسطين على أنه تصرف عدائي ومتطرف ومعاد للسامية". وأصرّ على أن تعريف العنصرية المعادية لليهود المعترف به دوليًا الذي وضعه "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست" "يجرد معاداة السامية من أي معنى".[٥]

وتُعدّ تعليقات جمال مثالا لظاهرة شائعة تتمثل في أن يملي أشخاص غير يهود على اليهود معنى معاداة السامية.

تخيلوا لو أن السود احتجوا على تصريحات اعتبروها عنصرية، وأتى رد الأشخاص الذين أدلوا بالتعليقات أنهم كانوا يوجهون انتقادات شرعية ليس إلا وأنه لا يحق للسود أن يصفوهم بالعنصريين. بالطبع لن يقبل أحد بهذه الحجة. والأمر نفسه ينطبق على التعليقات أو السياسات الجنسية أو رهاب المثليين.

يتلقى اليهود معاملة مختلفة. فالأشخاص الذين يدلون بتصريحات معادية للسامية يقولون لليهود إنهم من يحدد معنى معاداة السامية. وفي حالة التعريف الصادر عن "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست"، لم يوافق عليه اليهود فحسب، بل أقرته وصادقت عليه أيضًا ٣٩ دولة إلى جانب الاتحاد الأوروبي و"منظمة الدول الأمريكية" ومجلس أوروبا.[٦]

وقال جمال إن من الضروري "معارضة دمج معاداة السامية بالانتقاد الشرعي لإسرائيل الوارد ضمن تعريف 'التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست' لمعاداة السامية".

هذه هي الحجة الواهية التي يستخدمها منتقدو التعريف ويتجاهلون من خلالها المضمون الذي ينصّ صراحةً على أنه "لا يجوز اعتبار أي انتقاد يوجه إلى إسرائيل معاداة للسامية طالما أنه مشابه للانتقادات التي تطال أي دولة أخرى".

غير أن ثمة تمييز واضح بين الانتقادات التي تطال سياسات الحكومة الإسرائيلية التي يمكن قراءتها في أي صحيفة إسرائيلية وبين معاداة السامية. ويقدم "التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست" أمثلة على تجاوز الحدود:

- اتهام اليهود كشعب أو إسرائيل كدولة بابتداع الهولوكوست أو تضخيمها.
- اتهام المواطنين اليهود بأنهم أكثر ولاء لإسرائيل أو لأولويات اليهود المزعومة حول العالم من ولائهم لمصالح دولهم.
- منع الشعب اليهودي من تقرير مصيره، مثلًا من خلال الادعاء بأن وجود دولة إسرائيل هو مسعى عنصري.
- اعتماد معايير مزدوجة من خلال مطالبتها بسلوك غير متوقع أو غير مطلوب من أي دولة ديمقراطية أخرى.
- استخدام الرموز والصور المرتبطة بمعاداة السامية التقليدية (مثلًا ادعاءات بقتل اليهود ليسوع أو ثُهم الدم) لوصف إسرائيل أو الإسرائيليين.
- مقارنة سياسة إسرائيل المعاصرة بسياسة النازيين.
- تحميل اليهود بشكل جماعي مسؤولية أفعال دولة إسرائيل.

خرافة

مناصرو إسرائيل ينتقدون العرب ولا ينتقدون الإسرائيليين.

واقع

إسرائيل ليست دولة مثالية. فحتى أقرب المقربين منها يقرّون بأن حكومتها ترتكب الأخطاء أحيانًا، وأنها لم تنجح في حلّ كافة المشاكل التي يواجهها المجتمع، وأنه يجدر بها تقديم أداء أفضل. غير أن مناصري إسرائيل قد لا يركزون على أخطائها لأن عدد الجماعات والأفراد الذين ينصب تركيزهم على عيوبها كافٍ. وعادةً، لا يعلم الناس الكثير عن وجهة نظر إسرائيل في صراعها مع الفلسطينيين ولا يرون حتى الجوانب الإيجابية للمجتمع الإسرائيلي، وبالتالي من الضروري وضع الأحداث في سياقها.

الإسرائيليون هم أشدّ المنتقدين لأنفسهم. ولو أردت قراءة انتقادات للسلوك الإسرائيلي، ما عليك سوى تصفّح إحدى الصحف الإسرائيلية لتجد الكثير من الأخبار والتعليقات التي تنتقد سياسة الحكومة. والأمر سيان بالنسبة إلى أصدقاء إسرائيل في الخارج، فهم غالبًا ما يعربون عن مخاوفهم حيال سياسات تتبناها هذه الأخيرة ويعتبرونها مرفوضة. فبرأي الكثير من هؤلاء، على إسرائيل تغيير مقارباتها إزاء الشعب الفلسطيني من منطلق أن أفعالها تقلّص فرص إحلال السلام. كذلك، هناك وسائل الإعلام التي تنشر بشكل دوري مقالات افتتاحية من كتابة مواطنين يهود يؤيديون، على سبيل المثال، وقف إدارة إسرائيل للضفة الغربية وتجميد بناء المستوطنات.

غير أن الدول لا تفقد حقها في الوجود عندما لا تكون على قدر التوقعات.

> إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم اليوم واليهود هم الشعب الوحيد في العالم اليوم اللذان يتعرضان لتهديدات مستمرة من هيئات حكومية ودينية وإرهابية تسعى إلى تدميرهما. والمخيف هو الصمت واللامبالاة وأحيانًا التساهل في وجه سياسة معاداة السامية هذه التي تشبه الإبادة الجماعية.
>
> - وزير العدل والنائب العام الكندي إيروين كوتلر[1]

خرافة

"حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" تأسست من قبل فلسطينيين يسعون إلى إحلال السلام والعدالة.

واقع

تُعتبر حملة "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" نتاج منتدى عقدته المنظمات غير الحكومية على هامش مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية في ديربان، جنوب أفريقيا عام ٢٠٠١. واتهم الإعلان

النهائي للمنتدى إسرائيل بأنها دولة مذنبة "لارتكابها جرائم عنصرية شملت جرائم الحرب والإبادة الجماعية والتطهير العرقي" ووضع خطة عمل. ودعت "استراتيجية ديربان" إلى السعي لتطبيق "سياسة العزل الشامل والتام لإسرائيل... وفرض عقوبات وحظر إلزامي وشامل عليها، ودعوة جميع الدول إلى قطع روابطها (الدبلوماسية والاقتصادية والاجتماعية والمساعدات والتعاون العسكري والتدريب) مع إسرائيل" (الفقرة ٤٢٤).[٧]

تعمّدت الحركة إجراء مقارنة خاطئة مع جنوب أفريقيا. فبحسب مناصريها، لو كانت جنوب أفريقيا تستحق التعرّض لحملات مقاطعة وعقوبات يمكن أن تؤول في نهاية المطاف إلى سقوط النظام الدنيء الذي يحكمها، "فإن إسرائيل مثلها تستحق التعرّض لهجمات من هذا القبيل يمكن أن تؤدي إلى النتيجة نفسها".[٨]

في عام ٢٠٠٥، وجّه ناشطون رسالة مفتوحة بعنوان "مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني تنادي بمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" لتقديم انطباع خاطئ بأن جميع الفلسطينيين يؤيدون الحركة. غير أن هذه الأخيرة موجهة بشكل أساسي من قبل أفراد يعيشون في الخارج لا تتأثر حياتهم بإسرائيل، كما أنهم ليسوا مرغمين على تحمل تداعيات أفعالهم.

توجه رئيس "السلطة الفلسطينية" محمود عباس للصحافيين القادمين من جنوب أفريقيا قائلًا: "لا نطلب من أحد أن يقاطع إسرائيل نفسَها. لدينا علاقات مع إسرائيل، لدينا اعتراف متبادل مع إسرائيل".[٩]

إن هناك تعاون وحوارات وعلاقات تجارية تجمع بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشكل روتيني. فقد وقّعت "السلطة الفلسطينية" اتفاقات تعاون مع إسرائيل تُعنى بنحو ٤٠ مجالًا من الأنشطة، بدءًا بالتدابير الأمنية المشتركة وصولًا إلى حماية البيئة والمحافظة عليها.

وقع "الاتحاد العام لنقابات العمال الإسرائيلية" (هستدروت) و"الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين" اتفاقًا لجعل العلاقات المستقبلية قائمة على أساس التفاوض والحوار والمبادرات المشتركة من أجل تعزيز "الأخوة والعيش المشترك". كما تحافظ الجماعات الفلسطينية العربية على روابطها مع نظيراتها الإسرائيلية. وقد أقام الفنانون والأطباء ورجال الأعمال فيما بينهم علاقات قائمة على المنفعة المتبادلة والتعاون والصداقة.

من شأن مقاطعة إسرائيل تدمير الاقتصاد الفلسطيني الذي يعوّل بشكل شبه كامل على التجارة مع إسرائيل. ففي عام ٢٠٢١، اتجه نحو ٩٠ في المئة من صادرات فلسطين إلى إسرائيل وبلغت نسبة وارداتها منها ٥٤ في المئة.[١٠]

يضخّ أكثر من مئة ألف فلسطيني يعملون في إسرائيل حوالى ٥,٥ مليارات دولار في الاقتصاد الفلسطيني سنويًا، أي ما يوازي نحو ٣٥ في المئة من إجمالي الناتج المحلي.[١١] ويتقاضى معظم هؤلاء العمال أجورًا تتخطى بكثير ما يحصل عليه نظراؤهم من أرباب العمل الفلسطينيين.

لا يتردد الفلسطينيون في اتخاذ أي إجراء والتعبير عن رفضهم للترويج للمقاطعة باسمهم.

دراسة حالة

استهدفت حملة المقاطعين "صودا ستريم" لأن مصنعها يقع في منطقة ميشور أدوميم بمحاذاة مستوطنة "معاليه أدوميم". وكانت الشركة أكبر مشغل للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، إذ استفاد نحو ٦٠٠ عامل من الأجر والتأمين الطبي وظروف العمل نفسها أسوة بالعمال الآخرين. وتظاهر ناشطون من "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" خارج المتاجر وعمدوا إلى ترهيب الزبائن وتخريب منتجات "صودا ستريم". ونظرًا إلى الخسائر المالية التي تكبدتها الشركة، التي يُعزى جزء منها إلى هجمات الحركة، أغلقت مصنعها في الضفة الغربية وفتحت مصنعًا آخر لها في صحراء النقب، ليصبح بذلك جميع موظفيها الفلسطينيين عاطلين عن العمل. وفي هذا السياق، قال علي جعفر، وهو مدير مناوبات من إحدى قرى الضفة الغربية عمل في الشركة لسنتين، إن "جميع الذين أرادوا إقفال [مصنع "صودا ستريم" في الضفة الغربية] مخطئون... فهم لم يفكروا بالأسر [الفلسطينية] التي يوفر لها دخلًا".[١٢]

أما الخبر السار، فهو أن الشركة أعادت لاحقًا توظيف الكثير من الفلسطينيين في المصنع الإسرائيلي.[١٣]

خرافة

مناصرو "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها " يدعمون حل الدولتين.

واقع

لا يخفى على أي أحد يهمه حقًا إحلال السلام أن القضية الفلسطينية لا تعني طرفًا واحدًا دون الآخر وبالتالي لا بدّ من ممارسة الضغوط على كلا الطرفين. غير أن مناصري حركة المقاطعة لا يريدون سوى ممارسة سياسات قسرية على إسرائيل من دون تحميل الفلسطينيين أي لوم في هذا الصراع.

نتجت مظالم كثيرة عن استمرار العجز في حل الخلاف. غير أن عرض مظالم الفلسطينيين في خارج سياقها من دون أخذ المخاوف الإسرائيلية المماثلة في الحسبان، ليس عادلًا أو بنّاء. فدعم حقوق الفلسطينيين لا يجب أن يلغي حقوق الإسرائيليين.

علاوةً على ذلك، لا داعي للتنمر على إسرائيل لحثها على السعي إلى السلام. فلطالما قدّمت إسرائيل حلولًا كانت لتسمح للفلسطينيين بإقامة كيان مستقل إن لم يكن دولة. غير أن الفلسطينيين رفضوا جمع تلك العروض.

يرفض مؤيدو حركة المقاطعة عملية السلام جملةً وتفصيلًا. وفي ظل اعتمادهم مقاربة تقوم على رابح وخاسر في كل ما يخص إسرائيل، تنتفي كل مصلحة لديهم في التعايش. وبينما يحاول البعض منهم إخفاء أجندته لكسب تأييد الأشخاص المعنيين بحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية، يجاهر آخرون بمبتغاهم: "يتمثل الهدف الحقيقي للحركة في إسقاط دولة إسرائيل"، حسبما قال الأستاذ أسعد أبو خليل، الذي أضاف أن "هذا الهدف واضح تمامًا ولا لبس فيه. فضمان العدالة والحرية للفلسطينيين لا يتماشى مع وجود دولة إسرائيل".[١٤]

وبما أن أنشطة حركة المقاطعة غير تمييزية، فهي تضرّ بالإسرائيليين الأكثر انخراطًا في حملات السلام وتدعم وجهات نظر الذين لا يؤمنون بأن الفلسطينيين سيقبلون بأي تسوية. وبدلًا من التشجيع على التفاوض، تزيد الجهود الرامية إلى عزل إسرائيل من شعور مواطنيها بالضعف.

ويزعم مناصرو الحركة التي تدعي أنها "غير سياسية" أنهم لا يؤيدون أي حل. لكن في الواقع، هذا الموقف هو التباس مقصود، بما أن هدفهم هو تدمير إسرائيل.

في هذا الإطار، كتب الأستاذ إيلان تروين أن "المشكلة مع حركة مقاطعة إسرائيل هي أنها تقضي على أي احتمال للتبادل القائم على الاحترام والمفاوضات اللائقة بين الطرفين المتنازعين على الأرض التي لا يعتبرها الجميع ملكًا له فحسب بل في الوقت نفسه أرضًا مقدسة".[١٥]

خرافة

حملة "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" نجحت في عزل إسرائيل.

واقع

لم تساهم مقاطعة "جامعة الدول العربية" النافذة منذ العام ١٩٤٥، أي قبل قيام دولة إسرائيل، على الإطلاق في مساعدة الفلسطينيين على أخذ استقلالهم أو في منع إسرائيل من أن تصبح إحدى أهم الاقتصاديات الناجحة في العالم. كما لم تتمكن حركة المقاطعة من عزل إسرائيل دبلوماسيًا واقتصاديًا وثقافيًا.

اليوم، تجمع روابط دبلوماسية بين إسرائيل و١٦١ دولة، وهو رقم أكبر من أي وقت مضى. وكانت أبرز العلاقات وأهمها هي تلك الناتجة عن توقيع "اتفاقيات ابراهيم" مع البحرين والإمارات والسودان والمغرب.

على الصعيد الاقتصادي، تشهد إسرائيل تطورا كبيرا. تعتبر الولايات المتحدة أكبر شريك تجاري لإسرائيل، كما أن حجم تعاملاتها مع الاتحاد الأوروبي يفوق ذاك المسجل مع الولايات المتحدة. فنسبة ٣٠ في المئة تقريبًا من واردات وصادرات إسرائيل هي من وإلى الاتحاد الأوروبي، كما تحتل المرتبة ٢١ بين شركائها التجاريين. ووصلت قيمة التجارة الإجمالية مع الاتحاد الأوروبي إلى ٣٧ مليار دولار في عام ٢٠٢١،[١٦] علمًا أن إسرائيل تشكل جزءًا من منطقة التجارة الحرة الأورومتوسطية.

وحتى في "نقطة انطلاق" الحركة – أي المملكة المتحدة – تسجل العلاقات والتبادلات التجارية ازدهارًا ملحوظًا. في عام ٢٠٢١، وصل إجمالي التجارة الثنائية إلى نحو ٦ مليارات دولار، كما بدأ البلدان مفاوضات لإنشاء منطقة تجارة حرة.[١٧]

تنمو علاقات إسرائيل الاقتصادية مع الدول الآسيوية بشكل متزايد، إذ أصبحت الصين ثالث أكبر شركائها التجاريين. كما توسّع إسرائيل روابطها مع أمريكا اللاتينية وقد مُنحت صفة عضو مراقب في "حلف المحيط الهادئ"، وهو منظمة تجارية اقتصادية تضم الكثير من أبرز دول أمريكا اللاتينية والوسطى. وعلى نحو مماثل، حصلت إسرائيل على صفة عضو مراقب في الاتحاد الأفريقي عام ٢٠٢٢.

صرّحت كريستين ليندو، النائب الأول لرئيس "موديز لخدمات المستثمرين" ومحللة رئيسية للشؤون الإسرائيلية في "موديز" لمجلة "*فوربس*" بأن "أثر حركة المقاطعة نفسي أكثر مما هو حقيقي حتى الآن، ولم تُحدث الحركة أي ضرر ملموس بالتجارة الإسرائيلية أو اقتصادها العام".[١٨]

أحدثت حركة مقاطعة إسرائيل ردود فعل ساخطة في الولايات المتحدة حيث تبنت ٣٥ ولاية قوانين أو أوامر تنفيذية أو قرارات تردّ هذه المقاطعة.[١٩] وفي عام ٢٠٢٢، صوت البرلمان البريطاني لصالح منع موظفي القطاع العام من مقاطعة الاستثمارات الإسرائيلية في صناديق معاشات التقاعد الخاصة بهم.[٢٠]

صحيح أن المقاطعة الثقافية كانت ولا تزال مصدر إزعاج، كما في الحالات التي يعيق فيها المحتجون الفعاليات الثقافية الإسرائيلية في الخارج، إلا أنها لم تكن كافية لمنع مشاهير وفنانين من الصف الأول من زيارة إسرائيل على الرغم من التهديدات والتهويل. ونذكر من بين هؤلاء بول مكارتني وإلتون جون ومادونا وبون جوفي وأندريا بوتشيلي وكانييه ويست وسانتانا وأليسيا كيز. كما أنها لم تحل دون استضافة إسرائيل مسابقة الأغنية الأوروبية (يوروفيجن) في عام ٢٠١٩ ومسابقة ملكة جمال الكون في عام ٢٠٢١.

داعمو "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" منافقون أيضًا. فهم لا يؤيدون التخلي عن كل الابتكارات الطبية والعلمية وغيرها التي يستفيدون منها وقد تمّ تطويرها في إسرائيل أو تحتوي على عناصر من تصميم إسرائيلي. ومن بينها، تطبيق "ويز" وأجهزة الحاسوب الشخصي وأقراص الذاكرة والبرامج المضادة للفيروسات وهواتف آيفون والسيارات الكهربائية والأدوية العامة التي تصنعها شركة "تيفا". ولعل عمر البرغوثي من أكثر الأمثلة الفادحة على النفاق، وهو الناشط البارز الذي اشتهر بتأييده لمقاطعة الجامعات الإسرائيلية في حين أنه كان طالب دراسات عليا في جامعة تل أبيب.[٢١]

خرافة

تصنيف المنتجات المصنعة في المستوطنات يساهم في تعزيز السلام.

واقع

دعا الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء إلى تصنيف السلع القادمة من الضفة الغربية بشكل منفصل عن المنتجات القادمة من باقي إسرائيل.[٢٢] وأخطأ باعتقاده أن هذه الخطوة قد تُرغم إسرائيل على إخلاء الضفة الغربية والإذعان لمطالب الفلسطينيين. ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن هذه الحملة السخيفة لا تسهم بأي حال من الأحوال في دعم قضية السلام.

كما أشارت دانييل بليتكا من "معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة"، إلى التالي: "يُعتبر تصنيف السلع التي تصنعها شركات إسرائيلية في الأراضي المتنازع عليها دون غيرها من السلع المصنوعة في أراضٍ متنازع عليها مثل كاشمير مثالًا صارخًا على معاداة السامية". فهل يحظى اليهود الإسرائيليون وحدهم بمعاملة خاصة في حين يتمّ تجاهل الأشخاص الآخرين المتورطين في الصراعات.[٢٣] على الرغم من ادعاء القادة الأوروبيين أنهم يعارضون مساعي مقاطعة إسرائيل وعزلها، من الجلي أن حملة تصنيف السلع تدعمها.

فضلًا عن ذلك، قد ينتج عن هذا التكتيك نتائج عكسية بحيث يزيد من تشدّد الإسرائيليين الذين يعتقدون أنهم مضطهدون وأن انتقاد سياساتهم أحادي الجانب.

---

[١] ليون ويسيلتير، "إسرائيل وفلسطين وعودة وهم الدولة ذات القوميتين"، *نيو ريبابلك*، (٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣).
[٢] بن يودا وجوش غلانسي، "جاين أوستن اليهودية أو أرميا من انكلترا؟" *تابليت*، (٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٥).
[٣] أرييل كاهانا، "الاتحاد الأوروبي يدين معاداة السامية المقنعة بمعاداة الصهيونية"، *إسرائيل هيوم*، (٢٧ نيسان/أبريل ٢٠٢٢).

[٤] أليزا لوين، "الأمر التنفيذي الذي يعرّف ويتصدى لمعاداة السامية من دون خطاب خانق"، وكالة جاي أن أس، (١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩).
[٥] لي هاربين، "مدير حملة التضامن مع فلسطين يقول إن تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست يجرد معاداة السامية من أي معنى"، *ذي جاي سي (ذي جويش كرونيكل)*، (٣ آذار/مارس ٢٠٢٠).
[٦] "ما هي معاداة السامية"؟ تعريف التحالف الدولي لإحياء ذكرى الهولوكوست لمعاداة السامية، (٢٦ أيار/مايو ٢٠١٦).
[٧] منتدى المنظمات غير الحكومية، "المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية – ديربان، جنوب أفريقيا، *أن جي أو مونيتور*، (٢٧ آب/أغسطس-١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١).
[٨] حملة المنظمات غير الحكومية الخاصة بـ"دولة الفصل العنصري": هل هي لا أخلاقية عن قصد أو خاملة من الناحية الفكرية"، *أن جي أو مونيتور*، (٢٢ آذار/مارس ٢٠١٠).
[٩] يوئيل غولدمان، "عباس: لا تقاطعوا إسرائيل"، *تايمز أوف إسرائيل*، (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣).
[١٠] الضفة الغربية وغزة – الدليل التجاري للدول – إدارة التجارة الدولية، (٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢).
[١١] أنس قطيط، " يشبه 'فك ارتباط' السلطة الفلسطينية اقتصاديًا إلى حدّ كبير الوضع القائم"، معهد الشرق الأوسط، (٢٤ أيار/مايو ٢٠٢٢).
[١٢] "صودا ستريم" تقفل مصنعها في الضفة الغربية بعدما قال رئيسها التنفيذي إن المقاطعة هي معاداة للسامية وبدون جدوى"، *ذي غارديان*، (٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥).
[١٣] "مصنع 'صودا ستريم' في النقب يعيد توظيف فلسطينيين تمّ تسريحهم بسبب ضغوط 'حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها'، وكالة التلغراف اليهودية، (٢٣ أيار/مايو ٢٠١٧).
[١٤] أسعد أبو خليل، "انتقاد نورمان فينكلشتاين بشأن 'حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها'"، *الأخبار*، (١٧ شباط/فبراير ٢٠١٢).
[١٥] أس. إيلان تروين، "التصدي لسردية 'حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها' الخاصة بالمستوطن المستعمر"، شبكة الانخراط الأكاديمي، (نيسان/أبريل ٢٠١٨).
[١٦] الاتحاد الأوروبي، تجارة السلع مع إسرائيل، المفوضية الأوروبية، (٨ شباط/فبراير ٢٠٢٢).
[١٧] المملكة المتحدة تطلق محادثات مع إسرائيل لتعزيز التجارة بين القوى العظمى المعنية بالخدمات"، وزارة التجارة الدولية البريطانية، (٢٠ تموز/يوليو ٢٠٢٢).
[١٨] كاري شيفيلد، "حركة مقاطعة إسرائيل تعرقل نمو الاقتصاد الفلسطيني"، *فوربس*، (٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٥).
[١٩] تشريعات الولايات لمناهضة "حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"، المكتبة اليهودية الافتراضية.
[٢٠] ريان أودين، "البرلمان البريطاني يصوت لصالح منع مقاطعة إسرائيل في صناديق معاشات التقاعد العامة"، ميدل إيست آي، (٢٣ شباط/فبراير ٢٠٢٢).
[٢١] ديفيد هيرش، "عمر البرغوثي: اسمعوا أقوالي ولا تفعلوا أفعالي"، *إنغايج*، (٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩).
[٢٢] ستيفن جاي روزن، "مشكلة الاتحاد الأوروبي مع إسرائيل تتخطى مسألة التسميات"، *ذي تاور*، (كانون الثاني/يناير ٢٠١٦).
[٢٣] جنيفر روبن، "لما من الصائب وسم سياسة إدارة أوباما 'المعادية لإسرائيل'"، *واشنطن بوست*، (٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦)؛ دانييل بليتكا، "الاتحاد الأوروبي يقود بجرأة السلام الإسرائيلي-الفلسطيني"، *"معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة"*، (١٢ نتشرين الثاني/وفمبر ٢٠١٥).

نبذة عن مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي

تأسست مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي عام ١٩٩٣ كمنظمة غير حزبية وغير ربحية مسجلة بموجب الفقرة ٥٠١ (ج)(٣) من أجل تعزيز العلاقات الأمريكية-الإسرائيلية من خلال التشديد على أسس التحالف والقيم التي تتشاركها دولتانا.

تشمل أهداف وأغراض المؤسسة:

- توفير آلية لبحث ودراسة ومناقشة وتبادل وجهات النظر المتعلقة بالتعاون غير العسكري (مبادرات القيمة المشتركة) بين شعبيْ وحكومتيْ الولايات المتحدة وإسرائيل.
- تعميم الأنشطة المشتركة وفوائدها بالنسبة إلى أمريكا وإسرائيل.
- البحث في القضايا ذات الأهمية التاريخية المشتركة بالنسبة إلى شعبيْ وحكومتيْ الولايات المتحدة وإسرائيل.
- الاضطلاع بدور مركز معلومات للأنشطة الأمريكية-الإسرائيلية المشتركة.
- توفير مواد تعليمية عن التاريخ اليهودي.
- تعزيز الزمالة في مجال الدراسات الإسرائيلية.

المكتبة اليهودية الافتراضية

تُعتبر المكتبة اليهودية الافتراضية إحدى أكثر الموسوعات الإلكترونية في العالم شعبيةً وشموليةً للتاريخ والسياسة والثقافة اليهودية، إذ تضم أكثر من ٢٥ ألف مقالة و٨٠ ألف صفحة و١٠ آلاف رسم. ومنذ عام ٢٠١٤، استقطبت المكتبة أكثر من ٧٠٠ ألف زائر في الشهر من أكثر من ٢٣٠ دولة/ منطقة.

مكافحة معاداة السامية

تطوّر مؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي موادًا وأفكارًا واستراتيجيات لمساعدة الطلاب والكليات والمدراء والأوصياء وأفراد المجتمع على منع حملات المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المناهضة للسامية والتصدي لها. كما تتولّى رعاية موقع stopbds.com الإلكتروني كمصدر لفهم حركة هذه الحملات والردّ عليها.

عن الكاتب

دكتور ميتشل بارد هو المدير التنفيذي لمؤسسة التعاون الأمريكي الإسرائيلي غير الربحية، وهو أيضًا المؤسس والقيّم على المكتبة اليهودية الافتراضية، إحدى أكثر الموسوعات الإلكترونية في العالم شعبيةً وشموليةً للتاريخ والسياسة والثقافة اليهودية.

وإذ يُعتبر مرجعًا في سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق الأوسط، أدرجته صحيفة "*ال ألجيماينر*" ضمن قائمة "أهم ١٠٠ شخص مؤثر إيجابيًا على حياة اليهود. ونشر د. بارد مقالات في جرائد أكاديمية ومجلات وصحف مهمة. كما أنه مؤلف/محرر ٢٢ كتابًا، من بينها:

- *موت الكفار: حرب الإسلام المتطرف على اليهود*
- *بعد أناتيفكا: تيفي في فلسطين* (خيال)
- *إسرائيل مهمة: فهم الماضي والتطلع إلى المستقبل*
- *اللوبي العربي: التحالف المخفي الذي يقوّض مصالح أمريكا في الشرق الأوسط*
- *دراسات إسرائيل: مقتطفات* (محرر مشارك مع ديفيد ناشمياس)
- *هل ستستمر إسرائيل في البقاء؟*
- *دليل الأغبياء الكامل إلى الصراع في الشرق الأوسط*
- *٤٨ ساعة من ليلة البلور*
- *قيام إسرائيل*
- *دليل الأغبياء الكامل إلى الحرب العالمية الثانية*
- *ألف حقيقة وحقيقة على الجميع معرفتها حول إسرائيل* (مؤلف مشارك مع موشيه شوارتز)
- *ضحايا منسيون: التخلي عن الأمريكيين في مخيمات هتلر*
- *محاكمات نورنبرغ* (موضوع خلاف في التاريخ)
- *من المأساة إلى النصر: السياسة خلف إنقاذ اليهود الإثيوبيين*
- *القصة الكاملة للإبادة*
- *حافة المياه وما بعدها: رسم حدود التأثير المحلي على سياسة الولايات المتحدة إزاء الشرق لأوسط*

يحمل بارد شهادة دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة كاليفورنيا، لوس أنجلوس وشهادة ماجستر في السياسة العامة من بيركلي. نال شهادة الماجستر في علوم الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا في سانتا باربارا.